

دولة ماليزيا
وزارة التعليم العالي (kpt)
جامعة المدينة العالمية
كلية العلوم الإسلامية
قسم الفقه وأصوله

مقاصد الشريعة الخاصة بكسب المال واستثماره وإنفاقه

«دراسة فقهية مقاصدية مقارنة بالاقتصاد المعاصر»

مرسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله

إعداد الطالب

محمد مصطفى أحمد شعيب

تحت إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور

حساني محمد نور

الأستاذ المساعد بجامعة المدينة العالمية بماليزيا

1434هـ – 2013م

kK

قرارات اللجنة العلمية الموقرة

أقرت جامعة المدينة العالمية بماليزيا بحث الطالب (محمد مصطفى أحمد شعيب) من الآتية
أسمائهم :

المشرف

حسانى محمد نور



صلاح عبد التواب سعداوي

الممتحن الداخلي



محمد نبيل غنائم

الممتحن الخارجى



إبراهيم محمد عبد الرحيم



أحمد محمد عبد العاطي

أحمد محمد عبد العاطي
Ahmed Ali Mohamed

الرئيس

إعلان

أقر بأن هذا البحث هو من عملي الخاص، قمتُ بجمعه ودراسته، وقد عززت النقل
والاقتباس إلى مصادره.

اسم الطالب: محمد مصطفى أحمد شعيب

التوقيع: 

التاريخ:

DECLARATION

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my
own investigation, except where otherwise stated

Student's name: Mohammed al-saeedi

:Signature

A handwritten signature in blue ink, appearing to read 'Mohammed al-saeedi', written over a horizontal line.

:Date

ملخص البحث باللغة العربية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فهذا البحث —عنوان: (مقاصد الشريعة الخاصة بكسب المال واستثماره وإنفاقه ؛ دراسة فقهية مقاصدية مقارنة بالاقتصاد المعاصر)، وهو رسالة علمية قدمها الطالب محمد مصطفى أحمد شعيب، لكلية العلوم الإسلامية، بجامعة المدينة العالمية بماليزيا، لنيل درجة الدكتوراه في الفقه والأصول، ويتكون البحث من مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة، فتناولت في المقدمة أهمية البحث، وأسباب اختياره، وخُطته، والمنهج المتبع فيه.

وتناولت في الفصل التمهيدي: التعريف بمقاصد الشريعة والمال والاقتصاد، مع بيان أقسام المال، وبعض الضوابط الشرعية في التعامل معه .

وتناولت في الفصل الأول: نشأة علم المقاصد الشرعية وتطوره، وطرق معرفة المقاصد، وخصائصها، وأقسامها، ومكملاتها، ومراتبها، وطريق تفعيلها في الاجتهاد في المعاملات المالية .

كما بينت في الفصل الثاني: ماهية الكسب والاستثمار وأصولهما، وأقسام الناس حيالهما، وتحدثت عن وسائل كسب المال ومجالات استثماره، وأي هذه الوسائل هو الأفضل، ثم بينت أهم المقاصد الشرعية الخاصة بكسب المال واستثماره، وأجملتها في تسعة مقاصد: (الحث على العمل ومحاربة البطالة، ومراعاة الحلال وتحريم المكاسب الخبيثة، وتحقيق تمام الكفاية للفرد والمجتمع، وإتقان العمل وإجادته، والتزام الأمانة والبعد عن الغش والخيانة، وأن لا يلهي الكسب عن الحقوق الواجبة على المكلف، والعدل وتجنب ظلم الآخرين والتعدي على حقوقهم، والتخطيط وبعد النظر والتطلع للمستقبل، والصدق والبيان والبعد عن الكذب والكتمان) .

وفي الفصل الثالث: بينت أهم المقاصد الشرعية الخاصة بإنفاق المال، وأجملتها في ستة مقاصد: (الحث على إنفاق المال وبذله في سبل الخير، وإباحة الطيبات والإنكار على من حرّمها، والاعتدال في الإنفاق وترشيد الاستهلاك، والتحذير من الترف وبيان آثاره السيئة، ومنع إنفاق الأموال في المحرمات، والمحافظة على البيئة ومكوناتها) .

وفي الفصل الرابع: تناولت أهم الأمور المتعلقة بكسب المال واستثماره وإنفاقه ؛ مع عقد مقارنة لها بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، ليميز من خلالها عظمة الإسلام، وسمو تعاليمه، وصلاحيته لكل زمان ومكان، وأجملت ذلك من خلال سبعة مواضيع: (سبب الفقر وعلاجه، وتوزيع الثروة، والتكافل الاجتماعي، والملكية، والحرية الاقتصادية، و الربا والاحتكار، والضريبة والزكاة) .

وفي الخاتمة، ذكرت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، وختمت ذلك بعدد من التوصيات، ومجمل هذه التوصيات:

- 1 - ضرورة العناية بعلم المقاصد الشرعية ودراسته دراسة مُعمَّقة .
 - 2- ضرورة المراجعة للمقاصد الخمسة الكبرى التي نصَّ عليها المقاصديون القدامى، وإعادة النظر في حصرهم لها بخمسة أو ستة مقاصد، والنظر في إضافة مقاصد أخرى إليها؛ كمقصد العدالة، والمساواة، والحرية، وغيرها من المقاصد التي تتعلق بالمجتمع وتعمل على إصلاحه بالمقام الأول .
 - 3- الاهتمام بفهم النصوص الجزئية في ضوء المقاصد الكلية، والبحث عن مقاصد النصوص قبل إصدار الأحكام، فلا نغفل المقاصد، ولا نهمل النصوص، بل نعمل بهما معاً في وقت واحد .
 - 4- ضرورة تفعيل المقاصد الشرعية وتطبيقها في الجانب المالي والاقتصادي .
 - 5- ضرورة التوسُّط في العمل بالمقاصد الشرعية وتفعيلها في الاجتهاد الواقعي المعاصر، والانضباط بضوابط الاجتهاد الشرعي التي بينها أهل العلم، والحذر من المخاطر والمترلقات التي تحفّ الاجتهاد المقاصدي المعاصر .
- هذا، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

ملخص البحث باللغة الأجنبية

Abstract

Praise be to God, peace and blessing be upon His messenger, his family and his companions.

This study is entitled " Sharia's Principles of Earning, Investing and Spending Money: A Comparison of Sharia's Principles and Contemporary Economy". This study is presented by Mohammed Mustafa Ahmed Shu'ib to the Faculty of Islamic Study, Al-Madinah International University in partial fulfillment of the PhD degree in Fiqh and Usul. The study includes an introduction, a foreword, four chapters and conclusions.

In the introduction, the researcher highlighted the importance of the study, the reasons for choosing this study, its organization and the techniques used.

In the foreword, the researcher tackled the principles of Sharia, money and economy, types of money and dealing with it on the basis of Sharia's principles.

In the first chapter, the researcher discussed the birth and development of Sharia's principles, ways of knowing these principles, their characteristics, complements, categories and interaction within financial business's ijtihad.

In the second chapter, the researcher explained the nature and the pillars of earning and investing money, different points of views, means and fields of earning and investing money with presenting the best mean. The researcher also explained the nine principles concerning earning money; urging work, carrying work out perfectly, being committed loyalty and honesty, earning must not excuse responsible from his duties, being just and avoiding oppression being well-planned and having foresight, being truth and clearness.

In the third chapter, the researcher explained the six principles concerning with spending money; urging spending money in the good deeds, permitting the good, avoiding excess, warning from exulting and its bad effects, never spending money in prohibited matters, keeping environment and its components.

In the fourth chapter, the researcher talked about the main issues of earning, investing and spending money by making a comparison between man-made economy and the Islamic economy. That is to show the majesty of Islam, sublimity of its orders and its validity regardless whatever time or place. The researcher summed that up within seven main topics; poverty: causes and solutions, wealth distribution, social solidarity, possession, economic freedom, usury and monopoly, taxes and zakah.

In the conclusion, the researcher pointed out to the most important conclusions the researcher drew. In addition, there were some recommendations as the following:

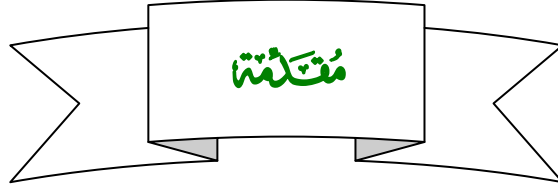
1-Sheddin light on the study of Sharia's principles and studying it in details.

2- The need to re-examine the main principles the former scholars stated, re-investigating the reasons behind binding them in five or six principles- taking into consideration the ability to add bore principles as justice, equality and freedom that primary concern the society.

3- Understanding the partial texts in terms of the overall principles and knowing the meanings of these texts before taking decision. We have, instead, to simultaneously work by them.

4- The necessity of applying these principles in financial and commercial business.

5- Intermediate in using these principles and practice them in actual contemporary ijtiḥad. We have also to stick to the rules of ijtiḥad that the scholar demonstrated and to be alter of the risks.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستعديه ونستغفره، ونعوذ بالله - تعالى - من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له .
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ - .
وبعد: فإن من أهم ما تتميز به هذه الشريعة الغراء: أنها خاتمة الشرائع والرسالات،
وأنها عامة لأهل الأرض جميعاً، كما قال ربنا - سبحانه - : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾⁽¹⁾، واقتضى ذلك: كمالتها ومرونتها وشمولها لجميع مناحي الحياة، ووفاءها
بجميع حاجات البشرية على اختلاف أجناسها وألوانها وأحوالها وعاداتها، وصلاحياتها
للتطبيق في كل زمان ومكان، وأنها جاءت لتحقيق مصالح العباد في العاجل والآجل؛ قال
ربنا - تبارك وتعالى - : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾⁽²⁾ .

وإن التطور المستمر الذي تعيشه البشرية يولد قضايا وإشكالات تحتاج إلى إيجاد
الحلول الشرعية لها على ضوء أحكام الإسلام وتعاليمه، ووفقاً لمقاصد الشريعة وأهدافها
ومراميها .

ولهذا كان علم «المقاصد الشرعية» من أهم علوم الشريعة، ومكانته فيها مكانة
مرموقة سامية، فهو علمٌ عظيمٌ، جليلُ القدر، راسخُ البنيان، ثابت الأركان، مستقر
القواعد، مع مرونته في فروعهِ وجزئياته، مما جعله قابلاً للتجديد والتفعيل على مرِّ العصور.

(1) سورة الأنبياء آية ١٠٧ .

(2) سورة المائدة: آية ٣ .

ومقاصد الشريعة هي أصولها الكبرى، وأهدافها السامية، وروحها التي هي سرُّ بقائها، وحكمها وأسرارها التي لا تبلى ولا تنقطع، وفروعها المتغيرة حسب الزمان والمكان مراعاة لحال الإنسان، وتحقيقاً لمصلحته، ودرءاً للضرر والفساد عنه .

وإنَّ علم الاقتصاد وما يرتبط به من المعاملات المالية يعد من الأمور المهمة جداً في تطور البشرية وتقدمها ورفاهيتها، ولذا كانت العناية به في شريعتنا الإسلامية عناية فائقة، حتى كان من مقاصد الشريعة الكلية الكبرى مقصد: الحفاظ على المال .

وبالرغم من ذلك فإن معظم المعاملات المالية والاقتصادية لا تزال في كثير من البلاد بعيدةً عن تعاليم الإسلام وشرائعه وضوابطه، ولا زالت معظم بلاد المسلمين تعاني من جراء تبعيتها لتلك النظم الاقتصادية الوضعية؛ الرأسمالية منها والاشتراكية على حدٍّ سواء، مما يُحتمُّ على علماء الإسلام ودعاته وطلاب العلم وعلماء الاقتصاد من المسلمين: أن يعملوا جاهدين على إبراز عناية الإسلام وشرائعه بالاقتصاد، وبيان قواعد الشريعة ومقاصدها في المعاملات المالية، والتقعيد لها، وتزيلها على الوقائع والمستجدات التي لا تنتهي، ليسهموا بذلك في إيجاد اقتصاد إسلامي بديل للاقتصاد العلماني المسيطر والمهيمن على الساحة في معظم أرجاء الأرض .

ولأجل هذا أحببت أن تكون رسالتي للدكتور في الشريعة الإسلامية في تخصص: «الفقه وأصوله» - جمعاً بين الحسنيين، وتحصيلاً لشرف هذين العلمين المباركين - من خلال تلك الدراسة الفقهية المقاصدية، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمعاملات المالية والاقتصادية؛ وقد رأيت أن يكون عنوانها: «مقاصد الشريعة الخاصة بكسب المال واستثماره وإنفاقه دراسة فقهية مقاصدية مقارنة بالاقتصاد المعاصر» .

مصطلح البحث «المقاصد الخاصة»:

مقاصد الشريعة تنقسم إلى قسمين رئيسيين: مقاصد عامة كلية، ومقاصد خاصة

جزئية .

فالمقاصد العامة: هي التي تكون في جميع الأحكام الشرعية — سواء علمنا تلك

المقاصد أو لم نعلمها - وهي لا تختص بحكم دون حكم، فمقصود العبادات كلها «إجلال الإله وتعظيمه ومهابته والتوكل عليه والتفويض إليه»⁽¹⁾، كما أن من المقاصد الكلية للشرعية أيضاً: رفع الحرج، وإزالة الضرر، وجلب المصلحة ودرء المفسدة، والتيسير، ونحو ذلك من المقاصد الكلية العامة .

والمقاصد الخاصة: وهي التي تختص بنوع من أحكام الشريعة، كمقاصد الصلاة أو الصوم أو الزكاة، أو مقاصد أحكام الأسرة والنكاح، أو مقاصد المعاملات المالية، أو مقاصد أحكام الوقف، أو مقاصد أحكام القضاء، ونحو ذلك من مقاصد نوع أو حكم من الأحكام والتشريعات، فكل نوع من تلك الأحكام والتشريعات يهدف في محصلته إلى تحصيل المقاصد الكلية العامة للشرعية، لكنه في الوقت ذاته يهدف إلى مقاصد جزئية خاصة به، سواء أكانت عاجلة أم آجلة⁽²⁾ .

فمرادي من الدراسة إنما هو المقاصد الخاصة بكسب المال واستثماره وإنفاقه، وليس مقاصد الشريعة الكلية العامة، فذلك مما كثرت الكتابات فيه بلا شك .

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن المقاصد الجزئية الخاصة بالمعاملات المالية ومقارنتها بالاقتصاد المعاصر، لم تنل حظّها من الدراسات الأكاديمية المنهجية ، فغالب من تحدّثوا عن المقاصد الشرعية في ذلك الجانب - سواء كانوا من المقاصديين القدامى أو المُحدّثين - اقتصر حديثهم على مقصد حفظ المال كمقصد كليّ من مقاصد هذه الشريعة، ولم يتعرضوا للمقاصد الجزئية الخاصة التي لها ارتباط وثيق بذلك المقصد؛ كالمقاصد الشرعية في

(1) «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط: مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة 1414هـ - 1991م (72/2) .

(2) راجع: «مقاصد الشريعة تأصيلاً وتفعيلاً» د . محمد بكر إسماعيل حبيب، ط: رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، سلسلة دعوة الحق، العدد 213 سنة 1427هـ، (ص 300)، و«مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية» د . محمد سعد اليوبي، ط: دار الهجرة، السعودية، الطبعة الأولى 1418هـ - 1998م (ص 320-322)، و«نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي» د . أحمد الريسوني (رحم) ط: الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية 1412هـ - 1992م .

العمل والإنتاج، ومقاصد كسب المال واستثماره، ومقاصد إنفاقه واستهلاكه، ومقاصد تداوله وتوزيعه، ومقاصد التبرعات والأعمال الخيرية، والضوابط الشرعية التي تحكمنا في التعامل مع المال، إلى غير ذلك من مقاصد خاصة في أبواب المعاملات تسترعي الاهتمام بها وتحليلها؛ لاسيما في عصرنا الحاضر، عصر التخصصات الدقيقة .

وإبراز تلك المقاصد الخاصة مع ربطها ومقارنتها بالاقتصاد المعاصر؛ لا شك أن له أعظم الأثر في توجيه ذلك الاقتصاد، وضبطه بضوابط الشريعة الإسلامية الغراء .

ولما كان من الصعوبة بمكانٍ استيعاب تلك المقاصد الشرعية الخاصة للمعاملات المالية - والتي ذكرت أمثلة لها فيما سبق - في رسالة علمية واحدة، فقد رأيتُ استجابةً لتوجيهات أساتذتي الكرام - أعضاء مجلس القسم حفظهم الله - أن أقتصر على بعض تلك المقاصد؛ ليكون ذلك أقرب للإجادة والإتقان والإبداع، فكانت أطروحتي في مقاصد الشريعة الخاصة بكسب المال واستثماره وإنفاقه مع مقارنتها بالاقتصاد المعاصر .

الدراسات السابقة:

لقد قمت بمراسلة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، وكذا مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض أيضاً؛ في المملكة العربية السعودية، عن موضوع تلك الأطروحة، وهل سبق أن تناولته دراسة جامعية معاصرة، فأفادني القائمون عليهما بعدم توفر معلومات عن عنوان الأطروحة في قاعدة المعلومات الخاصة بالبحوث، والمؤلفات، والرسائل الجامعية لدى المركز والمكتبة .

كما قمت بسؤال بعض المختصين، وبعض الإخوة من طلاب وأساتذة الجامعات الذين تربطني بهم بعض الصلات عن موضوع أطروحتي، وكذا بحثت عن طريق الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، فوجدت بعض العناوين التي لها صلة ما بالموضوع، أو تطرقت لجانب من جوانبه، وهي على النحو التالي:

1- كتاب «مقاصد الشريعة الإسلامية» للعلامة محمد الطاهر بن عاشور⁽¹⁾، وقد جعل فيه قسماً للمقاصد الخاصة بالتصرفات المالية، إلا أنه تحدث على سبيل الإجمال، إضافة إلى أنه حصر مقاصد الأموال في خمسة مقاصد فقط، وهي: «حفظ الأموال، وثباتها، والعدل فيها، ووضوحها، ورواجها»، وتابعه على حصر المقاصد الجزئية للأموال في هذه الخمس معظم من تحدثوا في المقاصد المالية بعده .

2- «مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية» للباحث عز الدين بن زغبية، وهو رسالة دكتوراه من جامعة الزيتونة، بتونس، إلا أن الباحث تابع فيها ما ذكره العلامة ابن عاشور في حصره لمقاصد الأموال الخمسة المشار إليها قبل قليل متابعة حرفية، دون أن يتطرق للمقاصد الأخرى الخاصة بالمعاملات المالية، والتي سبق الإشارة إلى بعضها قبل قليل عند تناولي لمشكلة البحث .

3- «مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ المال وتنميته دراسة فقهية موازنة» للباحث محمد سعد المقرن، وهي رسالة دكتوراه في الفقه والأصول، من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، واقتصر فيها الباحث على ما يتعلق بمقصد حفظ المال وتنميته فحسب، كما أنه حصر التنمية في ثلاث وسائل فحسب، وهي الزراعة والتجارة والصناعة، مقلداً في ذلك العلامة ابن عاشور في كتابه «مقاصد الشريعة»، وسيأتي في هذه الأطروحة بإذن الله - تعالى - بيان أن هذا الحصر غير سديد .

4- «المقاصد من أحكام الشارع وأثرها في العقود»، للباحث عثمان بن إبراهيم ابن مرشد، وهي رسالة دكتوراه في الفقه والأصول، من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وهي خاصة بآثار المقاصد الشرعية على العقود فقط - كما هو واضح من عنوانها - وقد تناول فيها الباحث ما يتعلق بأحكام العقود بوجه عام سواء أكانت عقود تبرعات أم عقود

(1) هو محمد الطاهر بن عاشور، رئيس المفتين المالكيين بتونس، وشيخ جامع الزيتونة وفروعه بتونس، مولده ووفاته ودراسته بتونس، ولد سنة 1296هـ الموافق 1879م، وهو من أعضاء الجمعيتين العربيتين في دمشق والقاهرة، له مصنفات مطبوعة، من أشهرها: «مقاصد الشريعة الإسلامية»، و«أصول النظام الاجتماعي في الإسلام»، و«التحرير والتنوير»، و«الوقف وآثاره في الإسلام»، وكانت وفاته - رحمه الله - سنة 1393هـ الموافق 1973م .

راجع: «الأعلام» للزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة، مايو 2002م (174/6) .

معاوضة أم عقود نكاح أم غيرها .

وهذه البحوث التي أشرت إليها - على الرغم من أهميتها وجودتها فيما تطرقت له من موضوعات - إلا أنها لم تتعرض للمقاصد الجزئية الخاصة بكسب المال واستثماره وإنفاقه على وجه الدقة والشمول والإحاطة بأطراف الموضوع، وإنما اكتفت بعضها بتناول جانب من جوانبه على وجه العموم والإجمال، كما تحمل معظمها طابع التقليد والتكرار، فضلاً عن عدم ربط تلك الدراسات بالواقع المعاصر .

ولأجل ذلك فإن تركيز هذه الأطروحة على دراسة المقاصد الخاصة في كسب المال واستثماره وإنفاقه مع ربطها بالواقع المعاصر، وبيان الضوابط الشرعية التي تحكمنا في التعامل مع المال؛ أحسبه - بإذن الله تعالى - إضافةً علمية في مجال الدراسات الفقهية المقاصدية المتعلقة بالمعاملات المالية .

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

وقع اختياري على هذا الموضوع دون غيره لعدة أسباب؛ منها:

1 أهمية «مقاصد الشريعة» وأثرها في فهم الأحكام الشرعية، وإيجاد الحلول الناجعة لكثير من الإشكالات المعاصرة في كافة مجالات الحياة، حتى كادت - أي: المقاصد؛ لأهميتها - أن تستقل عن علمي الفقه والأصول، وأن تصبح علماً مستقلاً بذاته .

2 أهمية الاقتصاد والمال في تقوية الأمة والنهوض بها من كبوتها، فبهما تقوم الأديان والأبدان، وتزدهر البلاد والأوطان، وتقوى الشعوب والأمم، ولذا كانت عناية الشريعة بهما - المال والاقتصاد - عناية فائقة، حتى جعلت الزكاة - وهي دعامة من دعائم الاقتصاد الإسلامي - ركناً من أركان الإسلام .

3 مما يراه القاصي والداني من سطوة الشهوات المادية وغلبتها على النفوس، والتكالب على الدنيا وجمع الأموال وتكثيرها بشتى الطرق والوسائل، وكذا إنفاق تلك الأموال والاستمتاع بها؛ دون مراعاة لجناب الشريعة المطهرة لا في جمعها ولا إنفاقها،

ودونما اعتبار لحلال ولا حرام، حتى غدا الكثيرون - وللأسف الشديد - من عبّاد الدينار والدرهم !!؛ فكان إبراز مقاصد الشريعة الخاصة بكسب المال واستثماره وإنفاقه؛ محاولةً لعلاج تلك الظاهرة أو الحد منها على أقل تقدير، ومحاولةً لإيجاد التوازن المطلوب في هذه الحياة بين الدنيا والآخرة، وبين مراعاة حق الله عز وجل وتطبيق شرعه مع عدم إغفال حق النفس في التمتع بما أحله الله لها من متع الحياة وملذاتها .

4 ذلك الإقبال الكبير من كثير من المؤسسات المالية في معظم بلاد الإسلام؛ على تبني منهج الإسلام ورفع رايته في تعاملاتها المالية والاقتصادية، كسباً لوُدّ جماهير المسلمين الذين تهفو نفوسهم لاقتصاد إسلامي صحيح، وتعاملات مالية لا تشوبها حرمة، ورغم ذلك فإن هناك الكثير من الشوائب التي تشوب تلك التوجهات، ولعل في إبراز مقاصد الشريعة في كسب المال واستثماره ما يزيل كثيراً من تلك الشوائب ويعالجها، ويصحح المسار لتلك المؤسسات في أن تتجه الوجهة الصحيحة في إقرار أو منع بعض المعاملات التي تعرض لها، على ضوء مقاصد هذه الشريعة الغراء .

5 ضعف ملكة الاجتهاد؛ بحيث لا يستطيع كثيرون ممن ينتسبون إلى العلم في هذا الزمان أن يجتهدوا فيما يستجد من مسائل ووقائع، وذلك بسبب الضعف في دراسة علم الأصول وقواعده وفروعه؛ ومنها: معرفة المقاصد العامة والخاصة للشريعة الإسلامية، فمعرفة مقاصد الشارع لها أثرها البالغ على الفقيه والمجتهد في وصولهما إلى الحكم الأصوب والأرجح في المسائل الخلافية ومستجدات الأمور .

6 مما يحمله هذا الموضوع في طياته من فوائد حمّة للباحث؛ فالخوض في هذا الموضوع يُمكنُ الباحث من علم مقاصد الشريعة النظري والتطبيقي، ويُنمّي لديه ملكة الاجتهاد والاستنباط .

7 حاجة المكتبة الإسلامية إلى المزيد من الدراسات الفقهية المقاصدية التفصيلية، لاسيما فيما يتعلق بالاقتصاد والمعاملات المالية، ولعل هذه الدراسة تضيف جديداً أو تسدّ فراغاً في ذلك المجال - بإذن الله تعالى - .

8 جدّة الموضوع، حيث لم يسبق أن كُتب في مقاصد الشريعة الخاصة بكسب

المال واستثماره وإنفاقه ومقارنتها بالاقتصاد المعاصر - بحسب علمي وفيما اطلعت عليه -
كتابة تأصيلية مستقلة على نسق البحوث الموضوعية الجامعية المعاصرة .

أهداف البحث

يُحاولُ البحث - إن شاء الله تعالى - من خلال هذه الدراسة إبراز وإظهار عدة أمور؛ هي بمثابة أهدافٍ للدراسة ، ومن أهم هذه الأمور ما يلي:

أولاً: أثر المقاصد الشرعية الخاصة في المعاملات الاقتصادية والمالية، وكيف أنها تقوم على تنظيمها وضبطها وفق شريعة الإسلام، وأنه بمراعاة تلك المقاصد يحصل للبلاد والعباد الصلاح والسعادة والازدهار والرفاهية في الدنيا، والنجاة والفوز - بإذن الله تعالى - في الآخرة .

ثانياً: ارتباط المقاصد الشرعية بعلمي الفقه والأصول، وأثرها البالغ في دفع مسيرة الاجتهاد، لاسيما في مستجدات المسائل .

ثالثاً: أهمية المقاصد الشرعية للعلماء والدعاة وطلاب العلم الشرعي، وأنها ليست من نوافل العلم التي يمكن الاستغناء عنها، أو دراستها دراسةً سطحيةً فحسب !!؛ وإنما لا بد لطالب العلم من التعمق فيها، واستيعاب مباحثها، وإعمال ذهنه في معرفة مقاصد الشارع العامة أو الخاصة في كل ما يعرض له من مسائل ووقائع ومستجدات .

رابعاً: ذكر أهم المقاصد الجزئية الخاصة بكسب المال واستثماره وإنفاقه ومقارنة أهم المسائل المتعلقة بها مع الاقتصاد المعاصر - على سبيل الإجمال -؛ لتظهر عظمة الإسلام وكماله، وشموله لجميع مناحي الحياة بما فيها الجانب الاقتصادي المعيشي للبشرية، فليس الإسلام حبيس المساجد فحسب، ولا هو عبارة عن أمور العبادات وبعض الأمور التي تنظم العلاقة بين الزوجين - فيما يسمى بالأحوال الشخصية - فقط؛ وإنما هو دينٌ شامل كاملٌ، ينظم حياة البشرية في كل مجالاتها؛ السياسية والاقتصادية والأخلاقية والتعبدية

والجنائية ... الخ .

ومن الجدير بالذكر أن بحثي هذا ليس غرضه الاستيعاب لجميع المقاصد الجزئية الخاصة بكسب المال واستثماره وإنفاقه؛ فإن هذا مما تنأى عنه دراسة كهذه، ولا يمكن استيعابه مطلقاً؛ لا بعمل فردي، ولا حتى بعمل جماعي ضخم، وذلك لأن الوقوف على جميع مقاصد الشارع من تشريعه للأحكام أمرٌ مستحيل، والمسألة لا تعدو مجرد شواهد وأمثلة يهتدي لها عقل المجتهد والفقيه وطالب العلم بعد كدٍ وتعبٍ وعناءٍ في جمع النصوص الشرعية وتأملها ودراسة معانيها وتلمس حكمها وأهدافها، وأما أن نخطط علماً بجميع مقاصد الشارع؛ فدون ذلك خرط القتاد ⁽¹⁾، وصدق الله القائل - سبحانه - : { **يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ** } ⁽²⁾ .

خطة البحث

وقد رأيت أن أسير في دراستي هذه معتمداً خطة تحتوي على مقدمة وتمهيدٍ وأربعة فصول وخاتمة، وفيما يلي بيان تلك الخطة على سبيل الإجمال:

المقدمة

وأحدث فيها عن أهمية هذا الموضوع والأسباب التي دفعتني إلى اختياره، وبيان منهج البحث، وأهدافه، وخطتي فيه .

الفصل التمهيدي

(1) من الأمثال العربية، يضرب للأمر الذي يصعب تحقيقه ووقوعه لوجود مانع يمنع منه؛ جاء في « مجمع الأمثال » للميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار المعرفة، بيروت، لبنان (1/265) ورقم المثل (1395): «دُونَ ذَلِكَ خَرَطُ الْقَتَادِ؛ الْخَرَطُ: قَشْرُكَ الْوَرَقَ عَنِ الشَّجَرَةِ اجْتِنَاباً بِكَفِّكَ، وَالْقَتَادُ: شَجَرٌ لَهُ شَوْكٌ أَمْثَالُ الْإِبْرِ، يَضْرِبُ لِلأَمْرِ دُونَهُ مَانِعٌ». وراجع أيضاً: « كتاب العين » للخليل بن أحمد، تحقيق: د مهدي المخزومي، ود إبراهيم السامرائي، ط: دار ومكتبة الهلال (215/4)، و« جمهرة اللغة » لمحمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط: دار العلم للملايين، بيروت ، الطبعة الأولى 1987م (1/587) .

(2) سورة طه: آية ١١٠ .

مقدمات ضرورية في المقاصد والمال والاقتصاد

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف مقاصد الشريعة وأهميتها.
وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف مقاصد الشريعة لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني: أهمية دراسة مقاصد الشريعة .

المبحث الثاني: تعريف الاقتصاد والمال وأهميتهما.
وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني: تعريف المال لغة واصطلاحاً، وبيان أقسامه .

الفرع الأول: تعريف المال .

الفرع الثاني: أقسام المال .

القسم الأول: مُتَقَوِّمٌ وغير مُتَقَوِّم .

القسم الثاني: عقار ومنقول .

القسم الثالث: المثلي والقيمي .

القسم الرابع: النقود والعروض .

القسم الخامس: النامي، والقنية .

المطلب الثالث: منزلة المال وأهميته في الإسلام .

المبحث الثالث: ضوابط شرعية للتعامل مع المال .
وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: الملكية الحقيقية لله .

المطلب الثاني: المال وسيلة لا غاية .

المطلب الثالث: سلامة الكسب وحلّ الإنفاق .

المطلب الرابع: التحذير من الافتتان بالمال .

المطلب الخامس: ربط التعامل المالي والاقتصادي بالقيم والأخلاق الإسلامية .

الفصل الأول:

وقفات مع علم المقاصد الشرعية

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: نشأة علم المقاصد وتطوره .

المرحلة الأولى: مرحلة النشأة والتكوين .

المرحلة الثانية: مرحلة التطور والتدوين .

المرحلة الثالثة: مرحلة الاكتمال والنضج .

المقاصد عند ابن عاشور وبعده .

المبحث الثاني: طرق معرفة المقاصد، وخصائصها .

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: طرق معرفة مقاصد الشريعة .

1- الأدلة الشرعية .

2- الاستقراء .

3- سكوت الشارع عن شرعية العمل مع قيام المعنى المقتضي له .

4- اعتبار علل الأمر والنهي .

المطلب الثاني: خصائص مقاصد الشريعة .

الخاصية الأولى: الربانية .

الخاصية الثانية: العموم والاطراد .

الخاصية الثالثة: الثبوت والدوام والاستقرار .

الخاصية الرابعة: التآلف والتوافق وعدم الاختلاف أو التناقض .

الخاصية الخامسة: الانضباط والإحكام .

الخاصية السادسة: مراعاة الفطرة، والتوسط والاعتدال .

المبحث الثالث: أقسام المقاصد الشرعية ومكملاتها ودرجاتها .

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: أقسام المقاصد الشرعية .

الفرع الأول: المقاصد العامة والخاصة والجزئية .

الفرع الثاني: مقاصد أصلية ومقاصد تابعة .

الفرع الثالث: مقاصد الشارع ومقاصد المكلف .

الفرع الرابع: المقاصد الضرورية والحاجية والتحسينية .

الفرع الخامس: المقاصد القطعية والظنية والوهمية .

المطلب الثاني: مُكَمَّلَات المقاصد الشرعية .

الفرع الأول: تعريف المكملات وشرطها .

الفرع الثاني: أقسام مكملات المقاصد .

المطلب الثالث: هل المقاصد الضرورية محصورة في خمسة فقط ؟ .

المطلب الرابع: مراتب المقاصد .

المرتبة الأولى: مرتبة الضروريات .

المرتبة الثانية: مرتبة الحَاجِيَّات .

المرتبة الثالثة: مرتبة التَّحْسِينِيَّات .

المبحث الرابع: المقاصد والاجتهاد في المعاملات المالية .

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: فوائد تطبيق علم المقاصد في المعاملات المالية والاقتصادية .

المطلب الثاني: محاذير يجب اجتنابها عند العمل بالمقاصد في الاجتهاد وتفسير النصوص .

المطلب الثالث: كيف نفعل مقاصد الشريعة في استنباط الأحكام .

المطلب الرابع: ضوابط الاجتهاد في المعاملات المالية والاقتصادية المعاصرة .

الفصل الثاني:

المقاصد الشرعية الخاصة بكسب المال واستثماره

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية الكسب والاستثمار وأموالهما وأقسام الناس حيالهما .

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى الكسب والاستثمار لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني: أصول الكسب والاستثمار .

الأصل الأول: الأرض بما فيها وما عليها من ثروات غير مملوكة لأحد بعينه .

الأصل الثاني: رأس المال .

الأصل الثالث: العمل .

الأصل الرابع: الإنسان .

الأصل الخامس: التقوى .

المطلب الثالث: أقسام الناس واتجاهاتهم حيال الكسب والاستثمار .

القسم الأول: المفضلون للغنى .

القسم الثاني: المفضلون للفقير .

القسم الثالث: المفضلون للتوسط أو الكفاف .

القسم الرابع: المفضلون .

المبحث الثاني: وسائل كسب المال واستثماره .

وفيه أحد عشر مطلباً:

المطلب الأول: الزراعة .

عناية المسلمين بالزراعة .

المطلب الثاني: التجارة .

المطلب الثالث: الصناعة والعمل الحرفي .

المطلب الرابع: الإجارة .

المطلب الخامس: الصيد والرعي .

المطلب السادس: إحياء الأرض الموات .

المطلب السابع: الميراث .

المطلب الثامن: الغنيمَةُ والسَّلْبُ .

المطلب التاسع: العطايا والهبات .

المطلب العاشر: وسائل أخرى للكسب .

– الوصية .

– الاحتطاب .

– الجعالة على عملٍ معلوم .

– إقطاع السلطان وجوائزه .

– المهر والصداق .

المطلب الحادي عشر: المفاضلة بين أنواع الكسب المختلفة .

المبحث الثالث: المقامد الخامة بكسب المال واستثماره .

وفيه تسعة مطالب:

المطلب الأول: الحث على العمل ومحاربة البطالة .

المطلب الثاني: مراعاة الحلال وتحريم المكاسب الخبيثة .

المطلب الثالث: تحقيق تمام الكفاية للفرد وللمجتمع .

المطلب الرابع: إتقان العمل وإجادته .

المطلب الخامس: التزام الأمانة والبعد عن الغشّ والخيانة .

المطلب السادس: أن لا يلهي الكسب عن الحقوق الواجبة على المكلف .

المطلب السابع: العدل وتجنب ظلم الآخرين والتعدي على حقوقهم .

المطلب الثامن: التخطيط وبعد النظر والتطلع للمستقبل .

المطلب التاسع: الصدق والبيان والبعد عن الكذب والكتمان .

الفصل الثالث:

المقاصد الشرعية الخاصة بإنفاق المال

ويشتمل على ستة مباحث:

المبحث الأول: الحث على إنفاق المال وبذله في سبيل الخير .

المبحث الثاني: إباحة الطيبات والإلزام بحرمها .

المبحث الثالث: الاعتدال في الإنفاق وترشيد الاستهلاك .

المبحث الرابع: التحذير من الترف وبيان آثاره السيئة .

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تحريم الترف .

المطلب الثاني: آثار الترف على الفرد والمجتمع .

المبحث الخامس: منع إنفاق الأموال في المحرمات .

المبحث السادس: المحافظة على البيئة ومكوناتها .

الفصل الرابع:

كسب المال واستثماره وإنفاقه بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

ويشتمل على سبعة مباحث:

المبحث الأول: الفقر وعلاجه بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي .

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الفقر لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني: الفقر وعلاجه في الاقتصاد الوضعي .

الفرع الأول: المراد بالفقر في الاقتصاد الوضعي .

الفرع الثاني: سبب الفقر وعلاجه في الاقتصاد الوضعي .

المطلب الثالث: الفقر وعلاجه في الاقتصاد الإسلامي .

الفرع الأول: حقيقة الفقر .

الفرع الثاني: سبب مشكلة الفقر .

الفرع الثالث: علاج مشكلة الفقر في الإسلام .

المبحث الثاني: توزيع الثروة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي .

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: توزيع الثروة في الاقتصاد الوضعي .

الفرع الأول: الاقتصاد الاشتراكي .

الفرع الثاني: الاقتصاد الرأسمالي .

الفرع الثالث: ما ينفرد به الاقتصاد الوضعي في مسألة التوزيع .

المطلب الثاني: توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي .

الفرع الأول: عدالة التوزيع في الإسلام .

الفرع الثاني: أهم الأسس التي يقوم عليها توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي .

المبحث الثالث: التكافل الاجتماعي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي .

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المراد بالتكافل الاجتماعي .

هل هناك فرق بين التكافل الاجتماعي والضمان الاجتماعي ؟ .

المطلب الثاني: التكافل الاجتماعي في الإسلام .

الفرع الأول: بعض النصوص الشرعية في التكافل الاجتماعي .

الفرع الثاني: أدوات التكافل الاجتماعي في الإسلام .

المطلب الثالث: الفرق بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي في (التكافل

الاجتماعي) .

الفرع الأول: سمات عامة للضمان الاجتماعي في الاقتصاد الوضعي .

الفرع الثاني: الضمان الاجتماعي في الرأسمالية .

الفرع الثالث: الضمان الاجتماعي في الاشتراكية .

المبحث الرابع: الملكية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد

الإسلامي .

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الملكية في الاقتصاد الوضعي .

الفرع الأول: الملكية في الاقتصاد الاشتراكي .

الفرع الثاني: الملكية في الاقتصاد الرأسمالي .

المطلب الثاني: الملكية في الاقتصاد الإسلامي .

الفرع الأول: الملكية في الاقتصاد الإسلامي مزدوجة .

الفرع الثاني: الملكية في الاقتصاد الإسلامي مقيدة .

المبحث الخامس: الحرية الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي .

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي .

المطلب الثاني: الحرية الاقتصادية في النظام الاشتراكي .

المطلب الثالث: الحرية الاقتصادية في الإسلام .

الفرع الأول: الحرية الاقتصادية مقيدة بتعاليم الإسلام وقيمه .

الفرع الثاني: ضوابط تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

الفرع الثالث: مجالات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

الفرع الرابع: أهداف تقييد الإسلام للحرية الاقتصادية .

المبحث السادس: الربا والاحتكار بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي .

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الربا بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي .

الفرع الأول: موقف الاقتصاد الإسلامي من الربا .

الفرع الثاني: آثار الربا وأضراره وعلاجه .

المطلب الثاني: الاحتكار بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي .

الفرع الأول: تعريف الاحتكار

الفرع الثاني: أدلة تحريم الاحتكار في الإسلام

الفرع الثالث: أضرار الاحتكار، وشروط تحريمه

الفرع الرابع: مقاومة الاحتكار ومنعه

الفرع الخامس: الاحتكار والاقتصاد الوضعي .

المبحث السابع: الزكاة والضريبة بين الاقتصاد الإسلامي

والاقتصاد الوضعي.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الزكاة فريضة شرعية وضرورة اجتماعية .

الفرع الأول: تعريف الزكاة لغة وشرعاً .

الفرع الثاني: الزكاة فريضة شرعية .

الفرع الثالث: آثار الزكاة على الفرد والمجتمع .

المطلب الثاني: الفرق بين الزكاة والضريبة .

الخاتمة

وتحدثت فيها عن أهم نتائج الدراسة والتوصيات .

منهج البحث

يمكن حصر نقاط المنهج الذي سرت عليه فيما يلي :

1- تحديد المقاصد جاء بعد تتبع الكثير من نصوص الوحي المطهر من الكتاب

والسنة في أبواب المعاملات، والاطلاع على معانيها من خلال ما سطره أهل العلم، بالإضافة إلى الاطلاع على اجتهادات الفقهاء والأصوليين المعروفين بالاهتمام بالمقاصد من القدامى والمُحدّثين .

2- بعد الانتهاء من دراسة المقاصد الشرعية الخاصة بكسب المال واستثماره وإنفاقه،

قمت في فصل مستقل بعرض موقف الاقتصاد الوضعي المعاصر من بعض المسائل الهامة التي تتعلق بتلك المقاصد، ومنها: الزكاة والضريبة، والربا والاحتكار، والحرية الاقتصادية والملكية

الخاصة والعامة، والتكافل الاجتماعي، وتوزيع الثروة، والسبب في مشكلة الفقر وعلاجها

- وعقدت مقارنة بين الاقتصاد الوضعي المعاصر وبين الشريعة الإسلامية في تلك المسائل؛

بحيث يتجلى - بإذن الله تعالى - من خلال تلك المقارنة: فضل هذه الشريعة وسبقها

وكفايتها وتحقيقها لسعادة البشرية وسموها؛ إن هي أخذت بما وطبقته في واقع حياتها .

3- قمت بعزو الآيات القرآنية الشريفة إلى مواضعها من السور، وذكرت أرقامها، والتزمت بالرسم العثماني في كتابتها في كامل الدراسة .

4- اقتصررت في عزو الأحاديث النبوية على الصحيحين أو أحدهما، إن كان الحديث فيهما أو في أحدهما، وذلك ما لم تشتمل الرواية في غيرهما على زيادة أو فائدة، فعندها أذكر الرواية عند غيرهما مع تخريجها .

5- قمت بذكر درجة الأحاديث النبوية الشريفة الواردة في الدراسة، نقلاً عن أهل العلم بالحديث تصحيحاً أو تضعيفاً ما أمكنني ذلك، وذلك ما لم يكن الحديث في الصحيحين أو أحدهما، لإجماع الأمة على تلقي ما فيهما بالقبول .

6- كتبت نصوص الوحي المطهر، من القرآن والسنة بالخط الأخضر الغامق (المكثف)، تمييزاً لها عن غيرها من سائر الكلام .

7- ترجمت للأعلام الذين وردت أسماؤهم في الدراسة ⁽¹⁾ بتراجم مختصرة، تشتمل على اسم المترجم له، وتاريخ ولادته أو وفاته، وبعض مؤلفاته - إن وجدت -، مع الإشارة لبعض مصادر الترجمة .

8- التزمت علامات الترقيم المختلفة بين أجزاء الكلام، كالفاصلة، والنقطة، والاستفهام، والتعجب، وعلامة التنصيص، ... الخ .

9- قمت بتوثيق النقل بذكر مصدره، وفي حال النقل الحرفي أقوم بوضع ما تم نقله بين قوسين «»، وعند الحذف من النقل أقوم بوضع نقاط (...) مكان الحذف للدلالة عليه، وفي حال تصوُّري في النقل، أو كان النقل بالمعنى، فتكون الإحالة مسبوقة بكلمة (راجع)، أو أنص على تصرفي في النقل بقولي: بتصرف، أو باختصار.

10- عند الإحالة: ذكرت تفاصيل المرجع الذي أحلتُ إليه؛ اسم المرجع والمؤلف

(1) خلا الأنبياء صلوات الله عليهم، وأمّهات المؤمنين، والخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم جميعاً -، والأئمة الأربعة - رحمهم الله تعالى -، فلن أترجم لهم لشهرتهم التي تغني عن التعريف بهم، وكذا لن أترجم للمعاصرين الأحياء الذين قد أنقل عنهم في البحث؛ لجريان العرف بذلك، ولأن المرء لا يدري بم يختم له؛ أسأل الله لي ولجميع المسلمين حسن الخاتمة .

والناشر ورقم الطبعة وتاريخها - إن وجد -؛ أسفل الصفحة في موضع الإحالة الأولى فقط، فإن تكررت الإحالة إليه فأذكر اسم المرجع فقط على سبيل الاختصار .

11- إن تطابق اسم مرجعين وردت الإحالة إليهما في الأطروحة، فإنني أميز بينهما بذكر اسم المؤلف مختصراً عقب كل إحالة .

12- ذكرت في الخاتمة نتائج الدراسة وأهم التوصيات .

13- قمت بعمل قائمة - في نهاية الأطروحة - بأهم المصادر والمراجع التي رجعت إليها، مرتبة على حروف المعجم .

14- قمت بعمل بعض الفهارس التفصيلية للرسالة تبين محتواها، وتيسر الاطلاع على تفاصيل ما تم إيراده فيها .

وبعد: فما عساي أن أقول إلا أني استفرغت وسعي طالباً الجادة، واستنفذت طاقتي حرصاً على بهيِّ المادّة، ومع هذا فلا أدعي عصمة من الزلات والأخطاء النادرة:

وما أبرئ نفسي إنني بشرٌ أسهو وأخطئ ما لم يحمي قدرُ
فما كان من صواب فمن الله، وما كان من خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله
منه بريئان .

وختاماً: فإنني أهدي شكري وعرفاني، وعظيم تقديري وامتناني إلى مشرفي على هذه الرسالة فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور: حساني محمد نور؛ حفظه الله تعالى ورعاه، وجعل اللجنة مستقره ومأواه، على ما وجهه ونصح، وسدّد وأصلح، وراجع وقوّم، فجزاه الله عني أحسن الجزاء وأكمّله وأوفره، ونفع به وبعلمه البلاد والعباد .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير والإجلال لأساتذتي الأماجد الأفاضل، الذين أتشرف بتفضلهم عليّ بقراءة الرسالة ومناقشتها، وهم:

سعادة الأستاذ الدكتور محمد نبيل غنايم، أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة .

وسعادة الأستاذ الدكتور صبري عبد الرؤوف، أستاذ الفقه المقارن، بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر، مدينة نصر، القاهرة .

وسعادة الأستاذ الدكتور صلاح عبد التواب سعداوي، الأستاذ المساعد بقسم الفقه وأصوله بجامعة المدينة.

فلهم مني كلُّ الحب والتقدير على ما خصصوه من وقت في سبيل سدِّ خلل البحث، وتكميل نقصه، وتصحيح خطئه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعتنا العزيزة، جامعة المدينة العالمية، التي أتاحت لي- ولغيري من الطلاب- فرصة إكمال دراستي العليا، وقدمت كلَّ الخدمات، وسهّلت كلَّ الإجراءات، فجزى الله القائمين عليها كل خير وأجرٍ ورفعته في الدارين .
والشكر موصولٌ ل كل من أسدى لي فائدةً أيّاً كان نوعها وحجمها، فأسأل الله الجواد الكريم أن يجزل لهم المثوبة ، ويعظم لهم العطاء والأجر .

والله أسأل أن ينفع بما قدمت، وأن يأجرني خيراً على ما بذلت، وأن يرزقني الإخلاص في الأمر كله، فإنه سبحانه بكل جميلٍ كفيّل، وهو حسبي سبحانه ونعم الوكيل، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلّ اللهم وسلّم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

الطالب:

محمد مصطفى أحمد شعيب

جدة 1433/12/22هـ

الموافق 2012/11/7م

الفصل التمهيدي

مقدمات ضرورية

في المقاصد والمال

والاقتصاد

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:

تعريف مقاصد الشريعة وأهميتها

المبحث الثاني:

تعريف الاقتصاد والمال وأهميتهما

المبحث الثالث:

فوابط شرعية للتعامل مع المال

المبحث الأول: تعريف مقاصد الشريعة وأهميتها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف مقاصد الشريعة لغة واصطلاحاً:

أولاً: مقاصد الشريعة لغة: (مقاصد الشريعة) عبارة عن مركب إضافي، ولمعرفة معناه معرفة دقيقة لا بد من تعريف كل من لفظيه اللذين رُكّب منهما .
فأما تعريف المقاصد: فكلمة مقاصد، جَمْعُ مَقْصَدٍ، مِنَ الْفِعْلِ قَصَدَ؛ وَهُوَ يُطْلَقُ عَلَى التَّوَجُّهِ إِلَى الشَّيْءِ، تَقُولُ: قَصَدْتُ الْبَيْتَ الْحَرَامَ، أَي تَوَجَّهْتُ إِلَيْهِ لِآتِيهِ ⁽¹⁾ .

كما يطلق على استقامة الطريق وسهولته، ومنه قوله - تعالى - : {وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ} ⁽²⁾ أي: على الله تبيينُ الطريق المستقيم والدعاءُ إليه {وَمِنْهَا جَايِزٌ} أي: ومنها طريق غير قاصد، والسبيل القاصد: السهم المستقيم ⁽³⁾ .

قال الإمام الطبري ⁽⁴⁾ - رحمه الله - : «يقول - تعالى - ذكره: وعلى الله أيها

(1) راجع: «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: دار الفكر 1399هـ - 1979م (95/5)، و«لسان العرب» لابن منظور، ط: دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة 1414هـ (353/3)، و«المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية بالقاهرة مجموعة مؤلفين، ط: دار الدعوة (738/2)؛ مادة (قصد)، و«القاموس المحيط» لفيروز آبادي، ط: الرسالة الطبعة الثامنة 1426هـ - 2005م (310/1) (القصد) .

(2) سورة النحل: آية 9 .

(3) راجع: «لسان العرب» (353/3)، و«المعجم الوسيط» (738/2)، و«تاج العروس من جواهر القاموس» للاميرتضي الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط: دار الهداية (36/9)، مادة (قصد) .

(4) هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، أبو جعفر الطبري، من أهل طبرستان، ولد سنة (224 هـ)، واستوطن بغداد وأقام بها إلى حين وفاته، من أكابر العلماء، كان حافظاً لكتاب الله، فقيهاً في الأحكام، عالماً بالسُّنن وطرقها، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم، رمي بالتشيع، من مصنفاته: «اختلاف الفقهاء»، و«جامع البيان في تفسير القرآن»، و«التبصير في الأصول»، توفي - رحمه الله - سنة (310 هـ) .

راجع: «سير أعلام النبلاء» ل لذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1405هـ - 1985م (167/14)، و«ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط: دار المعرفة للطباعة والنشر، لبنان، الطبعة الأولى 1382هـ - 1963م (499/3)، و«طبقات الشافعية الكبرى» لتاج الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، ط: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1413هـ (120/3)، و«الأعلام» (69/6) .

الناس بيان طريق الحقّ لكم، فمن اهتدى فلنفسه، ومن ضلّ فإنما يضلّ عليها، والسبيل : هي الطريق، والقصد من الطريق: المستقيم الذي لا اعوجاج فيه» ⁽¹⁾ .

ويطلق أيضاً على العدل والتوسط وعدم مجاوزة الحد، كقوله - تعالى - : {فَإِنَّهُمْ

ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ} ⁽²⁾ ؛ تقول: قصد في الأمر، بمعنى: توسط فيه، ومنه الحديث: «**القصد القصد تبلغوا**» ⁽³⁾، (أي: عليكم بالقصد من الأمور في القول والفعل، وهو الوسط بين الطرفين) ⁽⁴⁾ .

وقد عرف العلامة محمد الطاهر بن عاشور - رحمه الله - المقاصد بقوله: «هي الأعمال والتصرفات المقصودة لذاتها، التي تسعى النفوس إلى تحصيلها بمساعٍ شتى، أو تُحمل على السعي إليها امتثالاً» ⁽⁵⁾ .

وأما تعريف الشريعة: فالشريعة والشرعة والشرع معاً واحد، وتُطلق لغةً على مورد الماء ومنبعه، كما تُطلق على الدين والطريقة والملة والمنهاج والسنة ⁽⁶⁾ .

قال - تعالى - : {ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ} ⁽⁷⁾، وقال - ﷻ - : {لِكُلِّ

(1) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» للطبري، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، ط: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة الأولى 1422 هـ - 2001م (14/177) .

(2) سورة فاطر: آية 32 .

(3) رواد البخاري (6463) (98/8) كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل، من حديث أبي هريرة - ﷺ - ؛ «صحيح البخاري» تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى 1422 هـ . وسيأتي بتمامه، مع مزيد من الكلام عليه (ص 126) من هذه الأطروحة .

(4) راجع: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، ط: المكتبة العلمية، بيروت 1399 هـ - 1979م (67/4)، و«لسان العرب» (354/3)، و«تاج العروس» (36/9)، و«المعجم الوسيط» (738/2)، و«مختار الصحاح» ل لرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط: المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، الطبعة الخامسة 1420 هـ - 1999م (ص 254)؛ مادة (قصد) .

(5) «مقاصد الشريعة الإسلامية» لآب عاشور تحقيق: محمد الطاهر الميساوي، ط: دار النفائس، الطبعة الثانية 1421 هـ - 2001م (ص 415) .

(6) راجع: «معجم مقاييس اللغة» (262/3)، و«لسان العرب» (175/8)، و «الصحاح» لخواهرى، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة 1407 هـ - 1987م (1236/3)، و«المعجم الوسيط» (479/1) .
ووجه إطلاق الشريعة على منبع الماء ومصدره: أن الماء مصدر حياة الإنسان والحيوان والنبات، والدين الإسلامي مصدر حياة النفوس وصلاحتها وتقدمها وسلامتها في الدنيا والآخرة .

(7) سورة الجاثية: آية 18 .

جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمِنْهَا جَاً⁽¹⁾ .

قال الإمام الطبري - رحمه الله - : « يقول - تعالى ذكره - : لكل قوم منكم جعلنا شريعة، والشريعة: هي الشريعة بعينها ، تجمع الشريعة شراعاً ، والشريعة شرائع ، ولو جمعت الشريعة شرائع كان صواباً ، لأن معناها ومعنى الشريعة واحد ، فيردها عند الجمع إلى لفظ نظيرها، وكل ما شرعت فيه من شيء فهو شريعة ، ومن ذلك قيل لشريعة الماء: شريعة ، لأنه يشرع منها إلى الماء ، ومنه سميت شرائع الإسلام شرائع ، لشروع أهله فيه (...) وأما المنهاج ، فإن أصله: الطريق البين الواضح⁽²⁾ .

وقال الإمام الأصفهاني⁽³⁾ - رحمه الله - : «الشرع: نهج الطريق الواضح يقال: شرعت

له طريقاً، والشرع مصدر (...)، واستعير ذلك للطريقة الإلهية، قال - تعالى - : { يَكُلِّ } جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمِنْهَا جَاً⁽⁴⁾ ؛ فذلك إشارة إلى أمرين:

أحدهما: ما سخر الله - تعالى - عليه كل إنسان من طريق يتحراه مما يعود إلى مصالح العباد وعمارة البلاد ، وذلك المشار إليه بقوله : { وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا }⁽⁵⁾ .

الثاني: ما قيض له من الدين وأمره به ليتحراه اختياراً مما تختلف فيه الشرائع ويعترضه

النسخ، ودل عليه قوله: { ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا }⁽⁶⁾؛ قال عبد الله بن

(1) سورة المائدة: آية 48 .

(2) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (493/8) .

(3) هو الحسين بن محمد بن الفضل، أبو القاسم الأصفهاني (أو الأصبهاني) المعروف بالراغب: أديب، من الحكماء العلماء، سكن بغداد، واشتهر، حتى كان يقرن بالإمام الغزالي، من مصنفاته: «محاضرات الأدباء»، و «الذريعة إلى مكارم الشريعة»، و «الأخلاق» ويُسمى «أخلاق الراغب»، و «المفردات في غريب القرآن»، توفي - رحمه الله - سنة (502 هـ) .

راجع: «الأعلام» (255/2)، و «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لحاجي خليفة، ط: مكتبة المثنى، بغداد 1941م (462/1) وأرَّخ وفاته بقوله: (المتوفى في رأس المائة الخامسة) .

(4) سورة المائدة: آية 48 .

(5) سورة الزخرف: آية ٣٢ .

(6) سورة الجاثية: آية ١٨ .

عباس - رضي الله عنهما -⁽¹⁾: الشريعة: ما ورد به القرآن، والمنهاج ما ورد به السنة»⁽²⁾.

وقال أبو البقاء الكفوي⁽³⁾ - رحمه الله -: « الشريعة: اسم للأحكام الجزئية التي يتهدب بها المكلف معاشاً ومعاداً، سواء كانت منصوبة من الشارع أو راجعة إليه ، والشرع كالشريعة: كل فعل أو ترك مخصوص من نبي من الأنبياء صريحاً أو دلالة»⁽⁴⁾.
والمراد بالشريعة هنا: الشريعة الإسلامية، وهي ما شرعه الله - تعالى - من الأحكام في كتابه وسنة رسوله - ﷺ -⁽⁵⁾.

وإضافة المقاصد للشريعة دليل على أن هذه المقاصد مُستنبطة من الشريعة الإسلامية ومتفرعة عنها، وليست مخالفة لها ولا مستقلة عنها .

ثانياً: مقاصد الشريعة اصطلاحاً: مصطلح (مقاصد الشريعة) وما في معناه نحو (مقاصد الشارع)، و(المقاصد الشرعية)؛ أصبح لقباً لعلم المقاصد المعروف، وعلماً عليه، ورغم شهرة ذلك المصطلح وانتشاره الواسع إلا أنه لم يوجد له تعريف واضح ودقيق ومحدد عند العلماء الأوائل، رغم عملهم بالمقاصد، ومراعاتهم لها، وتناولهم للكثير من

(1) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب - عم رسول الله ﷺ -، أبو العباس، حبر الأمة، وفقه العصر، وإمام التفسير، وهو أحد المكثرين من الصحابة، وأحد العبادة من فقهاء الصحابة، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، ودعا له رسول الله ﷺ - بالفهم في القرآن، فكان يُسمَّى البحر، والخبر؛ لسعة علمه، توفي - ﷺ - بالطائف سنة (68 هـ) .

راجع: «سير أعلام النبلاء» (331/3)، و«تقريب التهذيب» (ص 309) .

(2) «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، ط: دار القلم، الدار الشامية ، دمشق ، بيروت، الطبعة الأولى 1412 هـ (ص 450) باختصار .

(3) هو العلامة أيوب بن موسى الحسيني القريشي الكفوي، كان من قضاة الأحناف، عاش وولي القضاء في (كفه) بتركيا ، وبالقُدس، وببغداد، من مؤلفاته: «الكليات» وله كتب أخرى بالتركية، توفي - رحمه الله - سنة (1094 هـ) .

راجع: «هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين» لإسماعيل بن محمد أمين الباباني البغدادي ، ط: اس طنبول 1951م (1/ 229)، و«معجم المؤلفين» لعمر كحالة الدمشقي ط: مكتبة المثنى، بيروت (31/3)، و«الأعلام» (38/2) .

(4) «الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية» لأبي البقاء الكوفي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، ط: مؤسسة الرسالة - بيروت (ص 524) .

(5) استعمل العلماء لفظ الشريعة باستعمالات متعددة وذلك حسب المقام، فمنهم من أطلقها على التوحيد وما سواه من الفروع، ومنهم من أطلقها وأراد بها التوحيد فقط، ومنهم من أطلقها وأراد بها الفروع فقط، والرأي الراجح في معنى الشريعة عند الباحثين: هي الفرائض والحدود والأمر والنهي، فيدخل في تعريفها التوحيد وسائر الأحكام .

راجع: «السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ومكانتها من حيث الاحتجاج والعمل» نور بنت حسن قاروت، ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، (ص: 6) .

مباحثها⁽¹⁾، بل حتى الإمام الشاطبي⁽²⁾ نفسه - وهو من أكثر من تطرّقوا للكلام عن المقاصد، وخصص لها جزءاً كبيراً من كتابه «الموافقات» - ؛ لم أجد له تعريفاً لعلم المقاصد الشرعية .

وأما في عصرنا الحديث فقد حظيت مقاصد الشريعة بعناية بالغة من قبل العلماء والباحثين؛ ليس لأهميتها ودورها في عملية الاجتهاد الفقهي ومعالجة القضايا المعاصرة فحسب، وإنما لأننا في عصر التخصصات، وضبط وتحرير المصطلحات، وقد كان نتيجة تلك العناية بالمقاصد أن قام عددٌ من العلماء والباحثين بتعريفها بعددٍ من التعريفات، ومن أبرز تلك التعريفات ما يلي:

1- تعريف العلامة محمد الطاهر بن عاشور، وقد عرّف المقاصد العامة للشريعة بأنها: «المعني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها؛ بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة»⁽³⁾.

وعرف المقاصد الخاصة بأنها: «الكيفيات المقصودة للشارع لتحقيق مقاصد الناس النافعة، أو لحفظ مصالحهم العامة في تصرفاتهم الخاصة»⁽⁴⁾.

2- تعريف الأستاذ علال الفاسي⁽⁵⁾، وقد عرّفها بقوله: «المراد بمقاصد الشريعة

(1) ومن ذلك: الحديث عن الاستحسان، والمصالح المرسلّة، والحكمة، والعليل، والمنفعة والمفسدة، والأغراض والغايات، والأهداف والمرامي، والأسرار والمعاني للأحكام والتشريعات .

ومن ذلك أيضاً: ذكرهم للمقاصد الكبرى؛ حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل - أو النسب -، والمال، وتقسيمهم المصالح إلى ضرورية وحاجية وتحسينية، إلى غير ذلك من مواضيع كثيرة؛ دلّت في مجملها بالتصريح والتلميح والتنصيص والإيحاء على التفات العلماء الأوائل إلى مراعاة المقاصد واستحضارها في فهم النصوص والأحكام والاجتهاد فيها والترجيح بينها .

راجع: «علم المقاصد الشرعية» للدكتور نور الدين الخادمي، طهكتبة العبيكان الطبعة الأولى 1421هـ - 2001م (ص 14، 15).

(2) هو إبراهيم بن موسى الغرناطي، أبو إسحاق الشهير بالشاطبي، العلامة المحقق الأصولي المفسر الفقيه اللغوي المحدث الورع الزاهد، من مصنفاته: «الموافقات»، و«شرح الخلاصة في النحو»، و«الاعتصام في الحوادث والبدع»، توفي - رحمه الله - 790هـ .

راجع: «معجم المؤلفين» (1/118)، و«أصول الفقه تاريخه ورجاله» د . شعبان محمد إسماعيل، ط: دار السلام، المكتبة المكية،

مكة المكرمة، الطبعة الثانية 1419هـ - 1998م (ص 417) .

(3) «مقاصد الشريعة الإسلامية» لابن عاشور (ص 251)، وقد ذكر من مقاصد الشريعة العامة: حفظ النظام، وجلب المصالح، ودرء المفاسد، وإقامة المساواة بين الناس، وجعل الشريعة مهابة مطاعة نافذة، وجعل الأمة قوية مرهوبة الجانب مطمئنة البال .

(4) «مقاصد الشريعة الإسلامية» لابن عاشور (ص 415) .

(5) هو علال (أو محمد علال) بن عبد الواحد بن عبد السلام بن علال بن عبد الله بن المخبوذ الفاسي الفهري، زعيم وطني، من كبار الخطباء العلماء في المغرب، ولد بفاس سنة (1326 هـ)، وتعلم بالقرويين، تولى وزارة الدولة للشئون الإسلامية مدة، ودرس

الإسلامية: الغاية منها، والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها»⁽¹⁾.

وهذا التعريف على وجازته جمع بين مقاصد الشريعة العامة والخاصة، فقوله في التعريف: «المراد بمقاصد الشريعة: الغاية منها» إشارة للمقاصد العامة، وقوله: «والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها» إشارة إلى المقاصد الخاصة.

3- تعريف الدكتور وهبة الزحيلي، حيث قال في تعريفها: «مقاصد الشريعة: هي المعاني والأهداف الملحوظة للشرع في جميع أحكامه أو معظمها، أو هي الغاية من الشريعة، والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها»⁽²⁾.

وهذا التعريف في حقيقته تركيب ودمجٌ تلويفي ابن عاشور وعلال الفاسي المتقدمين .
4- تعريف الدكتور أحمد الريسوني، وقد عرفها بقوله: «إن مقاصد الشريعة هي الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها، لمصلحة العباد»⁽³⁾.

5- تعريف الدكتور محمد سعد اليوبي، وقد عرفها بقوله: «المقاصد هي المعاني والحكم - ونحوها - التي راعاها الشارع في التشريع عموماً وخصوصاً من أجل تحقيق مصالح العباد»⁽⁴⁾.

6- تعريف الدكتور نور الدين الخادمي: «المقاصد هي المعاني الملحوظة في الأحكام الشرعية، والمترتبة عليها؛ سواء أكانت تلك المعاني حكماً جزئياً أم مصالح كلية أم سلمت إجمالية، وهي تتجمع ضمن هدف واحد، هو تقرير عبودية الله ومصلحة الإنسان في الدارين»⁽⁵⁾.

7- وقد عرفها بعضهم بقوله: «القيم العليا التي تكمن وراء الصيغ والنصوص،

= = في كلية الحقوق، له مصنفات منها: «دفاع عن الشريعة»، و«النقد الذاتي»، و«مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها»، توفي - رحمه الله - سنة (1394 هـ). راجع: «الأعلام» (246/4).

(1) «مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها» لعلال الفاسي، ط: مؤسسة علال الفاسي، الطبعة الخامسة 1993م (ص 7).

(2) «أصول الفقه الإسلامي» للزحيلي، ط: دار الفكر، الطبعة الأولى 1406هـ - 1986م (2/ 1017).

(3) «نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي» د. أحمد الريسوني (ص 7).

(4) «مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية» (ص 37).

(5) «الاجتهاد المقاصدي حجته، ضوابطه، مجالاته» د. نور الدين الخادمي، ط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بقطر، ضمن

سلسلة كتاب الأمة، العددان (65، 66) لسنة 1419هـ (52/1-53).

ويستهدفها التشريع، كليات وجزئيات»⁽¹⁾.

8- كما عُرِّفَت المقاصد بأنها: «مجموع المعاني والغايات والأهداف التي وضعها الشارع من أجل تحقيق مصلحة العباد التي تتمثل في جلب كل ما فيه منفعة، ودرء كل ما فيه مفسدة»⁽²⁾.

وهذه التعاريف على كثرتها، وتغاير مفرداتها اللغوية من حيث قوة العبارة وضعفها، وطولها وقصرها؛ إلا أنها تدور في مجملها حول معنى واحد، وهو أن المقاصد الشرعية هي الغايات السامية، والمعاني النبيلة، والمثل العليا، والمصالح الدنيوية والأخروية التي جاءت الشريعة لتحقيقها.

فالمقصود من تشريع الأحكام هو: تحقيق مصالح العباد في العاجل والآجل، بجلب المنفعة ودفع المضرة، دنيوياً وأخروياً، وهذا ما يفيد قوله - سبحانه - ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾⁽³⁾، والرحمة تتضمن تحقيق المصالح العاجلة، واتقاء العذاب، والفوز بالنعيم في الآخرة.

ولعل أولى التعاريف من وجهة نظري، هو تعريف الأستاذ علال الفاسي، وذلك لشموله، واختصاره، ووفائه بالغرض منه، والله - تعالى - أعلم.



(1) هكذا عرفها الدكتور فتحي الدريني في كتابه «خصائص التشريع الإسلامي غي السياسة والحكم»، ط: الرسالة، الطبعة الأولى 1402هـ - 1982م (ص 194)، والدكتور محمد عقله، في كتابه «الإسلام مقاصده وخصائصه» ط: مكتبة الرسالة الحديثة، عمان الأردن.

(2) عرفها بذلك الدكتور قطب مصطفى سانو؛ أستاذ مشارك بقسم الفقه وأصوله - الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، في مقال له عنوانه: «في التكامل المنشود بين الفكر المقاصدي ومناهج البحث في العلوم الإنسانية المعاصرة» بتاريخ 2010/4/30م، موقع: «التنوع الإسلامي» على الانترنت.

(3) سورة الأنبياء: آية 107.

المطلب الثاني: أهمية دراسة مقاصد الشريعة:

لدراسة مقاصد الشريعة أهمية بالغة، وفوائد عديدة، ومن أبرز هذه الفوائد ما يلي:

1- دراسة مقاصد الشريعة تُظهرُ حكمة هذه الشريعة وكمالها، ورحمتها وعدلها، وتحقيقها لمصالح العباد في العاجل والآجل المشريعة بُنيت على مقاصد سامية في كلياتها وجزئياتها.

قال الإمام ابن القيم⁽¹⁾ - رحمه الله -: «إن الشريعة مبناه وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث؛ فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل، فالشريعة عدل الله بين عباده، ورحمته بين خلقه، وظله في أرضه، وحكمته الدالة عليه وعلى صدق رسوله - ﷺ - أتم دلالة وأصدقها»⁽²⁾.

2- دراسة مقاصد الشريعة تنوّد من قوة الإيمان واليقين والثبات على هذا الدين، وصدق الالتزام بشعائره وأحكامه، فعندما يعاين المرء كمال هذه الشريعة، وانتظامها في مقاصد وأهداف عامة تحكمها وتضبط مسارها وأحكامها؛ يزداد يقينه وإيمانه بصدق ما جاء به النبي - ﷺ -، وتزداد نفسه طُمأنينة بالشريعة وأحكامها.

3- دراسة مقاصد الشريعة واستنباطها وتلمّسها تعين المجتهد والفقيه، والباحث وطالب العلم، في استكشاف علل الأحكام، وأهداف التشريع، ومعرفة مراتب المصالح والمفاسد، ودرجات الأعمال في الشرع والواقع، مما يساعد في ضبط الاجتهاد، والقرب من الإصابة في استنباط أحكام النوازل ومستجدات المسائل.

(1) هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي، أبو عبد الله الدمشقي، شمس الدين، ابن قيم الجوزية، الإمام العلامة، كان واسع المعرفة، عالماً بالخلاف ومذاهب السلف، جريء الجنان، شجاعاً في الحق، وقد امتحن وأوذى وحبس مع شيخ الإسلام ابن تيمية، من مصنفاته: أعلام الموقعين، حادي الأرواح، إغاثة اللهفان، زاد المعاد. توفي رحمه الله سنة 751 هـ.

راجع: «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» لابن حجر، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1392 هـ - 1972 م، حيدر أباد، الهند (137/5)، و«شذرات الذهب في أخبار من ذهب» لابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط ط: دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى 1406 هـ - 1986 م (287/8).

(2) «إعلام الموقعين عن رب العالمين» لابن القيم، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1411 هـ - 1991 م (11/3).

وقال الإمام عز الدين بن عبد السلام ⁽¹⁾ - رحمه الله - : «ومن تتبع مقاصد الشرع في جلب المصالح ودرء المفاسد، حصل له من مجموع ذلك اعتقاد أو عرفان بأن هذه المصلحة لا يجوز إهمالها، وأن هذه المفسدة لا يجوز قربانها، وإن لم يكن فيها إجماع ولا نص ولا قياس خاص، فإن فهم نفس الشرع يوجب ذلك، ومثل ذلك أن من عاشر إنساناً من الفضلاء الحكماء العقلاء وفهم ما يؤثره ويكرهه في كل وردٍ وصدرٍ، ثم سنحت له مصلحة أو مفسدة لم يعرف قوله [فيها] فإنه يعرف بمجموع ما عهده من طريقته، وألفه من عادته أنه يؤثر تلك المصلحة ويكره تلك المفسدة» ⁽²⁾ .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ⁽³⁾ - رحمه الله - : «والمؤمن ينبغي له أن يعرف الشرور الواقعة ومراتبها في الكتاب والسنة كما يعرف الخيرات الواقعة ومراتبها في الكتاب والسنة، فيفرق بين أحكام الأمور الواقعة الكائنة، والتي يراد إيقاعها في الكتاب والسنة، ليقدم ما هو أكثر خيراً وأقلّ شراً على ما هو دونه، ويدفع أعظم الشرين باحتمال أدناهما، ويحتلب أعظم الخيرين بفوات أدناهما، فإن من لم يعرف الواقع في الخلق، والواجب في الدين، لم يعرف أحكام الله في عبادته، وإذا لم يعرف ذلك كان قوله وعمله بجهل، ومن عبد الله بغير علم كان ما يُفسد أكثر مما يُصلح» ⁽⁴⁾ .

(1) هو عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء، فقيه شافعي بلغ رتبة الاجتهاد، ولد بدمشق سنة (577 هـ) ونشأ بها، وتولى التدريس والخطابة بالجامع الأموي، وانتقل إلى مصر فولّي القضاء والخطابة، قال عنه ابن السبكي: «شيخ الإسلام والمسلمين، وأحد الأئمة الأعلام، سلطان العلماء، إمام عصره بلا مدافعة، القائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في زمانه، المطلع على حقائق الشريعة وغوامضها، العارف بمقاصدها، ولم يرَ مثل نفسه، ولا رأى من رآه مثله علماً وورعاً وقياماً بالحق وشجاعة وقوة جنان وسلطنة لسان»، من مصنفاته: «قواعد الأحكام في مصالح الأنام»، و«الفتاوى»، و«التفسير الكبير»، و«بداية السؤل في تفضيل الرسول»، توفي - رحمه الله - بالقاهرة سنة (660 هـ) .

راجع: «طبقات الشافعية الكبرى» لتاج الدين السبكي (209/8)، و«الأعلام» (21/4)، و«معجم المؤلفين» (249/5) .

(2) «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (189/2) .

(3) هو أبو العباس، أحمد بن عبد الحلّيم بن عبد السلام الحارثي الدمشقي، تقي الدين، شيخ الإسلام، كان نادرة عصره، وأعجوبة زمانه، انتهت إليه الرياسة في العلم والعمل والزهد والورع والشجاعة والكرم، تأهل للتدريس والفتوى وهو دون العشرين، من مصنفاته: «الفتاوى الكبرى»، و«الصارم المسلول»، و«السياسة الشرعية»، توفي - رحمه الله - بدمشق سنة (728 هـ) .

راجع: «الدرر الكامنة» (168/1)، و«شذرات الذهب» (142/8)، و«الفتح المبين في طبقات الأصوليين» لعبد الله مصطفى المراغي، نشر: محمد أمين دمج وشركاه، بيروت، الطبعة الثالثة 1394 هـ (130/2) .

(4) «جامع الرسائل» لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط: دار العطاء، الرياض، الطبعة الأولى 1422 هـ - 2001م (305/2) .

- 4- دراسة مقاصد الشريعة تُساعدُ في فهم النصوص الشرعية، وتفسيرها بشكل صحيح عند تنزيلها على الواقع، كما تعين في تحديد مدلولات الألفاظ ومعانيها، ومعرفة المعنى المراد منها على وجه الدقة؛ لأن الألفاظ والنصوص قد تتعدد معانيها، وتختلف مدلولاتها، فتأتي المقاصد الشرعية لتبين المعنى المقصود من تلك الألفاظ والنصوص⁽¹⁾.
- 5- دراسة مقاصد الشريعة تساعد طالب العلم والمجتهد، والفقهاء والقضاة على الترجيح، أو الجمع والتوفيق بين الأدلة التي يظهر منها التعارض، سواء كانت أدلة كلية أو جزئية؛ فمن طرق الجمع والترجيح ووسائله: معرفة مقاصد التشريع⁽²⁾.



(1) بتصرف من بحث «مقاصد الشريعة الإسلامية» د. محمد مصطفى الزحيلي (ص 7)، الطبعة بدون بيانات .

(2) «المرجع السابق» (ص 7) بتصرف .

المبحث الثاني: تعريف الاقتصاد والمال وأهميتهما

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد لغة واصطلاحاً:

الاقتصاد لغة: من القصد، وهو يطلق على الاعتدال والوسط دون ميل إلى أحد طرفي الإفراط أو التفريط⁽¹⁾، ومنه قوله - تعالى - : { **مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ** }⁽²⁾ (أي: عادلة غير غالية، ولا مقصرة جافية، ومعنى الاقتصاد في اللغة: الاعتدال في العمل من غير غلو ولا تقصير)⁽³⁾، والقصد في المعيشة أن لا يسرف ولا يقتّر، ومنه قوله - تعالى - : { **وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا** }⁽⁴⁾ .

وفي الحديث عن عبد الله بن مسعود⁽⁵⁾ - رضي الله عنه - مرفوعاً: «**ما عال من اقتصد**»⁽⁶⁾ (أي: ما افتقر من أنفق قصداً، ولم يجاوزه إلى الإسراف)⁽⁷⁾ .

(1) راجع: «النهاية في غريب الحديث والأثر» (67/4)، و«لسان العرب» (354/3)، و«تاج العروس من جواهر القاموس» (36/9)، مادة (قصد) .

(2) سورة المائدة: آية ٦٦ .

(3) «معالم التنزيل» (78/3) .

(4) سورة الفرقان: آية 67 .

قال الإمام البغوي في «معالم التنزيل» (6/ 94، 95): «يقال: أقتّر وقترّ بالتشديد، وقتر يقتّر، واحتلفوا في معنى الإسراف والإقتار، فقال بعضهم: «الإسراف»: النفقة في معصية الله وإن قلّت، و«الإقتار»: منع حق الله تعالى، وهو قول ابن عباس ومجاهد وقتادة وابن جريج، وقال الحسن في هذه الآية لم ينفقوا في معاصي الله، ولم يحسبوا عن فرائض الله .

وقال قوم: «الإسراف»: مجاوزة الحد في الإنفاق، حتى يدخل في حدّ التبذير، و«الإقتار»: التقصير عما لا بد منه، وهذا معنى قول إبراهيم: لا يجيعهم ولا يعريهم ولا ينفق نفقة يقول الناس قد أسرف، { **وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا** } قصداً وسطاً بين الإسراف والإقتار، حسنة بين السيتتين» .

(5) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب، أبو عبد الرحمن الهذلي المكي المهاجري البصري، حليف بني زهرة، الإمام الحبر، فقيه الأمة، كان من السابقين الأولين، ومن النجباء العالمين، شهد بدرًا، وهاجر الهجرة، ومناقبه غزيرة، روى علماً كثيراً، توفي رضي الله عنه - بالمدينة سنة 32 أو 33 هـ .

راجع: «سير أعلام النبلاء» (461/1)، و«تقريب التهذيب» (ص 323) .

(6) رواه أحمد في مسنده (4269) ط: الرسالة بتحقيق شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون، الطبعة الأولى 1421هـ - 2001م، وقال محققو «المسند» (302/7): «إسناده ضعيف» .

(7) «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للسخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، ط: دار الكتاب

العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 1405 هـ - 1985م (ص 134) .

والاقتصاد اصطلاحاً: «العلم الذي يبحث في مسألة الثروة من حيث إيجادها وتنميتها واستهلاكها وتوزيعها، ويبحث في قضايا الندرة والقيمة والإنتاج والتبادل والتوزيع والتجارة الخارجية»⁽¹⁾.

أو يقال: «هو النشاط الاقتصادي المنظم وفقاً لأصول ومبادئ معينة، حسب ما يدين به كل مجتمع»⁽²⁾.

كما عرّف بأنه: «دراسة سلوك الإنسان في إدارة الموارد النادرة، وتنميتها لإشباع حاجاته»⁽³⁾.

وهذا تعريف للاقتصاد بوجه عام، فإن أردت تعريف الاقتصاد الإسلامي، فلا بد من التقييد في تعريفه بالتزام مبادئ الشريعة الإسلامية وتعاليمها، وعلى هذا فالإسلامي هو: «العلم الذي يبحث في نشاط الإنسان في المجتمع من حيث حصوله على الأموال والخدمات، حسب المنهج الذي رسمته الشريعة الإسلامية للحصول عليها»⁽⁴⁾. أو هو: «مجموعة الأصول والمبادئ العامة الاقتصادية الثابتة والمستخرجة من القرآن والسنة، ومجموعة التطبيقات الاقتصادية المستندة إلى تلك الأصول والمبادئ العامة، والتي تحكم وتنظم الحياة الاقتصادية للمجتمع الاسلامي»⁽⁵⁾.

أو هو: «مجموعة الأصول الاقتصادية العامة التي نستخرجها من القرآن الكريم والسنة النبوية، والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر»⁽⁶⁾.

(1) «بناء المجتمع الإسلامي» د نبيل السمالوطي، ط: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة 1418هـ - 1998م (ص 185).

(2) راجع: «مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي» د محمد شوقي الفنجرى، سلسلة دعوة الحق، عدد (27) السنة الثالثة، الطبعة الأولى 1984م (ص 18).

(3) «أصول الاقتصاد الإسلامي» رفيق المصري، الطبعة الثالثة، دار القلم، 1999م (ص 12).

(4) «عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي» إسماعيل إبراهيم البدوي، مجلس النشر العلمي، الكويت،

1427هـ - 2006م (ص 34).

(5) «الأصول العامة للاقتصاد الإسلامي» غازي عناية، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى 1991م (ص 35).

(6) «الاقتصاد الإسلامي وتطبيقه على المجتمع المعاصر» محمد عبد الله العربي، مكتبة المنار، الكويت 1969م (ص 26)،

و«الاقتصاد الإسلامي مبادئ وخصائص وأهداف» حسن حنفي سري، مركز الإسكندرية للكتاب، 1999م (ص 23).

وهذا التعريف والذي قبله يعييهما الدور، إذ أن كلاً منهما عرف الاقتصاد بأنه الأصول الاقتصادية، وهذا تعريفٌ للشيء بنفسه، وهو ما يطلق عليه في علم المنطق: (الدَّور)، وهو مما يعيب التعريفات ويقدرح في صحتها .

وعُرِّف كذلك بأنه: «علم سلوك الإنسان، من تعامله من أجل كسب معاشه، والحصول على مقومات حياته، وطرق الإنفاق، والإنتاج، والتداول، والتوزيع – وغيرها من أوجه الأنشطة الاقتصادية –؛ وفق المنظور الإسلامي» ⁽¹⁾ .

أو هو: «العلم الذي يبحث في طرق الكسب والإنفاق على ضوء الآداب التي تضمنتها شريعة الإسلام» ⁽²⁾ .



(1) «علاج المشكلة الاقتصادية في الإسلام» طاهر عبد المحسن السليمان (دون ناشر) 1981م (ص 17) .

(2) «من مبادئ الاقتصاد الإسلامي» محمود إبراهيم الخطيب، ط: مكتبة التوبة، الرياض، الطبعة الثالثة 1997م (ص 12) .

المطلب الثاني: تعريف المال لغة واصطلاحاً، وبيان أقسام المال:

الفرع الأول: تعريف المال:

المال لغة: قال الإمام ابن الأثير⁽¹⁾ - رحمه الله -: «المال في الأصل: ما يُملَكُ من الذهب والفضة، ثم أطلق على كل ما يُقتنى ويُملَكُ من الأعيان»⁽²⁾.

وقال الإمام ابن منظور⁽³⁾ - رحمه الله -: «المال معروف: ما ملكته من جميع الأشياء»⁽⁴⁾.

فالمال في لغة العرب يشمل كل ما يرغب الناس في اقتنائه وامتلاكه من الأشياء، فالإبل مال، والبقر مال، والغنم مال، والعقار مال، والنخيل مال، والذهب والفضة مال، وهكذا.

أما المال اصطلاحاً، فله عدة تعريفات على اختلاف المذاهب، ومن ذلك:

أولاً: تعريف الحنفية:

قال الإمام ابن نجيم⁽⁵⁾ - رحمه الله -: «والمال - كما صرح به أهل الأصول -: ما

(1) هو أبو السعادات، المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، مجد الدين الشيباني الجزائري، المشهور بابن الأثير، ولد سنة (544 هـ)، من مشاهير العلماء وأكابر النبلاء، كان فاضلاً، رئيساً مشاراً إليه، تنقل في الولايات واتصل بصاحب الموصل وولي ديوان الإنشاء، عرض له مرض كف يديه ورجليه ومنعه الكتابة فانقطع في بيته، قيل: إن تصانيفه كلها ألفها في زمن مرضه إملاء على طلبته، من مصنفاته: «النهاية في غريب الحديث»، و«جامع الأصول في أحاديث الرسول»، و«الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف» في التفسير، توفي - رحمه الله - سنة (606 هـ).

راجع: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (366/8)، و«الأعلام» (272/5)، و«معجم المؤلفين» (174/8).

(2) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (373/4).

(3) هو أبو الفضل، محمد بن مكرم بن علي، الأنصاري، الرويفعي الإفريقي، الإمام اللغوي الحجة، ولد سنة (630 هـ) خدم في ديوان الإنشاء بالقاهرة، ثم ولي القضاء في طرابلس، وعاد إلى مصر فتوفي بها، وقال الصفدي: لا أعرف في كتب الأدب شيئاً إلا وقد اختصره. من تصانيفه: «لسان العرب»، و«مختار الأغاني»، و«مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر»، و«مختصر تاريخ بغداد»، كانت وفاته - رحمه الله - سنة (711 هـ).

راجع: «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» لابن حجر، ط: الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الهند، الطبعة الثانية 1392 هـ - 1972 م (15/6)، و«بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: المكتبة العصرية - لبنان، صيدا (148/1)، و«الأعلام» (108/7)، و«معجم المؤلفين» (46/12).

(4) «لسان العرب» (11/635)، و«تاج العروس» (428/30) مادة: مول.

(5) هو زين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم، من أهل مصر فقيه وأصولي حنفي، كان عالماً محققاً ومكثرًا من التصنيف، أخذ عن شرف الدين البلقيني وشهاب الدين الشلبي وغيرهما، أجاز بالإفتاء والتدريس وانتفع به خلائق. من تصانيفه: «البحر الرائق في شرح كتر الدقائق»؛ و«الفوائد الزينية في فقه الحنفية»؛ و«الأشباه والنظائر»، توفي - رحمه الله - سنة (979 هـ).

يُتمول ويُدَّخر للحاجة، وهو خاص بالأعيان (...) فخرج تملكك المنافع⁽¹⁾»⁽²⁾.

ووجه خروج المنافع من الأموال - بحسب تعريف ابن نجيم - أنه لا يمكن ادخارها، وهذا نقص في التعريف عند من يرى مالية المنافع، بل حتى عند من يرى عدم مالية المنافع؛ فالتعريف أيضاً ناقص؛ وذلك أن هناك من أنواع المال ما لا يمكن ادخاره مع بقاء منفعته كما هي، وهذا النوع من المال لا يدخل في عموم هذا التعريف، مع إجماع الفقهاء على أنه مال له قيمته ويجري عليه التعامل، ومن ذلك: أصناف من البقول أو الخضر ونحوها⁽³⁾.

وقال الإمام ابن عابدين⁽⁴⁾ - رحمه الله - : «المراد بالمال: ما يميل إليه الطبع، ويمكن ادخاره لوقت الحاجة»⁽⁵⁾.

ويؤخذ على التعريف: نقصه وعدم انضباطه؛ فهناك أموال لا يميل إليها الطبع بل يعافها، كبعض الأدوية والسموم ونحوها؛ وإن قيل: «يميل إليها» أي إلى تمولها وادخارها، فتبقى عمومية «ميلان الطبع» وعدم انضباطه؛ إذ الطبائع تختلف وتتفاوت⁽⁶⁾.

ثانياً: تعريف المالكية:

عرف القاضي عبد الوهاب⁽⁷⁾ - رحمه الله - المال بقوله: «هو ما يتمول في

= راجع: «معجم المؤلفين» (4/192)، و«الأعلام» (3/64)، و«شذرات الذهب» (10/523).

(1) المنافع: جمع منفعة، ومن أمثلتها عند الفقهاء: سكنى الدار وليس الثوب وركوب الدابة.

(2) «البحر الرائق شرح كثر الدقائق» لابن نجيم المصري، ط: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية - بدون تاريخ (5/277).
ويتربط على ذلك أن منافع الأعيان - كسكنى المنازل، وركوب السيارات، ولبس الثياب - لا تُعد مالاً، لعدم إمكان حيازتها، ومثلها في ذلك الحقوق - كحق الحضانة، وحق الولاية - وهذا عند الحنفية.

(3) راجع: «الأموال المباحة وأحكام تملكها في الشريعة الإسلامية»، عبد الله عبد الرحمن الرشيد (37/1) بتصرف، رسالة

دكتوراة. الطبعة دون بيانات.

(4) هو محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي، فقيه أصولي، كان فقيه الديار الشامية، وإمام الحنفية في عصره، مولده ووفاته في دمشق، ولد سنة (1198 هـ)، من مصنفاته: «رد المختار على الدر المختار» المشهور بحاشية ابن عابدين، ومن تصانيفه أيضاً: «العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية»، و«نسمات الأسحار على شرح المنار» في الأصول؛ و«حواش على تفسير البيضاوي» التزم فيها أن لا يذكر شيئاً ذكره المفسرون، وفاته - رحمه الله - سنة (1252 هـ).

راجع: «الأعلام» (6/42)، و«معجم المؤلفين» (9/77).

(5) «رد المختار على الدر المختار» المشهور بحاشية ابن عابدين، طار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية 1412 هـ - 1992 م (4/501).

(6) بتصرف من: «الأموال المباحة وأحكام تملكها في الشريعة الإسلامية» (37/1).

(7) هو أبو محمد، عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد، الثعلبي، البغدادي، المالكي، فقيه، أديب، من فقهاء المالكية. ولد ببغداد سنة (362 هـ)، وأقام بها، وولي القضاء في اسعرد، وباداريا (في العراق)، له عدد من المؤلفات، منها: «التلخيص» في فقه المالكية؛ قال عنه ابن خلكان: «هو مع صغر حجمه من خيار الكتب وأكثرها فائدة»، و«عيون المسائل»، و«شرح المدونة»، و«الإشراف على مسائل

العادة ويجوز أخذ العوض عنه»⁽¹⁾ .

وقال ابن العربي⁽²⁾ - رحمه الله - : « هو ما تمتدُّ إليه الأطماع ، ويصلح عادة وشرعاً للانتفاع به »⁽³⁾ .

وعرفه الشاطبي - رحمه الله - بقوله: « ما يقع عليه الملك ويستبد به المالك عن غيره إذا أخذه من وجهه »⁽⁴⁾ .

وهذه التعريفات تشمل المنافع كما تشمل الأعيان، لأن المنافع يقع عليها الملك وتمتد إليها الأطماع، كما هو الشأن في الأعيان .

كما أنها تشترط لمالية الشيء: أن يكون طريق تملكه مشروعاً؛ من قولهم في التعريف: «إذا أخذه من وجهه» فلا يعدُّ التملكُ بالسرقة والغصبِ مالاً، كما لا تُعدُّ الخمر والمسكرات والمخدرات ولحم الخنزير أموالاً بالنسبة للمسلم، لعدم جواز ملكيتها أو الانتفاع بها أو أخذ العوض عنها .

ثالثاً: تعريف الشافعية:

قال الإمام الزركشي⁽⁵⁾ - رحمه الله - : «المال ما كان منتفعاً به، أي مستعداً لأن

= الخلاف»؛ خرج في آخر عمره إلى مصر وتوفي بها - رحمه الله - سنة 422 هـ .
راجع: «الأعلام» 184/4، و«وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» لابن خلكان (219/3)، و«طبقات الفقهاء» لأبي إسحاق الشيرازي ط: دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1970م (ص 168) .
(1) «لإشراف على مسائل الخلاف» للقاضي عبد الوهاب، ط: دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 271/2 .
(2) هو أبو بكر، محمد بن عبد الله بن محمد، المعروف بابن العربي، فقيه من أئمة المالكية، رحل إلى الشرق، وأخذ عنه الطرطوشي والإمام أبو حامد الغزالي، ثم عاد إلى مراکش، وأخذ عنه القاضي عياض وغيره . أكثر من التأليف . وكتبه تدل على غزارة علم وبصر بالسنة، من تصانيفه: عارضة الأحوذى شرح الترمذي؛ وأحكام القرآن، توفي - رحمه الله - سنة 543 هـ .
راجع: «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» لمحمد بن محمد مخلوف، دار الفكر (ص 136)؛ و«الأعلام» (7/106) .
(3) «أحكام القرآن» لابن العربي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة 1424 هـ - 2003م (2/107) .
(4) «لموافقات» للشاطبي، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن، ط: دار ابن عفان، الطبعة الأولى 1417 هـ - 1997م (2/17) .
(5) هو محمد بن بهادر بن عبد الله التركي الأصل المصري، بدر الدين الزركشي، كان فقيهاً وأصولياً شافعيّاً وأديباً، فاضلاً في جميع ذلك، من مصنفاته: «البحر المحيط» في الأصول، «شرح علوم الحديث» لابن الصلاح، «شرح جمع الجوامع» للسبكي، «البرهان في علوم القرآن»، توفي - رحمه الله - سنة 794 هـ .
راجع: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهاب، تحقيق: د . الحافظ عبد العليم خان، ط: عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى 1407 هـ (3/167)، و«شذرات الذهب» (8/572) .

ينتفع به، وهو إما أعيان أو منافع»⁽¹⁾ .

ونقل الإمام السيوطي⁽²⁾ عن الإمام الشافعي - رحمه ما الله تعالى - أنه قال: «لا يقع اسم المال إلا على ماله قيمة يباع بها وتلزم متلفه وإن قلَّت، وما لا يطرحه الناس مثل الفلاس وما أشبه ذلك»⁽³⁾ .

ويظهر من التعريف أن المال ما له قيمة شرعية، بحيث إذا ما تعرَّض له أحد بالاعتداء فأتلفه لزمه ضمان قيمته .

رابعاً: تعريف الحنابلة:

قال العلامة منصور البهوتي⁽⁴⁾ - رحمه الله - : «هو ما يباح نفعه مطلقاً، أو اقتناؤه بلا حاجة»⁽⁵⁾ .

وقال أيضاً: «هو ما فيه منفعة مباحة لغير حاجة أو ضرورة»⁽⁶⁾ .

وقوله في التعريف: «مطلقاً» و«لغير حاجة» أي أن إباحته في كل الأحوال، فخرج بهذا ما لا نفع فيه كالحشرات، وما فيه نفع محرم كالخمر، وما لا يباح إلا لضرورة كالميتة، وما فيه منفعة لحاجة كالكلب ونحوه⁽⁷⁾ .

-
- (1) «المشور في القواعد» للزركشي، ط: وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الثانية، 1405هـ - 1985م (222/3) .
- (2) هو أبو الفضل، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضير السيوطي، جلال الدين، أصله من أسبوط في صعيد مصر، ونشأ بالقاهرة تيمماً، كان عالماً شافعيّاً مؤرخاً أدبياً وكان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه والفقه واللغة، كان سريع الكتابة في التأليف، ولما بلغ أربعين سنة انقطع للعبادة، وترك الإفتاء والتدريس وشرع في تحرير مؤلفاته فألف أكثر كتبه؛ أثمهم بالأخذ من التصانيف المتقدمة ونسبتها إلى نفسه بعد التقدم والتأخير فيها، مؤلفاته تبلغ عدتها (600) مؤلف؛ منها: «الأشباه والنظائر» في فروع الشافعية؛ و«الحاوي للفتاوي»، و«الإتقان في علوم القرآن»، توفي - رحمه الله - سنة (911هـ) .
- راجع: «الأعلام» (301/3)، و«الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للسخاوي (65/4) ط: دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
- (3) «الأشباه والنظائر» للسيوطي (ص 327) ط: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1403هـ - 1983م .
- (4) هو منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي، فقيه حنبلي، وشيخ الحنابلة بمصر في عهده، نسبته إلى (موت) في الغربية بمصر، ولد سنة (1000هـ) من مصنفاته: «الروض المربع بشرح زاد المستتفع في اختصار المقنع»، و«كشف القناع عن متن الإقناع»، و«دقائق أولي النهى لشرح المنتهى»، كانت وفاته رحمه الله سنة (1051هـ) .
- راجع: «الأعلام» (307/7)، و«معجم المؤلفين» (22/13) .
- (5) راجع: «منتهى الإرادات» مع شرحه «دقائق أولي النهى لشرح المنتهى» ط: عالم الكتب، الطبعة الأولى 1414هـ - 1993م (7/2) .
- (6) «كشف القناع عن متن الإقناع» ط: دار الكتب العلمية (152/3) .
- (7) راجع: «كشف القناع» (152/3)، و«دقائق أولي النهى لشرح المنتهى»، المعروف بشرح منتهى الإرادات (7/2) .

ونخلص مما تقدم إلى أن هناك اتجاهين في تعريف المال:

اتجاه الأحناف حيث يقصرون المال على الأعيان، ولا يعتبرون المنافع من الأموال .
واتجاه الجمهور - الشافعية والمالكية والحنابلة - وهم يطلقون المال على الأعيان والمنافع على حد سواء .

وكل من الرأيين له وجهته وحجته، إلا أن رأي الجمهور أقوى وأرجح؛ لعمومه واشتماله على كل أصناف الأموال بما فيها المنافع، ولأن المنافع هي المقصودة من امتلاك الأعيان، فلولا المنافع لكان كثير من الأعيان لا قيمة لها .

ولعل هذا هو الذي دفع صاحبي كتاب « معجم لغة الفقهاء » إلى أن يعرف المال بقولهما: «المال: اسم لجميع ما يملكه الإنسان، وأصله: ما يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره كالنقد وما يمكن أن يقوم مقامه»، وعرفاه بقولهما أيضاً : «كل ما يمكن الانتفاع به مما أباح الشرع الانتفاع به»⁽¹⁾ .

الفرع الثاني: أقسام المال:

قسّم الفقهاء المال إلى عدة تقسيمات بالنظر إلى عدة اعتبارات، ومن أبرز هذه التقسيمات ما يلي:

القسم الأول: متقوم وغير متقوم:

فالمال المتقوم: ما كان له قيمة تستوجب تضمين متلفه عند اعتدائه عليه، وغير المتقوم هو ما ليس له هذه القيمة، ولا يجب تضمين متلفه عند الاعتداء عليه⁽²⁾.

كما أن المال المتقوم يصلح أن يكون محلاً للعقد؛ فيصح أن يكون مبيعاً، وأن يكون

(1) «معجم لغة الفقهاء» لمحمد رواس قلعجي، وحامد صادق قنبي، ط: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية 1408هـ - 1988م (ص 396، 397) .

وقريب من هذا تعريف الدكتور سعدي أبو حبيب للمال في كتاب «القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً» ط دار الفكر ، دمشق ، سورية، الطبعة الثانية 1408هـ - 1988م (344/1) حيث قال: «المال: كل ما يملكه الفرد، أو تملكه الجماعة من متاع ، أو عروض تجارة، أو عقار، أو نقود، أو حيوان» .

(2) تنبيه: تقسيم المال إلى متقوم وغير متقوم، لا نظير له في القوانين الوضعية لأنه لا علاقة للتشريعات الوضعية بالدين، وهذا بخلاف التشريع الإلهي الذي مصدره الوحي . «المعاملات الشرعية المالية» أحمد إبراهيم بك، المطبعة الفنية، 1355هـ - 1936م (ص 8) .

ثناً، كما يصح أن يوهب وأن يوصى به، بخلاف غير المتقوم فلا يصلح لشيء من ذلك .
ولا يثبت التقويم إلا بشرطين:

الأول: إحراز المال وحيازته ووضع اليد عليه، فالمال قبل حيازته لا يُعدُّ متقوماً؛
فالذهب في باطن الأرض، والسمك في البحر والنهر؛ لا يعد مالاً متقوماً وإنما هو مباح
ولهذا لا يجب الضمان على متلفه .

الثاني: جواز الانتفاع به شرعاً في حال الاختيار والسعة، فما لا يباح الانتفاع به في
حالة الاختيار، كالخمر والخنزير، لا يعدُّ مالاً متقوماً⁽¹⁾ .

القسم الثاني: عقار ومنقول:

قسم الفقهاء المال بالنظر إلى إمكان تحويله ونقله إلى قسمين: عقار، ومنقول:
فللعقار: «ما له أصل ثابت لا يمكن نقله وتحويله عن مكانه، كالأراضي والدور»⁽²⁾.
أو يقال: «مالا ينقل ولا يحول في العادة، كالأرض، وما اتصل بها اتصال قرار
كالبناء والأشجار، أو: ما لا يمكن نقله وتحويله إلا بالنقض»⁽³⁾ .
والمنقول: «ما أمكن تحويله على هيئته من غير نقض»⁽⁴⁾ .
أو يقال: «كل ما يمكن نقله وتحويله عن مكانه من الأموال، كالنقود والحيوانات

(1) جاء في «مجلة الأحكام العدلية» (المادة 127): «المال المتقوم يستعمل في معنيين: الأول: ما يباح الانتفاع به، والثاني: بمعنى المال
المُحرَز، فالسمك في البحر غير متقوم، وإذا اصطيد صار متقوماً بالإحراز» . راجع: «مجلة الأحكام العدلية» تأليف: لجنة مكونة من عدة
علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية، تحقيق: نجيب هواوي، ط: نور محمد، كارخانه تجارت كتب، آرام باغ، كراتشي (ص 31) .
هذا بالنسبة للمسلمين، أما بالنسبة للذميين فهي مال متقوم؛ لأنهم لا يعتقدون حرمتها ويتمولونها، وقد أمرنا بتركهم وما يدينون ؛
وعلى هذا يلزم متلفهما الضمان مسلماً كان أم ذمياً؛ وهذا عند الأحناف .

راجع: «المبسوط» للسرخسي، ط: دار المعرفة بيروت 1414هـ - 1993م (24/20)، و«بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع»
لللكلاني، ط: دار الكتب العلمية الطبعة الثانية 1406هـ - 1986م (7/ 147)، و«تبيين الحقائق شرح كتر الدقائق» للزيلعي ، ط:
المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، الطبعة الأولى 1313 هـ (ثم صورتها دار الكتاب الإسلامي ط2) (5/ 235) .

(2) راجع: «المغرب في ترتيب المعرب» لبرهان الدين الخوارزمي، ط: دار الكتاب العربي، بدون طبعة ولا تاريخ (ص 323)،
و«لسان العرب» (596/4)، و«النهاية في غريب الحديث والأثر» (274/3) مادة (عقر)، «تجريد ألفاظ التنبيه» للنووي تحقيق: عبد
الغني الدقر، ط: دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى 1408هـ (ص 197) .

(3) «معجم لغة الفقهاء» (ص 397) .

(4) «المرجع السابق» (ص 397) .

والمكيلات والموزونات، ونحوها»⁽¹⁾ .

فائدة هذا التقسيم تظهر في أمور، منها:

1 لئن الشفعة لا تثبت في البيع إلا إذا كان عقاراً، وعليه فلا شفعة في المنقول إذا بيع استقلالاً .

2 يجوز للوصي على القُصَّر أن يبيع منقولهم - في رأي - للمصلحة في ذلك، وليس له أن يبيع عقارهم إلا إذا وُجدَ لذلك مُسوِّغٌ شرعي كبيعته لقاء الدين، أو لزيادة نفقته على غلته، ونحو ذلك مما هو مُدَوَّن في مظانه من كتب الفقه .

3 في حال بيع أموال المدين المحجور عليه بسبب دينه؛ يُبدَأُ أولاً ببيع المنقول، فإن لم يفِ ثمنه بالدين انتقلوا لبيع العقار؛ مراعاةً لمصلحة المدين⁽²⁾ .

القسم الثالث: مثلي وقيمي:

من التقسيمات التي قسمها الفقهاء للمال : مثلي، وقيمي:

فالمال المثلي: «ما يوجد مثله في السوق بدون تفاوت يعتد به»⁽³⁾ .

وهو في العادة: إما مكيل؛ كالقمح والشعير ونحوهما، أو موزون؛ كالمعادن من ذهب وفضة وحديد ونحوها، أو مذكوع؛ كأنواع من المنسوجات التي لا تفاوت بينها، أو معدود؛ كالنقود المتماثلة والأشياء التي تقدر بالعدد، وليس بين أفرادها تفاوت يعتد به، كالبيض والجوز ونحوهما .

والمال القيمي: «ما لا يوجد له مثل في السوق، أو يوجد لكن مع التفاوت

(1) راجع: «المصباح المنير» للفيومي، ط المكتبة العلمية - بيروت (623/2)، و«مختار الصحاح» (ص 318) .

(2) بتصرف من: «الأموال المباحة وأحكام تملكها في الشريعة الإسلامية» (56/1، 57) .

(3) المادة 145 (ص 32) من «مجلة الأحكام العدلية»، و«درر الحكام في شرح مجلة الأحكام» لعلي حيدر خواجه أمين أفندي،

تعريب: فهمي الحسيني، ط: دار الجيل، الطبعة الأولى 1411هـ - 1991م (121/1)، و«قواعد الفقه» لمحمد عليم الإحسان

المجدي البركتي، ط: الصدف بيلشرز - كراتشي، الطبعة الأولى 1407هـ - 1986م (ص 465) .

وقال الدكتور سعدي أبو حبيب: «المال المثلي عند الحنفية: هو ما لا تتفاوت آحاده تفاوتاً تختلف به القيمة، وهو يشمل المكيل ،

والموزون، والعددي المتقارب - وهو كل ما يضمن بالمثل عند الاستهلاك - (و) عند الشافعية: ما حصره كيل، أو وزن وجاز السلم

فيه» . راجع: «القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً» (ص 344) .

المعتد به في القيمة»⁽¹⁾ .

وقد سمي هذا النوع من الأموال (قيماً) نسبة للقيمة التي يتفاوت بها كل فرد منه عن
سواه .

ومن أمثلة القيمي: كل الأشياء القائمة على التغير في النوع، أو في القيمة، أو فيهما
معاً؛ كالحوانات المتفاوتة الأحاد من الخيل والإبل والبقر والغنم ونحوها، وكذا الدُّور،
والمصنوعات اليدوية من حلي وأدوات وأثاث منزلي، التي تتفاوت في أوصافها ومقوماتها،
ويتميز كل فرد منها بمزايا لا توجد في غيره، حتى أصبح له قيمة خاصة به.

ومنها أيضاً: المثليات التي فقدت من الأسواق أو أصبحت نادرة، كبعض المصنوعات
القديمة التي انقطعت من الأسواق، وأصبح لها اعتبار خاص في قيمتها ينقلها إلى زمرة
القيميات، وكذا كل وحدة لم تعد متساوية مع نظائرها من وحدات المثلي، بأن
نقصت قيمتها لعب أو استعمال أو غير ذلك، فإنها تصبح من القيمييات، كالأدوات
والآلات والسيارات بعد استعمالها، وذلك لتغير أوصافها وقيمتها⁽²⁾ .

والواجب في إتلاف المثليات هو ضمان المثل؛ لأنه البديل المعادل، بخلاف القيمييات
فإنها تضمن بالقيمة؛ إذ لا مثل لها⁽³⁾ .

والمثلي يصح كونه ديناً في الذمة باتفاق الفقهاء حيث صرحوا بعدم جواز السلم فيما
لا تنضبط أوصافه، أما القيمي فهناك تفصيل وخلاف في جواز جعله ديناً في الذمة⁽⁴⁾ .

(1) المادة 146، (ص 33) من «مجلة الأحكام العدلية» .

(2) راجع: «درر الحكام في شرح مجلة الأحكام» (121/1)، «القاموس الفقهي» (ص 311)، و«الموسوعة الفقهية الكويتية»
صادرة عن وزارة الأوقاف الكويتية (138/34) .

(3) راجع: «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» لابن دقيق العيد، ط: مطبعة السنة المحمدية، بدون تاريخ (118/2)، و«فتح
الباري شرح صحيح البخاري» لابن حجر العسقلاني، ط: دار المعرفة، بيروت 1379هـ (366/4)، و«رد المختار على الدر المختار»
(516/4)، و«المبدع في شرح المقنع» لابن مفلح، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م
(84/4)، و«الموسوعة الفقهية الكويتية» (36/36)، و«القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة» لمحمد مصطفى الزحيلي، ط: دار
الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2006م (786/2) .

(4) راجع: «رد المختار على الدر المختار» (209/5)، و«فتح العزيز بشرح الوجيز» لعبد الكريم الرافعي ، ط: دار الفكر
(268/9)، و«اختلاف الفقهاء» للطبري، ط: دار الكتب العلمية (ص 95) وما بعدها، و«التنبه في الفقه الشافعي» للشيرازي ، ط:
مصطفى الحلبي (ص 68، 70)، و«أسنى المطالب في شرح روض الطالب» لذكريا الأنصاري، ط: دار الكتاب الإسلامي (141/2)،

القسم الرابع: نقود وعروض:

قسم الفقهاء المال بالنظر إلى اتصافه بالنقدية إلى قسمين: نقود، وعروض .
فالنقود: جمع نقد، وهو الذهب والفضة، سواء كانا مسكوكين أو لم يكونا كذلك،
ويقال للذهب والفضة: النقدان، ويلحق بالذهب والفضة في الحكم الأوراق الرائجة في
العصر الحاضر⁽¹⁾ .

والعروض: «كل ما ليس بنقد من المتاع»⁽²⁾ .

قال الإمام ابن قدامة المقدسي⁽³⁾ - رحمه الله - : «العروض: جَمْعُ عَرَضٍ، وهو غير
الأثمان من المال على اختلاف أنواعه، من النبات والحيوان والعقار وسائر المال»⁽⁴⁾ .
وقد أدخل بعض فقهاء الحنابلة النقد في العروض إذا كان متخذاً للتجار به؛ قال
العلامة البهوتي - رحمه الله - : «العروض جمع عَرَضٍ، أي: عروض التجارة، والعرض
بإسكان الراء: ما يُعَدُّ لبيع وشراء لأجل ربح ولو من نقدٍ، سمي عرضاً لأنه يعرض لبيع
ويشتري، تسمية للمفعول بالمصدر كتسمية المعلوم علماً، أو لأنه يعرض ثم يزول ويفنى»⁽⁵⁾ .

القسم الخامس: نامي، وقنية:

قسم الفقهاء المال بالنظر إلى نمائه أو عدم نمائه إلى قسمين: نامٍ، وقنية .
فالمال النامي: «هو الذي يزيد ويكثر، من النماء الذي يعني في اللغة الزيادة

= = و«شرح مختصر خليل» للخرشي، ط: دار الفكر، بيروت (212/5) وما بعدها، و«كشف القناع» (314/3)، و«مجلة
الأحكام العدلية» المواد 380 إلى 387 (ص 73، 74)، و«درر الحكام في شرح مجلة الأحكام» (411/1) وما بعدها، و«الموسوعة
الفقهية الكويتية» (36/36) .

(1) راجع: «مجلة الأحكام العدلية» المادة 130، ص (32)، و«درر الحكام في شرح مجلة الأحكام» (117/1) .
(2) راجع: «البنية شرح الهداية» لبدر الدين العيني، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1420هـ -
2000م (382/3)، و«كشف القناع» (239/2) .

(3) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، موفق الدين أبو محمد، الإمام القدوة، العلامة المجتهد، شيخ الإسلام، كان
ثقة حجة نبياً غزير الفضل، كامل العقل، شديد التثبت، حسن السمعة، من مصنفاته: «المغني»، و«الكافي»، و«المقنع»، و«العمدة» توفي
- رحمه الله - سنة (620 هـ) .

راجع: «سير أعلام النبلاء» (165/22)، و«شذرات الذهب» (155/7) .

(4) «المغني» لابن قدامة، ط: مكتبة القاهرة، 1388هـ - 1968م (3 / 58) .

(5) «شرح منتهى الإرادات» (434/1)، وراجع البهوتي أيضاً: «كشف القناع» (239/2) .

والكثرة»⁽¹⁾، وهو في الشرع نوعان: حقيقي، وتقديري:

فالحقيقي: الزيادة بالتوالد والتناسل والتجارات .

والتقديري: تمكنه من الزيادة، بكون المال في يده أو يد نائبه⁽²⁾ .

ومال القنية: «هو الذي يتخذه الإنسان لنفسه لا للتجارة»⁽³⁾ .

قال الإمام الأزهري⁽⁴⁾ - رحمه الله - في تعريف القنية: «المال الذي يُؤثله الرجل ويلزمه ولا يبيعهُ لِيَسْتَغْلَهُ»⁽⁵⁾ .

وقال الإمام ابن فارس⁽⁶⁾ - رحمه الله - : «قنى الشيء واقتناه، إذا كان ذلك معداً له له لا للتجارة، ومالٌ قنيانٌ: يتخذ قنية، ومنه (قنيت حيائي): لزمته»⁽⁷⁾ .

وقال الإمام أبو البقاء الكفوي - رحمه الله - : «القنية: هي اسمٌ لما يقتنى، أي: يدّخر

(1) راجع: «لسان العرب» (341/15)، و«تاج العروس من جواهر القاموس» (131/40)، و«المعجم الوسيط» مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة مؤلفين، ط: دار الدعوة (956/2) مادة (قنى) .

(2) راجع: «رد المختار على الدر المختار» (263/2)، و«تبيين الحقائق شرح كتر الدقائق» للزيلعي (255/1)، و«حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح» لأحمد بن محمد بن إسماعيل الطحاوي، ط: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، بمصر 1318هـ (469/1)، و«معجم لغة الفقهاء» (ص 397) .

(3) راجع: «النهاية في غريب الحديث والأثر» (117/4)، و«لسان العرب» (202/15)، و«تاج العروس من جواهر القاموس» (356/39)، و«مختار الصحاح» (ص 261) مادة (قنا)، و«تحرير ألفاظ التنبيه» (ص 113) .

(4) هو أبو منصور، محمد بن الأزهر الهروي، أحد الأئمة في اللغة والأدب، مولده ووفاته بهراة، ولد سنة (282 هـ) نسبته إلى جده (الأزهر)؛ عني بالفقه فاشتهر به أولاً، ثم غلب عليه التبحر في العربية، فرحل في طلبها، وقصد القبائل، وتوسع في أخبارهم . من مصنفاته: «تهديب اللغة»؛ و«الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي التي أودعها المزني في مختصره»، نشرته وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في الكويت؛ و«تفسير القرآن» . توفي رحمه الله سنة (370 هـ) .

راجع: «الأعلام» (311/5)، و«وفيات الأعيان» (335/4)، «سير أعلام النبلاء» (315/16) .

(5) «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» لمحمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدي، ط: دار الطلائع (ص 109) .

(6) هو أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازيّ ولد سنة (329 هـ)، من أئمة اللغة والأدب، قرأ عليه البديع الهمداني والصاحب ابن عباد وغيرهما من أعيان البيان أصله من قزوين، وأقام مدة في همدان، ثم انتقل إلى الريّ فنوّي فيها، وإليها نسبته من تصانيفه : «مقاييس اللغة»، و«جامع التأويل» في تفسير القرآن و«الفصيح»، و«تمام الفصيح» ، توفي - رحمه الله - سنة 395 هـ .

راجع: «الأعلام» (193/1)، و«سير أعلام النبلاء» (103/17)، و«وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» لابن حلكان، تعقي ق: د. إحسان عباس، ط: دار الثقافة، بيروت 1968م (118/1) إلا أنه ذكر تاريخ وفاته (390 هـ) .

(7) «معجم مقاييس اللغة» (29/5) مادة (قنا) .

ويتخذ رأس مال زيادة على الكفاية»⁽¹⁾ .

ويظهر أثر التقسيم في الزكاة؛ إذ إنها تجب في المال النامي دون مال القنية، وذلك في الجملة⁽²⁾ .



(1) «الكليات» (ص 734) .

(2) راجع: «بدائع الصنائع» (11/2)، و«فتح القدير» لابن الهمام، ط: دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ (155/2)، وقال ابن الهمام - في نفس الموضع - مبيناً الحكمة من اشتراط النماء للمال حتى تجب فيه الزكاة: « المقصود من شرعية الزكاة - مع المقصود الأصلي من الابتلاء - مواساة الفقراء على وجه لا يصير هو فقيراً، بأن يعطي من فضل ماله قليلاً من كثير، والإيجاب في المال الذي لا نماء له أصلاً يؤدي إلى خلاف ذلك عند تكرر السنين خصوصاً مع الحاجة إلى الإنفاق» .

المطلب الثالث: منزلة المال وأهميته في الإسلام:

للمال في الإسلام أهمية بالغة في حياة الفرد والجماعة، وله أعظم الأثر في صلاح الدنيا، فهو عصب الحياة وقوامها؛ قال - تعالى - : ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾⁽¹⁾ .

قال الإمام البغوي⁽²⁾ - رحمه الله - : « { قِيَامًا } (...) أصله: قواماً، فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وهو ملاك الأمر وما يقوم به الأمر، وأراد هاهنا: قوام عيشكم الذي تعيشون به .

قال الضحاك⁽³⁾ : به يقام الحج والجهاد وأعمال البر، وبه فكك الرقاب من النار»⁽⁴⁾.

فالمال وسيلة لتحقيق مقاصد شرعية؛ دنيوية وأخروية، فردية واجتماعية، فبه نأكل ونشرب ونلبس، وبه نبني مساكننا التي نأوي إليها، وبه نبني المدارس والمعاهد والجامعات، والملاجئ والمستشفيات، وبه نبني المصانع والشركات والمؤسسات التي تقوم عليها مصالحنا، وترتقي وتتطور من خلالها حياتنا ومعاشنا .

وبالمال نعمل لآخرتنا، فتركي ونتصدق، ونعتق الرقاب، ونكفل الأيتام والأرامل ونقضي

(1) سورة النساء: آية 5 .

(2) هو الحسين بن مسعود بن محمد، الفراء، البغوي، ولد سنة (436 هـ) شافعي، فقيه، محدث، مفسر، كان بجرّاً في العلوم ، وكان لا يلقي الدرس إلا على الطهارة، أكثر من التصنيف، ومن مصنفاته: « التهذيب » في فقه الشافعية؛ و «شرح السنة»، و«مصابيح السنة» في الحديث؛ و«معالم التنزيل» في التفسير، والبغوي - بفتح الباء الموحدة والغين المعجمة وبعدها واو - هذه النسبة إلى بلدة بخراسان بين مرو وهراة يقال لها يغ وبغشور - بفتح الباء الموحدة وسكون الغين المعجمة وضم الشين وبعدها واو ساكنة ثم راء -، والفراء: نسبة إلى عمل الفراء وبيعها، توفي - رحمه الله - سنة (510 هـ) .

راجع: «وفيات الأعيان» (136/2)، و«سير أعلام النبلاء» (439/19)، و«الوافي بالوفيات» لصلاح الدين الصفدي تحقيق : أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، ط: دار إحياء التراث، بيروت 1420 هـ - 2000 م (41/13)، و«الأعلام» (259/2) .

(3) هو أبو محمد - وقيل: أبو القاسم الهلالي -، الضحاك بن مزاحم البلخي الخراساني، مفسر، كان يؤدب الأطفال ، ويقال : كان في مدرسته ثلاثة آلاف صبي، وكان يطوف عليهم، على حمار !، وذكره ابن حبيب تحت عنوان (أشراف المعلمين وفقهاؤهم)، له كتاب في التفسير، توفي - رحمه الله - بخراسان سنة (105 هـ) .

راجع: «سير أعلام النبلاء» (4/ 598)، و«ميزان الاعتدال» (2/ 325)، و«الأعلام» (3/ 215) .

(4) «معالم التنزيل في تفسير القرآن» (2/ 164) بتصرف يسير .

الحاجات، وبنى المساجد، وبه نصنع السلاح الذي هو عدة الجهاد في سبيل الله، وبه ندعو إلى الله - تعالى -، فنقيم المراكز الدعوية، وننشئ الفضائيات الإسلامية والمواقع الالكترونية الدعوية، وبه نطبع الكتب النافعة وننشرها في كل مكان .

وإجمالاً؛ نلجُ بالإِنفاق في سبيل الله معظم أبواب الخير والبر؛ كما قال - تعالى ﴿ فَلَا أَفْحَمَ الْعُقَبَةَ ۖ وَمَا أَذْرَكَ مَا الْعُقَبَةُ ۖ فَكُ رَقَبَةً ۚ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۚ بَيْنَمَا ذَا مَقْرَبَةٍ ۚ أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ۚ ﴾⁽¹⁾ .

ولهذا نجد المال في مواضع عديدة من كتاب الله - تعالى - يسمى (خيراً) ؛ كما في قوله - تعالى - : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾⁽²⁾، وقوله - سبحانه - : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾⁽³⁾، وقوله - ﷻ - وهو يتحدث عن الإنسان وشدة حبه للمال : ﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾⁽⁴⁾ .

وفي مواضع أخرى من كتاب الله - تعالى -، جعل الله إمدادَ الأموال، وسعةَ الأرزاق، من الثواب العاجل للصالحين في الدنيا؛ قال - سبحانه - : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾⁽⁵⁾، وقال - ﷻ - عن أهل الكتاب : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ ﴾⁽⁶⁾ .

وقال - تعالى - على لسان نبيه نوح - عليه السلام - : ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ

(1) سورة البلد: الآيات 11-16 .

(2) سورة البقرة: آية 180 .

(3) سورة البقرة: آية 215 .

(4) سورة العاديات: آية 8 .

(5) سورة الأعراف: آية 96 .

(6) سورة المائدة: آية 66 .

كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَيَنْبِنَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا ﴿١٢﴾، وقال - ﷺ -: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ (2).

وامتنَّ الله - تعالى - على خاتم رسله، نبينا محمد - ﷺ - فقال: ﴿وَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾ (3)، كما امتنَّ - سبحانه - على الصحابة بعد الهجرة، فقال: ﴿وَرَزَقَكُمْ مِنْ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (4).

وقد وصف - سبحانه وتعالى - بعض أنبيائه بالغنى، وذكر أن لهم أموالاً، ومن ذلك: نبي الله يوسف عليه السلام، الذي مكَّن الله له في أرض مصر يتبواً منها حيث يشاء، ونبي الله داود عليه السلام، الذي آتاه الملك والحكمة، ونبي الله سليمان عليه السلام، الذي آتاه الله ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده .

فالمال في الإسلام ليس نقمة ولا شراً في ذاته (5)، بل هو وسيلة يمكن أن يرتقي بها المرء إلى درجات الكمال في دينه ودنياه إن أحسن استغلالها، فجمع المال من حِلِّه وأنفقه في حقه، ولهذا قال النبي - ﷺ -: «نعم المال الصالح للرجل الصالح» (6).

(1) سورة نوح: الآيات 10-12 .

(2) سورة الطلاق: الآيات 2، 3 .

(3) سورة الضحى: آية 8 .

(4) سورة الأنفال: آية 26 .

(5) بعض أصحاب الأديان المخرفة كالرهبانية النصرانية، والفلسفات الوضعية كالبوذية الفارسية، والرواقية اليونانية، والبراهمة الهندية؛ يعتقدون أن المال شرٌّ، وأنه لا تزكو الروح حتى يتخلص منه المرء ولا يستمتع به بل يحرم الجسد ويعذبه من أجل أن تسمو الروح !! وقد استقى ذلك عنهم بعض متصوفة المسلمين وللأسف الشديد .

جاء في إنجيل (لوقا 18/24-25)، و(متى 19: 23-24) أن المسيح - عليه السلام - قال: (ما أعسر دخول ملكوت الله على ذوي المال، فلأن يدخل الجمل في ثقب الإبرة أيسر من أن يدخل الغني ملكوت الله)

وجاء في إنجيل متى أيضاً (21/19) أن رجلاً جاء يريد أن يتبع المسيح ويسير معه، فقال له: «أذهب فبع مالك ثم اتبعني» .

راجع: «مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال» د . يوسف القرضاوي، بحث مقدم للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث في دورته الثامنة

عشرة، دبلن، جمادى الثانية، ورجب 1429هـ - يوليو 2008م (ص 5) .

(6) رواه أحمد (17763)، وابن حبان (3210) (6/8) بلفظ: «نعم المال الصالح مع الرجل الصالح» من حديث عمرو

بن العاص - ﷺ -؛ «صحيح ابن حبان» تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية 1414هـ -

1993م، والبخاري في «الأدب المفرد» تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثالثة 1409هـ -

وكان - ﷺ - يدعو بالغي، ويقول: «اللهم إني أسألك الهدى والتقى والعفاف

والغنى»⁽¹⁾؛ ولو كان شرّاً لما طلبه النبي - ﷺ - من ربه .

وقال - ﷺ - : «إن الله يحبُّ العبدَ التقيَّ الغنيَّ الحفِيَّ»⁽²⁾ .

وعندما أراد سعدُ بن أبي وقاص⁽³⁾ - رضي الله عنه - أن يوصي بماله كله، أو ثلثيه، أو نصفه،

أو ثلثه في سبيل الله - تعالى - وفعل الخيرات؛ قال له النبي - ﷺ - : «الثلث والثلث

1989م = (299) (ص112)، والحاكم (2/2، 236) من طريقين، وقال في الموضع الأول: «صحيح على شرط مسلم»، وفي الثاني: «صحيح على شرطهما»، ووافقه الذهبي في الموضعين؛ «المستدرک على الصحيحين» تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ - 1990م، والطبراني في «المعجم الأوسط» تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسني، ط: دار الحرمين - القاهرة (3189) (291/3)؛ من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وقال محققو «المسند» (298/29): «إسناده صحيح على شرط مسلم» .

(1) رواه مسلم (2721) (2087/4) كتاب الذكر والدعاء، باب التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما لم يعمل، من حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه -؛ «صحيح مسلم» تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .

(2) رواه مسلم (2965) (2277/4) في كتاب الزهد والرقائق، من حديث سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه -؛ قال الإمام النووي - رحمه الله - في «شرح صحيح مسلم» (100/18): «المراد بالغي غنى النفس، هذا هو الغنى المحبوب لقوله - ﷺ - : «ولكن الغنى غنى النفس»، وأشار القاضي إلى أن المراد الغنى بالمال، وأما (الحفي) فبالحاء المعجمة، هذا هو الموجود في النسخ، والمعروف في الروايات (...) ومعناه: الخامل المنقطع إلى العبادة والاشتغال بأمور نفسه، وفي هذا الحديث حجة لمن يقول: الاعتزال أفضل من الاختلاط» اهـ .

قلت: وعلى الرغم من وجهة هذا الكلام - في أن المراد بالغي المحمود هو غنى النفس - فهذا لا يمنع أن الغنى بمعناه العام - الشامل لغنى النفس وغنى اليد بالمال - محمود أيضاً إذا كان كسب المال من حلال، وصُرفَ في حلال، كما جاء في الحديث قبله: «نعم المال الصالح للمرء الصالح» ، وقصة الحديث تؤكد ذلك؛ ففيها - كما في «مسند» أحمد (17763) - يقول عمرو بن العاص - رضي الله عنه - : بعث إليّ رسول الله - ﷺ - فقال: «خذ عليك ثيابك وسلاحك، ثم ائتني» فأتيته وهو يتوضأ، فصعد في النظر ثم طأطأه، فقال: «إني أريد أن أبعثك على جيش فيسلمك الله ويغنمك، وأزعبك لك من المال زعّةً صالحةً» . قال: فقلت: يا رسول الله، ما أسلمت من أجل المال، ولكنني أسلمت زعبة في الإسلام، وأن أكون مع رسول الله - ﷺ - ، فقال: «يا عمرو، نعمًا بالمال الصالح للرجل الصالح» .

قال الأصمعي: «قوله: «أزعبك لك زعبة من المال» أي: أعطيك دفعة من المال، قال: والزعب هو الدفع، يقال: جاءنا سيل يزعب زعباً، أي: يتدافع» . «غريب الحديث» للقاظم بن سلام، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الطبعة الأولى 1384هـ - 1964م (94/1) .

(3) هو أبو إسحاق، سعد بن مالك (أبي وقاص) بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب، الزهري البصري العسري، أول من رمى بسهم في سبيل الله، أسلم قديماً وهاجر، وكان مجاب الدعوة، توفي - رحمه الله - بالمدينة سنة (55 هـ) .

راجع: «سير أعلام النبلاء» (92/1)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م (21/1) .

كثير، إنك أن تذر ورثتك أغنياء، خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس» الحديث⁽¹⁾.

ودعا رسول الله - ﷺ - لخادمه أنس بن مالك⁽²⁾ - ﷺ - بقوله: «اللهم أكثر ماله وولده وبارك له فيما أعطيته»⁽³⁾.

وقال - ﷺ - : «ما نفعني مالٌ قطُّ، ما نفعني مالٌ أبي بكر»⁽⁴⁾.

كما ورد في عدد من النصوص ما يدل على تفضيل الغني الشاكر على الفقير الصابر، ومن تلك النصوص:

حديث أبي هريرة⁽⁵⁾ - ﷺ - : أن فقراء المهاجرين أتوا رسول الله - ﷺ - ، فقالوا:

(1) رواه البخاري (5354) (62/7) كتاب النفقات، وفضل النفقة على الأهل، ورواه البخاري أيضاً (1295) (81/2) كتاب الجنائز، باب رثاء النبي - ﷺ - سعد بن خولة، ومسلم (1628) (1250/3، 1251) كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث، اللفظ لمسلم، وتماه: عن سعد بن أبي وقاص - ﷺ - قال: كان رسول الله - ﷺ - يعودني عام حجة الوداع من وجع اشتد بي، فقلت: إني قد بلغ بي من الوجع وأنا ذو مال، ولا يرثني إلا ابنة، أفأصدق بثلثي مالي؟ قال: «لا» فقلت: بالشطر؟ فقال: «لا» ثم قال: «الثلث والثلث كبير - أو كثير - إنك أن تذر ورثتك أغنياء، خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس، وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها، حتى ما تجعل في في امرأتك» فقلت: يا رسول الله، أخلف بعد أصحابي؟ قال: «إنك لن تخلف فتعمل عملاً صالحاً إلا أزددت به درجة ورفعة، ثم لعلك أن تخلف حتى ينتفع بك أقوام، ويضر بك آخرون، اللهم أمض لأصحابي هجرتهم، ولا تردهم على أعقابهم، لكن البائس سعد ابن خولة» يرثي له رسول الله - ﷺ - أن مات بمكة.

(2) هو أبو حمزة، أنس بن مالك بن النضر، الأنصاري، الخزرجي، النجاري المدني، الإمام المفتي المقرئ المحدث، خادم رسول الله - ﷺ -، خدم النبي - ﷺ - عشر سنين، وروى عنه علماً جماً، توفي - ﷺ - سنة (92 هـ) وقد جاوز المائة. راجع: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (332/9)، و«الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، ط: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1415 هـ (275/1)، و«سير أعلام النبلاء» (395/3)، و«تقريب التهذيب» (ص 115).

(3) رواه البخاري (6380) (81/8) كتاب الدعوات، باب الدعاء بكثرة الولد مع البركة، ومسلم (2480) (1928/4) كتاب فضائل الصحابة، باب في فضائل أنس بن مالك - ﷺ -.

(4) رواه أحمد (7446)، والترمذي (3661) (609/5) كتاب المناقب، باب مناقب أبي بكر الصديق - ﷺ -، وقال: «حديث حسن غريب من هذا الوجه»؛ «سنن الترمذي» ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، وابن ماجه (94) (36/1) في المقدمة، باب فضائل أصحاب رسول الله - ﷺ -؛ «سنن ابن ماجه» تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، وقال محققو «المسند» (414/12): «إسناده صحيح على شرط الشيخين»، كما صححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» ط: مكتب التربية العربي لدول الخليج، بالرياض؛ المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1408 هـ - 1988 م (2894).

(5) هو أبو هريرة الدوسي اليماني، الصحابي الجليل، حافظ الصحابة، وأكثرهم رواية، مروياته خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثاً (5874 حديثاً)، كان كثير العبادة والذكر، حسن الأخلاق، ولي إمرة المدينة، اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافاً كثيراً، فذهب كثيرون إلى أن الأرحج في اسمه: عبد الرحمن بن صخر، وذهب جمع من النسائيين إلى أنه عمرو بن عامر، توفي - ﷺ - سنة (57 هـ)، وقيل: (58 هـ)، وقيل: (59 هـ)، وهو ابن ثمان وسبعين سنة.

ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى، والنعيم المقيم، فقال: «وما ذاك؟» قالوا: يصلون كما نصلي، ويصومون كما نصوم، ويتصدقون ولا نتصدق، ويعتقون ولا نعتق، فقال رسول الله - ﷺ -: «أفلا أعلمكم شيئاً تُدركون به من سبقكم وتسبقون به من بعدكم؟ ولا يكون أحد أفضل منكم إلا من صنع مثل ما صنعتم» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «تسبحون، وتكبرون، وتحمدون، دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين مرة» قال أبو صالح: فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله - ﷺ -، فقالوا: سمع إخواننا أهل الأموال بما فعلنا، ففعلوا مثله، فقال رسول الله - ﷺ -: «ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء»⁽¹⁾.

فجعل رسول الله - ﷺ - الغنى والثراء الذي استعمل في مرضاة الله - تعالى -، نعمة يتفضل الله بها على من شاء من عباده.

وحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أيضاً، قال: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: «لأن يغدو أحدكم فيحطب على ظهره، فيتصدق به، ويستغني به من الناس، خير له من أن يسأل رجلاً أعطاه أو منعه ذلك، فإن اليد العليا أفضل من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول»⁽²⁾.

وحديث عبد الله بن عمر⁽³⁾ - رضي الله عنهما -: أن رسول الله - ﷺ - قال وهو على المنبر، وذكر الصدقة، والتعفف، والمسألة: «اليد العليا خير من اليد السفلى، فاليد العليا: هي المنفقة، والسفلى: هي السائلة»⁽⁴⁾.

راجع: «الاستيعاب» (1768/4)، و«الإصابة» (348/7)، و«سير أعلام النبلاء» (578/2)، و«شذرات الذهب» (261/1).

(1) رواه البخاري (843) (168/1) كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة، ومسلم (595) (416/1، 417) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة، واللفظ لمسلم.

(2) رواه مسلم (1042) (721/2) كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس.

(3) هو أبو عبد الرحمن، عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل، القرشي، الإمام القدوة، أسلم وهو صغير، ثم هاجر مع أبيه ولم يحتلم، واستصغر يوم أحد، وهو ممن بايع تحت الشجرة، وهو أحد المكثرين من الصحابة، وأحد العبادلة، وكان من أشد الناس ورعاً واتباعاً للأثر، توفي - ﷺ - سنة (73 هـ) في آخرها وأول التي تليها.

راجع: «الاستيعاب» (950/3)، و«الإصابة» (155/4)، و«سير أعلام النبلاء» (203/3)، و«تقريب التهذيب» (ص 315).

(4) رواه البخاري (1429) (112/2) كتاب الزكاة، باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى، ومسلم (1033) (717/2) كتاب

الزكاة، باب بيان أن أفضل الصدقة صدقة الصحيح الصحيح.

ووجه الدلالة: تفضيل اليد العليا على اليد السفلى، واليد العليا هي المنفقة للمال، واليد السفلى هي السائلة الآخذة؛ وهذا إشارة إلى فضل المال وقيمته وأهميته إذا أنفق في مرضاة الله - تعالى - .

وقد قرأتُ كلاماً نفيساً للإمام ابن الجوزي ⁽¹⁾ - رحمه الله - يبين الموقف السديد من المال، وهو الموقف الوسط الذي دلّت عليه النصوص وفعل السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان رضي الله عنهم جميعاً؛ فقد قال - رحمه الله - بعد أن سرد بعض الأحاديث في فضل المال وأهميته:

«فهذه الأحاديث مُخرّجة في الصحاح، وهي على خلاف ما تعتقده المتصوفة من أن إكثار المال حجاب وعقوبة، وأن حبسه ينافي التوكل .

ولا يُنكر أنه يُخاف من فقره، وأن خلقاً كثيراً اجتنبوه لخوف ذلك، وأن جمعه من وجهه يعزّ، وسلامة القلب من الافتقار به يبعد، واشتغال القلب مع وجوده بذكر الآخرة يندر، ولهذا خيف فقره .

فأما كسب المال فلن من اقتصر على كسب البلغة من حلها فذلك أمر لا بد منه ، وأما من قصد جمعه والاستكثار منه من الحلال؛ نظرنا في مقصوده: ف إن قصد نفس المفاخرة والمباهاة فبئس المقصود، وإن قصد إعفاف نفسه وعائلته وادخر لحوادث زمانه وزمانهم، وقصد التوسعة على الإخوان، وإغناء الفقراء، وفعل المصالح، أثيب على قصده، وكان جمعه بهذه النية أفضل من كثير من الطاعات، وقد كان نيات خلق كثير من الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - في جمع المال سليمة لحسن مقاصدهم لجمعه، فحرصوا عليه وسألوا زيادته» ⁽²⁾ .



(1) هو عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، أبو الفرج، قرشي يرجع نسبه إلى أبي بكر الصديق، والجوزي نسبة إلى محلة الجوز بالبصرة كان بها أحد أجداده ولد ببغداد سنة (508 هـ)، كان إماماً في الفقه والتاريخ والحديث والأدب حنبلي المذهب، اشتهر بوعظه المؤثر، وكان الخليفة يحضر مجالسه كما اشتهر بكثرة تصنيفه، من مصنفاته: «تلبس إبليس»، و«الضعفاء والمتروكين»، و«الموضوعات»، و«صيد الخاطر»، توفي - رحمه الله - سنة (597 هـ) .

راجع: «سير أعلام النبلاء» (365/21)، و«الوافي بالوفيات» (110/18)، و«الأعلام» (316/3)
(2) «تلبس إبليس» لابن الجوزي، ط: دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1421 هـ - 2001 م ص (160) .

المبحث الثالث: ضوابط شرعية للتعامل مع المال

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: الملكية الحقيقية لله:

المالك الحقيقي للمال هو الله - جل وعلا -، خالق المال وخالق الإنسان وخالق كل ما في هذا الكون، وهذا من الضوابط المهمة جداً في التعامل مع المال، فالمال مال الله، والإنسان مستخلف فيه ومؤتمن عليه، وملكه له ملكٌ مؤقتٌ ومُقيّدٌ، والمالك الحقيقي والمطلق للمال وللإنسان ولكل شيء في الوجود إنما هو الله - جل وعلا - .

قال الله - تعالى - : { تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ } (١) { الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ } (٤) .

وقال - سبحانه - : { لِلَّهِ الْمُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ } (٢) .

وقال - جل وعلا - : { قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ } (٣١) { فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ } (٣) .

وقال تبارك وتعالى : { اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلُكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِيَسْتَفْعُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ } (١٣) { وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ } (٤) .

وقال - سبحانه وتعالى - : { أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا فَهُمْ لَهَا مَمْلُوكُونَ } (٧١) { وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ } (٧٢) { وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبٌ أَفَلَا يَشْكُرُونَ } (٥) .

(1) سورة الملك: الآيات ١ - ٢ .

(2) سورة المائدة: آية ١٢٠ .

(3) سورة يونس: الآيات ٣١ - ٣٢ .

(4) سورة الجاثية: الآيات ١٢ - ١٣ .

(5) سورة يس: الآيات ٧١ - ٧٣ .

فهذه الآيات المباركات - وغيرها كثير⁽¹⁾ - تؤكد ملكية الله - تعالى - لكل شيء في

هذا الوجود، وأن ما يسخره لعباده ويعطيه لهم إنما هو محض فضل منه وكرم وإحسان، يستوجب منهم الشكر له والتزام نحوه وتشريعاته فيما أنعم عليهم به وسخره لهم وملّكهم إياه .

(والحقيقة: أن مَنْ يتأمل كيف ينشأ المال: يجد أن يد الله تبارك وتعالى هي التي تعمل

في خلقه وإنشائه وإبرازه، وحتى جهد الإنسان في ذلك هو من إمداد الله تعالى وتوفيقه .

انظر إلى الزرع وثمره: مَنْ الذي خلق التربة التي تُنبت الزرع والشجر ؟

وَمَنْ وضع فيها من الخصائص والمكونات، ما يجعلها صالحة لإمداد النبات بما يحتاج إليه ؟

وَمَنْ الذي أمدّها بالغذاء والهواء والضياء الذي تحتاجه ؟

وَمَنْ الذي خلق البذرة التي هي أصل النبات ؟

وَمَنْ الذي أمدّها بالماء الذي يتزل من المطر أو يجري من النهر ؟

وَمَنْ الذي وضع السنن التي يجري عليها نظام الإنبات ؟

إنه الله - جلّ جلاله - ، كما قال - تعالى - : { وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْيَتَّةُ أَحْيَيْنَهَا

وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ } (٣٣) وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِّنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ

الْعُيُونِ { (٣٤) لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ } (٢)، وهكذا يأكلون من ثمره

وما عملته أيديهم، بل عملته يد الله - سبحانه - ، كما قال في نفس السورة: { أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا

خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ } (٣) .

وصاحب المال الحقيقي هو الذي يأمر مالك المال الاسمي أن يُخرج منه الحقوق

الواجبة لأصحابها، وأولها: الزكاة المفروضة، وهي الركن الثالث من الأركان العملية

للإسلام، وأن يتعبّد الله بذلك، كما يأمره بإخراج غيرها من الحقوق .

(1) راجع على سبيل المثال: سورة البقرة: آية 29، وسورة المائدة: آية 17، وسورة الواقعة : الآيات 63، 68، 72،

وسورة الملك: آية 15 .

(2) سورة يس: الآيات 33 - 35 .

(3) سورة يس: آية 71 .

وهو الذي أمره ألا يكسب المال إلا من حِلِّه، ولا ينميه إلا بطريق مشروع، وألا يينخل به عن حقٍّ، وألا ينفقه في أمر يبغضه الله - تعالى -، كالخمر والميسر، وأن يلزم حدود الاعتدال في إنفاقه ... الخ، وألا يتعدَّى الحلال إلى الحرام في أيِّ تصرفٍ ماليٍّ من تصرفاته .
والمستخلف في المال عليه أن يطيع صاحب المال، ويأتمر بأمره، ويسير في تنميته وإنفاقه وتداوله حسب توجيهه (1) .

وهناك آياتٌ أُخرُ أكثرُ صراحةً في ملكية الله - تعالى - الحقيقة للمال، ومنها:

قوله - سبحانه - : { وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَاءِ أَنَّهُمْ لِلَّهِ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاتُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ } (2) .
وقوله - ﷻ - : { وَءَاتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَاكُمْ } (3) .

وقوله - تبارك وتعالى - : { ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ءَانْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنفَقُوا لَّهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ } (4) .

فالإنسان ليس مالكاً للمال ملكاً مطلقاً يتصرف فيه كيف شاء، وإنما هو وديعة من الله لديه، وفضل من الله عليه، وهو مستخلف فيه، ومؤتمن عليه، وموكلٌ به من قبل مالكة

(1) «مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال» (ص 14) .

(2) سورة آل عمران: آية ١٨٠ .

(3) سورة النور: آية ٣٣ .

(4) سورة الحديد: آية ٧ .

قال الإمام ابن عطية الأندلسي - رحمه الله - : «قوله تعالى: { ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ } الآية أمر للمؤمنين بالثبوت على الإيمان والنفقة في سبيل الله، ويروى أن هذه الآية نزلت في غزوة العسرة وهي غزوة تبوك، قاله الضحاك، وقال: الإشارة بقوله : { فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنفَقُوا } إلى عثمان بن عفان - ﷺ -، وحكمها باق يندب إلى هذه الأفعال بقية الدهر، وقوله: { وَمِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ } ترهيد وتنبيه على أن الأموال إنما تصير إلى الإنسان من غيره ويتركها لغيره، وليس له من ذلك إلا ما تضمنه قول الرسول - ﷺ - : «يقول ابن آدم مالي مالي، وهل لك من مالك إلا ما أكلت فأفريت أو لبست فأبليت ، أو تصدقت فأمضيت » [رواه مسلم (2958) (2273/4) كتاب الزهد والرفائق، من حديث مطرف عن أبيه] ويروى أن رجلاً مر بأعرابي له إبل، فقال له: يا أعرابي، لمن هذه الإبل؟ فقال: هي لله عندي . فهذا موقف مصيب إن كان ممن صحب قوله عمله» .

راجع: «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط: دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى 1422هـ - (258/5) .

الحقيقي الذي هو الله - سبحانه - ، مقيد بأوامره وتوجيهاته .

وليس معنى أن الإنسان مستخلف في هذا المال غير مالك له ملكاً مطلقاً، أنه يجوز لغيره أن يعتدي عليه ويسلبه منه، فقد حرّم الله - تعالى - الاعتداء على ملكية الإنسان للمال - رغم كونها ملكية مؤقتة ومقيدة - ، فلا يجوز المساس بملك الغير بغير حق .

قال - تعالى - : { وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ } ⁽¹⁾ .

وقال - جل وعلا - : { يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا } ⁽²⁾ .

قال الإمام القرطبي ⁽³⁾ - رحمه الله - : « الخطاب بهذه الآية يتضمن جميع أمة محمد - ﷺ - ، والمعنى: لا يأكل بعضكم مال بعض بغير حق، فيدخل في هذا: القمار والخداع والغصب وجحد الحقوق، وما لا تطيب به نفس مالكة، أو حرّمته الشريعة وإن طابت

(1) سورة البقرة: آية ١٨٨ .

قال الإمام ابن العربي - رحمه الله - : « هذه الآية، من قواعد المعاملات، وأساس المعاوضات ينبنى عليها، وهي أربعة: هذه الآية ، وقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزَّيْوَ﴾ [سورة البقرة: آية ٢٧٥]، وأحاديث الغرر، واعتبار المقاصد والمصالح، وقد نبهنا على ذلك في مسائل الفروع » . راجع: «أحكام القرآن» (1/137) .

(2) سورة النساء: آية ٢٩ .

هناك آيات كثيرة - غير ما ذكرته هنا - ينسب الله تعالى فيها الملك لسلطان تشجيعاً له، وحفزاً له على العمل والكسب وإشباع الغريزة حب التملك في نفسه، واختياراً له؛ راجع على سبيل المثال: سورة البقرة: آية 261، وآية 267، وسورة الذاريات: آية 19 . بل بلغ الأمر أن سُمّي القرآن ما ينفقه الإنسان في سبيل الله وابتغاء مرضاته قرضاً حسناً لله، يرُدّه الله سبحانه إليه أضعافاً مضاعفةً ويجزيه به أحسن الجزاء وأوفاه؛ قال ﷺ -: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [سورة البقرة: آية 245]، وقال - تعالى - : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [سورة الحديد: آية 11]، وقال - تعالى - : ﴿إِنْ تَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [سورة التغابن: آية ١٧]، مع أن الله هو الغني والخلق هم الفقراء .

(3) هو أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرّح الأنصاري الخزرجي الأندلسي، القرطبي، من أهل قرطبة ، من كبار المفسرين، اشتهر بالصلاح والتعب، وكان ورعاً متعبداً، طارحاً للتكلف، رحل إلى المشرق واستقر بمنية بني خصيب من صعيد مصر (شمالي أسبوط - بمصر) وبها توفي، من تصانيفه: «الجامع لأحكام القرآن»، و«التذكرة بأمور الآخرة»، و«الأسنى في شرح الأسماء الحسنى»، و«التذكار في أفضل الأذكار»، توفي - رحمه الله - (671 هـ) .

راجع: «شذرات الذهب» (584/7)، و«الدباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب» لابن فرحون، ط: دار الكتب العلمية ، بيروت (ص 317)، و«الأعلام» (322/5) .

به نفس مالكة، كمهر البغي وحلوان الكاهن وأثمان الخمر والخنزير وغير ذلك»⁽¹⁾.



(1) «الجامع لأحكام القرآن» تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية 1384هـ - 1964م (338/2) .

المطلب الثاني: المال وسيلة لا غاية:

المال عند العقلاء وأسوياء النفوس وسيلة يُستعان به على عمارة هذا الكون، وتحقيق مصالح الدنيا والآخرة، وذلك بتداوله وبذله وإنفاقه، فالمال لم يخلق للكثرة والحبس في الخزائن، وإنما خلق للرواج والتداول، والانتقال من يد إلى يد: ثمنًا لسلعةٍ أو عين يُنتفع بها، أو أجرًا لعملٍ أو منفعةٍ، أو رأس مالٍ لشركةٍ أو مضاربةٍ، أو مهرًا لزواجٍ وعوانًا على تكوين أسرةٍ، أو غير ذلك من المصالح الدنيوية أو الأخروية التي تتحقق بالمال .

ولهذا ورد الأمر بالإنفاق والحض عليه، وبيان عظيم الأجر والثواب المترتب عليه في عدد من نصوص الوحي، ومنها قوله - تعالى - : { **ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ** } ⁽¹⁾، وقوله - ﷻ - : { **مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ ۗ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ** } ⁽²⁾، وقوله - جل ثناؤه - : { **وَالَّذِينَ صَبَرُوا أَبْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرُؤُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةِ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ** } ⁽³⁾ .

كما جاء الذمُّ والوعيد على كثر المال وعدم إنفاقه في سبيل الله؛ قال - ﷻ - : { **وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ** } ⁽⁴⁾ **يَوْمَ يُخْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتْكُؤُا بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ** } ⁽⁴⁾ .

ومن هنا كان من صفات المؤمنين: إنفاقهم المال الذي هو رزق من عند ربهم بحانه - ،

كما قال - تعالى - : { **الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ** } ⁽⁵⁾ ، فهذا المدح إنما

(1) سورة الحديد: آية ٧ .

(2) سورة البقرة: آية ٢٦١ .

(3) سورة الرعد: آية ٢٢ .

(4) سورة التوبة: الآيات ٣٤ - ٣٥ .

(5) سورة البقرة: آية ٣ .

كان لأنهم جعلوا المال وسيلة لا هدفاً فلم ييخلوا به ولم يكثره، وإنما أنفقوه في حقه، بعد أن جمعوه من حله .

إن الذي يجعل المال غايةً ومقصداً لذاته ؛ يصبح عبداً للمال بشتى ألوانه وأصنافه؛ فهو يفني عمره في جمعه وكثره، وتجده بخيلاً مقترراً لا يحب الإنفاق والبدل، رغبة في تكثير ماله ومضاعفته، فعمره ينقص والموت يقترب منه وماله يزداد ويتضاعف !!، ثم هو يترك ماله الذي أشقاه وأمراضه لورثته يأكلونه هنيئاً حلالاً، ويبوء هو بهزله وحسابه، غير ما ناله في دنياه من قلق وأرق وتعب وركض بالليل والنهار، وسوء سمعة، وبعد عن المكارم والفضائل؛ قال - ﷺ -: «**تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ، وَالدَّرْهَمِ، وَالْقَطِيفَةِ، وَالْخَمِيسَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ**»⁽¹⁾ .

وانظر مثلاً حياً على ذلك: قارون الذي قلَّ أن يُعرفَ له مثيلٌ في غناه وفحش ثرائه؛ وقد نصحه قومه بأن يتخذ المال وسيلة لا غاية، فيسخر ما آتاه الله - تعالى - في العمل للدار الآخرة، والإحسان وعدم البغي والفساد في الأرض، مع تمتعه بنصيبه من الدنيا وعدم نسيانه؛ لكنه أبى ذلك، وحمله غناه على الكبر والغرور والتعالي، كما هو دأب كل غني - إلا من رحم الله -، كما قال - سبحانه -: { **كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا** }⁽²⁾، وعندما كانت عاقبته خسارة الدنيا والآخرة عياداً بالله - تعالى -، فقد خسف الله به وبداره الأرض، وأصبح من كانوا يتمنون مكانه بالأمس يحمدون ربهم أن نجاهم الله - تعالى - من مثل مصيره .

قال - سبحانه وتعالى - في ذلك: { **إِنْ قُلُوبُنَا كَانَتْ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَءَانْتَهُ مِنَ الْكُتُوبِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ** }⁽³⁾ **وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ** }⁽⁴⁾ **قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي أَوَلَمْ يَعْلَمَ**

(1) رواه البخاري (6435) (92/8) كتاب الرقاق، باب ما يتقى من فتنه المال، من حديث أبي هريرة - ﷺ - .

(2) سورة العلق: الآيات ٦ - ٧ .

أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعاً وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ ﴿٧٨﴾ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَلِيتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قُذُرُونَ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٧٩﴾ وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيَلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلَا يُلْقَاهَا إِلَّا الْغَافِلُونَ ﴿٨٠﴾ فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُوهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَتْ مِنَ الْمُتَصَرِّينَ ﴿٨١﴾ وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَافُ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْ أَنَّ مِنَ اللَّهِ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيَكَاذِبُ الْكَافِرُونَ ﴿٨٢﴾ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ^(١) .

وكما أن المال وسيلة لحياة الفرد، فهو كذلك وسيلة لحياة الأمة، فبه تحصل عمارة الأرض، وبه تحمي عقيدتها، ويُحَارَبُ أعداؤها، وهو وسيلة للعدل والإحسان، ومواساة المحرومين والمنقطعين، ومن لا يستطيعون الكسب .

والمال وسيلة للتنمية والتطوير في المرافق الحياتية للأمة، فتقام به ال طرق، والجسور، وينفق منه على التربية والتعليم، والطب والصحة، ونحو ذلك مما تحتاجه الأمة وأجياها في مراحل حياتهم .

ولقد تحدّث الإمام الغزالي^(٢) - رحمه الله - عن وظيفة النقود في الحياة الاقتصادية، حديثاً سبق به فلاسفة الاقتصاد في العصر الحديث، فذكر أن الله - تعالى - خلق الدراهم والدنانير (النقود) : «لتداولهما الأيدي، وليكونا حاكمين متوسطين بين الأموال بالعدل، ولحكمة أخرى، وهي: التوسّل بهما إلى سائر الأشياء، لأنهما عزيزان في أنفسهما، ولا غرض في أعيانهما، ونسبتهما إلى سائر الأشياء واحدة، فمن ملكهما فكأنه ملك كلّ شيء، لا كمن ملك ثوباً فإنه لا يملك إلا الثوب فلو احتاج إلى طعام ربما لم يرغب

(1) سورة القصص: الآيات ٧٦ - ٨٣ .

(2) هو أبو حامد، محمد بن محمد بن محمد الطوسي، زين الدين، الشافعي الغزالي، الشيخ الإمام، حجة الإسلام، صاحب

التصانيف والذكاء المفرط . أحصى العلماء كتبه فأوصلوها إلى المائتين، والمطبوع منها نحو الخمسين، ومنها: «إحياء علوم

الدين»، و«المستصفى في الأصول»، توفي - رحمه الله - سنة (505هـ) بطوس .

راجع: «وفيات الأعيان» (216/4)، و«سير أعلام النبلاء» (322/19)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (191/6) .

صاحب الطعام في الثوب لأن غرضه في دابة مثلاً (...). فكلُّ مَنْ عمل فيهما عملاً لا يليق بالحكم، بل يخالف الغرض المقصود بالحكم (أي بين الأموال) فقد كفر نعمة الله فيهما، فإذن مَنْ كثرهما فقد ظلمهما، وأبطل الحكمة فيهما، وكان كَمَنْ حبس حاكم المسلمين في سجن يمتنع عليه الحكم بسببه لأنه إذا كثر فقد ضيع الحكم ولا يحصل الغرض المقصود به وما خلقت الدراهم والدنانير لزيد خاصة ولا لعمرى خاصة إذ لا غرض للآحاد في أعيانها فإنهما حجران وإنما خلقا لتداولها الأيدي فيكونا حاكمين بين الناس وعلامة معرفة المقادير مقومة للراتب فأخبر الله - تعالى - الذين يعجزون عن قراءة الأسطر الإلهية المكتوبة في صفحات الموجودات بخط إلهي لا حرف فيه ولا صوت الذي لا يدرك بعين البصر بل بعين البصيرة أخبر هؤلاء العاجزين بكلام سمعوه من رسوله - ﷺ - حتى وصل إليهم بواسطة الحرف والصوت المعنى الذي عجزوا عن إدراكه فقال - تعالى - : { وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُمْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ }⁽¹⁾»⁽²⁾.

وقد عرف المسلمون الأوّل المعنى من امتلاك المال، وأدركوا حقيقته؛ فسارعوا في بذله وإنفاقه في سبل الخيرات والطاعات، حتى ضربوا لنا أروع الأمثلة في ذلك⁽³⁾.

فلمَنْ ينبغي له أن يجعل المال وسيلة لا غايةً، فالمال والدنيا خلقا لنا، ولم نخلق نحن لهما، وإنما خلقنا للآخرة ولعبادة الله - تعالى -، فعلينا أن نصلح دنيانا بما لا يتعارض مع عبادة ربنا ومع آخرتنا التي هي الأصل الذي خلقنا لأجله، و المال حين يصبح وسيلة لتحقيق السعادة والحياة الكريمة، فيُجمع من حلال وينفق في حق وبر؛ ي نشر البهجة في قلب صاحبه، وينشر الرضا والسلام الاجتماعي، ويُسعِدُ قلوب الكثيرين من الناس .



(1) سورة التوبة: آية 34 .

(2) «إحياء علوم الدين» للغزالي، ط: دار المعرفة - بيروت (91/4، 92) بتصرف يسير .

(3) انظر ما سيأتي هنا في الفصل الثالث، المبحث الأول: الحث على إنفاق المال وبذله في سبل الخير (ص 365-367) .

المطلب الثالث: سلامة الكسب وحلّ الإنفاق:

من الضوابط المهمة للمسلم في تعامله مع المال: أن يحرص على أن يكون كسبه للمال وتحصيله له من طريق حلال مشروع، كما يحرص على أن يكون إنفاقه له ضمن حدود ما شرعه الله - تعالى - له، فلا ينفق في حرام أو مكروه، وأن يعلم أن ذلك واجبٌ عليه لا مندوحة له في تركه أو التهاون فيه .

قل - تعالى - آمراً عباده أن يأكلوا من الحلال الطيب: { يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِتِيَاءَ تَعْبُدُونَ }⁽¹⁾ .

وقال - ﷺ - ناهياً عباده عن أكل المال الحرام: { وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ }⁽²⁾، وقال - سبحانه وتعالى -: { يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونِ بَحْرَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ }⁽³⁾ .

وذكر أهل العلم في تفسيرهم لقول الله - تعالى - : { إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا قَالُوا لَيْتَكُمَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا }^(١٧) إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا }^(١٨) قَالُوا لَيْتَكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا }⁽⁴⁾: أن الهجرة من بلاد الكفار إلى بلاد المسلمين واجبة على من لا يستطيع إظهار شعائر دينه ويستطيع الهجرة⁽⁵⁾،

(1) سورة البقرة: آية ١٧٢ .

(2) سورة البقرة: آية ١٨٨ .

(3) سورة النساء: آية ٢٩ .

(4) سورة النساء: الآيات ٩٧ - ٩٩ .

(5) قال الحافظ ابن كثير في تفسير هذه الآية: «هذه الآية الكريمة عامة في كل من أقام بين ظهرائي المشركين وهو قادر على الهجرة وليس متمكناً من إقامة الدين، فهو ظالم لنفسه مرتكب حراماً بالإجماع وبنص هذه الآية» .

راجع: «تفسير القرآن العظيم» المشهور بـ «تفسير ابن كثير» تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1420هـ - 1999م (389/2) .

وقال المرداوي في «الإنصاف»: «قوله (وتجب الهجرة على من يعجز عن إظهار دينه في دار الحرب) بلا نزاع في الجملة ، ودار الحرب: ما يغلب فيها حكم الكفر» . راجع: «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف» لعلاء الدين المرداوي، ط: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، بدون تاريخ (121/4) .

فلا يجوز له البقاء ببلاد الكفر إلا في حال الضرورة، وذكروا من أسباب وجوب هذه الهجرة: الهجرة من دار غلب عليها الحرام، فإن طلب الحلال فرض على كل مسلم⁽¹⁾.

وفي تفسير قوله - تعالى - : {وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ⁽²⁾ } .

روى الإمام الطبري عن الحسن البصري⁽³⁾ - رحمهما الله تعالى - في قوله - تعالى - : {وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا} قال: «ما أحلّ الله لك منها، فإن لك فيه غني وكفاية»، كما روى عن قتادة⁽⁴⁾ - رحمه الله - أنه قال: «طلب الحلال»⁽⁵⁾، وهكذا نُقل عن غير واحد من السلف⁽⁶⁾ - رحمهم الله تعالى - .

وقال الإمام الطبري - رحمه الله - في قوله - تعالى - : {وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ} : «وأحسن في الدنيا إنفاق مالك الذي آتاك الله في وجوهه وسبله، كما أحسن الله إليك فوسّع عليك منه، وبسط لك فيها»⁽⁷⁾ .

= وينظر أيضاً: «مجموع فتاوى ورسائل بن عثيمين» لمحمد بن صالح العثيمين، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، ط: دار الوطن، ودار الثريا 1413 هـ (30/3)، و«فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء» بالملكة العربية السعودية، جمع: أحمد عبد الرزاق الدرويش، ط: الإدارة العامة لوثائق إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض (2/68)، و«الولاء والبراء في الإسلام من مفاهيم عقيدة السلف» لمحمد ابن سعيد بن سالم القحطاني، ط: دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (ص 287) .

(1) راجع: «أحكام القرآن» لأبي بكر بن العربي (1/611)، و«الجامع لأحكام القرآن» (5/350)، و«مجموع الفتاوى» (18/284)، و«الولاء والبراء في الإسلام» لمحمد بن سعيد بن سالم القحطاني، ط: دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (ص 286-288) .

(2) سورة القصص: آية ٧٧ .

(3) هو أبو سعيد، الحسن بن أبي الحسن (يسار)، البصري، مولى زيد بن ثابت الأنصاري - ﷺ -، كان من سادات التابعين وكبرائهم، وجمع كل فن من علم وزهد وورع وعبادة، توفي رحمه الله بالبصرة سنة (110 هـ) .

راجع: «سير أعلام النبلاء» (4/563)، و«وفيات الأعيان» (2/69) .

(4) هو قتادة بن دعامة بن عازب، أبو الخطاب السدوسي البصري، أحد المفسرين المشهورين، ومن حفاظ الحديث، من أهل البصرة، ولد ضريراً سنة (61 هـ) . قال فيه الإمام أحمد بن حنبل: «قتادة أحفظ أهل البصرة» . وكان إماماً في الأئمة، وبالله، وأيام العرب، كان يرى القدر، وقد يدلّس في الحديث . توفي - رحمه الله - بواسط في الطاعون، سنة (118 هـ) .

راجع: «سير أعلام النبلاء» (5/269)، و«ميزان الاعتدال» (3/385)، و«الأعلام» (5/189)، و«معجم المؤلفين» (8/127) .

(5) راجع: «جامع البيان في تأويل القرآن» (19/625) .

(6) منهم: ابن جرير؛ راجع: «المرجع السابق» نفس الموضع .

(7) «جامع البيان في تأويل القرآن» (19/625) .

وقال الإمام ابن كثير ⁽¹⁾ - رحمه الله - في قول الله - تعالى - **{وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ**

الدَّارَ الْآخِرَةَ}: «استعمل ما وهبك الله من هذا المال الجزيل والنعمة الطائلة في طاعة ربك والتقرب إليه بشئ أنواع القربات التي تحصل لك الثواب في الدار الآخرة» ⁽²⁾.

وجاءت السنة النبوية تأمر بطلب الحلال وتبين فضله، وحذرت من طلب الحرام وبينت عواقبه في الدنيا والآخرة، وبينت أن الإنسان مسئول عن مصدر تحصيل أمواله وطريقة إنفاقها.

فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «أيها الناس، إن الله طيب لا

يقبل إلا طيباً، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين، فقال: **{يَأَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ**

الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ} ⁽³⁾، وقال: **{يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن**

طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ} ⁽⁴⁾، ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر، يمد يديه إلى السماء، يا رب،

رب، يا رب، ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغذي بالحرام، فأني يستجاب **لذلك** ⁽⁵⁾.

(1) هو إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضو بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي الشافعي المعروف بابن كثير . مفسر، محدث، فقيه، حافظ، ولد سنة (701 هـ)، كان له اطلاع عظيم في الحديث والتفسير والتاريخ واشتهر بالضبط والتحرير، وانتهد إليه رئاسة العلم في التاريخ والحديث والتفسير، من تصانيفه: «البداية والنهاية»، و «شرح صحيح البخاري»، و «تفسير القرآن العظيم»، و «الباعث الحثيث إلى معرفة علوم الحديث»، و «جامع المسانيد» جمع فيه أحاديث الكتب الستة والمسانيد الأربعة توفي - رحمه الله - سنة (774 هـ) بدمشق .
راجع: «شذرات الذهب» (67/1)، و «الأعلام» (320/1)، و «معجم المؤلفين» (283/2) .
(2) راجع: «تفسير ابن كثير» (253/6) .

وقال ابن الجوزي: «قوله تعالى: **{وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ}** أي: اطلب فيما أعطاك الله من الأموال **{الدَّارَ الْآخِرَةَ}** وهي الجنة، وذلك يكون بانفاقه في رضى الله تعالى وشكر المنعم به **{وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا}** فيه ثلاثة أقوال: أحدها: أن يعمل في الدنيا للآخرة، قاله ابن عباس، ومجاهد، والجمهور . والثاني: أن يُقدِّم الفضل ويُمسك ما يُغنيه، قاله الحسن . والثالث : أن يستغني بالحلال عن الحرام، قاله قتادة .

وفي معنى: **{وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ}** ثلاثة أقوال: أحدها: أعطِ فضل مالك كما زادك على قدر حاجتك . والثاني : أحسن فيما افترض عليك كما أحسن في إنعامه إليك . والثالث: أحسن في طلب الحلال كما أحسن إليك في الإحلال .
راجع: «زاد المسير في علم التفسير» لابن الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط: دار الكتاب العربي، بيروت ، الطبعة الأولى - 1422 هـ (393/3) .
(3) سورة المؤمنون: آية 51 .
(4) سورة البقرة: آية ١٧٢ .
(5) رواه مسلم (1015) (703/2) كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وترتيبها .

قال الإمام القرطبي - رحمه الله - : « سوَّى الله - تعالى - بين النبيين والمؤمنين في الخطاب بوجوب أكل الحلال وتجنب الحرام »⁽¹⁾ .

وقال النبي - ﷺ - : «أيها الناس اتقوا الله وأكملوا في الطلب، فإن نفساً لن تموت حتى تستوفي رزقها وإن أبطأ عنها، فاتقوا الله وأكملوا في الطلب، خذوا ما حلَّ، ودعوا ما حرم»⁽²⁾ .

وقال - ﷺ - : « لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيما أفناه، وعن علمه فيم فعل، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، وعن جسمه فيم أبلاه»⁽³⁾ .

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: تليت هذه الآية عند رسول الله - ﷺ : ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِنَّمَا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾⁽⁴⁾ فقام سعد بن أبي وقاص - ﷺ - ، فقال: يا رسول الله، ادع الله أن يجعلني مستجاب الدعوة، فقال له النبي - ﷺ - : «يا سعد أطلب مطعمك تكن مستجاب الدعوة، والذي نفس محمد بيده، إن العبد ليقدف اللقمة الحرام في جوفه ما يتقبل منه عمل أربعين يوماً، وأيما عبد نبت لحمه من السحت والربا

(1) راجع: «الجامع لأحكام القرآن» (128/12) .

(2) رواه ابن ماجه (2144) (725/2) كتاب التجارات، باب الاقتصاد في طلب المعيشة .

ورواه البيهقي في «السنن الكبرى» (10404) (434/5) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة 1424هـ - 2003م، والحاكم (4/2)، وابن حبان (3239) من حديث جابر - ﷺ - ، بلفظ: « لا تستبطنوا الرزق، فإنه لن يموت العبد حتى يبلغه آخر رزق هو له، فأكملوا في الطلب؛ أخذ الحلال وترك الحرام »، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لـ «صحيح ابن حبان» (32/8) : «إسناده صحيح على شرط مسلم»، وصححه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها» (2607) (209/6) ط: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى .

(3) رواه الترمذي (2417) (612/4) كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب في القيامة، وقال: « حديث حسن صحيح »، والدارمي (554) كتاب العلم، باب من كره الشهرة والمعرفة؛ « سنن الدارمي » تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، ط: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1412هـ - 2000م، وأبو يعلى في «المسند» (428/13) (7434)، والطبراني في «الأوسط» (348/2) (2191)؛ من حديث أبي برزة الأسلمي - ﷺ - ، والحديث صححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير وزيادته» ط: المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة 1408هـ - 1988م (7300) (1221/2)، و«صحيح الترغيب والترهيب» (126) (30/1) .

(4) سورة البقرة: آية 168 .

فالنار أولى به»⁽¹⁾ .

وقال النبي - ﷺ - في خطبته في حجة الوداع: «إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم، كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا»⁽²⁾ .

وقال - ﷺ - : «ولا يكسبُ عبدٌ مالاً من حرامٍ، فيُنْفِقُ منه فيُبارك له فيه، ولا يتصدَّقُ به فيُقبل منه، ولا يترك خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار»⁽³⁾ .

وقال - ﷺ - : «لا يربو لحم نبت من سحت إلا كانت النار أولى به»⁽⁴⁾ .

والسُّحْتُ هو الكسْبُ الخبيث، وهو المُلْأَمُخُودُ على وجه غير مشروع، فيدخل فيه القمار، والغصب، وجحد الحقوق، والسرقة، وما أُخِذَ بِلُتْدَلِيسٍ والخداع والغرر، وما لا تطيب به نفس مالكة، وما حرَّمته الشريعة - وإن طابت به نفس مالكة - كمهر البغي، وحلوان الكاهن، وأثمان الخمر والخنازير، وغير ذلك مما دلت الشريعة على حرمة .

وقال - ﷺ - : «طلب الحلال واجب على كل مسلم»⁽⁵⁾ .

(1) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (6495) (310/6)، وقال عَقَبَه: «لا يروى هذا الحديث عن ابن جريج إلا بهذا الإسناد» . وقال الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» تحقيق: حسام الدين القدسي، ط: مكتبة القدسي، القاهرة 1414هـ - 1994م (18101) (291/10) : «رواه الطبراني في الصغير، وفيه من لم أعرفهم» .

(2) رواه مسلم (1218) (886/2 - 892) كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ -، من حديث جابر بن عبد الله ﷺ - .
(3) رواه أحمد (3672) من حديث عبد الله بن مسعود - ﷺ -، وقال الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد» (17697) (10/228) : «رواه أحمد، ورجاله وثقوا، وفي بعضهم خلاف»، والحديث ضعفه الألباني في «ضعيف الترغيب والترهيب» ط: مكتبة المعارف، الرياض (1076) (269/1) ، و«ضعيف الجامع الصغير وزيادته» ط: المكتب الإسلامي (1625) (ص 235)، وقال محققو «المسند» (189/6) : «إسناده ضعيف»، لكنه صح موقوفاً عن ابن مسعود - ﷺ - .

(4) رواه الترمذي (614) (512/2) في أبواب الصلاة، باب ما ذكر في فضل الصلاة، من حديث كعب بن عجرة - ﷺ -، وقال: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه»، ورواه أحمد (14441)، وابن حبان (1723) (9/5)، والحاكم (7163) (4/141)، و(8302) (468/4) من حديث جابر - ﷺ -؛ ولفظه عندهم: «لا يدخل الجنة لحم نبت من سحت النار أولى به»، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وقال محققو «المسند» (332/22) : «إسناده قوي على شرط مسلم»، وكذا قال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لـ «صحيح ابن حبان» (9/5) .

(5) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، ط: دار الحرمين، القاهرة (8610) (272/8)؛ من حديث أنس بن مالك - ﷺ -، وقال عَقَبَه: «لم يرو هذا الحديث عن الزبير بن الخريت إلا جريز بن حازم، ولا عن جريز إلا بقبية، تفرد به: محمد بن أبي السري» . وقال الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد» (18099) (291/10) : «إسناده حسن»، وقال الإمام المناوي في «التيسير بشرح الجامع الصغير» (116/2) : «(طلب الحلال واجب على كل مسلم) أي: طلب معرفة الحلال من الحرام أو أراد طلب الكسب الحلال للقيام بمؤنة من تلزمه مؤنته» .

وقال - ﷺ - : «طلب الحلال فريضة بعد الفريضة»⁽¹⁾ .

وقال - ﷺ - «أَيُّمَا رَجُلٍ كَسَبَ مَالاً مِنْ حَلَالٍ فَأَطْعَمَ نَفْسَهُ أَوْ كَسَاهَا فَمِنْ دُونِهِ مِنْ خَلَقِ اللَّهِ فَإِنْ لَهُ بِهَا زَكَاةٌ»⁽²⁾ .

وعندما يَرِقُّ الدِّينُ، وَيُضْعَفُ الْإِيمَانُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ؛ يَضْعُفُ فِي نَفُوسِ النَّاسِ مِرَاعَاةُ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ فِي كَسْبِهِمْ وَتَحْصِيلِهِمْ لِلْمَالِ؛ فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - قَالَ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، لَا يَبَالِي الْمَرْءُ مَا أَخَذَ مِنْهُ، أَمِنَ الْحَلَالُ أَمْ مِنَ الْحَرَامِ»⁽³⁾ .

قال الإمام ابن بطَّال⁽⁴⁾ - رحمه الله - : «هذا يكون لضعف الدين وعموم الفتن، وقد

(1) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط: دار النشر: مكتبة ابن تيمية القاهرة ، الطبعة الثانية (9993) (74/10)، والبيهقي في «شعب الإيمان» تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، ط: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند الطبعة الأولى 1423هـ - 2003م (8367) (175/11)، من حديث ابن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - .

قال الإمام العراقي: «أخرجه الطبراني والبيهقي في شعب الإيمان من حديث ابن مسعود بسند ضعيف» . «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» (مطبوع بمأمش إحياء علوم الدين) ط: دار ابن حزم، بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى 1426هـ - 2005م (ص 262) .

وقال الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد» (18098) (291/10): «رواه الطبراني، وفيه عباد بن كثير الثقفي، وهو متروك» . وضعفه الألباني في «ضعيف الترغيب والترهيب» (1067) (267/1)، و«ضعيف الجامع الصغير وزيادته» (3620) (ص 530).

قال الإمام المناوي: « (طلب الحلال) أي الكسب الحلال لمؤنة النفس والعيال (فريضة بعد الفريضة) أي بعد المكتوبات الخمس ، ويحتل بعد أركان الإسلام الخمسة، ثم رأيت حجة الإسلام قال: أي بعد الإيمان والصلاة . كذا جزم به ولم يذكر سواه، وإنما دخل الطلب في حد الفرض لأن التكسب في الدنيا وإن كان معدوداً من المباحات من وجه فمن الواجبات من وجه، فإذا لم يمكن الإنسان الاشتغال بالعبادة إلا بإزالة ضروريات حياته وحياة ممونه فإزالتها واجبة؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به واجب كوجوبه، وذلك لا ينافي التوكل كما بين فيما مر ويأتي» .

راجع: «التيسير بشرح الجامع الصغير» ط: مكتبة الإمام الشافعي، الرياض الطبعة الثالثة 1408هـ - 1988م (116/2) .

(2) رواه ابن حبان (4236)، والحاكم (7175) (144/4) وصححه ووافقه الذهبي، والبيهقي في «شعب الإيمان» (1176) (437/2)، من حديث أبي سعيد الخدري - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، وقال شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لـ «صحيح ابن حبان» (48/10): «إسناده ضعيف» .

(3) رواه البخاري (2059) (55/3) كتاب البيوع، باب من لم يُيَال من حيث كسب المال .

(4) هو أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطلان البكري القرطبي، ويعرف باللحام، عالم بالحديث، وفقه مالكي أندلسي، من أهل قرطبة، من مصنفاته: «شرح صحيح البخاري» وشرحه هذا من أعظم شروح صحيح البخاري، وقد اعتمد عليه الحافظ ابن حجر كثيراً في «فتح الباري»، ومن مصنفاته أيضاً: «الاعتصام» في الحديث، وكتاب في الزهد والرفائق، قال ابن بشكوال: «كان من أهل العلم والمعرفة، عني بالحديث العناية التامة؛ شرح الصحيح في عدة أسفار، رواه الناس عنه»، توفي - رحمه الله - سنة (449 هـ) .

راجع: «سير أعلام النبلاء» (47/18)، «الأعلام» (285/4)، و«الصلة في تاريخ أئمة الأندلس» لابن بشكوال، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، ط: مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية 1374هـ - 1955م (ص 394) .

أنخبر عليه السلام أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً، وأنذر كثرة الفساد، وظهور المنكر،
وتغير الأحوال، وذلك من علامات نبوته عليه السلام»⁽¹⁾.



(1) «شرح صحيح البخارى» لابن بطال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط: دار النشر، مكتبة الرشد ، السعودية ،
الرياض، الطبعة الثانية 1423هـ - 2003م (201/6).

المطلب الرابع: التحذير من الافتتان بالمال:

على الرغم من مكانة المال وأهميته، إلا أنه قد يكون فتنة وشرّاً لبعض الناس، ولا ريب أن عناصر الفتنة في دنيا الابتلاء والاختبار كثيرة ومتنوعة، إلا أن المال من أعظمها وأشدّها فتنة للإنسان؛ فبوجوده ووفرته قد يحصل الغرور والطغيان، وبفقدته أو قلته يحصل الفقر والذل والحرمان .

فكم تسببت فتنة المال في ضياع الدين، وفساد الأخلاق، وانتشار الانحرافات والمنكرات، وفساد ذات البين، واشتعال نيران العداوة والبغضاء والشقاق والافتراق، بل كانت من أسباب الحروب والدمار و إبادة الأمن والاستقرار .

ولهذا حذّر الله - تعالى - من الافتتان بالمال، والطغيان بسببه، قال - تعالى - :
﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا آمَوْلَكُمُ وَأَوْلَدُكُمْ فَتَنَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾⁽¹⁾، وقال - ﷻ :-
﴿إِنَّمَا آمَوْلَكُمُ وَأَوْلَدُكُمْ فَتَنَةٌ وَاللَّهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾⁽²⁾ .

وقال - ﷻ - مبيناً لنا سبباً من أسباب فتنة الأموال - وهو إلهائها عن ذكر الله - ومحذراً لنا منه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾⁽³⁾، فالخطر ليس في وجود الأموال والأولاد، ولكن في إلهائها أصحابها عن ذكر الله .

وقال - تبارك وتعالى - مبيناً لنا سبباً آخر من أسباب فتنة المال: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ ۚ ﴿٦﴾ أَنْ رَأَاهُ مُسْتَغْفًى﴾⁽⁴⁾، فانظر كيف جعل الغنى سبباً من أسباب الطغيان .
ويأتي في إطار التحذير من فتنة المال؛ تلك الحملة التي وردت في القرآن على طغاة الأغنياء، ومنهم قارون الذي تقدمت الإشارة إلى قصته وكيف خسف الله به وبداره

(1) سورة الأنفال: آية 28 .

(2) سورة التغابن: آية 15 .

(3) سورة المنافقون: آية 9 .

(4) سورة العلق: الآيات 6، 7 .

الأرض عندما فرح بماله وافتتن به فطغى وبغى، ولم يستجب لنصيحة عقلاء قومه بأن يسخر ماله وما أنعم الله به عليه للدار الآخرة، بل جحد آلاء الله - تعالى - ونعمه عليه، وهو يقول كفراً واغتراراً واستكباراً: ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي﴾^(١)؛ فكانت عاقبته أن خسف الله به وبداره الأرض، وكان من الهالكين، وعبرة للناس أجمعين .

ومنهم أبو لهب الذي قال الله فيه: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١ مَّا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ ۖ وَمَا كَسَبَ ۝٢ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾^(٢) .

ومنهم صاحب الجنتين في سورة الكهف، الذي اغتر بكثرة ماله ووفرة ثمار جنتيه؛ فباهى بها صاحبه جحوداً واستكباراً، وكفر بربه ولم يعمل بطاعته: ﴿وَكَانَ لَهُ شَرَقَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ۝٣٤ وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا ۝٣٥ وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِن رُّدِدْتُ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنْقَلَبًا ۝٣٦﴾^(٣)، فلحاط الهلاك والجوائح بشمره، وأصبح هذا الكافر صاحب هاتين الجنتين، يقلب كفيه ظهراً لبطن، تلهفا وأسفا على ذهاب نفقته التي أنفق في جنته، وهي خاوية على عروشها، ويقول يا ليتني لم أشرك بربي أحداً^(٤) .

ومنهم عاد، الذين قال الله - تعالى - حاكياً عن نبيه هود عليه السلام قوله لهم: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ ۝١٢٨ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ۝١٢٩ وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ۝١٣٠ فَانْقُتُوا اللَّهَ وَإِطِيعُوا ۝١٣١ وَانْقُتُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ۝١٣٢ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ۝١٣٣ وَحَنَّتِ وَعُيُونٍ ۝١٣٤﴾^(٥) .

ومنهم ثمود، الذين قال الله - تعالى - فيهم: ﴿أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَنُؤْنَا ءَامِينَ ۝١٤٦﴾^(٦) فِي جَنَّتِ

(١) سورة القصص: آية ٧٨ .

(٢) سورة المسد: الآيات 1-3 .

(٣) سورة الكهف: الآيات ٣٤ - ٣٦ .

(٤) راجع الآيات: 32 - 44 من سورة الكهف .

(٥) سورة الشعراء: الآيات ١٢٨ - ١٣٤ .

وَعُيُونٍ ﴿١٥٧﴾ وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلَعَتْ هَٰهُنَا ^(١) .

ورغم هذا النعيم الذي آتاه الله لعاد وثمود، إلا أنهم جحدوا نعمة الله وفُتِنُوا بها، فكان جزاؤهم ما حكاه الله - تعالى - عنهم في قوله - سبحانه - : ﴿ فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ ﴿١٥٨﴾ فَارْسَلْنَا عَلَيْهِم رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحْسَاتٍ لِنَذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَىٰ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴿١٥٩﴾ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمُ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٦٠﴾ وَبَجَيْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَنْقُورُونَ ﴿١٦١﴾ ٢ .

وقال - عَزَّ وَجَلَّ - أيضاً في ذم من انشغل بجمع المال وعده عما خُلق له من عبادة ربه والعمل للدار الآخرة: ﴿ وَبَلِّغْ لِكُلِّ هُمْزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴿١٦٢﴾ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ. ﴿١٦٣﴾ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ. ﴿١٦٤﴾ كَلَّا لَيُبَدِّلَنَّا فِي الْخَطْمَةِ ﴿١٦٥﴾ وَمَا أَزِدُّكَ مَا الْخَطْمَةُ ﴿١٦٦﴾ نَارُ اللَّهِ الْمَوْفَقَةُ ﴿١٦٧﴾ الَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى الْأَفْئِدَةِ ﴿١٦٨﴾ إِنَّهَا عَلَيْهِمْ مُّوَصَّاةٌ ﴿١٦٩﴾ فِي عَمَدٍ مُّمَدَّدَةٍ ﴿١٧٠﴾ ٣ ، فلما في يد الفاسق وسيلة فساد وإفساد وتكبر واستبداد، تتولاه الأهواء والأطماع، دون اعتبار لحدود الدين وضوابط العقل و المروءة، فهو في طلبه معتد أثيم، وفي إنفاقه مبذر متلاف، وفي معاملاته متكبر جبار .

وكما ذمَّ الله - تعالى - من افتنوا بالمال، فقد أثنى على الذين لم يلهمهم المال عن ذكره وعبادته والخوف منه، فقال - سبحانه - : ﴿ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴾ ^(٤) ؛ فالمال محمود إذا كان في يد العبد لا في قلبه، وإذا كان كسبه من حلال وإنفاقه في حلال، فيتقي فيه ربه، ويتقي به رضاه ورضوانه، ولا يطغيه ولا يشغله عن أداء حقوق الله - تعالى - وحقوق العباد .

وهذا نبي الله سليمان - عليه السلام -، الذي آتاه الله - تعالى - مُلْكًا لا ينبغي لأحد

(١) سورة الشعراء: الآيات 146-148 .

(٢) سورة فصلت: الآيات ١٥ - ١٨ .

(٣) سورة الهمزة: الآيات 1-9 .

(٤) سورة النور: آية 37 .

من بعده، فما اغتر ولا افتتن، وما طغى ولا بغى - وحاشاه ﷺ -، بل كان معترفاً بفضل الله عليه، شاكراً لأنعمه وهو يقول: ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَلَدَيَّْ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَذِلَّ لِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾⁽¹⁾، ويقول: ﴿ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ ﴾⁽²⁾.

وقد ورد التحذير من فتنه المال في سنة النبي - ﷺ -، وبأساليب عديدة، ومن ذلك: قول النبي - ﷺ -: « إِنْ هَذَا الْمَالُ حُلُوهُ، مِنْ أَخَذَهُ بِحَقِّهِ، وَوَضَعَهُ فِي حَقِّهِ، فَنِعْمَ الْمَعُونَةُ هُوَ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ »⁽³⁾، وفي رواية: « وَإِنْ هَذَا الْمَالُ خَضِرَةٌ حُلُوهٌ، وَنِعْمَ صَاحِبُ الْمُسْلِمِ لِمَنْ أَخَذَهُ بِحَقِّهِ، فَجَعَلَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ، وَمَنْ لَمْ يَأْخُذْهُ بِحَقِّهِ فَهُوَ كَالَّذِي لَا يَشْبَعُ، وَيَكُونُ عَلَيْهِ شَهِيداً يَوْمَ الْقِيَامَةِ »⁽⁴⁾.

وقال النبي - ﷺ -: « إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ فِتْنَةً، وَإِنْ فِتْنَةُ أُمَّتِي الْمَالُ »⁽⁵⁾.

وقال - ﷺ -: « إِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكَ الدِّينَارَ وَالدِّرْهَمَ وَهُمَا مَهْلَكَكُمْ »⁽⁶⁾.

فالمال قد يكون فتنة لصاحبه تؤدي به إلى الزهو والكبر والطغيان ونسيان المنعم وجحود نعمه، وخرق الحدود وإبطال الحقوق، وارتياح الفواحش والمنكرات توكم رأينا من أناس كانوا

(1) سورة النمل: آية ١٩ .

(2) سورة النمل: آية ٤٠ .

(3) رواه البخاري (6427) (91/8) كتاب الرقاق، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها، ومسلم (1052) (2/727، 728) كتاب الزكاة، باب تخوف ما يخرج من زهرة الدنيا، من حديث أبي سعيد الخدري - ﷺ -، واللفظ للبخاري .

(4) رواه البخاري (2842) (26/4) كتاب الجهاد، باب فضل النفقة في سبيل الله، ومسلم (1052) (2/727-728) كتاب الزكاة، باب تخوف ما يخرج من زهرة الدنيا، واللفظ للبخاري .

(5) رواه أحمد (17471) (15/29)، والترمذي (2336) (569/4) كتاب الزهد، باب ما جاء أن فتنة هذه الأمة في المال، وقل: «حديث صحيح غريب»، وابن حبان (3223) (17/8)، والحاكم (7896) (354/4) من حديث كعب بن عياض - ﷺ -، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي .

(6) رواه البزار في «المسند» المنشور باسم «البحر الزخار» الطبعة الأولى، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة (1612) (51/5) من حديث عبد الله بن مسعود - ﷺ -، وقال الإمام المنذري في «الترغيب والترهيب»: تحقيق: إبراهيم شمس الدين ، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1417هـ (4923) (88/4) : «إستاده جيد»، وقال الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» ط: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الخامسة (3258) (146/3) : «صحيح لغيره» .

عاملين بطاعة الله وهم فقراء أو متوسطو الحال مادياً، وما أن يصل المال إلى أيديهم حتى تجد الكثيرين منهم صرعى للمال، فتراهم يلهثون وراء جمعه وكثره، تاركين كثيراً من أعمال الخير والطاعات التي كانوا يعملونها من قبل، ومنهم من يكون المال سبباً لانتكاسته عن طاعة الله بالكلية عياداً بالله - تعالى - .

ومما يزيد من خطورة الافتتان بالمال: أن المال مُحبَّبٌ للنفوس؛ كما قال - تعالى - :

﴿ زَيْنَ النَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَتَابِ ⁽¹⁾ ، وقال - ﷺ - : ﴿ وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا ⁽²⁾ .

ولأجل هذا كان النبي - ﷺ - يستغل كل مناسبة، ويستخدم كل وسيلة للتحذير من فتنة المال، وبيان حقارة الدنيا؛ لإخراجها من قلوب أهل الإيمان حتى وإن كانت في أيديهم؛ فعن جابر بن عبد الله ⁽³⁾ - رضي الله عنهما -، أن رسول الله - ﷺ - مرَّ بالسوق، داخلاً من بعض العالية، والناس كنفته، فمر بجدي أسك ميت، فتناوله فأخذ بأذنه، ثم قال: «أيكم يحب أن هذا له بدرهم؟» فقالوا: ما نحب أنه لنا بشيء، وما نصنع به؟ قال: «أتحبون أنه لكم؟» قالوا: والله لو كان حياً كان عيياً فيه، لأنه أسك، فكيف وهو ميت؟ فقال: «فوالله للدنيا أهون على الله، من هذا عليكم» ⁽⁴⁾ .

ولذا أيضاً تعوَّذ النبي - ﷺ - من شرِّ فتنة الغنى ⁽⁵⁾، فالغنى قد يكون شراً وفتنة

(1) سورة آل عمران: آية ١٤ .

(2) سورة الفجر: آية ٢٠ .

(3) هو أبو عبد الله، وقيل: أبو عبد الرحمن، جابر بن عبد الله بن عبد الرحمن صاحب رسول الله - ﷺ -، الأنصاري الخزرجي السلمي المدني الفقيه، شهد العقبة مع السبعين، وكان أصغرهم، وهو من أهل بيعة الرضوان، روى علماً كثيراً عن النبي - ﷺ - توفي - ﷺ - سنة 78 هـ، وهو ابن أربع وتسعين سنة .

راجع: «الاستيعاب» (219/1)، و«سير أعلام النبلاء» (189/3)، و«الإصابة» (546/1) .

(4) رواه مسلم (2957) (2272/4) كتاب الزهد والرفائق، ومعنى «كنفته» جانبه، وفي بعض النسخ «كنفته» أي: جانبه ،

ومعنى: «جدي أسك» أي صغير الأذنين . راجع: «شرح صحيح مسلم» للنووي (93/18) .

(5) رواه البخاري (6368) (79/8) كتاب الدعوات، باب التعوذ من المأثم والمغرم ، ومسلم (589) (412/1) كتاب

المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يستعاذ منه في الصلاة، عن عائشة - رضي الله عنها -، وسيأتي بتمامه مع الكلام عليه (ص 189)

للبعض، كما أن الفقر قد يكون شراً وفتنةً للبعض أيضاً⁽¹⁾، إلا أن فتنة الغنى أشدُّ شراً شراً وأظهر في زماننا هذا وأغلب، وقد تقدم قول الله - تعالى - : ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِبَطَإٍ ۚ﴾ (٦) **﴿أَن رَّاهُ اسْتَغْنَى﴾** (2) .

ومما يساعد على النجاة من فتنة المال أن يُتأمل تساوي الناس في الكفن بعد الموت، وكيف تركتهم أموالهم أو تركوها، فالجميع راحلون بلا مال، أهل الغنى كما أهل الفقر؛ فإذا كان الأمر كذلك فحري بالعاقل أن لا يأخذ المال إلا من حلال، ولا ينفقه إلا في حلال، ولا يشبع رغبته وشهوته في جميع الأحوال؛ لأنه يعلم أن مصير ذلك إلى الزوال⁽³⁾.

قال الشاعر:

المال يذهب حِلُّهُ وحرَّامُهُ
يوماً وتبقى في غَدِ آثامُهُ

(1) فالفقر فتنة بالتسخط وقلة الصبر، والوقوع في حرام أو شبهة للحاجة، والحقد والكراهية والحسد والتطلع لما عند الآخرين، والغنى فتنة في الأشر والبطر والطغيان والظلم، والبخل بلحقوق المتعلقة بالمل كالزكاة ونحوها، والإسراف والتبذير في إنفاقه .
قال الإمام ابن رشد: (حدثنا مالك، عن يحيى بن سعيد: أن عمر بن الخطاب لما رأى ما جُلِب إليه من المال الذي أفاء الله عليه، فقال: «ما ظهر مثلُ هذا قطُّ في أمةٍ إلا سُفِكَت دماؤها، وقُطِعَتْ أرحامها»، قال الإمام القاضي - رحمه الله - : «قول عمر بن الخطاب - رحمه الله - معناه: أن الناس بما رَكَّب الله فيهم من حب المال والرغبة فيه، والحرص عليه، حسبما ذكره في كتابه؛ حيث يقول: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْأَنْفُسِ﴾ [سورة آل عمران: آية 14] يتنافسون فيه ويتقاتلون عليه فيسفكون دماهم، ويقطعون أرحامهم بسببه.

راجع: «البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة» تحقيق: د محمد حجي، ومحمد العرايشي، وأحمد الحبايي، وآخرون، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية 1408هـ - 1988م (17/ 47، 48) .

(2) سورة العلق: الآيات 6، 7 .

(3) ومما ينبغي مراعاته أيضاً للنجاة من فتنة المال: الاعتبار بأسماء المال، ومعلوم أن لكل شيء من اسمه نصيباً، فراجع ما قيل فيه وفي الدرهم والدينار، وظلال المشاكلة اللفظية فيها: فالذهب مأخوذ من الذهاب، والفضة مأخوذة من انفض الشيء، تفرَّق، ومنه فضضت القوم فانفضوا، أى فرقتهم فتفرقوا، وهذا الاشتقاق يشعر بزوالهما، وعدم ثبوتهما كما هو مشاهد في الوجود، ومن أحسن ما قيل في هذا المعنى قول بعضهم:

النَّارُ آخِرُ دِينَارٍ نَطَقَتْ بِهِ
وَالْهَمُّ آخِرُ هَذَا الدَّرْهِمِ الْجَارِي

والمرءُ بينهما إن كان ذا ورعٍ
مُعَذَّبُ القلبِ بينَ الهَمِّ والنَّارِ

راجع: «تفسير القرطبي» (32/4) .

ليس التذقي بمتقٍ لإلهه حتى يطيب طعامه وشرابه⁽¹⁾

وقال آخر :

أَمْوَالُنَا لِذَوِي الْمِيرَاثِ نَجْمَعُهَا وَدَوْرُنَا لِخِرَابِ الدَّهْرِ نَبْنِيهَا
فالمال إلى زوال، ولا يبقى منه إلا ما قدّمه المرء لآخرته، ومصدق ذلك قول النبي
- ﷺ - : « يقول ابن آدم: مالي، مالي، قال: وهل لك يا ابن آدم من مالك إلا ما
أكلت فأفانيت، أو لبست فأبليت، أو تصدقت فأمضيت؟ »⁽²⁾.

فحريٌّ بالعاقل إذاً أن يحذر من فتنة المال، وأن يسخره في إصلاح دنياه وعمارتها،
واستبقاء الأجر والثواب في الآخرة .

(قال الشاعر:

ذهاب المال في حمد وأجر ذهاب لا يقال له ذهاب

وقال آخر:

وَمَا ضَاعَ مَالٌ أَوْ رَثَ الْحَمْدَ أَهْلُهُ وَلَكِنَّ أَمْوَالَ الْبَحِيلِ تَضِيعُ⁽³⁾.



(1) أوردهما الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (1/ 94) .

(2) رواه مسلم حديث (2958) (2273/4) كتاب الزهد والرفائق، من حديث مطرف عن أبيه .

(3) «صيد الأفكار في الأدب والأخلاق والحكم والأمثال» حسين بن محمد المهدي، ط: مكتبة المحامي، اليمن (ص330) .

المطلب الخامس: ربط التعامل المالي والاقتصادي بالقيم والأخلاق الإسلامية:

من أهم ما تتميز به شريعتنا: شموليتها لكل مناحي الحياة، وتحقيقها لمصالح الدين

والدنيا معاً، قال - تعالى - : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا

تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾⁽¹⁾، فديننا يشمل: السياسة،

والاقتصاد، والاجتماع، والأسرة، والأخلاق ... الخ .

والاقتصاد في شريعتنا - كما كل الأمور الحياتية الأخرى - مرتبط بالقيم والأخلاق

الإسلامية؛ ومما يدلُّ على أنَّ المال والاقتصاد مُرتَبِطٌ بقيم الإسلام وتعاليمه وأخلاقه: ما

تقدَّم في المطالب الأربعة السابقة⁽²⁾، وما سيأتي في ثنايا هذه الأطروحة⁽³⁾؛ فالمال في

الحقيقة مال الله - ﷻ -، والإنسان مستخلف فيه، موكلُّ به من قِبَل مالكه، ومؤتمن

عليه، ليس حرَّ التصرف فيه كما يشاء، بل هو مقيدٌ بأوامر المالك - جل وعلا -، فلا

يجوز له في تعاملاته المادية والاقتصادية أن يكسب المال إلا من حِلِّه، فلا يكسبه بطريق

الظلم أو السرقة أو الغش، أو الغرر أو الاحتكار أو الرشوة، ولا ينميهِ إلا بطريق مشروع،

وَألا ييخل به عن حقٍّ، وألا ينفقه في معصية الله - تعالى -، وأن يلزم حدود الاعتدال في

إنفاقه، وألا يتعدَّى الحلال إلى الحرام في أيِّ تصرفٍ ماليٍّ من تصرفاته، كما عليه أن يحذر

من فتنة المال وأن يعلم أنه وسيلة لتحقيق مقاصد الدنيا والآخرة، وليس غاية مقصودة

لذاها .

فالإسلام يمنع إنتاج ما يحرم أو يضرُّ الناس من المسكرات أو المخدرات، ويمنع إنتاج

المواد الإعلامية التي تشكك في العقيدة، وتشوه صورة الدين وتشيع العلمانية، أو تنشر

الخلاعة والمجون، وتُشيع التبرُّج وتدعو للرديلة .

والإسلام يُحرِّم الإسراف ويأمر بالاعتدال في استهلاك الحلال، كما يحرم الربا

(1) سورة البقرة: آية ٢٠٨ .

(2) وهي: (الملكية الحقيقية لله، المال وسيلة لا غاية، سلامة التحصيل وحلّ الإنفاق، التحذير من الافتتان بالمال) .

(3) فكل ما سأتناوله من المقاصد الشرعية الخاصة في مجالات الكسب والاستثمار والإنفاق، إنما هو من صميم قيم الإسلام

وأخلاقه .

والتطفيف في الكيل والميزان وبخس الناس أشياءهم، كما يأمر بالصدق والبيان في الاقتصاد والتجارة بيعاً وشراءً، ويرغب في القناعة وعفة النفس والرضا باليسير .

وهذه بعض النصوص الشرعية التي تدل على ربط التعامل المالي والاقتصادي بالقيم والأخلاق الإسلامية⁽¹⁾:

قال - تعالى - : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾⁽²⁾؛ فانظر كيف أمرت الآية بالاعتدال والوسطية في التعامل مع الحلال .

وقال - ﷻ - : ﴿ وَيَلِلْ الْمُطْغَفِينَ ۖ ۝١ الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۖ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۖ ۝٣ أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ۖ ۝٤ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ۖ ۝٥ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ۖ ۝٦ ﴾⁽³⁾.

وقال - سبحانه - : ﴿ أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ ۖ ۝١٨ وَزِنُوا بِالْقِسْطِ أَسِ الْمُسْتَقِيمِ ۖ ۝١٩ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ۖ ۝٢٠ ﴾⁽⁴⁾.

وقال - تعالى - : ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ۖ ۝٧ أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ ۖ ۝٨ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ ۖ ۝٩ ﴾⁽⁵⁾.

وقال - تعالى - : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْذِّبِ ۖ ۝١ فَذَٰلِكَ الَّذِي يُدْعُ الْيَتِيمَ ۖ ۝٢ وَلَا يَحْضُ عَلَىٰ طَعَامِ الْمِسْكِينِ ۖ ۝٣ ﴾⁽⁶⁾.

فانظر كيف حرمت الآيات الأول التطفيف وتوعدت بالويل لفاعليه، وأمرت الآيات بعدها بالوفاء في الكيل والميزان وعدم بخس الناس أشياءهم، وأشارت الآيات التالية إلى قضية التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وضرورة إعطاء اليتيم والمحتاج ما يعينه على

(1) هذه النصوص أوردتها على سبيل المثال فحسب، وهناك عشرات النصوص الأخرى التي تأتي في نفس السياق، وقد تقدّم شيء منها في المطالب السابقة، وسيأتي كثير منها في ثنايا هذه الأطروحة بإذن الله تعالى .

(2) سورة الأعراف: آية 31 .

(3) سورة المطففين: الآيات 1-6 .

(4) سورة الشعراء: الآيات 181-183 .

(5) سورة الرحمن: الآيات 7 - 9 .

(6) سورة الماعون: الآيات 1-3 .

نوائب الدهر .

ويمتن الله - ﷻ - على قريش بما أسبغ عليهم من نعمة التجارة التي تميزوا بها آنذاك دون سائر العرب، من خلال رحلتيهما العظيمة؛ رحلة الشتاء إلى اليمن، ورحلة الصيف إلى الشام داعياً إياهم للارتباط في تجارتهم وفي كل حياتهم رضا الله عز وجل، رب البيت الحرام؛ قال - تعالى - : ﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٌ ۖ إِلَّا فِيهِمْ رَحَلَةُ الشَّتَاءِ وَالصَّيْفِ ۚ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ۚ﴾ (١) ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّنْ جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ (٢) . (١)

وقال - ﷺ - : «التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء» (٢) .
وقال - ﷺ - : «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كتما وكذبا مُحقت بركة بيعهما» (٣) .

ومرَّ رسول الله - ﷺ - على صُبرة طعام فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بللاً، فقال: «ما هذا يا صاحب الطعام؟» قال: أصابته السماء يا رسول الله، قال: «أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس، من غش فليس مني» (٤) .

وعن جابر - رضي الله عنه - قال: «لعن رسول الله - ﷺ - آكل الربا ومؤكله، وكاتبه، وشاهديه»، وقال: «هم سواء» (٥) .

(١) سورة قريش: الآيات 1- 4 .

(٢) رواه الترمذي (1209) (515/3) كتاب البيوع، باب ما جاء في التجار وتسمية النبي - ﷺ - إياهم ، وقال : «هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الثوري عن أبي حمزة»، والدارمي (2581) (1653/3) كتاب البيوع، باب في التاجر الصدوق، والحاكم (7/2) (2143) وقال: «من مراسيل الحسن»، والدراطيني في «السنن» تحقيق: شعيب الارنؤوط، وآخرين، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1424هـ - 2004م (387/3) (2813) من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -، كما رواه الدار قطني في «السنن» (2812) (387/3) عن ابن عمر - رضي الله عنهما -، وقال الألباني في «صحيح الترغيب» (1782) (162/2): «صحيح لغيره» .

(٣) رواه البخاري (2079) (58/3) كتاب البيوع، باب إذا بين البيعان ولم يكتما ونصحا، و(2082) (95/3) باب ما يحق الكذب والكتمان في البيع، ومسلم (1532) (1164/3) كتاب البيوع، باب الصدق في البيع والبيان، من حديث حكيم ابن حزام - رضي الله عنه - .

(٤) رواه مسلم (102) (99/1) كتاب الإيمان، باب قول النبي - ﷺ - : «من غشنا فليس منا»، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - .
- وسيأتي الكلام على معناه بإذن الله تعالى (ص 332) .

(٥) رواه مسلم (1598) (1219/3) كتاب المساقاة، باب لعن آكل الربا ومؤكله .

وعن عبد الله بن عمرو ⁽¹⁾ - رضي الله عنهما - قال: «لعن رسول الله - ﷺ -
الراشي والمرتشي» ⁽²⁾ .

وقال رسول الله - ﷺ - : « من احتكر فهو خاطئ » ⁽³⁾ ، وفي رواية: « لا
يحتكر إلا خاطئ » ⁽⁴⁾ .

وهذه الأحاديث تبين وجوب الصدق وتحريم الكذب في المعاملة بيعاً وشراءً، كما تبين
حرمة الغش، والرشوة، والربا، والاحتكار، وكلها من الآفات المدمرة للاقتصاد والمجتمع .
تمثل هذه القيم والأخلاق الإسلامية العالية يكون التعامل المالي والاقتصادي في
الإسلام، وأما النظم الاقتصادية الأخرى - غير الإسلامية - فلا تقيم للدين ولا للأخلاق
أي وزن في تعاملاتها المالية والاقتصادية، فهدفها الأكبر والأسمى هو الحصول على الربح
وتنمية المال بكل وسيلة ممكنة، حتى ولو كان ذلك عن طريق التدليس والغرر، أو الربا، أو
الاحتكار، أو الميسر، أو الغصب، أو السرقة، أو غيرها من المكاسب الخبيثة؛ ولذا لا حرج
في مثل هذه النظم أن يكسب المال وينمى عن طريق دور السينما ، ونوادي القمار ،
وقاعات الرقص، وبيوت الدعارة، ووسائل الإعلام المأجنة .

(1) هو أبو محمد، ويقال: أبو عبد الرحمن، عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي السهمي، كنيته، أسلم قبل أبيه، ويقال:
لم يكن بين مولدهما إلا اثنتا عشرة سنة، كان من المكثرين من الرواية، وأحد العبادة الفقهاء، توفي - ﷺ - بالطائف في ذي الحجة
سنة (65 هـ) .

راجع: «الطبقات الكبرى» (4/197)، و«أسد الغابة في معرفة الصحابة» لابن الأثير، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد
الموجود ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1415هـ - 1994م (3/245)، و«سير أعلام النبلاء» (3/79)، و«تقريب التهذيب»
(ص 315)، و«الأعلام» (4/111) .

(2) رواه أحمد (6778)، وأبو داود (3580) (2/508) كتاب الأقضية، باب في كراهية الرشوة ؛ «سنن أبي داود» للإمام أبي
داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق : محمد عبد العزيز الخالدي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1416هـ -
1996م، والترمذي (1337) (3/615) كتاب الأحكام، باب ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم، وقال: «حديث حسن صحيح»،
وابن ماجه (2313) (2/775) كتاب الأحكام، باب التغليظ في الحيف والرشوة ولفظه عنده قال رسول الله - ﷺ - : «لعنة الله على
الراشي والمرتشي»، ورواه أحمد (6984) بهذا اللفظ أيضاً وقال محققو «المسند» في الموضوعين (11/391، 565): «إسناده قوي»،
وصححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (221) (2/621) .

(3) رواه مسلم (1605) (3/1227) كتاب المساقاة، باب تحريم الاحتكار في الأقوات، من حديث مَعْمَر بن عبد الله - ﷺ -

(4) رواه مسلم (1605) (3/1228) كتاب المساقاة، باب تحريم الاحتكار في الأقوات، من حديث مَعْمَر بن عبد الله - ﷺ -

لقد انفصل المال والاقتصاد في النظم غير الإسلامية عن الأخلاق والدين، والانفصال عن الأخلاق والدين يعني: الانطلاق كما تريد الأهواء والشهوات، أو كما تُملي المصالح الذاتية والمادية والآنية للإنسان، دون أدنى تفكير فيما قد يصيب غيره من أضرار أو آفات، فكلُّ امرئ يقول: نفسي نفسي، وفي هذا الانطلاق الغير الأخلاقي خطر على المجتمع كله في نهاية المطاف . وقد لاحظ بعض الدارسين الأجانب هذه الميزة في الاقتصاد الإسلامي، وكيف مزج بين الاقتصاد والأخلاق، على حين فرَّقها الاقتصاد الوضعي، يستوي في ذلك الاقتصاد الرأسمالي، والاقتصاد الشيوعي .

يقول الكاتب الفرنسي (جاك أوستروي) - في كتابه «الإسلام والتنمية الاقتصادية» - : «الإسلام هو نظام الحياة التطبيقية والأخلاق المثالية الرفيعة معاً، وهاتان الوجهتان مترابطتان لا تنفصلان أبداً، ومن هنا يمكن القول: إنَّ المسلمين لا يقبلون اقتصاداً علمانياً، والاقتصاد الذي يستمدُّ قوّته من وحي القرآن يصبح - بالضرورة - اقتصاداً أخلاقياً .

وهذه الأخلاق تقدر أن تعطي معنى جديداً لمفهوم (القيمة)، وتملأ الفراغ الفكري الذي يوشك أن يظهر من نتيجة (آلية التصنيع)، لقد استنكر (بركس) النتائج المؤذية لنمو حضارة (الجنس) في الغرب، ويقلق الاقتصاد اليوم من سيطرة قِيَم الرغبات على القِيَم الحقيقية»⁽¹⁾ .

يقول الدكتور نصر فريد واصل - مفتي مصر سابقاً - : «إنَّ الغرب يركز على القيم المادية والاقتصادية، ويهمل القيم الدينية والمعنوية، فضعفت مكانة الدين، كما ضعف تأثيره في حياة الناس في المجتمعات الغربية، ولا شك أن نقل هذه الأفكار إلى البلدان الإسلامية يعتبر من التيارات الفاسدة الوافدة التي يجب التصدي لها بكل حسم وقوة، لأن الإسلام يحتفظ بنقاء الإيمان وصفاء العبادة وقوة التأثير، ففي مجال الاقتصاد في ديار المسلمين؛ يجب على علماء الإسلام أن يؤصلوا موقف الإسلام من الاقتصاد بما ييسر على المسلمين معاملتهم،

(1) عن كتاب «الإسلام والتنمية الاقتصادية» للكاتب الفرنسي جاك أوستروي، ترجمة الدكتور: نبيل الطويل . بواسطة الدكتور القرضاوي في بحثه: «مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال» (ص 17، 18) .

ويفتح لهم طرق الاستثمار المشروع لأموالهم»⁽¹⁾.

ويقول الدكتور حمزة الجميعي: «إن تجرد الناس من مكارم الأخلاق، ومن المثل العليا، ومن القيم الإنسانية يُجرّد الحياة الاقتصادية من الرفاهية الإنسانية ومن السعادة الحقيقية، بل ومن الأمن والسلام؛ لأن ضياع الأخلاق ضياعٌ للثروة، وانهيارٌ للقوة إن عاجلاً أو آجلاً، سواء كان على المستوى الفردي، أو الجماعي، أو الدولي»⁽²⁾.



(1) راجع: «مجلة الوعي الإسلامي»، العدد (441).

(2) «الاقتصاد في الإسلام» د. حمزة الجميعي الدموهي، ط: دار الأنصار، عابدين، الطبعة الأولى 1399هـ (ص 176).

الفصل الأول

وقفات مع علم المقاصد الشرعية

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول:

نشأة علم المقامد وتطوره

المبحث الثاني:

طرق معرفة المقامد، وخصائصها

المبحث الثالث:

أقسام المقامد الشرعية ومكملاتها ومراتبها

المبحث الرابع:

المقامد والاجتهاد في المعاملات المالية

المبحث الأول: نشأة علم المقام وتطوره

من المعلوم لدى أمة الإسلام بدهاء أن الشريعة الإسلامية كلها حكمة ورحمة ومصلحة للعباد في دنياهم وآخرتهم، قال الله - ﷻ -: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (1).

قال الإمام القرطبي - رحمه الله -: «ولا خلاف بين العقلاء أن شرائع الأنبياء قصد بها مصالح الخلق الدينية والدنيوية» (2).

وتقدم كلام الإمام ابن القيم - رحمه الله - في أن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وأنها عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها (3).

وقال الإمام الشاطبي - رحمه الله -: «الشارع وضع الشريعة على اعتبار المصالح باتفاق» (4).

والصحابية الكرام - رضوان الله عليهم -، هم أول الملتفتين لمقاصد الشريعة وحِكَمِها، وأول المراعين لها والعاملين بها؛ قال الإمام ابن القيم - رحمه الله -: «وقد كانت الصحابة أفهم الأمة لمراد نبيها وأتبع له، وإنما كانوا يدندنون حول معرفة مراده ومقصوده، ولم يكن أحد منهم يظهر له مراد رسول الله - ﷺ - ثم يعدل عنه إلى غيره ألبتة» (5).

وها هو الإمام الشاطبي يصف أصحاب النبي - ﷺ - بأنهم: «عرفوا مقاصد الشريعة فحصلوها، وأسسوا قواعدها وأصلوها، وجالت أفكارهم في آياتها، وأعملوا الجد في تحقيق

(1) سورة الأنبياء: آية ١٠٧ .

(2) «الجامع لأحكام القرآن» (63/2، 64) .

(3) راجع نص كلامه في الفصل التمهيدي، المبحث الأول، المطلب الثاني: أهمية دراسة مقاصد الشري (ص 31) من هذه الأطروحة، وهو منقول عن: «إعلام الموقعين عن رب العالمين» (11/3) .

(4) «الموافقات» (221/1) .

(5) «إعلام الموقعين عن رب العالمين» (168/1) .

مبادئها وغاياتها، وعنوا بعد ذلك باطراح الآمال، وشفعوا العلم بإصلاح الأعمال، وسابقوا إلى الخيرات فسبقوا»⁽¹⁾ .

وأصحاب النبي - ﷺ - أخذوا منهمجهم في مراعاة مقاصد الشريعة واهتمامهم بها، من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، ففيهما الكثير من علل الأحكام ومقاصدها الكلية والتفصيلية، في العقائد والعبادات والمعاملات وسائر أبواب التشريع .

قال الإمام ابن بطلال - رحمه الله -، عند كلامه على حديث « **إنما جعل الاستئذان من أجل البصر** »⁽²⁾: «في هذا الحديث تبين معنى الاستئذان وأنه إنما جعل خوف النظر إلى عورة المؤمن وما لا يحل منه (...) وهذا الحديث مما يرد قول أهل الظاهر، ويكشف غلطهم في إنكارهم العلل والمعاني، وقولهم أن الحكم للأسماء خاصة، لأنه عليه السلام علل الاستئذان أنه إنما جعل من قبل البصر، فدل ذلك على أن النبي عليه السلام أوجب أشياء وحظر أشياء من أجل معان علق التحريم بها، ومن أبي هذا رد نص السنن .

وقد نطق القرآن بمثل هذا كثيراً؛ من ذلك: قوله - تعالى - : ﴿ **وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ** ﴾⁽³⁾، وقوله: ﴿ **مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى** ﴾ إلى قوله: ﴿ **كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ** ﴾⁽⁴⁾، وقال: ﴿ **لِنَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ** ﴾⁽⁵⁾، وقال - تعالى - : ﴿ **ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِبَغْيِهِمْ** ﴾⁽⁶⁾؛ في مواضع كثيرة يكثر عددها، فلا يلتفت إلى من خالف ذلك»⁽⁷⁾ .

ومن النصوص التي اقترنت بالمقاصد وبينتها - سواء في ذلك المقاصد العامة، أو

(1) «الموافقات» (7/1) .

(2) رواه البخاري (6241) (54/8) كتاب الاستئذان، باب: الاستئذان من أجل البصر .

(3) سورة الأنبياء: آية ٣١ .

(4) سورة الحشر: آية ٧ .

(5) سورة النساء: آية ١٦ .

(6) سورة الأنعام: آية ١٤٦ .

(7) «شرح صحيح البخاري» لابن بطلال (22/9، 23) .

الخاصة - ؛ قوله - تعالى - : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾⁽¹⁾، وقوله -

جل وعلا - : ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ

نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾⁽²⁾، وقوله - سبحانه - : ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً

تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾⁽³⁾، وقوله - ﷺ - : ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ

الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾⁽⁴⁾ .

ومن السنة النبوية ؛ قوله - ﷺ - : «فَإِنَّمَا بَعَثْتُمْ مُيسِّرِينَ، وَلَمْ تَبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ»⁽⁵⁾ .

وقوله - ﷺ - : «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ»⁽⁶⁾ .

وقال الإمام ابن القيم - رحمه الله - : « والقرآن وسنة رسول الله مملوآن من تعليل

الأحكام بالحكم والمصالح وتعليل الخلق بهما والتنبيه على وجوه الحكم التي لأجلها شرع

تلك الأحكام ولأجلها خلق تلك الأعيان ولو كان هذا في القرآن والسنة في نحو مائة

موضع أو مائتين لسقناها ولكنه يزيد على ألف موضع بطرق متنوعة»⁽⁷⁾ .

وبناء على ما تقدم أقول: إن معرفة مقاصد الشريعة ومراعاتها والعمل بها، ليس شيئاً

اكتشفه اللاحقون أو ابتكره المتأخرون، بل هو من صميم الدين، وأساسه واضحة في

القرآن والسنة، وفقه الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، وفتاوى وعمل الفقهاء، لكنها لم

تدوّن في السابق كعلمٍ مستقلٍ بذاته كما هو الحال اليوم .

وإنما مرّ علم المقاصد بمراحل حتى ظهر في صورته الموجود عليها اليوم، ويمكن إجمال

(1) سورة البقرة: آية ١٨٥ .

(2) سورة المائدة: آية ٦ .

(3) سورة التوبة: آية ١٠٣ .

(4) سورة العنكبوت: آية ٤٥ .

(5) رواه البخاري (220) (54/1) كتاب الوضوء، باب صب الماء على البول في المسجد، من حديث أبي هريرة - ﷺ - ،

وتماهه عن أبي هريرة، قال: قام أعرابي فبال في المسجد، فتناوله الناس، فقال لهم النبي - ﷺ - : «دعوه وهريقوا على بوله سجلاً من

ماء، أو ذُئوباً من ماء، فَإِنَّمَا بَعَثْتُمْ مُيسِّرِينَ، وَلَمْ تَبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ» .

(6) رواه البخاري (39) (16/1) كتاب الإيمان، باب: الدين يسر، وتماهه من حديث أبي هريرة - ﷺ - عن النبي - ﷺ - قال:

«إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فسددوا وقاربوا، وأبشروا، واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة» .

(7) «مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة» لابن القيم، ط: دار الكتب العلمية، بيروت (22/2) .

هذه المراحل واختصارها في ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة النشأة والتكوين:

وتتمثل هذه المرحلة بما قام به الأصوليون من إظهار بعض مباحث ومسائل مقاصد الشريعة في ثنايا تأليفهم، ومن أبرز أولئك: أبو بكر القفال الشاشي⁽¹⁾، في كتابه «محاسن الشريعة»⁽²⁾، وأبو المعالي عبد الملك الجويني⁽³⁾، في كتابه: «البرهان»، وأبو حامد الغزالي في كتابه: «المستصفى»، و«شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل»⁽⁴⁾.

(1) القفال: هو أبو بكر، محمد بن علي بن إسماعيل القفال الكبير، ولد بشاش سنة (291هـ)، رحل في طلب العلم إلى العراق والشام وخراسان والحجاز، وكان أوحده عصره في علم الفقه والكلام، وعنه انتشر مذهب الشافعي فيما وراء سيحون، من مؤلفاته: كتاب «أصول الفقه»، و«شرح الرسالة» للشافعي، توفي - رحمه الله - على الصحيح، سنة (365هـ) بشاش - وهي مدينة ببلاد ما وراء النهر - .

راجع: «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» (201/4)، و«سير أعلام النبلاء» (309/12)، و«طبقات الشافعية الكبرى» لتاج الدين السبكي (200/3)، و«الفتح المبين في طبقات الأصوليين» (201/1).

(2) والكتاب يتحدث عن حكم الشريعة ومقاصدها في أحكامها، مبين خلال ذلك وجوه الرحمة والمصلحة واليسر والنفع للعباد، والكتاب لا يزال مخطوطاً تعرف نسخة منه بتركيا، وأخرى بالمغرب، كما أن جزءاً من الكتاب - من القسم الأول إلى آخر كتاب النكاح - حققه الأستاذ كمال الحاج غلتول العروسي وتقدم به لنيل الدكتوراه في الفقه من جامعة أم القرى من مكة المكرمة، سنة 1412هـ - 1992م .

(3) هو أبو المعالي، عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني، إمام الحرمين، شيخ الشافعية، نقل الذهبي عن أبي سعد السمعاني قوله: «كان أبو المعالي إمام الأئمة على الإطلاق، مجتمعا على إمامته شرقاً وغرباً، لم تر العيون مثله» من مصنفاته: النهاية في الفقه، الشامل في أصل الدين، البرهان في أصول الفقه، توفي - رحمه الله - سنة (478هـ).

راجع: «وفيات الأعيان» (167/3)، و«سير أعلام النبلاء» (468/18)، و«الوافي بالوفيات» (116/19).

(4) ليس هؤلاء العلماء [أبو بكر القفال الشاشي، وأبو المعالي الجويني، وأبو حامد الغزالي] وحدهم؛ هم من لهم الفضل في إبراز بعض مباحث ومسائل مقاصد الشريعة في ثنايا تأليفهم، وإنما هم أبرزهم وأشهرهم، وإلا فقد سبقهم آخرون، ومن هؤلاء الذين سبقوهم:

(أ- الترمذي الحكيم، وهو أبو عبد الله محمد بن علي الترمذي، وقد اختلف في سنة وفاته اختلافاً غريباً ويرجح أنه عاش إلى أواخر القرن الثالث الهجري، وربما إلى أوائل القرن الرابع .

وأول ما يلفت الانتباه ويستحق التنويه عند الحكيم الترمذي، هو أنه أول من استعمل لفظ «المقاصد» في عنوان كتابه، وذلك في كتابه «الصلاة ومقاصدها»، وتحدث في كتابه هذا عن المقاصد الجزئية للصلاة، فقال - رحمه الله -: «فأفعال الصلاة مختلفة على اختلاف الأحوال من العبد: فبالوقوف يخرج من الإباق، وبالتوجه إلى القبلة يخرج من التولي والإعراض، وبالتكبير يخرج من الكبر، وبالتناء يخرج من الغفلة، وبالتلاوة يجدد تسليماً للنفس وقبولاً للعهد، وبالركوع يخرج من الجفاء، وبالسجود يخرج من الذنب، وبالانتصاب للتشهد يخرج من الخسران، وبالسلم يخرج من الخطر العظيم...»، ثم راح يفصل تلك الإشارات والمقاصد في ثنايا كتابه وراجع: «الصلاة ومقاصدها» ط: دار الكتاب العربي بمصر، تحقيق: حسني نصر زيدان (ص 12).

وكتاب «الصلاة ومقاصدها» ليس هو الكتاب الوحيد للترمذي الحكيم في تعليل أحكام الشريعة وتكليفها، بل له كتبٌ تعليلية مقاصدية أخرى، ومنها كتاب: «إثبات العلل» تحقيق: الدكتور خالد زهري، ط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، وكتاب: =

ولهذه المرحلة مَيِّزَتَان:

أما الأولى: فإظهار بعض مباحث علم المقاصد ومسائله .

وأما الثانية: فعدم الإسهاب في مباحث علم المقاصد بياناً وتحقيقاً⁽¹⁾ .

ولأهمية مساهمات أولئك الأئمة الأفذاذ في نشأة وتكوين علم مقاصد الشريعة،

فسوف أتعرض بإيجازٍ لبعض الأمور البارزة مما أسهم به كلُّ منهم على النحو التالي:

أ- الإمام القفال الكبير - رحمه الله -، فقد قال في مقدمة كتابه «محاسن

الشريعة»: «غرض الكتاب الذي قدرنا - والله التقدير - تأليفه، في الدلالة على محاسن

الشريعة، ودخولها في السياسة الفاضلة السمحة ولصوقها بالعقول السليمة، ووقوع نوره

من الجواب لمن سأل عن عللها موقع الصواب والحكمة...»⁽²⁾، ثم يؤكد أن «المقصد فيه

= «الحج وأسراره» تحقيق: حسني نصر زيدان، ونشر بمصر سنة 1970م؛ والترمذي الحكيم في كتبه هذه خدَم فكرة التعليل والتقصيد لأحكام الشريعة بشكل قل نظيره فيمن بعده، فضلاً عن قبله .

ب - أبو الحسن العامري (المتوفى سنة 381 هـ)، وهو فيلسوف متكلم، جاء فكره المقاصدي متمسكاً بالتزوع نحو الرؤية الكلية والاستنتاجات العامة، وأهم نموذج بين أيدينا الآن من إنتاجه وفكره هو كتابه الفذ «الإعلام بمناقب الإسلام» وهو كتاب يدخل في (علم مقارنة الأديان) وأقرب فصوله إلى موضوعنا هو الفصل السادس، المتعلق بحكم العبادات الإسلامية ومكارمها، وبيان تميزها وتفوقها على نظرائها في الديانات الأخرى .

ولعل أهم سبق حظي به العامري هو سبقه إلى ذكر الضروريات الخمس، التي أصبحت - على مر العصور - محور الكلام في مقاصد الشريعة، وسبقه كذلك إلى التنبيه على منبع استنباطها من خلال العقوبات الشرعية التي وضعت لحفظ أركان الحياة الفردية والاجتماعية؛ قال رحمه الله في كتابه «الإعلام بمناقب الإسلام» (ص 125): «وأما المزاج فمدارها (...) على أركان خمسة، وهي: مزجرة قتل النفس كالقود والدية، ومزجرة أخذ المال كالقطع والصلب، ومزجرة هتك الستر كالجلد والرجم، ومزجرة ثلب العرض كالجلد مع التفسير، ومزجرة خلع البيضة كالقتل عن الردة» . اهـ .

فهذه هي أصول الكليات الشرعية، التي جرى تنقيحها وضبط مصطلحاتها لاحقاً، على يد الجويني والغزالي، واشتهرت باسم الضروريات الخمس .

على أن للعامري كتاباً آخر - لا يزال مفقوداً لا ندري عنه شيئاً - يظهر من عنوانه أنه في صميم مقاصد الشريعة؛ فعنوانه هو: «الإبانة عن علل الديانة»؛ أشار إليه في كتابه «الإعلام بمناقب الإسلام» (ص 150) وذكر أنه علل فيه أحكام الشريعة في المعاملات . ويبدو أن العامري وأمثاله من المتكلمين والمتفلسفين قد أسهموا في دفع البحث المقاصدي نحو مرحلة التنظير والتقييد والتماس المقاصد الكلية) .

بتصرف واختصار من بحث بعنوان: «مقاصد الشريعة نشأته وتطوره ومستقبله» (ص 7-10) للدكتور أحمد الريسوني، وهو بحث مقدم لندوة مقاصد الشريعة، التي نظمتها مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي بلندن، من 1 إلى 5 مارس 2005 م .

(1) راجع: «قراءة في علم مقاصد الشريعة الإسلامية» د . علاء الدين زعتري (ص 2) ط: المكتبة الشاملة، بدون بيانات .

(2) «محاسن الشريعة»، القسم المحقق (من القسم الأول إلى آخر كتاب النكاح) حققه لدكتور كمال الحاج غلتول العروسي

وتقدم به لنيل الدكتوراه في الفقه من جامعة أم القرى من مكة المكرمة، سنة 1412هـ-1992م (ص 90) .

تقريب الشرائع في العقول في الأصل، وجواز وقوع السياسة فيها لما بينا أنها وقعت من حكيم عليم بالعواقب مستصلح»⁽¹⁾.

وهو يقرر - رحمه الله - أن أهل الحق والإيمان «يعتقدون صحة ما ترد به الشرائع وإن جهلوا وجهه (...)» ثم وراء ذلك يربطونه بالمعنى العام الذي هو المصلحة»⁽²⁾.

تم يتطرق إلى ما قد يعترض به من أحكام شرعية لا يظهر للناس وجه الحكمة والمصلحة فيها أو في نسخها واستبدال غيرها بها، فيبين أن ثبوت صفة الحكمة والاستصلاح في جملة الشريعة، يغني عن معرفة ذلك في كل أحكامها وتفاصيلها.

فحتى الناس فيما بينهم إذا عرفوا واستقر عندهم أن أحدهم يدبر الأمور ويسوسها بحكمة وعدل وتعقل «كفى ذلك عن تتبع مقاصده بمن يولي أو يعزل، أو فيما يدبر به نفسه وأهله ورعيته، إلا أن يبلغ الأمر في ذلك مبلغاً لا يوجد لفعله منفذ ومساغ في المصلحة، فحينئذ يخرج صاحبه الفاعل عن استحقاق صفة الحكيم»⁽³⁾.

وبهذا «يكون الجواب عما يسأل عنه عن العلة في الشيء الخافي علينا معناه الخاص به في نفسه، أنه معلول بالعلة العامة التي هي المصلحة»⁽⁴⁾.

وبعد استيفاء هذه المقدمات النظرية التأسيسية قال: «ونحن الآن نصير إلى الشرائع ونقرب معانيها من العقل، على الأصول التي تقدم ذكرها...».

ثم مضى رحمه الله مع تفاصيل أحكام الشريعة - وفق التبويب الفقهي المعهود - يبين عللها ومصالحها ووجوه اللطف والحكمة فيها.

ب - وأما إمام الحرمين، أبو المعالي الجويني، فعلى الرغم من أنه لم يفرد مقاصد الشريعة بمؤلف خاص أو شبه خاص - كما فعل علماء آخرون قبله وبعده -، فإن مؤلفاته جاءت مشحونة بقضايا مقاصد الشريعة، ومن إسهاماته المقاصدية التي تمتاز بالسبق

(1) «محاسن الشريعة» (ص 91).

(2) «المرجع السابق» (ص 94).

(3) «المرجع السابق» (ص 111).

(4) «المرجع السابق» (ص 111).

والابتكار:

1- تقسيم المقاصد الشرعية إلى ضروريات، وحاجيات، وتحسينات : فهذا

التقسيم نجد أساسه - أول ما نجد - عند إمام الحرمين، و ذلك في باب تقاسيم العلل والأصول من كتاب القياس في «البرهان»، فبعد أن عرض آراء العلماء فيما يعلل و ما لا يعلل من أحكام الشرع، وذكر نماذج لتعليقاتهم، وأثر كل ذلك في إجراء الأقيسة في الأحكام، قال: «هذا الذي ذكره هؤلاء أصول الشريعة، ونحن نقسمها⁽¹⁾ خمسة أقسام: أحدها: ما يعقل معناه وهو أصل ويثول المعنى المعقول منه إلى أمر ضروري لا بد منه (...) وهذا بمنزلة قضاء الشرع بوجوب القصاص في أوانه فهو معلل بتحقيق العصمة في الدماء المحقونة والزجر عن التهجم عليها...»⁽²⁾.

وهذا ما عبر عنه المقاصديون والأصوليون فيما بعد بالضرورات .

قال: «والضرب الثاني: ما يتعلق بالحاجة العامة ولا ينتهي إلى حد الضرورة وهذا مثل تصحيح الإجارة فإنها مبنية على مسيس الحاجة إلى المساكن مع القصور عن تملكها وضنة ملاكها بما على سبيل العارية، فهذه حاجة ظاهرة غير بالغة مبلغ الضرورة في البيع وغيره»⁽³⁾.

وهذا ما عبر عنه المقاصديون والأصوليون فيما بعد بالحاجيات .

قال: «والضرب الثالث: ما لا يتعلق بضرورة حاقة، ولا حاجة عامة، ولكنه يلوح فيه غرض في جلب مكرمة أو في نفي نقيض لها، ويجوز أن يلتحق بهذا الجنس طهارة الحدث وإزالة الخبث»⁽⁴⁾.

فهذا القسم أراد به الإمام ما ليس ضرورياً ولا حاجياً حاجةً عامةً، وإنما هو من قبيل التحلي بالمكرمات، والتخلي عن نقائصها .

(1) ظاهر من عبارة الإمام: الإشعار بأن هذا التقسيم من وضعه، وأنه غير مسبوق به .

(2) «البرهان في أصول الفقه» للجويني، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، ط: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى

1418هـ - 1997م (2/ 79) .

(3) «المرجع السابق» (2/ 79) .

(4) «المرجع السابق» (2/ 79) .

قال: «والضرب الرابع: ما لا يستند إلى حاجة وضرورة وتحصيل المقصود فيه مندوب إليه تصريحاً ابتداءً، وفي المسلك الثالث في تحصيله خروج عن قياس كلي، وبهذه المرتبة يتميز هذا الضرب من الضرب الثالث»⁽¹⁾.

فهذا القسم كالقسم الثالث في عدم تعلقه بحاجة و لا ضرورة، و لكنه دونه من جهة أنه ينحصر في المندوبات .

قال: «والضرب الخامس من الأصول: ما لا يلوح فيه للمستنبط معنى أصلاً ولا مقتضى من ضرورة أو حاجة أو استحاث على مكرمة، وهذا يندر تصويره جداً»⁽²⁾.

وهذا القسم أراد به الإمام ما لا يظهر له تعليل واضح ولا مقصد محدد، لا من باب الضرورات، ولا من باب الحاجات، ولا من باب المكرمات، وهذا القسم نادر جداً في الشريعة؛ لأن كل أحكامها لها مقاصد واضحة وفوائد ملموسة، ولهذا فإنه رغم تمثيله هذا القسم الذي لا يعلل بالعبادات البدنية المحضة، التي «لا يتعلق بها أغراض دفعية ولا نفعية»⁽³⁾ - أي: لا يظهر فيها درء مفسدة ولا جلب مصلحة -، فإنه سرعان ما نبه على أن هذه العبادات يمكن تعليلها تعليلاً إجمالياً، وهو أنها تمرّن العباد على الانقياد لله - تعالى -، وتحديد العهد بذكره، مما ينتج النهي عن الفحشاء والمنكر، ويخفف في المغالاة في اتباع مطالب الدنيا، ويذكر الاستعداد للآخرة⁽⁴⁾.

قال: «فهذه أمور كلية، لا ننكر على الجملة أنها غرض الشارع في التبعد بالعبادات

البدنية، وقد أشعر بذلك: بنصوص من القرآن العظيم في مثل قوله - تعالى -: ﴿إِذَا

الصَّلَاةُ تَنَهَّىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾⁽⁵⁾»⁽⁶⁾.

وإذا تأملنا هذا التقسيم الخماسي للعلل والمقاصد الشرعية والذي سبق إليه وابتدأه

(1) «المرجع السابق» (2/ 80) .

(2) «المرجع السابق» (2/ 80) .

(3) «المرجع السابق» (2/ 80) .

(4) راجع: «المرجع السابق» (2/ 80، 93) .

(5) سورة العنكبوت: آية ٤٥ .

(6) «البرهان في أصول الفقه» (2/ 93) .

إمام الحرمين، نجد أن القسمين الثالث والرابع، يمكن دمجهما في قسم واحد ؛ لأن كليهما لا يتعلقان بحاجة ولا ضرورة، ثم إذا جئنا إلى القسم الخامس، نجد أن الإمام قسمه - ضمناً - إلى ما يمكن تعليقه تعليلاً إجمالياً، وإلى ما لا يمكن تعليقه، وعلى هذا فما أمكن تعليقه يمكن إلحاقه بأحد الأقسام الثلاثة، فهو إما من الضروريات، وإما من الحاجيات، وإما من المحاسن، وما تعذر تعليقه فهو خارج عن الموضوع وليس داخلياً في تقسيم العلل، فلا يبقى عند التحقيق إلا ثلاثة أقسام (الضروريات، والحاجيات، والتحسينيات)؛ وبهذا يكون إمام الحرمين صاحب الفضل والسبق في هذا التقسيم الثلاثي للمقاصد الشرعية، وهو التقسيم الذي أصبح من أسس الكلام في المصالح الشرعية ⁽¹⁾.

2 - الإشارة إلى الضروريات الخمس: تعد الضروريات الخمس (الدين، والنفس،

والنسل، والعقل، والمال) عند عامة العلماء - والمقاصديين على وجه الخصوص - من أسس الشريعة ومصالحها الكلية، وقد تحددت هذه الضروريات واستقرت على هذا النحو منذ زمن الإمام الغزالي .

وإمام الحرمين ممن كان له قدم السبق ⁽²⁾ في إدراك هذه الضروريات والتنبيه عليها؛

قال إمام الحرمين: «فالشريعة متضمنها مأمور به، ومنهي عنه، ومباح .

فأما المأمور به: فمعظمه العبادات فليُنظر الناظر فيها، وأما المنهيات فأثبت الشرع في الموبقات منها زواجر ولا يكاد يخفى احتياط كثير من الناس فيها، وبالجمله: الدم معصوم بالقصاص (...) والفروج معصومة بالحدود (...) والأموال معصومة عن السرّاق بالقطع» ⁽³⁾.

فانظر كيف نبه الجويني بعباراته هذه على حفظ الدين بالعبادات، وعلى حفظ

(1) راجع: «نظرية مقاصد الشريعة بين شيخ الإسلام ابن تيمية وجمهور الأصوليين» رسالة ماجستير للباحث عبد الرحمن القرضاوي، من جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم الشريعة (ص57)، و«مقاصد الشريعة نشأته وتطوره ومستقبله» د . أحمد الريسوني (ص13)

(2) تقدمت الإشارة إلى أن العامري هو أول من سبق إلى التنبيه إلى هذه الضروريات - (ص89) ب - من الحاشية - وبأي الجويني في الدرجة الثانية بعد العامري - زمناً ووضوحاً - في تحديد هذه الضروريات والتنبيه على أساسها؛ ويجدر التنبيه إلى أن (ما عرفته هذه الضروريات من تنميط وتهذيب، ومن تأصيل وتفصيل، على يد اللاحقين - الغزالي فمن بعده - مهما كانت قيمته يبقى مديناً للرواد الأوائل - العامري والجويني، وربما غيرهما - الذين تفتت فطنتهم ونباهتهم عن هذه الملاحظات والاستنتاجات الرائدة) . راجع: «مقاصد الشريعة نشأته وتطوره ومستقبله» د . أحمد الريسوني (ص14) .

(3) «البرهان في أصول الفقه» (179/2) .

النفس بالقصاص، وعلى حفظ النسل والعرض بحد الزنا وحد القذف، وعلى حفظ المال بالقطع .

3- وضع المصطلحات المقاصدية وإغناؤها:

ابتكار المصطلحات وضبطها وتطويعها هو نوع من الأعمال التأسيسية في أي علم من العلوم⁽¹⁾، وإمام الحرمين وضع وطوّر واستعمل عدداً من المصطلحات المقاصدية، ومن ذلك:

1- استعماله لمصطلحي: «الضرورات والحاجات» وتقدمت الإشارة إليه قبل قليل، كما أنه تحدث عن «الحاجة العامة»⁽²⁾ أو «حاجة الجنس»⁽³⁾، في مقابل الحاجة الخاصة.

2- استعماله وتقريره لقاعدة: «الحاجة تنزل منزلة الضرورة»، ومن ذلك قوله: «البيع مستنده الضرورة، أو الحاجة النازلة منزلة الضرورة»⁽⁴⁾، ويقول: «الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة...»⁽⁵⁾، ولعله يكون أول من سبق إلى تقرير هذه القاعدة .

3- ويقول في بيان وضبط مصطلح «الحاجة» الذي يكتنفه الغموض والإبهام: «فإذا تقرر قطعاً أن المرعي الحاجة، فالحاجة لفظة مبهمة لا يضبط فيها قول، والمقدار الذي بان أن الضرورة وخوف الروح [خوف الهلاك والموت] ليس مشروطاً فيما نحن فيه ، كما يشترط في تفاصيل الشرع في الآحاد [أي: في حق الأفراد] ، في إباحة الميتة وطعام الغير، وليس من الممكن أن نأتي بعبارة عن الحاجة تضبطها ضبط التخصيص والتمييز حتى تتميز تميز المسميات والمتلقبات بذكر أسمائها وألقابها، ولكن أقصى الإمكان في ذلك من البيان

(1) ذلك أن «العلم، من حيث كونه (علماً) ينبني على ثلاثة أركان هي: المصطلح، والقاعدة، والمنهج . والركنان الأخيران ينطلقان من المصطلح ويعودان إليه (...) إذ أول ما يولد - عادة - من العلم هو (المفهوم)، أي (المعنى العلمي البسيط) الذي يشكل مضمون المصطلح في مرحلته الجنينية ... إن الحاجة العلمية تدعو إلى وجود المفهوم، ثم يتردد ويتداول بلفظ، أو عدة ألفاظ، إلى أن يستقر في مصلح ما؛ فيسجل بذلك أول بداية العلم» .
راجع: «المصطلح الأصولي عند الشاطبي» أطروحة دكتوراه من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، المغرب؛ للدكتور فريد الأنصاري (38/1) .

(2) «الرهان في أصول الفقه» (82/2) .

(3) «المرجع السابق» (79/2) .

(4) «المرجع السابق» (83/2) .

(5) «المرجع السابق» (82/2) .

تقريب وحسن ترتيب، ينبه على الغرض، فنقول: لسنا نعني بالحاجة تشوف الناس إلى الطعام، و تشوقها إليه، فربّ مشتهٍ لشيء لا يضره الانعكاف عنه، فلا معتبر بالتشهي والتشوف، فالمرعي إذاً دفع الضرار، واستمرار الناس على ما يقيم قواهم، وربما يستبان الشيء بذكر نقيضه»⁽¹⁾ إلى أن قال: «ويتحصل من مجموع ما نفينا وأثبتنا أن الناس يأخذون ما لو تركوه لتضرروا في الحال أو في المآل، والضرار الذي ذكرناه في أدراج الكلام عينا به ما يتوقع منه فساد البنية، أو ضعف يصد عن التصرف والتقلب في أمور المعاش»⁽²⁾.

4- استعماله مصطلح «مقاصد الشريعة» بهذا التركيب الإضافي المكون من اللفظين معاً، والظاهر أن الإمام الجويني هو أول من استعمل هذا المصطلح بهذا التركيب الإضافي اللقي⁽³⁾.

فقال في معرض ردّه على أبي حنيفة في قوله بجواز الإحرام في الصلاة بغير لفظ التكبير، وعدم تخصيص الإحرام بلفظ (الله أكبر)، قال: «والقائلين بها في التكبير على التخصيص، وقد استتب الناس عليه مع تناسخ العصور واعتقاب الدهور قولاً وعملاً وتناوله الخلف عن السلف حتى لو فرض عقد الصلاة بغيره لعد نكراً وحسب هجراً، فمن قال والحالة هذه: لا أثر لهذا الاختصاص، وإنما هو أمر وفاقي، فقد نادى على نفسه بالجهل بمقاصد الشريعة»⁽⁴⁾.

وقال في كلامه عن الدنيا والدين وارتباطهما ببعضهما: «فجرت الدنيا من الدين مجرى القوام والنظام من الذرائع إلى تحصيل مقاصد الشرائع، ومن العبارات الرائقة الفائقة المرضية في الإعراب عن المقاصد الكلية في القضايا الشرعية: أن مضمونها دعاء إلى مكارم الأخلاق ندباً واستحباباً، وحثماً وإيجاباً، والزجر عن الفواحش وما يخالف المعالي، تحريماً وحظراً»⁽⁵⁾.

(1) «غياث الأمم في التياث الظلم» للجويني، تحقيق: عبد العظيم الديب، ط: مكتبة إمام الحرمين، الطبعة الثانية 1401هـ - (ص 479، 480).

(2) «المرجع السابق» (ص 481).

(3) صرّح بذلك الدكتور أحمد الريسوني، في بحثه: «مقاصد الشريعة نشأته وتطوره ومستقبله» (ص 16).

(4) «البرهان في أصول الفقه» (2/ 94).

(5) «غياث الأمم في التياث الظلم» (ص 181).

بل إنه اعتبر معرفة المقاصد من البصيرة في الشريعة، والجهل بها جهلٌ بالشريعة؛ فقال: «ومن لم يتفطن لوقوع المقاصد في الأوامر والنواهي فليس على بصيرة في وضع الشريعة»⁽¹⁾.

5- استعمل بكثرة عدداً من المصطلحات والعبارات الدالة على مقاصد الشريعة، ومن ذلك: «مباغي الشرع ومقاصده»⁽²⁾، و«المعاني»⁽³⁾، و«الكليات»⁽⁴⁾، و«المصالح العامة»⁽⁵⁾، و«أغراض دفعية ولا نفعية»⁽⁶⁾، وعبر عنه الجويني نفسه بقوله: «طلب ما لم يحصل، وحفظ ما حصل»⁽⁷⁾، وهو ما عبّر عنه فيما بعد بعبارة: جلب المصالح ودرء المفاسد، كما استخدم الإمام الجويني مصطلح «الاستصلاح» في مواضع عديدة⁽⁸⁾.

ج - وأما الإمام أبو حامد الغزالي - رحمه الله - ؛ فعلى الرغم من أننا نجد أصول معظم ما جاء به عند شيخه الإمام الجويني، إلا أن كتاباته في المقاصد تميّزت بالدقة والوضوح، والإبداع، ومن أهم ما نلاحظه عنه في موضوع المقاصد، ما يلي:

1- أنه قسم المصالح باعتبار قوتها في ذاتها إلى ضرورية وحاجية وتحسينية، وألحق بكل قسم منها ما يجري مجرى التتمة والتكملة، وكان هذا إبداعاً وإضافةً منه أضافها على ما ذكره شيخه إمام الحرمين، إضافة إلى أنه وسّع الكلام في ذلك بكثرة التمثيل والتوضيح؛ بحيث لم يأت معظم من جاء بعده بأي زيادة تذكر في ذلك الجانب .

2- ما ذكره من كون الضروريات الخمس مقصود الشارع، وأنها محفوظة في كافة الشرائع المتزلة، وأن «تحریم تفويت هذه الأصول الخمسة والزجر عنها يستحيل أن لا تشتمل عليه ملة من الملل وشريعة من الشرائع التي أريد بها إصلاح الخلق، ولذلك لم تختلف

(1) «البرهان في أصول الفقه» (1/ 101) .

(2) «غياث الأمم في التياث الظلم» (ص 15) .

(3) وتكررت كثيراً جداً، ومن مواضع ورودها في : البرهان في أصول الفقه (1/ 36، 79، 142، 174)، (2/ 94)، و«غياث الأمم في التياث الظلم» (ص 170، 284، 343، 373، 467) .

(4) «البرهان في أصول الفقه» (1/ 256)، (2/ 107، 179)، و«غياث الأمم في التياث الظلم» (ص 201، 459، 521) .

(5) «غياث الأمم في التياث الظلم» (ص 248) .

(6) «البرهان في أصول الفقه» (2/ 80) .

(7) «غياث الأمم في التياث الظلم» (ص 201) .

(8) ومن مواضع ورودها في البرهان: (1/ 42، 147، 229)، (2/ 10، 29، 46، 53، 164)، و«غياث الأمم» (ص 430) .

الشرائع في تحريم الكفر والقتل والزنا والسرقه وشرب المسكر»⁽¹⁾ .

3- إشارته إلى الدليل الاستقرائي الذي تثبت به المقاصد⁽²⁾ .

4 - ذكره لطريق معرفة المقاصد بقوله: « ومقاصد الشرع تعرف بالكتاب والسنة والإجماع »⁽³⁾ .

5- ذكره بعض القواعد المتعلقة بالمقاصد، ومنها:

أ - مخالفة مقصود الشرع حرام⁽⁴⁾ .

ب - فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة⁽⁵⁾ .

ج - دفع الضرر مقصود شرعاً⁽⁶⁾ .

د- فكل مصلحة لا ترجع إلى حفظ مقصود فهم من الكتاب والسنة والإجماع وكانت من المصالح الغريبة التي لا تلائم تصرفات الشرع فهي باطلة مطرحة⁽⁷⁾ .

هـ - كل مصلحة رجعت إلى حفظ مقصود شرعي علم كونه مقصوداً بالكتاب والسنة والإجماع فليس خارجاً من الأصول⁽⁸⁾ .

6- ذكره لبعض مقاصد الشريعة، ومن ذلك:

أ - الضروريات الخمس التي تقدمت الإشارة إليها .

(1) «المستصفى» تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط: دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 1413هـ - 1993م (ص 174) .
قال الدكتور أحمد الريسوني: «إذا كان الإمام الغزالي قد تحدث كثيراً عن الضروريات الخمس، واشتهرت على يده تسميتها = وأمثلتها ومكملاتها، وكذلك ترتيبها، على هذا النحو: (الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال) فإن سيف الدين الأمدى قد يكون الأول الذي توقف عند مسألة ترتيب الضروريات الخمس، فناقش وعلل وعدل، وقد اختار تقديم النسل على العقل، خلافاً للغزالي الذي دأب على تقديم العقل على النسل» . «مقاصد الشريعة نشأته وتطوره ومستقبله» (ص 20) .

(2) «المستصفى» (ص 41) .

(3) «المرجع السابق» (ص 179) .

(4) «المرجع السابق» (ص 179) .

(5) «المرجع السابق» (ص 174) .

(6) «المرجع السابق» (ص 178) .

(7) «المرجع السابق» (ص 179) .

(8) «المرجع السابق» (ص 179) . بتصرف يسير .

ب - وقوله: «حفظ أهل الإسلام عن اصطلاح الكفار أهم في مقصود الشرع من حفظ دم مسلم واحد»⁽¹⁾ .

ج - وقوله: «إذا تعارض شران أو ضرران قصد الشرع دفع أشد الضررين وأعظم الشرين»⁽²⁾ .

د - وقوله: «حفظ خطة الإسلام ورقاب المسلمين أهم في مقاصد الشرع من حفظ شخص معين»⁽³⁾ .

ويكفي لمعرفة مدى اهتمام الإمام الغزالي بموضوع المقاصد؛ مراجعة كتابه «إحياء علوم الدين» حيث بين فيه حكم وفوائد ومقاصد الكثير من الأحكام، بالإضافة إلى كتابيه: «شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل» وقد تناول فيه العلل وطرقها وقوادحها، ولا شك أن لهذا أثره البالغ على مقاصد الشريعة وطرق إثباتها، و«المستصفى» وقد تناول فيه الكثير من المباحث الأصولية والمقاصدية .

هذا بعض ما يتعلق بتلك المرحلة «مرحلة النشأة والتكوين لعلم المقاصد الشرعية» وقد أطلت فيها أكثر من غيرها لأهميتها وأثرها الواضح على ما بعدها من مراحل⁽⁴⁾ .



(1) «المرجع السابق» (ص 177) .

(2) «المرجع السابق» (ص 177، 178) .

(3) «المرجع السابق» (ص 180) .

(4) قال الدكتور الريسوني: «الكتابات عن مقاصد الشريعة فيما بعد الجوتي، وإلى الشاطبي، جعلت هذه المرحلة مكشوفة ومضاعة بدرجة جيدة، بفضل الأبحاث والدراسات الكثيرة التي أنجزت حول هذه الحقبة و أعلامها، ابتداءً بأبي حامد الغزالي، وانتهاءً بأبي إسحاق الشاطبي، مروراً بأبي الوليد بن رشد، وأبي بكر بن العربي وفخر الدين الرازي، وسيف الدين الأملدي، وعز الدين بن عبد السلام وشهاب الدين القرافي، ونجم الدين الطوفي، وابن تيمية، وابن قيم الجوزية؛ فهؤلاء جميعاً نشرت وذاعت ودرست كتبهم وأفكارهم وإسهاماتهم المقاصدية، على ما بينها من تفاوت كبير، كمّاً وكيفاً» . «مقاصد الشريعة نشأته وتطوره ومستقبله» (ص 18، 19) . وهذا ما دفعني إلى إجمال الكلام واختصاره في المرحلتين الباقيتين .

المرحلة الثانية: مرحلة التطور والتدوين:

وفيها ظهرت أصول مقاصد الشريعة، وقواعد كلية تتعلق بذلك ، وتمثل هذه المرحلة وتبرز فيما قام به سلطان العلماء، عز الدين، عبد العزيز بن عبد السلام، في كتابه: «قواعد الأحكام في مصالح الأنام»، و«القواعد الصُّغرى» .

ومن بعده الإمام القرافي⁽¹⁾ المالكي، وهو تلميذ سلطان العلماء، وقد قام بتحرير وتهديب ما قرّره شيخه العز بن عبد السلام، وذلك في منشور كتبه، وبخاصة كتب : «الفروق»، و«النفائس»، و«شرح تنقيح الفصول» .

ولهذه المرحلة مِيزتان:

الأولى: إظهار أصول المقاصد إظهاراً بيّناً واضحاً .

والثانية: المحييء بمباحث وقواعد في المقاصد لم تُذكر من قبل⁽²⁾ .

ولأهمية مساهمات هذين الإمامين العلميين البارزين في مرحلة تطوير وتدوين علم مقاصد الشريعة، فسوف أتعرض بإيجاز لبعض الأمور البارزة مما أسهم به كلُّ منهما على هذا النحو:

1- الإمام العز بن عبد السلام، يعد من العلماء البارزين الذين اهتموا بعلم مقاصد الشريعة وأسهموا في تطويره، ويتضح ذلك أكثر ما يتضح من خلال كتابه: «قواعد

(1) هو أبو العباس، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، شهاب الدين القرافي، الإمام العالم الفقيه الأصولي المالكي، من علماء المالكية نسبته إلى قبيلة صنهاجة (من برابرة المغرب)، وإلى القرافة (الحلة المجاورة لقبر الإمام الشافعي) بالقاهرة، وهو مصري المولد والمنشأ والوفاة، كانت ولادته سنة (626هـ)، قال عنه الإمام السيوطي: «أحد الأعلام، انتهت إليه رئاسة المالكية في عصره، وبرع في الفقه وأصوله والعلوم العقلية، ولازم الشيخ عز الدين بن عبد السلام الشافعي، وأخذ عنه أكثر فنونه (...) قال القاضي تقي الدين بن شكر: أجمع المالكية والشافعية على أن أفضل عصرنا بالديار المصرية ثلاثة: القرافي، وناصر الدين بن المنير، وابن دقيق العيد» . من مصنفاته: «الفروق» في القواعد الفقهية، و«الذخيرة» في الفقه، و«شرح تنقيح الفصول» في الأصول؛ و«الإحكام في تمييز الفتاوى من الأحكام»، توفي - رحمه الله - سنة (684 هـ) .

راجع: «لوائى بالوفيات» (146/6)، و«الأعلام» (94/1)، و«المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي» لأبي المحاسن الحنفي ، تحقيق: د . محمد محمد أمين، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب، إلا أنه ذكر تاريخ وفاته في (682هـ)، و«حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» لجلال الدين السيوطي، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، الطبعة الأولى 1387هـ - 1967م (316/1) .

(2) راجع: «قراءة في علم مقاصد الشريعة الإسلامية» د . علاء الدين زعتري (ص 2) .

الأحكام في مصالح الأنام»، وهو كتابٌ يزخر بالكثير من التحليلات والتطبيقات المقاصدية، ومن أهم ما تميز به هذا الكتاب في معالجته لموضوع المقاصد الشرعية:

أ- تناوله المفصل والمعمق، النظري والتطبيقي، لموضوع المصالح والمفاسد، وكل من كتب بعده في ذلك الموضوع فهو مدينٌ له .

يقول - رحمه الله - : « وللدارين مصالح إذا فأت فسد أمرهما، ومفاسد إذا تحققت هلك أهلها، وتحصيل معظم هذه المصالح بتعاطي أسبابها مظنون غير مقطوع به؛ فإن عمال الآخرة لا يقطعون بحسن الخاتمة وإنما يعملون بناء على حسن الظنون، وهم مع ذلك يخافون ألا يقبل منهم ما يعملون، وقد جاء التنزيل بذلك في قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَاءً آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾⁽¹⁾، فكذلك أهل الدنيا إنما يتصرفون بناء على حسن الظنون، وإنما اعتمد عليها لأن الغالب صدقها عند قيام أسبابها»⁽²⁾ .

ويبين الإمام أن هذه المصالح والمفاسد متفاوتة، وأنه ينبغي تقديم أرحح المصالح فأرجحها، ودرء أفسد المفاسد فأفسدها، وأن العباد لهم أن يتخيروا عند تساوي المصالح، فإن عجزوا وتخيروا فعليهم التوقف⁽³⁾ .

كما بين الإمام أن مصالح الآخرة ومفاسدها لا تعرف إلا بالنقل ، وأن (مصالح الدارين ومفاسدهما في رتب متفاوتة فمنها؛ ما هو في أعلاها، ومنها ما هو في أدناها، ومنها ما يتوسط بينهما، وهو منقسم إلى متفق عليه ومختلف فيه . فكل مأمور به ففيه مصلحة الدارين أو إحداهما، وكل منهي عنه ففيه مفسدة فيهما أو في إحداهما، فما كان من الاكتساب محصلاً لأحسن المصالح فهو أفضل الأعمال، وما كان منها محصلاً لأقبح المفاسد فهو أرذل الأعمال، فلا سعادة أصلح من العرفان والإيمان وطاعة الرحمن ، ولا شقاوة أقبح من الجهل بالديان والكفر والفسوق والعصيان، ويتفاوت ثواب الآخرة بتفاوت المصالح في الأغلب، ويتفاوت عقابها بتفاوت المفاسد في الأغلب، ومعظم مقاصد

(1) سورة المؤمنون: آية 60 .

(2) «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (4/1) .

(3) راجع: «المرجع السابق» (6/1) .

القرآن الأمر باكتساب المصالح وأسبابها، والزجر عن اكتساب المفاصد وأسبابها (1).
كما ذكر الإمام العز عدداً من أنواع المصالح والمفاصد باعتبارات مختلفة -، فمن ذلك قوله: «المصالح ثلاثة أنواع: أحدها: مصالح المباحات الثاني: مصالح المندوبات ، الثالث : مصالح الواجبات .

والمفاصد نوعان: أحدهما: مفاصد المكروهات، الثاني: مفاصد المحرمات» (2).

وهذا التقسيم بالنظر إلى الحكم الشرعي .

وبالنظر إلى تعلق المصالح والمفاصد بالدنيا والآخرة، وباعتبار ما تؤدّي إليه تلك المصالح والمفاصد، نجده يقسمها تقسيماً آخر فيقول: « المصالح أربعة أنواع : اللذات وأسبابها، والأفراح وأسبابها . والمفاصد أربعة أنواع: الآلام وأسبابها، والغموم وأسبابها ، وهي منقسمة إلى دنيوية وأخروية ...» (3).

ويقول أيضاً: «المصالح ثلاثة أضرب:

أحدها: أخروية وهي متوقعة الحصول، إذ لا يعرف أحد بم يختم له ؟ ولو عرف ذلك لم يقطع بالقبول، ولو قطع بالقبول لم يقطع بحصول ثوابها ومصالحها، لجواز ذهابها بالموازنة والمقاصة .

الضرب الثاني: مصالح دنيوية وهي قسمان:

أحدهما: ناجز الحصول؛ كمصالح المأكل ، والمشارب ، والملابس ، والمناكح ، والمساكن، والمراكب (...).

القسم الثاني: متوقع الحصول؛ كالاتجار لتحصيل الأرباح (...).

الضرب الثالث: ما يكون له مصلحتان ، إحداهما عاجلة والأخرى آجلة ؛ كالكفارات والعبادات المالية، فإن مصالحها العاجلة لقابليتها والآجلة لباذليها، فمصالحها

(1) راجع: «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (8/1).

(2) راجع: «المرجع السابق» (9/1).

(3) راجع: «المرجع السابق» (11/1، 12).

العاجلة ناجزة الحصول، والآجلة متوقعة الحصول»⁽¹⁾ .

ويقول أيضاً: «ثم المفاصد ثلاثة أضرب:

أحدها: أخروية وهي متوقعة الحصول لا يقطع بتحققها؛ لأنها قد تسقط بالتوبة أو العفو أو الشفاعة أو الموازنة .

الضرب الثاني: دنيوية وهي قسمان:

أحدهما: ناجز الحصول؛ كالكفر، والجهل الواجب الإزالة، وكالجوع ، والظمأ ، والعري (...) .

القسم الثاني: متوقع الحصول كقتال من يقصدنا من الكفار والبغاة (...) .

الضرب الثالث: ما يكون له مفسدتان: إحداهما عاجلة والأخرى آجلة كالكفر ، فالعاجلة ناجزة الحصول، والآجلة متوقعة الحصول»⁽²⁾ .

ب - يرى الإمام العز بن عبد السلام أن العقل من وسائل وطرق معرفة مقاصد الشريعة⁽³⁾ .

يقول - رحمه الله - : « ومعظم مصالح الدنيا ومفاسدها معروفٌ بالعقل وذلك معظم الشرائع؛ إذ لا يخفى على عاقل قبل ورود الشرع أن تحصيل المصالح المحضه، ودرء المفاسد المحضه عن نفس الإنسان وعن غيره محمود حسن ، وأن تقديم أرجح

(1) راجع: «المرجع السابق» (43/1) بتصرف يسير .

(2) راجع: «المرجع السابق» (44/1) بتصرف يسير .

(3) وهذا أمرٌ مختلفٌ فيه بين الأصوليين، ومرد هذا الخلاف لمسألة التحسين والتقييد العقليين، والراجح فيها: أن العقل يدرك في الفعل حسناً وقبحاً لذاته، لكن لا يتعلق به الحكم الشرعي من حيث الحل أو الحرمة أو الثواب والعقاب الأخروي؛ لأن مناط الحكم هو الدليل السمعي لا غير . وهو مذهب الماتريدية، وبعض الحنفية، وبه قال ابن تيمية، وابن القيم، والشوكاني .

راجع: «المنحول» للغزالي، تحقيق: د محمد حسين هيتو، ط: دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية 1413هـ - (ص 8)، و«المستصفى» (17/1)، «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي، تحقيق: السيد الجميلي، ط: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1403هـ - 1983م (79/1، 80)، «مجموع الفتاوى» لابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ - 1995م (436/8)، و«مدارج السالكين» لابن القيم، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط: دار الكتاب العربي 1392هـ - 1972م (321/1)، و«البحر المحيط» للزركشي، ط: وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية 1413هـ - 1992م (146/1) .

المصالح فأرجحها محمودٌ حسن، وأن درء أفسد المفسد فأفسدها محمود حسن»⁽¹⁾.
كما أن من طرق معرفة المقاصد الشرعية عند الإمام العز: النص الشرعي، واعتبار
علل ومناسبات الأمر والنهي، والاستقراء⁽²⁾.

**2- الإمام القرافي، وهو من تلاميذ الإمام العز بن عبد السلام، وأجملُ الكلام على
دوره في تطوير علم المقاصد على النحو التالي:**

أ- قام القرافي بتحرير وتهذيب ما قرَّره شيخه العز بن عبد السلام، كما أنه تابع
الإمام الغزالي وغيره ممن سبقوه في معظم مباحث علم المقاصد؛ فالمصالح عنده على
درجات ثلاث: ضرورية وحاجية وتحسينية، والضرورات تشمل الضرورات الخمس التي
سبقه إلى بيانها العامري وبعده الجويني ثم الغزالي، (وكذلك في اعتبار الشارع أو عدم
اعتباره أو إرساله للمصلحة، في كل ذلك كان القرافي «مقلداً» - شأنه شأن كل علماء
الأصول من قبله تقريباً - للإمام الغزالي)⁽³⁾.

ب- قام الإمام القرافي بتقسيم الذرائع إلى ما أجمع على سده ومنعه كحفر الآبار في
طريق المسلمين، وما أجمع على عدم سده وعدم منعه، كالمنع من ذراعة العنب خشية أن
يتخذ منه خمراً، فإنه لم يقل به أحد من العلماء، وما اختلف فيه؛ هل يُسدُّ أم لا كبيع
الآجال عند المالكية⁽⁴⁾، ثم أردف ذلك بتقسيم موارد الأحكام إلى قسمين، فقال: «موارد
الأحكام على قسمين مقاصد وهي المتضمنة للمصالح والمفاسد في أنفسها، ووسائل وهي
الطرق المفضية إليها وحكمها حكم ما أفضت إليه من تحريم وتحليل غير أنها أخفض رتبة
من المقاصد في حكمها، والوسيلة إلى أفضل المقاصد أفضل الوسائل، وإلى أقبح المقاصد
أقبح الوسائل، وإلى ما يتوسط متوسطاً، ومما يدل على حسن الوسائل الحسنة قوله - تعالى -:

(1) «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (5/1)؛ وهذا الموقف من الإمام العز يخالفه فيه كثير من الأصوليين، ومنهم الإمام
الشاطبي، وابن عبد السلام، والطوفي، والغزالي، بل وجهاهير الأصوليين على مر العصور؛ يقول الشاطبي: «إذا تعاضد النقل والعقل على
المسائل الشرعية؛ فعلى شرط أن يتقدم النقل فيكون متبوعاً، ويتأخر العقل فيكون تابعاً، فلا يسرح العقل في مجال النظر إلا بقدر ما
يسرحه النقل» ثم ذكر بعض أدلة ذلك. راجع: «الموافقات» (125/1).

(2) راجع: «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (189/2).

(3) بتصرف من «نظرية مقاصد الشريعة بين شيخ الإسلام ابن تيمية وجمهور الأصوليين» (ص 112).

(4) راجع: «أنوار البروق في أنواء الفروق» المشهور بـ «الفروق» للقرافي، ط: عالم الكتب (32/2، 33).

﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظُلْمٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْغُونَ مَوْطِنًا

يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾⁽¹⁾، فأثابهم الله

على الظلم والنصب وإن لم يكونا من فعلهم بسبب أنهما حصلوا لهم بسبب التوسل إلى الجهاد الذي هو وسيلة لإعزاز الدين وصور المسلمين، فيكون الاستعداد وسيلة الوسيلة⁽²⁾.

ومما يحسب للإمام القرافي رحمه الله: أنه ذكر في سياق كلامه عن المصالح المرسله وعن سد الذرائع أن كليهما عام في المذاهب الفقهية ولا يختص به المالكية كما قد يظن كثير من المتمذهبين بمذهب مالك.

ج - رتب القرافي الضرورات الخمس ترتيباً خالف فيه الغزالي؛ حيث قدم حفظ النفس، ثم الدين، ثم النسب، ثم العقل، ثم المال، فقد قال وهو يتكلم عن تقسيمات المناسب باعتبار أهميته وأولويته: « والمناسب ينقسم إلى ما هو في محل الضرورات، وإلى ما هو في محل الحاجات، وإلى ما هو في محل التتمات، فيقدم الأول على الثاني، والثاني على الثالث عند التعارض؛ فالأول: نحو الكليات الخمس وهي: حفظ النفوس والأديان والأنساب والعقول والأموال، وقيل: والأعراض، والثاني: مثل تزويج الولي الصغيرة فإن النكاح غير ضروري لكن الحاجة تدعو إليه في تحصيل الكفء لئلا يفوت، والثالث: ما كان حثاً على مكارم الأخلاق كتحریم تناول القاذورات»⁽³⁾.

د - قسم الإمام القرافي المأمورات إلى قسمين: قسم تكفي فيه صورة الفعل لتحقيق مصلحته كرد الديون والغصوب والنفقات المختلفة، وقسم لا تكفي فيه صورة الفعل بل لا بد معها من النية والقصد كسائر أنواع العبادات من صلاة وصيام وحج وزكاة وغيرها⁽⁴⁾.

(1) سورة التوبة: آية 120 .

(2) راجع: «الفروق» (33/2) .

(3) «الذخيرة» للقرافي، تحقيق محمد حجي، وسعيد أعراب، و محمد بو خبزة، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى،

1994م (127/1)، وسوف يأتي بإذن الله تعالى مناقشة تقديم الدين أو النفس، في المبحث الثالث من هذا الفصل، المطلب الرابع:

مراتب المقاصد (ص 140-142) .

(4) قال الإمام القرافي: « اعلم أن المأمورات قسمان ما صورة فعله كافية في تحصيل مصلحته كأداء الديون ورد الغصوب ودفع الودائع ونفقات الزوجات والأقارب والدواب ونحو ذلك صورة هذا الفعل تحصل مقصودة وإن لم يحصل به التقرب فإذا فعل ذلك من غير قصد ولا نية وقع ذلك واجباً مجزئاً ولا يلزم فيه الإعادة، ولا ثواب فيه حتى ينوي به امتثال أمر الله (...)» .

وهذا التقسيم له صلة وثيقة بما اصطلح عليه بـ «مقاصد المكلف»، وهو مما تميز به القرافي والشاطبي والمالكية من بعدهما عن سائر علماء المقاصد، حتى عده أحد الباحثين من الفوارق الأساسية بين المالكية والشافعية في موضوع المقاصد⁽¹⁾.



= والقسم الآخر: لا يقع واجباً إلا مع النية والقصد كالصلاة والصيام والحج والطهارات وجميع أنواع العبادات التي يشترط فيها النيات، فهذا القسم إذا وقع بغير نية لا يعتد به ولا يقع واجباً ولا يثاب عليه، وإذا وقع منوياً على الوجه المشروع كان قابلاً للثواب، وهو سبب شرعي له من حيث الجملة غير أن هاهنا قاعدة وهي: أن القبول غير الإجزاء، وغير الفعل الصحيح، فالجزئ من الأفعال هو ما اجتمعت شرائطه وأركانها وانتفت موانعه، فهذا يبرئ الذمة بغير خلاف، ويكون فاعله مطيعاً بريء الذمة، فهذا أمر لازم مجمع عليه، وأما الثواب عليه فالحققون على عدم لزومه، وأن الله تعالى قد يبرئ الذمة بالفعل ولا يثيب عليه في بعض الصور وهذا هو معنى القبول، ويدل على ذلك أمور أحدها: قوله تعالى حكاية عن ابني آدم: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [سورة المائدة: آية 27] لما قربا قربانا فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر مع أن قربانه كان على وفق الأمر ويدل عليه أن أخاه علل عدم القبول بعدم التقوى ولو أن الفعل مختل في نفسه لقال له إنما يتقبل الله العمل الصحيح الصالح؛ لأن هذا هو السبب القريب لعدم القبول فحيث عدل عنه دل ذلك على أن الفعل كان صحيحاً مجزئاً وإنما انتفى القبول لأجل انتفاء التقوى فدل ذلك على أن العمل المجزئ قد لا يقبل وإن برئت الذمة به وصح في نفسه». راجع: «أنوار البروق في أنواء الفروق» (50/2، 51).

(1) هو الباحث عبد الرحمن بن يوسف عبد الله القرظاوي في رسالته للماجستير: «نظرية مقاصد الشريعة بين شيخ الإسلام ابن تيمية وجهود الأصوليين» (ص 114).

وذكر في الموضع ذاته فرقاً آخر بين المالكية والشافعية في موضوع المقاصد، وهو: عدم اقتصار المالكية — وعلى رأسهم القرافي والشاطبي — على الأمثلة التي ذكرها الإمام الغزالي، وإنما يزيدون عليها أمثلة أخرى من صميم مذهب مالك؛ كالتمثيل ببعض صور بيوع الآجال وما فيها من ذرائع الربا.

المرحلة الثالثة: مرحلة الاكتمال والنضج:

وتتمثل بما قام به الإمام الشاطبي - رحمه الله - في كتابه: «الموافقات»⁽¹⁾؛ حيث جمع مسائل هذا العلم، وأصل قواعده، وحقق مباحثه، حتى قيل عنه: أنه مخترع علم المقاصد.

ولهذه المرحلة ميزتان:

الأولى: اكتمال (علم المقاصد) في جملة مسائله مع تأصيل.

والثانية: إظهار (مقاصد الشريعة) كعلم مُستقل⁽²⁾.

والإمام الشاطبي ذاع صيته في الآفاق، وكتب عنه من المؤلفات والأبحاث والمقالات ما لا يكاد يحصى، ولقد أصبح اسم الشاطبي مرادفاً لمقاصد الشريعة فلا يكاد يذكر إلا ذُكرت معه، ولا تُذكر إلا ذكر معها، بل يعتبره الكثيرون مؤسس «علم مقاصد الشريعة» بالرغم من أنه لم يدع ذلك، ولا استعمل هذا اللقب.

يقول العلامة محمد الطاهر ابن عاشور - رحمه الله -: (والرجل الفذ الذي أفرد هذا الفن - يعني مقاصد الشريعة - بالتدوين هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي المالكي، إذ عني بإبرازه في القسم الثاني من كتابه المسمى «عنوان التعريف بأصول التكليف في أصول الفقه»⁽³⁾).

(1) كتاب «الموافقات» المُسمَّى من قبل بـ «عنوان التعريف بأسرار التكليف» فريدٌ في بابهِ، وقُلَّ أن يكتب في علم الأصول والمقاصد إلا ويرجع إليه ويحال عليه؛ يقول الشيخ محمد رشيد رضا - رحمه الله -: «لولا أن هذا الكتاب - يعني: كتاب «الاعتصام» للشاطبي - أُلِّف في عصر ضعف العلم والدين في المسلمين لكان مبدأ نهضة جديدة لإحياء السنة، وإصلاح شؤون الأخلاق والاجتماع، ولكان المصنف بهذا الكتاب، وبصنوه كتاب «الموافقات» - الذي لم يسبق إلى مثله سابق أيضاً - من أعظم المجتهدين في الإسلام، فمثله كمثال الحكيم الاجتماعي عبد الرحمن بن خلدون، كل منهما جاء بما لم يسبق إلى مثله، ولم تنتفع الأمة - كما كان يجب - بعلمه، كتاب «الموافقات» لا ند له في بابهِ (أصول الفقه وحكم الشريعة وأسرارها)، وكتاب الاعتصام لا ند له في بابهِ، فهو ممتنع مشبع، ولم يتمه المصنف رحمه الله تعالى». راجع: «مجلة المنار» للعلامة محمد رشيد رضا، المجلد (17) المحرم 1332هـ - ديسمبر 1913م (ص 745) وما بعدها، المكتبة الشاملة، بدون بيانات.

(2) راجع: «قراءة في علم مقاصد الشريعة الإسلامية» د. علاء الدين زعتري (ص 3).

(3) فالشاطبي فتح من هذا العلم مغلقه، وحل مشكله، وفصل مجمله، وبسط مسائله، وشرح قواعده، ورتب أبوابه، وأضاف له إضافات حسنة، والشاطبي في ذلك متأثر بمن سبقه من العلماء، ولا سيما الغزالي، والعز بن عبد السلام، وتلميذه القرافي؛ حيث تناول المقاصد من خلال ما ذكروه من حقيقة المصلحة وتقسيماتها ومراتبها، كما أن الشاطبي متأثر في ذلك أيضاً بالمذهب المالكي من أمور متعلقة بالمقاصد، كالمصلحة المرسلّة، وسد الذرائع. راجع: «علم مقاصد الشارع» د عبد العزيز بن ربيعة (ص 68)، و«نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي» د. أحمد الريسوني (ص 295 - 298).

والإمام الشاطبي جمع ما تفرق عند غيره، وما تراكم وتطوّر عند سابقه، مع مزيد من البيان والتميم، ليخرج ذلك كله على شكل نظرية متكاملة في مقاصد الشريعة⁽¹⁾. ومن الجوانب الإيجابية التي تميز بها الإمام الشاطبي في تناوله لموضوع المقاصد ما يلي⁽²⁾:

- 1- توضيحه لمعاني بعض المصطلحات التي كانت مبهمة لقرون، ففسر لنا معنى الضروري، والحاجي، والتحسيني، وله أسبقية تاريخية في ذلك دون شك .
- 2- اهتمامه بجانب إقامة المقاصد الشرعية من الأساس (جانب الإيجاب) ولم يكتف بدفع الضرر عنها فقط (جانب السلب) .
- 3- كثرة التقسيمات والتفريعات والوجوه والأمثلة والاستطرادات التي تدل على نظرتة الواسعة وتبحره في علم مقاصد الشريعة .
- 4- توسّع الشاطبي في الاستدلال والتفريع على المسائل .
- 5- اعتناؤه بربط المقاصد الشرعية بكثير من المسائل الأصولية .
- 6- من المباحث التي ابتدأها الشاطبي في موضوع المقاصد: مبحث المقاصد الأصلية والمقاصد التابعة .
- 7- كما أنه يعتبر أول من أدخل مقاصد المكلف ضمن مقاصد التشريع، وتكلم عن وجه الارتباط بين مقاصد المكلف ومقاصد الشارع .

(1) وإنما كانت عناية الإمام الشاطبي - رحمه الله - بالمقاصد لعل، منها عِلْتَان مهمتان:

أما الأولى: فلاعتناء شيخه المقرئ بمقاصد الشريعة في دروسه ومحالسه، فحرّك ذلك في الإمام الشاطبي - رحمه الله - الباعث على الاعتناء بعلم المقاصد .

وأما الثانية: فالمذهب المالكي؛ إذ إن من أصوله: مراعاة المصالح، وله في ذلك القدح المُعلّى، فحرك ذلك عناية الإمام الشاطبي - رحمه الله - بالمصالح التي هي لبُّ علم المقاصد، مع وجود الملكة التامة عند الإمام الشاطبي - رحمه الله - للاستنباط والتعليل عند الإمام الشاطبي، والقوة في علم اللسان والعربية . راجع: «قراءة في علم مقاصد الشريعة الإسلامية» (ص 2) .

(2) بتصرف من: «نظرية مقاصد الشريعة بين شيخ الإسلام ابن تيمية وجمهور الأصوليين» (ص 153)، و«مقاصد الشريعة نشأته وتطوره ومستقبله» د . أحمد الريسوني (ص 22)، و«علم مقاصد الشارع» د . عبد العزيز بن ربيعة (ص 71) .

- 8- وهو أول من تكلم بالتفصيل والبسط عن طرق إثبات المقاصد الشرعية⁽¹⁾،
لا سيما كلامه عن الاستقراء، وتفصيل القول في ذلك والتمثيل عليه .
9- حديثه عن علاقة المقاصد بالاجتهاد ومدى توقفه عليها .



(1) أعني أنه أول من عنون لهذا الموضوع بهذا العنوان، وجمع مفرداته وما يتعلق به تحته، أما مضمون الإجابة عن طرق معرفة المقصد الشرعي فموجود في ثنايا كتب أصول الفقه، في مباحث: القياس، والعلة وطرق معرفتها، وقد تقدم أن الإمام الغزالي أشار إلى أهم طرق معرفة المقاصد الشرعية . (راجع هنا في هذه الأطروحة: ص 97) .

المقاصد عند ابن عاشور، وبعده:

ظل علم المقاصد الشرعية مقروناً باسم الإمام الشاطبي وكتابه «الموافقات» منذ زمان الشاطبي وحتى جاء القرن الرابع عشر الهجري، عندما جدّد العلامة محمد الطاهر بن عاشور - رحمه الله - الكلام في علم المقاصد بكتابه «مقاصد الشريعة الإسلامية»، وقد كُتِبَ عن ابن عاشور وأثره في علم المقاصد كتابات عديدة⁽¹⁾، مما يغنينا عن الإكثار من الكلام وإطالة الطرح، وإنما أتناول ذلك من خلال عناصر مختصرة مجملة على النحو التالي:

(1- عمل ابن عاشور في مجال الدراسات المقاصدية شبيه بعمل الشاطبي، من حيث طابعه التأسيسي، فهو - كما صرح بنفسه - يقتفي أثره، ويبني على ما أسسه، ثم يضيف ما عنده، ولقد أحسن الأستاذ محمد الطاهر الميساوي حين وصف ابن عاشور بأنه «المعلم الثاني» بعد «المعلم الأول» الذي هو الشاطبي⁽²⁾.

فابن عاشور واصل الكلام في أهمية المقاصد ومدى احتياج الفقه والاجتهاد الفقهي إليها، كما واصل الكلام في طرق إثبات المقاصد، بالإضافة إلى مزيد من التعمق في القضايا المألوفة، كالمصالح وأقسامها .

2- من أبرز ما أضافه ابن عاشور، هو ذلك النوع من المقاصد الذي خصص له القسم الثالث من كتابه، و سماه «مقاصد التشريع الخاصة بأنواع المعاملات»، وأدرج تحته: مقاصد أحكام العائلة، ومقاصد التصرفات المالية، ومقاصد الشريعة في المعاملات المنعقدة على الأبدان، ومقاصد أحكام القضاء والشهادة، والمقصد من العقوبات .

لقد كان الكلام في مقاصد الشريعة قبل ابن عاشور ينصرف إما إلى المقاصد العامة، وهي التي خصص لها القسم الثاني، وسمّاها «مقاصد التشريع العامة»، وإما إلى مقاصد

(1) من أبرز هذه الكتابات:

أ- كتاب «نظرية المقاصد عند الإمام ابن عاشور» للدكتور إسماعيل الحسني، أصدره المعهد العالمي الفكر الإسلامي، سنة 1995م.

ب- كتاب «شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر ابن عاشور» للدكتور بلقاسم الغالي، نشر في لبنان سنة 1996م .

ج- كتاب «محمد الطاهر ابن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة الإسلامية» لأحد تلاميذ محمد الطاهر بن عاشور، وهو الشيخ العلامة محمد الحبيب ابن الخوجة الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي، وقد طبع على نفقة أمير دولة قطر في ثلاثة مجلدات ضخمة .

(2) راجع «مقاصد الشريعة الإسلامية»، مقدمة المحقق (ص 139) .

الأحكام التفصيلية، أي المفاصل الجزئية، فلما جاء ابن عاشور كشف عن مستوى آخر من المقاصد، يتوسط بين العامة والجزئية، وهو ما يتعلق بمجال تشريعي معين، كالمجالات التي ذكرها .

3- ابن عاشور هو أول من نادى صراحة بتأسيس علم جديد هو «علم المقاصد»⁽¹⁾ ويبدو أنه كان يؤلف كتابه على هذا الأساس .

4- لا بد من الاعتراف بأن الطفرة التي أحدثها ابن عاشور في مجال مقاصد الشريعة، متمثلة في العناصر الثلاثة السابقة، وأيضا في كونه أدخل الدراسة المقاصدية في البرنامج الدراسي لجامعة الزيتونة، وفي فكره المقاصدي المبثوث في عامة إنتاجه الفقهي والأصولي والتفسيري والحديثي والفكري، هذه الطفرة لم تنبت من فراغ، ولم تأت بغتة، بل هي مسبقة ومعززة بالحركة الإصلاحية التجديدية الشاملة التي كانت تعمل آنذاك لدى علماء مصر وتونس والجزائر والمغرب وغيرهم، وتعززت كذلك بنشر كتاب «المواقفات» الذي طبع في حياته عدة مرات بتونس ومصر، وقام هو نفسه بتدريسه للطلبة الزيتونيين، فابن عاشور مدين لكل هذه العوامل التي جنى ثمرتها⁽²⁾ .

(وبعد سنوات من صدور كتاب ابن عاشور، حمل الزعيم والعلامة المغربي علال الفاسي - المتوفى سنة 1974م - راية الفكر المقاصدي على نطاق واسع في عدد من المؤسسات الجامعية المغربية، وتوج ذلك بتأليف كتابه «مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها»، وهو الكتاب الذي يقول عنه: «وكان أصله محاضرات ألقيتها على كل من طلبة الحقوق بجامعة محمد الخامس بالرباط، وطلبة كلية الحقوق بنفس الجامعة بفاس، وطلبة كلية الشريعة بجامعة القرويين من نفس المدينة»⁽³⁾ .

وهذا توسع كبير في تدريس مقاصد الشريعة وتلقين قضاياها ونشر ثقافتها، وإخراج لها من الحيز الضيق الذي كان لا يتجاوز خاصية الخاصة .

(1) «مقاصد الشريعة الإسلامية» بتحقيق الميساوي (ص 155) .

(2) «مقاصد الشريعة نشأته وتطوره ومستقبله» (ص 23-25) .

(3) «مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها» (ص 6) في المقدمة .

وبعد سنوات قليلة من وفاة العلامة علال الفاسي رحمه الله، نجح بعض رفاقه وتلاميذه في افتتاح أقسام للدراسات الإسلامية في كليات الآداب والعلوم الإنسانية، وهي الكليات التي توجد في جميع الجامعات المغربية، حيث جعلت فيها «مقاصد الشريعة» مادة دراسة مستقلة يدرسها آلاف الطلبة بصفة منتظمة طيلة سنتهم الجامعية؛ وهذه السنة الحسنة ما لبثت أن انتقلت واتسعت، وعمل بها في مستويات ومؤسسات جامعية أخرى بالمغرب وخارج المغرب، وهذا هو التطور التاريخي الأعظم الذي عرفته مقاصد الشريعة والدراسات المقاصدية منذ كانت، بل إن هذا التطور أصبح يخدم مقاصد الشريعة في سنة واحدة بأضعاف مضاعفة عما كان يحصل على مدى قرون؛ ذلك أن الأمر لم يقف عند تدريس المقاصد لألوف الطلاب في عدد من الجامعات عبر العالم، بل امتد إلى البحث العلمي، الجامعي وغير الجامعي، وامتد إلى حركة التأليف والنشر، وامتد إلى المجالات والندوات المتخصصة⁽¹⁾.



(1) «مقاصد الشريعة نشأته وتطوره ومستقبله» (ص 25، 26) بتصرف يسير .
وراجع - أيضاً - في الكلام على العلامة علال الفاسي، ودوره في علم المقاصد: مقدمة محمد الطاهر الميساوي، لكتاب «مقاصد الشريعة الإسلامية» لـ محمد الطاهر بن عاشور (ص 142-149) .

المبحث الثاني: طرق معرفة المقاصد، وخصائنها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: طرق معرفة مقاصد الشريعة:

اختلف الأصوليون والمقاصديون في الطرق الموصلة إلى مقاصد الشريعة في عددها، وترتيبها، وأنا لن أتعرض للخلاف في ذلك - رغبة في الاختصار - وإنما أذكر أهم طرق معرفة المقاصد التي ذكروها على سبيل الإجمال والاختصار، فأقول:

هناك طرق لمعرفة المقاصد الشرعية، وأهم هذه الطرق هي:

1- الأدلة الشرعية⁽¹⁾: وتنقسم باعتبارها طريقاً لمعرفة المقاصد الشرعية إلى

قسمين:

القسم الأول: أدلة نصية، ويراد بها: الدليل النقلي من الكتاب والسنة الذي يثبت به تعيين المقاصد الشرعية، فيشمل النص والظاهر⁽²⁾، ولا خلاف في اعتبار الأدلة النصية طريقاً من طرق معرفة المقاصد الشرعية، بل هي من أقوى طرق إثبات المقاصد .

قال الإمام الجويني - رحمه الله - : « وإذا ثبت بلفظ ظاهر قصد الشارع في تعليل حكم بشيء فهذا أقوى متمسك به في مسالك الظنون »⁽³⁾ .

وقال الإمام العز بن عبد السلام - رحمه الله - : « أما مصالح الدارين وأسبابها ومفاسدها فلا تعرف إلا بالشرع، فإن خفي منها شيء طلب من أدلة الشرع وهي

(1) الأدلة: «جمع دليل، وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري» .

راجع: «شرح مختصر الروضة» لخم الدين الطوفي، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1407هـ - 1987م (671/2)، و«الكليات» للكفوي (ص 439)، و«إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول» للشوكاني، تحقيق: أحمد عزو عناية، ط: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1419هـ - 1999م (22/1) .

(2) النص عند الأصوليين: « ما لا يتطرق إليه احتمال تأويل » . والظاهر: « ما يسبق إلى الفهم منه عند الإطلاق معنى، مع تجويز غيره»، وقيل: «ما احتمل معنيين هو في أحدهما أظهر» .

راجع: «البرهان» (115/1)، و«المستصفى» (ص 196)، و«روضة الناظر وجنة المناظر» لابن قدامة، ط: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1423هـ-2002م (508/1)، و«إرشاد الفحول» (31/2) .

(3) «البرهان في أصول الفقه» (33/2) .

الكتاب والسنة والإجماع والقياس المعبر والاستدلال الصحيح»⁽¹⁾ .

ومن أمثلة هذا القسم: قوله - تعالى - : **{وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ}** ⁽²⁾ .

فمن المقاصد الشرعية للصلاة: أنها تنهى فاعلها عن الفحشاء والمنكر .

ويدخل في الأدلة النصية التي تعرف بها المقاصد الشرعية: الأمر والنهي الابتدائي التصريحي:

قال الإمام الشاطبي - رحمه الله - : « في الضابط الذي به يعرف مقصد الشارع ؛ فنقول وبالله التوفيق: إنه يعرف من جهات: إحداها: مجرد الأمر والنهي الابتدائي التصريحي ، فإن الأمر معلوم أنه إنما كان أمراً لاقتضائه الفعل؛ ففوق الفعل عند وجود الأمر به مقصود للشارع، وكذلك النهي معلوم أنه مقتض لنفي الفعل أو الكف عنه؛ فعدم وقوعه مقصود له، وإيقاعه مخالف لمقصوده، كما أن عدم إيقاع المأمور به مخالف لمقصوده»⁽³⁾ .

والقسم الثاني: أدلة اجتهادية، كـ (الإجماع) و(القياس) .

ومن الأمثلة على الإجماع: اتفاق الفقهاء على أن تحريم الربا مُعلَّل، وإن اختلفت

(1) «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (1/ 10) .

(2) سورة العنكبوت: آية ٤٥ .

(3) «الموفقات» (134/3) .

ووجه تقييد الأمر والنهي بالابتدائي والتصريحي بينه الشاطبي في نفس الموضع بقوله: «وإنما قيد بالابتدائي تحرزا من الأمر أو النهي الذي قصد به غيره؛ كقوله - تعالى - : ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [سورة الجمعة: آية 9]؛ فإن النهي عن البيع ليس نهياً مبتدأ، بل هو تأكيد للأمر بالسعي؛ فهو من النهي المقصود بالقصد الثاني، فالبيع ليس منهياً عنه بالقصد الأول، كما نهي عن الربا والزنى مثلاً، بل لأجل تعطيل السعي عند الاشتغال به، وما شأنه هذا؛ ففي فهم قصد الشارع من مجردة نظر واختلاف، منشؤه من أصل المسألة المترجمة بد (الصلاة في الدار المغصوبة) .

وإنما قيد بالتصريحي تحرزا من الأمر أو النهي الضمني الذي ليس بمصرح به؛ كالنهي عن أضداد المأمور به الذي تضمنه الأمر، والأمر الذي تضمنه النهي عن الشيء، فإن النهي والأمر ههنا إن قيل بهما؛ فهما بالقصد الثاني لا بالقصد الأول؛ إذ مجراهما عند القائل بهما مجرى التأكيد للأمر أو النهي المصرح به، فأما إن قيل بالنفي؛ فالأمر أوضح في عدم القصد، وكذلك الأمر بما لا يتم المأمور إلا به المذكور في مسألة «ما لا يتم الواجب إلا به»؛ فدلالة الأمر والنهي في هذا على مقصود الشارع متنازع فيه؛ فليس داخلاً فيما نحن فيه، ولذلك قيد الأمر والنهي بالتصريحي» . راجع: «الموفقات» (134/3، 135) .

أقوالهم في تحديد علة التحريم⁽¹⁾ .

والمراد بالقياس هنا: اعتبار علل الأمر والنهي وتعديتها إلى غيرها مما لم يرد فيه النص⁽²⁾ ومن أمثلة معرفة المقصد الشرعي بالقياس: تحريم النرد والشطرنج، وسائر أنواع المسكرات، قياساً على الخمر والميسر، بجامع الصد عن ذكر الله وعن الصلاة وإيقاع العداوة والبغضاء الموجود في كل⁽³⁾ .

2- الاستقراء، وهو التتبع، والمراد به هنا: تتبّع جزئيات الشيء لإثبات حكم كلي. قال الإمام الغزالي - رحمه الله - في تعريف الاستقراء: «هو أن تتصفح جزئيات كثيرة داخلية تحت معنى كلي، حتى إذا وجدت حكماً في تلك الجزئيات حكمت على ذلك الكلي به»⁽⁴⁾ . ويُقسّم الاستقراء إلى قسمين⁽⁵⁾:

الأول: استقراء تام، وهو: تتبع جميع جزئيات الشيء لإثبات حكم كلي، فلا بد في هذا النوع من تتبع كافة الجزئيات، وهذا حجة عند جماهير العلماء، وإن كان يندر

(1) خالف في ذلك الظاهرية، حيث رأوا أن الربا غير معلل، وأنه قاصرٌ على الأصناف الستة الواردة في الحديث . راجع: «الحلى بالآثار» لابن حزم الظاهري، ط: دار الفكر، بيروت (468/8)، و«المجموع شرح المذهب» للنووي (مع تكملة السبكي والمطيعي) ط: دار الفكر، بيروت، لبنان (9/392، 393)، و«بداية المجتهد» لابن رشد الحفيد، ط: دار الحديث، القاهرة ، 1425هـ - 2004م (149/3)، و«مجموع الفتاوى» (471، 470/29)، «إعلام الموقعين» (104/2 - 106) .

(2) قال الإمام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (505، 504/20): «فالقياس الصحيح هو الذي وردت به الشريعة، وهو الجمع بين المتماثلين، والفرق بين المختلفين، الأول قياس الطرد، والثاني قياس العكس، وهو من العدل الذي بعث الله به رسوله ، فالقياس الصحيح: مثل أن تكون العلة التي علق بها الحكم في الأصل موجودة في الفرع من غير معارض في الفرع يمنع حكمها، ومثل هذا القياس لا تأتي الشريعة بخلافه قط، وكذلك القياس بإلغاء الفارق وهو: أن لا يكون بين الصورتين فرق مؤثر في الشرع، فمثل هذا القياس لا تأتي الشريعة بخلافه» .

(3) راجع: «مجموع الفتاوى» (226/32، 227) .

(4) «معيّار العلم في فن المنطق» للغزالي، تحقيق: الدكتور سليمان دنيا، ط: دار المعارف، مصر، سنة 1961م (ص 160) . وقال في «المستصفى» (ص 41): «أما الاستقراء فهو عبارة عن تصفّح أمور جزئية لنحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات، كقولنا في الوتر: ليس بفرض؛ لأنه يؤدي على الراحلة والفرض لا يؤدي على الراحلة» . وراجع أيضاً: «مختصر التحرير شرح الكوكب المنير» لابن النجار الفتوح الحنبلي، تحقيق: محمد الزحيلي، ونزيه حماد ، ط: مكتبة العبيكان الطبعة الثانية 1418هـ - 1997م (426/2) .

وقال الجرجاني: «الاستقراء: هو الحكم على كلي بوجوده في أكثر جزئياته، وإنما قال: في أكثر جزئياته؛ لأن الحكم لو كان في جميع جزئياته لم يكن استقراءً، بل قياساً مقسماً، ويسمى هذا: استقراء؛ لأن مقدماته لا تحصل إلا بتتبع الجزئيات، كقولنا: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ؛ لأن الإنسان والبهايم والسباع كذلك، وهو استقراء ناقص لا يفيد اليقين، لجواز وجود جزئي لم يستقرأ، ويكون حكمه مخالفاً لما استقرئ كالتمساح؛ فإنه يحرك فكه الأعلى عند المضغ» .

راجع: «التعريفات» ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1403هـ - 1983م (ص 18) .

(5) راجع: «البحر المحيط» (41/1)، و«مختصر التحرير شرح الكوكب المنير» (418/4 - 420) .

حدوث الاستقراء التام إلا ما كان في النصوص الشرعية المحددة (القرآن الكريم) ⁽¹⁾ .

والثاني: استقراء ناقص، وهو: تتبع أكثر جزئيات الشيء والحكم من خلالها على الكل ⁽²⁾، فالتتبع فيه حاصل لأكثر الجزئيات لا لجميعها، وهذا النوع مختلفٌ في حُجَّتِهِ، والراجح أنه حجةٌ ويفيد غلبة الظن، إضافةً إلى أنه من الناحية الأكاديمية العلمية البحثية هو المطلوب؛ لإمكانيته وسهولته؛ إذا ما قارناه بالاستقراء التام الذي يصعب ويندر القيام به .

قال الإمام الغزالي - رحمه الله - : «الاستقراء إن كان تاماً (...) صلح للقطعيات، وإن لم يكن تاماً لم يصلح إلا للفقهيات لأنه مهما وجد الأكثر على نمط، غلب على الظن أن الآخر كذلك» ⁽³⁾ .

وقد نص عددٌ من العلماء على أن الاستقراء مسلكٌ من المسالك التي نعرف بها مقاصد الشريعة، ومن هؤلاء العلماء: شيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام الشاطبي، والعلامة ابن عاشور ⁽⁴⁾ .

ومن أمثلة المقاصد الشرعية التي عُرفت بالاستقراء: تقسيم المقاصدين والأصوليين مقاصد الشريعة إلى ضروريات، وحاجيات، وتحسينيات، فمرد هذا التقسيم الثلاثي ومرجعه إنما هو استقراء نصوص الشريعة .

قال الإمام الشاطبي - رحمه الله - في استدلاله على هذا التقسيم الثلاثي للمقاصد: «ودليل ذلك استقراء الشريعة والنظر في أدلتها الكلية والجزئية ⁽⁵⁾، وما انطوت عليه من هذه

(1) راجع: «قراءة في علم مقاصد الشريعة الإسلامية» (ص 5) .

(2) راجع: «كشاف اصطلاحات الفنون» للتهانوي، ط: دار صادر، بيروت (172/1) .

(3) راجع: «المستصفى» (ص 41) .

(4) قال الإمام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (528 / 21): «والله سبحانه إنما حرم علينا الخبائث تزيها لنا عن المضار وأباح لنا الطيبات كلها لم يحرم علينا شيئا من الطيبات كما حرم على أهل الكتاب - بظلمهم - طيبات أحلت لهم . ومن

استقرأ الشريعة في مواردها ومصادرها واشتمالها على مصالح العباد في المبدأ والمعاد تبين له من ذلك ما يهديه الله إليه ﴿وَمَنْ لَّ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُّورٍ﴾ [سورة النور: آية ٤٠] والله سبحانه أعلم» .

وقال الإمام الشاطبي: «والمعتمد إنما هو أنا استقرينا من الشريعة أنها وضعت لمصالح العباد» . «الموافقات» (318/1) .

وقال العلامة ابن عاشور - وهو يتكلم عن طرق إثبات المقاصد الشرعية - : «الطريق الأول ؛ وهو أعظمها: استقراء الشريعة في تصرفاتها» . «مقاصد الشريعة الإسلامية» (ص 190) .

(5) يذكر العلامة ابن عاشور أن استقراء الشريعة في تصرفاتها، على نوعين:

الأول: استقراء الأحكام التي عُرفتَ علَّها، لأن في استقراء العلل الكثيرة التماثلة يمكن أن نستخلص حكمة واحدة فنجزم بأنها =

الأمر العامة على حد الاستقراء المعنوي الذي لا يثبت بدليل خاص، بل بأدلة منضاف بعضها إلى بعض، مختلفة الأغراض، بحيث ينتظم من مجموعها أمر واحد تجتمع عليه تلك الأدلة، على حد ما ثبت عند العامة جود حاتم، وشجاعة علي عليه السلام، وما أشبه ذلك»⁽¹⁾.

3- سكوت الشارع عن شرعية العمل مع قيام المعنى المقتضي له:

فإذا سكّ الشارع عن الحكم (وموجبه المقتضي له قائم، فلم يُقرّر فيه حكمٌ عند نزول النازلة زائدٌ على ما كان في ذلك الزمان؛ فهذا الضرب السكوت فيه كالنص على أن قصد الشارع أن لا يزداد فيه ولا ينقص؛ لأنه لما كان هذا المعنى الموجب لشرع الحكم العملي موجوداً ثم لم يشرع الحكم دلالة عليه؛ كان ذلك صريحاً في أن الزائد على ما كان هنالك بدعة زائدة، ومخالفة لما قصده)⁽²⁾.

4- اعتبار علل الأمر والنهي:

(اعتبار علل الأمر والنهي، ولماذا أمر بهذا الفعل؟ ولماذا نُهي عن هذا الآخر؟ والعلة إما أن تكون معلومة أو لا، فإن كانت معلومة اتبعت؛ فحيث وجدت وجد مقتضى الأمر والنهي من القصد أو عدمه؛ كالنكاح لمصلحة التناسل، والبيع لمصلحة الانتفاع بالمعقود عليه، والحدود لمصلحة الازدجار، وتعرف العلة هنا بمسالكها المعلومة في أصول الفقه، فإذا تعينت؛ علم أن مقصود الشارع ما اقتضته تلك العلة من الفعل أو عدمه، ومن التسبب أو عدمه، وإن كانت غير معلومة؛ فلا بد من التوقف عن القطع على الشارع أنه قصد كذا أو كذا)⁽³⁾.

= مقصد شرعي؛ مثال ذلك: النهي عن أن يخطب المسلم على خطبة مسلم آخر، والنهي عن أن يسوم على سومه، ونعلم أن علة هذا النهي: هو ما في ذلك الفعل من الوحشة التي تنشأ عن السعي في حرمان الآخر من منفعة مبتغاة، فيُستخلص من ذلك مقصد شرعي: هو دوام الأخوة بين المسلمين.

والثاني: استقراء أدلة أحكام اشتركت في علةٍ بحيث يحصل لنا اليقين بأن تلك العلة مقصدٌ مرادٌ للشارع، ومثاله: النهي عن: (الاحتكار) و(تلقّي الركبان) و(بيع الطعام قبل قبضه)، حيث تشترك في علة واحدة لمستقرئها، فبالاستقراء يحصل العلم بأن رواج الطعام، وتيسير تناوله وتداوله: مقصد من مقاصد الشريعة.

راجع: «مقاصد الشريعة الإسلامية» (ص 190 - 193).

(1) «الموافقات» (81/2)، وراجع أيضاً: «نظرية المقاصد عند الإمام الطاهر بن عاشور» د إسماعيل الحسني، ط: المعهد العالي

للفكر الإسلامي، 1416هـ - 1995م (ص 43).

(2) «الموافقات» (157/3).

(3) «المرجع السابق» (136/3).

وقد قسم العلامة ابن عاشور - رحمه الله - العلل والمقاصد من حيث ظهورها وخفائها في الأحكام إلى ثلاثة أقسام:

1- قسم تكون فيه العلل في أعلى مراتبها من الظهور؛ حيث تكون منصوباً عليها أو مومناً إليها .

2 - وقسم تكون العلة فيه خفية لكنها تستنبط بالاجتهاد .

3 - وقسم تعبدى محض، وهو ما لا يُهتدى إلى علته ⁽¹⁾ .



(1) راجع: «مقاصد الشريعة الإسلامية» لابن عاشور (ص 240، 241) .

المطلب الثاني: خصائص مقاصد الشريعة:

للمقاصد الشرعية خصائص تميزها، وتُعرف هذه الخصائص من خلال استقراء الأحكام وعللها، وهي كثيرة ومتعددة بحيث يصعب الإحاطة بها أو حصرها، ولذا فسأتعرض إجمالاً لأهم هذه الخصائص من وجهة نظري:

الخاصية الأولى: الربانية:

فمن أهم ما يميز المقاصد الشرعية أنها من رب العالمين - سبحانه -، خالق البشر ومالك أمرهم، وهو المتصف بصفات الجمال والكمال، المتزه عن كل عيب ونقص، الحكيم اللطيف، العليم الخبير - سبحانه -، لا يغيب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، مالك الدنيا والآخرة، رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما؛ ولهذا فإن شريعته موصوفة بالكمال والشمول والرحمة والعدل، لأنها من عند الخالق الموصوف بكل كمال وجلال، والمتزه عن كل نقص .

قال - سبحانه وتعالى -: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾⁽¹⁾ .

وقال - تعالى -: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾⁽²⁾ .

وهذا في صفة العلم فحسب، فكيف بسائر صفات الكمال والجلال لله - تعالى -؛ فإذا تصورنا عظمة الخالق - جل وعلا - أمكننا أن ندرك معنى كون هذه المقاصد ربانية؛ فهي مقاصد غاية في الكمال والإتقان والإحكام .

وهذه الخاصية يدخل فيها كل الخصائص الأخرى، من الاطراد والعموم، وموافقة الفطرة، والتوسط والاعتدال، و الثبوت والدوام والاستقرار، والتآلف والتوافق، والانضباط

(1) سورة يونس: آية ٦١ .

(2) سورة الأنعام: آية ٥٩ .

والإحكام، وغيرها من الخصائص والميزات؛ وإنما أذكرها بعد ذلك لمزيد من البيان والإيضاح .

الخاصية الثانية: العموم والاطراد ⁽¹⁾:

فهي تشمل جميع أنواع التكليف والمكلفين وجميع الأحوال ، وتطرد دون تحلف ، قال - تعالى - : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ ⁽²⁾ ، وقال - ﷺ - : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ ⁽³⁾ .

وقال - ﷺ - : «وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة» ⁽⁴⁾ .

قال الإمام الشاطبي - رحمه الله - : « فلذلك جرت الأحكام الشرعية في أفعال المكلفين على الإطلاق، وإن كانت آحادها الخاصة لا تتناهى؛ فلا عمل يفرض ولا حركة ولا سكون يدعى، إلا والشرعية عليه حاکمة إفراداً وتركيباً، وهو معنى كونها عامة، وإن فرض في نصوصها أو معقولها خصوصاً ما؛ فهو راجع إلى عموم» ⁽⁵⁾ .

وقال - رحمه الله - أيضاً: « إذا ثبت أن الشارع قد قصد بالتشريع إقامة المصالح الأخروية والدينية، وذلك على وجه لا يختل لها به نظام، لا بحسب الكل ولا بحسب الجزء، وسواء في ذلك ما كان من قبيل الضروريات أو الحاجيات أو التحسينيات، فإنها لو كانت موضوعة بحيث يمكن أن يختل نظامها أو تحتل أحكامها: لم يكن التشريع موضوعاً لها، إذ ليس كونها مصالح إذ ذاك بأولى من كونها مفاسد، لكن الشارع قاصد بها أن تكون

(1) المراد بالاطراد هنا: ألا تكون تلك المقاصد مختلفة باختلاف الأحوال والبلدان والأزمان، في تحقق المصالح المردجوة منها في كل وقت وحال ومكان دون خلل ولا اضطراب .

(2) سورة الأنبياء: آية ١٠٧ .

(3) سورة سبأ: آية ٢٨ .

(4) رواه البخاري (335) (74/1) كتاب التيمم، وقول الله - تعالى - : ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا

بِأَيْدِيكُمْ مِنَّا ﴾ [سورة المائدة: آية 6]، وفي (438) (95/1) كتاب الصلاة، باب قول النبي - ﷺ - : «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»، ومسلم (521) (370/1، 371) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، من حديث جابر - ﷺ - ، ونماه: «أُعْطِيَ حَسًّا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأبما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليُصَلِّ، وأُحِلَّتْ لي الغنائم، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس كافة ، وأعطيت الشفاعة» .

(5) «الموافقات» (108 /1) .

تلك مصالح على الإطلاق، فلا بد أن يكون وضعها على ذلك الوجه أبدياً و كلياً وعاماً في جميع أنواع التكليف والمكلفين من جميع الأحوال، وكذلك وَجَدْنَا الأمر فيها»⁽¹⁾.

وهذا كله يجعل هذه الشريعة صالحة لكل زمان ومكان، وصالحة لجميع البشر على اختلاف طباعهم وأحوالهم؛ محققةً لمصالح الجميع على أحسن وجه وأكمله وأتمه؛ وقد قال الله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ **الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا** ﴾⁽²⁾.

الخاصية الثالثة: الثبوت والدوام والاستقرار:

قلل الإمام الشاطبي - رحمه الله - : «الثبوت من غير زوال؛ فلذلك لا تجد فيها بعد كمالها نسخاً ولا تخصيصاً لعمومها، ولا تقييداً لإطلاقها، ولا رفعاً لحكم من أحكامها، لا بحسب عموم المكلفين، ولا بحسب خصوص بعضهم، ولا بحسب زمان دون زمان، ولا حال دون حال، بل ما أثبت سبباً فهو سبب أبداً لا يرتفع، وما كان شرطاً فهو أبداً شرط، وما كان واجباً فهو واجب أبداً، أو مندوباً فمندوبٌ وهكذا جميع الأحكام؛ فلا زوال لها ولا تبدل، ولو فرض بقاء التكليف إلى غير نهاية؛ لكانت أحكامها كذلك»⁽³⁾.

وقل الإمام الشاطبي - رحمه الله - أيضاً: «الشريعة المباركة المحمدية (...) محفوظة في أصولها وفروعها كما قال - تعالى - : ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾»⁽⁴⁾؛ لأنها ترجع إلى حفظ المقاصد، التي بها يكون صلاح الدارين، وهي: الضروريات والحاجيات والتحسينيات وما هو مكمل ومتمم لأطرافها، وهي أصول الشريعة»⁽⁵⁾.

ودليل الثبوت والدوام: هو الاستقراء التام، يقول الإمام الشاطبي: «لما تقرر أن المنزل بمكة من أحكام الشريعة هو ما كان من الأحكام الكلية والقواعد الأصولية في الدين على غالب الأمر؛ اقتضى ذلك أن النسخ فيها قليل لا كثير؛ لأن النسخ لا يكون في الكليات وقوعاً وإن أمكن عقلاً.

(1) «الموافقات» (62/2).

(2) سورة المائدة: آية ٣.

(3) «الموافقات» (109/1، 110).

(4) سورة الحجر: آية ٩.

(5) «الموافقات» (107/1).

ويدل على ذلك الاستقرار التام، وأن الشريعة مبنية على حفظ الضروريات والحاجيات والتحسينيات، وجميع ذلك لم ينسخ منه شيء، بل إنما أتى بالمدينة ما يقويها ويحكمها ويحصنها، وإذا كان كذلك لم يثبت نسخ لكلي ألبة، ومن استقرأ كتب الناسخ والمنسوخ تحقق هذا المعنى؛ فإنما يكون النسخ في الجزئيات منها»⁽¹⁾.

(والثبات والدوام والاستقرار في مقاصد الشريعة له أهميته القصوى في حفظ هذه الشريعة من التبديل والتحريف؛ ووجه ذلك: أنه لا بد أن تكون الكليات والأصول العامة ثابتة حتى يتمكن من إرجاع الجزئيات والفروع إليها عند الاشتباه والاختلاف، فيخضع المتغير للثابت، ويحكم عليه بحكمه، لا أن يخضع الثابت للمتغير؛ لأنه إذا أخضع الثابت للمتغير أصبح متغيراً مثله، فحصل التبديل والتغيير، وفقدت الضوابط والقيود، ولم يبق حينئذ قيم ولا أخلاق، ولا أصول يرجع إليها، ولا ثوابت يُنطلق منها، ولا أُسس يبنى عليها)⁽²⁾.

الخاصية الرابعة: التآلف والتوافق وعدم الاختلاف أو التناقض:

فالمقاصد الشرعية مأخوذة من النصوص الشرعية ومبنية عليها، والنصوص الشرعية لا تناقض فيها ولا اختلاف.

قال الله - تعالى - : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾⁽³⁾.

وقال - جل وعلا - : ﴿ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ۝٤١ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ۚ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾⁽⁴⁾.

والسنة وحي - من عند الله - كالقرآن؛ قال - تعالى - : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٢٠ إِنْ

(1) «الموافقات» (338/3، 339).

(2) «مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية» (ص 438).

(3) سورة النساء: آية ٨٢.

(4) سورة فصلت: الآيات 41، 42.

مَوْالَا وَحْيِي يُوحِي ﴿١﴾ .

فنصوص الوحي المطهر من الكتاب والسنة متألّفة متوافقة، لا تناقض فيها ولا تعارض ولا اختلاف، وهي ثَمَلٌ وَحْدَةً متناسقة متألّفة يُكْمَلُ بعضها بعضاً، فكلُّها خرجتْ مِنْ مِشْكَاةٍ واحدةٍ، فلا يمكن أن يَرِدَ التناقضُ أو الاختلاف بينها ^(٢) .

ولهذا فالمقاصد الشرعية لا تناقض فيها ولا اختلاف؛ وكيف يوجد فيها تناقض ومصدرها إنما هو الله - تعالى -، العليم المحيط بكل شيء، الذي لا يعزب عنه شيء في الأرض ولا في السماء، الحكيم الخبير، الواحد الأحد الذي لا يشاركه أحدٌ في حكمه وملكه - سبحانه وتعالى -، الموصوف بكل صفات الجلال والكمال .

(إن الاختلاف والتناقض إنما يقع من جاهل يقرّر أمراً ونقيضه، أو من غافل ينسى ما كان قرره من قبل فيقرر ما يناقضه، أو لتعدد الواضعين واختلاف مقاصدهم ونزعاتهم وتوجهاتهم، والله - سبحانه - وهو مصدر هذه المقاصد متره عن الشريك والجهل والنسيان؛ قال - رَجَبُكَ -: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ ^(٣)) ^(٤) .

الخاصية الخامسة: الانضباط والإحكام:

فمقاصد الشارع محكمة، مضبوطة بضوابط وقيود، فلا تميل إلى جانب الإفراط أو التفريط، ومعنى ذلك: «أن يكون للمعنى المقصود حدٌ معتبرٌ لا يتجاوزه ولا يقصر عنه، بحيث يكون القدر الصالح منه لأن يعتبر مقصداً شرعياً قدراً غير مشكك، مثل حفظ العقل إلى القدر الذي يخرج به العاقل عن تصرفات [غير] العقل الذي هو المقصد من مشروعية التعزير بالضرب عند الإسكار» ^(٥) .

(١) سورة النجم: الآيات ٣ ، ٤ .

(٢) وإن وجد التناقض أو التعارض بين بعض النصوص فهو في ذهن المجتهد لا في حقيقة الأمر، وإن لم يتمكن المجتهد من التوفيق بين النصوص فهناك غيره من المجتهدين من يجمع ويوفق بينها .
قال الإمام ابن خزيمة: «لا أعرف أنه روي عن رسول الله ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادان، فمن كان عنده فليأت به حتى أولف بينهما» . راجع: «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (ص 432، 433) ط المكتبة العلمية، المدينة المنورة، السعودية، و«تدريب الراوي» (196/2) تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، السعودية .

(٣) سورة مريم: آية ٦٤ .

(٤) راجع: «علم مقاصد الشارع» د عبد العزيز بن ربيعة (ص 238) .

(٥) «مقاصد الشريعة الإسلامية» لابن عاشور (ص 253)، وذكر المحقق أن طبعة الاستقامة، والشركة التونسية؛ لا توجد فيهما

فالنكاح من مقصوده: إعفاف النفس، وحفظ النوع عن طريق التناسل، لكن ذلك منضبطٌ بطريق الزواج وملك اليمين لا غير، فلا يتأتى بالزنا والخنا، والحدود من مقاصدها الزجر والتنفير عن ارتكاب المحرم، لكنها منضبطةٌ بتقديرات الشرع وشروطه، ولم تُترك لوجهات الناس وتقديراتهم التي تختلف، وتتباين بين الإفراط والتفريط، ومن أجل ذلك ضبط الشارع وجوه المصالح، فكانت مقاصد الشارع بذلك متصفة بالانضباط⁽¹⁾.

الخاصية السادسة: مراعاة الفطرة، والتوسط والاعتدال:

أما كونها مراعية للفطرة: فالمقاصد الشرعية تراعي فطرة⁽²⁾ الإنسان وتلي حاجته الطبيعية، ولا تصطدم مع ما جبله الله - تعالى - عليه من الطباع والصفات، وهذا أكسب المقاصد الشرعية خصائص مهمة، مثل: الثبات والعموم والاتزان والانضباط ونحوها، لأن فطرة الناس واحدة في كل زمان ومكان؛ قال - تعالى - : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾⁽³⁾.

قال الإمام الشاطبي - رحمه الله - : «مقصد الشارع من المكلف الحمل على التوسط من غير إفراط ولا تفريط (...) والوسط هو معظم الشريعة وأم الكتاب، ومن تأمل موارد الأحكام بالاستقراء التام عرف ذلك»⁽⁴⁾.

وقال العلامة ابن عاشور - رحمه الله - : «ونحن إذا أجدنا النظر في المقصد العام من التشريع (...) نجده لا يعدو أن يسائر حفظ الفطرة، والحذر من خرقها واختلالها، ولعل ما أفضى إلى خرق عظيم فيها يُعدُّ في الشرع محذوراً وممنوعاً، وما أفضى إلى حفظ كيائها يُعدُّ واجباً، وما كان دون ذلك في الأمرين فهو منهي عنه أو مطلوب في الجملة، وما لا يمسها

لفظة (غير)، لكنه أضافها لأنها مما يقتضيه السياق .

(1) راجع: «مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالشريعة الإسلامية» (ص 442-445).

(2) الفطرة: هي الخلقة التي خلق الله الخلق عليها . راجع: «معجم مقاييس اللغة»، مادة فطر (510/4).

(3) سورة الروم: آية ٣٠ .

(4) «الموافقات» (276/5، 278) بتصرف .

مباح»⁽¹⁾ .

وأما كونها حاملة على التوسط والاعتدال، فدين الله الذي ارتضاه لخلقه هو الوسط والاعتدال، وهو الصراط المستقيم الذي جاءت به الشريعة، قال الله - تعالى - : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾⁽²⁾ .

وفي الحديث: «سَدُّوا وَقَارِبُوا، وَاغْدُوا وَرُوحُوا، وَشَيْءٌ مِنَ الدَّلْجَةِ، وَالْقَصْدُ الْقَصْدُ تَبْلُغُوا»⁽³⁾ .



(1) «مقاصد الشريعة الإسلامية» لابن عاشور (ص 266) .

(2) سورة البقرة: آية ١٤٣ .

(3) رواه البخاري (6463) (98/8) كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل، ومسلم (2816) (2170/4) كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، بل برحمة الله تعالى، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - .

ومعنى: «اغْدُوا» من الغدو وهو السير أول النهار، و«روحوا» من الرواح وهو السير في النصف الثاني من النهار، و«الدلجة» السير آخر الليل، و«القصد» الزموا الوسط المعتدل في الأمور، و«تبلغوا» تصلوا إلى مقصدكم وبغيتكم والمراد من الحديث: إراحة النفس وأخذها بالوسط والاعتدال والقصد لئلا تُجهَد فتقطع عن العمل، وأن القصد والوسط هو الذي يوصل المرء لمبتغاه، وهو مقصود الشارع

راجع: «فتح الباري» لابن حجر (287/11، 288)، و«عمدة القاري شرح صحيح البخاري» ليدر الدين العيني، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت (237/1) .

المبحث الثالث:

أقسام المقاصد الشرعية ومكملاتها ومراتبها

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: أقسام المقاصد الشرعية:

تنقسم المقاصد الشرعية إلى أقسام متعددة باعتبارات مختلفة، وسوف أذكر أهم هذه الأقسام من خلال خمسة أفرع:

الفرع الأول: مقاصد عامة وخاصة وجزئية:

تنقسم المقاصد باعتبار تعلقها بعموم الأمة أو بفئات منها أو بأفرادها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المقاصد العامة: وهي الأهداف والغايات التي جاءت الشريعة بحفظها ومراعاتها في جميع أبواب التشريع أو في أغلبها .

وقد عرفها العلامة محمد الطاهر بن عاشور - رحمه الله - بقوله: «المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها؛ بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة، فيدخل في هذا: أوصاف الشريعة، وغايتها العامة ، والمعاني التي لا يخلو التشريع عن ملاحظتها، ويدخل في هذا أيضاً: معاني الحكم ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام ولكنها ملحوظة في أنواع كثيرة منها» ⁽¹⁾ .

ومرّد ذلك إلى قاعدة الشرع الكليّة المُعبّر عنها بـ (دَرْءُ المَفسَدِ وجَلْبُ المَصَالِحِ)، يقول الإمام الشاطبي - رحمه الله - : «المعلوم من الشريعة أنها شُرعت لمصالح العباد؛ فالتكليف كله إما لدرء مفسدة، وإما لجلب مصلحة، أو لهما معاً» ⁽²⁾ .

فالمقاصد العامة: هي التي تكون في جميع الأحكام الشرعية - سواء علمنا تلك المقاصد أو لم نعلمها -، وهي لا تختص بحكم دون حكم، ومن هذه المقاصد العامة: إقامة

(1) «مقاصد الشريعة الإسلامية» (ص 251) .

(2) «الموافقات» (318/1) .

العدل والمساواة بين الناس، ورفع الحرج، وإزالة الضرر، وجلب المصلحة، ودرء المفسدة، والتيسير، ونحو ذلك من المقاصد العامة .

القسم الثاني: المقاصد الخاصة: وهي «الكيفيات المقصودة للشارع لتحقيق مقاصد الناس النافعة، أو لحفظ مصالحهم العامة في تصرفاتهم الخاصة، ويدخل في المقاصد الخاصة: كل حكمة روعيت في تشريع أحكام تصرفات الناس، مثل: قصد التوثق في عقدة الرهن ، وإقامة نظام المترل والعائلة في عقدة النكاح، ودفع الضرر المستدام في مشروعية الطلاق»⁽¹⁾ .

فالمقاصد الخاصة: هي الأهداف والغايات والمعاني التي تختص بباب معين، أو أبواب متجانسة من أبواب الشريعة، كمقاصد الصلاة أو الصوم أو الزكاة، أو مقاصد أحكام الأسرة والنكاح، أو مقاصد المعاملات المالية، أو مقاصد أحكام الوقف، أو مقاصد أحكام القضاء، أو مقاصد الجنايات، ونحو ذلك من مقاصد نوع أو حكم من الأحكام والتشريعات، فكل نوع من تلك الأحكام والتشريعات يهدف في محصلته إلى تحصيل المقاصد المقاصد الكلية العامة للشريعة، لكنه في الوقت ذاته يهدف إلى مقاصد جزئية خاصة به، سواء أكانت عاجلة أم آجلة⁽²⁾ .

القسم الثالث: المقاصد الجزئية: هو ما فيه نفع الآحاد باعتبار صدور الأفعال من آحادهم، ليحصل بإصلاحهم صلاح المجتمع المركب منهم، فالالتفات فيه ابتداءً إلى الأفراد، وأما العموم فحاصل تبعاً .

ومثال ذلك: حفظ المال من السرف بالحجر على السفه مدّة سفهه، فذلك نفعٌ لصاحب المال ليجده عند رشده أو يجده وارثه من بعده، وليس نفعاً للجمهور⁽³⁾ .

(1) «مقاصد الشريعة الإسلامية» لابن عاشور (ص 415) .

(2) راجع: «مقاصد الشريعة تأصيلاً وتفصيلاً» محمد بكر إسماعيل حبيب (ص 300)، و«مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية» (ص 320-322)، و«نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي» د . أحمد الريسوني (ص 8) .

(3) راجع: «مقاصد الشريعة الإسلامية» لابن عاشور (ص 279، 280) .

وقيل في تعريف المقاصد الجزئية «هي المقاصد المتعلقة بمسألة معينة دون غيرها (...) فالمقاصد باعتبار جميع الشريعة: مقاصد كلية عامة، وباعتبار باب معين من الشريعة، أو أبواب متجانسة منها فهي: مقاصد خاصة، وباعتبار مسألة خاصة أو دليل خاص؛ فما يستنتج من الدليل الخاص من حكمة أو علة: تعتبر مقصداً شرعياً جزئياً» . راجع: «مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية» (ص 415) .

الفرع الثاني: مقاصد أصلية ومقاصد تابعة:

القسم الأول: المقاصد الأصلية: وهي المقاصد المطلوبة على وجه الأصالة، وهي راجعة إلى حفظ الضروريات التي هي أعظم المصالح؛ وقد عرفها الإمام الشاطبي بقوله: «فأما المقاصد الأصلية فهي التي لا حظَّ فيها للمكلف، وهي الضروريات المعتمدة في كل ملة»⁽¹⁾. وتنقسم المقاصد الأصلية إلى قسمين:

الأول: مقاصد ضرورية عينية: وهي الواجبة على كل مكلف في نفسه، وتشمل الضروريات الخمس؛ فكل مكلف مأمور بحفظ دينه اعتقاداً وعملاً، وبحفظ نفسه قياماً بضروريات حياته، وبحفظ عقله حفظاً لمورد الخطاب من ربه إليه، وبحفظ نسله التفاتاً إلى بقاء عوضه في عمارة هذه الدار...، وبحفظ ماله استعانة على تلك الأوجه الأربعة⁽²⁾.

والثاني: مقاصد ضرورية كفائية: وهي المصالح العامة التي لا يستقيم نظام المجتمع المسلم إلا بها، فالقيام بهذه المصالح العامة ضرورة كفائية؛ ومن أمثلة ذلك: الولايات العامة التي تحفظ بوجودها الحقوق العامة والخاصة.

قال الإمام الشاطبي - رحمه الله - في بيان هذا القسم: «وأما كونها كفائية، فمن حيث كانت منوطة بالغير أن يقوم بها على العموم في جميع المكلفين؛ لتستقيم الأحوال العامة التي لا تقوم الخاصة إلا بها، إلا أن هذا القسم مكمل للأول، فهو لاحق به في كونه ضرورياً؛ إذ لا يقوم العيني إلا بالكفائي»⁽³⁾.

= وكذا قال الدكتور أحمد الريسوني في تعريف المقاصد الجزئية، فعرفها بقوله: «ما يقصده الشارع من كل حكم شرعي؛ من إيجاب أو تحريم أو نذب أو كراهة أو إباحة أو شرط أو سبب». «نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي» (ص 8).

(1) «الموافقات» (300/2)، وقال الشاطبي في تمام كلامه: «وإنما قلنا: إنها لا حظ فيها للعبد من حيث هي ضرورية؛ لأنها قيام بمصالح عامة مطلقة، لا تختص بحال دون حال، ولا بصورة دون صورة، ولا بوقت دون وقت».

(2) راجع: «المرجع السابق» (301/2) وهو هنا يتصرف منه.

وقد بين الإمام الشاطبي وجه انعدام الحظ للمكلف في هذه الضروريات العينية؛ فقال: «ويدل على ذلك أنه لو فرض اختيار العبد خلاف هذه الأمور لحجر عليه، ولحيل بينه وبين اختياره، فمن هنا صار فيها مسلوب الحظ، محكوماً عليه في نفسه، وإن صار له فيها حظ فمن جهة أخرى تابعة لهذا المقصد الأصلي». «الموافقات» (301، 300/2).

(3) «المرجع السابق» (301/2).

وقد بين الإمام الشاطبي وجه انعدام الحظ للمكلف في هذه الضروريات الكفائية بقوله في «الموافقات» (301/2، 302): «ويدل على أن هذا المطلوب الكفائي معرّى من الحظ شرعاً: أن القائمين به في ظاهر الأمر ممنوعون من استجلاب الحظوظ لأنفسهم بما قاموا به من ذلك، فلا يجوز لوالٍ أن يأخذ أجره ممن تولاهاهم على ولايته عليهم، ولا لقاضي أن يأخذ من المقضي عليه أو له أجره =

القسم الثاني: المقاصد التابعة: وهي التي لا تقصد بالأصالة، وإنما هي تابعة للمقاصد الأصلية ومكملة لها، وقد تكون المقاصد التابعة باعثة على تحقيق المقاصد الأصلية، أو مقارنة لها، أو لاحقة بها .

وقد عرفها الإمام الشاطبي بقوله: « وأما المقاصد التابعة فهي التي روعي فيها حظُّ المكلف، فمن جهتها يحصل له مقتضى ما جُبِّلَ عليه؛ من نيل الشهوات، والاستمتاع بالمباحات، وسدِّ الخَلَّات»⁽¹⁾.

ومن أمثلتها: حفظ النسل مقصدٌ أصليٌّ حاصلٌ بالنكاح، وقد يحصل من النكاح مقاصد أخرى للمكلفين بالتبع؛ فقد يتزوج الرجل المرأة لجمالها، أو لحسبها، أو لمالها، أو ليحلّها لزوجها الذي طلقها ثلاثاً، فهذه مقاصد تابعة للنكاح وليست مقاصد أصلية .

وهذا القسم مُكَمَّلٌ لما قبله، يقول الشاطبي: «المقاصد التابعة خادمة للمقاصد الأصلية ومكملة لها، ولو شاء الله لكلف بها مع الإعراض عن الحظوظ، أو لكلف بها مع سلب الدواعي المجرى عليها؛ لكنه امتنَّ على عباده بما جعله وسيلة إلى ما أراده من عمارة الدنيا والآخرة، وجعل الاكتساب لهذه الحظوظ مباحاً لا ممنوعاً، لكن على قوانين شرعية هي أبلغ في المصلحة، وأجرى على الدوام مما يعدّه العبد مصلحة ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾⁽²⁾ (...) فبهذا اللَّحْظُ قيل: إن هذه المقاصد توابع، وإن تلك هي الأصول، فالقسم الأول: يَقْتَضِيهِ محض العبودية، والثاني: يَقْتَضِيهِ لطف المالك بالعبيد»⁽³⁾.

= على قضائه، ولا لحاكمٍ على حكمه، ولا لفتٍ على فتواه، ولا لحسنٍ على إحسانه، ولا لمقرضٍ على قرضه، ولا ما أشبه ذلك من الأمور العامة التي للناس فيها مصلحة عامة، ولذلك امتنعت الرشا والهدايا المقصود بها نفس الولاية؛ لأن استجلاب المصلحة هنا مؤدٍ إلى مفسدة عامة تضاد حكمة الشريعة في نصب هذه الولايات؛ وعلى هذا المسلك يجري العدل في جميع الأنام، ويصلح النظام ، وعلى خلافه يجري الجور في الأحكام، وهدم قواعد الإسلام» .

(1) «الموافقات» (302/2)، وقال الشاطبي في تمام كلامه: «وذلك أن حكمة الحكيم الخبير حكمت أن قيام الدين والدنيا إنما يصلح ويستمر بدواعٍ من قبل الإنسان تحمله على اكتساب ما يحتاج إليه هو وغيره، فخلق له شهوة الطعام والشراب إذا مسه الجوع والعطش؛ ليحركه ذلك الباعث إلى التسبب في سد هذه الخلة بما أمكنه، وكذلك خلق له الشهوة إلى النساء لتحركه إلى اكتساب الأسباب الموصلة إليها ...» .

(2) سورة البقرة: آية 216 .

(3) «الموافقات» (303/2، 304) .

الفرع الثالث: مقاصد الشارع ومقاصد المكلف:

تنقسم المقاصد باعتبار محل صدورها إلى قسمين:

القسم الأول: مقاصد الشارع: وهي المقاصد التي قصدها الشارع بوضعه الشريعة، وهي تتمثل إجمالاً في جلب المصالح ودرء المفاسد في الدارين ⁽¹⁾.

القسم الثاني: مقاصد المكلف: وهي المقاصد التي يقصدها المكلف في سائر تصرفاته اعتقاداً وقولاً وعملاً، والتي تفرق بين صحة الفعل وفساده، وبين ما هو تعبد وما هو معاملة، وبين ما هو ديانة وما هو قضاء، وبين ما هو موافق للمقاصد وما هو مخالف لها ⁽²⁾.

الفرع الرابع: مقاصد ضرورية وحاجية وتحسينية:

وتنقسم المقاصد باعتبار قوتها في ذاتها، أو باعتبار آثارها في إقامة أمر الأمة، إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المقاصد الضرورية: وهي التي «لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا بحيث إذا فقدت لم تخر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين» ⁽³⁾.

«ومجموع الضروريات خمسة، وهي: حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل، وهي مراعاة في كل ملة» ⁽⁴⁾.

القسم الثاني: المقاصد الحاجية: وهي التي يحتاج إليها للتوسعة ورفع الضيق المؤدي إلى الحرج والمشقة الحاصلة بفوت المطلوب، فإذا لم تراعى دخل على المكلفين - على الجملة - الحرج والمشقة، ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة ⁽⁵⁾.

(1) «علم المقاصد الشرعية» للخادمي (ص 71)، وراجع: «الموافقات» (3 / 32، 33، 538).

(2) «علم المقاصد الشرعية» للخادمي (ص 71)، وراجع: «الموافقات» (3 / 7) وما بعدها.

وعرف الدكتور فيصل بن سعود الحليي مقاصد المكلف بقوله: «أن يقصد بعمل ما كلف به شرعاً موافقة ما قصده الشارع من المقاصد التي بينها له، ووجهه إليها». «مقاصد المكلفين عند الأصوليين» (ص 77) ط مكتبة الرشد، السعودية، الطبعة الأولى 1430هـ - 2009م.

(3) «الموافقات» (2/ 17، 18).

(4) «المرجع السابق» (2/ 20) بتصرف يسير، وراجع أيضاً: «المستصفى» (ص 174).

(5) راجع: «الموافقات» (2/ 21) بتصرف يسير. وراجع أيضاً: «المستصفى» (ص 174).

ومن أمثلة المقاصد الحاجية: الترخُّص وتناول الطيبات ، والتوسع في المعاملات المشروعة، على نحو السلم والمساواة والإجارة والقراض «المضاربة» وغيرها .

القسم الثالث: المقاصد التحسينية: وهي «ما لا يرجع إلى ضرورة ولا إلى حاجة ولكن يقع موقع التحسين والتزيين والتيسير للمزايا والمزائد ورعاية أحسن المناهج في العادات والمعاملات»⁽¹⁾ .

وعرفها الإمام الشاطبي بقوله: «الأخذ بما يليق من محاسن العادات، وتجنب المندسات التي تأنفها العقول الراجحات، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق»⁽²⁾ .

فالمقاصد التحسينية تحصل بمراعاة محاسن العادات ومكارم الأخلاق ، ولا يؤدي تركها غالباً إلى الضيق أو المشقة .

ومن أمثلتها: الزينة، وآداب الأكل وسننه، والمنع من بيع النجاسات وفضل الماء والكأ .

قال الإمام الشاطبي - بعد أن ذكر الأمثلة السابقة، وأمثلة أخرى - : « وقليل الأمثلة يدل على ما سواها مما هو في معناها، فهذه الأمور راجعة إلى محاسن زائدة على أصل المصالح الضرورية والحاجية، إذ ليس فقدانها بمخل بأمر ضروري ولا حاجي، وإنما جرت مجرى التحسين والتزيين»⁽³⁾ .

الفرع الخامس: مقاصد قطعية وظنية ووهمية:

وتنقسم المقاصد باعتبار تحققها وتحقق الاحتياج إليها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المقاصد القطعية: وهي التي تواترت على إثباتها طائفة عظمى من الأدلة والنصوص، ومثالها: التيسير، والأمن، وحفظ الأعراس، وصيانة الأموال⁽⁴⁾ .

القسم الثاني: المقاصد الظنية: وهي التي تقع دون مرتبة القطع، والتي اختلفت حيالها

(1) كذا عرفها الإمام الغزالي في «المستصفى» (ص 175) .

(2) «الموافقات» (22/2) .

(3) «المرجع السابق» (23/2) .

(4) «علم المقاصد الشرعية» للخادمي (ص 73) .

الأنظار والآراء .

ومثالها: مقصد سد ذريعة إفساد العقل، والذي نأخذ منه تحريم النبيذ الذي لا يغلب إفضاؤه إلى الإسكار، فتكون تلك الدلالة دلالة ظنية خفية⁽¹⁾ .

القسم الثالث: المقاصد الوهمية: وهي التي يُتخيل أنها صلاح وخير؛ إلا أنها على غير ذلك، وقد اصطلح العلماء على تسميتها بالمصالح المُلغاة⁽²⁾ .



(1) راجع: «مقاصد الشريعة الإسلامية» لابن عاشور (ص 238) .

(2) تنقسم المصالح من حيث القبول والرد الشرعي إلى:

- 1- المصالح المعتبرة: وهي التي صرح الشرع باعتبارها وقبولها، ومثالها: مصلحة الصيام، والحج، والعدل، والزواج .
- 2- المصلحة المُلغاة: وهي التي ألغاهما الشرع من الاعتبار، ومثالها: مصلحة القمار، والربا، وقتل المريض الميؤوس من شفائه .
- 3- المصلحة المرسلة: وهي التي لم يشهد الشارع باعتبارها ولا بإلغائها، والتي ترك تحديدها إلى الاجتهاد الشرعي الصحيح ، مع وجوب النظر إلى أصولها، وأجناسها الشرعية البعيدة، ومثالها: جمع القرآن، واتخاذ العملة، وبناء الطابق الثاني للطواف والسعي، وتوثيق العقود وغير ذلك .

راجع: «علم المقاصد الشرعية» للخادمي (ص 74) .

المطلب الثاني: مُكَمَّلَات المقاصد الشرعية:

تقدم في المطلب السابق ذكر بعض أنواع وأقسام المقاصد الشرعية، وهذه المقاصد يراد أن تتحقق المصالح المرجوة منها على أكمل وجه وأتمه، ولهذا شُرعت أحكام تُعرَفُ بـ **المُكَمَّلَات** أو **المتِمَّات** أو **التوابع** للمقاصد الأصلية، وهذه **المُكَمَّلَات** و**المتِمَّات** تشمل كافة المقاصد الأصلية؛ الضرورية والحاجية، والتحسينية .

الفرع الأول: تعريف المكملات وشرطها:

ومعنى **المُكَمَّل**: هو الذي «لا يستقل ضرورياً بنفسه بل بطريق الانضمام، فله تأثير فيه لكن لا بنفسه، فيكون في حكم الضرورة مبالغة في مراعاته، كالمبالغة في حفظ العقل بتحريم شرب قليل المسكر والحد عليه، والمبالغة في حفظ الدين بتحريم البدعة وعقوبة المبتدع الداعي إليها»⁽¹⁾ .

ومكَمَّلَات المقاصد: «هي جملة الأحكام التي تجعل المصالح الضرورية والحاجية والتحسينية تامة وكاملة ومكتسبة على أحسن الوجوه وأفضلها»⁽²⁾ .

قال الإمام الشاطبي - رحمه الله - : « كل مرتبة من هذه المراتب ينضم إليها ما هو كالتتمة والتكملة، مما لو فرضنا فقداه لم يُخلَّ بحكماتها الأصلية»⁽³⁾ .

قال الإمام الغزالي - رحمه الله - : « أما ما يجري مجرى التكملة والتتمة لهذه المرتبة فكقولنا: المماثلة مرعية في استيفاء القصاص؛ لأنه مشروع للزجر والتشفي ولا يحصل ذلك إلا بالمثل، وكقولنا: القليل من الخمر إنما حرم؛ لأنه يدعو إلى الكثير، فيقاس عليه النبيذ فهذا دون الأول، ولذلك اختلفت فيه الشرائع، أما تحريم السكر فلا تنفك عنه شريعة؛ لأن السكر يسد باب التكليف والتعبد»⁽⁴⁾ .

(1) راجع: «التحجير شرح التحرير في أصول الفقه» لعلاء الدين المرداوي، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن الجبرين، وعوض القرني ، وأحمد السراح، ط: مكتبة الرشد، السعودية، الطبعة الأولى 1421هـ - 2000م (3383/7)، و«شرح الكوكب المنير» (163/4).

(2) «علم المقاصد الشرعية» للخادمي (ص 94) .

(3) «الموافقات» (24/2) .

(4) «المستصفى» (174) .

ويشترط في هذه المكملات ألا تعود على أصلها بالإبطال؛ قال الإمام الشاطبي - رحمه الله -: « كل تكملة فلها - من حيث هي تكملة - شرط، وهو: أن لا يعود اعتبارها على الأصل بالإبطال، وذلك أن كل تكملة يفضي اعتبارها إلى رفض أصلها، فلا يصح اشتراطها عند ذلك»⁽¹⁾.

الفرع الثاني: أقسام مكملات المقاصد:

وهذه المكملات والتتمات تنقسم إلى ثلاثة أقسام: مُكملات للمقاصد الضرورية، ومكملات للمقاصد الحاجية، ومكملات للمقاصد التحسينية:

القسم الأول: مكملات المقاصد الضرورية: «وهي الأحكام التي تجعل المقاصد الضرورية تامة وكاملة ومكتسبة على أحسن الوجوه وأفضلها، وهي تشمل: حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال»⁽²⁾.

ومن أمثلتها: تحريم البدع ومعاقبة المبتدع، وذلك حفاظاً على الدين، وتحقيقاً للدين الكامل والعبادة التامة الخالصة الخالية من شوائب الزيادات والنواقص.

قال الجلال المحلي⁽³⁾ - رحمه الله -: «(ويلحق به) أي بالضروري في رتبته (مُكمّله كحد قليل المسكر) فإن قليله يدعو إلى كثيره المفوت لحفظ العقل فبولغ في حفظه

(1) «الموافقات» (26/2)، وأكمل الشاطبي كلامه باستدلاله لذلك الشرط؛ فقال: «وذلك لوجهين:

أحدهما: أن في إبطال الأصل إبطال التكملة، لأن التكملة مع ما كملته كالصفة مع الموصوف، فإذا كان اعتبار الصفة يؤدي إلى ارتفاع الموصوف، لزم من ذلك ارتفاع الصفة أيضاً، فاعتبار هذه التكملة على هذا الوجه مؤدٍ إلى عدم اعتبارها، وهذا محال لا يتصور، وإذا لم يتصور لم تعتبر التكملة، واعتبر الأصل من غير مزيد.

والثاني: أنا لو قدرنا تقديراً أن المصلحة التكميلية تحصل مع فوات المصلحة الأصلية، لكان حصول الأصلية أولى لما بينهما من التفاوت.

وبيان ذلك أن حفظ المهجة مهم كلي، وحفظ المروءات مستحسن، فحرمت النجاسات حفظاً للمروءات، وإجراء لأهلها على محاسن العادات، فإن دعت الضرورة إلى إحياء المهجة بتناول النجس، كان تناوله أولى.

(2) «علم المقاصد الشرعية» للخادمي (ص 94، 95).

(3) هو محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد، جلال الدين المحلي، الشافعي. والمحلي نسبة إلى المحلة الكُبرى بمصر، ولد سنة (791 هـ)، كان فقيهاً، أصولياً، نحويًا، مفسراً، وكان من أهلصلاح والورع، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يواجه بذلك أكابر الظلمة، والحكام، ويأتون إليه فلا يلتفت إليهم، ولا يأذن لهم في الدخول عليه. من تصانيفه: «مختصر التنبيه للشيرازي» في فروع الفقه الشافعي، و «شرح جمع الجوامع للسبكي» في أصول الفقه، توفي - رحمه الله - سنة (864 هـ).

راجع: «شذرات الذهب» (447/9)، و«الضوء اللامع» (39/7)، و«البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» للشوكاني، ط: دار المعرفة، بيروت (115/2)، و«الأعلام» (333/5).

بالمع من القليل والحد عليه كالكثر»⁽¹⁾ .

القسم الثاني: مكمّلات المقاصد الحاجية: «وهي الأحكام التي تجعل المصلحة الحاجية تامة وكاملة ومكتسبة على أحسن الوجوه وأفضلها (...) ومن أمثلتها: مراعاة الكفء ومهر المثل في الصغيرة؛ فإن مقصود النكاح يحصل بدونها، لكن اشتراط ذلك على سبيل تكميل النكاح من حيث تحقيق دوامه واستمراره، وتحصيل السكن والمودة والرحمة بين الزوجين»⁽²⁾ .

قال الجلال المحلّي - رحمه الله - : « (والحاجي)، وهو ما يحتاج إليه ولا يصل إلى حد الضرورة (...) (ومكمّله) أي الحاجي (كخيار البيع) المشروع للتروى كمل به البيع ليسلم عن الغبن»⁽³⁾ .

القسم الثالث: مكمّلات المقاصد التحسينية: «وهي الأحكام التي تجعل المصلحة التحسينية تامة وكاملة ومكتسبة على أحسن الوجوه وأفضلها .

ومن أمثلتها: التحلي بآداب قضاء الحاجة أو التحلي، ومندوبات الطهارة، كالبدء باليمين قبل الشمال، والتثليث في الغسل، وغير ذلك مما هو مشروع لتكميل المصالح التحسينية المتعلقة بأصل الطهارة»⁽⁴⁾؛ فهذه الأفعال وأمثالها فيها زيادة تحسين وتتميم وتكميل لأصل الطهارة، وأما أصل التحسين فحاصل بمجرد الطهارة بأي طريقة فعلت . وأرى في ختام هذا المطلب أن أذكر كلاماً رائعاً للإمام الشاطبي، يتعلق بالمكمّلات للمقاصد؛ فقد قال رحمه الله - تعالى - : « المقاصد الضرورية في الشريعة أصل للحاجية والتحسينية؛ فلو فرض اختلال الضروري بإطلاق، لاختلا باختلاله بإطلاق، ولا يلزم من اختلالهما أو اختلال أحدهما اختلال الضروري بإطلاق، نعم، قد يلزم من اختلال التحسيني بإطلاق اختلال الحاجي بوجه ما، وقد يلزم من اختلال الحاجي بإطلاق اختلال

(1) «حاشية العطار على شرح الجلال المحلّي على جمع الجوامع» لحسن بن محمد العطار الشافعي، ط: دار الكتب العلمية، بدون = طبعة وبدون تاريخ (322/2، 323) .

(2) «علم المقاصد الشرعية» للخادمي (ص96)، وراجع أيضاً: «مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية» (341) .

(3) راجع: «حاشية العطار على شرح الجلال المحلّي على جمع الجوامع» (323/2، 324) .

(4) «علم المقاصد الشرعية» للخادمي (ص97)، وراجع أيضاً: «مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية» (341) .

الضروري بوجه ما، فلذلك إذا حوفظ على الضروري، فينبغي المحافظة على الحاجي، وإذا حوفظ على الحاجي، فينبغي أن يحافظ على التحسيني إذا ثبت أن التحسيني يخدم الحاجي، وأن الحاجي يخدم الضروري، فإن الضروري هو المطلوب .

فهذه مطالب خمسة لا بد من بيانها:

أحدها: أن الضروري أصل لما سواه من الحاجي والتكميلي .

والثاني: أن اختلال الضروري يلزم منه اختلال الباقيين بإطلاق .

والثالث: أنه لا يلزم من اختلال الباقيين بإطلاق اختلال الضروري بإطلاق .

والرابع: أنه قد يلزم من اختلال التحسيني بإطلاق أو الحاجي بإطلاق اختلال

الضروري بوجه ما .

والخامس: أنه ينبغي المحافظة على الحاجي وعلى التحسيني للضروري»⁽¹⁾ .



(1) «الموافقات» (31/2) .

المطلب الثالث: هل المقاصد الضرورية محصورة في خمسة فقط؟:

تتابع عامة الأصوليين والمقاصديين على حصر الضرورات في خمس، وهي: الدين، والنفس، والنسل، والعقل، والمال .

وقد ذكرها بهذا الترتيب الإمام الجويني، والغزالي، وغيرهما، غير أن البعض - ومنهم الإمام الرازي - استبدل النسب بالنسل، وأضاف إلى الأقسام قسماً سادساً هو: العرض . ولعله يكون من الأنسب عدم إضافة العرض كضرورة سادسة؛ لأن الشريعة وإن كانت قد حرمت القذف وشرعت فيه الحد إذا كان قذفاً بالزنا، إلا أن صون العرض في حقيقته وغايته ليس إلا خادماً لحفظ النسل، فيعتبر على هذا من مكملات حفظ النسل ومتمماته .

قال الإمام الغزالي - رحمه الله - : «ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة»⁽¹⁾ .

وقال أيضاً: «وتحريم تفويت هذه الأصول الخمسة والزجر عنها يستحيل أن لا تشمل عليه ملة من الملل وشريعة من الشرائع التي أريد بها إصلاح الخلق، ولذلك لم تختلف الشرائع في تحريم الكفر والقتل والزنا والسرقه وشرب المسكر»⁽²⁾ .

وقال الإمام الشاطبي - رحمه الله - : « فقد اتفقت الأمة - بل سائر الملل - على أن الشريعة وضعت للمحافظة على الضروريات الخمس؛ وهي: الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل، وعلمها عند الأمة كالضروري، ولم يثبت لنا ذلك بدليل معين، ولا شهد لنا أصل معين يمتاز برجوعها إليه، بل علمت ملاءمتها للشريعة بمجموع أدلة لا تنحصر في باب واحد»⁽³⁾ .

(1) «المستصفى» (174) .

(2) «المرجع السابق» (174) .

(3) «الموافقات» (31/1) .

والحفاظة على المقاصد الضرورية بأنواعها تكون بأمرين:

الأول: ما يقيم أركانها ويثبت قواعدها، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب الوجود .

والثاني: ما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب العدم⁽¹⁾ .

ويرى بعض المعاصرين⁽²⁾ أن حصر العلماء القدامى للمقاصد الضرورية في خمسة مقاصد - كما فعل الغزالي وغيره -، أو في ستة - كما فعل الرازي وآخرون - ؛ حصراً غير سديد، وأن هذا يعدُّ تقصيراً في حق شريعتنا الغراء الكاملة المترّفة عن كل قصور؛ ويرون إضافة مقاصد أخرى: كالعدالة، والمساواة، والحرية؛ تحت عنوان: مقاصد الشريعة المتعلقة بالجماعة، كما يمكن إضافة مقاصد أخرى تتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وغيرها من المقاصد المتعلقة بالمجتمع وتعمل على إصلاحه بالمقام الأول⁽³⁾ . وهذا كلامٌ جيدٌ إلا أنني أضيف عليه: ألا يتولّى ذلك عالمٌ أو باحثٌ بمفرده⁽⁴⁾، وإنما

(1) راجع: «الموافقات» (18/2) .

لحفظ الدين من جانب الوجود: شرع الله وجوب الإيمان الصحيح بأركانه السنة، والإقرار بمسلمات العقيدة وقطعيات الإسلام، مع القيام بالفرائض والشعائر التعبدية، ومن جانب العدم: شرعية الجهاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحدّ الردّة، ومحاربة البدع.

ولحفظ النفس من جانب الوجود: أوجب الله تعالى على المسلم تناول المأكولات والمشروبات والملبوسات والمسكنات مما يلزم لحياته ويكون ضرورياً لبقاء نفسه، ومن جانب العدم: تحريم قتل النفس بغير حق، وتحريم الانتحار، وشرعية القتل قصاصاً .
ولحفظ العقل من جانب الوجود: تعلم العلم ومقاومة الأمية والجهل والسحر والشعوذة والدجل، والحث على القراءة والتأمل والتفكير في الكون، ومن جانب العدم: تحريم المسكرات والمخدرات، وشرعية حد الشرب .
ولحفظ النسل من جانب الوجود: الحث على الزواج والتناسل والتوالد بقصد إعمار الكون، ومن جانب العدم: تحريم الزنا والحدّ لفاعله، وتحريم الإجهاض، وتحريم قتل الأولاد، وتحريم الاختصاص، ومنع الحمل لغير ضرورة .
ولحفظ المال من جانب الوجود: الحث على العمل والسعي لكسب المال وتنميته واستثماره بالطرق المشروعة، ومن جانب العدم: تحريم إتلاف المال والاعتداء عليه بالسرقة والغصب والربا، وشرعية حد السرقة، والضمان على من يعتدي على مال الغير .
راجع: «الموافقات» (18/2 - 20)، و«علم المقاصد الشرعية» د . نور الدين الخادمي (ص 85)، و«الموسوعة الفقهية الكويتية» (267/18)، و (209/28) .

(2) منهم الشيخ محمد الغزالي، والدكتور يوسف القرضاوي، والدكتور جمال الدين عطية، وآخرون .

(3) راجع: «الضروريات والحاجيات والتحسينات» للدكتور محمد عبد العاطي محمد علي، وهو بحث مقدم لإحدى المؤتمرات العلمية، ومصور bdf (ص 4)، ومنشور على الانترنت، و«مقاصد علم الاقتصاد الإسلامي» د جمال الدين عطية (ص 239) طبعة بدون أي بيانات .

(4) إشارةً للسلامة وتقليلاً لنسبة الخطأ قدر الإمكان؛ فالخطأ وشطط الفهم أقرب إلى الواحد منه إلى الاثنين، وأقرب إلى الاثنين من الثلاثة، وهكذا؛ فاجتهاد المجموع أولى وأقرب للصواب من اجتهاد الفرد .

يقوم به ثلثة من أهل الاختصاص في شتى علوم الشريعة، وأن يقوموا معاً باستقراء النصوص الشرعية واستنباط تلك المقاصد الجديدة منها؛ بعد التأكد من أنها من الضروريات التي لا بد منها لصالح المجتمع من جهة، وأنها لا تدخل تحت واحدة من الضرورات الخمس التي نص عليها أهل العلم ولا تُعدُّ من مكملاتها من جهةٍ أخرى .



المطلب الرابع: مراتب المقاصد:

المقاصد الشرعية تتفاوت مراتبها بناء على أهميتها، وقد تكلم الأصوليون والمقاصديون في ترتيب تلك المقاصد، واستقروا على أنها على ثلاث مراتب، بعضها أقوى من بعض:

المرتبة الأولى: مرتبة الضروريات: وهي مُقدّمة على غيرها من المقاصد، وتقدم تعريف الإمام الشاطبي لها ⁽¹⁾.

وعرّفها العلامة ابن عاشور - رحمه الله - بقوله: «هي التي تكون الأمة بمجموعها وآحادها في ضرورة إلى تحصيلها، بحيث لا يستقيم النظام باختلالها، فإذا انخرمت تؤول حالة الأمة إلى فساد وتلاش» ⁽²⁾.

وحصرَ عامة المقاصدين والأصوليين القدامى الضروريات في خمس أو ست، وهي: الدين، والنفس، والنسل، والعقل، والمال، والعرض، ودلّ على تلك الضروريات الاستقراء التام للأدلة الشرعية، مع اتفاق العقول الصحيحة عليها، وقد تقدم الكلام على ذلك في المطلب السابق بالتفصيل، بما يغني عن إعادته هنا.

يقول الجلال المحلي - رحمه الله - : «(والضروري) وهو ما تصل الحاجة إليه حد الضرورة (كحفظ الدين) المشروع له قتل الكفار وعقوبة الداعين إلى البدع (فالنفس) أي حفظها المشروع له القصاص (فالعقل) أي حفظه المشروع له حد السكر (فالنسب) أي حفظه المشروع له حد الزنا (فالمال) أي حفظه المشروع له حد السرقة وحد قطع الطريق (والعرض) أي حفظه المشروع له حد القذف وهذا زاده المصنف كالطوفي وعطفه بالواو إشارة إلى أنه في رتبة المال وعطف كلا من الأربعة قبله بالفاء لإفادة أنه دون ما قبله في الرتبة» ⁽³⁾.

وبخصوص ترتيب هذه الضروريات، فغالب العلماء على تقديم الدّين على باقي الضروريات ومنها: النفس، ويرى بعض العلماء - ومنهم الإمام القرافي ⁽⁴⁾ - تقديم النفس على الدين؛ ويمكن الاستدلال على ذلك بما يلي:

(1) راجع ماتقدم في هذه الأطروحة (ص 129).

(2) «مقاصد الشريعة الإسلامية» لابن عاشور (ص 300).

(3) «حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع» (2/322، 323).

(4) راجع ما تقدم في هذا الفصل، المبحث المبحث الأول: نشأة علم المقاصد وتطوره (ص 104).

1- أن حفظ المقاصد الأخرى يترتب على حفظ النفس؛ فإن هلك النفس فلا يمكن أن نحفظ الدين أو ما دونه من باقي الضرورات .

2- ما ورد في الشرع من جواز النطق بكلمة الكفر حال الإكراه حفظاً للنفس

من الهلاك؛ قال - تعالى - : ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ

مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ

عَظِيمٌ﴾⁽¹⁾، كما يستشهد لها بتعظيم الشرع لشأن النفس والحفاظ عليها وإحيائها،

وخطورة قتلها وإتلافها؛ قال - تعالى - : ﴿مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَنْ

قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا

أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾⁽²⁾ .

وعلى الرغم من وجاهة تلك الاستدلالات، إلا أنه يمكن مناقشتها والجواب عنها

بأن ضرورة حفظ الشريعة ومعرفة الخالق للبشرية جميعها أولى وأشد ضرورة من حفظ

آحاد النفوس البشرية .

وبعد الدين، والنفس، يأتي العقل - عند كثير من العلماء - قبل النسب أو النسل،

ومنهم إمام الحرمين، والغزالي، وابن السبكي⁽³⁾، بينما يُقدِّم علماء آخرون النسل على

العقل، ومنهم الآمدي⁽⁴⁾ في كتابه «الإحكام» .

(1) سورة النحل: آية ١٠٦ .

(2) سورة المائدة: آية ٣٢ .

(3) هو أبو نصر، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام، تاج الدين السبكي الشافعي، الإمام الباحث المؤرخ، صاحب «طبقات الشافعية الكبرى»، والسبكي، نسق إلى سبك (من أعمال المنوفية بمصر)، ولد في القاهرة سنة (727هـ)، وسمع بمصر من جماعة، ثم قدم مع والده إلى دمشق في جمادى الآخرة سنة (739هـ)، وسمع بها من جماعة، وقرأ على الحافظ المزني، ولازم الذهبي وتخرج به، برع حتى فاق أقرانه، وولي القضاء بالشام، كما ولي بها خطابة الجامع الأموي، وكان شديد الرأي، قوي البحث، يجادل المخالف في تقرير المذهب، ويمتنح المواقف في تحريره . من تصانيفه: «طبقات الشافعية الكبرى»؛ و«جمع الجوامع» في أصول الفقه، و«ترشيح التوشيح وترجيح التصحيح» في الفقه . توفي - رحمه الله - سنة (771هـ) .

راجع: «شذرات الذهب» (1/66)، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شعبة (3/104)؛ و«الأعلام» (4/184) .

(4) هو علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التعلبي الآمدي الحنبلي ثم الشافعي، سيف الدين، العلامة المصنف، فارس الكلام، قال ابن عبد السلام: «ما سمعت أحداً يلقي الدرس أحسن منه، كأنه يخطب»، من مصنفاته: «أبكار الأفكار في الكلام»، و«الإحكام في أصول الأحكام» . توفي - رحمه الله - بدمشق سنة (631هـ) .

راجع: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (8/306)، و«سير أعلام النبلاء» (22/364)، و«شذرات الذهب» (7/253) .

وبعد ذلك أيهما يُقدَّم العرض والمال؟ فَمَنْ ألحق العرض بالنسب والنسل قَدَّمه على المال، وَمَنْ جعله منفصلاً مستقلاً قَدَّم المال عليه .

المرتبة الثانية: مرتبة الْحَاجِيَّات: وتأتي في المرتبة الثانية بعد الضروريات، وتقدَّم تعريف الإمام الشاطبي لها ⁽¹⁾ .

وعرَّفها إمام الحرمين - رحمه الله - بقوله: « ما يتعلق بالحاجة العامة ولا نيت هي إلى حد الضرورة، وهذا مثل تصحيح الإجارة فإنها مبنية على ميسر الحاجة إلى المساكن مع القصور عن تملكها، وضنة ملاكها بها على سبيل العارية، فهذه حاجة ظاهرة غير بالغة مبلغ الضرورة المفروضة في البيع وغيره» ⁽²⁾ .

ومن أمثلتها أيضاً: الرُّخْصُ المخفِّفة؛ كالفطر زمن وجوب الصيام بسبب المرض أو السفر .

والحكمة من الحاجيات تظهر في شيئين:

أولهما: رَفْعُ الحرج والمشقة عن المكلفين، إذ دَوْرَانِ الحاجيات على التَّوَسُّعِ والتيسير، ورفع الضيق المؤدِّي إلى الحرج والمشقة الحاصلة بفوت المطلوب ⁽³⁾ .

والثاني: تكميل الضروريات وحمايتها؛ « فالحاجي مُكَمَّلٌ للضروري» ⁽⁴⁾، و«الحاجي يخدم الضروري» ⁽⁵⁾، وتقدَّم بيان ذلك عند الحديث عن (مكمّلات المقاصد) ⁽⁶⁾ .

المرتبة الثالثة: مرتبة التَّحْسِينِيَّات: وهي آخر مراتب المقاصد؛ فتأتي في المرتبة الثالثة

بعد الضروريات، والحاجيات، وتقدم تعريفها، وأنها تعني: « الأخذ بما يليق من محاسن العادات، وتجنب المذنبات التي تأنفها العقول الراجحات، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق» ⁽⁷⁾ .

(1) (ص 131) .

(2) «البرهان» (79/2) .

(3) راجع: «الموافقات» (21/2)، و«المستصفى» (ص 174) .

(4) «الموافقات» (33/2) .

(5) «المرجع السابق» (31/2) .

(6) (ص 132 ، 133) .

(7) «الموافقات» (22/2) .

ومن أمثلتها: أخذ الزينة، وآداب الأكل والشرب، ومنع بيع النجاسات .
والحكمة من التحسينيات تظهر في تكميل الضروريات والحاجيات وحمايتها؛ وتقدم
بيان ذلك في مطلب: مكملات المقاصد .

يقول الإمام الشاطبي - رحمه الله - : « كل حاجي وتحسيني إنما هو خادم للأصل
الضروري ومؤنس به ومُحسَّن لصورته الخاصة، إما مُقدِّمةً له، أو مقارناً، أو تابعاً، وعلى
كل تقدير، فهو يدور بالخدمة حواليه، فهو أحرى أن يتأدَّى به الضروري على أحسن
حالاته» ⁽¹⁾ .



(1) «الموافقات» (42/2) .

المبحث الرابع: المقاصد والاجتهاد في المعاملات المالية

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: فوائد تطبيق علم المقاصد في المعاملات المالية والاقتصادية:

من المعلوم شرعاً وعقلاً أن القصد من إنزال شريعة الله - تعالى - : تحقيق مصالح الخلق وحفظها لهم في العاجل والآجل، ولهذا اجتهد الأصوليون والمقاصديون في تحديد مقاصد عامة وكلية تحقق للعباد مصالحهم، كما أنهم أشاروا أيضاً إلى الكثير من المقاصد الخاصة في معظم أبواب الشريعة، لتكون هذه المقاصد بمثابة الضوابط لصحة التصرفات العامة والخاصة ومشروعيتها، وهي أيضاً ضوابط لكل فتوى أو اجتهاد أو تشريع، بحيث ينبغي أن يدور كل ذلك في فلك تلك المقاصد ولا يخرج عنها .

وإذا كان حديثي في هذا المطلب عن المعاملات المالية والاقتصادية وفوائد تطبيق علم المقاصد عليها؛ فإن الفهم لمقاصد الشريعة من الأهمية بمكان لكل من أراد أن يدرك وجه المصلحة الحقيقية في التعاملات المالية والاقتصادية، ويحدد أولوياتها، ويتعرف على أيسر الطرق وأقرها للوصول إليها .

يقول الإمام عز الدين بن عبد السلام - رحمه الله - : « اعلم أن الله - تعالى - شرع في كل تصرف من التصرفات ما يحصل مقاصده ويوفر مصالحه؛ فشرع في باب ما يحصل مصالحه العامة والخاصة، فإن عمت المصلحة جميع التصرفات شرعت تلك المصلحة في كل تصرف، وإن اختصت ببعض التصرفات شرعت فيما اختصت به دون ما لم تختص به، بل قد يشترط في بعض الأبواب ما يكون مبطلاً في غيره نظراً إلى مصلحة البايين»⁽¹⁾.

وإنَّ من المصالح والفوائد التي نجنحها من تطبيق علم المقاصد في المعاملات المالية والاقتصادية:

1- تجنب المعاملات التي تعود على الأمة وأفرادها بالضرر، سواء كان هذا الضرر

(1) «قواعد الأحكام» (143/2) .

في الدين، أو النفس، أو العقل، أو النسل، أو المال؛ ويدخل ضمن ذلك: تجنب - بل تحريم - كل مشروع، أو شراكة، أو معاملة تؤدي إلى إفساد لمجتمع الإنسان وبيئته الطبيعية والاجتماعية، والتي هي موطن نشأته وحياته، والتي يؤدي الحفاظ عليها إلى الحفاظ على نفسه ونسله .

- 2- الحرص على المعاملات الأكثر أهمية، والأعلى مصلحة؛ وذلك بالتخطيط الاقتصادي المبني على مقاصد الشريعة، فيُقدَّم من المعاملات والمشروعات: الأولى فالأولى، ويُقدَّم الأهمُّ على المهم، ويُقدَّم ما فيه مصلحة الجماعة على ما فيه مصلحة الفرد، ويقدم ما يقيم الضرورات والأساسيات، ثم ينتقل منها للحاجيات، ثم للتحسينات .
- 3- إيجاد اقتصاد إسلامي - بديل للاقتصادات المعاصرة، الرأسمالية والاشتراكية -؛ يحقق للمسلمين الرخاء، والرفاه الاجتماعي، من غير مخالفات شرعية، ولا إثراء لفئة من الناس على حساب أخرى ⁽¹⁾ .



(1) راجع: «مقاصد الشريعة والمعاملات المالية والاقتصادية» ورقة بحث للدكتور عبد اللطيف الشيخ توفيق الصباغ، مقدمة لحوار الأربعاء بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، بتاريخ 16/2/1430هـ (ص 18) .

المطلب الثاني: محاذير يجب اجتنبها عند العمل بالمقاصد في الاجتهاد وتفسير

النصوص:

تقدّمت الإشارة إلى ضرورة تفعيل المقاصد وتطبيقها في الجانب المالي والاقتصادي، وبالرغم من ذلك فإن هناك مخاطر ومتعلقات تحفّ ذلك المسلك، فقد يقع خطأ في الاستدلال بالمقاصد في الجواز والحلّ، أو التحريم والمنع، لاسيما عند عدم وجود النص الذي يدل على الحكم بلفظه أو بمفهومه، أو بمعناه عن طريق القياس .

إنّ هناك محاذير ينبغي اجتنبها عند الاجتهاد وتفسير النصوص ومحاولة استنباط الأحكام؛ لاسيما في المسائل المستحدثة التي نحتاج إلى معرفة الحكم الشرعي فيها على ضوء المقاصد، ومن أبرز هذه المحاذير:

1- تعطيل النصوص باسم المصالح والمقاصد؛ فللمقاصد الشرعية «هي المقاصد الثابتة بالشرع الإسلامي، أي بأدلته ونصوصه وتعاليمه وهديه، فهي مبنية على الشرع ومنضبطة بقيوده وقواعده، ومعلوم أن ميزان الحكم على أن هذا الفعل مصلحة أو مفسدة إنما هو الشرع، وما يتعلق بذلك الفعل من الأدلة والقرائن والمعطيات الشرعية النصّية والاجتهادية، والقول بغير هذا موقع بلا شك في القول بتحكيم العقل قبل مجيء الشرع وبعده»⁽¹⁾ .

2- الاجتهاد الحر المنفلت بدعوى مراعاة المقاصد العامة أو الخاصة؛ فتوهم المقاصد وتوظيفها تبعاً لمعايير عقلية غير منضبطة بضوابط الشرع، ليس إلا إقصاء للنص الشرعي، وتبريراً لحلّ يملئها الاستسلام لضغط الواقع .

3- تفسير النصوص على وجه يؤدّي إلى تحريفها باسم المقاصد⁽²⁾ .

4- تسويق معاملات وممارسات تخالف الشريعة في جوهرها بدعوى تحقيق المصلحة العامة، أو تحقيق بعض المقاصد الكلية للشريعة، أو بدعوى الضرورة، كما هو الحال في بعض صيغ ما يسمى بالتمويل الإسلامي المعاصرة .

5- التخلي عن جزئيات الشريعة ودقائقها بدعوى الحفاظ على روحها أو مغزاها أو

(1) «الاجتهاد المقاصدي حجته، ضوابطه، مجالاته» (136/1) .

(2) راجع: «مقاصد الشريعة والمعاملات المالية والاقتصادية» د . عبد اللطيف الصباغ (ص 18) .

توهم مقاصدها؛ فالشريعة الإسلامية كلٌ لا يتجزأ، ولا بد من الأخذ بها كلها دون تفرقة بين حكم وآخر، قال - تعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾⁽¹⁾؛ وقال - ﷺ - : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾⁽²⁾ .

6- السعي من نافذة التوسط والسماحة إلى فتح الباب على مصراعيه تحت شعار (فقه التيسير ورفع الحرج) مما قد يؤدي إلى تقديم فتاوى شاذة وآراء ملفقة، تخالف في حقيقتها النصوص والإجماع وما دأب عليه الأئمة المتقدمون وما تعارفوا عليه .



(1) سورة البقرة: آية ٢٠٨ .

(2) سورة النساء: آية ٦٥ .

المطلب الثالث: كيف نفعل مقاصد الشريعة في استنباط الأحكام:

تفعيل المقاصد الشرعية في استنباط الأحكام، وتزليلها على الواقع المعاش؛ لا بد أن يخضع للضوابط الشرعية، وليس لمنطلق المصلحة المجردة المتهمة، لأن ذلك قد يفتح الباب لانزلاقات قد تكون مجافية لروح الشريعة على نحو ما .

فالمصلحة معتبرة بالدين، وهي فرع وتبع له، ولا تعرف بالعقل ولا بالتشهي، فإن (الصلاح والفساد في الأفعال إنما يعتبر كل منهما أثراً وثمره لأحكام الشرع على الأشياء من تحريم وإباحة وإيجاب، وإلا لبطل أن تكون المصالح فرعاً للدين) ⁽¹⁾ .

قال الإمام الغزالي - رحمه الله -: «مقاصد الشرع تعرف بالكتاب والسنة والإجماع؛ فكل مصلحة لا ترجع إلى حفظ مقصود فهم من الكتاب والسنة والإجماع؛ فهي باطلة مطرحة» ⁽²⁾ .

وقال الإمام العز بن عبد السلام - رحمه الله - : «أما مصالح الدارين وأسبابها ومفاسدها فلا تعرف إلا بالشرع، فإن خفي منها شيء طلب من أدلة الشرع، وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس المعتمد والاستدلال الصحيح» ⁽³⁾ .

ولتفعيل المقاصد الشرعية في استنباط الأحكام لا بد من مراعاة الآتي:

1- الرجوع إلى النصوص ودراستها واستيعابها وفهمها واستظهار مقاصدها والتعامل مع الواقع انطلاقاً منها وبها .

2- فهم النصوص الجزئية في ضوء المقاصد الكلية، والبحث عن مقاصد النصوص قبل إصدار الأحكام، فلا نغفل المقاصد، ولا نهمل النصوص، بل نعمل بهما معاً في وقت واحد؛ فللمقاصد حتى تكون معتبرة من الشارع وغير ملغاة، لا بد أن تستند إلى دليل من كتاب أو سنة أو قاعدة كلية منبثقة عنهما، فلا تعارض نصاً شرعياً ولا قاعدة ثابتة شرعاً في إطار من الموازنة واعتبار المآل، أما مجرد الوهم أو الرأي غير المستند إلى النصوص

(1) «ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية» محمد سعيد رمضان البوطي، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، 1973م (ص 65) .

(2) «المستصفى» (ص 179) .

(3) «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (10/1) .

والضوابط الشرعية فهيها أن يعتبر مرجعاً ودليلاً لاستخلاص الأحكام ! .

3- استقراء أصول الشريعة والتعمق في فهم نصوصها ومعرفة دلالاتها ومجالاتها

العريضة والمتنوعة؛ فنفهم النص في ضوء أسبابه وملابساته موصولة بمقاصد الشريعة .

4- الملائمة بين الثوابت والمتغيرات، وذلك بالتمييز بين المقاصد الثابتة والوسائل

المتغيرة، وإدراك خطورة تحويل الوسائل إلى مقاصد، أو المقاصد إلى وسائل، فهناك (مصالح حقيقية ثابتة، أو تتسم بقدر كبير من الثبات، هي حجر الأساس في الحياة البشرية، كتلك التي تمثلها أحكام العبادات، وأحكام الحدود والجنايات «الدماء»، وكثير من أحكام الأسرة، وغيرها، ولكن أيضاً، لا يمكن إنكار أن هناك مصالح كثيرة - ومفاسد - تتأثر باختلاف الأحوال وتغير الظروف؛ فتتغير أوضاعها وسلم أولوياتها، ويتغير نفعها أو ضررها، مما يستدعي نظراً جديداً، وتقديراً مناسباً، ووسائل مناسبة .

وكل هذا يؤثر على الأحكام تأثيراً ما، ينبغي أن ينظر فيه ويقدر بقدره بلا إفراط ولا تفريط، وبهذا يغلق الباب على توهم عجز النصوص أو اختلافها، أو معارضتها للمصالح (1) .

5- التمييز بين العبادات والمعاملات في الالتفات إلى المقاصد والمعاني .

6- اختيار القول الذي يدعمه الدليل الصحيح، والمتفق مع مقاصد الشريعة،

والموافق للقواعد والضوابط الفقهية التي تحكم نظام المعاملات المالية .



(1) «نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي» د . أحمد الريسوني (ص 265) .

المطلب الرابع: ضوابط الاجتهاد في المعاملات المالية والاقتصادية المعاصرة⁽¹⁾:

الاجتهاد في شريعتنا الغراء له ضوابطه وشروطه التي ذكرها الأصوليون في كتبهم، ومنها: العلم بكتاب الله - تعالى -؛ بمعرفة معاني آيات الأحكام، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، والمطلق والمقيد، والعام والخاص، وأسباب التزول، والعلم بسنة النبي ﷺ، ومعرفة الصحيح منها من الضعيف، وأسباب ورود الحديث، وناسخه ومنسوخه، والعلم بأصول الفقه، ومصطلح الحديث، وعلوم اللغة العربية؛ فهي آلات لا بد منها لفهم نصوص الشرع المطهر، إضافة إلى العلم بمقاصد الشريعة والدراية بالواقع وأحوال الناس، وأن يكون عالماً بمنهاج الفقهاء وطرائقهم في استنباط الأحكام، وأن تكون له ملكة فقهية تعينه على فهم واستنباط الأحكام من مصادرها الأصلية والتبعية، وأن يكون تقياً ورعاً عدلاً في دينه وخلقه .

وهذه الشروط لا شك أنها مطلوبة في كل من يروم التصدي للاجتهاد الشرعي، سواء كان ذلك في المعاملات المالية أو غيرها، لكنني أردت في هذا المطلب شروطاً وضوابط خاصة بمن أراد التصدي للاجتهاد في المعاملات المالية والاقتصادية خاصة، وهذه الشروط والضوابط على سبيل الإجمال والاختصار هي:

1- الفهم الدقيق العميق للواقعة والمسألة والمعاملة التي يراد معرفة حكمها، والإحاطة بها إحاطة شاملة من جميع جوانبها وأبعادها، لمعرفة ظروفها وملابساتها وتحديد أصولها وفروعها؛ وذلك حتى يتمكن المجتهد من التصور الصحيح لها، فالحكم على الشيء

(1) الضابط لغة: اسم فاعل من ضَبَطَ، والضبط لزوم الشيء، وضَبَطُ الشيء حفظه بالحزم، والرجل ضابط أي حازم .

راجع: «الصحاح» للجوهري (3/1139)، و«لسان العرب» (8/15-16) مادة: (ضبط) .

والاجتهاد لغةً: استفراغ الوسع في تحصيل الشيء، ولا يستعمل إلا فيما فيه كلفة ومشقة، تقول: اجتهد في حمل الصخرة ولا تقول: اجتهدت في حمل النواة، وهو مأخوذ من الجهد وهو مأخوذ من الجهد -بفتح الجيم وضمها- وهو الطاقة .

واصطلاحاً: استفراغ الجهد في درك الأحكام الشرعية . راجع: «نهاية السؤل شرح منهاج الوصول» للإسنوي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1420هـ - 1999م (ص 394) .

وقيل في تعريفه: «استفراغ الفقيه وسعه، في استنباط الأحكام الشرعية، من شواهد الدالة عليها، بالنظر المؤدي إليها» . «سد الذرائع في الشريعة الإسلامية» لحمد هشام البرهاني، ط: دار الفكر (240) .

وقيل: «بذل الفقيه ما في وسعه، لتحصيل ظن بحكم شرعي عملي من دليل تفصيلي» . «المهذب في علم أصول الفقه

المقارن» د عبد الكريم النملة، ط: مكتبة الرشد (2317/5) .

فرع عن تصويره ⁽¹⁾، وهذا يتطلب من العالم والمجتهد أن لا يكتفي بما يسمعه عن المسألة التي يريد الوصول لحكمها، حتى يقف بنفسه على المعلومة بالرجوع إلى أهل الخبرة والدراية والاختصاص؛ فيرجع في مسائل المعاملات المالية المعاصرة إلى أهل الاقتصاد والمال ممن يوثق بدينهم وعلمهم وإخلاصهم لشرع ربهم - سبحانه وتعالى - .

وعدم الالتزام بهذا الضابط من بعض الفقهاء يؤدي إلى تضارب الفتوى، فعندما يتصدر للحكم على مسألة ما من لم يدرك أبعادها ويعرف حقيقتها، لاشك أنه سيفتي بحل أو تحريم تلك المسألة، بينما يفتي غيره ممن أحسن دراستها وأحاط بجزئياتها بعكس فتواه، فيقع التضارب والاضطراب، ويقع الناس في الحيرة والشك وعدم الثقة فيما يقوله هؤلاء المجتهدون .

2- التجرد التام والحيادية المطلقة عند الاجتهاد في المعاملات المالية وعدم الانطلاق من خلفيات سابقة؛ إذ من الخطأ المحض أن يبحث المجتهد أو الفقيه المسألة أو المعاملة وهو مشحون برأي ما، أو لديه ميل لحكم من الأحكام، فإن همّ حينئذٍ سيكون مصروفاً لإثبات رأيه الذي يميل إليه، مما يؤدي إلى تقرير أحكام مسبقة، والوصول إلى نتائج ترضي قناعاته وميوله وهواه، ولهذا كان على الباحث والمجتهد أن لا يبحث المسألة إلا بحيادية تامة، وتجرد من أي تعلق أو ميل لطرف أو حكم على حساب آخر، فهذه الحيادية والتجرد تحمي المجتهد بإذن الله - تعالى - من الخطأ والزلل وسوء المآل في استنباط الأحكام ⁽²⁾.

3- تحديد المنهج الفقهي المناسب عند دراسة المسألة واستنباط حكمها، وتحقيق المناط المناسب، فمناهج الاستنباط متعددة ومتنوعة ⁽³⁾، وعدم سلوك المنهج الصحيح - في

(1) راجع: «مختصر التحرير شرح الكوكب المنير» (50/1)، و«الأصول من علم الأصول» لمحمد بن العثيمين ، ط: دار ابن الجوزي 1426هـ (ص 83) .

(2) بتصرف من «ضوابط الاجتهاد في فقه المعاملات المالية المعاصرة» للدكتور عباس أحمد الباز ، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، المنعقد في غرفة تجارة وصناعة دبي، الإمارات، تحت شعار «المؤسسات المالية الإسلامية : معالم الواقع وآفاق المستقبل» من ٧-٩ ربيع الآخر ١٤٢٦هـ، الموافق ١٥-١٧ مايو ٢٠٠٥م (ص166، 167) من كتاب بحوث المؤتمر .

(3) فمن مناهج الاستنباط:

1- المنهج النصي الذي يقوم على الاستدلال المباشر من نصوص الكتاب والسنة، وهو الأصل في الاستدلال إذا أحسن الفقيه والمجتهد استعماله، وتوفرت فيه الشروط والآلات التي تمكنه من النظر في الأدلة واستنباط الأحكام منها .

بحث المسألة واستنباط حكم المعاملة - قد يؤدي إلى الخطأ والزلل والوصول إلى حكم غير سديد، ونتيجة غير مرغوبة .

4- الترجيح بقوة الدليل والبعد عن الانتقاء من المذاهب والآراء؛ حيث إن المنهج الانتقائي - دون النظر إلى الدليل - يؤدي إلى تتبع الرخص في كثير من الأحيان، لأن الانتقاء تارة يكون وفق الهوى، وتارة وفق ما يريده الناس بحجة المصلحة، ويؤدي ذلك بالجهل والفقيه إلى تبرير الرأي الذي أخذ به والتعسف في توهين الآراء الأخرى، والتي قد تكون هي الأصوب والأقرب لمقاصد الشرع وقواعده وأحكامه .

كما أن الانتقاء يؤدي إلى التضارب في الأقوال واحتدام الجدل والنقاش بين المانعين والمحيزين، فليس قول العالم الفلاني أولى بالترجيح من قول غيره من العلماء !!؛ وقد ظهر وانتشر كثيراً الانتقاء بين آراء الفقهاء عند لجان الفتوى في الكثير من المصارف الإسلامية مما قد يؤدي بها في أحيان كثيرة إلى الجنوح عن الرأي الراجح إلى الرأي المرجوح .

قال الإمام ابن القيم - رحمه الله - : « وبالجمل فلا يجوز العمل والإفتاء في دين الله بالتشهي والتخير وموافقة الغرض، فيطلب القول الذي يوافق غرضه وغرض من يحاييه فيعمل به، ويفتي به، ويحكم به، ويحكم على عدوه ويفتيه بضده، وهذا من أفسق الفسوق، وأكبر الكبائر، والله المستعان»⁽¹⁾ .

ولهذا كان من الواجب على المجتهد، لاسيما في المعاملات المالية والاقتصادية المعاصرة: أن يعمل ذهنه في الأدلة ويقارن بينها، ويكون ترجيحه بحسب قوة الدليل

2- ومنها: المنهج التعليلي الذي يقوم على تعليل النصوص، والبحث عن علل الأحكام من خلال المسلك الأصولي المعروف عند أهل القياس، مما يتطلب من المجتهد إتقان مهارات القياس الأصولي؛ بدءاً من البحث عن العلة بواسطة السير والتقسيم، وتخريج المناط وتنقيحه، ومن ثم الوصول إلى تحقيق المناط بين الأصل الذي هو المسألة أو النص الذي استبط منه العلة، وبين الفرع الذي هو المسألة أو المعاملة التي يريد الوصول لحكمها .

3- ومنها: المنهج المقاصدي الذي يقوم على مراعاة مقاصد التشريع، فبراعي المجتهد المقاصد العامة والخاصة الرامية لتحقيق مصالح المكلفين عند النظر في وقائع المعاملات المعاصرة، وهذا المسلك محفوف بالمخاطر، ويشترط لمن يسلكه أن يعتمد على الأصول الصحيحة في الفهم والاستدلال دزن التوسع المحل الذي قد يؤدي إلى تحليل ما هو محرم بدعوى المصلحة والضرورة، وقد ذكرت في المطلبين السابقين بعض ما يعين على ضبط الاستدلال بهذا المنهج المقاصدي .

راجع : «ضوابط الاجتهاد في فقه المعاملات المالية المعاصرة» (ص 167-169) .

(1) «إعلام الموقعين» (4/162)، وراجع أيضاً: «مختصر التحرير شرح الكوكب المنير» (4/577 - 579) .

وسلامته من الاعتراضات والانتقادات، وليس بأي شيء آخر .

5- اعتبار مقصد الشارع في تشريعه للأحكام وعدم الاغترار بالظواهر، فما من حكم من الأحكام ولا معاملة من المعاملات المالية إلا ولها حكمة تشريعية تتحقق من خلالها المصلحة، فينبغي عند الاجتهاد في المعاملات المالية أن ننظر إلى الحكمة الاقتصادية التي شرع لأجلها الحكم، ونهتدي بها للوصول إلى الرأي الأقرب للصواب والذي به تتحقق المصلحة .

6- فقه الواقع والإمام بمستجدات الأمور، فمعرفة الفقيه لواقع الناس الذي يعيشونه، والدراية بما يدور بينهم من معاملات، له بالغ الأثر في ضبط الاجتهاد، وتحديد المنهج المناسب لاستنباط الحكم في المعاملة، والذي به نحقق روح الشريعة وحكمتها .

7- مراعاة أثر تغير الزمان والمكان عند النظر في الأحكام التي مرجعها للعرف والعادة، فما يصلح في زمان أو مكان ليس بالضرورة أن يصلح لآخر، ولا ينكر تغير الأحكام الاجتهادية لتغير الأحوال والأزمان .

قال الإمام ابن القيم - رحمه الله - : « تغيير الفتوى، واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد (...) » ه ذا فصل عظيم النفع جداً وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة أوجب من الحرج والمشقة وتكليف ما لا سبيل إليه ما يعلم أن الشريعة الباهرة التي في أعلى رتب المصالح لا تأتي به»⁽¹⁾ .



الفصل الثاني

المقاصد الشرعية الخاصة

بكسب

المال واستثماره

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:

ماهية الكسب والاستثمار وأموالهما

وأقسام الناس حيالهما

المبحث الثاني:

وسائل كسب المال واستثماره

المبحث الثالث:

المقامد الخاصة بكسب المال واستثماره

المبحث الأول: ماهية الكسب والاستثمار وأموالهما وأقسام الناس حيالهما

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى الكسب والاستثمار لغة واصطلاحاً:

الكسب لغة: كَسَبَ يَكْسِبُ كَسْباً وتَكَسَّبَ واكتسب، طلب الرزق؛ تقول: فلانٌ يَكْسِبُ أهله خيراً، ورجلٌ كَسُوبٌ . وكَسَبَ: أصاب، واكتسب: تصرف واجتهد .
وفرقوا بين الكسب والاكتساب بأن الاكتساب لا يكون إلا ببذل الجهد، أما الكسب فإنه لا يعني أكثر من الإصابة، يقال: كسب مالاً: إذا أصابه سواء كان ببذل جهد وعمل، أو كسبه من غير جهد كمن آل إليه المال بالميراث أو الهبة أو الصدقة .
فالكسب والاكتساب لغةً: طلب الرزق وتحصيل المال على العموم⁽¹⁾ – أي: سواء كان طلبه من الحلال أو من الحرام – .

وقيل: التصرف المفضي إلى امتلاك المال⁽²⁾ .

والكسب اصطلاحاً: تحصيل المال بما حلّ من الأسباب⁽³⁾ .

وقيل: هو الفعل المفضي إلى اجتلاب نفع أو دفع ضرر⁽⁴⁾ .

والاستثمار لغةً⁽⁵⁾: من (ثمر)، الثاء والميم والراء أصل واحد، وهو شيء يتولّد عن شيءٍ متجمعاً، ثم يحمل عليه غيره استعاراً، يقال: ثمرة وثمر وثمار، والشجر المثمر: الذي

(1) راجع: «جمهرة اللغة» لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي ، ط: دار العلم للملايين ، بيروت، الطبعة الأولى 1987م (339/1)، و«تذيب اللغة» لمعهد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى 2001م (48/10)، و«الصحاح» (212/1)، «لسان العرب» (716/1) مادة كسب .

(2) راجع: «معجم لغة الفقهاء» (ص 84، 85، 381) .

(3) «الكسب» لمحمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية بـجـلب، الطبعة الأولى،

1417هـ – 1997م (ص70)، و«المبسوط» للسرخسي (244/30) .

(4) «معجم لغة الفقهاء» (ص 85، 381) .

(5) راجع: «جمهرة اللغة» (423/1)، و«معجم مقاييس اللغة» (388/1)، و«الصحاح» للجوهري (605/2)؛ مادة: ثمر .

فيه الثمر، وثمر الرجل ماله: أحسن القيام عليه ونمّاه، ويقال كذلك في الدعاء: ثمر الله له ماله، أي: أنمّاه، وثمر الشيء: هو ما يتولّد منه، وعلى هذا فإن الاستثمار هو: طلب الحصول على الثمرة، والفقهاء يستعملون هذا اللفظ بهذا المعنى أيضاً .

والاستثمار اصطلاحاً: استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية، وإما بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات ⁽¹⁾ .

وتلخيصاً لما سبق فإن معنى كسب المال واستثماره هو : جمع المال وتحصيله والعمل على تنميته وزيادته بالطرق المشروعة، كالتجارة والصناعة والزراعة وغيرها من وسائل الكسب التي سيأتي ذكرها بإذن الله تعالى .



(1) «المعجم الوسيط» (1/ 100)، ووضعوا آخر التعريف رمز (مج) الذي يدل على أن هذا المعنى هو من وضع مجمع اللغة .

المطلب الثاني: أصول الكسب والاستثمار:

وأعني بأصول الكسب والاستثمار: الأصول التي لا بد من توفرها حتى نستطيع كسب المال واستثماره، ويمكن حصرها في خمسة أصول:

الأصل الأول: الأرض بما فيها وما عليها من ثروات غير مملوكة لأحد بعينه:

فتشمل الأرض: كل ما يمكن أن يصله منها عمل الإنسان، ومن ذلك: الآبار والعيون، والأنهار والبحار والمحيطات وما بداخلها من ذخائر وكنوز، والأراضي اليابسة بأنواعها، سواء كانت قابلة للزراعة، أو غير قابلة للزراعة فتستعمل في البناء أو غيره، ويدخل في ذلك: باطن الأرض وما يشتمل عليه من كنوز؛ كالبتروول والغازات والمعادن المختلفة والمياه الجوفية وغيرها، كما يدخل في منافع الأرض: أجواؤها، ويدخل فيها ما خلقه الله عليها من كائنات وحيوانات مختلفة، ينتفع بها الإنسان في معاشه؛ كبهيمة الأنعام - الإبل والبقر والغنم -، والخيول والبغال والحمير، والطيور بأنواعها، والأسماك بأنواعها المختلفة، وغير ذلك من الكائنات التي تسكن الماء أو اليابسة .

ولهذا تحتل الأرض مكانة مرموقة بين أصول الكسب المختلفة، وكيف لا، وهي أصل الثروات ومنبعها وأساسها، وقد جاءت الآيات الكثيرة تبين أهمية الأرض ودورها في الكسب وتحصيل الرزق .

قال - سبحانه -: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ (1) .

وقال - جل وعلا -: ﴿وَأَيُّهُمُ الَّذِي هُمُ الْأَرْضُ أَلْيَمَنَةٌ أَحْيَيْنَهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ﴾ (٣٣) وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِّنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ ﴿٣٤﴾ لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴿٣٥﴾ (2) .

وقال - تبارك وتعالى -: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾ (٢٤) أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا

(1) سورة الملك: آية ١٥ .

(2) سورة يس: الآيات ٣٣ - ٣٥ .

الْأَرْضَ شَقًّا ﴿٣٦﴾ فَأَبْنَيْنَا فِيهَا جَبًّا ﴿٣٧﴾ وَعَيْنًا وَقَضْبًا ﴿٣٨﴾ وَزَيْنُونًا وَنَحْلًا ﴿٣٩﴾ وَحَدَائِقَ غُلْبًا ﴿٤٠﴾ وَفَلَاحَةً وَأَبًا ﴿٤١﴾ مَنَعًا لَكُمْ وَلَآتِيَكُمْ ﴿٤٢﴾ (١) .

وقال - عَجَلٌ -: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ (٢) .

وقال - سبحانه -: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (٣) .

كما جاءت الآيات ببيان أهمية البحار والأنهار وأثرها على الإنسان في كسبه ومعاشه؛ قال - تعالى -: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لَكُمْ تَكُونُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (٤) وَالْقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسًا أَنْ يَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (٥) .

وقال - جل وعلا -: ﴿رَبُّكُمْ الَّذِي يُزْجِي لَكُمْ الْفُلْكَ فِي الْبَحْرِ لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ إِنَّهُ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (٥) .

وقال - سبحانه -: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ، وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِنْ كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاجِرَ لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (٦) .

وقال - جل وعلا -: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ، مَتَنَعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ (٧) .

ولكل أن يتخيل أثر البحار والمحيطات في زماننا هذا على التجارة والتنمية، فهي هي

(١) سورة عبس: الآيات ٢٤ - ٣٢ .

(٢) سورة البقرة: آية ٢٩ .

(٣) سورة الجاثية: آية ١٣ .

(٤) سورة النحل: الآيات ١٤ - ١٥ .

(٥) سورة الإسراء: آية ٦٦ .

(٦) سورة فاطر: آية ١٢ .

(٧) سورة المائدة: آية ٩٦ .

البواخر والسفن العملاقة تحمل على متنها آلاف الأطنان من صنوف السلع والمنتجات، تجوب بها الأرض شرقاً وغرباً لتبادل المنافع بين الدول والشعوب والأمم، وهاهي أساطيل السفن التي تصطاد الأسماك بأنواعها المختلفة بالأطنان على مدار الساعة، وهاهي حركة السفر والتنقلات التي تجري عبر البحار لتتواصل الشعوب والأمم، وبيتغي الناس أرزاقهم في أرض الله وبلاده الواسعة الشاسعة .

وكما أن للأثمار والبحار والمحيطات ذلك الأثر البالغ على التجارة والتنمية وكسب الإنسان واستثماره، فإن للأجواء المحيطة بالأرض أعظم الأثر في ذلك أيضاً، فهاهي الأجواء العليا للأرض يصلها علم الإنسان وعمله، وتعود عليه بالثراء الهائل، والمنافع العظيمة، وانظر إلى ملايين البشر الذين ينتقلون على مدار الساعة سفراً وترحالاً في تلك الأجواء عبر الطائرات المختلفة، وانظر إلى تلك الأقمار الصناعية التي تملأ تلك الأجواء وما تقوم به من أعمال تجارية عظيمة؛ كالبث التلفزيوني من خلال القنوات التلفازية والفضائية المختلفة، والاتصال الهاتفي، ومواقع الشبكة العنكبوتية (الانترنت) التي ربطت الأرض كلها ببعضها البعض، والرصد الجوي، وغزو الفضاء وما يقوم به رواده من تجارب علمية واستكشافية لصالح دول وشركات ومؤسسات علمية وتجارية مختلفة، وغير ذلك من منافع وفوائد يعسر حصرها .

وخلاصة ما تقدم: أن الأرض وما فيها وما عليها بما في ذلك أجواءها: تعد أصلاً من أصول كسب المال واستثماره، بل هي من أهم أصوله؛ فهي أصل الثروة وأساسها ومصدرها .

الأصل الثاني: رأس المال:

وأعني به ما يملكه الإنسان من ثروات يستخدمها للكسب والاستثمار وتحصيل الرزق، ويدخل في ذلك الأموال النقدية، والذهب والفضة، وما يملكه الإنسان من أراضٍ مزروعة - كالحقول والمزارع -، وغير مزروعة - كالمباني والعقارات -، وما يملكه من آلات ومعدات وأجهزة، ومصانع، وشركات، ومناجم، ومطارات، وموانئ، ووسائل نقل مختلفة، ويدخل في ذلك سائر السلع والحاجات التي نحتاجها في حياتنا؛ فكل ما له قيمة

مادية ملموسة ويمكن بيعها واستثمارها، فهو داخلٌ في مسمى رأس المال .

والفارق بينه وبين الأصل الذي قبله (الأرض وما فيها وما عليها): أنني أردت بالأصل السابق: الملك العام - أو المشاع - الذي يشترك في إمكانية امتلاكه والانتفاع به البشرية جميعاً، فهو لا يختص بفردٍ دون فرد، ولا جماعة دون جماعة .

وأما هذا الأصل (رأس المال) فأعني به: الملك الخاص الذي يملكه فرد أو جماعة، ويقوم باستثماره وتنميته وتحصيل الكسب عن طريقه .

ورأس المال وحده ليس له عائدٌ في الإسلام؛ إذ المال لا يلد مالاً، وإنما يتحقق عائده إذا شارك عنصر العمل متحملاً غُرمه، كما يستفيد من غُنمه، وحينئذ يكون له عائد في شكل (أرباح) بالنسبة لرأس المال النقدي كالأموال السائلة، أو في شكل (أجرة) بالنسبة لرأس المال العيني كالأطيان والمباني .

وهذا هو السبب في تحريم الإسلام للربا، فالإسلام لا يعترف بالفائدة كعائد لرأس المال وحده ⁽¹⁾ .

ورأس المال وسيلة لاستمرار العمل وتحقيق التنمية والثراء، ولأهميته الكبيرة وأثره البالغ اعتُبر من أصول الكسب، وبانقطاعه وفقدانه قد ينقطع العمل ويعجز العامل عن الكسب والاستثمار .

الأصل الثالث: العمل ⁽²⁾:

وهو بذل الوسع والسعي بكل وسيلة ممكنة ومباحة لاستخراج منافع الأرض

(1) راجع: «الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول» محمد شوقي الفنجري ، ط: وزارة الأوقاف المصرية (ص 87)، و«نحو اقتصاد إسلامي» للمؤلف نفسه، ط: شركة مكتبات عكاظ بجدة والرياض، الطبعة الثانية 1981م (ص 121) .

(2) جاء في كتاب « لسان الحكام في معرفة الأحكام» لأحمد بن محمد، ابن الشُّحْنَة الثقفي الحلبي ، ط: الباي الحلبي ، القاهرة، الطبعة الثانية 1393 - 1973م (ص 436) ما يلي: (وَسُئِلَ نصير بن يحيى عَنِ الكَسْبِ فَرِيضَةٌ هُوَ أَمْ لَا ؟ قَالَ : الكَسْبُ والعَمَلُ فَرِيضَةٌ بِمَقْدَارِ مَا لَا بُدَ مِنْهُ، لِأَنَ مِنَ الْفَرَائِضِ مَا لَا يُسْتَطَاعُ إِلَّا بِأَدَائِهِ، كَالصَّلَاةِ لَا تَحُوزُ إِلَّا بِالْوُضُوءِ فعليه تَكْلُفُ المَاءِ وطلبه لِيَقِيمَ بِهِ الْفَرِيضَةَ، وعليه أَنْ يَلْبِسَ الثِّيَابَ لِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَلَا يَرْتَفِعَ ذَلِكَ إِلَّا بِالْعَمَلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْسَجِ النَّسَاجُ وَيَخِيطِ الْخِيَاطُ، وَلَا يَجْتَاجُ أَنْ يَزْرَعَ قَبْلَ ذَلِكَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ إِلَّا لِأَجْلِ ذَلِكَ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى أَهْلَ الْجَنَّةِ بِلاَ مُؤَنَةٍ وَتَكْلَفٍ، وَأَمَّا فِي الدُّنْيَا فَإِنَّهُ بِالتَّكْلَفِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَأَدَمَ: ﴿فَلَا يَخْرُجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ [سورة طه: آية ١١٧] يعني: بالكَدِّ في المعيشة، لَا تَأْكُلْ إِلَّا بِعَرَقِ جَبِينِكَ» وذكر آيات أخرى في الحث على العمل والكسب .

وتحصيل الرزق والكسب والاستثمار .

ويمكن تعريف العمل بأنه: «كل جهد أو عمل مشروع، مادياً كان أم معنوياً، أو كلاهما» (1) .

ويشمل (العمل): الجهود الذي يبذله الإنسان لكسب رزقه وتحصيل ما ينفعه؛ سواء كان ذلك الجهد يدوياً كعمل الفلاح والصانع، أو ذهنياً كعمل المدرس والمحامي والخطيب.

كما يشمل: عمل «المنظم» وهو الذي يُوجّه العملية الإنتاجية ويوائم بين عناصر الإنتاج المختلفة بما يحقق سير الإنتاج ومضاعفته .

وعائد العمل يكون في شكل مُحدّد وهو (الأجرة) كما هو شأن الموظف الذي يتقاضى راتباً معلوماً، أو في شكل غير مُحدّد وهو (الربح) كما هو شأن التاجر .

وقد رغبت الشريعة في العمل وحثت عليه، قال - تعالى - : ﴿وَأَخْرُونَ يَصْرِفُونَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (2) .

وقال - تبارك وتعالى - : ﴿اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلُكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِيَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (3) .

ولما سُئل النبي - ﷺ - أي الكسب أطيب ؟ قال: «عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور» (4) .

وقال - ﷺ - : «إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليفعل» (5) .

(1) راجع: «النظم الإسلامية» محمد عبد الله العربي، القاهرة، 1970م، دون ناشر (ص 303)، وقوله: «أو كلاهما» كذا في المصدر المنقول عنه، وصوابه: «أو كليهما» .

(2) سورة المزمل: آية ٢٠ .

(3) سورة الحاثية: آية ١٢ .

(4) رواه أحمد (17265) من حديث رافع بن خديج - ﷺ - ، وقال محققو «المسند» (418/28): «حديث صحيح»، وقال الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (1691) (141/2): «صحيح لغيره» .

(5) رواه أحمد (12981)، والبخاري في «الأدب المفرد» (479) (ص 168) من حديث أنس بن مالك - ﷺ - وقال

وقال - ﷺ -: « ما أكل أحدٌ طعاماً قط، خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده» ⁽¹⁾.

وقال - ﷺ -: «لأن يغدو أحدكم فيحطب على ظهره، فيتصدق به ويستغني به من الناس، خير له من أن يسأل رجلاً أعطاه أو منعه ذلك، فإن اليد العليا أفضل من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول» ⁽²⁾.

وقد نبّه العلامة ابن عاشور - رحمه الله - إلى أن هناك أشياء تعين على صلاح العمل وتيسيره، وهي: النظام، والتوقيت، والدوام، وترك الكلفة، والمبادرة، والإتقان ⁽³⁾.
والأنبياء - صلوات الله عليهم - كانوا أصحاب مهن وأعمال يعملونها، وكذا كان أصحاب رسول الله - ﷺ - يتجرون في البر والبحر ويعملون في نخلهم؛ والقذوة بهم.
وسياقي مزيد من الكلام والبيان عن هذا الأصل، في الكلام عن مقاصد الشريعة الخاصة في كسب المال واستثماره ⁽⁴⁾.

الأصل الرابع: الإنسان:

وهذا الأصل - في نظري - هو أهم هذه الأصول كلها، وبدونه لا يمكن لعملية الكسب أو الاستثمار أن تتم، فالإنسان هو العنصر الفاعل الأساس في أي عملية اقتصادية تنموية ناجحة.

والطبيعة الإنسانية تنطوي على طاقات كامنة أودعها فيها الخالق - جل وعلا -، ومن هذه الطاقات: طاقة الحركة والعمل، والإسلام يوجه هذه الطاقة إلى الصالح من

= = = محققو «المسند» (296/20): «إسناده صحيح على شرط مسلم»، وقال الإمام الهيثمي «مجمع الزوائد» (63/4) (6236): «رواه البزار، ورجاله أثبات ثقات»، وقال الألباني في «صحيح الأدب المفرد» (371) (ص 181) ط: دار الصديق للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 1418هـ - 1997م: «صحيح».

(1) رواه البخاري (2073) (57/3) كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، من حديث المقدم بن معدي كرب - ﷺ -، ورواه أحمد (17181) بلفظ: «ما أكل أحد منكم طعاماً أحب إلى الله عز وجل من عمل يديه»، وقال محققو «المسند» (502/28): «حسن لغيره».

(2) رواه مسلم (1042) (721/2) كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس، من حديث عن أبي هريرة - ﷺ -.

(3) راجع: «أصول النظام الاجتماعي في الإسلام» لابن عاشور، ط: الشركة التونسية للتوزيع، تونس (ص 77 - 79).

(4) في الفصل الثاني، المبحث الثالث، المطلب الأول: الحث على العمل ومحاربة البطالة (ص 275 - 293).

الأعمال والأبحاث والاكتشافات، كما يوجهها إلى الكسب والتنمية والإنتاج والبناء .
وحق يستطيع الإنسان الكسب والاستثمار على أفضل وجوهه وأكملها؛ فلا بد له
من أمرين: سلامة العقل، وصحة الجسد .

الأمر الأول: سلامة العقل ، وأعني به: الرشد في التصرفات، وحسن التدبير؛ وهو
أصلٌ في كل ثروة، فبواسطته يحقق الإنسان الثراء ويحافظ عليه، بل لا يمكن لتجارة أو
زراعة أو صناعة أو أي نشاط اقتصادي أن ينجح ويؤتي ثماره ما لم يكن الشخص القائم
عليه سليم العقل رشيداً في أفعاله وتصرفاته .
ولأجل ذلك اشترط حسن النظر وإصلاح المال في ماهية الرشد؛ قال ابن عاصم⁽¹⁾:
عاصم⁽¹⁾:

الرشد حفظ المال مع حسن النظر وبعضهم له الصلاح معتبر⁽²⁾
وكان يقال: «حسن التدبير مفتاح الرشد ، وباب السلامة الاقتصاد»⁽³⁾، و«لا مال
مال لمن لا تدبير له»⁽⁴⁾ .

ويظهر الرشد وسلامة العقل في موضوع الكسب والاستثمار: في القدرة على

(1) هو أبو بكر، محمد بن محمد بن عاصم القيسي الغرناطي، فقيه، أصولي، فرضي، ناظم، قاضي الجماعة بالأندلس، من فقهاء
المالكية، مولده ووفاته بغرناطة، كان عالماً بالعربية، والقراءات، كان يجلد الكتب في صباه، وتقدم حتى ولي قضاء القضاة ببلده، من
تصنيفه: «تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام»، و«أرجوزة في الفقه المالكي تعرف بالعاصمة»، شرحها جماعة من العلماء، و
«حدايق الأزاهر في مستحسن الأجوبة والمضحكات والحكم والأمثال والحكايات والنوادر»، وله أراجيز، منها أرجوزة في الأصول
بعنوان: «مرتقى الوصول إلى الضروري من الأصول»، وأخرى في الفرائض بعنوان: كثر المفاوض في علم الفرائض، توفي - رحمه الله -
سنة (829 هـ) .

راجع: «الأعلام» (45/7)، و«معجم المؤلفين» (116/10) .

(2) «الإنتقان والإحكام في شرح تحفة الحكام» المعروف بشرح ميارة، لمجد بن أحمد الفاسي، ط: دار المعرفة (202/2، 203).
وقال في شرحه: «يعني أن حقيقة الرشد هي حفظ المال مع حسن النظر فيه وهذا هو المعتمد في المذهب، وهو قول ابن القاسم
وعن بعضهم أنه زاد فيها صلاح الحال أيضا فهي عنده حفظ المال وحسن النظر فيه وصلاح الحال وهو قول أشهب قال (ابن سلمون)
الرشد هو حفظ المال وحسن النظر فيه واختلف هل من شرطه الصلاح في الدين أم لا على قولين قال المدنيون من أصحاب مالك
الرشد هو صحة العقل وصلاح الدين وتتمير المال وحفظه وقال ابن القاسم إذا أثر ماله وحاطه استوجب اسم الرشد وإن كان غير
مرضي الحال وبذلك الحكم» . اهـ .

(3) «إصلاح المال» لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى
1414هـ - 1993م (ص 69) .

(4) رواه ابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (202) (ص 70) عن عبد العزيز بن مروان أنه كتب إلى ابنه عمر بن عبد العزيز ،
يوصيه بحسن التدبير، قائلاً: «اعلم يا بني أنه لا دين لمن لا دفتر له ، ولا مال لمن لا تدبير له ، ولا مروءة لمن لا إخوان له» .

التجديد والابتكار، وجودة التنظيم والتخطيط، واتباع أحسن أساليب الإنتاج، وأفضل وسائل الاستثمار، والتحلي ببعد النظر، والتطلع للمستقبل، مع الدراية بالواقع، وأخذ الحيطة والحذر ودراسة الجدوى قبل كل تصرف .

الأمر الثاني: صحة الجسد: فممارسة العمل، واستعمال الآلات، والتحرك لطلب الأوقات والبضائع والمنتجات، والقيام على الاستثمار بالزراعة أو الصناعة أو التجارة أو غيرها؛ كل ذلك يحتاج إلى صحة الجسد وقوة البدن، ولهذا كانت عناية الشريعة بالنفس عناية بالغة، حتى أصبحت إحدى الضروريات الكبرى التي عملت الشريعة على حفظها والعناية بها، وحرمت على الإنسان كل ما يؤدي إلى الإضرار بصحته وبجسده من مأكول أو مشروب، كما منعه من كل فعل يعود على صحته بالضرر، ومنعه من كل ما من شأنه أن يفضي بنفسه إلى التهلكة؛ قال - تعالى - : ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (1) .

الأصل الخامس: التقوى:

وهذا الأصل في الإسلام من أهم أسباب الكسب؛ على الرغم من إغفال سائر المذاهب والنظم الاقتصادية الوضيعة له !! .

والمراد بالتقوى هنا: الخوف من الله - تعالى - ، ومراعاة حدوده، وابتغاء مرضاته في كل ما نقوم به من أعمال وأنشطة تجارية واقتصادية .

وقد وردت نصوص شرعية عديدة تبين هذا الأصل وتوضحه، فتبين سعة الرزق ورغد العيش لأهل التقوى والطاعة، والجوع والخوف، وضيق الرزق عند الكفران والجحود والمعصية (2) .

قال - تعالى - : ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَأَتَّقُوا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ

(1) سورة البقرة: آية ١٩٥ .

(2) وقد يحصل رغد عيش للكافر والعاصي، أو ضيق عيش وفقير للمؤمن، ويكون هذا للكافر استدراجاً من الله وإمهالاً، وللمؤمن ابتلاءً من الله تعالى، لينظر صبره وقوة إيمانه، وما أدخر الله له في الآخرة أعظم وأبقى مما لم يحصله في الدنيا .

وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١﴾ .

وقال - جل وعلا - في شأن أهل الكتاب: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ

وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ ۚ ﴾ (٢) .

وقال - تعالى - على لسان نبيه نوح - عليه السلام - ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ

غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَيَنْبِنَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا ﴿١٢﴾ ﴾ (٣) .

وقال - ﷻ -: ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ ﴾ (٤) .

وقال - سبحانه -: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥﴾ مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا

أُرِيدُ أَنْ يُطِيعُونِ ﴿٥٧﴾ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾ (٥) .

وقال - جل وعلا -: ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا

رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا

يَصْنَعُونَ ﴾ (٦) .

وعائد التقوى في الإسلام هو النماء وسعة الرزق أو ما يُسمَّى (البركة) في الدنيا،

فضلا عن الجنة في الآخرة وهي غاية الغايات .



(١) سورة الأعراف: آية ٩٦ .

(٢) سورة المائدة: آية ٦٦ .

(٣) سورة نوح: الآيات ١٠-١٢ .

(٤) سورة الطلاق: الآيات ٢، ٣ .

(٥) سورة الذاريات: الآيات ٥٦ - ٥٨ .

(٦) سورة النحل: آية ١١٢ .

المطلب الثالث: أقسام الناس واتجاهاتهم حيال الكسب والاستثمار:

الناس من قديم الأزل ينقسمون تجاه كسب المال واستثماره أقساماً لا تخرج عن أربعة أقسام: قسمٌ يفضلون الغنى، وقسمٌ يفضلون الفقر ⁽¹⁾، وقسمٌ يفضلون الكفاف ⁽²⁾، وقسمٌ رابعٌ يفصلون في الأمر، فيختلف التفضيل عندهم باختلاف الاعتبارات والأحوال، وسأعرض بإجمال لهذه الأقسام الأربعة وأدلتها وتوجيهها.

القسم الأول: المفضلون للغنى:

ويرون أن لا يقنع المرء بالكفاية ويطلب الزيادة والكثرة، وهذا هو مذهب أكثر أهل الأرض على اختلاف أديانهم وألوانهم وأجناسهم وطبائعهم، وهو الموافق للفطرة البشرية، فقد وصف الله الجنس البشري كله بحب المال، فقال - سبحانه - في وصف الإنسان: ﴿وَأَنَّهُ لِحُبِّ الْمَالِ لَشَدِيدٌ﴾ ⁽³⁾ يعني: حب المال ⁽⁴⁾، وقد ذهب أكثر الفقهاء إلى ذلك أيضاً ⁽⁵⁾.

(1) راجع في المفاضلة بين الفقر والغنى: «الكسب» لمحمد بن الحسن (ص 106 - 121)، و«أدب الدنيا والدين» للماوردي، ط: دار مكتبة الحياة 1986م (ص 214 - 221)، و«إحياء علوم الدين» (4/201) وما بعدها؛ بيان فضيلة الفقر على الغنى، و«المقدمات الممهدات» لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، ط: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1408هـ - 1988م (3/401 - 407)، و«الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني» لشهاب الدين النفراوي الأزهرى المالكي، ط: دار الفكر 1415هـ - 1995م (1/61، 62)، و«السر المكتوم في الفرق بين المالين الحمود والمذموم» للحافظ السخاوي، تحقيق: مشهور آل سلمان، ط: مكتبة وتسجيلات دار الإمام مالك، الإمارات، أبو ظبي، الطبعة الأولى 1425هـ - 2004م (ص 175) وما بعدها.

(2) قال الإمام الماوردي - رحمه الله - في «أدب الدنيا والدين» (ص 221): «اختلف الناس في تفضيل الغنى والفقر مع اتفاقهم أن ما أوحج من الفقر مكروه، وما أبطر من الغنى مذموم: فذهب قوم إلى تفضيل الغنى على الفقر؛ لأن الغنى مقتدر والفقير عاجز، والقدرة أفضل من العجز، وهذا مذهب من غلب عليه حب النباهة.

وذهب آخرون إلى تفضيل الفقر على الغنى؛ لأن الفقير تارك والغني ملابس، وترك الدنيا أفضل من ملاستها، وهذا مذهب من غلب عليه حب السلامة.

وذهب آخرون إلى تفضيل التوسط بين الأمرين، بأن يخرج عن حد الفقر إلى أدنى مراتب الغنى؛ ليصل إلى فضيلة الأمرين، ويسلم من مذمة الحالين، وهذا مذهب من يرى تفضيل الاعتدال، وأن خيار الأمور أوساطها».

وقال الإمام شهاب الدين القرافي في «الدخيرة» (13/331، 332): «واختلف الناس في الفقر والغنى على أربعة أقوال: فقيل: الغنى أفضل، وقيل: الفقر، وقيل: الكفاف، وقيل: الوقف، وهذا في حق من يقوم في كل حالة بما يليق بها، أما من لا يقوم بما يتعين عليه في حالة منها فلا خلاف أن الحالة الأخرى أفضل له (...) والفقر والغنى ليسا حسنين لئلاهما بل بالنسبة لآثارهما في الناس».

(3) سورة العاديات: آية ٨.

(4) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (10/169).

(5) نسب الإمام ابن جرير - رحمه الله - إلى أكثر الفقهاء أنهم ذهبوا إلى أن الغنى أفضل، خلافاً لأكثر الصوفية ! راجع: «القوانين الفقهية» ط: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1404هـ - 1984م (ص 427).

واستدلوا على تفضيلهم الغنى على الفقر بأدلة كثيرة⁽¹⁾، منها:

1 - أن الغني يقدر على أعمال صالحة لا يقدر عليها الفقير، كالصدقة، والجهاد، والدعوة، والعق، وكفالة الأيتام، وبناء المساجد، وغير ذلك من وجوه البر⁽²⁾.

قال الله - تعالى - : ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾⁽³⁾.

وقال - ﷺ - وهو على المنبر، وذكر الصدقة، والتعفف عن المسألة: «اليد العليا خير من اليد السفلى، واليد العليا هي المنفقة، والسفلى: السائلة»⁽⁴⁾.

2 - أن الله - تعالى - سمى المال خيراً، وهو فضل منه - سبحانه -، وهو نعمة، والفقر بؤس ونقمة ومحنة، وهو وعد الشيطان، ولا يخفى على عاقل أن النعمة والخير والفضل أفضل من النقمة والمحنة والبؤس، وأن ما هو خير، يسعى إليه ويحرص عليه.

وقال الإمام السخاوي - رحمه الله - : «وقد مال كثير من الشافعية إلى تفضيل الغني الشاكر على الفقير الصابر». راجع: «السر المكتوم في الفرق بين المالين المحمود والمذموم» (ص 175).

(1) تقدم الكثير منها - مع بيان وجه الدلالة وتخريج الأدلة النبوية - في الفصل التمهيدي لهذه الأطروحة، في المبحث الثاني، المطلب الثالث: منزلة المال وأهميته في الإسلام (ص 48 - 53).

(2) قال الإمام ابن رشد - رحمه الله - في «البيان والتحصيل» (17/ 109): «والغني يؤجر من وجوه كثيرة، منها الشكر لله عز وجل على ما أتاه من فضله، ومنها الصبر على ما يعطيه من ماله لوجه الله عز وجل في الواجب عليه من الزكاة، وفيما سوى ذلك من القربات ومن الإنفاق على ما يجب عليه الإنفاق عليه من الزوجات والبنين الصغار والآباء والأمهات المعدمين، مع حبه له، وشحه عليه (...) وقد يتزوج الغني الزوجتين والثلاث والأربع، ويتسرى الإماء ذوات العدد، فيستمتع بوطئهن، ويؤجر بذلك فيهن، والفقير لا يقدر على شيء من ذلك».

(3) سورة النساء: آية ٩٥؛ قال الإمام ابن عطية الأندلسي - رحمه الله - في «المحرر الوجيز» (2/ 97، 98): «في قوله: ﴿لَا يَسْتَوِي﴾ إيهام على السامع، وهو أبلغ من تحديد منزلة التي بين المجاهد والقاعد، فالمتأمل يمشي مع فكرته ولا يزال يتخيل الدرجات بينهما، والقاعدون عبارة عن المتخلفين، إذ القعود هيئة من لا يتحرك إلى الأمر المقعود عنه في الأغلب (...) واحتج بهذه الآية المظهرة لفضل المال من قال: إن الغنى أفضل من الفقر وإن متعلقه بما لبين».

وقال الإمام القرطبي - رحمه الله - في «الجامع لأحكام القرآن» (5/ 343): «وتعلق بها - أي بهذه الآية - أيضاً من قال: إن الغنى أفضل من الفقر، لذكر الله تعالى المال الذي يوصل به إلى صالح الأعمال».

(4) رواه البخاري (1429)، (2/ 112) كتاب الزكاة، باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى، ومسلم (1033)، (2/ 717) كتاب الزكاة، باب بيان أن أفضل الصدقة صدقة الصحيح الشحيح، من حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -.

قال الله - ﷻ -: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً

مِنْهُ وَفَضْلاً وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾⁽¹⁾، وشتان بين ما يعدُّ الله به من الغنى، وما يعدُّ الشيطان به من الفقر⁽²⁾.

وقال - سبحانه - ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾⁽³⁾،

وقال - ﷻ -: ﴿وَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾⁽⁴⁾، وقال - جل وعلا -: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً

فَسَوْفَ يُعْزِيكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾⁽⁵⁾، وقال - سبحانه -: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ

تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾⁽⁶⁾، وقال - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً﴾⁽⁷⁾، وقال

وقال - سبحانه -: ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلاً فَأَغْنَى﴾⁽⁸⁾، وقال - تعالى -: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ

أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾⁽⁹⁾.

3 - قوله - تعالى -: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَى إِلَّا مَنْ آمَنَ

وَعَمِلَ صَالِحاً فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الْفَضْلِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ﴾⁽¹⁰⁾.

أي: وما أموالكم بالتي تقربكم عندنا، ولا أولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى، إلا من آمن وعمل صالحاً فلن يضره ماله وولده في الدنيا، بل سيعطى الغنى أجراً مضاعفاً إذا كان مؤمناً تقياً.

(1) سورة البقرة: آية ٢٦٨ .

(2) راجع: «البيان والتحصيل» (107 / 17) .

(3) سورة الجمعة: آية ١٠ .

(4) سورة النساء: آية ٣٢ ؛ قال الإمام ابن رشد - رحمه الله - في «البيان والتحصيل» (107 / 17، 108): «فلو كان الفقر

أفضل من الغنى، لكان تعالى يأمرنا أن نسأله تفضيل الأفضل بالأدنى، وذلك خلاف المعلوم من المعنى» .

(5) سورة التوبة: آية ٢٨ .

(6) سورة البقرة: آية ١٩٨ .

(7) سورة سبأ: آية ١٠ .

(8) سورة الضحى: آية ٨ ؛ قال الإمام ابن رشد - رحمه الله - في «البيان والتحصيل» (107 / 17، 108): «فلو كان الفقر أفضل من

الغنى لكان تعالى قد امتن عليه - ﷻ - بأن نقله من الأفضل إلى الأدنى» .

(9) سورة البقرة: آية ١٨٠ .

(10) سورة سبأ: آية ٣٧ .

4 - قوله - تعالى - : ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحْجَمُكُمْ

أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيَتُهُمْ تَفِيضٌ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾⁽²⁾، فلو لم يكن الغنى وتوفر المال الذي ينفقون منه على الجهاد أفضل وأولى لم يكن لحزنهم معنى⁽³⁾.

5 - نهي النبي ﷺ - عن إضاعة المال⁽⁴⁾، ودعاؤه بالغنى لنفسه ولبعض أصحابه، وقوله - ﷺ -: «ما نفعني مالٌ قطُّ ما نفعني مالٌ أبي بكرٍ»، وقول فقراء المهاجرين للرسول ﷺ -: ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى، والنعيم المقيم - لكونهم يعملون ما يعمل به الفقراء من أعمال البر، ويزيدون عليهم بالصدقة وبذل المال في وجوه الخير -، وجواب النبي - ﷺ - لهم بقوله: «ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء»، وقد تقدم تخريج هذه النصوص وبيان وجه الدلالة منها على تفضيل المال وبيان أهميته في الإسلام، وهو الوجه ذاته في تفضيل الغنى على الفقر⁽⁵⁾.

6 - قول النبي - ﷺ -: «لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالاً فسلط على هلكته في الحق، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها»⁽⁶⁾.

(1) قال الإمام القرطبي - رحمه الله -: «﴿زُلْفَى﴾ قال مجاهد: أي قربي، والزلفة القرية، والمعنى: وما أموالكم بالتي تقرّبكم عندنا، ولا أولادكم بالتي عندنا زلفى، ثم حذف خبر الأول للدلالة الثاني عليه ﴿إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ قال سعيد ابن جبير: المعنى: إلا من آمن وعمل صالحاً فلن يضره ماله وولده في الدنيا ﴿فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الْوَضْعِ بِمَا عَمِلُوا﴾ يعني قوله : = ﴿مَنْ جَاءَهُ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَالٍ﴾ - [سورة الأنعام: آية 160] -، فالضعف الزيادة، أي: لهم جزاء التضعيف، وهو من باب إضافة المصدر إلى المفعول، وقيل: لهم جزاء الأضعاف، فالضعف في معنى الجمع، أي لهم الجزاء المضعف، للواحد عشرة إلى ما يريد الله من الزيادة، وبهذه الآية استدلل من فضل الغنى على الفقر . وقال محمد بن كعب: إن المؤمن إذا كان غنياً تقياً آتاه الله أجره مرتين بهذه الآية». راجع: «الجامع لأحكام القرآن» (306، 305/14) باختصار وتصرف .

(2) سورة التوبة: آية 92 .

(3) راجع: «البيان والتحصيل» (108/17) .

(4) رواه البخاري (6473) (100/8) كتاب الرقاق، باب ما يكره من قيل وقال، عن المغيرة بن شعبه قال: «وكان ينهى - أي: النبي ﷺ - عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال» .

(5) راجع: الفصل التمهيدي لهذه الأطروحة، في المبحث الثاني، المطلب الثالث: منزلة المال وأهميته في الإسلام (ص 52، 53).

(6) رواه البخاري (73) (25/1) كتاب العلم، باب الاختباط في العلم والحكمة، ومسلم (816) (559/1) كتاب صلاة

المسافرين وقصرها، باب فضل من يقوم بالقرآن ويعلمه، وفضل من تعلم حكمة من فقه أو غيره فعمل بها وعلمها، من حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - .

قال الإمام ابن بطال - رحمه الله - : « فيه من الفقه أن الغني إذا قام بشروط المال ، وفعل فيه ما يرضي الله، فهو أفضل من الفقير الذي لا يقدر على مثل حاله» ⁽¹⁾ .

7 - قوله - ﷺ - : « **إنك أن تذر ورثتك أغنياء خيرٌ من أن تذرهم عالة يتكفّفون الناس ، وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها، حتى ما تجعل في امرأتك** » ⁽²⁾ ، ولو كان كل ما زاد كان أفضل، لنهاه النبي - ﷺ - أن يوصي بشيء ⁽³⁾ ، وقوله - ﷺ - أيضاً : « **أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك** » ⁽⁴⁾ .

فهذان الحديثان - وما في معناه - يدلان على أن الإسلام لا يشجع الانخلاع من المال بالكلية حتى لو كان ذلك في سبل الخيرات والطاعات، وأن بقاء المال مع المؤمن واسغناؤه به عن الناس أفضل من حال الفقر والعدم والحاجة للغير .

8 - قوله - ﷺ - في وصف معاوية ⁽⁵⁾ - ﷺ - : « **وأما معاوية فصعلوك لا مال له** » ⁽⁶⁾ ، ولم يكن - ﷺ - ليذم حالة فيها الفضل ⁽¹⁾ .

(1) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (158/1)، وقال في نفس الموضوع: « هذا الحسد الذي أباحه - ﷺ - ليس من جنس الحسد المذموم، وقد بين - ﷺ - ذلك في بعض طرق هذا الحديث، فقال فيه: **(فراّه رجل - يعني: ينفق المال ويتلو الحكمة = فيقول : ليتني أوتيت مثل ما أوتي ففعلت مثل ما يفعل)**، فلم يتمن أن يُسلَب صاحب المال ماله، أو صاحب الحكمة حكمته، وإنما تمنى أن يصير في مثل حاله (...) ولهذا المعنى ترجم البخاري لهذا الباب: باب الاغتباط في العلم والحكمة، لأن من أوتي مثل هذه الحال فينبغي أن يغتبط بها وينافس فيها» .

(2) تقدم تخريجه بتمامه (ص 52) .

(3) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (169 /10) .

(4) رواه البخاري (2757) (7/4) كتاب الوصايا، باب إذا تصدّق أو أوقف بعض ماله أو بعض رقيقه أو دوابه فهو جائز، من حديث كعب بن مالك - ﷺ - قال: قلت يا رسول الله، إن من توبّي أن أنخلع من مالي صدقة إلى الله، وإلى رسوله - ﷺ -، فقال النبي - ﷺ - : « **أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك** »، قلت: فإني أمسك سهمي الذي بخيبر .

ومعنى: «أنخلع» أخرج منه جميعه وأتصرّق به، كما يخلع الإنسان ثوبه ويتركه، و«سهمي» نصيبي الذي أملكه .

(5) هو معاوية بن (أبي سفيان)؛ صخر بن حرب بن أمية القرشي الأموي، مؤسس الدولة الأموية بالشام، وأحد دهاة العرب الكبار، كان فصيحاً حليماً وقوراً، ولد بمكة، وأسلم يوم فتحها (سنة 8 هـ) وتعلم الكتابة والحساب، فجعله رسول الله - ﷺ - في كتابه، ولده أبو بكر ثم عمر، وأقرّه عثمان - ﷺ - على الديار الشامية، تنازل له الحسن بن علي - رضي الله عنهما - عام الجماعة (سنة 41 هـ)، ودامت لمعاوية الخلافة إلى أن بلغ سن الشيخوخة، فعهد بها إلى ابنه يزيد، غزا جزر البحر المتوسط والقسطنطينية وكثرت فتوحاته، له 130 حديثاً، اتفق البخاري ومسلم على أربعة منها ، وتوفي - ﷺ - في دمشق سنة 60 هـ .

راجع : «الطبقات الكبرى» لابن سعد (285/7) ، و«الاستيعاب» (1416/3) ، و«الإصابة» (120/6) ، و«الأعلام» (261/7) .

(6) رواه مسلم (1480) (1114/2) كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، وتمامه عن فاطمة بنت قيس، أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة، وهو غائب، فأرسل إليها وكيله بشعير، فسخطته، فقال: والله ما لك علينا من شيء، فجاءت رسول الله - ﷺ -

9- حديث عمرو بن العاص⁽²⁾ - رضي الله عنه - ، قال: أرسل إلي رسول الله - ﷺ - : «أن اجمع عليك سلاحك وثيابك، ثم ائتني» قال: فأتيته وهو يتوضأ، فقال: «يا عمرو ، إني أرسلت إليك لأبعثك في وجه يُسَلِّمَكَ اللهُ، ويَغْنَمَكَ، وأزْعَبُ لك زَعْبَةً من المال»، فقلت: يا رسول الله، ما كانت هجرتي للمال، وما كانت إلا لله ولرسوله، قال: فقال: «نعمًا بالمال الصالح للرجل الصالح»⁽³⁾، ولم يكن - ﷺ - ليحضَّ أحداً على ما يُنقصُ حظه عند الله⁽⁴⁾ .
وقوله - ﷺ - : «أزْعَبُ لك زَعْبَةً من المال»، أي: أعطيك دفعة من المال، والزَعْبُ: هو الدفع، يُقال: جاءنا سيلٌ يزْعَبُ زَعْباً، أي: يتدافع⁽⁵⁾ .

10- قوله - ﷺ - : «إن هذا المال خضرة حلوة، من أخذه بحقه ، ووضعه في حقه، فنعم المعونة هو، ومن أخذه بغير حقه كان كالذي يأكل ولا يشبع»⁽⁶⁾؛ فمدح النبي - ﷺ - هنا المال لمن أخذه بحقه، ووضعه في حقه، وأخبر أنه «نعم المعونة» له، وهذا

-، فذكرت ذلك له، فقال: «ليس لك عليه نفقة»، فأمرها أن تعتدَّ في بيت أم شريك، ثم قال: «تلك امرأة يغشاها أصحابي، اعتدي عند ابن أم مكتوم، فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك، فإذا حللت فأذيني» قالت: فلما حللت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان، وأبا جهم خطباني، فقال رسول الله - ﷺ - : «أما أبو جهم، فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له، انكحي أسامة ابن زيد» فكرهته، ثم قال: «انكحي أسامة»، فنكحته، فجعل الله فيه خيراً، واغتبطت به .

(1) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (168/10) .
(2) هو أبو عبد الله، عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي، ولد سنة (50 ق هـ)، صحابيٌّ جليل، فاتح مصر، وأحد قادة الإسلام وعظماء العرب ودهائم وأولي الرأي والحزم والمكيدة فيهم، وذكر الزبير بن بكار والواقدي بسندين لهما أن إسلامه كان على يدي النجاشي وهو بأرض الحبشة، وولد النبي - ﷺ - إمرة جيش (ذات السلاسل) وأمدّه بأبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -، ثم استعمله على عُمان، وكان بعد ذلك من أمراء الجيوش في الجهاد بالشام في زمن عمر - رضي الله عنه -، وولاه عمر فلسطين ومصر، وله في كتب الحديث (39 حديثاً)، توفي - رضي الله عنه - بالقاهرة سنة (43هـ) .

راجع: «الاستيعاب» (956/3)، و«الإصابة» (537/4)، و«الأعلام» (79/5) .
(3) رواه البغوي في «شرح السنة» تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، ط: المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية 1403هـ - 1983م (2496) (91/10)، وصححه الألباني في تحقيقه لكتاب «مشكاة المصابيح» للخطيب التبريزي، ط: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة 1985م (3756) (1108/2)، وتقدّم تخريج الحديث مختصراً بلفظ: «نعم المال الصالح للمرأة الصالح» (ص 50) .

(4) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (170/10) .
(5) راجع: «شرح السنة» (91/10) .
(6) رواه البخاري (6427) (91/8) كتاب الرقاق، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها، ومسلم (1052) (728/2)، (729) كتاب الزكاة، باب تخوف ما يخرج من زهرة الدنيا، من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - .
قال الإمام النووي: في «شرح صحيح مسلم» (55/17): «ومعنى (الدنيا خضرة حلوة) (يحتمل أن المراد به شيئان:

يدل على فضل الغنى لمن اتقى الله تعالى فيه وأدى حقه .

11- قول النبي - ﷺ - : «**لا بأس بالغنى لمن اتقى، والصحة لمن اتقى خير من**

الغنى، وطيب النفس من النعيم»⁽¹⁾؛ فهذا الحديث لا يرى بأساً بأن يكون الرجل غنياً إذا اتقى الله وأدى الحقوق والواجبات المتعلقة بالمال .

12- أن الغنى نعمة والفقر بؤس ومحنة، ولا يخفى أن النعمة أفضل من البؤس والمحنة .

13- أن كل ما يتصور في الفقر من الصبر والرضا يتصور في الغنى بالإيثار، والصبر على

بذل المال وإنفاقه والتضحية به، وليس كل ما يتصور في الغنى من القربات يتصور في الفقر .

14- ما أُثِرَ عن كثيرين من السلف الصالح في مدحهم للغنى والمال، وأهمية طلبه

وإصلاحه، وجمعهم له، لأجل إنفاقه في سبل الخيرات والاستغناء به عن الناس .

قال الإمام القرطبي - رحمه الله - : «وَمَنْ صَحَّ الْقَصْدُ فَجَمَعَهُ»⁽²⁾ أفضل بلا خلاف عند

العلماء وكان سعيد بن المسيّب⁽¹⁾ يقول: لا خير فيمن لا يطلب المال، يقضي به دينه

أحدهما: حسنهما للنفوس ونضارتها ولذتها، كالفاكهة الخضراء الحلوة، فإن النفوس تطلبها طلباً حثيثاً، فكذا الدنيا .

والثاني: سرعة فنائها كالشيء الأخضر في هذين الوصفين، ومعنى: «مستخلفكم فيها، جاعلكم خلفاء من القرون الذين قبلكم فينظر هل تعملون بطاعته أم بمعصيته وشهواتكم» .

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (246/1): «قال ابن الأنباري: قوله «**المال خضرة حلوة**» ليس هو صفة المال، وإنما هو للتشبيه كأنه قال: المال كالبقلة الخضراء الحلوة، أو التاء في قوله: «**خضرة وحلوة**» باعتبار ما يشتمل عليه المال من زهرة الدنيا، أو على معنى = فائدة المال، أي: أن الحياة به أو العيشة، أو أن المراد بالمال هنا الدنيا؛ لأنه من زينتها، قال الله تعالى : ﴿**الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**﴾ [سورة الكهف: آية ٤٦] .

(1) رواه أحمد (23158)، وابن ماجه (2141) (724/2) كتاب التجارات، باب الحث على المكاسب، والحاكم (2131) (3/2)، من حديث معاذ بن عبد الله بن خبيب، عن أبيه، عن عمه، وقال الحاكم: «هذا حديث مدني صحيح الإسناد ولم يخرجاه، والصحابي الذي لم يسمه سليمان بن بلال هو يسار بن عبد الله الجهني»، ووافقه الذهبي على تصحيحه، كما رواه البخاري في «الأدب المفرد» (301) (ص 113)، وقال البوصيري: «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات». راجع: «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» المحقق: محمد المنتقى الكشناوي، ط: دار العربية، بيروت، الطبعة الثانية 1403 هـ (6/3)، وقال محققو «المسند» (229/38): «إسناده صحيح» . كما صحح المناوي إسناده في «التيسير» (488/2) وقال في شرحه: «**(لا بأس بالغنى لمن اتقى)** وهو بغير تقوى هلكة، يجمعه من غير حقه ويضعه في غير حقه، فإذا كان معه تقوى فقد ذهب البأس **(والصحة لمن اتقى خير من الغنى)** فلئذ صحة البدن عون على العبادة، فالصحة مال ممدود والسقيم عاجز **(وطيب النفس من النعيم)** لأن طيبها من روح النعيم وهو النور الوارد الذي أشرف على القلب» .

(2) أي: جمع المال من الحلال .

ويصون به عرضه، فإن مات تركه ميراثاً لمن بعده، وخلف ابن المسيب أربعمئة دينار، وخلف سفيان الثوري⁽²⁾ مائتين، وكان يقول: المال في هذا الزمان سلاح، وما زال السلف يمدحون المال ويجمعونه للنوائب وإعانة الفقراء⁽³⁾.

وعن سعيد بن المسيب، أنه ترك دنائير كثيرة، فلما حضرته الوفاة، قال: «اللهم إنك تعلم أني لم أجمعها إلا لأصون بها ديني، وأصل بها رحمي، وأكف بها وجهي، وأقضي بها ديني، لا خير فيمن لا يجمع المال ليكف به وجهه، ويصل به رحمه، ويقضي به دينه، ويصون به دينه»⁽⁴⁾.

وعن خالد بن صفوان⁽⁵⁾ - رحمه الله - قال: «خصلتان إذا حفظتهما لا تبالي ما صنعت بعدهما: دينك لمعادك، ودرهمك لمعاشك»⁽⁶⁾.

وعن سفيان بن عيينة⁽¹⁾ - رحمه الله - قال: «هن كان له مال فليُصلحه - وفي لفظٍ : فليَتَجَرَّ وَلِيَكْتَسِبْ - فإنَّكم في زمانٍ من احتاج فيه إلى الناس، فإنَّ أول ما يبذله دينه»⁽²⁾.

(1) هو أبو محمد، سعيد بن المسيَّب بن حزن بن أبي وهب المخزومي القرشي، ولد (13هـ)؛ من كبار التابعين، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة النبوية المنورة، جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع، كان لا يأخذ عطاءً، ويعيش من التجارة بالزيت، وكان أحفظ الناس لأقضية عمر بن الخطاب وأحكامه حتى سمي راوية عمر، توفي - رحمه الله - بالمدينة سنة (94هـ).

راجع: «وفيات الأعيان» (375/2)، و«سير أعلام النبلاء» (217/4)، و«الأعلام» (102 / 3).

(2) هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق، الثوري الكوفي، من بني ثور بن عبد مناة، ولد (97هـ)، أمير المؤمنين في الحديث، كان رأساً في التقوى، طلبه المنصور العباسي ثم المهدي ليلي الحكم، فتوارى منهما سنين، ومات بالبصرة مستخفياً، من مصنفاته «الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير» كلاهما في الحديث، وله كتاب في الفرائض، توفي - رحمه الله - سنة (161هـ).

راجع: «وفيات الأعيان» (386/2)، و«سير أعلام النبلاء» (229/7)، و«الأعلام» (104 / 3).

(3) «الجامع لأحكام القرآن» (420/3).

(4) «إصلاح المال» لابن أبي الدنيا (68) (ص 40).

(5) هو خالد بن صفوان بن الأهم بن صفوان المنقري قال عنه الإمام الذهبي: «العلامة البليغ فصيح زمانه، أبو صفوان المنقري، الأهمي البصري، وقد وفد على عمر بن عبد العزيز، ولم أظفر له بوفاء إلا أنه كان في أيام التابعين (...) وهو القائل: ثلاثة يعرفون عند ثلاثة: الحليم عند الغضب، والشجاع عند اللقاء، والصديق عند النائبة». وقال الفضيل: بلغني أن خالد بن صفوان دخل على عمر، فقال له عمر بن عبد العزيز: عظمي يا خالده فقال: إن الله - ﷻ - لم يرض أحداً أن يكون فوقك، فلا ترض أن يكون أحد أولى بالشكر منك.

راجع: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (94/16)، و«بغية الطلب في تاريخ حلب» لكمال الدين ابن العديم، تحقيق: د. سهيل

زكار، ط: دار الفكر (3044/7)، و«سير أعلام النبلاء» (226/6).

(6) «إصلاح المال» (ص 41) برقم (69).

وعن قيس بن عاصم⁽³⁾ - رضي الله عنه - أن أباه أوصى عند موته بنيه فقال: «وعليكم بالمال واصطناعه فإنه منبّهٌ للكریم، ويُستَعْنَى به عن اللئيم، وإياكم ومسألة الناس فإنّها من آخر كَسْبِ الرَّجُلِ»⁽⁴⁾.

15- ومن المعقول قولهم: إنّ وجود المال خير من عدمه؛ لأنه إذا عدمه لم ينتفع بعدمه، وإذا وجده انتفع بوجوده، إما باستمتاع مباح غير مكروه لا أجر له فيه، وإما باستمتاع مندوب إليه فيه أجر له، أو ما يفعله من الخير الواجب والتطوع حتى ما ينفقه على أهله⁽⁵⁾.

وأختم هذا المطلب بكلام رائع للإمام ابن الجوزي - قاله في معرض ردّه على كلام الحارث المحاسبي⁽⁶⁾، والغزالي، في تفضيلهم للفقير، وأنه ينبغي للمرء أن يترك كل ماله وينخلع منه لئلا يشغله عن طاعة ربه، قال ابن الجوزي رحمه الله: «هذا كله بخلاف الشرع والعقل

(1) هو أبو محمد سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي، محدّث الحرم المكيّ، من الموالى، ولد بالكوفة سنة (107 هـ) ونقله أبوه إلى مكة وسكن بها، كان إماماً ثقةً، ثبتاً، واسع العلم، كبير القدر، حجةً، زاهداً، ورعاً، عابداً، حج سبعين سنة، قال الشافعيّ: «لو لا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز»، له كتاب «الجامع» في الحديث، وكتاب في (التفسير)، توفي - رحمه الله - سنة 198 هـ).
راجع: «وفيات الأعيان» (391/2)، و«سير أعلام النبلاء» (454/8)، و«ميزان الاعتدال» (2 / 170).

(2) راجع: «السّرّ المكتوم في الفرق بين المالين المحمود والمذموم» للسخاوي (ص 170)، ورواه ابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (71) (ص 41) عن سفيان بلفظ: «من كان معه شيء، فقدير أن يجعله في قرن ثور؛ فليفعل، فإنّ هذا زمان إذا احتاج الرجل فيه إلى الناس، كان أوّل ما يبذل دينه».

(3) هو أبو علي، قيس بن عاصم بن سنان بن خالد بن منقر بن عبيد بن الحارث المنقري التميمي، صحابيّ جليل، أحد أمراء العرب، وعقلائهم، والموصوفين بالحلم، والشجاعة فيهم، وكان شاعراً، حرم على نفسه الخمر في الجاهلية، واشتهر بالحلم، حتى أنه قيل للأحنف بن قيس: ممن تعلمت الحلم؟ قال: «من قيس بن عاصم المنقري»، قدم في وفد بني تميم على رسول الله - ﷺ -، فلما رآه النبي - ﷺ - قال: «هذا سيد أهل الوبر» واستعمله - ﷺ - على صدقات قومه، ثم نزل البصرة في أواخر أيامه، وروى أحاديث، توفي - ﷺ - بالبصرة نحو سنة (20 هـ).

راجع: «الاستيعاب» (1294/3)، و«أسد الغابة» (411/4)، و«الإصابة» (367/5)، و«الأعلام» (206/5).

(4) «الأدب المفرد» للبخاري (361) (ص 132) وحسنه الألباني في «صحيح الأدب المفرد» (300) (ص 127).

(5) راجع: «البيان والتحصيل» (110/17) وهو هنا يتصرف منه، وراجع لابن رشد أيضاً لل«مهمات الممهّدات» (405/3).

(6) هو أبو عبد الله، الحارث بن أسد المحاسبي، الزاهد المشهور، كان عالماً بالأصول والمعاملات، واعظاً مبكياً، ولد ونشأ بالبصرة، وكان قد ورث من أبيه سبعين ألف درهم، فلم يأخذ منها شيئاً، قيل: لأن أباه كان يقول بالقدر، فرأى من الورع أن لا يأخذ ميراثه، وهو محتاج إلى درهم، له كتب في الزهد، والرد على المعتزلة وغيرهم، من مصنفاته: «آداب النفوس»، و«شرح المعرفة»، و«البعث والنشور»، و«الرعاية لحقوق الله عز وجل»، و«التوهم»، و«رسالة المسترشدين»، ومن كلامه: «خيار هذه الأمة الذين لا تشغلهم آخرتهم عن دنياهم ولا دنياهم عن آخرتهم»، توفي - رحمه الله - ببغداد سنة (243 هـ).

راجع: «وفيات الأعيان» (57/2)، و«سير أعلام النبلاء» (110/12)، و«الأعلام» (153/2).

وسوء فهم للمراد بالمال» ثم أورد أدلة من الكتاب والسنة على فضل المال وأهميته⁽¹⁾، ثم قال: «فهذه الأحاديث مخرجة في الصحاح وهي على خلاف ما تعتقده المتصوفة من أن إكثار المال حجاب وعقوبة، وأن حبسه ينافي التوكل، ولا ينكر أنه يخاف من فترته وأن خلقاً كثيراً اجتنبوه لخوف ذلك، وأن جمعه من وجهه يعزّ، وسلامة القلب من الافتتان به يبعد، واشتغال القلب مع وجوده بذكر الآخرة يندر، ولهذا خيف فترته .

فأما كَسْبُ المال فلنَّ من اقتصر على كسب البلعة من حلها فذلك أمرٌ لا بُدَّ منه ، وأما من قصد جمعه والاستكثار منه من الحلال؛ نظرنا في مقصوده: ف إن قصد نفس المفاخرة والمباهاة فبئس المقصود، وإن قصد إعفاف نفسه وعائلته وادخر لحوادث زمانه وزمانهم، وقصد التوسعة على الإخوان، وإغناء الفقراء، وفعل المصالح، أثيب على قصده، وكان جمعه بهذه النية أفضل من كثير من الطاعات، وَقَدْ كان نيات خلق كثير من الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - في جمع المال سليمة لحسن مقاصدهم لجمعه ؛ فحرصوا عليه، وسألوا زيادته، وبإسناد عن ابن عمر أن رسول الله - ﷺ - أقطع الزبير⁽²⁾ حضر⁽³⁾ فرسه بأرض يُقال لها: ثرثر، فأجرى فرسه حتى قام، ثم رمى سوطه فقال: أعطوه حيث بلغ السَّوط، وكان سعد بن عباد⁽⁴⁾ يدعو فيقول: اللهم وسِّع عليّ .

(1) تقدم الكثير من تلك الأدلة في الفصل التمهيدي، في المبحث الثاني، المطلب الثالث: منزلة المال وأهميته في الإسلام (ص 48-54) .
(2) هو أبو عبد الله، الزبير بن العوام بن خويلد، الأسدي القرشي، ابن عمه النبي - ﷺ -، أمه صفية بنت عبد المطلب بن هاشم، حواري رسول الله - ﷺ -، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الستة أصحاب الشورى بعد عمر - ﷺ -، له 38 حديثاً، ولد سنة (28 ق هـ)، وأسلم وله اثنتا عشرة سنة، وقيل ثمان سنين، هاجر المحرّتين، وهو أول من سل سيفاً في الإسلام، شهد بدرًا، ولم يتخلف عن غزوة غزاها رسول الله - ﷺ -، قالوا: كان في صدر ابن الزبير - ﷺ - أمثال العيون من الطعن والرمي، وكان موسراً، كثير المتاجر، خلف أملاكاً بيعت بنحو أربعين مليون درهم، وكان طويلاً جداً إذا ركب تخط رجلاه الأرض، وكان خفيف اللحية أسمر اللون، كثير الشعر، قتل - ﷺ - يوم الجمل سنة (36 هـ) قتله ابن جرموز غيلة، بوادي السباع (على 7 فراسخ من البصرة) ودفن بناحية البصرة .

راجع: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (332/18)، و«أسد الغابة» (307/2)، و«الإصابة في تمييز الصحابة» (457/2)، و«الأعلام» (43/3) .

(3) الحضّر بضم المعجمة: عدو الفرس .

(4) هو أبو ثابت - وقيل: أبو قيس -، سعد بن عباد بن دليم بن حارثة بن أبي خزيمة، الخزرجي الأنصاري، صحابي من أهل المدينة - ﷺ -، كان سيد الخزرج، وأحد الأمراء الأشراف في الجاهلية والإسلام، وكان يلقب في الجاهلية بالكامل (لمعرفته الكتابية والرمي والسباحة)، وكان لسعد وآبائه في الجاهلية أطم (حصن) ينادى عليه: من أحب الشحم واللحم فليأت أطم دليم بن حارثة ، =

قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَأَبْلَغُ مِنْ هَذَا أَنْ يَعْقُوبَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لَمَّا قَالَ لَهُ بَنُوهُ: ﴿وَنَزِدَادُ كَيْلٍ بَعِيرٌ﴾⁽¹⁾ مَا لِي إِلَى هَذَا، وَأَرْسَلَ ابْنَهُ بَنِيَامِينَ مَعَهُمْ، وَأَنَّ شَعِيْبًا طَمَعَ فِي زِيَادَةِ مَا يَنَالُهُ فَقَالَ: ﴿فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ﴾⁽²⁾، وَأَنَّ أَيُّوبَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَمَّا عُوفِيَ نُثِرَ عَلَيْهِ رَجُلٌ جَرَادٍ مِنْ ذَهَبٍ فَأَخَذَ يَحْتُو فِي ثَوْبِهِ يَسْتَكْثِرُ مِنْهُ، فَقِيلَ لَهُ: أَمَا شَبِعْتَ؟ قَالَ: يَا رَبِّ، مِنْ يَشْبَعُ مِنْ فَضْلِكَ⁽³⁾، وَهَذَا أَمْرٌ مَرْكُوزٌ فِي الطَّبَاعِ، فَإِذَا قَصَدَ بِهِ الْخَيْرَ كَانَ خَيْرًا مَحْضًا .

وَأَمَّا كَلَامُ الْحَاسِبِيِّ فَخَطَأٌ يَدُلُّ عَلَى الْجَهْلِ بِالْعِلْمِ، وَقَوْلُهُ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ نَهَى عِبَادَهُ عَنْ جَمْعِ الْمَالِ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - نَهَى أُمَّتَهُ عَنْ جَمْعِ الْمَالِ، فَهَذَا مُحَالٌ، إِنَّمَا النَّهْيُ عَنْ سُوءِ الْقَصْدِ بِالْجَمْعِ، أَوْ عَنْ جَمْعِهِ مِنْ غَيْرِ حِلٍّ⁽⁴⁾ .



= شَهِدَ بَيْعَةَ الْعُقَيْبَةِ مَعَ السَّبْعِينَ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَشَهِدَ أَحَدًا وَالْخَنْدَقَ وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْمَشَاهِدِ، خَرَجَ مُهَاجِرًا إِلَى الشَّامِ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، وَمَاتَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِعُورَانَ سَنَةَ (14هـ) .

رَاجِعْ: «الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (273/7)، وَ«الْإِسْتِيعَابُ» (594/2)، وَ«أَسَدُ الْغَابَةِ» (441/2)، وَ«سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» (166/3)، وَ«الْأَعْلَامُ» (85/3) .

(1) سُورَةُ يُوسُفَ: آيَةُ ٦٥ .

(2) سُورَةُ الْقَصَصِ: آيَةُ ٢٧ .

(3) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (3391) (151/4) كِتَابُ الْأَنْبِيَاءِ، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى -: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ

وَأَنْتَ أَزْكَمُ الْبَصَرِ﴾ [سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ: آيَةُ 83] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، عَنْ النَّبِيِّ - ﷺ -، قَالَ: «بَيْنَمَا أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ عَرِيَانًا، خَرَّ عَلَيْهِ رَجُلٌ جَرَادٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَجَعَلَ يَحْنِي فِي ثَوْبِهِ، فَنَادَاهُ رَبُّهُ: يَا أَيُّوبُ، أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتَكَ عَمَّا تَرَى، قَالَ: بَلَى يَا رَبِّ، وَلَكِنْ لَا غِنَى لِي عَنْ بَرَكَتِكَ»، وَمَعْنَى (رَجُلٌ جَرَادٍ) جَمَاعَةٌ مِنَ الْجَرَادِ، وَهُوَ مِنْ أَسْمَاءِ الْجَمَاعَاتِ الَّتِي لَا وَاحِدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا، مِثْلُ سَرَبٍ مِنَ الطَّيْرِ .

(4) رَاجِعْ: «تَلْبِيسُ إِبْلِيسَ» (ص 160، 161) .

القسم الثاني: المفضلون للفقير:

ويرون أن الأفضل هو الفقر وفقد المال؛ لئلا يشغل به عن طاعة ربه، حتى قال الإمام الغزالي - رحمه الله -: «فمن راقب أحوال الأنبياء والأولياء وأقوالهم لم يشك في أن فقد المال أفضل من وجوده - وإن صرف إلى الخيرات - ؛ إذ أقل ما فيه اشتغالهم بإصلاحه عن ذكر الله - عز وجل -، فينبغي للمريد أن يخرج من ماله حتى لا يبقى له إلا قدر ضرورته، فما بقي له درهم يلتفت إليه قلبه فهو محجوب عن الله - عز وجل -»⁽¹⁾.

واستدل أصحاب هذا الرأي بأدلة، منها:

1- الآيات التي تبين عظم أجر الصابرين ورفعة منزلتهم ، ومنها قول الله - تعالى ﴿يُوفَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾⁽²⁾، وقوله - عَزَّ وَجَلَّ -: ﴿أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا مَنَاجِيَهُمْ وَسَلَامًا﴾⁽³⁾، ونحوها من الآيات والفقر صابر على الحاجة والشدة والعوز. ويجب عن هذا الاستدلال: بأن الأغنياء يساؤون الفقراء في الصبر على الإيسار، وبذل المال، ومخالفة الأهواء⁽⁴⁾.

2- قول الله - تبارك وتعالى -: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَلَذَّهَبَتْ طَبِيبَتُكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فَالْيَوْمَ يُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كَانْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَفْسُقُونَ﴾⁽⁵⁾.

(1) نقله عنه الإمام ابن الجوزي - رحمه الله - في « تلبيس إبليس » (ص 159، 160)، ورد عليه بقوله: « وهذا كله بخلاف الشرع والعقل وسوء فهم للمراد بالمال»، ثم أورد فصلاً في ردِّ هذا الكلام، وبيان شرف المال وفضله ذاكراً للأدلة من الكتاب والسنة، ثم ذكر تفصيلاً رائعاً في ذلك الأمر، ولعلي أورد بعضه لاحقاً بإذن الله تعالى . وراجع أيضاً: «الجامع لأحكام القرآن» (418) .

(2) سورة الزمر: آية ١٠ .

(3) سورة الفرقان: آية ٧٥ ؛ روى الإمام ابن أبي حاتم - رحمه الله - في تفسيره عن أبي جعفر في قوله: ﴿أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا﴾ على الفقر في الدنيا . انظر: «تفسير القرآن العظيم» لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، ط: مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة 1419 هـ (2744/8) .

وفي «الجامع لأحكام القرآن» للإمام القرطبي (83/13): «﴿الغُرْفَةُ﴾ الدرجة الرفيعة وهي أعلى منازل الجنة وأفضلها كما أن الغرفة أعلى مساكن الدنيا (...) وقال محمد بن علي بن الحسين: ﴿بِمَا صَبَرُوا﴾ على الفقر والفاقة في الدنيا» .

(4) راجع: «الذخيرة» (333/13) .

(5) سورة الأحقاف: آية ٢٠ .

ووجه الدلالة: أن سبب ذهاب الطيبات والحسنات في اليوم الآخر هو التمتع بالدنيا، وهو الغنى أو لازمه .

وأجيب عنه: بأن الآية واردة في الكفار واستمتاعهم في الدنيا على وجه غير مشروع، ويدل عليه بقية الآية: ﴿فَالْيَوْمَ نَجْزِيَنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَمِمَّا كُنتُمْ تَفْسُقُونَ﴾ .

3- الآيات التي تبين أن المال فتنة، وأنه يلهي ويشغل عن ذكر الله وطاعته، ومنها: قوله - تعالى - : ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا آمَوْلَكُمُ وَأَوْلَدُكُمُ فَتَنَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾⁽¹⁾، وقوله - ﷺ - : ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا فَاسْتَغْفِرْ لَنَا﴾⁽²⁾، وقوله - سبحانه - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾⁽³⁾، وقوله - تعالى - : ﴿أَلْهَنَكُمْ التَّكَاثُرُ﴾⁽⁴⁾ .

4- وبأن الفقراء يدخلون الجنة قبل الأغنياء بخمسمائة عام، وليس هذا إلا لفضيلتهم على الأغنياء، إذ لو لم يكن كذلك لم يستحقوا السبق .

قال النبي - ﷺ - : «فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم بخمسمائة سنة»⁽⁵⁾ ، وقال - ﷺ - : «يدخل فقراء المسلمين الجنة قبل أغنيائهم بنصف يوم، وهو خمسمائة عام»⁽⁶⁾ .

(1) سورة الأنفال: آية ٢٨ .

(2) سورة الفتح: آية ١١ .

(3) سورة المنافقون: آية ٩ .

(4) سورة التكاثر: آية ١ .

(5) رواه الترمذي (2351) (577/4) كتاب الزهد، باب ما جاء أن فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم ، وقال:

«حديث حسن غريب من هذا الوجه»، وابن ماجه (4123) كتاب الزهد، باب منزلة الفقراء، وابن حبان (676) (451/2)، من حديث أبي سعيد - ﷺ - ، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (1916) (275/2) .

(6) رواه أحمد (7946)، والترمذي (2354) (578/4) كتاب الزهد، باب ما جاء أن فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل

أغنيائهم، وقال: «حديث صحيح»، وابن ماجه (4122) كتاب الزهد، باب منزلة الفقراء، وابن ماجه (4122) (1380/2) كتاب الزهد، باب منزلة الفقراء، بإبدال لفظ «المسلمين» بـ «المؤمنين»؛ من حديث أبي هريرة - ﷺ - ، وقال محققو المسند (13/328): «حديث صحيح»، كما صححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير» (3162) (1342/2)، كما رواه أحمد (10730) بلفظ: =

وقال - ﷺ - : «يدخل فقراء المسلمين الجنة قبل أغنيائهم بأربعين خريفاً»⁽¹⁾ .

وأجيب: بأن دخول الفقراء قبل الأغنياء لا يدل على فضلهم عليهم في الدرجة وعلو المرتلة؛ فقد يتأخر الغني والسلطان العادل في الدخول لحسابه، فإذا دخل كانت درجته أعلى ومزلته أرفع، كسبق الفقير الخفيف في المضائق وغيرها، وتأخر صاحب الأحمال بعده⁽²⁾ .

5- أن الفقراء هم أكثر أهل الجنة، وقد صح عنه - ﷺ - أنه قال لأبي ذر⁽³⁾ - ﷺ - :

«يا أبا ذر، ما أحبُّ أن أُحدَّ لي ذهباً، يأتي علي ليلة أو ثلاث، عندي منه دينارٌ إلا أرصده لدين، إلا أن أقول به في عباد الله هكذا وهكذا وهكذا» وأرانا بيده، ثم قال: «يا أبا ذر» قلت: لبيك وسعديك يا رسول الله، قال: «الأكثرون هم الأقْلون، إلا من قال هكذا

= «يدخل فقراء أمتي الجنة قبل أغنيائهم بنصف يوم» قال: وتلا: ﴿وَلَيْكَ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [سورة الحج: آية 47] . وقال محققو «المسند» (426/16): «حديث صحيح» .

(1) رواه الترمذي (2355) (578/4) كتاب الزهد، باب ما جاء أن فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم من حديث جابر ابن عبد الله - رضي الله عنهما - وقال: «حديث حسن»، ورواه ابن حبان (678) عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - قال: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: «إنَّ فقراء المهاجرين يسبقون الأغنياء يوم القيامة بسبعين أو أربعين خريفاً» . وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لـ «صحيح ابن حبان» (453/2): «إسناده صحيح على شرط مسلم» .

(2) راجع: «عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين» لابن القيم، ط: دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الثالثة 1409هـ - 1989م (ص 153)، و«الذخيرة» (333/13) .

وقال الإمام ابن رشد في «البيان والتحصيل» (111/17): «روي: أن الفقراء يدخلون الجنة قبل الأغنياء، ولا دليل فيه أيضاً، إذ ليس على عمومهم؛ للعلم الحاصل بأن طائفة من أغنياء المسلمين كعبد الرحمن بن عوف، وعثمان بن عفان يدخلون الجنة قبل كثير من الفقراء وأنهم أفضل من أبي ذر، وأبي هريرة، ولأن السبق إلى الجنة لا يدل على زيادة الدرجات فيها» .

(3) هو أبو ذر الغفاري، الصحابي الجليل - ﷺ -، اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافاً كثيراً، والأشهر أنه جُنْدَب بن جُنَادَة بن سفيان بن عبيد، من بني غِفَار، من كنانة بن خزيمة، من كبار الصحابة، أسلم قديماً، يقال: أسلم بعد أربعة وكان خامساً، يضرب به المثل في الصدق، هاجر بعد وفاة النبي - ﷺ - إلى بادية الشام، فأقام إلى أن توفي أبو بكر وعمر وولي عثمان، فسكن دمشق وجعل ديدنه تحريض الفقراء على مشاركة الأغنياء في أموالهم، فاضطرب هؤلاء، فشكاه معاوية - وكان والي الشام - إلى الخليفة عثمان بن عفان - رضي الله عنهم جميعاً - فاستقدمه عثمان إلى المدينة، فقدمها واستأنف نشر رأيه في تقييح منع الأغنياء أموالهم عن الفقراء، فعلت الشكوى منه، فأمره عثمان بالرحلة إلى الرَبَذَة (من قرى المدينة) فسكنها إلى أن مات، وكان كريماً لا يجزن من المال قليلاً ولا كثيراً، ولما مات لم يكن في داره ما يكفّن به، روى له البخاري ومسلم (281 حديثاً)، توفي - ﷺ - سنة (32 هـ) .

راجع: «الاستيعاب» (1652/4)، و«أسد الغابة» (96/6)، و«الإصابة في تمييز الصحابة» (105/7)، و«الأعلام» (206/5) .

وهكذا»⁽¹⁾، وقال - ﷺ - : «قمت على باب الجنة، فكان عامة من دخلها المساكين، وأصحاب الجدد محبسون، غير أن أصحاب النار قد أمر بهم إلى النار، وقمت على باب النار فإذا عامة من دخلها النساء»⁽²⁾.

وأجيب: لب الفقراء أكثر في الدنيا فهم أكثر في الجنة، ولا يلزم من ذلك علو الدرجة⁽³⁾.

6- عن أنس - رضي الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - قال: «اللهم أحيي مسكيناً، وأمتني مسكيناً، واحشرنى في زمرة المساكين يوم القيامة». فقالت عائشة: لم يا رسول الله؟ قال: «إنهم يدخلون الجنة قبل أغنيائهم بأربعين خريفاً، يا عائشة لا تردي المسكين ولو بشق تمر، يا عائشة أحي المساكين وقربهم فإن الله يقربك يوم القيامة»⁽⁴⁾.

(1) رواه البخاري (6268) (60/8) كتاب الاستئذان، باب من أجاب بلييك وسعديك، ومسلم (94) (687/2) كتاب الزكاة، باب الترغيب في الصدقة. وقوله - ﷺ - : «أقول به» عبر بالقول عن الفعل «هكذا وهكذا» كناية عن جهات الإنفاق والهدل في أبواب البر والمعروف. راجع: «فتح الباري» لابن حجر (265/11).

(2) رواه البخاري (5196) (30/7) كتاب النكاح، باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بإذنه، ومسلم (2736) (2096/4) كتاب الذكر والدعاء والتوبة (الرقاق)، باب أكثر أهل الجنة الفقراء، من حديث أسامة بن زيد - رضي الله عنه -، وفي رواية لمسلم (2737) (2096/4) في نفس الموضع، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - ﷺ - : «اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء، واطلعت في النار فرأيت أكثر أهلها النساء». وقوله: «أصحاب الجدد» بفتح الجيم، قيل: المراد به أصحاب الغنى والمال والوجاهة في الدنيا، وقيل: أصحاب الولايات.

(3) راجع: «الذخيرة» (333/13).

وقال الإمام ابن رشد - رحمه الله - في «البيان والتحصيل» (111/17): «لا دليل لهم فيه (...) وإنما كانوا أكثر أهل الجنة؛ لأن الفقراء في الناس أكثر من الأغنياء، فالحمودون منهم أكثر من الحمودين من الأغنياء، وليس الكلام في أي الطائفتين أكثر، وإنما هو في أيهما أفضل، أي: أكثر ثواباً».

(4) رواه الترمذي (2352) كتاب الزهد، باب ما جاء أن فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم وقال: «حديث غريب»، كما رواه الحاكم (358/4) (7911) من حديث أبي سعيد - رضي الله عنه -، ولفظه عن النبي - ﷺ - قال: «اللهم أحيي مسكيناً وتوفي مسكيناً واحشرنى في زمرة المساكين وإن أشقى الأشقياء من اجتمع عليه فقر الدنيا وعذاب الآخرة»، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

والحديث مختلف في تصحيحه وتضعيفه، ففي «التلخيص الحبير» لابن حجر: «رواه الترمذي من حديث أنس، وإسناده ضعيف، ورواه ابن ماجه من حديث أبي سعيد، وهو ضعيف أيضاً، وله طريق أخرى في المستدرک من حديث عطاء عنه، ورواه البيهقي من حديث عبادة بن الصامت - قال الحافظ ابن حجر: - تنبيه: أسرف ابن الجوزي فذكر هذا الحديث في الموضوعات، وكأنه أقدم عليه لما رآه مبانياً للحال التي مات عليها النبي - ﷺ - لأنه كان مكفياً، وقال البيهقي: ووجهه عندي أنه لم يسأل حال المسكنة التي يرجع معناها إلى القلة، وإنما سأل المسكنة التي يرجع معناها إلى الإحباط والتواضع (...) وهذا الحديث سئل عنه الحافظ ابن تيمية فقال: إنه كذب لا يُعرف في شيء من كتب المسلمين المروية وحزم الصغاني بأنه موضوع». راجع: «التلخيص الحبير» في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» لابن حجر، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م (240/3، 241).

ووجه الدلالة من الحديث: أن النبي - ﷺ - سأل الله تعالى المسكنة في حياته ووفاته، فلولاً أنها أعلى منزلة من الغنى لم يسألها .

وأجيب عنه: بضعف الحديث، وبأنه على فرض ثبوته فليس فيه حجة لتفضيل الفقر على الغنى، لأن المراد بالمسكنة التي سألها النبي - ﷺ - من ربه: هي المسكنة لله تعالى والتواضع والذل بين يديه، وليس المراد بها الفقر وانعدام المال ⁽¹⁾ .

وقال العجلوني - بعد أن خرّج الحديث وأورد طرقاً له - : « ومع وجود هذه الطرق لا يحسن الحكم عليه بالوضع » . راجع: « كشف الخفاء ومزيل الإلباس » تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداي، ط: المكتبة العصرية الطبعة الأولى 1420هـ - 2000م (538) (205/1) ، وراجع أيضاً: « الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة » للشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (72) (ص 240) .

= واضطرب فيه قول الشيخ الألباني: فقد ضعفه في « ضعيف سنن الترمذي » ط: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ - 1991م (240)، و«ضعيف الترغيب والترهيب» (165/2) (1855)، ثم عاد وصححه في «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» ط: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية 1405 هـ - 1985م (358/3) (861)، وقال في «صحيح الترغيب والترهيب» (133/3) (3192): «حسن لغيره» .

والراجح تحسينه، قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (308) (618/1) : (أخرجه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (110/2) فقال: حدثني ابن أبي شيبه: حدثنا وكيع عن همام عن قتادة عن أبي عيسى الأسواري عن أبي سعيد: أحبوا المساكين فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول في دعائه. فذكره .

قلت: وهذا إسناد حسن عندي، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير أبي عيسى الأسواري فقد وثقه الطبراني وابن حبان فذكره في «الثقات» (271/1) وروى عنه ثلاثة منهم، أحدهم قتادة ولذلك قال البزار: «إنه مشهور»، وقول من قال فيه «مجهول»، أو «لم يرو عنه غير قتادة» فبحسب علمه وفوق كل ذي علم عليم، فقد جزم في «التهذيب» أنه روى عنه ثابت البناني وقاتة وعاصم الأحول. قلت: وهؤلاء جميعاً ثقات فبهم ترتفع الجهالة العينية، وتوثيق من ذكرنا تزول الجهالة الحالية إن شاء الله تعالى، لاسيما وهو تابعي، ومن مذهب بعض المحدثين كابن رجب وابن كثير تحسين حديث المستور من التابعين، وهذا خير من المستور كما لا يخفى .

وللحديث طريق أخرى عن أبي سعيد، وشواهد عن أنس بن مالك، وعبادة ابن الصامت، وابن عباس، خرجتها كلها في «إرواء الغليل» (853)، وإنما أثرت إيراد هذه الطريق هنا لأنها مع صلاح سندها عزيزة لم يتعرض لها بذكر كل من تكلم على طرق الحديث كابن الجوزي وابن الملقن في «الخلاصة» وابن حجر في «التلخيص» والسيوطي في «الآلئ» وغيرهم، ولا شك أن الحديث بمجموع طرقه يرتقي إلى درجة الصحة، ولذلك أنكر العلماء على ابن الجوزي إيراده إياه في «الموضوعات» .

(1) قال الإمام ابن الأثير - رحمه الله - في «النهاية في غريب الحديث والأثر» (385/2): «أراد به التواضع والإحبات، وأن لا يكون من الجبارين المتكبرين» .

وقال الإمام ابن بطلال - رحمه الله - في «شرح صحيح البخاري» (170/10، 171): «فأما ما روى عنه أنه كان يقول: (اللهم أحيى مسكيناً وأمتى مسكيناً، واحشروني في زمرة المساكين)، فإن ثبت في النقل فمعناه ألا يجاوز به الكفاف ، أو يريد به الاستكانة إلى الله» .

وقال الإمام ابن تيمية - رحمه الله - في «مجموع الفتاوى» (326/18) - في جوابه لسؤال عن المسكنة الواردة في الحديث -: (ه ذا الحديث قد رواه الترمذي ، وقد ذكره أبو الفرج في « الموضوعات » ، وسواء صح لفظه أو لم يصح ،

7- أن الفقير أيسر حساباً وأقل سؤالاً بخلاف الغني الذي سيسأل عن أمواله كلها

من أين اكتسبها وفيما أنفقها، بل سيسأل حتى عن تنعمه بالمباح من المطاعم والملابس؛

وكلما ازداد ماله زاد حسابه وطال وشقّ؛ قال الله - تعالى - : ﴿ثُمَّ لَتَسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ

النَّعِيمِ﴾⁽¹⁾، وقال النبي - ﷺ - : «اثنتان يكرههما ابن آدم: الموت، والموت خير للمؤمن من الفتنة، ويكره قلة المال، وقلة المال أقلّ للحساب»⁽²⁾.

وأجيب: بل إن السؤال يقع نعيماً لقوم وعذاباً لقوم، فالحسن يُجيبُ بحسناته فينعم بذلك، والمسيءُ يُجيبُ عن السؤال بفعله القبيح وتصرفه الديء فيتعذّب بجوابه، فلا يضر الغنيّ الشاكر السؤال بل ينفعه⁽³⁾.

فالمسكين المحمود هو المتواضع الخاشع لله؛ ليس المراد بالمسكنة عدم المال، بل قد يكون الرجل فقيراً من المال وهو جبارٌ (...)، فالمسكنة خلقٌ في النفس، وهو التواضع، والخشوع، واللين؛ ضدّ الكبر).

وبنحو ذلك قال الإمام تاج الدين السبكي - رحمه الله -، فنقل عنه ابنه في «طبقات الشافعية الكبرى» (134/3) ما نصه: (وكان رحمه الله يقول في قوله - ﷺ - : «اللهم أحيني مسكيناً»: إن المراد به استكانة القلب لا المسكنة التي هي أن يجد ما لا يقع موقعاً من كفايته، وذكر ذلك في باب الوصية من «شرح المنهاج» وسمّعه منه كذا وكذا مرات، لا أحصي لها عدداً، وكان - رحمه الله - = يشددّ النكير على من يعتقد ذلك، والحق معه - ﷺ - فإن من جاءت إليه مفاتيح خزائن الأرض، وكان قادراً على تناول ما فيها كلّ لحظة، كيف يوصف بالعدم؟ ونحن لو وجدنا من معه مال جزيل في صندوق من جوانب بيته، لو سمناهُ بسمة الغناء المفرط، مع العلم بأنه قد يسرق أو تغتاله غوائل الزمان، فيُصبح فقيراً، فكيف لا يُسمّى من خزائن الأرض بالنسبة إليه أقرب من الصندوق بالنسبة إلى صاحب البيت؟! وهي في يده بحيث لا تتغيّر، بل هو آمن عليها، بخلاف صاحب الصندوق، فما كان - ﷺ - فقيراً من المال قط، ولا مسكيناً، نعم، كان أعظم الناس جواراً إلى ربه وخضوعاً له، وأشدّهم في إظهار الافتقار إليه، والتّمسكُ بين يديه).

(1) سورة التكاثر: آية 8، وقد نزلت في طعام صنعه أبو الهيثم بن التيهان الأنصاري - ﷺ -، للنبي - ﷺ - وصاحبيه. راجع: «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (606/24).

(2) رواه أحمد (23625)، والبيهقي في «شرح السنة» (4066) (267/14) من حديث محمود بن لبيد - ﷺ -، وقال محققو «المسند» (36/39): «إسناده جيد»، وصححه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (813) (452/2)، و«صحيح الترغيب والترهيب» (3210) (136/3).

(3) راجع: «الذخيرة» (333/13)؛ وقال الإمام ابن رشد في «البيان والتحصيل» (111/17، 112): «وأقوى ما يحتج به من ذهب إلى أن الفقر أفضل من الغنى، هو أن الفقراء أيسر حساباً وأقل سؤالاً، إذ لا بد أن يسأل صاحب المال من أين كسبه؟ وهل أدى الحق

الواجب عليه فيه أم لا؟ وسأل أيضاً عن تنعمه فيه بالمباح من المطاعم والملابس، بنص قوله - تعالى - : ﴿ثُمَّ لَتَسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ

النَّعِيمِ﴾ [سورة التكاثر: آية 8]، وقول النبي - ﷺ - لأصحابه: «لتسألن عن نعيم هذا اليوم»، في طعام صنعه لهم أبو الهيثم بن التيهان: خبز شعير وماء مستعذب؛ وهذا لا حجة لهم فيه أيضاً؛ لأن السؤال عن ذلك كله لا يضرهم إذا أتوا بالبراءة منه، بل يؤجرون على ما يذكرونه من فعل الواجب عليهم فيه، ولا خفاء في أن من وجب الله عليه شيء، فستل: هل عمله أم لم يعمل؟ فوجد قد عمله، أفضل ممن لم يجب عليه، ولا ستل عنه؛ لأنه يؤجر على ما عمل من الواجب، كما يؤجر على ما عمل من التطوع.

8- أن رسول الله ﷺ - عرضت عليه مفاتيح كنوز الدنيا ، ولو أخذها لكان أشكر خلق الله بها، ولم تنقصه مما له عند الله شيئاً؛ لكنه اختار جوع يوم وشبع يوم، ومات ودرعه مرهونة على طعام لأهله، ولم يكن الله - سبحانه - ليختار لرسوله إلا الأفضل⁽¹⁾ .

قال النبي ﷺ - : «عرض عليّ ربي ليجعل لي بطحاء مكة ذهباً، قلت : لا يا رب، ولكن أشبع يوماً وأجوع يوماً - أو قال ثلاثاً، أو نحو هذا - فإذا جُعتُ تضرعتُ إليك وذكرتك، وإذا شبعْتُ شكرتك وحمدتك»⁽²⁾ .

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «قُبِضَ النبي ﷺ - ، وإنَّ درعه مرهونة عند رجل من يهود على ثلاثين صاعاً من شعير، أخذها رزقاً لعياله»⁽³⁾ .

وأجيب: بأن النبي ﷺ - تحقّق له الغنى والفقر، وأدّى حقَّ الله تعالى فيهما على أكمل وجه، فلا يستقيم الاحتجاج بحاله - ﷺ - على تفضيل أحد الأمرين - الغنى أو الفقر - على الآخر .

قال الإمام ابن القيم - رحمه الله - : «احتج بحال رسول الله ﷺ - كل واحدة من الطائفتين، والتحقيق أن الله - سبحانه وتعالى - جمع له بين المقامين كليهما على أتمّ الوجوه، وكان سيّد الأغنياء الشاكرين وسيّد الفقراء الصابرين، فحصل له من الصبر على الفقر ما لم يحصل لأحد سواه، ومن الشُّكْرِ على الغنى ما لم يحصل لغنيٍّ سواه، ومن تأمل سيرته وجد الأمر كذلك، فكان أصبر الخلق في مواطن الصبر، وأشكر الخلق في مواطن الشكر، وربّه تعالى كمّل له مراتب الكمال، فجعله في أعلى رُتب الأغنياء الشاكرين، وفي أعلى مراتب الفقراء الصابرين»⁽⁴⁾ .

(1) راجع: «عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين» (ص 153، 154) .

(2) رواه أحمد (22190)، والترمذي (2347) (575/4) كتاب الزهد، باب ما جاء في الكفاف والصبر عليه، من حديث أبي أمامة - رضي الله عنه - ، وقال الترمذي: «حديث حسن»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (17891) (260/10) : « رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح غير زيد بن أبي الحواري، وقد وثّق على ضعفه»، وقال محققو «المسند» (528/36) : «إسناده ضعيف جداً»، والحديث ضعفه الألباني في «ضعيف الترهيب والترهيب» (1865) (167/2)، و«ضعيف سنن الترمذي» (408) (ص 264) ، و«ضعيف الجامع الصغير وزيادته» (3704) (ص 542) .

(3) رواه أحمد (2109)، وقال محققو «المسند» (18/4) : «إسناده صحيح على شرط البخاري» .

(4) «عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين» (ص 154) .

وقال الإمام ابن القيم - رحمه الله - أيضاً: «فكان في فقره أصبر خلق الله وأشكرهم، وكذلك في غناه، والله تعالى جعله قدوة للأغنياء والفقراء، وأي غنى أعظم من غنى مَنْ عُرِضَتْ عليه مفاتيح كنوز الأرض، وعُرِضَ عليه أن يجعل له الصفا ذهباً، وخير بين أن يكون ملكاً نبياً وبين أن يكون عبداً نبياً، فاختار أن يكون عبداً نبياً، ومع هذا فُجِّحَتْ إليه أموال جزيرة العرب واليمن فأنفقها كلها، ولم يستأثر منها بشيء، بل تحمّل عيال المسلمين ودينهم (...) فإذا احتجّ الغني الشاكر بحاله لم يمكنه ذلك إلا بعد أن يفعل فعله، كما أن الفقير الصابر إذا احتجّ بحاله لم يمكنه ذلك إلا بعد أن يصبر صبره، ويترك الدنيا اختياراً لا اضطراراً؛ فرسول الله وفّى كل مرتبة من مرتبتي الفقر والغنى حقها وعبوديتها، وأيضاً فإن الله - سبحانه - أغنى به الفقراء، فما نالت أمتة الغنى إلا به، وأغنى الناس من صار غيره به غنياً» (1).

9- (لو كان الغنى أفضل من الفقر لما حضّ الله رسوله - ﷺ - على الزهد في الدنيا والإعراض عنها، وذمّ الحرص عليها والرغبة فيها؛ بل كان ينبغي أن يحضّ عليها وعلى اكتسابها والإكثار منها كما حضّ على اكتساب الفضائل التي بها كمال العبد من العلم والعمل؛ فلما حضّ على الزهد فيها والتقلل دلّ على أن الزاهدين فيها المتقللين منها أفضل الطائفتين).

وقد أخبر أنها لو ساوت عند الله جناح بعوضة ما سقى كافراً منها شربة ماء، وأنها أهون على الله من السخلة (2) الميتة على أهلها (3)، وأن مثلاً في الآخرة كمثل ما يعلّق

(1) «المرجع السابق» (ص 262).

(2) «السُّخْلَةُ: ولد الشاة من المعز والضأن، ذكراً كان أو أنثى، والجمع: سَخْلٌ، وسِخْلٌ، وسِخْلَةٌ - الأخيرة نادرة -، وسُخْلَانٌ». «الحكم والمحيط الأعظم» لعلي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عبد الحميد هندائي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1421هـ - 2000م (77/5)، وراجع أيضاً: «لسان العرب» (11/332).

(3) رواه الترمذي (2320) (560/4) كتاب الزهد، باب ما جاء في هوان الدنيا على الله - ﷻ -، عن سهل بن سعد - ﷺ - قال: قال رسول الله - ﷺ -: «لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى كافراً منها شربة ماء». وقال الترمذي: «حديث صحيح غريب من هذا الوجه»، ورواه الحاكم (341/4) (7847) عن سهل بن سعد - ﷺ - قال: مرّ رسول الله - ﷺ - بذي الحليفة فرأى شاة شائلة برجلها فقال: «أترون هذه الشاة هينة على صاحبها؟» قالوا: نعم، قال: «والذي نفسي بيده، للدنيا أهون على الله من هذه على صاحبها، ولو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى كافراً منها شربة ماء». وقال الحاكم: «هذا حديث

بأصبع مَنْ أَدْخَلَ أُصْبَعَهُ فِي الْبَحْرِ⁽¹⁾، وَأَنَّهُا مَلْعُونَةٌ مَلْعُونٌ مَا فِيهَا إِلَّا ذَكَرَ اللَّهُ وَمَا وَالَاهِ
وَعَالَمٌ وَمَتَعَلَّمٌ⁽²⁾، وَأَنَّهُا سَجَنُ الْمُؤْمِنِينَ وَجَنَّةُ الْكَافِرِينَ⁽³⁾، وَأَمَرَ الْعَبْدَ أَنْ يَكُونَ فِيهَا كَأَنَّهُ
غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ⁽⁴⁾ (...). وَلَعَنَ عَبْدَ الدِّينَارِ وَعَبْدَ الدَّرْهِمِ وَدَعَا عَلَيْهِ بِالتَّعَسِ
وَالِانْتِكَاسِ وَعَدِمَ إِقَالََةَ الْعَثْرَةِ بِالِانْتِقَاشِ⁽⁵⁾، وَأَخْبَرَ أَنَّهَا خَضِرَةٌ حُلُوءَةٌ، أَيُّ: تَأْخُذُ الْعَيُونَ
بِخَضَرَتِهَا وَالْقُلُوبُ بِحُلَاوَتِهَا، وَأَمَرَ بِاتَّقَائِهَا وَالْحَذَرَ مِنْهَا كَمَا يَتَّقَى النِّسَاءُ وَيَحْذَرُ مِنْهُنَّ⁽⁶⁾،
وَأَخْبَرَ أَنَّ الْحِرْصَ عَلَيْهَا وَعَلَى الرِّيَاسَةِ وَالشَّرَفِ يَفْسُدُ الدِّينَ كِإِفْسَادِ الذُّبْنِ الضَّارِبِينَ إِذَا

صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي بقوله: «ذكرنا بن منظور ضَعُفَهُ»، والحديث صححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير
وزياداته» (5292) (973/2)، وقال في «صحيح الترغيب والترهيب» (3240) (143/3): «صحيح لغيره» .

(1) رواه مسلم (2858) (2193/4) كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة عن المستورد بن
شداد، أخي بني فهر، يقول: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: «وَاللَّهِ مَا الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا مِثْلُ مَا يَجْعَلُ أَحَدُكُمْ إِنْصَبَّ هَذِهِ - وأشار يَحْيَى
بالسبابة - فِي الْيَمِّ، فَلْيَنْظُرْ مِمَّ تَرْجِعُ؟» .

(2) رواه الترمذي (2322) (561/4) كتاب الزهد، باب ما جاء في هوان الدنيا على الله - ﷺ - ، وقال: «حديثٌ
حسنٌ غريبٌ»، وابن ماجه (4112) (1377/2) كتاب الزهد، باب مثل الدنيا، عن أبي هريرة - ﷺ - قال: سمعت رسول
الله - ﷺ - يقول: «أَلَا إِنَّ الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ مَلْعُونٌ مَا فِيهَا إِلَّا ذَكَرَ اللَّهُ وَمَا وَالَاهِ، وَعَالَمٌ أَوْ مَتَعَلَّمٌ»، والحديث حسنه الألباني في
«صحيح الجامع الصغير وزياداته» (3414) (641/1، 642)، و«صحيح الترغيب والترهيب» (74) (17/1).

(3) رواه مسلم (2956) (2272/4) كتاب الزهد والرقائق، عن أبي هريرة - ﷺ - قال: قال رسول الله - ﷺ - : «الدُّنْيَا
سَجَنُ الْمُؤْمِنِ، وَجَنَّةُ الْكَافِرِ» .

(4) رواه البخاري (6416) (89/8) كتاب الرقاق، باب قول النبي - ﷺ - «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ» عن عبد
الله بن عمر - رضي الله عنهما -، قال: أخذ رسول الله - ﷺ - بمنكبي، فقال: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ»، وكان ابن
عمر يقول: «إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الْمَسَاءَ، وَخُذْ مِنْ صَحْتِكَ لِمَرْضِكَ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ» .

(5) رواه البخاري (2887) (34/4) كتاب الجهاد، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله، عن أبي هريرة - ﷺ - عن النبي - ﷺ -
- قال: «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ وَعَبْدُ الدَّرْهِمِ وَعَبْدُ الْخَمِيصَةِ إِنْ أُعْطِيَ رِضًى وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخَطٌ، تَعَسَّ وَانْتَكَسَ وَإِذَا شَيْكَ فَلَا انْتَقَشَ
...» الحديث . ومعنى قوله - ﷺ - «تَعَسَّ»: شَقِيَ وَهَلَكَ، و«عَبْدُ الدِّينَارِ وَعَبْدُ الدَّرْهِمِ» كناية عن الحرص عليه وتحمل الذلة من
أجله، فمن بالغ في طلب شيء وانصرف عمله كله إليه صار كالعابد له، و«الْقَطِيفَةُ» دثار مخمل، والذثار: ما يلبس فوق الشعار ،
والشعار ما لامس الجسد من الثياب، و«الْخَمِيصَةُ» كساء أسود مربع له خطوط، و«أُعْطِيَ» أي: من المال، و«انْتَكَسَ» انقلب على
رأسه وهو دعاء عليه بالخيبة والخسران، و«شَيْكَ» أصابته شوكة، و«فَلَا انْتَقَشَ» فلا قدر على إخراجها بالمنقاش ، ولا خرجت ،
والمراد: إِذَا أُصِيبَ بِأَقْلٍ أَذَى فَلَا وَجْدَ مَعِينًا عَلَى الْخِلَاصِ مِنْهُ . انظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (83/5)، و«شرح السنة»
للبيهقي (262/14)، و«فتح الباري» لابن حجر (253/11، 254).

(6) رواه مسلم (2742) (2098/4) كتاب الرقاق، باب أكثر أهل الجنة الفقراء وأكثر أهل النار النساء وبيان الفتنة بالنساء ،
عن أبي سعيد الخدري - ﷺ - ، عن النبي - ﷺ - قال: «إِنَّ الدُّنْيَا حُلُوءَةٌ خَضِرَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ مُسْتَخْلِفُكُمْ فِيهَا فَيَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ،
فَاتَّقُوا الدُّنْيَا وَاتَّقُوا النَّسَاءَ، فَإِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةٍ بَنَى إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ» .

أرسلا في زريبة غنم أو أشدّ إفساداً⁽¹⁾ (2) ؛ إذا كان هذا شأن الدنيا ، فالتقلل منها والزهد فيها خير من الاستكثار منها والرغبة فيها.

10- وعن سهل بن سعد الساعدي⁽³⁾ - رضي الله عنه - قال: أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - رجلٌ فقال: يا رسول الله دلني على عمل إذا أنا عملته أحببني الله وأحبنى الناس؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «**ازهد في الدنيا يحبك الله، وازهد فيما في أيدي الناس يحبك الناس**»⁽⁴⁾ .
ووجه الدلالة: أنه لو كان الغنى أفضل لدله عليه⁽⁵⁾ .

11- وعن علي - رضي الله عنه - أن فاطمة - رضي الله عنها - ، شكت ما تلقى من أثر الرحا ، فأتى النبي - صلى الله عليه وسلم - - سيي ، فانطلقت فلم تجده ، فوجدت عائشة - رضي الله عنها - فأخبرتها ، فلما جاء النبي - صلى الله عليه وسلم - أخبرته عائشة بمجيء فاطمة ، فجاء النبي - صلى الله عليه وسلم - إلينا وقد أخذنا مضاجعنا ، فذهبت لأقوم ، فقال : «**على مكانكما**» ، فقعد بيننا حتى

(1) رواه أحمد (15794)، والترمذي (2376) (588/4) كتاب الزهد، باب ما جاء أن الغنى غنى النفس، وقال: « حديث حسن صحيح»، وابن حبان (3228)؛ عن كعب ابن مالك الأنصاري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «**ما ذئبان جائعان أرسلا في غنم بأفسد لها من حرص المرء على المال والشرف لدينه**» . وقال محققو «المسند» (85/25): «إسناده صحيح» . وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لـ «صحيح ابن حبان» (24/8): «إسناده صحيح على شرط مسلم» .

(2) راجع: «عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين» (ص 214، 215) .

(3) هو أبو العباس، سهل بن سعد بن مالك، الخزرجي الساعدي الأنصاري - رضي الله عنه - ، من مشاهير الصحابة من أهل المدينة له في كتب الحديث (188 حديثاً)، عاش نحو مئة سنة، قيل: هو آخر من بقي بالمدينة من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - ، توفي سنة (91 هـ) .
راجع: «الاستيعاب» (664/2)، و«أسد الغابة» (575/2)، و«الإصابة» (167/3)، و«الأعلام» (143/3) .

(4) رواه ابن ماجه (4102) (1373/2) كتاب الزهد، باب الزهد في الدنيا، والحاكم (7873) (348/4)، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي بقوله: «خالد بن عمرو القرشي وضاع» ؛ وقال الحافظ السخاوي - رحمه الله - في «المقاصد الحسنة» (ص 106) : (ابن ماجه في الزهد من سننه، والطبراني في الكبير، وأبو نعيم في الحلية، وابن حبان في روضة العقلاء، والحاكم في صحيحه، والبيهقي في الشعب، وآخرون، كلهم من حديث خالد بن عمرو القرشي عن الثوري عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي، قال: جاء رجل إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فقال: يا رسول الله، دلني على عمل إذا عملته أحببني الله وأحبنى الناس ، فقال: «**ازهد ...**» وذكره، وقال الحاكم: إنه صحيح الإسناد، وليس كذلك، فخالد بجمع على تركه بل نسب إلى الوضع، لكن قد رواه غيره عن الثوري، بل أخرجه أبو نعيم في الحلية أيضاً من حديث منصور بن المعتمر عن مجاهد عن أنس رفعه نحوه، ورجاله ثقات، لكن في سماع مجاهد من أنس نظر، وقد رواه الألبان فلم يجاوزوا به مجاهداً، وكذا يروى من حديث ربعي بن حراش، عن الربيع بن خيثم رفعه: مرسلاً، وبالجملة فقد حسن هذا الحديث النووي، ثم العراقي - رحمهما الله - ، وكلام شيخنا - رحمه الله - ينازع فيه كما بينته في تخريج الأربعين) . اهـ .

والحديث صححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير» (922)، وقال في «صحيح الترغيب والترهيب» (3213): «حسن لغيره» .

(5) «عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين» (ص 247) .

وجدت برد قدميه على صدري، وقال: «ألا أعلمكما خيراً مما سألتما، إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين، وتسبحا ثلاثاً وثلاثين، وتحمدا ثلاثاً وثلاثين فهو خير لكما من خادم»⁽¹⁾.

قال الإمام ابن بطلال - رحمه الله -: (وفي هذا الحديث حجة لمن فضل الفقر على الغنى؛ لأنه - ﷺ - قال: «ألا أدلكما على ما هو خير لكما من خادم» فعلمهما الذكر، ولو كان الغنى أفضل من الفقر لأعطاهما الخادم وعلمهما الذكر، فلما منعهما الخادم وقصرهما على الذكر خاصة علم أنه - ﷺ - إنما اختار لهما الأفضل عند الله)⁽²⁾.

وأجاب الحافظ ابن حجر⁽³⁾ - رحمه الله - عن ذلك الاستدلال بقوله: «وهذا إنما يتم أن لو كان عنده - ﷺ - من الخدام فضلة، وقد صرح في الخبر أنه كان محتاجاً إلى بيع ذلك الرقيق لنفقته على أهل الصفة، ومن ثم قال عياض: لا وجه لمن استدل به على أن الفقير أفضل من الغني»⁽⁴⁾.

12- (أن آفات الغنى أكثر، والناجون من أهل الغنى أقل، إذ لا يكاد يسلم من آفاته إلا من عصمه الله؛ فلذلك عظمت منزلة المعصوم فيه؛ لأن الشيطان يسول فيه إما في الأخذ بغير حقه، أو في الوضع في غير حقه، أو في منعه من حقه، أو في التجبر والطغيان من أجله، أو في قلة الشكر عليه أو في المنافسة فيه إلى ما لا يبلغ صفته)⁽⁵⁾.

(1) رواه البخاري (3705) (19/5) كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي - ﷺ -، ومسلم (2727) (2091/4) كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (الرقاق)، باب التسبيح أول النهار وعند النوم.

(2) «شرح صحيح البخاري» لابن بطلال (88/10).

(3) هو أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد الكناي، شهاب الدين ابن حجر العسقلاني الشافعي، الحافظ الكبير الشهير، أمير المؤمنين في الحديث، صنف الكثير النافع، ومن مصنفاته: «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، و«تهذيب التهذيب»، و«الإصابة في تمييز أسماء الصحابة»، توفي - رحمه الله - بالقاهرة سنة (852 هـ).

راجع: «شذرات الذهب» (395/9)، و«البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» للشوكاني (87/1).

(4) «فتح الباري» (123/11).

(5) «شرح صحيح البخاري» لابن بطلال (172/10).

13- وقالوا أيضاً - في الاحتجاج لتفضيل الفقر على الغنى - : (وكيف يستوي عند الله - سبحانه - ذلة الفقر وكسرتة وخضوعه وتجرع مرارته وتحمل أعبائه ومشاقه، وعزة الغنى ولذته وصولته والتمتع بلذاته ومباشرة حلاوته (...).

وكيف يستوي أمران: أحدهما حفت به الجنة، والثاني حفت به النار⁽¹⁾ ؛ فإن أصل الشهوات من قبل المال، وأصل المكاره من قبل الفقر، قالوا: والفقر لا ينفك في خصاصة من مضض الفقر والجوع والعري والحاجة وآلام الفقر، وكل واحد منها يكفر ما يقاومه من السيئات، وذلك زيادة على أجره بأعمال البر فقد شارك الأغنياء بأعمال البر، وامتاز عنهم بما يكفر سيئاته، وما امتازوا به عليه من الإنفاق والصدقة والنفع المتعدي فله سبيل إلى لحاقهم فيه وله مثل أجورهم وهو: أن يعلم الله من نيته أنه لو أوتي مثل ما أوتوه لفعل كما يفعلون، فيقول: لو أن لي مالاً لعملت بأعمالهم فهو بنيته وأجرهما سواء كما أخبر به الصادق المصدوق⁽²⁾ .⁽³⁾



(1) هو إشارة إلى ما رواه البخاري (6487) (102/8) كتاب الرقاق، باب حجت النار بالشهوات ، ومسلم (2823) (4/2174) كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «حجت النار بالشهوات، وحجت الجنة بالمكاره». .

(2) هو ما رواه الترمذي (2325) (562/4) كتاب الزهد، باب ما جاء مثَلُ الدنيا مثَلُ أربعة نَفَرٍ؛ من حديث أبي كبشة الانماري - رضي الله عنه - أنه سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «ثلاثة أقسم عليهن وأحدثكم حديثاً فاحفظوه» قال: «ما نقص مال عبد من صدقة، ولا ظلم عبد مظلمة فصبر عليها إلا زاده الله عزاً، ولا فتح عبد باب مسألة إلا فتح الله عليه باب فقر - أو كلمة نحوها - وأحدثكم حديثاً فاحفظوه، قال: إنما الدنيا لأربعة نفر، عبد رزقه الله مالاً وعِلماً فهو يتقي فيه ربه، ويصل فيه رحمه، ويعلم الله فيه حقاً، فهذا بأفضل المنازل، وعبد رزقه الله علماً ولم يرزقه مالاً، فهو صادق النية يقول: لو أن لي مالاً لعملت فيه فلان فهو بنيتيه فآجرهما سواء، وعبد رزقه الله مالاً ولم يرزقه علماً، فهو يخبط في ماله بغير علم لا يتقي فيه ربه، ولا يصل فيه رحمه، ولا يعلم الله فيه حقاً، فهذا بأخبث المنازل، وعبد لم يرزقه الله مالاً ولا علماً فهو يقول: لو أن لي مالاً لعملت فيه فلان فهو بنيتيه فوزرهما سواء»، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح» .

(3) راجع: «عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين» (ص 248).

القسم الثالث: المفضلون للتوسط أو الكفاف:

ويرون أن الأولى بالإنسان أن لا يطلب من المال إلا قدر كفايته، ويلتمس وفق حاجته، من غير أن يتعدى إلى زيادة عليها، أو يقتصر على نقصان منها ، قال الإمام الماوردي ⁽¹⁾ - رحمه الله - : «فهذه أحمد أحوال الطالبين، وأعدل مراتب المقتصدين» ⁽²⁾ .
واستدلوا على ذلك بأدلة منها:

1- النصوص التي جاءت في ذم الغنى، والتحذير من الدنيا، والأمر بالزهد فيها، وقد تقدم الكثير منها ضمن أدلة القسم الثاني: المفضلون للفقير .

2- قوله - ﷺ - : «اللهم اجعل رزق آل محمد كفافاً»، وفي رواية: «قوتاً» ⁽³⁾ .
قال الإمام ابن بطال - رحمه الله - : «قال الطبري: في اختيار رسول الله - ﷺ - وخيار السلف من الصحابة والتابعين شطف العيش، والصبر على مرارة الفقر والفاقة ومقاساة خشونة خشن الملابس والمطاعم على خفض ذلك ودعته، وحلاوة الغنى ونعيمه ما أبان عن فضل الزهد في الدنيا وأخذ القوت والبلغة خاصة .
وكان نبينا - ﷺ - يطوي الأيام، ويعصب على بطنه الحجر من الجوع؛ إيثاراً منه شطف العيش والصبر عليه، مع علمه بأنه لو سأل ربه أن يسير له جبال تامة ذهباً وفضة لفعل، وعلى هذه الطريقة جرى الصالحون» ⁽⁴⁾ .

وقال - رحمه الله - أيضاً: «قوله: (اللهم ارزق آل محمد قوتاً): فيه دليل على فضل

(1) هو أبو الحسن، علي بن محمد بن حبيب الماوردي نسبتته إلى بيع ماء الورد ولد بالبصرة سنة (364 هـ)، وانتق - إلى بغداد ، وولي القضاء في بلدان كثيرة، ثم جعل «أقضى القضاء» في أيام القائم بأمر الله العباسي، وكان يميل إلى مذهب الاعتزال وله المكانة الرفيعة عند الخلفاء ورمعاً توسط بينهم وبين الملوك وكبار الأمراء في ما يصلح به خللاً أو يزيل خلافاً، له مصنفات كثيرة نافعة، من أبرزها: «الخواي» في الفقه، و«الأحكام السلطانية»، و«أدب الدنيا والدين»، و«قانون الوزارة»، توفي - رحمه الله - ببغداد سنة (450 هـ) .

راجع: «وفيان الأعيان» (282/3)، و«سير أعلام النبلاء» (64/18)، و«الأعلام» (327/4) .

(2) «أدب الدنيا والدين» (ص 214) .

(3) رواه مسلم (1055) (730/2) كتاب الزكاة، باب في الكفاف والقناعة، ومعنى: «قوتاً»، و«كفافاً»: كفايتهم من غير إسراف، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -، وقوله - ﷺ - : «قوتاً» قال الإمام النووي: (قيل: كفايتهم من غير إسراف، وهو بمعنى قوله في الرواية الأخرى «كفافاً»، وقيل: هو سد الرمق) . «شرح صحيح مسلم» للنووي (105/18، 106) .

(4) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (176/10) .

الكفاف وأخذ البلغة من الدنيا، والزهد فيما فوق ذلك، رغبة في توفير نعيم الآخرة، وإيثاراً لما يبقى على ما يفنى، لتقتدي بذلك أمته، ويرغبوا فيما رغب فيه نبيهم - ﷺ -»⁽¹⁾.

3- وقوله - ﷺ - : «مَنْ أُعْطِيَ فَضْلَ مَالِهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، وَمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ فَهُوَ شَرٌّ لَهُ، وَلَا يَلُومُ اللَّهُ عَلَى الْكَفَافِ»⁽²⁾.

4- وكان - ﷺ - يقول في دعائه: «اللهم إني أعوذ بك من الكسل والهزم، والمأثم والمغرم، ومن فتنة القبر، وعذاب القبر، ومن فتنة النار وعذاب النار، ومن شر فتنة الغنى، وأعوذ بك من فتنة الفقر...»⁽³⁾؛ فاستعاذة النبي ﷺ من فتنة الفقر، ومن فتنة الغنى، تدلُّ على أن كلاهما ليس هو الأفضل وإنما هما فتنة للمرء، ولا تحصل النجاة من فتنتهما معاً إلا بالكفاف الذي هو أفضل الأحوال.

قال الإمام ابن بطال - رحمه الله - : «وكان - ﷺ - يستعيز من فتنة الفقر، وفتنة الغنى، فدلَّ هذا كله أن ما فوق الكفاف محنة، لا يسلم منها إلا من عصمه الله»⁽⁴⁾.

5- وقال - ﷺ - : «مَا طَلَعَتْ شَمْسٌ قَطًّا إِلَّا بَعَثَ بِجَنَبَتَيْهَا مَلَكَانَ يَنَادِيَانِ، يَسْمَعَانِ أَهْلَ الْأَرْضِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ هَلُمُّوا إِلَى رَبِّكُمْ فَإِنَّ مَا قَلَّ وَكَفَى خَيْرٌ مِمَّا كَثُرَ وَأَهْلَى،

(1) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (177/10).

(2) رواه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة مرسلاً، راجع: «الجامع» لمعمر بن راشد الأزدي، منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، توزيع المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية 1403هـ - (2003) (98/11).

ورواه ابن جرير الطبري في «جامع البيان» (12/24) عن قتادة مرسلاً، قال قتادة: ذُكِرَ لَنَا أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ قَالَ: «أَوْحَى إِلَيَّ كَلِمَاتٌ فَدَخَلَنِي فِي أَذُنِي، وَوَقُرْنٌ فِي قَلْبِي: أَمَرْتُ أَنْ لَا أَسْتَغْفِرَ لِمَنْ مَاتَ مُشْرِكًا، وَمَنْ أُعْطِيَ فَضْلَ مَالِهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، وَمَنْ أَمْسَكَ فَهُوَ شَرٌّ لَهُ، وَلَا يَلُومُ اللَّهُ عَلَى كَفَافٍ».

(3) رواه البخاري (6368) (79/8) كتاب الدعوات، باب التعوذ من المأثم والمغرم، ومسلم (589) (412/1) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يستعاذ منه في الصلاة، من حديث عائشة - رضي الله عنها -، والمراد بـ «**شر فتنة الغنى**»: الطغيان والبطر والكبر والبخل وعدم تأدية الحقوق الواجبة كالزكاة والنفقة ونحوها، و«**شر فتنة الفقر**» ما قد ينتج عنه من الوقوع في الحرام استعجالاً في طلب الرزق، أو السخط على قضاء الله تعالى، وعدم الصبر على تبعات الفقر.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (11/177): (والتقييد في الغنى والفقر بالشر لا بد منه؛ لأن كلاهما فيه خير باعتبار، فالتقييد في الاستعاذة منه بالشر يخرج ما فيه من الخير سواء قلَّ أم كثر، قال الغزالي: «فتنة الغنى» الحرص على جمع المال وحُبُّه، حتى يكسبه من غير حله، ويمنعه من واجبات إنفاقه وحقوقه، و«فتنة الفقر» يراد به الفقر المدقع الذي لا يصحبه خير ولا ورع؛ حتى يتورط صاحبه بسببه فيما لا يليق بأهل الدين والمروءة، ولا يبالي بسبب فاقته على أي حرام وثب، ولا في أي حالة تورط، وقيل: المراد به فقر النفس الذي لا يردده ملك الدنيا بخذاً فيرها).

(4) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (169/10).

ولا آبت شمسٌ قط إلا بعث بجنبتيها ملكان يناديان يسمعان أهل الأرض إلا الثقلين: اللهم أعط منفقاً خلفاً، وأعط ممسكاً مالاً تلفاً»⁽¹⁾ .

6- مجموعة من الأدلة أوردها ونقلها الإمام ابن بطال - رحمه الله - في شرحه لصحيح البخاري؛ حيث رجّح تفضيل الكفاف على حالي الفقر والغنى، وأختصر كلامه هنا لأهميته؛ فمما قاله - رحمه الله - بعد أن عرض لبعض أدلة تفضيل الفقر والغنى: (وأحسن ما رأيت في هذه المسألة ما قاله أحمد بن نصر الداوي⁽²⁾ قال: الفقر والغنى محتان من الله تعالى وبليتان يبلو بهما أخيار عباده ليبيد صبر الصابرين وشكر الشاكرين وطغيان البطرين، وإنما أشكل ذلك على غير الراسخين، فوضع قوم الكتب في تفضيل الغنى على الفقر، ووضع آخرون في تفضيل الفقر، وأغفلوا الوجه الذي يجب الحظ عليه والندب إليه، وأرجو لمن صحت نيته وخلصت لله طويته، وكانت لوجهه مقالته أن يجازيه الله على نيته ويعلمه، قال - تعالى - : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لِّمَن يَبْلُوهَا إِنَّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾⁽³⁾، وقال - تعالى - : ﴿ وَبَلَّوْكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾⁽⁴⁾، وقال: ﴿ وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَنِ أَعْرَضَ وَنَأَىٰ بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُودًا عَلَٰٓءَ عَرِيضٍ ﴾⁽⁵⁾، وقال: ﴿ إِنَّا الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ۖ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ۖ ۝ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ۖ ۝ ﴾⁽⁶⁾، وقال تعالى: ﴿ فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْنَلَّهُ رَبُّهُ

(1) رواه أحمد (21721)، وابن حبان (3329)، من حديث أبي الدرداء - رضي الله عنه -، وقال محققو «المسند» (53/36):

«إسناده حسن»، وقال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لـ «صحيح ابن حبان» (122/8): «إسناده صحيح على شرط مسلم» .

(2) هو أبو جعفر، أحمد بن نصر الداودي الأسدي، من أئمة المذهب المالكي في المغرب، والمتسمين في العلم، المجيدين للتأليف، وكان درسه وحده، لم يتفقه في أكثر علمه عند إمام مشهور، وإنما وصل بإدراكه، أصله من المسيلة، وقيل من بسكرة، كان بطرابلس، وبها أملى كتابه في شرح الموطأ، ثم انتقل إلى تلمسان، وكان فقيهاً فاضلاً متفنناً مؤلفاً مجيداً، له حفظ من اللسان والحديث والنظر من تصانيفه: «النامي في شرح الموطأ»، و«الواعي في الفقه»، و«النصيحة في شرح البخاري»، و«الإيضاح في الرد على القدرية»، توفي - رحمه الله - سنة (402هـ) بتلمسان .

راجع: «ترتيب المدارك وتقريب المسالك» للقاضي عياض، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، وآخرون، ط: مطبعة فضالة، الحمديّة، المغرب، الطبعة الأولى (102/7)، و«الديباج المذهب» (ص35)، و«معجم المؤلفين» (149/2) .

(3) سورة الكهف: آية 7 .

(4) سورة الأنبياء: آية 35 .

(5) سورة فصلت: آية 51 .

(6) سورة المعارج: الآيات 19 - 21 .

رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ، وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْنَلَدَهُ فَعَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ ﴿١٦﴾⁽¹⁾، وقال: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنْزِلُ بِقَدَرِ مَا يُشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾⁽²⁾ الآية، وقال: ﴿وَلَوْ لَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لَبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِّنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾⁽³⁾ الآية، وقال: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ ﴿٦﴾﴾⁽⁴⁾ أَنْ رَّاهُ اسْتَفْهَى⁽⁴⁾ .

وقال - ﷺ - : « ما الفقر أخشى عليكم، ولكن أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا.. »⁽⁵⁾ الحديث .

وقال عمر بن الخطاب لما أوتي بأموال كسرى: « ما فتح الله هذا على قوم إلا سفكوا دماءهم وقطعوا أرحامهم، وقال: اللهم إنا لا نستطيع إلا أن نفرح بما زينت لنا ، اللهم إنك منعت هذا رسولك إكراما منك له، وفتحتة عليّ لتبتليني به، اللهم سلّطني على هلكته في الحق، واعصمني من فتنته» .

فهذا كله يدل على فضل الكفاف، لا فضل الفقر كما خيل لهم، بل الفقر والغنى بليتان كان النبي - ﷺ - يستعيد من فتنتهما ؛ فلا يجوز أن يقال : إن إحدى هاتين الخصلتين أفضل من الأخرى ؛ لأتأمل محنتان، وكأن قائل هذا يقول: إن ذهاب يد الإنسان أفضل عند الله من ذهاب رجله، وإن ذهاب سمعه أفضل من ذهاب بصره؛ فليس هاهنا موضع للفضل، وإنما هي محن يبلو الله بها عباده ليعلم الصابرين والشاكرين من غيرهما .

(1) سورة الفجر: الآيات 15، 16 .

(2) سورة الشورى: آية 27 .

(3) سورة الزخرف: آية 33 .

(4) سورة العلق: آية 6، 7 .

(5) رواه البخاري (6425) (90/8) كتاب الرقاق، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها ، ومسلم (2961) (2273/4، 2274) كتاب الزهد والرقائق، عن عمرو بن عوف - ﷺ -، أن رسول الله - ﷺ - بعث أبا عبيدة بن الجراح - ﷺ - إلى البحرين يأتي بجزيتهما، وكان رسول الله - ﷺ - هو صالح أهل البحرين، وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي، فقدم أبو عبيدة بمال من البحرين، فسمعت الأنصار بقدومه، فوافته صلاة الصبح مع رسول الله - ﷺ -، فلما انصرف تعرضوا له، فنبسّم رسول الله - ﷺ - حين رأيهم، وقال: «أظنكم سمعتم بقدوم أبي عبيدة، وأنه جاء بشيء» قالوا: أجل يا رسول الله، قال : «فأبشروا وأملوا ما يسركم، فوالله ما الفقر أخشى عليكم، ولكن أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا، كما بسطت على من كان قبلكم، فتنافسوها كما تنافسوها، وتلهيكم كما أهتتهم» وفي رواية: «وتهلككم كما أهلكهم» .

ولم يأت في الحديث - فيما علمنا - أن النبي - ﷺ - كان يدعو على نفسه بالفقر، ولا يدعو بذلك على أحد يريد به الخير، بل كان يدعو بالكفاف، ويستعيذ بالله من شر فتنة الفقر وفتنة الغنى، ولم يكن يدعو بالغنى إلا بشريطة يذكرها في دعائه .

وقد ثبت أنه دعا لأنس بن مالك، وقال: «اللهم أكثر ماله وولده، وبارك له فيما أعطيته» . قال أنس: «فلقد أحصت ابنتي أني قدّمت من ولد صليبي مقدم الحجاج (1) البصرة، مائةً وبضعةً وعشرين نسمةً بدعوة رسول الله»، وعاش بعد ذلك سنين، ووُلِدَ له، فلم يدع له بكثرة المال إلا وقد أتبع ذلك بقوله: «وبارك له فيما أعطيته» (2).

وأحتم الكلام على هذا القسم بما حكاه الإمام الماوردي عن ابن المعتمر السلمي (3)؛ قال: «الناس ثلاثة أصناف: أغنياء وفقراء وأوساط، فالفقراء موتى إلا من أغناه الله بعزّ القناعة، والأغنياء سكارى إلا من عصمه الله تعالى بتوقع الغير، وأكثر الخير مع أكثر الأوساط، وأكثر الشرّ مع أكثر الفقراء والأغنياء؛ لسخف الفقر وبطر الغنى» (4).



(1) هو أبو محمد، الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل، الثَّقَفي، عامل عبد الملك بن مروان على العراق، وخراسان، وبعده لابنه الوليد . وُلِدَ له عبد الملك الحجاج فقتل ابن الزبير، ثم عزله عنها وولاه العراق، قال عنه الإمام الذهبي - في بداية ترجمته له - كلاماً فصلاً رائعاً؛ قال: «وكان ظلوماً، جباراً، ناصبياً، خبيثاً، سفاكاً للدماء، وكان ذا شجاعة، وإقدام، ومكر، ودهاء، وفصاحة، وبلاغة، وتعظيم للقرآن، قد سقت من سوء سيرته في (تاريخي الكبير)، وحصاره لابن الزبير بالكعبة، ورميه إياها بالمنجنيق، وإذلاله لأهل الحرمين، ثم ولايته على العراق والمشرق كله عشرين سنة، وحروب ابن الأشعث له، وتأخيره للصلوات إلى أن استأصله الله، فَنَسَبُهُ ولا نُجْبُهُ، بل نبغضه في الله، فإن ذلك من أوثق عرى الإيمان . وله حسنات مغمورة في بحر ذنوبه، وأمره إلى الله، وله توحيد في الجملة» - اهـ، مات بواسط في شوال، وقيل: في رمضان سنة (55 هـ)، وعمره أربع وخمسون سنة، وقيل: ثلاث وخمسون .

راجع: «البداية والنهاية» (136/9)، و«وفيات الأعيان» (29/2)، و«سير أعلام النبلاء» (343/4).

(2) «شرح صحيح البخاري» لابن بطل (168/10 - 171) بتصرف واختصار، والحديث تقدم تخريجه (ص 52).

(3) هو أبو عتاب، منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي، من أعلام رجال الحديث، من أهل الكوفة، لم يكن فيها أحفظ للحديث منه، قال الإمام الذهبي: «الحافظ، الثبت، القدوة، أبو عتاب السلمي، الكوفي، أحد الأعلام»، توفي - رحمه الله - سنة (132 هـ).

راجع: «الطبقات الكبرى» لابن سعد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1410 هـ -

1990 م (328/6)، و«سير أعلام النبلاء» (402/5)، و«الأعلام» (305/7).

(4) «أدب الدنيا والدين» (ص 216).

القسم الرابع: المفصلون:

وهؤلاء لا يرون تفضيل الفقر بإطلاق، ولا الكفاف أو الغنى بإطلاق، بل يرون أنَّ ما يحقق للعبد طاعة ربه، ويوصله للتقوى والصلاح فهو الأفضل؛ سواء كان الغنى، أو الفقر، أو الكفاف، وهو الذي أميل إليه وأرتضيه وأرجّحه .

فدحّ النبي - ﷺ - المال بقوله «**نعم**»⁽¹⁾ الحاوية للمدح العام؛ إنما هو في حق مَنْ صرفه في جهات القربات؛ لأنه صار وسيلة إلى القرب من الله، ولأن الصدقات تُكفّر الخطيئات، وترفع الدرجات، وقد جعل الله إنفاق المال في سبل الخيرات قرينة إليه، فقال - سبحانه -: { **أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ** }⁽²⁾، وقال: { **وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ** }⁽³⁾.

وما جاء من ذم الدنيا ومتاعها وزينتها وزخرفها، فهو من جهة أنها شاغلٌ عن طاعة الله، مُلهية عن ذكره وشكره، حاملةٌ على الطغيان في أغلب الأحيان؛ فلذلك غلب ذم الدنيا ومتاعها لغلبة أدائها إلى ذلك، وندر مدحها لندرة من يصرفها في مصارفها .

قال الإمام ابن حزم⁽⁴⁾ - رحمه الله - : «**اختلف قومٌ في أي الأمرين أفضل، الفقر أم الغنى ؟ وهذا سؤال فاسدٌ، لأن تفاضل العمل والجزاء في الجنة إنما هو للعامل لا لحالة محمولة فيه، إلا أن يأتي نصٌ بتفضيل الله عز وجل حالاً على حالٍ، وليس ها هنا نصٌ في فضل إحدى هاتين الحالتين على الأخرى .**

وإنما الصواب أن يقال: أيما أفضل الغني أم الفقير ؟ والجواب ها هنا هو ما قاله الله - تعالى - إذ يقول: ﴿ **هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُتِبَتْ عَلَيْهِمْ** ﴾⁽⁵⁾، فإن كان الغني أفضل عملاً من الفقير فالغني أفضل، وإن كان الفقير أفضل عملاً من الغني فالفقير أفضل ، وإن كان

(1) وذلك في قوله - ﷺ - : «**نعم المال الصالح للفرء الصالح**» وقد تقدم تخريجه (ص 51) .

(2) سورة التوبة: آية 99 .

(3) سورة البقرة: آية 272 .

(4) هو أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، الأندلسي القرطبي الظاهري، الإمام البحر ذو الفنون والمعارف، كان شافعي المذهب، فانتقل إلى مذهب أهل الظاهر، من مصنفاته: الإحكام في أصول الأحكام، الفصل في الملل والنحل، المحلى . توفي - رحمه الله - سنة (456هـ) .

راجع: «وفيات الأعيان» (3/325)، و«سير أعلام النبلاء» (18/184)، و«تذكرة الحفاظ» (3/227) .

(5) سورة النمل: آية ٩٠ .

عملهما متساوياً فهما سواء؛ قال - ﷺ -: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧)

وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (١)، وقد استعاذ النبي - ﷺ - من فتنة الفقر وفتنة الغنى (٢)، وجعل الله عز وجل الشكر بإزاء الغنى، والصبر بإزاء الفقر، فمن اتقى الله عز وجل فهو الفاضل غنياً كان أو فقيراً، وقد اعترض بعضهم ها هنا بالحديث الوارد أن فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم بكذا وكذا خريفاً (٣)، ونزع الآخرون بقول الله عز وجل: ﴿وَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ﴾ (٧) ﴿وَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ﴾ (٤).

قال أبو محمد: والغنى نعمة إذا قام بها حاملها بالواجب عليه فيها ، وأما فقراء المهاجرين فهم كانوا كثيراً، وكان الغنى فيهم قليلاً، والأمر كله منهم وفي غيرهم راجع إلى العمل بالنص والإجماع على أنه تعالى لا يجزي بالجنة على فقر ليس معه عمل خير، ولا على غنى ليس معه عمل خير، وبالله التوفيق» (٥).

وقال الحافظ ابن كثير - رحمه الله -: «وحب المال تارة يكون للفخر والخيلاء والتكبر على الضعفاء، والتجبر على الفقراء، فهذا مذموم، وتارة يكون للنفقة في القربات وصلة الأرحام والقربات ووجوه البر والطاعات، فهذا ممدوح محمود عليه شرعاً» (٦).

قال الإمام ابن جُزَيٍّ (٧) - رحمه الله -: «اختلف الناس في المفاضلة بين الفقر والغنى، فذهب أكثر الفقهاء إلى أن الغنى أفضل، واستدلوا بأن الغنى يقدر على أعمال صالحة ولا يقدر عليها الفقير، كالصدقة، والعتق، وبناء المساجد؛ وذهب أكثر الصوفية إلى أن الفقير أفضل، واستدلوا بنصوص في هذا المعنى؛ ولا يصح التفضيل إلا بعد تفصيل وهو:

(1) سورة الزلزلة: الآيات ٧، ٨ .

(2) تقدم تخريجه (ص 189) .

(3) تقدم تخريجه (ص 177) .

(4) سورة الضحى: الآيات ٧ - ٨ .

(5) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة (18/5، 19) .

(6) «تفسير ابن كثير» (19/2) .

(7) هو أبو القاسم محمد بن أحمد بن جُزَيٍّ الكلبي، من أهل غرناطة بالأندلس، فقيه وأصولي مالكي، ومشارك في بعض العلوم ، من

تصانيفه «التقوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية»، و«تقريب الوصول إلى علم الأصول»، توفي - رحمه الله - سنة (74هـ) .

راجع: «الأعلام» (5/325)، و«معجم المؤلفين» (11/9) .

أنَّ من كان يقوم بحقوق الله في الغنى، ولا يقوم في الفقر؛ فالغنى أفضل له اتفاقاً، ومن كان بالعكس، فالفقر أفضل له اتفاقاً، وإنما محلُّ الخلاف فيمن كان يقوم بحقوق الله في الحالتين، والحقوق في الغنى هو⁽¹⁾: أداء الواجبات، والتطوع بالمندوبات، والشكر لله، وعدم الطغيان بالمال، والحقوق في الفقر هي: الصبر عليه، والقناعة، وعدم التشوُّف للزيادة، واليأسُ مما في أيدي الناس، والله درّ غنيّ شاكر، أو فقير صابرٍ، وقليلٌ ما هم»⁽²⁾.

قال الإمام ابن القيم - رحمه الله - : « وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن مسائل عديدة من مسائل التفضيل فأجاب فيها بالتفصيل الشافي فمنها: أنه سئل عن تفضيل الغني الشاكر على الفقير الصابر أو العكس؟ فأجاب بما يشفي الصدور، فقال: أفضلهما أتقاهما لله تعالى، فإن استويا في التقوى استويا في الدرجة»⁽³⁾.

وقد فصلَّ الإمام ابن القيم - رحمه الله - هذا الإجمال في مجموعة من كتبه⁽⁴⁾، ومن جميل ما قاله في هذا المقام: «والله - سبحانه - كما هو خالق الخلق فهو خالق ما به غناهم وفقيرهم، فخلق الغنى والفقر ليتلبيهما عباده أيهم أحسن عملاً، وجعلهما سبباً

(1) كذا في المصدر المنقول عنه، وصوابها: (هي).

(2) «القوانين الفقهية» (ص 427، 428).

(3) «بدائع الفوائد» لابن قيم الجوزية، ط: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان (162/3)، وكرَّر الإمام ابن القيم ما نقله عن شيخه ابن تيمية في عدة مواطن، منها: قوله - وهو يعرض للمسألة ذاتها - في «عدة الصابرين» (ص 152، 153): (والتحقيق أن يقال: أفضلهما أتقاهما لله تعالى فإن فرض استوائهما في التقوى استويا في الفضل فإن الله سبحانه لم يفضل بالفقر والغنى كما لم يفضل بالعافية والبلاء، وإنما فضل بالتقوى، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَى﴾ [سورة الحجرات: آية 13]، وقد قال - ﷺ - :- «لا فضل لعربي على عجمي ولا فضل لعجمي على عربي إلا بالتقوى، الناس من آدم وآدم من تراب» [رواه أحمد (23489) (474/38) بلفظ قريب من هذا، وقال الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (2963): «صحيح لغيره»] والتقوى مبنية على أصلين: الصبر والشكر، وكل من الغنى والفقير لا بد له منهما، فمن كان صبره وشكره أتم كان أفضل.

فإن قيل: فإذا كان صبر الفقير أتم وشكر الغني أتم فأيهما أفضل؟ قيل: أتقاهما لله في وظيفته ومقتضى حاله، ولا يصح التفضيل بغير هذا البق، فإِنَّ الغني قد يكون أتقى لله في شكره من الفقير في صبره، وقد يكون الفقير أتقى لله في صبره من الغني في شكره، فلا يصح أن يقال: هذا بغناه أفضل، ولا هذا بفقره أفضل، ولا يصح أن يقال: هذا بالشكر أفضل من هذا بالصبر، ولا بالعكس؛ لأنهما مطَّيَّتان للإيمان لا بدَّ منهما، بل الواجب أن يقال: أقومهما بالواجب والمندوب هو الأفضل، فإِنَّ التفضيل تابع لهذين الأمرين، كما قال - تعالى - في الأثر الإلهي: «وما تقرب إليَّ عبدي بمثل مداومة ما افترضتُ عليه، وما يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه» [رواه البخاري (6502) (105/8) كتاب الرقاق باب التواضع] فأَي الرجلين كان أقوم بالواجبات وأكثر نوافل كان أفضل.

(4) مثل: «مدارج السالكين» (2/442)، و«عدة الصابرين» (ص 110 - 271) من الباب العشرين حتى نهاية الباب الرابع

والعشرين.

للطاعة والمعصية والثواب والعقاب، قال - تعالى - : ﴿وَبَلَّوْكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾⁽¹⁾، قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : بالشدة والرخاء، والصحة والسقم، والغنى والفقر، والحلال والحرام، وكلها بلاء»، وذكر آيات أخرى في المعنى ذاته مبيناً وجه الدلالة منها، ثم قال:

«فهذه ثلاثة مواضع في القرآن يخبر فيها - سبحانه - أنه خلق العالم العلوي والسفلي وما بينهما وأجل العالم وأجل أهله وأسباب معائشهم التي جعلها زينة للأرض من الذهب والفضة والمساكن والملابس والمراكب والزروع والثمار والحيوان والنساء والبنين وغير ذلك؛ كل ذلك خلقه للابتلاء والامتحان ليختبر خلقه أيهم أطوع له وأرضى، فهو الأحسن عملاً .

وهذا هو الحق الذي خلق به وله السموات والأرض وما بينهما، وغايته الثواب والعقاب، وفواته وتعطيله هو العتب الذي نزه نفسه عنه وأخبر أنه يتعالى عنه، وأن ملكه الحق، وتفرد به بالإلهية وحده وبربوية كل شيء ينفي هذا الظن الباطل والحساب الكاذب كما قال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾^(١١٥) فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ ﴿٢﴾»⁽³⁾ .

وقال الإمام ابن القيم أيضاً: «وسرُّ المسألة أن طريق الفقر والتقلل طريق سلامة مع الصبر، وطريق الغنى والسعة في الغالب طريق عطب، فإن اتقى الله في ماله، ووصل به رحمه، وأخرج منه حقَّ الله - وليس مقصوداً على الزكاة، بل من حقه: إشباع الجائع، وكسوة العاري، وإغاثة الملهوف، وإعانة المحتاج والمضطر - ؛ فطريقه طريق غنيمة، وهي فوق السلامة .

فمثل صاحب الفقر كمثلي مريضٍ قد حُبسَ بمرضه عن أغراضه، فهو يُثاب على حسن صبره على حبسه، وأما الغني فخطره عظيم في جمعه وكسبه وصرفه، فإذا سلم

(1) سورة الأنبياء: آية 35 .

(2) سورة المؤمنون: الآيات 115، 116 .

(3) راجع: «عدة الصابرين» (ص 161، 162) .

كسبه، وحسن أخذه من وجهه، وصرفه في حقه كان أنفع له؛ فالفقير كالمتعبد المنقطع عن الناس، والغني المنفق في وجوه الخير كالمعين والمعلم والمجاهد» (1).

وقال الإمام الشاطبي - رحمه الله - : فصل القضية بين المختلفين في مسألة الفقر والغنى، وأن ليس الفقر أفضل من الغنى بإطلاق، ولا الغنى أفضل بإطلاق، بل الأمر في ذلك يتفصل ؛ فإن الغنى إذا أمال إلى إثارة العاجلة كان بالنسبة إلى صاحبه مذموماً، وكان الفقر أفضل منه ، وإن أمال إلى إثارة الآجلة؛ فإنفاقه في وجهه، والاستعانة به على التزوّد للمعاد؛ فهو أفضل من الفقر، والله الموفق بفضلّه» (2).

(1) «المرجع السابق» (ص 266).

(2) «الموافقات» (366/5 - 367).

وقد ذكر الإمام الشاطبي قبل كلامه هذا كلاماً رائعاً في بيان الموقف السليم من المال والدنيا، وحال الصحابة - رضوان الله عليهم -، ورأيت ذكره هنا لصلته القوية بموضوعنا، فقال وهو يتحدث عن الدنيا: «بيانه أن لها - أي للدنيا - نظرين: أحدهما: نظر مجرد من الحكمة التي وضعت لها الدنيا من كونها متعة للحق، ومستحقاً لشكر الواضع لها، بل إنما يعتبر فيها كونها عيشاً ومقتنصاً للذات، ومالاً للشهوات، انتظاماً في سلك البهائم؛ فظاهر أنها من هذه الجهة قشر بلا لب، ولعب بلا جد، وباطل بلا حق؛ لأن صاحب هذا النظر لم ينل منها إلا مأكولاً ومشروباً، وملبوساً ومنكوحاً ومركوباً، من غير زائد، ثم يزول عن قريب؛ فلا يبقى منه شيء؛ فذلك كأضغاث الأحلام، فكل ما وصفته الشريعة فيها على هذا الوجه حق، وهو نظر الكفار الذين لم يصبروا منها إلا ما قال تعالى من أنها لعب ولهو وزينة وغير ذلك مما وصفها به، ولذلك صارت أعمالهم: ﴿كَرَّابٍ بَقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّالِمَانُ مَاءً حَنَقًا إِذَا جَاءَهُمْ لَرِيحٌ يَجِدُهَا بُيْئًا﴾ [سورة النور: آية 39]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ نَبْئًا مَنُورًا﴾ [سورة الفرقان: آية 23].

والثاني: نظر غير مجرد من الحكمة التي وضعت لها الدنيا؛ فظاهر أنها ملأى من المعارف والحكم، مبثوث فيها من كل شيء خطير مما لا يقدر على تأدية شكر بعضه؛ فإذا نظر إليها العاقل وجد كل شيء فيها نعمة يجب شكرها، فانتدب إلى ذلك حسب قدرته وقيئته، وصار ذلك القشر محشوا لباً، بل صار القشر نفسه لباً؛ لأن الجميع نعم طالبة للعبد أن ينالها فيشكر الله بها وعليها (...). ومن هنا أخبر تعالى عن الدنيا بأنها جد وأنها حق؛ كقوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ [سورة المؤمنون: آية 115]، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا﴾ [سورة ص: آية 27]، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعبِثًا﴾ [سورة الدخان: آية 38، 39]، (...) ولأجل هذا صارت أعمال أهل هذا النظر معتبرة مثبتة؛ حتى قيل: ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [سورة التين: آية 6]، ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنفَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً﴾ [سورة النحل: آية 97]؛ فالدنيا من جهة النظر الأول مذمومة، وليست بمذمومة من جهة النظر الثاني، بل هي محمودة؛ فذمها بإطلاق لا يستقيم، كما أن مدحها بإطلاق لا يستقيم، والأخذ لها من الجهة الأولى مذموم يسمى أخذه رغبة في الدنيا وحبا في العاجلة، وضده هو الزهد فيها، وهو تركها من تلك الجهة، ولا شك أن تركها من تلك الجهة مطلوب، والأخذ لها من الجهة الثانية غير مذموم، ولا يسمى أخذه رغبة فيها، ولا الزهد فيها من هذه الجهة محمود، بل يُسمى سَفَهَاً وَكَسَالًا وتبذيراً.

ولأجله كان الصحابة طالبين لها، مشغولين بها، عاملين فيها؛ لأنها من هذه الجهة عون على شكر الله عليها، وعلى اتخاذها مركباً للآخرة، وهم كانوا أزهّد الناس فيها، وأورع الناس في كسبها؛ فرمما سمع أخبارهم في طلبها من يتوهم أنهم طالبون لها من الجهة =

وقال الإمام ابن بطال - رحمه الله - : «فإن قيل: فأَيُّ الرجلين أفضل: المبتلى بالفقر، أو المبتلى بالغنى إذا صلحت حال كل واحد منهما؟ قيل: السؤال عن هذا لا يستقيم؛ إذ قد يكون لهذا أعمال سوى تلك المحنة يفضل بها صاحبه والآخر كذلك، وقد يكون هذا الذي صلح حاله على الفقر لا يصلح حاله على الغنى، ويصلح حال الآخر على الفقر والغنى. فإن قيل: فإن كان كل واحد منهما يصلح حاله في الأمرين، وهما في غير ذلك من الأعمال متساويان، قد أَدَّى الفقير ما يجب عليه في فقره من الصبر والعفاف والرضا، وأَدَّى الغني ما يجب عليه من الإنفاق والبذل والشكر والتواضع، فأَيُّ الرجلين أفضل؟ قيل: علم هذا عند الله» (1).



= الأولى لجهله بهذا الاعتبار، وحاش لله من ذلك، إنما طلبوها من الجهة الثانية؛ فصار طلبهم لها من جملة عباداتهم، كما أنهم تركوا طلبها من الجهة الأولى؛ فكان ذلك أيضاً من جملة عباداتهم - رضي الله عنهم وألحقنا بهم، وحشرنا معهم، ووفقنا لما وفقهم له بمنه وكرمه - .

فتأمل هذا الفصل؛ فإن فيه رفع شبه كثيرة ترد على الناظر في الشريعة وفي أحوال أهلها، وفيه رفع مغالط تعترض للسالكين لطريق الآخرة؛ فيفهمون الزهد وترك الدنيا على غير وجهه؛ كما يفهمون طلبها على غير وجهه؛ فيمدحون ما لا يمدح شرعاً، ويذمون ما لا يذم شرعاً. راجع: «الموافقات» (5/ 363-366) وهو هنا يتصرف، واختصار.

(1) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (10/ 171، 172).

المبحث الثاني: وسائل كسب المال واستثماره

تتعدد وسائل كسب الإنسان ومصادره ومجالاته، فمن هذه المجالات: الزراعة، والصناعة، والتجارة، والإجارة، والصيد والرعي، الخ .

قال الإمام ابن خلدون ⁽¹⁾ - رحمه الله - : « تحصيل الرزق وكسبه: إمّا أن يكون بأخذه من يد الغير وانتزاعه بالاقتدار عليه على قانون متعارف ويسمّى مغرمًا وجبايةً، وإمّا أن يكون من الحيوان الوحشيّ بافتراسه وأخذه برميّه من البرّ أو البحر ويسمّى اصطيداً، وإمّا أن يكون من الحيوان الدّاجن باستخراج فضوله المنصرفه بين النّاس في منافعهم كاللّبن من الأنعام، والحرير من دوده، والعسل من نحله، أو يكون من النّبات في الزّرع والشّجر بالقيام عليه وإعداده لاستخراج ثمرته، ويسمّى هذا كلّه فلحاً، وإمّا أن يكون الكسب من الأعمال الإنسانيّة إمّا في موادّ معيّنة وتسمّى الصّنائع، من كتابة، وتجارة، وخياطة، وحياكة، وفروسيّة، وأمثال ذلك، أو في موادّ غير معيّنة وهي جميع الامتهانات والتّصرفات، وإمّا أن يكون الكسب من البضائع وإعدادها للأعواض، إمّا بالتّغلب بها في البلاد واحتكارها وارتقاب حوالة الأسواق فيها، ويسمّى هذا تجارة .

فهذه وجوه المعاش وأصنافه، وهي معنى ما ذكره المحقّقون من أهل الأدب والحكمة كالحريريّ وغيره، فإنّهم قالوا: المعاش إمارة، وتجارة، وفلاحة، وصناعة» ⁽²⁾ .

(1) هو أبو زيد، عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن، وليّ الدين الحضرميّ الإشبيليّ، التونسيّ، ثمّ القاهريّ، المالكيّ، المعروف بابن خلدون، عالم، فيلسوف، أديب، مؤرّخ، اجتماعيّ بحاث، أصله من إشبيلية، ولد في تونس سنة (732 هـ) ونشأ بها، ثمّ رحل إلى فاس وقرطاجنة وتلمسان والأندلس، وتولّى أعمالاً، واعترضته دسائس ووشايات، وعاد إلى تونس، ثمّ توجه إلى مصر فأكرمه سلطانها الظاهر، ووليّ في مصر قضاء المالكية، وأخذ الفقه عن قاضي الجماعة ابن عبد السلام وغيره، كان فصيحاً، جميل الصورة، عاقلاً، صادق اللّهجة، عزوفاً عن الضيم، طامحاً للمراتب العالية، له تصانيف، من أشهرها: كتابه «العبر وديوان المبتدئ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر» في سبعة مجلدات، أوّلها «المقدمة» وهي تعدّ من أصول علم الاجتماع، ترجمت هي وأجزاء منه إلى الفرنسية وغيرها، ومن كتبه «شرح البردة»، و«شفاء السائل لتهديب المسائل»، توفي - رحمه الله - فجأة في القاهرة، سنة (808 هـ) .

راجع: «شذرات الذهب» (114/9)، «الأعلام» (330/3)، و«معجم المؤلّفين» (5 / 188) .

(2) «مقدمة ابن خلدون» ط: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى 1413 هـ - 1993 م (ص 301، 302) .

ونقل الماوردي في «أدب الدنيا والدين» (ص 211) عن الحسن بن رجاء المأمون أنّه قال: «معاش الناس على أربعة أقسام : زراعة، وصناعة، وتجارة، وإمارة» .

وقال الإمام محمد بن الحسن الشيباني⁽¹⁾ - رحمه الله - : «المكاسب أربعة: الإجارة، والتجارة، والزراعة، والصناعة، وكل ذلك في الإباحة سواء عند جمهور الفقهاء رحمهم الله تعالى»⁽²⁾.

وقال الإمام الماوردي - رحمه الله - : «أسباب المواد المألوفة، وجهات المكاسب المعروفة؛ من أربعة أوجه: نماء زراعة، ونتاج حيوان، وربح تجارة، وكسب صناعة»⁽³⁾.
وسوف أتعرض بإذن الله تعالى لأهم مجالات ووسائل الكسب، من خلال أحد عشر مطلباً، على النحو التالي:

(1) هو أبو عبد الله، محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، الكوفي، فقيه العراق، صاحب أبي حنيفة، وإمام أهل الرأي، أصله دمشقي من أهل قرية تسمى حرسنا، قدم أبوه العراق فولد محمد بواسط، ونشأ بالكوفة، أخذ الفقه عن أبي حنيفة وأبي يوسف من بعده، ولي القضاء للرشيد، وكان مع تبحره في الفقه يُضرب بذكائه المثل، وكان أيضاً مُقَدِّماً في العربية والنحو والحساب، من مصنفاته: «الجامع الصغير»، و«السير الكبير»، توفي - رحمه الله - سنة (186هـ).

راجع: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (242/7)، و«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1422هـ - 2002م (561/2)، و«سير أعلام النبلاء» (134/9).

(2) «الكسب» (ص 140)، وراجع كذلك: «المبسوط» للسرخسي (258/30، 259).

(3) «أدب الدنيا والدين» (ص 210).

وقال الإمام محمد بن أبي بكر الرازي - رحمه الله - : «طلبُ الكسب لازمٌ كطلب العلم، وهو أنواع أربعة: فرضٌ؛ وهو كسبُ أقلِّ الكفاية لنفسه وعياله وقضاء دينه، ومستحبٌ؛ وهو كسب الزائد على أقلِّ الكفاية ليواسي به فقيراً، أو يصل به قريباً، وهو أفضل من نفل العبادة، ومباحٌ؛ وهو كسبُ الزائد على ذلك للتنعم والتجمل، وحرامٌ؛ وهو كسبُ ما كان للتكاثر والتفاخر، وإن كان من حلٍّ». ثم قال: «المكاسب أربعة، وأفضل الكسب الجهاد، ثم التجارة، ثم الزراعة، ثم الصناعة».

راجع: «تحفة الملوك» لمحمد بن أبي بكر الحنفي الرازي، تحقيق: د. عبد الله نذير أحمد، ط: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى 1417هـ (ص 267، 268).

المطلب الأول: الزراعة:

الزراعة: هي بذر الحبّ، وقيل: نبات كل شيء يُحرث، والزراعة: موضع الزرع، وهي عمارة الأرض واستخدامها لاستخراج ثمار ما يزرع بها ⁽¹⁾.

وتعتبر الزراعة من أهم مصادر الكسب ووسائله؛ فهي المصدر الأول لغذاء الإنسان والحيوان على السواء، فمن خلالها تخرج لنا الحبوب، والبقول، والفواكه، والثمار، والخضروات، والأشجار، والمراعي، وهي مصدر كبير من مصادر الصناعة الحديثة في المواد الغذائية وغيرها، فكثير من المواد الخام التي هي أساس الصناعة تنتجها الزراعة؛ وهي عمل مبارك كثير الخير والنماء، ففيها تفيض كل من الأرض و السماء بخيراتها، وفيها يظهر بجلاء: التوكل على الله تعالى من يوم أن توضع البذرة في الأرض وحتى الحصاد والتوزيع، ولأجل ذلك اهتمت بها النصوص الشرعية أكثر من غيرها من التجارة، والصناعة، والرعي، والصيد، وغيرها من وسائل الكسب المختلفة.

وقد جاء في القرآن الكريم ما يؤكد على أهمية الزراعة ومكانتها، ومن ذلك:

قوله - تعالى -: ﴿وَأَيُّهُمُ الَّذِينَ هُمُ الْأَرْضُ أَلْيَمَّةٌ أَحْيَيْتَهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ ۝٣٣ وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِنْ نَجِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجْرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ ۝٣٤ لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ۝٣٥ سُبْحَنَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ ۝٣٦﴾ ⁽²⁾.

وقال - جل وعلا -: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُمُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّاتُ مُتَشَكِّبًا وَغَيْرَ مُتَشَكِّبٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ۝٣٧﴾ ⁽³⁾.

وقال - سبحانه وتعالى -: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ ۝٣٨﴾

(1) راجع: «معجم مقاييس اللغة»، و«لسان العرب» (141/8)، و«تاج العروس» (146/21).

(2) سورة يس: الآيات ٣٣ - ٣٦.

(3) سورة الأنعام: آية ١٤١.

فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١﴾

وقال - سبحانه -: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ ثَمِيمٌ ﴿١﴾ يُنْبِتُ لَكُم بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (٢) .

وقال - ﷺ -: ﴿ وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُّتَجَوِّزٌ وَجَنَّتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفِضَ لِّبَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْثَلِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ (٣) .

وقال - سبحانه -: ﴿ وَالْأَرْضُ مَدَدَتْهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوْسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴿٧﴾ تَبْصِرَةً وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ﴿٨﴾ وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبْرَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴿٩﴾ وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لِّمَا طَلَعَ نَضِيدٌ ﴿١٠﴾ رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَةً مِّيتًا كَذَٰلِكَ الْخُرُوجُ ﴾ (٤) .

وقال - ﷺ -: ﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ ﴿٢٤﴾ أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا ﴿٢٦﴾ فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ﴿٢٧﴾ وَعَبَا وَقَضًّا ﴿٢٨﴾ وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ﴿٢٩﴾ وَحَدَائِقَ غُلًّا ﴿٣٠﴾ وَفَلَكْهَةً وَأَبًّا ﴿٣١﴾ مَّتَعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَمِكُمْ ﴾ (٥) .

ومما جاء في السنة مما يبين أهمية الزراعة :

ما رواه جابر - رضي الله عنه - قال: كان لرجالٍ فضول أرضين؛ من أصحاب رسول الله ﷺ - فقال رسول الله ﷺ - : «من كانت له فضل أرض فليزرعها، أو ليمنحها أخاه

(1) سورة الأنعام: آية ٩٩ .

(2) سورة النحل: الآيات 10، ١١ .

(3) سورة الرعد: آية ٤ .

(4) سورة ق: الآيات ٧ - ١١ .

(5) سورة عبس: الآيات ٢٤ - ٣٢ .

فإن أبي فليمسك أرضه»⁽¹⁾ .

وعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «ما من مسلم يغرس غرساً، أو يزرع زرعاً، فيأكل منه طيرٌ أو إنسانٌ أو بهيمةٌ، إلا كان له به صدقة»⁽²⁾ .

والحديث يحلُّ على أنَّ الزَّارع في صدقة مستمرة، لأن زرعهُ لا يمرُّ عليه يومٌ إلا ويأكل منه إنسانٌ أو طيرٌ أو بهيمةٌ، ويحصل له بذلك الأجر والثواب .

وقال - صلى الله عليه وسلم - : «ما من مسلم يغرس غرساً إلا كان ما أكل منه له صدقة، وما سُرق منه له صدقة، وما أكل السبع منه فهو له صدقة، وما أكلت الطير فهو له صدقة، ولا يرزؤه أحد إلا كان له صدقة»، وفي رواية عنه: « لا يغرس مسلمٌ غرساً، ولا يزرع زرعاً فيأكل منه إنسانٌ ولا دابةٌ ولا شيءٌ إلا كانت له صدقة»⁽³⁾ .

وتأمّل روعة ذلك النصِّ النبوي وما يقيمه من منهجٍ تشريعيٍّ أخلاقيٍّ إنسانيٍّ نبيلٍ فاضلٍ، وكيف يُحسِّنُ المرءُ في تعامله مع أخيه الإنسان، ومع الطير، والحيوان، والحشرات، وكلِّ روح خلقها الله عز وجل .

وقال - صلى الله عليه وسلم - : «ما من رجل يغرس غرساً إلا كتب الله له من الأجر قدر ما يخرج

(1) رواه مسلم (1536) (1167/3) كتاب البيوع، باب كراء الأرض .

(2) رواه البخاري (2320) (103/3) كتاب الحث والمزارعة، باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه، ومسلم (1553) (1189/3) كتاب المساقاة، باب فضل الغرس والزرع .

قال الإمام النووي : « وقد اختلف العلماء في أطيّب المكاسب وأفضلها فقبل التجارة وقيل الصنعة باليد وقيل الزراعة وهو الصحيح وقد بسطت إيضاحه في آخر باب الأطعمة من شرح المذهب » . « شرح صحيح مسلم » المسمى « المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج » للإمام النووي، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية 1392 هـ (213/10) .

وقال الإمام بدر الدين العيني - رحمه الله - في « عمدة القاري » (155/12) : (واستدل به بعضهم على أن الزراعة أفضل المكاسب، واختلف في أفضل المكاسب، فقال النووي: أفضلها الزراعة، وقيل: أفضلها الكسب باليد، وهي الصنعة، وقيل : أفضلها التجارة، وأكثر الأحاديث تدل على أفضلية الكسب باليد . وروى الحاكم في «المستدرک» من حديث أبي بردة، قال: سئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : أي الكسب أطيب؟ قال: «عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور»، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، وقد يقال: هذا أطيب من حيث الحل، وذاك أفضل من حيث الانتفاع العام، فهو نفع متعد إلى غيره، وإذا كان كذلك فينبغي أن يختلف الحال في ذلك باختلاف حاجة الناس، فحيث كان الناس محتاجين إلى الأقوات أكثر، كانت الزراعة أفضل، للتوسعة على الناس، وحيث كانوا محتاجين إلى المتجر لانقطاع الطرق كانت التجارة أفضل، وحيث كانوا محتاجين إلى الصنائع أشد، كانت الصنعة أفضل، وهذا حسن) .

(3) رواهما مسلم (1552) (1188/3) كتاب المساقاة، باب فضل الغرس والزرع، من حديث جابر - رضي الله عنه - . ومعنى «ولا يرزؤه» أي: لا ينقصه أو يأخذ منه .

من ثمر ذلك الغرس»⁽¹⁾ .

وقال - ﷺ - : «من غرس غرساً لم يأكل منه آدمي، ولا خلق من خلق الله إلا كان له صدقة»⁽²⁾ .

بل ورد في النصوص ما يدل على أن غرس الأشجار من الصدقات الجارية التي يصل أجرها للمسلم بعد موته؛ فعن أنس - رضي الله عنه - عن النبي - ﷺ - قال: «سبعٌ يجري للعبد أجرهن وهو في قبره وبعد موته: من علم علماً، أو أجرى نهراً، أو حفر بئراً، أو غرس نخلاً، أو بنى مسجداً، أو ورث مصحفاً، أو ترك ولداً يستغفر له»⁽³⁾ .

وتدل هذه النصوص وما في معناها على فضيلة الزرع، وأن الأجر يحصل للغرس والزارع وإن لم يقصد ذلك، حتى لو زرع زرعاً وباعه كان له بذلك صدقة لتوسعته على الناس في أقواتهم، كما ورد الخبر بالأجر للجالب، وإن كان يفعله للتجارة والاكْتساب، وأن أجر المزارع مستمر مادام الغراس والزرع، وما تولد منه إلى يوم القيامة⁽⁴⁾، ويحصل الأجر للمزارع ولو كان الأكل منه على وجه الغصب أو الانتهاب أو السرقة أو الاعتداء، فضلاً عن الإطعام⁽⁵⁾ .

(1) رواه أحمد (23520)، والطبراني في «المعجم الكبير» (3968) (148/4)، من حديث أبي أيوب الأنصاري - رضي الله عنه -، وقال الإمام المنذري في «الترغيب والترهيب» (3930) (255/3): «رواته محتج بهم في الصحيح إلا عبد الله بن عبد العزيز الليثي»، وقال الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد» (67/4): «فيه عبد الله بن عبد العزيز وثقه مالك وسعيد بن منصور وضعفه جماعة وبقيه رجاله رجال الصحيح»، وقال محققو «المسند» (503/38): «إسناده ضعيف لضعف عبد الله بن عبد العزيز الليثي»، وكذا ضعفه الألباني في «ضعيف الترغيب والترهيب» (1547) (89/2) .

(2) رواه أحمد (27506) (498/45) من حديث أبي الدرداء - رضي الله عنه -، وحسن الإمام المنذري إسناده في «الترغيب والترهيب» (3929) (255/3)، وقال الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد» (68/4): «رجاله موثقون، وفيهم كلام لا يضر»، وقال الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (2600) (354/2): «حسن صحيح» .

(3) رواه البزار في مسنده «البحر الزخار» (7289) (483/13)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» ط: مكتبة السعادة، مصر 1394هـ - 1974م (343/2، 344)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (3175) (122/5)، وقال الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (73) (17/1): «حسن لغيره» .

(4) راجع: «شرح صحيح مسلم» للنووي (213/10)، و«عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (155/12) .

(5) لا يقتصر أجر الزراعة على من باشروا بيده فقط، بل يمتد ليشمل مالك الأرض المزروعة، ومنفق المال على استئجار العمال، واستشارة المهندسين والمرشدين الزراعيين، وشراء الآلات الزراعية للحراث والحصاد، واحتفار الآبار للسقي، وغير ذلك مما تلزمه الزراعة وتحتاج إليه؛ قال الإمام المناوي في: «فيض القدير» (496/5): «ولا يختص - أي: ثبوت الأجر - بمباشرة الغرس أو الزرع، بل يشمل من استأجر لعمله» .

والأجر في الغرس والزرع لا ينحصر في زراعة المثمر وحسب، بل يحصل بزراعة المثمر وغير المثمر، وذلك لحصول الانتفاع به للإنسان، والحيوان، والطير، والدواب؛ بالأكل وغيره؛ فيقاس على الأكل ما ينتفع به من الأشجار والمزروعات من تثره، وتجميل للبيئة، أو تمتع برؤيتها، واستظللال بظلها، أو ما تحققه من منافع أخرى كثيرة كتطبيب المناخ، وحفظ التربة، وصد الغبار والأتربة عن الطرقات والمنازل، وتنقية الهواء من التلوث، وكذلك ما يستفاد منها في أغراض الصناعة كصناعة الورق، والثقاب، وصناعة الأخشاب المختلفة المتعددة الأغراض .

وعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: « **إن قامت على أحدكم القيامة وفي يده فسيلة فليغرسها** » ⁽¹⁾ .

-
- = وحتى يحصل أجر الزراعة كاملاً لمن قام بها، فينبغي أن يراعي عدة أمور، أهمها:
- 1- النصح في الزراعة، وذلك بأن يخلص في عمله ويتقنه ما استطاع، وأن لا يكون قصده النفع الدنيوي فحسب، بل التوسعة على المسلمين في أقواتهم وأسعارهم، ومن النصح في الزراعة: مراعاة حاجة البلد من الثمار والحبوب، والسعي لتحسين أنواع المزروعات المختلفة .
 - 2- أداء حق الله تعالى في هذه المزروعات. وذلك بأن يخرج زكاة ما تجب فيه الزكاة منها، وأن يكون للفقراء والمحتاجين والأقربين نصيب مما ليس فيه زكاة منها؛ قال تعالى: ﴿ **كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ** ﴾ [سورة الأنعام: الآية 141] .
 - 3- أن لا يعتقد أن الرزق من الكسب أو من الأرض بل من الله تعالى يسره وسخره، وهياً له بهذه الوساطة ولولا فضل الله تعالى لم يكن ذلك؛ قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (4/ 306): «ومن شرطه - أي الكسب - أن لا يعتقد أن الرزق من الكسب، بل من الله تعالى بهذه الوساطة» اهـ؛ وقد قال تعالى: ﴿ **أَوْفَيْتُمْ مَا عَدْتُمْ** ﴾ ^(١٦) **وَأَنْتُمْ تَزْعُمُونَ** ^(١٧) **وَأَمْ تَحْنُ الزَّاعُونَ** ^(١٨) **لَوْ شَاءَ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاةً فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ** ﴾ [سورة الواقعة: الآيت 63 - 65] .
 - 4- أن يراعي الحلال ويتجنب الحرام في كل ما يرتبط بزراعته، فلا يزرع في أرض مغصوبة، أو مأخوذة من أصحابها بطريق الظلم والاحتياال، ولا يزرع في أرض غيره بلا علمه ولا إذنه، كما يجب أن يتجنب زراعة ما حرمه الله تعالى من النباتات الخبيثة التي ثبتت أضرارها الصريحة، أو تأثيرها على العقل والحواس، كالخشيش والقات والدخان ونحوها مما يعود على الإنسان بالضرر .
 - 5- تعلم العلم المحتاج إليه في الزراعة حتى لا يركب فيها الصعب والذلول، والحلال والحرام دون تمييز .
- قال ابن الحاج: «فالزراعة من أعظم الأسباب وأكثرها أجراً إذ إن خيرها متعدد للزراع وإخوانه المسلمين وغيرهم والطير والبهائم والحشرات كل ذلك ينتفع بزراعته (...) فما في الصنائع كلها أبرك منها، ولا أنجح إذا كانت على وجهها الشرعي، وهي من أكبر الكنوز المخبأة في الأرض، لكنها تحتاج إلى معرفة بالفقه وحسن محاولة في الصناعة مع النصح التام والإخلاص فيها؛ فحينئذ تحصل البركات وتأتي الخيرات (...) وإذا كان ذلك كذلك فمن فيه أهلية لتعلم العلم المحتاج إليه في حرفته فيتعين عليه التعلم ومن لم يكن فيه أهلية لذلك فليسأل العلماء عن فقه ما يحتاج إليه في زراعته أو غيرها من الحرف إذ إن ذلك يحتاج إلى فقه كثير» .
- راجع: «المدخل» لمحمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج، ط: دار التراث، بدون تاريخ (4/4) .
- (1) رواه أحمد (12902)، والبخاري في «الأدب المفرد» (479) (ص 168)، وقال محققو «المسند» (251/20): «إسناده صحيح على شرط مسلم»، وصححه الألباني في «صحيح الأدب المفرد» (371) (ص 181)، و«سلسلة الأحاديث الصحيحة» (9/38/1)، والفسيلة: الخُلة صغيرة . راجع: «التيسير بشرح الجامع الصغير» للمناوي (372/1) .

وفي هذا الحديث إشارة إلى أن المسلم يظلّ عاملاً منتجاً إلى آخر لحظة حياة يمكن أن يحياها، وفيه دلالة على أهمية العناية بالزراعة والعمل في الأرض، والحث على غرس الأشجار المثمرة، حتى لو لم ير المرء ثمرتها ويدركها .

قال الإمام المناوي ⁽¹⁾ - رحمه الله - في شرحه لقوله - ﷺ -: «**وفي يده فسيلة فليغرسها**»: «أنه مبالغة في الحث على غرس الأشجار وحفر الأنهار لتبقى هذه الدار عامرة إلى آخر أمدّها المحدود المعلوم عند خالقها، فكما غرس لك غيرك فانتفعت به، فاغرس لمن يجيء بعدك لينتفع، وإن لم يبق من الدنيا إلا صباغة، وذلك بهذا القصد لا ينافي الزهد والتقلل من الدنيا» ⁽²⁾ .

قال الأستاذ محمد قطب تعليقاً على الحديث: «والعمل في الأرض لا ينبغي أن ينقطع لحظة بسبب اليأس من النتيجة، فحتى حين تكون القيامة بعد لحظة، حين تنقطع الحياة الدنيا كلها، حين لا تكون هناك ثمرة من العمل، حتى عندئذ لا يكف الناس عن العمل، وعن التطلع إلى المستقبل، ومن كان في يده فسيلة فليغرسها!» ⁽³⁾ .

ويروى أن رجلاً دخل على عثمان بن عفان - ﷺ - وهو يغرس غراسه فقال له: يا أمير المؤمنين، الغرس، وهذه الساعة قد جاءت؟ فقال - ﷺ -: «أن تأتي وأنا من المصلحين خيرٌ وأحب إليّ من أن تأتي وأنا من المفسدين» ⁽⁴⁾ .

(1) هو محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين، زين الدين، الحدادي المناوي، القاهري، الشافعي، من كبار العلماء، ولد سنة (952 هـ)، عاش في القاهرة وتوفي بها، انزوى للبحث والتصنيف، وكان قليل الطعام كثير السهر، فمرض وضعفت أطرافه، فجعل ولده تاج الدين محمد يستملي منه تأليفه، له نحو ثمانين مصنفاً، منها الكبير والصغير والتام والناقص، من أبرز مصنفاته: «التيسير في شرح الجامع الصغير»، و«فيض القدير»، و«تيسير الوقوف على غوامض أحكام الوقوف»، و«الإتحافات السننية بالأحاديث القدسية»، توفي - رحمه الله - سنة (1031 هـ) .

راجع: «البدر الطالع» (357/1)، و«الأعلام» (204/6)، و«معجم المؤلفين» (166/10)، إلا أن الشوكاني في «البدر الطالع» تردد في تحديد سنة وفاته، فذكر أنه توفي (1029 هـ) أو السنة التي بعدها .

(2) «فيض القدير شرح الجامع الصغير» للمناوي (30/3) .

(3) راجع: «قبسات من الرسول ﷺ» محمد قطب، ط: دار الشروق، بيروت، والقاهرة، الطبعة الثامنة، 1402 هـ - 1982 م (ص 25) .

(4) أورده المتقي الهندي في «كثر العمال في سنن الأقوال والأفعال» تحقيق: بكري حياني - صفوة السقا، ط: مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة 1401 هـ - 1981 م (9137) (909/3) عن عبد الرحمن بن عبد الله بن معقل بن يسار، وعزاه لابن جرير .

وعن داود بن أبي داود ⁽¹⁾، قال: قال لي عبد الله بن سلام ⁽²⁾ - عليه السلام - : إن سمعت بالدجال قد خرج وأنت على ودية ⁽³⁾ تغرسها فلا تعجل أن تصلحه فإن للناس بعد ذلك عيشاً ⁽⁴⁾ .

وعن عمارة بن خزيمة بن ثابت ⁽⁵⁾ قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبي: ما يمنعك أن تغرس أرضك؟ فقال له أبي: أنا شيخٌ كبيرٌ أموتُ غداً، فقال له عمر: أعزم عليك لتغرسنها؟ - قال الراوي - : فلقد رأيت عمر بن الخطاب يغرسها بيده مع أبي ⁽⁶⁾ .
ولذلك اعتبر بعض الصحابة الرجل يعمل في إصلاح أرضه عاملاً من عمّال الله - عزّ وجلّ - ،

(1) قال الحافظ المزي في «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط: الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1400هـ - 1980م (1756) (385/8) : (داود بن أبي داود، واسمه عامر، وقيل: عمير بن عامر، وقيل: مازن، الأنصاري المدني، أخو حمزة بن أبي داود، روى عن: عبد الله بن سلام (بخ)، قال: قال لي: إن سمعت بالدجال قد خرج، وأنت على ودية تغرسها، فلا تعجل أن تصلحها، فإن للناس بعد ذلك عيشاً، روى عنه: محمد بن يحيى بن حبان (بخ)، قال أبو حاتم ابن حبان في كتاب «الثقات»: داود بن مازن الأنصاري، وهو الذي يقال له: داود بن أبي داود يروي المراسيل، روى له البخاري في «الأدب» هذا الحديث الواحد).

(2) هو أبو يوسف، عبد الله بن سلام بن الحارث الإسرائيلي ثم الأنصاري صحابي جليل - عليه السلام - ، كان يهودياً فأسلم عند قدوم النبي - عليه السلام - المدينة، وكان اسمه (الحصين) فسماه رسول الله - عليه السلام - (عبد الله) وفيه نزلت الآية : ﴿ قُلْ أَنزَلْنَاهُ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَمَأْمُنٌ وَأَشْكُرْتُمْ ﴾ [سورة الأحقاف: آية ١٠]، والآية : ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسَتْ مَرْسَلَةٌ قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾ [سورة الرعد: آية ٤٣]، روى عن النبي - عليه السلام - جملة من الأحاديث، وله في كتب السنة (25 حديثاً)، وشهد مع عمر - رضي الله عنه - فتح بيت المقدس، والجابية ولما كانت الفتنة بين علي ومعاوية اتخذ سيفاً من خشب، واعتزل له وأقام بالمدينة إلى أن مات، توفي - عليه السلام - سنة (43هـ).
راجع: «أسد الغابة» (265/3)، و«سير أعلام النبلاء» (413/2)، «الإصابة» (102/4)، و«الأعلام» (90/4) .

(3) أي: فسيلة وهي النخلة الصغيرة .
(4) رواه البخاري في «الأدب المفرد» (480) (169/1)، واضطرب الألباني في الحكم على هذا الأثر؛ فضعفه في «ضعيف الأدب المفرد» ط: دار الصديق، الطبعة الرابعة 1419هـ - 1998م (72) (52/1)، بينما صحّح إسناده في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (39/1) .

والراجح تصحيحه، ودعوى الجهالة في أحد روايته - وهؤلاء بن أبي داود -، مردودة بقول الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» (198/1) : «داود بن أبي داود الأنصاري المدني، قيل: اسم أبيه مازن، وقيل: عامر، مقبول من الثالثة بخ» اهـ .
وعلى القول بتضعيفه، فيغني عنه حديث أنس - عليه السلام - المتقدم قريباً، وفيه يقول النبي - عليه السلام - : «إن قامت على أحدكم القيامة وفي يده فسيلة فليغرسها» تقدم تخريجه (ص 205) .

(5) هو أبو محمد، عمارة بن خزيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة بن ساعدة، تابعي من الأنصار، سمع من عمر بن الخطاب، ومن عمرو بن العاص ومن أبيه - رضي الله عنهم جميعاً -، وأبوه خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين، توفي - رحمه الله - بالمدينة سنة (105هـ) في أول خلافة الوليد بن عبد الملك، وهو ابن خمس وسبعين سنة، وكان ثقة قليل الحديث .

راجع: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (53/53)، و«تاريخ الإسلام» (182/7) .
(6) راجع: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (39/1) .

فعن نافع بن عاصم⁽¹⁾، أنه سمع عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما -، قال لابن أخ له خرج من الوَهْطِ⁽²⁾: أَيْعْمَلُ عُمَّالُكَ؟ قال: لا أدري، قال: أما لو كنت تَقْفِيًّا لعلمت ما يعمل عُمَّالُكَ، ثم التَفَتَ إلينا فقال: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا عَمَلَ مع عُمَّالِهِ في داره (وقال الراوي مرة: في ماله) كان عاملاً من عَمَّالِ اللَّهِ عز وجل⁽³⁾.

وبلغ اهتمام الإسلام بالزراعة حدًّا لا يُعرف له مثيلٌ في شريعة سابقة، ولا في قانون وضعي، فهاهم - الخلفاء وهم أعلى سلطة في الدولة الإسلامية - يوصون أمراء الأجناد والجيوش عندما يبعثونهم للقتال بالمحافظة على الزرع، لاسيما الأشجار المثمرة، مثلما يأمرهم بالمحافظة على أرواح الأبرياء ممن لا علم لهم بالحرب ولم يشاركوا فيها؛ فقد أوصى أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - أمراء الجنود عندما بعثهم نحو الشام، وكان من جملة وصاياه لهم: «ولا تفسدوا في الأرض، ولا تُغرِقَنَّ نخلاً ولا تحرقنَّها، ولا تعقروا بهيمة، ولا شجرة تثمر، ولا تهدموا بيعة، ولا تقتلوا الولدان ولا الشيوخ ولا النساء، وستجدون أقواماً حبسوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما حبسوا أنفسهم له»⁽⁴⁾.

وما تقدّم من الأحاديث والآثار في الحُض على استثمار الأرض وزراعتها، لا يدع مجالاً للشك في أن الإسلام شرع ذلك للمسلمين ورغبهم فيه أيما ترغيب⁽⁵⁾.

(1) هو نافع بن عاصم بن عروة بن مسعود الثقفي، حجازي تابعي ثقة، روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما -، وروى عنه: غضيف بن أبي سفيان، ويعلى بن عطاء ذكره ابن حبان في كتاب «الثقات»، وروى له البخاري في «الأدب»، والنسائي. راجع: «الثقات» لابن حبان، ط: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى 1393هـ - 1973م (469/5)، و«تذيب الكمال في أسماء الرجال» (277/29).

(2) «الْوَهْطُ» في اللغة هو البستان، وهي أرض عظيمة كانت لعمر بن العاص - رضي الله عنه - بالطائف على ثلاثة أميال من (وج) يبدو أنه خلفها لأولاده، وقد روى ابن عساكر في «تاريخ دمشق» [182/46] بسند صحيح عن عمرو بن دينار قال: دخل عمرو بن العاص في حائط له بالطائف يقال له: (الوهط) فيه ألف ألف خشبة - أي مليون خشبة -، اشترى كل خشبة بدرهم! يعني يقيم بها الأعناب. راجع: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (39/1، 40).

(3) رواه البخاري في «الأدب المفرد» (448) (ص110)، وصححه الألباني في «صحيح الأدب المفرد» (349) (ص172، 173).

(4) رواه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1415هـ - 1494م (144/3)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (18125) (9/145، 146).

(5) وأما ما ورد من الأحاديث خلاف ذلك؛ كما في حديث أبي أمامة الباهلي، وكان قد رأى شيئاً من آلة الحرث، فقال: سمعت النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول: «لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذل». رواه البخاري (2321) (3/103) كتاب الحرث والمزارعة، باب ما يَحْذَر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع، أو مجاوزة الحد الذي أمر به.

والجواب كما يدل عليه ترجمة الباب عند الإمام البخاري - رحمه الله -: أنه محمولٌ على من شَغَلَه الحرث والزرع عن القيام =

ولم يأذن الإسلام بقطع الأشجار المثمرة إلا في حدود ضيقة، أشبه ما تكون بالضرورة التي يلجأ إليها للضغط على العدو المعاند المصير على القتال، حتى إن بعض الفقهاء منع ذلك مطلقاً، وحمل ما ورد في ذلك على حالة خاصة لا تتعدها .

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : «قوله - أي البخاري - : (باب قطع الشجر والنخل) أي للحاجة والمصلحة إذا تعينت طريقاً في نكاية العدو ونحو ذلك، وخالف في ذلك بعض أهل العلم، فقالوا: لا يجوز قطع الشجر المثمر أصلاً، وحملوا ما ورد من ذلك: إما على غير المثمر، وإما على الشجر الذي قطع في قصة بني النضير كان في الموضع الذي يقع فيه القتال، وهو قول الأوزاعي والليث وأبي ثور»⁽¹⁾ .

= بالواجبات الشرعية كالجهاد ونحوه، فإن من المعلوم أن الغلو في السعي وراء الكسب يلهي صاحبه عن الواجب، ويحمّله على التكاليف على الدنيا، والإخلال إلى الأرض والإعراض عن الجهاد، كما هو مشاهد من الكثيرين من الأغنياء .

ويؤيد هذا الوجه قوله - ﷺ - : «إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ، سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لَا يَزِيدُكُمْ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ» رواه أبو داود (3462) (481/2) كتاب الإجارة، باب في النهي عن العينة، والبيهقي في «السنن الكبرى» (10703) (516/5)، وهو حديث صحيح بجموع طرقه؛ فتأمل كيف فصل هذا الحديث ما أُجِيلَ في حديث أبي أمامة المتقدم قبله، فذكر أن تسليط الذل ليس هو لمجرد الزرع والحراث، بل لما اقترن به من الإخلال إليه والانشغال به عن الجهاد في سبيل الله، فهذا هو المراد بالحديث، وأما الزرع الذي لم يقترن به شيء من ذلك فهو المراد بالأحاديث المرغبة في الحراث، فلا تعارض بينها ولا إشكال . راجع: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (42، 41/1) .

وذهب بعض أهل العلم إلى أن المراد بالذل في الحديث: ما يلزمهم من حقوق الأرض التي تطالبهم بها الولاة من المُثَرِّفِ أو الخراج، فمن أدخل نفسه في ذلك فقد عرَّضَها للذل؛ قال الإمام المناوي في «فيض القدير شرح الجامع الصغير» (474/5): «فقلما حلوا عن مطالبة الولاة بخراج أو عشر فمن أدخل نفسه في ذلك فقد عرضها للذل، فلا فرق بين كونه عاملاً بنفسه أو غيره وليس هذا ذماً للزراعة فإنها محمودة مثاب عليها لكثرة أكل العواري منها إذ لا تلازم بين ذل الدنيا وحرمان ثواب العقي» .

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (5/5): «والمراد بذلك ما يلزمهم من حقوق الأرض التي تطالبهم بها الولاة ، وكان العمل في الأراضي أول ما افتتحت على أهل الذمة فكان الصحابة يكرهون تعاطي ذلك، قال ابن التين: هذا من إخباره - ﷺ - بالمغيبات لأن المشاهد الآن أن أكثر الظلم إنما هو على أهل الحراث» .

ونقل ابن حجر أيضاً عن الداودي أن هذا يُحمَلُ على من يقرب من العدو فإنه إذا اشتغل بالحراث لا يشتغل بالفروسية فيتأسد عليه العدو فتحققهم أن يشتغلوا بالفروسية، وعلى غيرهم إمدادهم بما يحتاجون إليه . راجع: «فتح الباري» (5/5) .

وراجع أيضاً: «الكسب» لمحمد بن الحسن (ص 145)، و«عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (155/12، 156) .

ولا ريب أن الاشتغال بالزراعة وحدها، وترك الجهاد وعدم إعداد العدة؛ من أسباب ذلة الأمة، ولا يخفى على ذي بصيرة ما حصل للأندلس المفقود بعد مجد حافل، وعزّ طائل، دام نحو ثمانية قرون؛ عندما انصرف أهله في آخر أمرهم إلى الترف ، والتأنق في العمارة، والاشتغال بالزراعة وبناء الجسور والقنوت، وصناعة الآلات الرفاعة كالنواير والدواليب، والمبالغة في الاهتمام بالأزهار والورود والعطور، مع انصرافهم عن أخلاق الفروسية، وبعدهم عن صناعة السلاح وآلات الحرب، وتركهم أشعار الحماسة والجهاد إلى أشعار الوصف والغزل؛ فدهمهم العدو المتربص وأحاط بهم من كل جانب، فسلب الأموال والأوطان، وأباد عزاً وفخراً كان أولى بأهل الإسلام أن يحافظوا عليه ويصونوه، وإنا لله وإنا إليه راجعون .

(1) «فتح الباري» (9/5)، وراجع أيضاً: «مختصر اختلاف العلماء» للطحاوي، تحقيق: د . عبد الله نذير أحمد، ط: دار البشائر

الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية 1417 هـ (432/3، 433)، و«شرح صحيح البخاري» لابن بطال (181/5) .

ولأجل ما تقدّم إيراده من النصوص التي تدل على أهمية الزراعة وفضلها وحاجة البشرية إليها؛ نصّ العلماء على أنّها من فروض الكفاية، فللزراعة فريضة قائمة على الأمة الإسلامية حتى تتحقق كفايتها واستغناؤها، وهي آثمة إن بقيت مُقَصَّرةً معتمدةً على غيرها في مواردها الزراعية والغذائية، وعلى الإمام في هذه الحالة أن يجبر على الزراعة والغرس والفلاحة من تتحقق بإجبارهم تلك الكفاية في المجالات الزراعية المختلفة .

قال الإمام القرطبي - رحمه الله - : «الزراعة من فروض الكفاية فيجب على الإمام أن يجبر الناس عليها، وما كان في معناها من غرس الأشجار» ⁽¹⁾ .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : «من ذلك أن يحتاج الناس إلى صناعة ناس مثل حاجة الناس إلى الفلاحة، والنساجة، والبناية (...) فلهذا قال غير واحد من الفقهاء - أصحاب الشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم كأبي حامد الغزالي وأبي الفرج بن الجوزي وغيرهم - : إن هذه الصناعات فرض على الكفاية فإنه لا تتم مصلحة الناس إلا بها، كما أن الجهاد فرض على الكفاية، إلا أن يتعين فيكون فرضاً على الأعيان» ⁽²⁾ .

وقال الإمام ابن الحاج ⁽³⁾ - رحمه الله - : «أكد ما على المكلف من الصنائع والحرف الزراعة التي بها قوام الحياة، وقوت النفوس» ⁽⁴⁾ .

(1) «الجامع لأحكام القرآن» (306/3) . وراجع: «مواهب الجليل في شرح مختصر خليل» للحطاب، ط: دار الفكر، الطبعة الثالثة 1412هـ - 1992م (176/5) .

(2) راجع: «الحسبة في الإسلام» لابن تيمية، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (ص 24)، وراجع أيضاً: «الطرق الحكمية في السياسة الشرعية» لابن القيم، ط: مكتبة دار البيان (ص 208) .

(3) هو أبو عبد الله، محمد بن محمد بن محمد ابن الحاج، العبدري، المالكي، الفاسي، والعبدري نسباً إلى قبيلة عبد الدار، مشهور بابن الحاج، من أهل فاس، نزيل مصر، من أعيان المالكية، كان قاضياً، فقيهاً، عارفاً بمذهب الإمام مالك، أصبح ضريراً في آخر عمره وأقعد . من تصانيفه: «مدخل الشرع الشريف» وهو كتاب في رد البدع، كشف فيه عن معايير وبدع يفعلها الناس ويتساهلون فيها، و«شموس الأنوار»، و «كنوز الأسرار»، و«بلوغ القصد والمثني في خواص أسماء الله الحسنى»، توفي - رحمه الله - في القاهرة سنة 737هـ عن بضع وثمانين سنة .

راجع: «الوافي بالوفيات» (187/1)، و«الديباج المذهب» (ص 327)، و«الأعلام» (35/7) .

(4) «المدخل» (3/4) .

عناية المسلمين بالزراعة⁽¹⁾:

الاشتغال بالزراعة - فضلاً عن أنها مصدرٌ من مصادر الكسب والدخل - يحقق للمجتمع الأمن الغذائي، ويقيه من المساومات، أو الإذلال من القوى الأجنبية والخارجية، التي تتحكم فيه وفي مقدراته إن كانت هي التي تصدر له قوته ومصدر غذائه من القمح وغيره .

ولأجل ذلك وغيره مما تقدم بيانه في الصفحات السابقة: اهتم المسلمون اهتماماً بالغاً بالزراعة، واعتنوا بإصلاح شبكات الري وبناء القنوات، وتحسين الغلة الزراعية، ولم تهمل الأرض في عصر من العصور الإسلامية، برغم اشتغال المسلمين بالفتوحات، وتوطيد الأمن في البلاد، فضلاً عن اهتمامهم بالصناعة والعمارة وتحديث الأسلحة، وبناء الأساطيل البحرية إلى غير ذلك .

ففي عصر النبوة نذب الرسول ﷺ - إلى الزراعة وإحياء الموات والغرس والمساقاة، ورغب المسلم أن يمنح أرضه لأخيه ليزرعها إن لم يتمكن هو من زراعتها، وشرع إقطاع الأراضي في بعض الأحيان .

وكان لعدد من الصحابة - رضي الله عنهم - مزارع عظيمة المحصول تضاهي في ذلك أعظم المزارع في عصرنا هذا، فكان لعبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - بستان عظيم في الطائف يقال له: الوَهْطُ؛ على ثلاثة أميال من وجّ؛ كان العنب فيه محمولاً على ألف ألف خشبة (مليون خشبة) وكان الزبيب إذا وضع في مكان منه يظنه الرائي من بعيدٍ تلاً⁽²⁾ .

(1) مستفادٌ من مقال «فضل الزراعة في الإسلام» د عبد الغني أحمد مزهر، منشور في «مجلة البحوث الإسلامية» الصادرة عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، العدد (33) (ص 181) وما بعدها؛ بتصرف، وزيادات هامة .

(2) راجع: «معجم البلدان» لياقوت الحموي، ط: دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية 1995م (386/5)، و«تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام» للذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، ط: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية 1413هـ - 1993م (96/4)، و«سلسلة الأحاديث الصحيحة» (39/1، 40) .

وكان لطلحة بن عبيد الله ⁽¹⁾ - رضي الله عنه، وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة - بالكوفة ضيعة عظيمة كثيرة المدخل اسمها (النَّشَاسْتَج) ⁽²⁾.

وكذلك كان للزبير بن العوام، وغيره من الصحابة - رضي الله عنهم جميعاً - مزارع كبيرة حتى قيل: يهتم المسلمون عند فتح أي بلد بشيئين في وقتٍ معاً هما: بناء المسجد، وتنظيم الحقل ⁽³⁾.

يقول (وليم ويلكوكس) - أحد المهندسين الغربيين المعاصرين - : إن عمل الخلفاء في ري الفرات يشبه أعمال الري في مصر، والولايات المتحدة، وأستراليا في هذا العصر ⁽⁴⁾.
أما الأمويون فقد اهتموا بإصلاح وترميم شبكات الري، وتخفيف المستنقعات في أسفل العراق، ورصد الحجاج لتكلفة تخفيف المستنقعات مبلغ ثلاثة ملايين درهم، وعمل على الإكثار من الأيدي العاملة فأتى بخلق من نبط السند، وأضاف ممن بها من الناس ومعهم أهلهم وأولادهم وجواميسهم فأسكنهم بأسافل (كَسْكَر) ⁽⁵⁾، وحاول أن يمنع

(1) هو أبو محمد، طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو القرشي، ولد سنة (28 ق هـ)، صحابي جليل - رضي الله عنه -، وأحد العشرة المبشرين، وأحد الستة أصحاب الشورى، وأحد الثمانية السابقين إلى الإسلام، ويقال له (طلحة الجود) و(طلحة الخير) و (طلحة الفيض) وكل ذلك لقبه به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في مناسبات مختلفة، شهد أحداً وثبت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وبايعه على الموت، فأصيب بأربعة وعشرين جرحاً، ووقى النبي - صلى الله عليه وسلم - بنفسه واتقى النبل عنه بيده حتى شلت أصبعه، شهد الخندق وسائر المشاهد، وكانت له تجارة وافرة، قال ابن عساکر: «كان من دهاة قريش ومن علمائهم»، روى أحاديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، وله في كتب السنة (38 حديثاً)، قتل يوم الجمل، سنة (36 هـ) وهو بجانب عائشة - رضي الله عنهما - ودفن بالبصرة .
راجع: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (3/160)، و«الاستيعاب» (2/764)، و«أسد الغابة» (3/88)، و«الأعلام» (3/229).

(2) راجع: «الخراج» لأبي يوسف، ط: المكتبة الأزهرية للتراث، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، وسعد حسن محمد (ص 233)، و«فتوح البلدان» لأحمد بن يحيى البَلَاذُري، ط: دار ومكتبة الهلال، بيروت 1988م (ص 268)، و«تاريخ الرسل والملوك» لأبي جعفر الطبري، ط: دار التراث، بيروت، الطبعة الثانية 1387 هـ (4/280) .
(3) «الإسلام في حضارته ونظمه» لأنور الرفاعي (ص 285، 290)؛ بواسطة «فضل الزراعة في الإسلام» للدكتور: عبد الغني أحمد مزهر .

(4) «الإسلام في حضارته ونظمه» لأنور الرفاعي (ص 283)؛ بواسطة «فضل الزراعة في الإسلام» للدكتور: عبد الغني أحمد مزهر .
(5) كَسْكَر: قوية قديمة بالعراق، وقال السمعاني: «أظن أنها من نواحي المدائن»، وقد وليها النعمان بن مقرن، ثم اعتذر من عمر بن الخطاب عن ولايتها خوفاً من الافتتان بالدنيا . راجع: «معجم البلدان» للحموي، ط: دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية 1995م (4/461)، و«الأنساب» تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ، الطبعة الأولى 1382 هـ - 1962م (11/107)، و«المصنف في الأحاديث والآثار» لابن أبي شيبه، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى 1409 هـ (6/551) .

الموالي العاملين في القرى من الهجرة إلى المدن .

أما الدولة العباسية فقد وجد فيها ديوان خاص عرف بديوان الماء، وهو أشبه ما يكون بوزارة الزراعة والري في أيامنا هذه، وبلغ عدد المشتغلين فيه عدة آلاف من الموظفين والعاملين والمهندسين والإداريين ⁽¹⁾.

وبذل المسلمون في هذا العصر أقصى عنايتهم بكل ما يتعلق بشؤون الزراعة، وراقبوا أمورها مراقبة دقيقة، وأشرفوا على الجداول وترميمها، وكتب أبو يوسف ⁽²⁾ رئيس القضاة في عصر الرشيد ⁽³⁾، كتاباً يبين فيه للخليفة أن من واجب الدولة تشييد الجداول الجديدة على نفقتها الخاصة لتحسين الزراعة، وتنظيف الجداول الحالية، وترميمها، كما يوصي بإنشاء شرطة نهرية ذات كفاءة ممتازة، وكان العراق وجنوب فارس يبدوان في ذلك العهد روضة غناء ⁽⁴⁾.

أما في الأندلس فقد أدخل المسلمون إليها نظام زراعة المدرجات في الجبال ودرسوا التربة والبيئة، وحفروا الترع، وأقاموا القناطر والجسور بالإضافة إلى النباتات الكثيرة التي

(1) «الإسلام في حضارته ونظمه» لأنور الرفاعي (ص 283)؛ بواسطة «فضل الزراعة في الإسلام» للدكتور: عبد الغني أحمد مزهر .

(2) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، أبو يوسف الكوفي، الإمام المجتهد المحدث القاضي، حدث عن الإمام أبي حنيفة، ولزمه وتفقه به، وهو من أنبل تلامذته، ولي القضاء لثلاثة خلفاء: المهدي والهادي والرشيد، وثقه ابن معين وابن المديني وأحمد بن حنبل، وأثنى عليه الأئمة، وقد بلغ من رئاسة العلم ما لا مزيد عليه، من مصنفاته: «الخراج»، و«أدب القاضي»، و«الفرائض»، توفي - رحمه الله - سنة (182 هـ) .

راجع: «تاريخ بغداد» (359/16)، و«وفيات الأعيان» (378/6)، و«سير أعلام النبلاء» (535/8) .

(3) هو أبو جعفر، هارون (الرشيد) ابن محمد (المهدي) ابن المنصور العباسي، خامس خلفاء الدولة العباسية في العراق، وأشهرهم ولد بالري سنة (149 هـ)، لما كان أبوه أميراً عليها وعلى خراسان، ونشأ في دار الخلافة ببغداد، بويع بالخلافة بعد وفاة أخيه الهادي (سنة 170 هـ) فقام بأعبائها، وازدهرت الدولة في أيامه، كان عالماً بالأدب وأخبار العرب والحديث والفقه، فصيحاً، شجاعاً كثير الغزوات، يلقب بجبار بني العباس، حازماً كريماً متواضعاً، يحج سنة ويغزو سنة، لم ير خليفة أجود منه، ولم يجتمع على باب خليفة ما اجتمع على بابيه من العلماء والشعراء والكتاب والندماء، وكان يطوف أكثر الليالي متنكراً . توفي - رحمه الله - سنة (193 هـ) .

راجع: «وفات الوفيات» لمحمد بن شاكر، تحقيق: إحسان عباس، ط: دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى (225/4)، و«الأعلام» (62/8) .

(4) وقد بلغت ثروة الدولة من الزراعة نحو مائة وأربعة عشر مليون درهم، وفي عهد المأمون نحو ثلاثمائة وتسعين مليوناً، وثمانمائة وخمسة وخمسين ألفاً من الدراهم والدنانير دون العروض، وفي عهد المعتصم بلغ خراج السواد ثمانية ملايين وثمانمائة وواحد وعشرين ألفاً وثمانمائة درهم . راجع: «الإسلام في حضارته ونظمه» لأنور الرفاعي (ص 290)، و«عصر المأمون» للدكتور أحمد فريد الرفاعي (ص 138)؛ بواسطة «فضل الزراعة في الإسلام» للدكتور: عبد الغني أحمد مزهر .

أدخلوها إلى البلاد، واهتم المرابطون والموحدون بالزراعة، وشجعوا المزارعين وحرصوا على توفير المياه اللازمة للزراعة، وقد بلغت غلة الزيتون في ثلاث مدن مغربية في ذلك الوقت مائة ألف وخمسة آلاف دينار .

يقول (غوستاف لوبون)⁽¹⁾ في كتابه «حضارة العرب»: «لا يوجد في أسبانيا الحاضرة من أعمال الري إلا ما أتمه العرب، وأصبحت أسبانيا التي هي صحراء حقيقية عدا بعض الأقسام في جنوبها جنة واسعة بفضل أساليب العرب الزراعية الفنية» .

ويقول وهو يتحدث عن صقلية: «لم تكد أقدام العرب ترسخ في صقلية حتى أقبلوا على الزراعة والصناعة فانتشلهما من الانحطاط الذي كانتا فيه وأدخلوا إلى صقلية زراعة القطن، وقصب السكر، والدردار⁽²⁾، والزيتون وحفروا فيها الترع والقنوات التي لا تزال باقية وأنشئوا فيها المجاري المعقوفة التي كانت مجهولة قبلهم»⁽³⁾ .

هكذا كان حال المسلمين مع الزراعة إلى عهد غير بعيد، إلا أن هذا الحال تغير وتبدل، فتأخر المسلمون في الزراعة كما تأخروا في غيرها من المهن، ولم تعد لها المكانة التي كانت في السابق، بل أصبح القمح الذي هو المصدر الرئيسي في غذائنا نستورده من غيرنا، وإلى الله وحده المشتكى⁽⁴⁾ .



(1) مستشرق وفيلسوف مادي، لا يؤمن بالأديان مطلقاً، جاءت أبحاثه وكتبه الكثيرة متسمة بإنصاف الحضارة الإسلامية، مما دفع الغربيين إلى إهماله وعدم تقديره .

راجع: «الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة» من إصدارات الندوة العالمية للشباب الإسلامي، بإشراف وتخطيط ومراجعة: د . مانع بن حماد الجهني، ط: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة 1420 هـ (689/2) .

(2) نوع من الشجر العظيم له زهر أصفر .

(3) «حضارة العرب» غوستاف لوبون (ص 274، 310)؛ بواسطة «فضل الزراعة في الإسلام» للدكتور: عبد الغني أحمد مزهر .

(4) ولا شك أنه كان لتأخرنا في مجال الزراعة أسباب كثيرة، وعوامل خارجية وداخلية، ولست في معرض بيانها، وإنما أذكر أهمها من وجهة نظري، وهي: النظر إلى مهنة الفلاحة والزراعة نظرة احتقار ودونية، وإهمالها من قِبَل كثير من الحكومات والدول، والاستجابة للإملاءات الخارجية رغبة أو رهبةً على حساب مصالح الوطن والمواطن؛ كل ذلك أدى إلى انصراف كثير من الناس عن الزراعة إلى الوظائف الحكومية، أو الأعمال الكتابية والإدارية، أو إلى المصانع أو الشركات الخاصة، وإهمال مساحات كبيرة من الأرض التي كانت تزرع أو صالحة للزراعة حتى أصبحت أراضي بوراً، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

المطلب الثاني: التجارة:

من وسائل الكسب ومجالاته: التجارة، وهي البيع والشراء، وقد أشارت النصوص الشرعية إليها، ورغبت فيها، وتحدثت عنها في مناسبات كثيرة، ومنها:

قوله - تعالى - في بيان حل التجارة ومشروعية البيع والشراء: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾⁽¹⁾.

وقال - ﷺ -: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُوبُهَا وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾⁽²⁾.

وقال الله - تعالى -: ﴿يُنَآيِئُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾⁽³⁾.

قال الإمام الطبري - رحمه الله -: « لا يأكل بعضكم أموال بعض بما حرّم عليه من الربا، والقمار ، وغير ذلك من الأمور التي نهاكم الله عنها ، إلا أن تكون تجارة» ثم روى عن السدي⁽⁴⁾ أنه قال: «نهي عن أكلهم أموالهم بينهم بالباطل وبالربا والقمار والبخس والظلم ، إلا أن تكون تجارة ، ليربح في الدرهم ألفاً إن استطاع»⁽⁵⁾.

وروى عن قتادة أيضاً قوله: «التجارة رزق من رزق الله، وحلال من حلال الله لمن طلبها بصدقها وبرها، وقد كنا نحدث أن التاجر الأمين الصدوق مع السبعة في ظل العرش

(1) سورة البقرة: آية ٢٧٥ .

(2) سورة البقرة: آية 282 .

(3) سورة النساء: آية 29 .

(4) هو أبو محمد، إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة، السدي، القرشي، الكوفي، الأعور، تابعي، مولى زينب بنت قيس بن مخزومة، وقيل: مولى بني هاشم، حجازي الأصل، سكن الكوفة، صاحب التفسير، والمغازي، والسير، الإمام المفسر، كان عارفاً بالوقائع وأيام الناس، كان يقعد في سدة باب الجامع بالكوفة، فسمي السدي، وهو السدي الكبير، قال فيه الحافظ ابن حجر: «صدوق يهتم ورمي بالتشيع»، توفي - رحمه الله - سنة (127هـ) .

راجع: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (132/3)، و«سير أعلام النبلاء» (264/5)، و«تقريب التهذيب» (ص 108)، و«الأعلام» (317/1) .

(5) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (6/ 625، 626) .

يوم القيامة»⁽¹⁾.

وقال الإمام ابن كثير - رحمه الله - : « وهو استثناء منقطع، كأنه يقول: لا تتعاطوا الأسباب المحرمة في اكتساب الأموال ، لكن المتاجر المشروعة التي تكون عن تراضٍ من البائع والمشتري فافعلوها وتسببوا بها في تحصيل الأموال»⁽²⁾.

وقد عبر الله - سبحانه - عن التجارة وطلب الرزق بذلك التعبير الجميل (الابتغاء من فضل الله) في عدد من المواطن؛ ومنها: قوله - سبحانه - : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾⁽³⁾، وقوله - جل وعلا - : ﴿وَالْآخَرُونَ يَصْرِفُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَالْآخَرُونَ يَقْتُلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾⁽⁴⁾.

قال الإمام القرطبي - رحمه الله - : «سوّى الله تعالى في هذه الآية بين درجة المجاهدين والمكتسبين المال الحلال للنفقة على نفسه وعياله، والإحسان والإفضال، فكان هذا دليلاً على أن كسب المال بمثلة الجهاد؛ لأنه جمعه مع الجهاد في سبيل الله»⁽⁵⁾.

وورد عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قوله: ما جاءني أجلي في مكان ما - عدا في سبيل الله عز وجل - أحبُّ إليَّ من أن يأتيني وأنا بين شُعْبَتَيْ رَحْلِي، أطلب من فضل الله . ثم تلا هذه الآية: ﴿يَصْرِفُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾⁽⁶⁾.

وقال - سبحانه وتعالى - في بيان مشروعية التجارة حتى في موسم الحج: { لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ }⁽⁷⁾.

(1) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (630/6) .

(2) «تفسير ابن كثير» (268/2) .

(3) سورة الجمعة: آية 10 .

(4) سورة المزمل: آية 20 .

(5) «الجامع لأحكام القرآن» (55/19) .

(6) سورة المزمل: آية 20. والأثر مروي في «الجامع» لمحمد بن راشد الأزدي (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق) تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط: المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية 1403 هـ (464/11)، و«شعب الإيمان» (450/2) (1198)، و«الجامع لأحكام القرآن» (56/19) .

(7) سورة البقرة: آية 198 .

عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: كانت عُكاظ، ومجَنَّة، وذو المجاز، أسواقاً في الجاهلية، فلما كان الإسلام فكأنهم تأثموا فيه، فترلت: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾⁽¹⁾ في مواسم الحج؛ قرأها ابن عباس⁽²⁾.

وقال الإمام البخاري⁽³⁾: باب الخروج في التجارة وقول الله - تعالى -: ﴿فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾⁽⁴⁾.

وكان - ﷺ - وهو في مكة يرتاد الأسواق ويتاجر كسباً للرزق وطلباً للمعاش، بل كان له شريك في التجارة في مكة قبل البعثة، يقال له: السائب⁽⁵⁾، كما تاجر - ﷺ - قبل

(1) سورة البقرة: آية ١٩٨ .

(2) رواه البخاري (2050) (53/3) كتاب البيوع، باب ما جاء في قول الله - تعالى -: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [سورة الجمعة: آية 10]، وقوله: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [سورة النساء: آية 29] .

وقوله: «تأثموا فيه» أي: اجتنبوا التجارة في موسم الحج خوفاً من الإثم وذهاب الأجر أو نقصانه، وقوله: «مواسم» جمع موسم ، وهو وقت الاجتماع للتجارة ونحوها، وقوله: «قرأها» أي: قرأ هذه اللفظة : «في مواسم الحج» في جملة القرآن، وهو خلاف المشهور، فهي قراءة شاذة، ولها حكم حديث الآحاد، فتكون تفسيراً للآية، وليست بقرآن .

راجع: «فتح الباري» (594/3)، و«عمدة القاري شرح صحيح البخاري» للعيني (165/11) .

(3) هو أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، البخاري، جبل الحفظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث، قال عنه نعيم بن حماد ويعقوب بن إبراهيم الدورقي: «محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة»، ويقول ابن خزيمة: «ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله - ﷺ - وأحفظ له من محمد بن إسماعيل»، من مصنفاته: «الجامع الصحيح»، و«التاريخ الكبير»، و«الأدب المفرد»، توفي - رحمه الله - سنة (256هـ) .

راجع: «سير أعلام النبلاء» (391/12)، و«تقريب التهذيب» (ص 468) .

(4) سورة الجمعة: آية 10 .

(5) وابن أبي السائب هو: عبد الله بن السائب بن أبي السائب المخزومي العائذي القاري، من بني قارة، يكنى أبا عبد الرحمن، كان شريك النبي - ﷺ - فأثنى عليه، سكن مكة، مات في زمن عبد الله بن الزبير - رضي الله عنهم جميعاً) .

راجع: «معركة الصحابة» لأبي نعيم، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، ط: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م (1674/3)، و«الاستيعاب» (572/2)، و«أسد الغابة» (393/2)، و«الإصابة» (18/3) .

وخبر شراكة النبي - ﷺ - للسائب قبل البعثة رواه الإمام أحمد (15505) (263/24، 264)، والحاكم (2357) (69/2) وصححه، ووافقه الذهبي، ورواه أيضاً: البيهقي في «السنن الكبرى» (11422) (129/6) عن السائب بن أبي السائب - ﷺ -، أنه كان يشارك رسول الله - ﷺ - قبل الإسلام في التجارة، فلما كان يوم الفتح جاءه، فقال النبي - ﷺ -: «مرحباً بأخي وشريكي ، كان لا يداري ولا يماري» . وقال الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد» (94/1) (337): «رواه أحمد والطبراني في الكبير ، ورجاله رجال الصحيح» .

قبل البعثة في مال خديجة - رضي الله عنها - مضاربة، هي برأس المال وهو بالجهد والعمل⁽¹⁾، وقد عاب المشركون على النبي - ﷺ - ترده على الأسواق، وقد ذكر الله جل جلاله ذلك عنهم، فقال - سبحانه - : ﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾⁽²⁾.

وقال - تعالى - : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾⁽³⁾، أي: يتجرون ويحترفون⁽⁴⁾.

قال الإمام القرطبي - رحمه الله - : «هذه الآية أصل في تناول الأسباب وطلب المعاش بالتجارة والصناعة وغير ذلك (...) وكان الصحابة - رضي الله عنهم - يتجرون ويحترفون وفي أموالهم يعملون»⁽⁵⁾.

(1) قال الإمام ابن إسحاق - رحمه الله - : «وكانت خديجة بنت خويلد، امرأة تاجرة ذات شرف ومال، تستأجر الرجال في مالها وتضاربهم إياه بشيء يجعله لهم، وكانت قريش قومًا تجارًا، فلما بلغها عن رسول الله - ﷺ - ما بلغها، من صدق حديثه، وعظم أمانته، وكرم أخلاقه؛ بعثت إليه فعرضت عليه أن يخرج في مالها تاجرًا إلى الشام تاجرًا، وتعطيه أفضل ما كانت تعطي غيره من التجار مع غلام لها يقال له ميسرة، فقبله منها رسول الله - ﷺ -، وخرج في مالها ذلك، وخرج معه غلامها ميسرة حتى قدم الشام (...) ثم باع رسول الله - ﷺ - سلعته التي خرج بها، واشترى ما أراد أن يشتري، ثم أقبل قافلًا إلى مكة ومعه ميسرة».

راجع: «السير والمغازي» لابن إسحاق، تحقيق: سهيل زكار، ط: دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى 1398هـ - 1978م (ص 81)، وراجع أيضًا: «السيرة النبوية» لابن هشام، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ الشلبي، ط: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية 1375هـ - 1955م (1/ 187-188)، و«دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة» للبيهقي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1405هـ (66/2).

(2) سورة الفرقان: آية ٧.

(3) سورة الفرقان: آية ٢٠.

(4) «الجامع لأحكام القرآن» (14/13)، وفيه أيضًا (12/13، 13): «قال ابن عباس: لما عيّر المشركون رسول الله - ﷺ - بالفاقة، وقالوا: ﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ الآية [سورة الفرقان: آية ٧]؛ حزن النبي - ﷺ - لذلك، فترلت تعزية له؛ فقال جبريل عليه السلام: السلام عليك يا رسول الله، الله ربك يقرئك السلام، ويقول لك : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [سورة

الفرقان: آية ٢٠]، أي: يتغنون المعاش في الدنيا».

(5) «المرجع السابق» (14/13). بتصرف يسير.

وعن نعيم بن عبد الرحمن قال: بلغني أن رسول الله - ﷺ - قال: «تسعة أعشار الرزق في التجارة»، قال نعيم: وكسب العُشْر الباقي في السائبة؛ يعني: الغنم⁽¹⁾.

قال الإمام المناوي - رحمه الله - : «وهذا لا يقتضي أفضلية التجارة على الصناعة والزراعة لأنه إنما يدل على أن الرزق في التجارة أكثر، ولا تعارض بين الأكثرية والأفضلية»⁽²⁾.

والصحابه - رضوان الله عليهم، وهم أفضل الناس بعد الأنبياء - كانوا يرتادون الأسواق، ويتجرون فيها بأموالهم، ولا يرون في ذلك بأساً، بل كان الكثيرون من الصحابة - مهاجرين وأنصار - يشتغلون في التجارة⁽³⁾؛ فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: إنَّ الناس يقولون

(1) رواه ابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (ص 73) (213).
= قال الإمام العراقي: (رواه إبراهيم الحربي في «غريب الحديث» (...)) ورجاله ثقات، ونعيم هذا قال فيه ابن مندة: ذكر في الصحابة، ولا يصح. وقال أبو حاتم الرازي، وابن حبان: أنه تابعي؛ فالحديث مرسل. راجع: «المعني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» (504/1).

والحديث أورده الإمام البوصيري في «تحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، ط: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى 1420هـ - 1999م (2730)، وقال عقبه: «هذا إسناد ضعيف، لجهالة نعيم بن عبد الرحمن». والحديث ضعفه كذلك: الألباني في «ضعيف الجامع الصغير وزيادته» (2434) (ص 359)، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة» (3402) (412/7).
(2) «فيض القدير شرح الجامع الصغير» (244/3).

(3) وقد ذكر أهل الحديث والتاريخ والسير عدداً من الصحابة الذين اشتغلوا بالتجارة منهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وطلحة، وسعيد بن زيد، وعبد الرحمن بن عوف، وعبد الله بن عمر، وزيد بن أرقم، والبراء بن عازب، والزبير بن العوام؛ رضوان الله عليهم جميعاً.
قال الإمام ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (138/3) في ترجمة أبي بكر - ﷺ -: «وكان رجلاً تاجراً، فكان يغدو كل يوم السوق فيبيع ويتاع».

وقال ابن سعد أيضاً في «الطبقات» (44/3) في ترجمة عثمان بن عفان - ﷺ -: «كان رجلاً تاجراً في الجاهلية والإسلام»، وذكر نحوه محمد بن الحسن في كتاب «الكسب» (ص 89).

وقال سعيد بن المسيب: «كان أصحاب رسول الله - ﷺ - يتجرون في بحر الروم؛ منهم طلحة بن عبيد الله، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل». «إصلاح المال» لابن أبي الدنيا (229) (ص 76).

وكان عبد الرحمن بن عوف - ﷺ - من أهم التجار في المدينة، وكان ذا ثراء عظيم - مع أنه بدأ تجارته بعد الهجرة - ولما مات - ترك ثروة كبيرة، حتى إن امرأته صولحت بثمنها بثمانين ألفاً. راجع: «إصلاح المال» لابن أبي الدنيا (112) (ص 51).

وروى الإمام البخاري (2060) (55/3) كتاب البيوع، باب التجارة في البر، عن أبي المنهال، قال: سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم عن الصرف فقالا: كنا تاجرين على عهد رسول الله - ﷺ - فسألنا رسول الله - ﷺ - عن الصرف، فقال: «إن كان يداً بيد فلا بأس، وإن كان نساءً فلا يصلح».

وقد اتقنى بالصحابة في عملهم بالتجارة كثيرون من السلف الصالح، ومما يدل على ذلك، ما رواه ابن أبي الدنيا عن أيوب قال: «كان أبو قلابة يأمرني بلزوم السوق والصنعة، ويقول: إن الغنى من العافية».

وعن الهيثم بن جميل قال: «قلت لابن المبارك: أتجر في البحر؟ قال: أتجر في البر والبحر، واستغن عن الناس».

أكثر أبو هريرة، ولولا آيتان في كتاب الله ما حَدَّثْتُ حديثاً، ثم يتلو ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ﴾ (١٥٩) **إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّا فَاُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ** ^(١)، إنَّ إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وإنَّ إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم، وإنَّ أبا هريرة كان يلزم رسول الله ﷺ - بِشَيْعِ بطنه، وَيَحْضُرُ ما لا يحضرون، ويحفظُ ما لا يحفظون» ^(٢).

وقال الإمام البخاري - رحمه الله - : «باب ما ذُكِرَ في الأسواق، وقال عبد الرحمن بن عوف - ﷺ - : لما قدمنا المدينة قلت: هل من سوق فيه تجارة ؟ قال: سوق قينقاع، وقال أنس: قال عبد الرحمن: دُلُّوني على السوق، وقال عمر: ألهاني الصفق بالأسواق» ^(٣).

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : «قوله: (باب ما ذُكِرَ في الأسواق) قال ابن بطال: أراد بذكر الأسواق إباحة المتاجر ودخول الأسواق للأشراف والفضلاء (...). قوله: (وقال عبد الرحمن بن عوف ...) الخ، تقدّم موصولاً في أوائل البيوع ، والغرض منه هنا ذكر السوق فقط، وكونه كان موجوداً في عهد النبي - ﷺ - ، وكان يتعاهده الفضلاء

ولقي رجل الحسن بن يحيى بأرض الحبشة، معه تجارة، فقال له: «ما الذي بلغ بك هاهنا ؟ فأخبره، فعذله الرجل، فقال: أكل هذا طلب للدنيا، وحرص عليها ؟ فقال له الحسن: يا هذا إن الذي حملني على هذا، كراهة الحاجة إلى مثلك» .
وعن الشعبي قال: «التجارة نصف الرزق» .

راجع: «إصلاح المال» (ص 76 - 78) الأرقام (224، 230، 237) .

(1) سورة البقرة: الآيات ١٥٩، ١٦٠ .

(2) رواه البخاري (118) (35/1) كتاب العلم، باب حفظ العلم، وقوله: «ولولا آيتان» أي تخدران من كتمان العلم ، و«الصفق» هو ضرب اليد على اليد، والمراد التجارة، وأطلق عليها لاعتيادهم فعله عند عقد البيع، وقوله «بشيع بطنه» يقنع بما يسد جوعه، و«يحضر» يشاهد من أحواله - ﷺ - . راجع: «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» للعيني (2/181) .

(3) «صحيح البخاري» (65/3) ، قال الإمام ابن حجر في «فتح الباري» (299/4): «(ألهاني الصفق بالأسواق) يعني: الخروج إلى التجارة (...) وأطلق عمر على الاشتغال بالتجارة لهواً؛ لأنها ألهته عن طول ملازمته النبي - ﷺ - ، حتى سمع غيره منه ما لم يسمعه، ولم يقصد عمر ترك أصل الملازمة، وهي أمر نسبي، وكان احتياج عمر إلى الخروج للسوق من أجل الكسب لعياله والتعفف عن الناس، وأما أبو هريرة فكان وحده، فلذلك أكثر ملازمته، وملازمة عمر للنبي - ﷺ - لا تخفى كما سيأتي في ترجمته في المناقب ، واللهو مطلقاً: ما يلهي سواء كان حراماً أو حلالاً، وفي الشرع: ما يحرم فقط» .

من الصحابة لتحصيل المعاش للكفاف وللتعفف عن الناس»⁽¹⁾ .

وعن أم سلمة - رضي الله عنها -، قالت: «لقد خرج أبو بكر على عهد رسول الله ﷺ - تاجراً إلى بُصْرَى، لم يمنع أبا بكر من الظنّ برسول الله ﷺ - شحه على نصيبه من الشُّخُوصِ للتجارة، وذلك كان لإعجابهم كسبَ التجارة، وحُبُّهم للتجارة، ولم يمنع رسول الله ﷺ - أبا بكر من الشُّخُوصِ في تجارته لِحُبِّه صحبته وظنُّه بأبي بكر، فقد كان بصحبته معجباً، لاستحسان رسول الله ﷺ - للتجارة، وإعجابه بها»⁽²⁾ .

وقال الإمام الترمذي⁽³⁾ - رحمه الله - : «باب ما جاء في التبكير بالتجارة» ثم روى بإسناده عن صخر بن وداعة الغامدي⁽⁴⁾ - قال: قال رسول الله ﷺ - : «اللهم **بارك لأمتي في بكورها**» قال: وكان إذا بعث سرية أو جيشاً بعثهم أوّلَ النهار، وكان صخر رجلاً تاجراً، وكان إذا بعث تجارةً بعثهم أوّلَ النهار فأثرى وكثُرَ ماله⁽⁵⁾.

والتجارة في الإسلام تقوم على القيم الإنسانية النبيلة من العدل، والإنصاف، والصدق، والأمانة، والسماحة، والتجاوز، ومحبة الخير للناس، كما أنها مجردة من الأنانية،

(1) «فتح الباري» (340/4) .

(2) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (674/23)، وقال الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد» (6232/4)، (63/4): «رواه الطبراني في الكبير، والأوسط بنحوه، ورجال الكبير ثقات» . وصححه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (2929/6)، (1036/6).

(3) هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السُّلَمي الترمذي الضرير، أبو عيسى، الحافظ العلم الإمام البارِع، مصنف الجامع، وكتاب العلل . توفي - رحمه الله - سنة (279 هـ) .

راجع: «سير أعلام النبلاء» (270/13)، و«تقريب التهذيب» (ص 500) .

(4) هو صخر بن وداعة الغامديّ - نسبة إلى غامد - بن عمرو بن عبد الله بن كعب بن الحارث، صحابي جليل - رضي الله عنه - سكن الطائف، ويعد من أهل الحجاز، روى حديثه أصحاب السنن، وأحمد، وصححه ابن خزيمة وغيره، وهو حديث: «اللهم **بارك لأمتي في بكورها**»، قال الترمذيّ والبغويّ: «ما له غيره» . وتعقّب بأن الطبراني أخرج له آخر متنه: «**لا تسبوا الأموات**» .

راجع: «معرفه الصحابة» لأبي نعيم (1514/3)، و«الاستيعاب» (716/2)، و«الإصابة» (338/3) .

(5) رواه الترمذي (1212) (509/3) كتاب البيوع، باب ما جاء في التبكير بالتجارة، وقال: «حديث حسن»، ورواه أبو داود (2606) (240/2) كتاب الجهاد، باب في الابتكار في السفر، وابن ماجه (2236) (752/2) كتاب التجارات، باب ما يرجى من البركة في البكور، وابن حبان (4754) (62/11)، وقال الألباني في «صحيح أبي داود» ط: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى 1423 هـ - 2002 م (2345) (360/7): «حديث صحيح، وحسنه الترمذي، وصححه ابن حبان، وقوّاه ابن عبد البر، والمنذري، والحافظ ابن حجر، والسخاوي» .

ومعنى قوله: «في بكورها» أي فيما يأتون به أوّل النهار، وقوله: «فأثرى» أي: كثر ماله، وقد فسّرهُ في الحديث .

والغش، والبخس، والتطفيف، والفساد، والسرقة، والاحتيال، وغيرها مما يتنافى مع الفطرة السليمة .

قال الله - تعالى - : ﴿ أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ ﴾ (١٨١) ﴿ وَزِنُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ ﴾ (١٨٢) وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ (١) .

وقال - ﷺ - : ﴿ وَبَلِّغِ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ (١) الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ (٢) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ (٣) أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ﴾ (٤) لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ (٥) يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٢) .
وقال النبي - ﷺ - قال: « التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء » (٣) .

وفي رواية: «التاجر الأمين الصدوق المسلم مع الشهداء يوم القيامة» (٤) .
وعن قتادة - رحمه الله - قال: كنا نحدث أن التاجر الصدوق الأمين مع السبعة في ظل العرش يوم القيامة (٥) .
وسئل إبراهيم النخعي (٦) - رحمه الله - عن التاجر الصدوق: أهو أحب إليك أم المتفرغ للعبادة؟ قال: التاجر الصدوق أحب إلي؛ لأنه في جهاد، يأتيه الشيطان من طريق

(1) سورة الشعراء: الآيات 181-183 .

(2) سورة المطففين: الآيات 1-6 .

(3) تقدم تخريجه والكلام عليه (ص 80) .

(4) رواه ابن ماجه (2139) (724/2) كتاب التجارات، باب الحث على المكاسبه والحاكم (7/3) (2142) من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما -، وقال الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (1783) (162/2) : «حسن صحيح» ، كما صححه في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (3453) (1336/7) .

(5) «الحث على التجارة والصناعة والعمل والإنكار على من يدعي التوكل في ترك العمل والحجة عليهم في ذلك» لأبي بكر الخلال ، تحقيق: أبي عبد الله محمود بن محمد الحدا ط: دار العاصمة الرياض، السعودية الطبعة الأولى 1407 هـ (65) (ص 107) .

(6) هو أبو عمران، إبراهيم بن زيد بن قيس بن الأسود، النخعي، الكوفي، الفقيه، أحد الأئمة المشاهير، والفقهاء الكبار، من كبار التابعين صلاحاً، وصدق رواية، وحفظاً للحديث، أدرك بعض متأخري الصحابة، قال عنه الصفدي: «فقيه العراق، كان إماماً مجتهداً له مذهب»، مات محتفياً من الحجاج، ولما بلغ الشيعي موته قال: «والله ما ترك بعده مثله»، توفي - رحمه الله - سنة (96 هـ) .

راجع: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (279/6)، و«وفيات الأعيان» (25/1)، و«سير أعلام النبلاء» (520/4)، و«الأعلام» (80/1) .

المكيال والميزان - أي: من باب التطفيف -، ومن قَبْلُ الأخذ والعطاء، فيجاهذه⁽¹⁾. فالصدق والأمانة من أصول الأخلاق ودعائهما، فمن اتصف بهما اتصف بسائر صفات الكمال، فإذا اتصف التاجر بهما رغم إغراءات المال والسوق التي قد تدفعه لأكل الحرام؛ فقد استحق تلك المكانة العظيمة؛ مجاورة النبيين والصدّيقين والشهداء، والصدق هو كثير الصدق قولاً وفعلاً، وهي صيغة مبالغة، أي: المبالغ في الصدق، والأمين: أي الموصوف بالأمانة المحفوظ من الخيانة، والمراد أنه لا يكذب ولا يغش ولا يخون في بيع ولا شراء ولا وساطة⁽²⁾.

وقال النبي - ﷺ - قال: «**كان تاجر يداين الناس، فإذا رأى معسراً قال لفتيانه: تجاوزوا عنه، لعل الله أن يتجاوز عنا فتجاوز الله عنه**»⁽³⁾.

وقال - ﷺ -: «**رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى**»⁽⁴⁾.

قال الإمام ابن بطال - رحمه الله -: «فيه الحض على السماحة وحسن المعاملة، واستعمال معالي الأخلاق ومكارمها، وترك المشاحة والركة في البيع، وذلك سبب إلى وجود البركة فيه لأن النبي - عليه السلام - لا يحضُّ أمته إلا على ما فيه النفع لهم في الدنيا والآخرة، وذلك سبب إلى وجود البركة فيه؛ لأن النبي - عليه السلام - لا يحضُّ أمته إلا على ما فيه النفع لهم في الدنيا والآخرة، فأما فضل ذلك في الآخرة فقد دعا - عليه السلام - بالرحمة لمن فعل ذلك، فمن أحبَّ أن تناله بركة دعوة النبي - عليه السلام - فليقتد بهذا الحديث ويعمل به، وفي قوله - عليه السلام - : (إذا اقتضى) حض على ترك التضييق على الناس عند طلب الحقوق وأخذ العفو منهم»⁽⁵⁾.

(1) «إحياء علوم الدين» (62/2).

(2) راجع: «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» للملا علي الهروي القاري، ط: دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1422هـ - 2002م (1909/5).

(3) رواه البخاري (2078) (58/3) كتاب البيوع، باب من راجع معسراً ومسلم (1562) (1196/3) في كتاب المساقاة باب

فضل إنظار المعسر، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - .

(4) رواه البخاري (2076) (57/3) كتاب البيوع، باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع ومن طلب حقاً فليطلبه في عفاف، من

حديث جابر ابن عبد الله - رضي الله عنهما -، ومعنى **سمحاً** متساهلاً يوافق على ما طلب منه، و«**اقتضى**» طلب الذي له على غيره .

(5) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (210/6، 211).



المطلب الثالث: الصناعة والعمل الحر في:

من أهم وسائل الكسب ومجالاته، لاسيما في العصر الحديث: الصناعة، وهي إضافة إلى أنها مصدر للكسب، فهي وسيلة من أعظم الوسائل لتقوية الأمم، اقتصادياً، وعسكرياً. الصناعة: هي حرفة الصانع وعمله، والصناعة والصناعة: ما تستصنع من أمر، وهي المهارة باليدين⁽¹⁾.

وقد اعتنت النصوص الشرعية بذكر الكثير مما يتعلق بالصناعة، والترغيب فيها، والحث على العمل بها والإنتاج في مجالاتها المختلفة، ومن ذلك:

ذكره - سبحانه وتعالى - للحديد والتنويه بأهميته في الصناعات المختلفة، مدنية

وحربية؛ حتى سميت إحدى سور القرآن بسورة «الحديد»؛ قال - تعالى - : ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾.

وتأمل كيف ارتبطت صناعة الحديد في هذه الآية بإرسال الرسل، وإنزال الميزان، وتحقيق العدل والمنافع للناس، والنصر لكلمة الله .

وقوله - تعالى - : ﴿فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ إشارة إلى الصناعات الحربية، وقوله ﴿وَمَنْفَعٌ

لِلنَّاسِ﴾ إشارة إلى الصناعات المدنية .

والصناعات المعدنية (الحديد، والنحاس، والرصاص، والذهب، والفضة، وغيرها من المعادن، سواء ما كان منها سائلاً أو جامداً) من أهم الوسائل للكسب وتحصيل الأرزاق قديماً وحديثاً، وهي في العصر الحديث ركيزة من ركائز الرقي والتقدم، والرفاهية والتنمية الاقتصادية، على مستوى الأفراد والمجتمعات والشركات والدول، فالصناعات المعدنية تدخل في صناعة الأسلحة، ووسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية، ووسائل

(1) راجع: «الصحاح» للجوهري (1245/3)، و«معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (313/3)، و«لسان العرب» (8) /

208، و«تاج العروس من جواهر القاموس» للزبيدي (363/12) .

(2) سورة الحديد: آية ٢٥ .

الاتصالات، ووسائل الترفيه، ووسائل التربية والتعليم، وغير ذلك، فلا تكاد حياتنا المعاصرة تخلو من مظهر من مظاهر الصناعات المعدنية .

ومما يدل على مكانة الصناعة وأهميتها: أن بعض الأنبياء والرسل اشتهروا ببعض الصناعات .

فنبى الله نوح - عليه السلام - كان يجيد صناعة السفن، فصنع السفينة التي حملت الناجين ممن آمنوا معه، ليبدأ عالماً جديداً وحياةً جديدةً بعد الطوفان، على أساس من الإيمان والتقوى لا الكفر والضلال، قال - تعالى - : ﴿ وَأَصْنَعُ الْفُلَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحِّينَا وَلَا تَخَاطَبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ ﴾ (٣٧) وَيَصْنَعُ الْفُلَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ قَالَ إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ ﴿١﴾ .

وصناعة السفن عرفت لها البشرية منذ القدم، وأشار إليها الإسلام، وهي مهنة مربحة لكثرة استخدامها ولتعدد مهامها؛ فالسفن وسيلة للمواصلات، ووسيلة للتجارة ونقل البضائع والأحمال، ووسيلة للصيد وكسب الرزق؛ قال - ﷺ - : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلِ تُحْمَلُونَ ﴾ (٢)، وقال - تبارك وتعالى - : ﴿ رَبِّكُمْ الَّذِي يُزْجِي لَكُمْ الْفُلَ فِي الْبَحْرِ لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ﴾ (٣)، وقال - تعالى - : ﴿ وَلِتَجْرِيَ الْفُلُ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (٤) .

ونبي الله داود - عليه السلام - اشتهر بصناعة الدروع التي تلبس في الحرب، قال - تعالى - : ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِنُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ﴾ (٥) .

قال الإمام ابن كثير - رحمه الله - : «يعني صنعة الدروع، قال قتادة: إنما كانت الدروع قبله صفائح، وهو أول من سردها حلقاً» (٦) .

(١) سورة هود: الآيات ٣٧ - ٣٨ .

(٢) سورة المؤمنون: آية ٢٢ .

(٣) سورة الإسراء: آية ٦٦ .

(٤) سورة الروم: آية ٤٦ .

(٥) سورة الأنبياء: آية ٨٠ .

(٦) «تفسير ابن كثير» (358/5) .

وقال - ﷺ - : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَاجَالُ أَوِ بِمَعْمَدٍ وَالطَّيْرُ وَالنَّارُ لَهُ الْحَدِيدُ ۝١٠﴾

أَنْ أَعْمَلَ سَيِّغَتٍ وَقَدَّرَ فِي السَّرْدِ وَأَعْمَلُوا صَدِاحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝١١﴾^(١) .

وقد نوّه النبي - ﷺ - بفضل نبي الله داود - عليه السلام -، وجعله قدوةً ونموذجاً يحتذيه المؤمنون في كسب الرزق عن طريق العمل الحرفي والصناعي؛ فقال - ﷺ - : «ما أكل أحدٌ طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده»^(٢)؛ فرغم ما آتى الله نبيه داود من الملك، وما مكن له في الأرض^(٣)، لم يأكل عن طريق الملك، بل كان يأكل من عمل يده، من صناعة الدروع الحربية الواقية من سهام العدو ورماحه .

ونبي الله إبراهيم، وابنه إسماعيل - عليهما الصلاة والسلام -، كانا يتقنان صناعة البناء، وهما اللذان بنيا الكعبة البيت الحرام، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾^(٤) .

وكان الخضر - عليه السلام - ممن يتقن البناء، ففي قصته مع نبي الله موسى - ﷺ -، عندما ذهبا إلى القرية واستطعما أهلها، فأبوا أن يضيّفوهما، ووجدا فيها جداراً أوشك على السقوط فأصلح بناءه ورممه وشيّد به؛ قال - تعالى - : ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ. قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾^(٥)، أي إنه عمل كعمل المحترف المتقن الذي يستحقُّ الأجر .

وكان نبي الله زكريا - عليه السلام - نجّاراً^(٦) .

(١) سورة سبأ: الآيات ١٠ - ١١ .

(٢) تقدم تخريجه (ص 161) .

(٣) كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَاهُ اللَّهُ الْمُلُوكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مَكَائِدَ شَاكِهِ﴾ [سورة البقرة: آية ٢٥١] .

(٤) سورة البقرة: آية 127 .

(٥) سورة الكهف: آية 77 .

(٦) رواه مسلم (2379) (4/1874) كتاب الفضائل، باب في فضائل زكريا - عليه السلام -، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول

الله - ﷺ - قال: «كان زكرياء نجّاراً»، وروى البخاري (2094) (3/61) كتاب البيوع، باب النجار، عن سهل بن سعد - رضي الله عنه - يسألونه عن المنبر، فقال: بعث رسول الله - ﷺ - إلى فلانة - امرأة قد سمّاها سهل - : «أن مُري غلامك النجار يعمل لي =

والصناعات الخشبية - حرفة النجارة - معروفة كذلك منذ القدم، وهي وسيلة من وسائل الكسب وتحصيل الرزق، لاسيما مع وجود الغابات الشاسعة والأشجار الكثيفة في كثير من أقطار العالم؛ حيث تقطع هذه الأشجار، وتنشأ لها المصانع والمناجر الضخمة . وللنجارة والصناعات الخشبية أهمية بالغة في حياة الإنسان، فهي تدخل في بناء المنازل، والسفن، وكما تدخل في صناعات السيارات، والقطارات، وغير ذلك .

وقد وردت الإشارة في النصوص الشرعية إلى الصناعة العمرانية، وهي شغل البيوت الخفيفة مثل الخيام المتنقلة من مكان إلى آخر في البوادي والرحلات، كما تشمل صناعة البيوت الثابتة المستقرة في الحضر مثل الأبنية والقصور المشيدة والصروح قال - سبحانه -:

﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا وَمِئَةً إِلَىٰ حِينٍ﴾⁽¹⁾ .

قال الإمام الطبري - رحمه الله - : «يقول تعالى ذكره {وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم} أيها الناس {مِّنْ بُيُوتِكُمْ} التي هي من الحجر والمدر {سَكَنًا} تسكنون أيام مقامكم في دوركم وبلادكم {وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا} وهي البيوت من الأنطاع، والفساطيط من الشعر والصوف والوبر {تَسْتَخِفُّونَهَا} يقول: تستخفون حملها ونقلها {يَوْمَ ظَعْنِكُمْ} من بلادكم وأمصاركم لأسفاركم {وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ} في بلادكم وأمصاركم»⁽²⁾ .

وقال - تعالى - : ﴿قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقِهَا قَالَ إِنَّهُ

صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّنْ قَوَارِيرٍ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽³⁾ .

وامتن الله - جل وعلا - على ثمود - قوم النبي صالح عليه السلام - بما يسره لهم من

= أعواداً أجلس عليهم إذا كلمت الناس»، فأمرته يعملها من طرفاء الغابة، ثم جاء بها، فأرسلت إلى رسول الله - ﷺ، - فأمر بها فوضعت، فجلس عليه .

(1) سورة النحل: آية ٨٠ .

(2) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (317/14) .

(3) سورة النمل: آية 44 .

بناء البيوت والقصور، حتى أصبحت مدائن قوم ثمود - ولا تزال - آيةً في الرُّوعة والإبداع؛ قال - ﷻ -: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آيَةَ اللَّهِ وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾⁽¹⁾، وقال - تبارك وتعالى -: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَرِهِينَ﴾⁽²⁾.

وقال - جل وعلا - حاكياً إنكار نبي الله هود - عليه السلام - على قومه عاد اتخذهم البنيان عبثاً وهواً ولعباً: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ ﴿١٢٨﴾ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴿١٢٩﴾ وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴿١٣٠﴾ فَانْقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾⁽³⁾.

قال الإمام ابن كثير - رحمه الله -: «**﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ﴾**»، اختلف المفسرون في الريع بما حصله: أنه المكان المرتفع عند جواد الطرق المشهورة، تبنون هناك بناء محكماً باهراً هائلاً؛ ولهذا قال: **﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً﴾** أي: معلماً بناء مشهوراً، تعبثون، وإنما تفعلون ذلك عبثاً لا للاحتياج إليه؛ بل لمجرد اللعب واللهو وإظهار القوة؛ ولهذا أنكر عليهم نبهم - عليه السلام - ذلك؛ لأنه تضييع للزمان وإتعايب للأبدان في غير فائدة، واشتغال بما لا يجدي في الدنيا ولا في الآخرة.

ثم قال: **﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾** قال مجاهد⁽⁴⁾: المصانع: البروج المشيدة، والبنيان المخلد. وفي رواية عنه: بروج الحمام⁽⁵⁾.

(1) سورة الأعراف: آية ٧٤.

(2) سورة الشعراء: آية ١٤٩.

(3) سورة الشعراء: الآيات ١٢٨ - ١٣١.

(4) هو أبو الحجاج، مجاهد بن جبر، مولى قيس بن السائب المخزومي، تابعي مفسر من أهل مكة، قال فيه الإمام الذهبي: «شيخ القراء والمفسرين»، ولد سنة (21هـ)، أخذ التفسير عن ابن عباس وراجعه معه ثلاث مرات، قال مجاهد: «قرأت القرآن على ابن عباس ثلاث عرصات، أقف عند كل آية أسأله فيم نزلت وكيف كانت»، كان ثقةً فقيهاً ورعاً عابداً متقناً، تنقل في الأسفار، واستقر في الكوفة، اتهم بالتدليس في الرواية عن علي وغيره، وأجمعت الأمة على إمامته، توفي - رحمه الله - سنة (104هـ)، ويقال: مات وهو ساجد. راجع: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (19/6)، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر (17/57)، و«سير أعلام النبلاء» (499/4)، و«الأعلام» (278/5).

(5) «تفسير ابن كثير» (152/6).

والصناعة العمرانية - لاسيما في عصورنا المتأخرة - من أعظم أسباب الرزق، ومن أهم وسائل الكسب ومجالاته، حيث تبنى الدور والمنازل والأبراج والأسواق، وتستثمر في مجالات عدة، وهي رافد من روافد الاقتصاد المهمة، ويشغل بها قطاع كبير من الناس، بل ويعتمدون عليه في أرزاقهم ومعاشهم .

وفي قوله - تعالى - : ﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا ﴾⁽¹⁾ إشارة إلى صناعة الجلود، قال الإمام ابن كثير - رحمه الله - : «أي: من الأدم، يستخفون حملها في أسفارهم، ليضربوها لهم في إقامتهم في السفر والحضر»⁽²⁾ .

= وقال العلامة محمد الطاهر بن عاشور - رحمه الله -: « وكانت عاد قد بلغوا مبلغا عظيما من البأس وعظم السلطان والتغلب على البلاد مما أثار قلوبهم: ﴿ مِّنْ أَشَدِّ مَنَاقِفَةٍ ﴾ [سورة فصلت: آية 15] فقد كانت قبائل العرب تصف الشيء العظيم في نوعه بأنه «عادي» وكانوا أهل رأي سديد ورجاحة أحلام (...) فمن سابق أعمال عاد أنهم كانوا بنوا في طرق أسفارهم أعلاما ومنارات تدل على الطريق كيلا يضل السائرون في تلك الرمال المتنقلة التي لا تبقى فيها آثار السائرين واحفروا وشيدوا مصانع للمياه وهي الصهاريج تجمع ماء المطر في الشتاء ليشرب منها المسافرون وينتفع بها الحاضرون في زمن قلة الأمطار، وبنوا حصونا وقصورا على أشرف من الأرض، وهذا من الأعمال النافعة في ذاتها لأن فيها حفظ الناس من الهلاك في الفيافي بضلال الطرق، ومن الملكة عطشنا إذا فقدوا الماء وقت الحاجة إليه، فمتى أريد بها رضى الله تعالى بنفع عبده كانت حديرة بالثناء عاجلاً والثواب أجلاً، فأما إذا أهمل إرضاء الله تعالى بها واتخذت للرياء والغرور بالعظمة وكانوا معرضين عن التوحيد وعن عبادة الله انقلبت عظمة دنيوية محضة لا ينظر فيها إلى جانب النفع ولا تحت الناس على الاقتداء في تأسيس أمثالها وقصاراتها التمدح بما وجدوه منها . فصار وجودها شبيها بالبعث لأنها خلت عن روح المقاصد الحسنة فلا عبرة عند الله بها (...) والأعمال إذا خلت عن مراعاة المقاصد التي ترضي الله تعالى اختلفت مشارب غمليها طرائق قددا على اختلاف الهمم واجتلاب المصالح الخاصة؛ فلذلك أنكرها عليهم رسولهم بالاستفهام الإنكاري على سنة المواعظ؛ فإنها تبنى على مراعاة ما في الأعمال من الضر الراجح على النفع، فلا يلفت الواعظ إلى ما عسى أن يكون في الأعمال من مرجوح إذا كان ذلك النفع مرغوباً للناس، فإن باعث الرغبة المنبث في الناس مغنٍ عن ترغيبهم فيه، وتصدي الواعظ لذلك فضول وخروج عن المقصد بتحذيرهم أو تحريضهم فيما عدا ذلك، وإذا كان الباعث على الخير مفقوداً أو ضئيلاً، وقد كان هذا المقام مقام موعظة كما دل عليه قوله تعالى عنهم: ﴿ قَالُوا سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَضْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ﴾ [سورة الشعراء: آية 136]، ومقام الموعظة أوسع من مقام تغيير المنكر، فموعظة هود عليه السلام متوجهة إلى ما في نفوسهم من الأدواء الروحية، وليس في موعظته أمر بتغيير ما بنوه من العلامات ولا ما اتخذوه من المصانع .

ولما صار أثر البناء شاغلاً عن المقصد النافع للحياة في الآخرة، نزل فعلهم المفضي إلى العبث مثله الذي أريد منه العبث عند الشروع فيه، فأنكر عليهم البناء بإدخال همزة الإنكار على فعل ﴿ تَبْنُونَ ﴾ ، وقيد بجملة ﴿ تَبْثُنُونَ ﴾ التي هي في موضع الحال من فاعل ﴿ تَبْنُونَ ﴾ ، مع أنهم لما بنوا ذلك ما أرادوا بفعلهم عبثاً، فمناط الإنكار من الاستفهام الإنكاري هو البناء المقيد بالعبث» . راجع: «التحرير والتنوير» ط: الدار التونسية للنشر، تونس 1984 هـ (19/ 165 - 167)، بتصرف يسير .

(1) سورة النحل: آية 80 .

(2) «تفسير ابن كثير» (591/4) .

وعن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما -، قال: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: «إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَرَ» (1).

وصناعة الجلود ودباغتها معروفة منذ القدم، وهي من الصناعات التي تدر على أصحابها أموالاً طائلة، لاسيما في عصورنا هذه؛ حيث تطورت وسائل الدباغة، وأنشأت المصانع الضخمة المتطورة التي تقوم بدبغ وصناعة آلاف القطع من الجلود يوميا، ودخلت الصناعات الجلدية في معظم حاجيات الإنسان، مثل: الحقائب، والأحذية، وبعض أنواع الأثاث الفراش، وبعض أنواع الملابس، وغيرها كثير.

وأشار الله - جل وعلا - إلى صناعة السدود والأسوار الحصينة، التي تحمي الأمم من غزو جيرانها أو غيرهم من الطامعين في أرضهم وخيراتهم؛ من خلال ما صنعه ذو القرنين لوقف زحف يأجوج ومأجوج، ودفع أذاهم وفسادهم وطغيانهم عن جيرانهم القريبين منهم، عندما طلبوا من ذي القرنين أن يجعلوا له خرجاً على أن يجعل بينهم وبين يأجوج ومأجوج سداً منيعاً لحمايتهم منهم، فاستجاب ذو القرنين لطلبهم دون أن يأخذ منهم خرجاً، وأشركهم في الأمر معه، فأقام لهم السدَّ مما عندهم من الحديد، وأوقد عليه النار حتى ذاب الحديد، ثم أفرغ عليه القِطْرَ - وهو النحاس المذاب -، ليزداد صلابة وقوة، ثم ردَّ الفضل كله إلى الله وأوكل الأمر إليه؛ قال - تعالى - : ﴿ حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ۖ ﴾ (١٣) قَالُوا يَنْذِ الْأَقْرَبِينَ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ يَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ۖ ﴾ (١٤) قَالَ مَا مَكْنِي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ۖ ﴾ (١٥) ءَاتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ۖ ﴾ (١٦) فَمَا اسْطَبَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُ نَقْبًا ۖ ﴾ (١٧) هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا ۖ ﴾ (2).

وأشار - سبحانه - إلى صناعة الأساور وأدوات الزينة؛ وذلك في قوله - ﷻ - :

(1) رواه مسلم (366) (277/1) كتاب الحيض، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ .

(2) سورة الكهف: الآيات ٩٣ - ٩٨ .

﴿فَلَوْلَا أَلْقَىٰ عَلَيْهِ آسُورَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ أَوْ جِلَّةٌ مَّعَهُ الْمَلَكُ مَقَرِّينِ﴾⁽¹⁾ .

كما أشار - جل وعلا - إلى الحلية التي تتخذ من المعادن كالذهب والفضة، وهي التي تستخدم فيها النار لتصفيتها وصقلها، قال - تعالى - ﴿وَمَا يُوقَدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهَا﴾⁽²⁾ .

وكذا وردت الإشارة إلى أنواع أخرى من الصناعات التي كانت تقوم بها الجن في خدمة النبي سليمان - عليه السلام - : قال - ﷻ - : ﴿وَالشَّيَاطِينُ كُلُّ بَنَاءٍ وَعَوَاصٍ﴾⁽³⁾ .

وقال - تعالى - : ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحُ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوْاحُهَا شَهْرٌ وَأَسْلَنَّا لَهُ عَيْنَ الْقَطْرِ وَمِنَ الْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ لِإِذْنِ رَبِّهِ وَمَن يَزِغُ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نَذْرُهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾^(١٢) يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَّحْرِبٍ وَتَمْثِيلٍ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَتٍ أَعْمَلُوا أَلْ دَاوُدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾⁽⁴⁾ .

ووردت الإشارة إلى صناعة الغزل والنسيج والحياكة، من الصوف، والقطن، والكتان، وغيرها، وهي صناعة معروفة وراجحة قديماً وحديثاً؛ لأنها تمس حاجة كل إنسان، وقد أنشئت لها المصانع الضخمة، وروّجت لها الأسواق العالمية، وفتحت لأجلها بيوت الأرياء المتخصصة؛ قال - تعالى - : ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُورِي سَوَاءَ تَكْمُ وَرِدْشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾⁽⁵⁾ .

(1) سورة الزخرف: آية ٥٣ .

(2) سورة الرعد: آية ١٧ .

(3) سورة ص: آية ٣٧ .

(4) سورة سبأ: الآيات 12، 13 .

والقَطْرُ: النحاس، قال السُّدِّي: وإنما أُسِيلَتْ له ثلاثة أيام، وقال قتادة: وكانت باليمن، فكل ما يصنع الناس مما أخرج الله تعالى لسليمان عليه السلام، والمحاريب: البناء الحسن، وهو أشرف شيء في المسكن وصدرة، قال مجاهد: المحاريب بنبان دون القصور، وقال قتادة: هي المساجد والقصور، وقال ابن زيد: هي المساكن . والتمثيل: الصور، قال مجاهد: وكانت من نحاس، وقال قتادة: من طين وزجاج، والجفان جمع جفنة، وهي القصعة الكبيرة يوضع فيها الطعام للآكلين، والجواب: جمع جابية، وهي الخوض الذي يجي فيه الماء، والمقدور الراسيات: أي الثابتات في أماكنها، لا تتحول ولا تتحرك عن أماكنها لعظمها .

راجع: «تفسير ابن كثير» (6 / 499، 500) .

(5) سورة الأعراف: آية 26 .

قال الإمام ابن كثير - رحمه الله - : « فاللباس المذكور هاهنا لستر العورات، وهي السوءات، والرياش والريش: هو ما يتجمل به ظاهراً، فالأول من الضروريات، والريش من التكملات والزيادات، قال ابن جرير: الرياش في كلام العرب: الأثاث، وما ظهر من الثياب »⁽¹⁾ .

وقال - تعالى - : ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظُلُمًا لَكُمْ مِنْ الْجِبَالِ أَسْنَنًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسَرِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ ﴾⁽²⁾ .

قال الإمام البغوي - رحمه الله - : « { وَجَعَلَ لَكُمْ سَرِيلَ } قُصَصاً مِنَ الْكُتُبِ وَالْقَزِّ، وَالْقُطْنِ، وَالصُّوفِ { تَقِيكُمْ } تمنعكم { الْحَرَّ } قال أهل المعاني: أراد الحر والبرد، فاكتمى بذكر أحدهما لدلالة الكلام عليه { وَسَرِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ } يعني: الدروع، والبأس: الحرب، يعني: تقيكم في بأسكم السلاح أن يصيبكم »⁽³⁾ .

وقال - تعالى - : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَفَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَبَتْ ﴾⁽⁴⁾ ، وهذا فيه إشارة إلى صناعة الحياكة والغزل .

وقال الإمام البخاري - رحمه الله - : « باب ذكر النِّسَاجِ »⁽⁵⁾ ، ثم روى بسنده عن سهل بن سعد - رضي الله عنه - قال: «جاءت امرأة بريدة، قال: أتدرون ما البردة ؟ ف قيل له: نعم،

(1) راجع: «تفسير ابن كثير» (399/3، 400) .

(2) سورة النحل: آية ٨١ .

(3) «معالم التنزيل في تفسير القرآن» (36/5) .

(4) سورة النحل: آية ٩٢ .

قال الإمام الطبري في « جامع البيان عن تأويل آي القرآن » (341/14): « يقول - تعالى - ذكره ناهياً عباده عن نقض الأيمان بعد توكيدها ، وأمرأ بوفاء العهود ، وممثلاً ناقض ذلك بنافضة غزلها من بعد إبرامه وناكثته من بعد إحكامه : ولا تكونوا أيها الناس في نقضكم أيمانكم بعد توكيدها وإعطائكم الله بالوفاء بذلك العهود والمواثيق ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَفَضَتْ غَزْلَهَا ﴾ [سورة النحل: 92] يعني: من بعد إبرام، وكان بعض أهل العربية يقول: القوة: ما غزل على طاقة واحدة ولم يشن، وقيل: إن التي كانت تفعل ذلك امرأة حمقاء معروفة بمكة » .

(5) وقد بُوِّبَ البخاري - كما بُوِّبَ غيره من الأئمة - أبواباً أخر، تدل على كثير من الصنائع، ومن أبوابه: باب ذكر القين

والحداد (60/3)، باب ذكر الخياط (61/3)، باب ذكر النساج (61/3)، باب النجار (61/3) .

هي الشَّمْلَةُ منسوجٌ في حاشيتها، قالت: يا رسول الله، إني نسجت هذه بيدي أكسوكها، فأخذها النبي - ﷺ - محتاجاً إليها، فخرج إلينا وإنها إزاره، فقال رجلٌ من القوم: يا رسول الله، اكسنيها، فقال: «نعم»، فجلس النبي - ﷺ - في المجلس، ثم رجع، فطواها ثم أرسل بها إليه، فقال له القوم: ما أحسنت، سألتها إيّاه، لقد علمت أنه لا يرُدُّ سائلاً، فقال الرجل: والله ما سألته إلا لتكون كفني يوم أموت، قال سهل: فكانت كفنه» (1).

ومن الصناعات التي وردت الإشارة إليها في نصوص الشرع كذلك: صناعة السيارات، والقطارات، والطائرات، وغيرها من وسائل النقل والمواصلات، فما توصل إليه العلم من صناعة هذه الوسائل - التي وفّرت على الإنسان الجهد والمال والوقت -؛ لم يكن ليتِمَّ ويحصل لولا تيسيره لنا من الله تبارك وتعالى؛ وقد أشار الله - تعالى - إلى هذه الوسائل وغيرها بقوله - سبحانه -: ﴿وَالْفَيْلَ وَالْإِبْهَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (2)؛ ففي قوله تعالى: {وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ} إشارة إلى كل وسائل المواصلات الحديثة ما علمناه منها، وما لم نعلمه مما لم يصل له العلم الحديث بعد (3).

وقال - تعالى -: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمِينَ﴾ (4)، وقال - جل وعلا -: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوْحُهَا شَهْرٌ﴾ (5)، وقال - ﷻ -: ﴿فَسَخَرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُحَاءَ حَيْثُ أَصَابَ﴾ (6)؛ وفي هذه الآيات تسخير الرياح للنقل في صورة معجزة من الله تعالى لنبينا سليمان - عليه السلام -، لكنها توحى إلى العقل البشري ليتخذ الأسباب في سبيل الوصول إلى تسخير الرياح للنقل، لا على سبيل

(1) رواه البخاري (2093) (61/3) كتاب البيوع، باب ذكر النَّسَاجِ .

(2) سورة النحل: آية ٨ .

(3) قال العلامة أحمد مصطفى المراغي في تفسيره لهذه الآية: « {وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ} غير هذه الدواب مما يهتدى إليه العلم وتستنبطه العقول كالقطر البرية والبحرية والطائرات التي تحمل أمتعتكم وتركبونها من بلد إلى آخر ومن قطر إلى قطر، والمطاود الهوائية التي تسير في الجو والغواصات التي تجرى تحت الماء إلى نحو أولئك مما تعجبون منه، ويقوم مقام الخليل والبغال والحمير في الركوب والزينة» . «تفسير المراغي» ط: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى 1365هـ - 1946م (57/14).

(4) سورة الأنبياء: آية ٨١ .

(5) سورة سبأ: آية 12 .

(6) سورة ص: آية ٣٦ .

المعجزة كما هو الحال مع نبي الله سليمان - عليه السلام -، ولكن باتخاذ أسباب العلم؛ وقد كان ذلك؛ فأصبحت الأجواء في العصر الحديث ممتّاتٍ وطُرُقاً للمئات بل الآلاف من الطائرات التي تجوب أنحاء العالم ذهاباً وإياباً على مدار الساعة، فضلاً عن استخدام تلك الأجواء في أمور أخرى؛ كالأقمار الصناعية، والاتصالات اللاسلكية، والبثّ الحيّ للقنوات الفضائية، والأبحاث العلمية، والتجسّس، والمسح الجغرافي للأرض، إلى غير ذلك من المنافع التي سخرها الله تعالى للإنسان .

وتُعَدُّ صناعة وسائل المواصلات من أكبر أبواب الكسب والثراء في العصر الحديث؛ لأن تلك الوسائل أصبحت من ضروريات الحياة ومستلزماتها، ولا يكاد يستغنى عنها مجتمع مدني متحضر .

ومن الصناعات التي أشارت إليها النصوص الشرعية: الصناعات الغذائية، التي تقوم على ما تنتجه الأرض من حبوب وفواكه وتحويلها إلى مواد غذائية قابلة للتخزين، ويدخل في ذلك:

تربية النحل وإنتاج العسل وتعبئته من خلال معامل ومصانع؛ قال تعالى ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَبِ نَتَخِذُونَ مِنْهُ سَكْرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ٦٧﴾ وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّخْلِ أَنْ اتَّخِذْ مِنْ لِبَالِ يَتُونَا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾ ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِّلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (١)

ومما يدل على فضل الصناعة وأهميتها على وجه العموم: حديث أبي ذر - رضي الله عنه -، قال: سألت النبي - ﷺ - أي العمل أفضل؟ قال: «إيمان بالله وجهاد في سبيله»، قلت: فأبي الرقاب أفضل؟ قال: «أعلاها ثمنًا وأنفسها عند أهلها»، قلت: فإن لم أفعل، قال: «تُعِينُ ضائعاً أو تصنعُ لأخرق»، قال: فإن لم أفعل؟ قال: «تدع الناس من الشرِّ فإنها صدقة تصدق بها على نفسك» (٢).

(١) سورة النحل: الآيات ٦٧ - ٦٩ .

(٢) رواه البخاري (2518) (144/3) كتاب العتق، باب أي الرقاب أفضل، ومسلم (84) (89/1) كتاب الإيمان، باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال . وقوله: «الرقاب» جمع رقبة وهي العبد المملوك ذكراً أم أنثى، و«أنفسها» أفضلها، و التي يرغبها مالكوها أكثر من غيرها، وقوله: «تُعِينُ ضائعاً» أي تعين فقيراً، وقيل «ضائعاً» مصحفة من الصانع، و«تصنع لأخرق» =

وقد قرّر المحقّقون من أهل العلم: أن كلّ صناعة يحتاج إليها المسلمون في المجال المدني أو المجال العسكري، فإن تعلّمها وإتقانها وتوافرها فرض كفاية على الأمة ⁽¹⁾.



= تساعد من لا يحسن الصناعة، والخرق لا يكون إلا في اليدين . راجع: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (35/7)، و«فتح الباري» (149/5).

(1) راجع: «الحسبة في الإسلام» لابن تيمية (ص 24)، و«الطرق الحكمية في السياسة الشرعية» لابن القيم (ص 208)، وقد تقدم ذكر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية بهذا الخصوص (ص 210).

المطلب الرابع: الإجارة:

الإجارة مشتقة من الأجر وهو عوض العمل وثوابه، ومنه سمي الثواب أجراً، تقول: أجرك الله، أي: أثابك الله⁽¹⁾، والإجارة: عقد على منفعة معلومة بعوض معلوم، وقيل: تملك المنافع بعوض، وقيل: بيع منفعة معلومة بأجر معلوم⁽²⁾.

فالإجارة مُحَدَّدة بالمدّة أو بالعمل، خلافاً للبيع، والإجارة تملك المنفعة، بخلاف البيع الذي هو تملك للذات في الجملة، ولهذه الفوارق بين الإجارة والبيع، رأيتُ أنْ أُخَصِّصَ الإجارة بكونها وسيلة مستقلة من وسائل الكسب وطلب الرزق.

(والمنفعة قد تكون منفعة عين؛ كسكنى الدار، أو ركوب السيارة، وقد تكون منفعة عمل؛ مثل عمل المهندس، والبناء، والنساج، والصباغ، والخياط، والكواء، وقد تكون منفعة الشخص الذي يبذل جهده، مثل الخدم والعمال، والمالك الذي يؤجر المنفعة يُسمّى: مؤجراً، والطرف الآخر الذي يبذل الأجر يُسمّى: مستأجره، والشيء المعقود عليه المنفعة يُسمّى: مأجوراً، والبذل المبذول في مقابل المنفعة يُسمّى: أجراً وأجرة، ومتى صحَّ عقد الإجارة ثبت للمستأجر ملك المنفعة، وثبت للمؤجر ملك الأجرة، لأنها عقد معاوضة⁽³⁾).

ويدخل في الإجارة: إجارة الأراضي الزراعية وغيرها، وإجارة المساكن والفنادق والعقارات، وإجارة وسائل النقل بأنواعها المختلفة؛ كالسيارات، والسفن، والطائرات،

(1) راجع: «د المختار على الدر المختار» (3/6)، و«البيان في مذهب الإمام الشافعي» لخبّ بن أبي الخير، تحقيق: قاسم محمد النوري، ط: دار المنهاج جدة، الطبعة الأولى 1421هـ - 2000م (285/7)، و«جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود» لمجد بن أحمد المنهاجي، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدي، ط: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1417هـ - 1996م (208/1).

(2) راجع: «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (77/12)، و«تبيين الحقائق شرح كتر الدقائق» (105/5)، و«فتح القدير» (59/9)، و«غاية البيان شرح زيد ابن رسلان» لشمس الدين الرملي، ط: دار المعرفة، بيروت (ص 224).

وجاء في «حاشيتي قليوبي وعميرة» لأحمد سلامة القليوبي، وأحمد البرلسي عميرة، ط: دار الفكر، بيروت، 1415هـ - 1995م (68/3) زيادة في التعريف وشرحها على هذا النحو: «وعرفها بعضهم بأنها عقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة للبذل والإباحة بعوض معلوم وضعاً؛ فخرج بالمنفعة: الأعيان كالبيع، وبمعلومة: نحو الجعالة، وبمقصودة: نحو تفاحة لشمها، وبقابلة للبذل: نحو البضع، وبالإباحة: نحو جارية للوطء، وبعوض: العارية، وبمعلوم: نحو المساقاة، وبوضع: ما لو وقعت الجعالة مثلاً على عوض معلوم».

(3) «فقه السنة» للسيد سابق، ط: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة 1397هـ - 1977م (177/3، 178).

وغيرها، وإجارة الآلات والمعدات بأنواعها المختلفة، وإجارة الإنسان نفسه لعمل مباح مُحدَّد، وبالجملة: تصحُّ الإجارة على كل منفعة مُباحة .

وقد أشارت النصوص الشرعية إلى الإجارة، وبينت مشروعيتهما كوسيلة من وسائل الكسب وطلب الرزق؛ قال - تعالى - ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أَجْرَهُنَّ⁽¹⁾﴾، وقال - ﷻ -: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ⁽²⁾﴾ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَمْكِكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَبِيبٌ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّادِقِينَ⁽³⁾ .

وقال - تبارك وتعالى -: ﴿أَمْ يَرِيسُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ أَنْ نَحْنُ قَسَمًا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتِهِمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ⁽⁴⁾﴾ .

وقال - تبارك وتعالى -: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ فَاقَامَهُ، قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا⁽⁵⁾﴾ .

قال الإمام ابن قدامة - رحمه الله - : « وهذا يدل على جواز أخذ الأجر على إقامته »⁽⁶⁾ .

وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: « واستأجر رسول الله - ﷺ - وأبو بكر رجلاً من بني الدَّيْلِ هادياً خريئاً، وهو على دين كُفَّار قريش، فدفعوا إليه راحلتيهما، وواعدها غار ثور بعد ثلاث ليال براحلتيهما صبح ثلاث »⁽⁷⁾ .

(1) سورة الطلاق: آية ٦ .

(2) سورة القصص: الآيات ٢٦ - ٢٧ .

(3) سورة الزخرف: آية ٣٢ .

(4) سورة الكهف: آية ٧٧ .

(5) «المعني» لابن قدامة، ط: مكتبة القاهرة، بدون بيانات أخرى (321/5) .

(6) رواه البخاري (2264)، (89/3) كتاب الإجارة، باب إذا استأجر أجيراً ليعمل له بعد ثلاثة أيام، أو بعد شهر، أو بعد سنة جاز، وهما على شرطهما الذي اشترطاه إذا جاء الأجل . وقوله: «هادياً» مرشداً في الطريق، و«الخريئ» الماهر بالهداية . راجع: «فتح الباري» لابن حجر (238/7)، و«عمدة القاري شرح صحيح البخاري» لليعني (80/12) .

قال الإمام ابن بطال - رحمه الله - : «قال ابن المنذر⁽¹⁾: وهذا الخبر دال على إباحة أن يستأجر الرجل الرجل على أن يدخل في العمل بعد أيام معلومة، يصح عقد الإجارة قبل وقت العمل، وقياس هذا: أن يجوز أن يستأجر متراً معلوماً سنة معلومة قبل مجيء السنة بأيام، وأجاز مالك وأصحابه استئجار الأجير على أن يعمل بعد يوم أو يومين أو ما قرب، وهذا إذا نقده الأجرة»⁽²⁾.

قال النبي - ﷺ - : «أعطوا الأجير أجره، قبل أن يجف عرقه»⁽³⁾.

وقال - ﷺ - : «احتجم وأعطى الحجام أجره، واستعط»⁽⁴⁾.

والإجارة إضافة إلى كونها مصدراً من مصادر الكسب، ووسيلة من وسائل طلب الرزق، فهي تبادل للمنافع بين الناس، فهم يحتاجون لإنجاز كثير من الأعمال التي لا يستطيعون إتمامها بأنفسهم، ويحتاجون لمن يقوم بها من أرباب الحرف والصناعات، ويحتاجون البيوت للسكنى، والدواب والسيارات والآلات للحمل والركوب والانتفاع، وقد لا يتسنى لهم امتلاكها، فشرعت الإجارة للاستفادة من منافعها دون امتلاك أعيانها⁽⁵⁾.

(1) هو أبو بكر، محمد بن إبراهيم بن المنذر، النيسابوري، الإمام الحافظ العلامة الفقيه، شيخ الإسلام، قال عنه أبو إسحاق الشيرازي: «صنف في اختلاف العلماء كتباً لم يصنف أحدٌ مثلها، واحتاج إلى كتبه الموافق والمخالف»، من مصنفاته: الإشراف في اختلاف العلماء، والإجماع، توفي - رحمه الله - سنة (309هـ).

راجع: «سير أعلام النبلاء» (490/14)، و«وفيات الأعيان» (207/4)، و«طبقات الفقهاء» للشيرازي (ص108).

(2) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (388/6).

(3) رواه ابن ماجه (2443) (817/2) كتاب الرهون، باب أجر الأجراء، من حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -،

وقال الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (1877) (183/2): «صحيح لغيره».

(4) رواه البخاري (5691) (124/7) كتاب الطب، باب السُّعُوط، ومسلم (1202) (1205/3) كتاب المساقاة، باب جِلّ

أجرة الحمامة، من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -، ومعنى قوله: «واستعط» أي: جعل فيه سَعُوط - بفتح السين - وهو ما يجعل في الأنف من الأدوية. راجع «فتح الباري» (132/1).

(5) وهناك شروط للإجارة بينها الفقهاء رحمهم الله، وهذه الشروط هي:

1 - أن تكون من جائز التصرف. 2 - معرفة المنفعة كسكنى دار، أو خدمة آدمي، أو تعليم علم [وتعرف بالتنصيص عليها، أو بالعرف]. 3 - معرفة الأجرة [بمعنى تحديدها بشكل واضح]. 4 - أن تكون المنفعة مباحة كدار للسكن، فلا تصح على نفع محرم كالزنا، والغناء، وجعل داره كنيسة، أو لبيع خمر، ونحو ذلك.

ويشترط في العين المؤجرة: معرفتها برؤية أو صفة، وأن يُعقد على نفعها دون أجزائها، وأن يُقدر على تسليمها، وأن تشمل على المنفعة، وأن تكون مملوكة للمؤجر، أو مأذوناً له فيها.

والإجارة تعتبر هي المصدر الرئيسي للكسب وطلب الرزق لأغلب أهل الأرض في هذا الزمان؛ إذ يدخل فيها كل من يعملون مقابل أجره يومية أو أسبوعية أو شهرية أو سنوية، لدى قطاعات خاصة أو حكومية، فيدخل في ذلك: المهندسون، والأطباء، والمدرّسون، والباحثون، والعُمال، والولاة، والوزراء، والمحافظون، والقضاة، وأفراد الشرطة والجيش، وغيرهم كثير من شتى أصناف الشعوب .



= راجع: «رسالة في الفقه الميسر» للدكتور صالح بن غانم السدلان، ط: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1425هـ (ص 109)، وما بين المعقوفين زيادة من عندي للتوضيح .

المطلب الخامس: الصيد والرعي:

من وسائل الكسب ومجالاته: الإنتاج الحيواني، ومن صورته: الصيد والرعي، وهما من أقدم الأعمال والمهن التي عرفها الإنسان، ولا يتال لهما أهمية بالغة في حياة الإنسان حتى يومنا هذا .

الفرع الأول: الصيد:

أجمع العلماء على إباحة الصيد والأكل منه بشروطه ⁽¹⁾، والصيد إذا تمت حيازته ثبتَ تملكه، وصحَّ بيعه وشراؤه .

ويُشترط لإباحة الصيد: أن يُقصد الانتفاع به؛ بالأكل، أو البيع، أو إطعامه للغير، أو غير ذلك من أوجه النفع المباحة، فإن كان الصيد لمجرد اللهو والعبث فهو حرام؛ فقد نهي النبي ﷺ - أن تُصَبَّرَ الْبَهَائِمُ ⁽²⁾ .

فالأسماء والحيوانات والطيور يُستخرج منها المواد البروتينية والدهنية، وهي أهمُّ غذاءٍ للإنسان، فمنه تأخذ اللحوم والشحوم، كما نأخذ من الحيوانات اللبن والجبين، والزبد والسمن، ونستخدم جلودها في شتى الصناعات الحديثة من الأحذية والأحزمة والحقائض وغيرها، ومن أصوافها تُصنع الكثير من أنواع الملابس الثقيلة والخفيفة .

(1) قال العلامة منصور البهوتي: «(كتاب الصيد وهو) في الأصل (مصدر) صاد يصيد فهو صائد ثم أطلق (بمعنى المفعول) أي: المصيد لتسميته للمفعول بالمصدر (وهو) أي الصيد بالمعنى المصدرى (اقتناص حيوان حلال متوحش طبعاً غير مملوك ولا مقدور عليه) (...) فخرج الحرام كالذئب، والإنسي كالإبل ولو توحشت، والمقدور عليه (وهو) أي الصيد (مباح لقاصده) إجماعاً» .

راجع: «كشاف القناع عن متن الإقناع» (213/6) بتصرف يسير .

(2) روى البخاري (5513) (94/7) كتاب الذبائح والصيد، باب ما يكره من المثلّة والمصبورة والمُجَنَّمَة، ومسلم (1956) (1549/3) كتاب الصيد والذبائح، باب النهي عن صير البهائم، عن هشام بن زيد بن أنس بن مالك، قال: دخلت مع جدّي - أنس رضي الله عنه -، على الحكم بن أيوب، فرأى غلماناً - أو فتياناً - نصبوا دجاجة يرمونها، فقال أنس: «هي رسول الله ﷺ - أن تُصَبَّرَ الْبَهَائِمُ»، وصَبَّرَ البهائم: حبسها وهي حية لتقتل بالرمي ونحوه؛ ومعنى (المُجَنَّمَة): هي البهيمة التي تربط وترمى حتى تقتل ، وهي في معنى المصبورة، ومعنى (المثلّة): التمثيل بالحيوان بقطع أطرافه أو شيء منها.

قال الإمام ابن بطال في «شرح صحيح البخاري» (427/5): «قال أبو عبيد: قال أبو زيد وابن عمرو وغيرهما في نهيه ﷺ - أن تصير البهائم هو الطائر وغيره من ذوات الروح، يصير حياً ثم يرمى حتى يقتل وأصل الصير: الحبس، وكل من حبس شيئاً فقد صيره، ومنه قيل للرجل يُقَدَّم فيضرب عنقه: قُتِلَ صِيراً . عن: أمسك للموت، قال أبو عبيد: فأما (المُجَنَّمَة) فهي المصبورة أيضاً، ولكنها لا تكون إلا في الطير، والأرانب، وأشباه ذلك مما يجثم بالأرض» .

وقد أشارت النصوص الشرعية إلى الصيد سواء كان في البر وما يحويه من أصناف الحيوانات والطيور المختلفة، أو البحر وما يتوافر فيه من أنواع الأسماك والحيوانات البحرية العجيبة، إضافة إلى اللآلئ والجواهر، والياقوت والمرجان، وغيرها من كنوز البحار المختلفة، كما يشمل ذلك: الصيد بوسائل الصيد المختلفة؛ سواء كانت سهاماً ورمحاً أو بنادق صيد، أو شباكاً، أو كلاباً معلّمة، أو طيوراً مدربة كالصقور ونحوها ، أو غير ذلك من وسائل الصيد .

قال - تعالى - : ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَانْفَعُوا اللَّهُ ^(١) .

وقال - ﷺ - : ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَبْلُوَكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ ءَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ^(١٤) يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ^(٢) .

وقال - تعالى - : ﴿أُحِلَّ لَكُم صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلْغَنَاقَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ^(٣) .

وهذه الآيات تدل على حل الصيد البري إلا في أرض الحرم، وفي حالة الإحرام، وحل صيد البحر مطلقاً للمحرم ولغيره .

وقال - جل وعلا - : ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلَكَ مَوَازٍ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ^(٤) .

(١) سورة المائدة: آية 4 .

(٢) سورة المائدة: الآيات ٩٤ - ٩٥ .

(٣) سورة المائدة: آية ٩٦ .

(٤) سورة النحل: آية ١٤ .

وقال - تعالى - : ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِنْ كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَازِيرَ لَبَنُغًا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (1).

وقال - تعالى - : ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ (١١) يَبْتَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ (١٢) فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ (١٣) يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ (١٤) فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ (١٥) وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ (١٦)﴾ (2).

وهذه الآيات الكريمة تشير إلى ما في البحار من ثروات هائلة للإنسان، ومخزون ضخم من الأحياء البحرية التي تمثل غذاءً وفيراً للإنسان⁽³⁾، ويكفي أن ننظر إلى حجم الكتلة المائية على الأرض وضخامتها، حتى تدرك حجم تلك الثروة التي تختبئ وتعيش بداخله، وهذا يستوجب منا الحفاظ على تلك الثروات، وعدم تلويثها بمخلفات الصناعة وغيرها، وما تسرّبات النفط التي تقع من السفن العملاقة بين حين وآخر عنا بعيداً؛ فالتلوث قد يعرّض الأحياء البحرية للفساد، وقد يؤدي إلى موت الكثير منها، أو إصابتها بأمراض تعود بالضرر البالغ على الإنسان عند اصطاده لتلك الأحياء واستخدامه لها كغذاء.

ولما أهدى أحد الصحابة لرسول الله - ﷺ - حِمَاراً وحشياً، وهو بالأبواء، أو بَوْدَانَ، ردّه عليه، فلما رأى ما في وجهه قال: «إِنَّا لَمْ نَرُدُّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ» (4).

(1) سورة فاطر: آية ١٢ .

(2) سورة الرحمن: الآيات ١٩ - ٢٤ .

(3) عن جابر - رضي الله عنه - قال: غزونا جيش الخبط، وأمّ أبو عبيدة فجُعنا جوعاً شديداً، فألقى البحرُ حوتاً ميتاً لم نر مثله، يقال له: العنبر ، فأكلنا منه نصف شهر، فأخذ أبو عبيدة عظماً من عظامه فمرّ الراكبُ تحته، فأخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً يقول: قال أبو عبيدة: كلوا، فلمّا قدّمنا المدينة ذكرنا ذلك للنبي - ﷺ - فقال: «كلوا رزقاً أخرجّه الله، أطعمونا إن كان معكم، فأتاه بعضهم فأكله» . رواه البخاري (4362) (167/5) كتاب المغازي، باب غزوة سيف البحر، وهم يتلقون غيراً لقريش، وأميرهم أبو عبيدة بن الجراح - رضي الله عنه -، ورواه مختصراً (5493) (90/7) كتاب الذبائح والصيد، باب قول الله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ [سورة المائدة: آية 96].

و«الخطب»: ما يسقط من ورق الشجر إذا ضربتها بالعصا، وسمي بذلك لأنهم جاعوا في هذه الغزوة جوعاً شديداً حتى أكلوا

الخطب، فسمي جيشهم فيها «جيش الخطب» .

(4) رواه البخاري (1825) (13/3) كتاب جزاء الصيد، باب: إذا أهدى للمحرم حماراً وحشياً حياً لم يقبل، ومسلم

(1193) (850/2) كتاب الحج، باب تحريم الصيد للمحرم من حديث الصعب بن حثامة الليثي - رضي الله عنه - وهو الذي أهدى الحمار =

وعن عدي بن حاتم ⁽¹⁾ - رضي الله عنه -، قال: سألت النبي - صلى الله عليه وسلم - صيد المِعْرَاضِ، قال: «ما أصاب بحدّه فكلّه، وما أصاب بعرضه فهو وقيد»، وسألته عن صيد الكلب، فقال: «ما أمسك عليك فكل، فإن أخذ الكلب ذكاة، وإن وجدت مع كلبك أو كلابك كلباً غيره فخشيت أن يكون أخذه معه وقد قتله فلا تأكل؛ فإنما ذكرت اسم الله على كلبك ولم تذكره على غيره» ⁽²⁾.

والصيد قد تطوّر تطوّراً عظيماً على مرّ العصور، وأصبح من أهم المهن المتحضرة في عصرنا الحديث، بل أصبح مصدراً من أهم مصادر الثروات لاسيما مع توفر وسائل الصيد المتطورة، ووجود الأساطيل الضخمة التي تُستخدَم لصيد الأسماك وسائر الحيوانات البحرية الأخرى، كما هو الحال في كثير من دول العالم، كما يستخدم الصيد في استخراج اللآلئ، والياقوت، والجواهر والمرجان من البحار.

الفرع الثاني: الرعي:

حرفة الرعي كانت مهنة الرسل - عليهم السلام -، فهي تحوّلهم على الصبر وقوة الاحتمال، وتحمل الشدائد، فكليم الله موسى - صلى الله عليه وسلم - عمل في مهنة الرعي لعشر سنوات عند صاحب مدين، مقابل تزويجه ابنته ⁽³⁾، وعمل النبي - صلى الله عليه وسلم - راعياً للغنم بمكة قبل البعثة. وقال النبي - صلى الله عليه وسلم -: «ما بعث الله نبياً إلا رعى الغنم»، فقال له أصحابه: وأنت؟ فقال: «نعم، كنت أرهاها على قراريط لأهل مكة» ⁽¹⁾.

= الوحشي للنبي - صلى الله عليه وسلم -، وقوله: «الأبواء» اسم موضع بين مكة والمدينة، سميت بذلك لتبوء السيول بها، و«بِوَدَّان» موضع بين الأبواء والجحفة، و«ما في وجهه» أي من الكراهية والحزن، و«حُرْمٌ» محرمون ويمتنع علينا أخذ الصيد.

(1) هو أبو طريف - ويقال: أبو وهب -، عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد بن حشرج، الطائي، صحابي جليل - رضي الله عنه -، من الأجواد العقلاء، كان رئيس طيء في الجاهلية والاسلام، وقام في حرب الردة بأعمال كبيرة، حتى قال ابن الأثير: «خير مولود في أرض طيء وأعظمه بركة عليهم»، كان إسلامه سنة (9 هـ) وشهد فتح العراق، ثم سكن الكوفة وشهد الجمل وصفين والنهر وان مع عليّ - رضي الله عنه -، عاش أكثر من مئة سنة، وهو ابن حاتم الطائي الذي يضرب بجوده المثل، روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أحاديث، وله في كتب السنة (66 حديثاً)، توفي - رضي الله عنه - بالكوفة سنة (68 هـ).

راجع: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (99/6)، و«الاستيعاب» (1057/3)، و«أسد الغابة» (7/4)، و«الأعلام» (220/4).

(2) رواه البخاري (5475) (85/7) كتاب الذبائح والصيد، باب التسمية على الصيد.

(3) راجع تفصيل القصة في سورة القصص: الآيات 23-28.

والرعي في العصر الحديث تطوّر تطوُّراً هائلاً، فلم يقتصر على تلك الصورة البدائية التي يسير فيها الراعي حول بضعة غنيمات يتبع بها مواضع العُشب والكلأ، إلى إقامة المزارع الضخمة التي تقوم على رعاية وتربية الآلاف من الأغنام، أو الأبقار، أو الإبل، أو الدواجن، أو الأسماك، أو غيرها من أصناف الحيوانات أو الطيور المختلفة، فيكثر إنتاجها، ويزداد دخل وثراء القائمين عليها، كما يعظم النفع بها لعموم الناس .

ومما يدخل في الرعي: إقامة المناحل - وهي خلايا النَّحل المُعدَّة على غرار بيوتها في الجبال والشجر - وتربية النحل فيها ورعايته، واستخراج العسل منها .

قال تبارك وتعالى: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾ ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (٢) .



(1) رواه البخاري (2262)، (88/3) كتاب الإجارة، باب رعي الغنم على قراريط . =

= قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في « فتح الباري » (4/441): « قال العلماء: الحكمة في إلهام الأنبياء من رعي الغنم قبل النبوة، أن يحصل لهم التمرن برعيها على ما يكلفونه من القيام بأمر أمتهم، ولأن في مخالطتها ما يحصل لهم الحلم والشفقة؛ لأهم إذا صبروا على رعيها وجمعها بعد تفرقها في المرعى ونقلها من مسرح إلى مسرح ودفع عدوها من سبع وغيره كالسارق وعلموا اختلاف طباعها وشدة تفرقها مع ضعفها واحتياجها إلى المعاهدة؛ ألفوا من ذلك الصبر على الأمة، وعرفوا اختلاف طباعها، وتفاوت عقولها، فحبروا كسرها، ورفقوا بضعفها، وأحسنوا التعاقد لها، فيكون تحملهم لمشقة ذلك أسهل مما لو كلفوا القيام بذلك من أول وهلة، لما يحصل لهم من التدريج على ذلك برعي الغنم، وخصت الغنم بذلك لكونها أضعف من غيرها، ولأن تفرقها أكثر من تفرق الإبل والبقر، لإمكان ضبط الإبل والبقر بالربط دونها في العادة المألوفة، ومع أكثرية تفرقها فهي أسرع انقياداً من غيرها، وفي ذكر النبي - ﷺ - لذلك - بعد أن علم كونه أكرم الخلق على الله - ما كان عليه من عظيم التواضع لربه، والتصريح بمنته عليه، وعلى إخوانه من الأنبياء، صلوات الله وسلامه عليه وعلى سائر الأنبياء » .

(2) سورة النحل: الآيات ٦٨ - ٦٩ .

المطلب السادس: إحياء الأرض الموات:

قال النبي - ﷺ -: «من أحيا أرضاً ميتةً فهي له» ⁽¹⁾.

وقال - ﷺ -: «من عَمَرَ أرضاً ليست لأحدٍ فهو أحقُّ بها»، قال عروة: وقضى به عمر في خلافته ⁽²⁾.

وإحياء الأرض الموات: أي: استصلاح الأراضي البور، وعمارها بكل أنواع الإعمار؛ زراعةً، وسُكنى، وغيرها؛ كما دل عليه عموم اللفظ «عَمَرَ» ⁽³⁾.

وفي قوله - ﷺ -: «أحيا»، و«عَمَرَ» ثناء على العمل والعامل على حدٍّ سواء، كما أن الشرع كافأه على هذا الجهد بتمليكها ثمرة عمله؛ ليتنافس الناس على هذا العمل الخير النافع، الذي يثمر الخير والبركة والنماء للفرد والمجتمع.

وكان من سياسة النبي - ﷺ -، وخلفائه الراشدين: الإقطاع من الأراضي البور ⁽⁴⁾ لبعض الرجال الذين أدّوا خدمات مميّزة للدولة الإسلامية، فهي مكافأة لهم من جهة، وتشجيع على استصلاحها وعمرانها من جهة أخرى.

(1) رواه أبو داود (3073) (386/2) كتاب الخراج والإمارة، باب في إحياء الموات، والترمذي (1378) (654/3) كتاب الأحكام، باب ما ذكر في إحياء أرض الموات، وقال: «حديث حسن غريب»، والنسائي في «السنن الكبرى» ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي (5729) (325/5) كتاب إحياء الموات، باب من أحيا أرضاً ميتةً ليست لأحد؛ من حديث سعيد بن زيد - ﷺ -، وصححه الألباني في «صحيح أبي داود» (2638) (594/2)، و«صحيح الجامع الصغير وزياداته» (5976) (1036/2).

والحديث رواه البخاري مُعلّقاً وموقوفاً على عمر - ﷺ -، كتاب الحرث والمزراعة، باب من أحيا أرضاً مواتاً. «صحيح البخاري» (106/3)، وراجع في ضبط «ميتة» بتشديد الياء: «همدة القاري شرح صحيح البخاري» (174/12).
(2) رواه البخاري (2335) (106/3) كتاب الحرث والمزراعة، باب من أحيا أرضاً مواتاً، من حديث عائشة - رضي الله عنها -.

(3) قال ابن بطال في «شرح صحيح البخاري» (476/6): «وإحياء الموات عند مالك: إجراء العيون، وحفر الآبار، والبنيان، والحرث، وغرس الأشجار، وهو قول الشافعي».

وقال الأمير الصنعائي - رحمه الله -: «الموات بفتح الميم والواو الخفيفة: الأرض التي لم تُعْمَرْ، شُبِّهَتْ العمارة بالحياة وتعطيلها بعدم الحياة، وإحيائها عمارتها، واعلم أن الإحياء ورد عن الشارع مطلقاً، وما كان كذلك وجب الرجوع فيه إلى العرف؛ لأنه قد يُبين مطلقاً الشارع كما في قبض المبيعات، والجرز في السرقة مما يحكم به العرف».

راجع: «سبل السلام» ط: دار الحديث، بدون طبعة وبدون تاريخ (119/2). وراجع أيضاً: «الاستذكار» (186/7).

(4) وهذا معنى الأرض الموات كما تقدم؛ فالإقطاع يكون منها، ولا يصح أن يكون الإقطاع من مرافق المسلمين العامة كالخنادق، والطرق، والأسواق، وفجاج مئى، ومزدلفة، وعرفات، وغيرها مما يتعلق به مصلحة للمسلمين.

قال الإمام الخطابي ⁽¹⁾ - رحمه الله -: « إحياء الموات إنما يكون بحفره، وتحجيرها، وإجراء الماء إليه، وبنحوها من وجوه العمارة، فمن فعل ذلك فقد ملك به الأرض سواء كان ذلك بإذن السلطان أو بغير إذنه، وذلك لأنّ هذا كلمة شرط وجزاء، فهو غير مقصور على عين دون عين، ولا على زمان دون زمان، وإلى هذا ذهب أكثر أهل العلم .

وقال أبو حنيفة: لا يملكها بالإحياء حتى يأذن له السلطان في ذلك، وخالفه أصحابه فقالوا كقول عامة العلماء» ⁽²⁾ .

(1) هو أبو سليمان، حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، البستي - نسبة إلى بست، من بلاد كابل -، ولد سنة (319 هـ) من نسل زيد بن الخطاب، أحي عمر بن الخطاب فقيه، محدث، أديب، له تصانيف بديعة قال فيه السمعاني: «إمام من أئمة السنة»، من مصنفاته: «معالم السنن»، و«غريب الحديث»، و«شرح البخاري» باسم «تفسير أحاديث الجامع الصحيح للبخاري»، و«إصلاح غلط المحدثين»، توفي - رحمه الله - سنة (388 هـ) .

راجع: «وفيات الأعيان» (214/2)، و«سير أعلام النبلاء» (23/17)، و«الأعلام» (273/2) .

(2) «معالم السنن» ط: المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولى 1351 هـ - 1932 م (46/3) .

وقال الإمام ابن بطال: «اختلف العلماء في إحياء الموات، فقال مالك: من أحيا أرضاً ميتة فيما قرب من العمران، فلا بد في ذلك من إذن الإمام، وإن كانت في فيافي المسلمين والصحاري وحيث لا يتشاح الناس فيه، فهي له بغير إذن الإمام .

وقال أبو يوسف، ومحمد، والشافعي: من أحيا أرضاً ميتة فهي له، ولا يحتاج إلى إذن الإمام فيما قُرب كما لا يحتاج فيما بُعد .

قال أشهب وأصبغ: إن أحيا فيما قُرب بغير إذنه أمضيت ولم يعف .

وقال مطرف، وابن الماجشون: الإمام مُخَيَّر بين أربعة أوجه: إن رأى أن يُقره له فعل، أو يُقره للمسلمين ويُعطيه قيمته منقوضاً ، أو يأمره بقلعه، أو يعطيه غيره فيكون للأول قيمته منقوضاً، والبعيد ما كان خارجاً عما يحتاجه أهل ذلك العمران من مُحْتَطَبٍ ومرعى، مما العادة أن الرعاء يبلغونه ثم يبيتون في منازلهم، ويحتطب المحتطب ثم يعود إلى موضعه، وما كان من الإحياء في المُحتَطَبِ والمرعى فهو القريب من العمران فيُمنع .

وقال أبو حنيفة: ليس لأحد أن يحيي مواتاً إلا بإذن الإمام فيما بُعد وقُرب .

قال الطحاوي: الحجة لأبي يوسف ومحمد: قوله عليه السلام: «**من أحيا أرضاً ميتة فهي له**»، فقد جعل إحياء ذلك إلى من أحب بلا أمر الإمام في ذلك، قال: وقد دلّت على ذلك شواهد من النظر، منها: أن الماء الذي في البحار والأنهار، من أخذ منه شيئاً ملكه بأخذه إياه، وإن لم يأمره الإمام بذلك، وكذلك الصيد هو لمن صاده، ولا يحتاج إلى تملك من الإمام، لأن الإمام وسائر الناس في ذلك سواء، فكذلك الأرض التي لا ملك لأحد عليها هي كالصيد الذي ليس بمملوك والماء المباح .

والحجة لأبي حنيفة: أن قوله: «**من أحيا أرضاً ميتة فهي له**» إنما معناه: من أحيها على شرائط الإحياء فهي له ، وذلك أن يحظرها، وأذن الإمام له فيها، والدليل على صحة هذا التأويل قوله - عليه السلام -: «**لا حمى إلا لله ولرسوله**» [رواه البخاري (2370) (113/3) كتاب المساقاة، باب: لا حمى إلا لله ولرسوله ﷺ]، والحمى ما حمى من الأرض، فدل أن حكم الأرضين إلى الأئمة لا إلى غيرهم، وأن حكم ذلك غير حكم الصيد والماء (...). .

والحجة للمالك أن النبي - عليه السلام -: «أقطع لبلال بن الحارث معادن القبيلة جلسيها وغوريها وحيث يصلح الزرع»، ولم يقطعه حق مسلم، وهذا فيما قرب، فوجب استعمال الحديثين جميعاً، فما وقع فيه التشاح والتنافس لم يكن لأحد عمارته بغير إذن الإمام، وما تباعد من العمارة ولم يتشاح فيه جاز أن يعمر بغير إذن الإمام، لأن النبي - ﷺ - قال: «**من أحيا أرضاً ميتة فهي له**»، وهذا الإذن من النبي إقطاع . قال سحنون: وقد أقطع عمر العقيق وهو قرب المدينة، قال: ومسافة يوم عن العمارة بعيد . =

وإذا تأملنا هذا الخلاف وجدنا أن جمهور العلماء ينظرون إلى الواقع وليس إلى المتوقع، فهم يقولون: إنه إذا لم يكن خلاف ولا نزاع فإن الإحياء وحده سبب للملكية، وأبو حنيفة ينظر إلى الخلاف المتوقع فيعمل على تلافيه قبل وقوعه ⁽¹⁾ .

وقد يتوجه القول بمذهب أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - في تلك الأزمان المتأخرة، قطعاً للخلاف، وتنظيماً للملكية، لاسيما مع ضعف وازع الدين والخلق، مما قد يدفع مجموعة من أصحاب رؤوس الأموال، أو من ذوي النفوذ والجاه، إلى وضع يدهم على الأراضي وامتلاكهم لها، وحرمان الكثرة من ذلك .

على أنه وفي الوقت ذاته ينبغي على دولنا الإسلامية أن تف تح باب إحياء الأرض الموات، وتنظمه بين جميع مواطنيها؛ فهو عمارة للأرض، وتنمية للثروة، ومواجهة للمشكلات الناجمة عن تزايد السكان، وتحقيق لتطلعات الناس المشروعة والمتزايدة باستمرار .

ومن قام بوضع سُورٍ - بناءٍ - حول أرضٍ فضاءٍ غير مملوكةٍ لأحدٍ، فإنه لا يملكها بذلك؛ ولكنه يكون أولى من غيره بإحيائها الذي هو سبيل ملكيتها، وهذه الأولوية محدّدة بثلاث سنوات فقط، يجب خلالها على واضع اليد على الأرض - مُحْتَجِرُهَا - أن يعمُرَها ويُحْيِيَهَا، وإلا تترع منه وتعطى لغيره، ممن هو أقدر على عمارتها وإحيائها؛ لما ثبت عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : «من أحيا أرضاً ميتةً فهي له، وليس لمُحْتَجِرٍ حقٌّ بعدَ

= فإن قال أبو حنيفة: إن إحياء الموات من مصالح المسلمين، لأن الأرض مغلوب عليها، فوجب ألا تملك إلا بإذن الإمام كالغنيمة . قيل: الموات في الفياق من المباح كالصيد وطلب الركاز والمعادن، لا يفتقر شيء منها إلى إذن الإمام وإن كانت في الأرض التي عليها يد الإمام، فكذلك الموات» . «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (474/6-476) بتصرف يسير .

جاء في «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» للعين (221/12): «والقبليّة: بفتح الباء الموحدة: نسبة إلى: قبل، بفتح القاف والباء، وهي ناحية من سواحل البحر بينها وبين المدينة خمسة أيام، وقيل: هي من ناحية الفرع، وهو موضع بين نخلة والمدينة، هذا هو المحفوظ» . اهـ . «وَجَلَسِيَّهَا وَغَوْرِيَّهَا»: «المواضع المرتفعة والمنخفضة من معادن القبليّة» . «نيل الأوطار» (370/5) .

(1) قال الإمام أبو يوسف وهو يعرض لحجة شيخه أبي حنيفة رحمه الله تعالى: «حجته في ذلك أن يقول: الإحياء لا يكون إلا بإذن الإمام؛ أُرِيت رجلين أراد كل واحد منهما أن يختار موضعاً واحداً وكل واحدٍ منهما منع صاحبه، أيهما أحق به؟ أُرِيت إن أراد رجلٌ أن يُحْيِيَ أرضاً ميتةً بفناء رجلٍ وهو مُقَرٌّ أن لا حقَّ له فيها، فقال: لا تحيها فإنها بفنائي؛ وذلك يضربني . وإنما جعل أبو حنيفة إذن الإمام في ذلك ههنا فصلاً بين الناس؛ فإذا أذن الإمام في ذلك لإنسان كان له أن يحييها، وكان ذلك الإذن جائزاً مستقيماً» . راجع: «الخراج» (ص 76) .

ثلاث سنين»⁽¹⁾، وهذه سياسة حكيمة، تشجّع العاملين على العمل والاجتهاد، وتحرم الكسالى من أن يحتكروا ما لا ينتفعون به⁽²⁾.

ومن قطع له من هذه الأرض مساحة معينة، ثم تركها لعدّة سنوات بغير أن يعمرها ويصلحها، كان لولي الأمر أن ينتزعها منه ويعطيها لغيره ممن يقوم بإحيائها.

وعن بلال بن الحارث المزني⁽³⁾ - رضي الله عنه - : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أقطع العقيق⁽⁴⁾ فلما كان زمان عمر، قال لبلال: إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يقطعك لتحتجزه عن الناس، وإنما أقطعك لتعمل، فخذ منها ما قدرت على عمارته، ورد الباقي⁽⁵⁾.



(1) «الخراج» لأبي يوسف (ص 77)، وذكر الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» ط: دار المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1412هـ - 1992م (30/2) أن زيادة «وليس لمُحتَجِر حقّ بعد ثلاث سنين» رفعها منكر، لكنها ثابتة من قول عمر - رضي الله عنه - .

(2) ونخلص مما تقدم إلى أن إحياء الأرض الموات له شروط، يمكن إجمالها فيما يأتي:

- 1- أن لا تكون الأرض ملكاً لأحد، مُسلم أو ذمّي .
 - 2- أن لا تكون داخل البلد، وأن تكون بعيدة من العمران، ويرجع إلى العرف في تقدير البُعْد عن العمران .
 - 3- أن لا تكون من المرافق العامة كالمتنزهات والمسائل، ولا يتوقع أن تكون من المرافق .
 - 4- أهلية المحيي، بأن يكون قادراً على إحياء الموات .
 - 5- إذن الإمام؛ وهذا شرط عند أبي حنيفة، وخالفه في ذلك الإمام أحمد والشافعي .
 - 6- أن يتحقق إحياء الأرض في مُدّة أقصاها ثلاث سنين من وضع يده عليها؛ إذ إن التحجير لا يكفي وحده لاكتساب الملكية.
- راجع: «فقه السنة» للسيد سابق (3/169، 170) .

(3) هو أبو عبد الرحمن، بلال بن الحارث بن عاصم بن سعيد المزني، صحابي جليل من أهل المدينة - رضي الله عنه - أسلم سنة (5 هـ)، وفد على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في وفد مزينة في رجب من سنة خمس، أقطع النبي - صلى الله عليه وسلم - العقيق، وكان صاحب لواء «مزينة» يوم الفتح، سكن موضعاً وراء المدينة يعرف بالأشعر، ثم تحول إلى البصرة، ثم شهد غزو أفريقية مع عبد الله بن سعد بن أبي سرح، فكان حامل لواء مزينة يومئذ، توفي في آخر خلافة معاوية - رضي الله عنهما - في سنة (60 هـ) وعمره ثمانون عاماً .

راجع: «معركة الصحابة» لأبي نعيم (377/1)، و«الاستيعاب» (1/183)، و«الإصابة» (1/454)، و«الأعلام» (2/72) .

(4) العقيق: أرض بالمدينة فيها عيون ونخل .

(5) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ -

1995م (10/426) .

المطلب السابع: الميراث:

وهو من وسائل الكسب الخاصة بمن كان له مورث له مالٌ يرثه عنه .

والميراث بمعناه العام: هو انتقال الشيء من شخص إلى آخر، سواء أكان هذا الشيء حسياً أو معنوياً، يقال: ورث فلان المال، وورث المجد .

والذي أريده هنا هو معناه الاصطلاحي: وهو انتقال المال من الميت إلى ورثته .

أو: هو الحقُّ المخلف عن الميت المنقول إلى الوارث ⁽¹⁾ .

وقد وضعت الشريعة الإسلامية نظاماً محكماً دقيقاً للميراث، يتضمن مجموعة من المبادئ والمعايير والضوابط والأسس التي تبين كيفية توزيع الميراث، ومن ذلك:

1- حصر أسباب الميراث في القرابة والزوجية ⁽²⁾ .

والمراد بالقرابة: النسب الحقيقي الذي يتصل بالميت سواء من جهة الأصول أو الفروع، وقد راعت الشريعة الإسلامية تقسيم المال بين الأقارب بحسب درجة القرابة ودرجة الحاجة، فالأقرب إلى الميت يحجب الأبعد .

فالإسلام يعطي الميراث للأقرب الذي يُعَدُّ شخصه امتداداً في الوجود لشخص المورث بدون تفرقة بين الصغير والكبير، ولهذا كان الأولاد أكثر ذوي القربى حظاً في الميراث، ويلاحظ أنه كلما كانت الحاجة أشد كان العطاء أكبر، وهذا هو سبب أن نصيب الأولاد أكثر من نصيب الأبوين لأن الأولاد وهم يستقبلون الحياة يحتاجون إلى المال أكثر من الأبوين اللذين يستدبران الحياة، وهذا نفسه هو السبب في أن نصيب الذكر ضعف نصيب المرأة لأن أعباءه المالية أكثر ⁽³⁾ .

والمراد بالزوجية: عقد الزواج الشرعي الصحيح؛ حيث يرث بمقتضى هذا العقد كل من الزوج والزوجة من الآخر، فلو تم عقد الزواج وتوفي أحد الزوجين قبل الزفاف

(1) راجع: «رسالة في الفقه الميسر» لسيدلان (ص 281)، و «بناء المجتمع الإسلامي» (ص 228) .

(2) راجع: «مبادئ الثقافة الإسلامية» د . محمد فاروق النبهان، ط: دار البحوث العلمية، الكويت 1974م (ص330) .

(3) راجع: «بناء المجتمع الإسلامي» (ص 229)، و «النظام الاقتصادي في الإسلام، مبادئ وأهدافه» د. أحمد العسال، ود. فتحي عبد الكريم، ط: مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الثالثة 1400هـ - 1980م (ص 56) .

يرث الآخر، ولو طلقت المرأة من زوجها طلاقاً رجيعاً ثم توفي عنها زوجها وهي في العدة فإنها ترث أيضاً، لأن الطلاق الرجعي لا يقطع الزوجية ولا يزيلها بخلاف الطلاق البائن .

2- بيان موانع الإرث، وهي ثلاثة موانع، وهي:

أ- اختلاف الدين، فلا توارث بين أهل ملتين، وفي الحديث: « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم »⁽¹⁾؛ فاختلاف الدين مانع من التقاء الأهداف والتعاون في تنفيذ أهداف الإسلام، فلو تزوج مسلمٌ من كاتبة ثم توفي أحدهما فلا توارث بينهما؛ كما لا ترث الأم الكتابية من أولادها المسلمين .

ب - الردة عن الدين، فالردة تمنع الميراث، فمن ارتد عن الدين يُمنع من الميراث من مورثه المسلم .

ج - القتل، فللقتل مانع من الميراث، فمن قتل إنساناً لا يرث منه ولو كان أقرب الناس إليه، لقوله - ﷺ - : « لا يرث القاتل »⁽²⁾؛ والمقصود هنا القتل العمد، وليس قتل الخطأ، أو الدفاع عن النفس، وإن كان بعض الفقهاء تشدد، فجعلوا جميع أنواع القتل مانعة من الإرث⁽³⁾ .

3- تقديم الوصية الجائزة والدين، على توزيع الميراث:

فلا تقسيم للتركة، ولا توزيع لها على الورثة إلا بعد سداد جميع الديون، وتنفيذ الوصية الجائزة التي لا تزيد على ثلث المال المورث، حتى لا يُضارَّ الورثة، ولا تكون لأحد الورثة؛ لأن الله - سبحانه وتعالى - أعطى كل ذي حق حقه، ووزع التركات بما يحقق العدل لجميع الورثة .

(1) رواه البخاري (6764) (156/8) كتاب الحدود، باب: لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ، ومسلم (1614) (1233/3) في أول كتاب الفرائض .

(2) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (12240) (360/6) عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : قال رسول الله - ﷺ - : « ليس لقاتل شيء ، فإن لم يكن له وارث يرثه أقرب الناس إليه ، ولا يرث القاتل شيئاً » ، كما رواه في (12236) عن سعيد بن المسيب مرسلاً بلفظ: « لا يرث قاتل من دية من قتل » ، ورواه عن آخرين مرسلاً أيضاً في (12237)، و(12238)، و(12239) (360/6) ثم قال البيهقي: «هذه مراسيل جيدة يقوى بعضها ببعض» .

(3) راجع: «مبادئ الثقافة الإسلامية» (ص331) .

قال - تعالى - : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ
وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُنْقِنِينَ ﴾ ⁽¹⁾، وقال - ﷺ - بعد أن بيّن أحكام الإرث
والأنصبة وأصحابها: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ
عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾ ⁽²⁾ .

وفي حديث الوصية المشهور، عندما أراد سعدٌ ﷺ - أن يوصي بماله كله، أو ثلثيه، أو
نصفه، أو ثلثه في سبيل الله تعالى وفعل الخيرات؛ قال له النبي - ﷺ - : « **الثلث والثلث**
كثير؛ أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس في أيديهم، ومهما
أنفقت فهو لك صدقة، حتى اللقمة ترفعها في في امرأتك ... » الحديث ⁽³⁾ .

4- الورثة الدائمون ومن يُحجبون عن الميراث:

هناك من الأقارب ورثة لا يُحجبون عن الميراث إلا إذا كانت هناك عوامل أخرى
مانعة - كالقتل أو الردة أو اختلاف الدين -، وهم: الأبناء، والبنات، والزوجات،
والأبوان؛ فهؤلاء يرثون في كل الأحوال ولا يحجبهم أحد .
وهناك ورثة آخرون يرثون في حالات معينة، ويُحجبون في حالات أخرى، وهم:
الجد، وأبناء الابن، والإخوة وأبنائهم، والأعمام وأبنائهم؛ فهؤلاء لا يرثون إلا عند عدم
وجود من هو أقرب إلى الميت منهم؛ فلجلد لا يرث إلا عند عدم وجود الأب، وابن الابن
لا يرث إلا عند عدم وجود الابن، وهكذا .

5 - من لا وارث له يذهب إرثه لبیت المال، ويستفيد منه عموم المسلمين:

فإذا لم يكن للميت وارثٌ يرثه وليس له أقارب يرثون ماله، فإنَّ تركته وأمواله
يرثها بيت مال المسلمين - خزينة الدولة العامة - لينتفع بها المسلمون، وتنفق على الصالح
العام للدولة ⁽⁴⁾ .

(1) سورة البقرة: آية 180 .

(2) سورة النساء: آية ١٢ .

(3) رواه البخاري (5354) (62/7) كتاب النفقات، وفضل النفقة على الأهل .

(4) راجع: «مبادئ الثقافة الإسلامية» (ص331) .

6- عدالة الشريعة الإسلامية وتميزها عن غيرها في توزيع الميراث:

تتجه الشريعة الإسلامية إلى توزيع الثروة بعد الوفاة لا إلى تركيزها وتجميعها في يد أو أيدي مُحدَّدة كما كانت تفعل بعض الشرائع السابقة، حيث تقتصر الإرث على الابن الأكبر، أو على الذكور دون الإناث، ولهذا لم تجعل الشريعة الإسلامية وارثاً واحداً ينفراد بالإرث دون غيره .

ويختلف النظام الإسلامي في مجال الميراث عن المذاهب الوضعية المتطرفة، فالماركسية تلغي الملكية أصلاً وبالتالي تلغي الميراث كلية، والرأسمالية تجعل للمورث السلطان الكامل في ماله بعد وفاته، تماماً كما أن له سلطاناً عليه في حياته، وبهذا الشكل أهمل المذهبان الأسرة وحاجاتها وحقوق الأقارب؛ فالماركسية لم تعترف بهذه الحقوق على الإطلاق، أما الرأسمالية فقد وضعت أفراد الأسرة تحت رحمة المورث، إن شاء أعطاهم وإن شاء حرمهم. أما الشريعة الإسلامية فإنها وقفت موقفاً متوازناً عادلاً مُلْزِماً؛ فقد سلبت من المورث الإرادة في الثلثين، وتركت له حرية التصرف في الثلث فقط، وقد وزَّعت الثروة طبقاً لمعايير عادلة، وهي درجة القرابة ودرجة الحاجة، وجعلت هذا التوزيع مُلْزِماً بنص القرآن الكريم، حتى تُصدَّ الأبواب في مواجهة محاولات التحايل، إلى جانب أن قضية الميراث تقع في صلب البناء العقدي الذي يلتزم به المسلم بشكل كامل، لأنه أمر من الله - سبحانه - (1) .

7- تشديد الإسلام في تشريع الميراث:

فقد تولى الله سبحانه وحده تقسيم الميراث، وحدد لكل وارث ما يستحقه من مورثه، ولم يترك ذلك لأحدٍ من البشر، ولو كان النبي - ﷺ -، ولم يترك القرآن للسنة من بيان أحكام الميراث إلا القدر الضئيل الذي لا يعدو أن يكون تفریعاً أو بياناً، لنصٍ مجمل في القرآن (2) .

وقد رأينا في القرآن، بعد أن حدَّد الله - تعالى - الموارث ومقاديرها وبيَّن أصناف

(1) راجع: «بناء المجتمع الإسلامي» (ص 233)، و«الاقتصاد الإسلامي» د . مصلح عبد الحي النجار(ص 274) .

(2) راجع: «الاقتصاد الإسلامي» د . مصلح عبد الحي النجار، ط: مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، الطبعة الأولى 1424هـ -

2003م (ص 273) .

الوارثين، حذر تحذيراً شديداً للهِجَة من تجاوز الحدود التي حدّها الله تعالى في أحكام
الموارث؛ قال - جل وعلا - : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ
جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ۝
وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ
مُهِينٌ ۝^(١) .

وهناك أحكام وتفصيل كثيرة تخص الميراث، يمكن الرجوع لها في مظانها من كتب
الفقه، والذي أريده هنا هو بيان أن الميراث سبب من أسباب الكسب، ووسيلة من
وسائله.



(1) سورة النساء: الآيات ١٣، ١٤ .

المطلب الثامن: الغنيمة والسلب:

وهما من مصادر الكسب المرتبطة بالجهاد في سبيل الله تعالى، وإعلاء كلمته ودينه في الأرض، والغنيمة في اللغة: ما يناله الإنسان بسعي وجهده⁽¹⁾.

وهي في الشرع: المال المأخوذ من أعداء الإسلام في الحرب والقتال على سبيل القهر والغلبة⁽²⁾، وتشمل: الأموال المنقولة، والأسرى، والأرض، وتسمى الأنفال؛ لأنها زيادة في أموال المسلمين.

وقد أحل الله الغنائم لهذه الأمة دون غيرها من الأمم؛ قال - تعالى - : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾⁽³⁾.

وقال - جل وعلا - : ﴿ وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ وَلِتَكُونَ آيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ وَيَهْدِيَكُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴾⁽⁴⁾.

وقال النبي ﷺ - : « أُعْطِيَتْ خُمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: نصرت بالربع مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأما رجل من أمي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعث إلى الناس كافة، وأعطيت الشفاعة»⁽⁵⁾.

وقال - ﷺ - : «أحل الله لنا الغنائم، رأى ضعفنا وعجزنا فأحلها لنا»⁽⁶⁾.

(1) قال الإمام ابن فارس - رحمه الله - في «معجم مقاييس اللغة» (397/4): «(غنم) الغين والنون والميم أصل صحيح واحد يدل على إفادة شيء لم يملك من قبل، ثم يختص به ما أخذ من مال المشركين بقهر وغلبة».

وقال الإمام ابن الأثير - رحمه الله - في «النهاية في غريب الحديث والأثر» (389/3): «(غنم) قد تكرر فيه ذكر (الغنيمة، والغنم، والمغنم، والغنائم) وهو ما أصيب من أموال أهل الحرب، وأوجف عليه المسلمون بالخيال والركاب».

(2) راجع: «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» للكاساني (116/7)، و«الوسيط في المذهب» للزغالي، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، محمد محمد تامر، ط: دار السلام - القاهرة، الطبعة الأولى 1417هـ (532/4)، و«كشاف القناع» (25/5).

(3) سورة الأنفال: آية ٦٩.

(4) سورة الفتح: آية ٢٠.

(5) تقدم تخريجه (ص 119).

(6) رواه البخاري (3124) (86/4) في حديث طويل، واللفظ له، كتاب فرض الخمس، باب قول

النبي ﷺ - : «أحلت لكم الغنائم»، و مسلم (1747) (3/1366، 1367) كتاب الجهاد والسير باب

وقال - ﷺ -: «الحيل معقود في نواصيها الخير؛ الأجر والمغنم إلى يوم القيامة»⁽¹⁾.

وقال - ﷺ -: «تكفل الله لمن جاهد في سبيله، لا يخرجه إلا الجهاد في سبيله وتصديق كلماته؛ بأن يدخله الجنة، أو يرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه، مع ما نال من أجر أو غنيمة»⁽²⁾.

وقال - ﷺ -: «بعثت بالسيف حتى يعبد الله لا شريك له، وجُعِلَ رزقي تحت ظلِّ رُحمي، وجعل الذلَّة والصَّغارُ على من خالف أمري، ومن تشبَّه بقومٍ فهو منهم»⁽³⁾.

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: «وفي الحديث إشارة إلى فضل الرمح وإلى حلِّ الغنائم لهذه الأمة، وإلى أن رزق النبي - ﷺ - جُعِلَ فيها لا في غيرها من المكاسب، ولهذا قال بعض العلماء: إنها أفضل المكاسب، والمراد بالصَّغار - وهو بفتح المهملة وبالمعجمة -: بذل الجزية، وفي قوله: (تحت ظلِّ رُحمي): إشارة إلى أن ظله ممدود إلى أبد الآباد، والحكمة في الاختصار على ذكر الرمح دون غيره من آلات الحرب - كالسيف -: أن عادتهم جرَّتْ بجعل الرايات في أطراف الرمح، فلما كان ظلُّ الرمح أسيغ، كان نسبة الرزق إليه أليق»⁽⁴⁾.

= = باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة ؛ ولفظه: « فلم تحلَّ الغنائم لأحد من قبلنا، ذلك بأن الله تبارك وتعالى رأى ضعفنا وعجزنا، فطيبها لنا »، كلاهما من حديث أبي هريرة - ﷺ - .

(1) رواه البخاري (3119) (85/4) كتاب فرض الخمس، باب قول النبي - ﷺ -: «أحلت لكم الغنائم» [الفتح: 20]، من حديث عروة البارقي - ﷺ - .

(2) رواه البخاري (3123) (85/4) كتاب فرض الخمس، باب قول النبي - ﷺ -: «أحلت لكم الغنائم»، ومسلم (1876) (1495/3، 1496) كتاب الإمارة، باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله، من حديث أبي هريرة - ﷺ - .

(3) رواه أحمد (5114) (123/9)، والطبراني في «المعجم الكبير» (14109) (317/13) من حديث ابن عمر - ﷺ -، وعلقه البخاري في صحيحه (40/4) كتاب الجهاد، باب ما قيل في الرماح، بصيغة التمریض؛ فقال: (ويذكر عن ابن عمر، عن النبي - ﷺ -: «جُعِلَ رزقي تحت ظلِّ رُحمي، وجُعِلَ الذلَّة والصَّغارُ على من خالف أمري»).

قال الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد» (5/ 267): «رواه الطبراني، وفيه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان وثقه ابن المديني وأبو حاتم وغيرهما، وضعفه أحمد وغيره، وبقيّة رجاله ثقات». والحديث صححه الألباني في «تخريج أحاديث مشكّلة الفقير وكيف عالجها الإسلام» للقرضاوي، ط: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1405 هـ - 1984 م (24) (ص 25)، كما صحّحه في «صحيح الجامع الصغير وزياداته» (2831) (545/1).

(4) «فتح الباري» (98/6).

وقال العلامة المناوي - رحمه الله - : « (وجعل رزقي تحت ظل رمحي) يعني: الغنائم، وكان سهم منها له خاصة، والمراد: أن معظم رزقه كان منه وإلا فقد كان يأكل من الهبة والهدية وغيرهما» ⁽¹⁾ .

وقد بين الله - تعالى - كيفية تقسيم الغنائم، وذكر - سبحانه - أن ذلك راجع إلى الله - تعالى - وإلى رسوله - ﷺ - ، وليس لأحد أن يفتات عليهما في ذلك، وكانت في أول الإسلام لرسول الله - ﷺ - خاصة يصنع فيها ما يشاء، ثم نُسخ ذلك بالخمس؛ قال - تعالى - : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ⁽²⁾ .

قوله - ﷺ - : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ أي: عن حكم الأنفال، وهي الغنائم، واحدها: نفل، وأصله الزيادة، يقال: نفلتك وأنفلتك، أي: زدتك، سميت الغنائم أنفالاً لأنها زيادة من الله تعالى لهذه الأمة على الخصوص ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ يقسمها كما شاء ⁽³⁾ .

وقال - ﷺ - : ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ أَمِنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ

= وقال الإمام ابن بطال - رحمه الله - في «شرح صحيح البخاري» (103/5): «(جعل رزقي تحت ظل رمحي): وهذه إشارة منه لتفضيله والحض على اتخاذه والافتداء به في ذلك، قال المهلب: وفيه أن الرسول خُصَّ بإحلال الغنائم، وأن رزقه منها بخلاف ما كانت الأنبياء قبله عليه، وخُصَّ بالنصر على من خالفه، ونُصِرَ بالرعب، وجُعِلَتْ كلمة الله هي العليا، ومن اتبعها هم الأعلى» .

(1) «التبشير بشرح الجامع الصغير» (434/1) .

(2) سورة الأنفال: آية ١ .

(3) اختلفوا في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [سورة الأنفال: آية ١] .

فقال مجاهد وعكرمة والسُّدي: هذه الآية منسوخة بقوله - ﷺ - : ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ

وَلِلرَّسُولِ﴾ [سورة الأنفال: آية ٤١]؛ كانت الغنائم يومئذ للنبي ﷺ فنسخها الله عز وجل بالخمس .
وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: هي ثابتة غير منسوخة، ومعنى الآية: قل الأنفال لله مع الدنيا والآخرة، وللرسول يضعها حيث أمره الله تعالى، أي: الحكم فيها لله ولرسوله .

راجع: «معالم التنزيل في تفسير القرآن» (325/3)، و«تفسير ابن كثير» (5/4) .

الَّتَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ⁽¹⁾ .

وقوله تعالى: ﴿غَنِمْتُمْ﴾ أي: أخذتموه من الكفار بواسطة الحرب وهو ليس على عمومته، وإنما دخله التخصيص لأن سَلَبَ المقتول لقاتله، والحاكم مخيّر في الأسارى والأرض، ويكون المعنى: أنما غنمتم من الذهب والفضة وغيرها من الأمتعة والسبي⁽²⁾ .

والآية الكريمة نصّت على أن الخمس يُصرف على المصارف التي ذكرها الله - سبحانه وتعالى -، وهي: لله ورسوله، وذو القربى، واليتامى، والمساكين، وابن السبيل، وذكر الله هنا تبرُّكاً؛ فسهّم الله ورسوله مصرفه مصرف الفيء، فينفق منه على الفقراء، وفي السلاح، والجهاد، ونحو ذلك من المصالح العامة للمسلمين، فمحله بيت مال المسلمين⁽³⁾ .

والأربعة الأخماس المتبقية للغانمين من المقاتلين؛ لأن الله تعالى أضاف الغنيمة إلى الغانمين في قوله: ﴿غَنِمْتُمْ﴾ وجعل الخمس لغيرهم، فدل ذلك على أن سائرهما لهم⁽⁴⁾ . وتقسّم الغنيمة على أساس أن يكون للراجل سهم، وللفرس ثلاثة أسهم كما صح ذلك عن النبي ﷺ -⁽⁵⁾ .

ويشترط للأخذ من الغنيمة: البلوغ، والعقل، والذكورة، والحرية؛ فمن لم يكن

(1) سورة الأنفال: آية ٤١ .

(2) «فقه السنة» للسيد سابق (675/2) .

(3) روى أبو داود (2755) (287/2) كتاب الجهاد، باب في الإمام يستأثر بشيء من الفيء لنفسه؛ عن عمرو بن عبسة - رضي الله عنه - قال: صلى بنا رسول الله - ﷺ - إلى بعير من المغنم، فلما سلم أخذ وبرة من جنب البعير، ثم قال: «ولا يحل لي من غنائمكم مثل هذا إلا الخمس، والخمس مردود فيكم»، وصححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير وزيادته» (2779) (1268/2)، والحديث رواه النسائي في «المتن من السنن» السنن الصغرى، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية 1406هـ - 1986م (4139) (131/7)، كتاب قسم الفيء، من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده .

(4) راجع: «الجامع لأحكام القرآن» (13/8)، و«تفسير ابن كثير» (5/4) .

(5) روى البخاري (4228) (136/5) كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «قسم رسول الله - ﷺ - يوم خيبر للفرس سهمين، وللراجل سهماً» قال: فسرّه نافع فقال: «إذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة أسهم، فإن لم يكن له فرس فله سهم» .

وإنما كان ذلك كذلك لزيادة مئونة الفرس واحتياجه إلى سايس، وقد يكون تأثير الفارس بالفرس في الحرب ثلاثة أضعاف تأثير الراجل، ولا يسهم لغير الخيل، لأنه لم ينقل عنه - ﷺ - أنه أسهم لغير الخيل، وكان معه سبعون بعيراً يوم بدر، ولم تخل غزوة من غزواته من الإبل وهي غالب دوابهم، ولو أسهم لها لنقل الينا، وكذلك أصحابه من بعده لم يسهموا للإبل .

مستوفياً لهذه الشروط فلا سهم له في الغنيمة، وإن كان له أن يأخذ منها دون السهم⁽¹⁾ .
 وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «كان رسول الله - ﷺ - يغزو بالنساء فيداوين الجرحى، ويُحْذِنُ من الغنيمة، وأما بسهم، فلم يُضرب لهنَّ»⁽²⁾ .
والسَّلْبُ: ما وجد على المقتول من السلاح والثياب والدابة، أما ما كان معه من جواهر ونقود ونحوها، فليس من السلب⁽³⁾ .
 وقد قضى رسول الله - ﷺ - في السَّلْبِ للقاتل ولم يَحْمُسْه⁽⁴⁾ .
 وقال - ﷺ -: «**مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ**»⁽⁵⁾ .

(1) قال الإمام أبو بكر ابن المنذر: «ذكر اختلاف أهل العلم فيما يجب لمن حضر ممن لم يبلغ، واختلفوا فيما يعطى غير البالغ إذا حضر القتال .

فقالت طائفة: يرضخ لهم، وليس لهم سهم البالغ، كذلك قال الليث بن سعد، وسفيان الثوري، والشافعي، والنعمان، وأبو ثور، وقال أحمد: أرجو أن لا يكون له سهم، ولكن يحذى، وقال سعيد بن المسيب: كان الصبيان والعبيد يحذون من الغنائم، إذا حضروا الغزو في صدر هذه الأمة .

وفيه قول ثان: وهو أن يسهم له، كذلك قال الأوزاعي .

وقد روي عن القاسم وسالم أنهما قالوا في الصبي يغزى به، والجارية، والمرأة الحرة: لا نرى لهؤلاء من غنائم المسلمين شيئاً؛ قال مالك في الصبيان، والنساء، والعبيد يحضرون، قال: لا أعلم لهم شيئاً، ولا يُحْذَنُ شيئاً، وقال في الغلام الذي قد بلغ، وأطاق القتال، ولم يحتلم: إن قاتل، ومثله قد بلغ القتال، فأرى أن يسهم له» .

راجع: «الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف» لابن المنذر، تحقيق: أبي حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، ط: دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى 1405هـ - 1985م (178/11) . وراجع أيضاً: «المغني» لابن قدامة، ط: مكتبة القاهرة 1388هـ - 1968م (255/9)، و«الكافي في فقه الإمام أحمد» لابن قدامة أيضاً، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1414 هـ - 1994م (145/4) .

(2) رواه مسلم (1812) (1444/3) كتاب الجهاد والسير، باب النساء الغازيات يُرضخ لهن ولا يسهم، والنهي عن قتل صبيان أهل الحرب .

(3) راجع: «معجم مقاييس اللغة» (92/3)، و«النهاية في غريب الحديث والأثر» (387/2)، و«تاج العروس» (70/3) مادة (سلب) .

ونقل الإمام الخطابي في «معالم السنن» (302/2) عن الأوزاعي قوله: «له فرسه الذي قاتل عليه وسلاحه وسرجه ومنطقته وخاتمه وما كان في سرجه وسلاحه من حلية ولا يكون له الحميان فإن كان مع العالج دراهم أو دنانير ليس مما يتزين به لحره فلا شيء له من ذلك وهو مغنم للجيش» .

(4) رواه أبو داود (2721) (277/2) كتاب الجهاد، باب في السَّلْبِ لا يَحْمُسُ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (12782) (505/6) من حديث عوف بن مالك الأشجعي ، وخالد بن الوليد، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (1223) (55/5) .

(5) رواه الترمذي (1562) (131/4) كتاب السير، باب ما جاء في من قتل قتيلاً فله سلبه، من حديث أبي قتادة - ﷺ - ، وقال: «حديث حسن صحيح»، وقال أيضاً: «والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي - ﷺ - وغيرهم، وهو قول الأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وقال بعض أهل العلم: للإمام أن يُخْرِجَ من السَّلْبِ الحُمُسُ، وقال الثوري: الثَّغْلُ أن يقول الإمام: من =

وعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم حنين: «من قتل كافراً فله سلبه»، فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلاً وأخذ أسلحتهم⁽¹⁾.

ومن الحكمة في ذلك: أن فيه إغراءً وترغيباً للمقاتلين في قتال الكفار؛ بأن يأخذوا سلبهم ويختصوا به دون سائر الجيش، و السلب لا يُخمس ويُعطى للقاتل قبل أن تقسم الغنائم.

وهناك تفصيلات في أحكام السلب والغنائم، يرجع فيها إلى موضعها من كتب أهل العلم⁽²⁾، والذي أريده هنا، هو أن السلب والغنائم من وسائل ومجالات الكسب والرزق الحلال؛ لمن جاهد في سبيل الله تعالى.



= أصاب شيئاً فهو له، ومن قتل قتيلاً فله سلبه، فهو جائز، وليس فيه الخمس، وقال إسحاق: السلب للقاتل، إلا أن يكون شيئاً كثيراً فرأى الإمام أن يخرج منه الخمس، كما فعل عمر بن الخطاب.

(1) رواه أحمد (1213)، وأبو داود (2718) (275/2) كتاب الجهاد، باب في السلب يُعطى القاتل، والحاكم (5505) (397/3) وصححه ووافقه الذهبي، قول أبو داود: «هذا حديث حسن»، وقال محققو «المسند» (180/19): «سناده صحيح على شرط مسلم».

(2) ذهب جمهور الفقهاء من الشافعية والحنابلة - وهو قول الأوزاعي، والليث، وإسحاق، وأبي عبيد، وأبي ثور - إلى أن المسلم إذا قتل أحداً من المشركين في المعركة مقبلاً على القتال فله سلبه، قال ذلك الإمام أو لم يقل.

وذهب الحنفية إلى أن القاتل لا يستحق السلب إلا إذا اشترط له الإمام ذلك، كأن يقول قبل إحراز الغنيمة، وقبل أن تضع الحرب أوزارها: من قتل قتيلاً فله سلبه، وإلا كان السلب من جملة الغنيمة بين الغانمين.

وقال الطحاوي من الحنفية: أمر السلب موكل للإمام فيرى فيه رأيه.

وقال المالكية - وهو رواية عن أحمد اختارها أبو بكر من الحنابلة -: إن القاتل لا يستحق السلب إلا أن يقول له الإمام ذلك، ولا يجوز أن يقول الإمام ذلك إلا بعد انقضاء الحرب، حتى لا يشوش نيته، ولا يصرفها لقتال الدنيا؛ لأن السلب عندهم من جملة النفل فيعطيه الإمام للمصلحة حسب اجتهاده.

راجع: «الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف» (117/11)، و«الاختيار لتعليل المختار» لعبد الله بن محمود الموصلي، ط: مطبعة الحلبي، القاهرة 1356هـ - 1937م (133/4)، و«تبيين الحقائق شرح كثر الدقائق» (259/3)، و«العناية شرح الهداية» للهابري، ط: دار الفكر (512/5)، و«الكافي في فقه أهل المدينة» لابن عبد البر، تحقيق: محمد محمد أحمد ولد مادريك الموريتاني، ط: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية 1400هـ - 1980م (476/1، 477)، و«بداية المجتهد ونهاية المقتصد» (158/2 - 160)، و«المغني» لابن قدامة (232/9)، و«الكافي» لابن قدامة أيضاً (140/4)، و«المجموع» (318/19)، و«معالم السنن» (302/2).

المطلب التاسع: العطايا والهبات:

العطية والعطاء: اسم لما يُعطى، والجمع: عطايا وأعطية، وجمع الجمع: أعطيات⁽¹⁾.

والهبات جمع هبة، وهي: العطية الخالية عن الأعواض والأغراض، وقال أبو البقاء الكفوي: «الهبة معناها: إيصال الشيء إلى الغير بما ينفعه، سواء كان مالاً أو غير مال»⁽²⁾.

والهبات والعطايا مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع؛ بل هي مستحبة لما لها من أثر بليغ في ترابط المجتمع وإشاعة الحب والتواد بين الناس.

وقبول الهبة والعطية والهدية، سببٌ ووسيلةٌ من وسائل الكسب؛ لأنها تفيد التملك

في الحياة بغير عوض؛ قال - تعالى - : ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَاكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾⁽³⁾.

وقال - ﷺ - : «**تهادوا تحابوا**»⁽⁴⁾؛ (وذلك لأن الهدية خلُق من أخلاق الإسلام، دلّت عليه الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - وحثّ عليه خلفاؤهم الأولياء، تؤلّف القلوب، وتنفي سخائم الصدور، وقبول الهدية سنة، لكن الأولى ترك ما فيه منة)⁽⁵⁾.

وقال - ﷺ - : «**تَهَادَوْا، فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تُذْهِبُ وَغَرَ الصَّدْرُ**»⁽⁶⁾، والهدية هي الهبة.

وقال - ﷺ - : «**يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِجَارَتِهَا، وَلَوْ فَرَسَنَ شَاةٍ**»⁽⁷⁾.

(1) راجع: «تخذيب اللغة» (65/3)، و«لسان العرب» (69/15)، و«الصحاح» (2430/6)، و«المعجم الوسيط» (906/2) مادة عطا.

(2) راجع: «لسان العرب» (803/1)، و«الصحاح» (235/1)، مادة وهب، و«الكليات» (ص 960).

(3) سورة النساء: آية 4.

(4) رواه البخاري في «الأدب المفرد» (594) (ص 208) من حديث أبي هريرة - ﷺ -، وحسنه الألباني في «صحيح الأدب المفرد» (463) (221/1).

(5) «شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك» تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط: م كتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى 1424هـ - 2003م (418/4).

(6) رواه أحمد (9250) من حديث أبي هريرة - ﷺ -، وقال محققو «المسند» (141/15): حديث حسن.

(7) رواه البخاري (2566) (153/3) لكتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، ومسلم (1030) (714/2) كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بقليل، من حديث أبي هريرة - ﷺ - . وقوله: «**لَا تَحْقِرَنَّ**» لا تستصغرن شيئاً تقدمه هبة فتمتنع منها، و«**فرسن شاة**» ما دون الرسغ من يدها، وقيل: هو عظم قليل اللحم، والمقصود المبالغة في الحث على الإهداء ولو في الشيء اليسير، وخص النساء بالخطاب لأنهن يغلب عليهن استصغار الشيء اليسير، والتباهي بالكثرة وأشباه ذلك.

وَقَبِلَ النَّبِيُّ ﷺ - هَدِيَّةُ الْمُقَوْسِ وَهُوَ كَافِرٌ ⁽¹⁾، فَضْلاً عَنْ قَبُولِهِ - ﷺ - هَدَايَا الْمُسْلِمِينَ .

وللهبة أحكامٌ شرعيةٌ تُعرفُ في مظانها من كتب الفقه، والذي أريده هنا هو أن الهبة قد تكون مصدراً للكسب ووسيلةً من وسائله .



(1) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (3497) (12/4) عن حنظلة بن الربيع الأسدي - ﷺ - قال: «أهدى المقوقسُ ملك القبطِ إلى النبي ﷺ - هَدِيَّةً وَبَعْلَةً شَهَبَاءَ فَقَبِلَهَا - ﷺ -»، ورواه في «الأوسط» (7305) (213/7) عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «أهدى صاحب الإسكندرية المقوقس إلى رسول الله ﷺ - مكحلة عيدان شامية ، ومراة ، ومشطاً»، وقال الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد» (6753) (152/4): «رجاله ثقات» .

المطلب العاشر: وسائل أخرى للكسب:

تقدم الحديث عن أشهر وأبرز وسائل كسب المال ومجالات استثماره، وهي (الزراعة، والتجارة، والصناعة، والإجارة، والصيد والرعي، وإحياء الأرض الموات، والميراث، و الغنيمَةُ والسَّلْبُ، و العطايا والهبات)، وهناك غيرها من الوسائل، مثل:

10- الوصية: وهي التبرع بالمال بعد الموت، فمن أُوصِيَ له بشيء جاز له تملكه

واكتسابه، قال - تعالى - : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ

لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ ⁽¹⁾، وقال - ﷺ - بعد أن بيَّن أحكام

الإرث والأنصبة وأصحابها: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ

وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾ ⁽²⁾ .

والوصية الجائزة هي التي لا تزيد على ثلث المال المورث حتى لا يُضارَّ الورثة، ولا تكون لأحد الورثة؛ لأن الله - سبحانه - أعطى كل ذي حق حقه، ووزَّع التركات بما يحقق العدل لجميع الورثة، وتقدَّم حديث الوصية المشهور، عندما أراد سعدٌ رضي الله عنه - أن يوصي بماله كله، أو ثلثه، أو نصفه، أو ثلثه؛ وقول النبي ﷺ - له: «**الثلث والثلث كثير**» الحديث ⁽³⁾.

11- الاحتطاب: وهو جمع الحطب الذي لا يكون مملوكاً لأحدٍ، فيحوزُه ويملكه،

ويتصرف فيه بيعاً وانتفاعاً، فهو وسيلة من وسائل الكسب .

ومما يدل على ذلك: حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - أن رجلاً من الأنصار أتى النبي - ﷺ - يسأله، فقال: «**أما في بيتك شيء؟**» قال: بلى، جَلَسُ نلبس بعضه ونبسط بعضه، وَقَعْبٌ - أي: قدح - نشرب فيه من الماء، قال: «**ائتني بهما**»، فأخذهما رسول الله ﷺ بيده، وقال: «**من يشتري هذين؟**» قال رجل: أنا آخذهما بدرهم، قال: «**من يزيد على درهم**» مرتين أو ثلاثاً، قال رجل: أنا آخذهما بدرهمين ،

(1) سورة البقرة: آية 180 .

(2) سورة النساء: آية ١٢ .

(3) رواه البخاري (5354) (62/7) كتاب النفقات، وفضل النفقة على الأهل . وتقدم الحديث بتمامه (ص 52، 251) من

هذه الأطروحة .

فأعطاهما إياه، وأخذ الدرهمين وأعطاهما الأنصاري، وقال: «اشتر بأحدهما طعاماً فانبذه إلى أهلك، واشتر بالآخر قدوماً فأتني به» فأتاه به، فشدد فيه رسول الله ﷺ عوداً بيده، ثم قال له: «اذهب فاحتطب وبيع، ولا أرينك خمسة عشر يوماً»، فذهب الرجل يحتطب ويبيع، فجاء وقد أصاب عشرة دراهم، فاشترى ببعضها ثوباً، وببعضها طعاماً، فقال رسول الله ﷺ -: «هذا خير لك من أن تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة، إنَّ المسألة لا تصلح إلا لثلاثة: لذي فقر مُدَقِّع، أو لذي غرْمٍ مُفْطَع، أو لذي دَمٍ مُوجِع»⁽¹⁾.

وقال - ﷺ -: «لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بجزمة حطب على ظهره، فيبيعها فيكفَّ الله بها وجهه، خيرٌ له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه»⁽²⁾.

وقال - ﷺ -: «والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبله، فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلاً فيسأله، أعطاه أو منعه»⁽³⁾.

12- الجعالة على عملٍ معلوم:

والجعالة⁽⁴⁾: هي جَعْلُ مالٍ معلومٍ لمن يعمل له عملاً مباحاً⁽⁵⁾، ومن الأدلة على

(1) رواه أبو داود (1641) (483/1) كتاب الزكاة، باب ما تجوز فيه المسألة، واللفظ له، وأحمد (12134)، وابن ماجه (2198) (740/2) كتاب التجارات باب بيع المزايدة، وقال محققو «المسند» (183/19): «إسناده ضعيف»، وضعفه الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (291) (126، 125/2)، ط: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع الكويت الطبعة الأولى 1423 هـ و«ضعيف الترغيب والترهيب» (501) (126/1)، والضعيف منه هو القصة المصاحبة للحديث؛ أما قوله ﷺ: «إن المسألة لا تصلح إلا لثلاث: لذي فقر مدقع، أو لذي غرم مفطع، أو لذي دم موجع» فهو صحيح ثابت، وقال العلامة الألباني عنه في «صحيح الترغيب والترهيب» (834) (203/1): «صحيح لغيره». قال الإمام الخطابي في «معالم السنن» (69/2): «وفيه - أي في الحديث - إثبات الكسب والأمر به، وفيه أنه لم ير الصدقة تحل له مع القوة على الكسب. وقوله «فقر مدقع» فهو الفقر الشديد، وأصله من الدعاء وهو التراب، ومعناه الفقر الذي يفضي به إلى التراب، لا يكون عنده ما يقي به التراب» و«غرم مُفْطَع»: هو أن تلزمه الديون الفضيعة القادحة حتى ينقطع به، فتحل له الصدقة، فيعطى من سهم الغارمين، و«دَمٌ مُوجِع»: هو أن يتحمل حمالة في حقن الدماء وإصلاح ذات البين، فتحل له المسألة فيها».

(2) رواه البخاري (1471) (123/2) كتاب الزكاة، باب الاستعفاف عن المسألة، من حديث الزبير بن العوام - ﷺ - .

(3) رواه البخاري (1470) (123/2) كتاب الزكاة، باب الاستعفاف عن المسألة، من حديث أبي هريرة - ﷺ - .

(4) الجعالة لغة: بكسر الجيم، وقيل بتثنية الجيم؛ قاله ابن مالك وغيره، وهي اسم لما يُجْعَل ويُعطى للإنسان مقابل فعل شيء ما، والجُعْل بالضم: الأجر، والجعيلة مثل كريمة لغة في الجُعْل. راجع: «لسان العرب» (110/11، 111) مادة: جعل .

(5) عرف المالكية الجعالة بقولهم: (عقد معاوضة على عمل آدمي بعوض لا يجب إلا بتمامه). راجع: «مواهب الجليل في شرح مختصر خليل» (452/5)، و«المنتقى شرح الموطأ» لأبي الوليد الباجي، ط: مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى 1332 هـ -

(110/6). وقال الإمام ابن رشد في «بداية المجتهد» (20/4): «والجعل: هو الإجارة على منفعة مظنون حصولها، مثل مشاركة الطبيب على البرء، والمعلم على الحذاق، والناشد على وجود العبد الآبق» .

جوازها: قوله - تعالى -: ﴿وَلَمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾⁽¹⁾.

وحديث أبي سعيد الخدري⁽²⁾ - رضي الله عنه - أن ناساً من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - أتوا على حيٍّ من أحياء العرب فلم يقرؤهم - أي: لم يضيفوهم -، فبينما هم كذلك إذ لدغ سيد أولئك، فقالوا: هل معكم من دواء أو راق؟ فقالوا: إنكم لم تقرؤنا، ولا نفعل حتى تجعلوا لنا جُعلاً، فجعلوا لهم قطيعاً من الشاء، فجعل يقرأ بأُمِّ القرآن ويجمع بزاقه ويتفل، فبرأ فأتوا بالشاء، فقالوا: لا نأخذه حتى نسأل النبي - صلى الله عليه وسلم -، فسألوه فضحك، وقال: «وما أدراك أنها رقية، خذوها واضربوا لي بسهم»⁽³⁾ - وقال في رواية: «ما يدريك أنها رقية» - ثم قال:

= وعرفها الشافعية بأنها: (التزام عَوْضٍ معلوم على عملٍ مُعَيَّن معلوم أو مجهولٍ عَسَرَ عمله). راجع: «مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج» للخطيب الشربيني الشافعي، ط: دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 1415هـ - 1994م (617/3)، و«حاشية البحيري على شرح الخطيب» ط: دار الفكر، الطبعة بدون طبعة، تاريخ النشر: 1415هـ - 1995م (219/3).
وقريبٌ منه تعريف الخنابلة، راجع: «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف» للمرداوي (389/6).
وأركان الجعالة أربعة: صيغة، وعاقلة، وعمل، وجعل. راجع: «مغني المحتاج» (617/3)، و«حاشية البحيري على شرح الخطيب» (221/3).

والجعالة تختلف عن الإجارة في بعض الأحكام، وهذه الأحكام هي:
الأول: صحة الجعالة على عملٍ مجهولٍ يعسرُ ضبطه وتعيينه كردّ مالٍ ضائع.
الثاني: صحة الجعالة مع عاملٍ غير معين.
الثالث: كون العامل لا يستحقّ الجعل إلا بعد تمام العمل.
الرابع: لا يشترط في الجعالة تلفظ العامل بالقبول.
الخامس: جهالة العوض في الجعالة في بعض الأحوال.
السادس: يشترط في الجعالة عدم التأقيت لمدة العمل.
السابع: الجعالة عقد غير لازم.
الثامن: سقوط كل العوض بفسخ العامل قبل تمام العمل المجاعل عليه.
راجع: «المغني» لابن قدامة (94/6، 95)، و«الموسوعة الفقهية الكويتية» (209-210).
(1) سورة يوسف: آية ٧٢. «وكان حمل البعير معلوماً عندهم وهو الوسق، وهو ستون صاعاً، وشرع من قبلنا شرع لنا إذا قُصَّ علينا من غير تكبر ولم يثبت نسخه، ومن خالف في هذه القاعدة جعل الدليل استثناساً». «الموسوعة الفقهية الكويتية» (208/15).
(2) هو أبو سعيد، سعد بن مالك بن سنان الخدري، الأنصاري، الخزرجي، ولد - رضي الله عنه - سنة (10 ق هـ)، وهو من صغار الصحابة وخيارهم، كان من ملازمي النبي - صلى الله عليه وسلم -، ومن المكثرين للرواية عنه، وله في كتب السنة (1170 حديثاً)، وكان فقيهاً، معجداً، مفتياً، غزا مع النبي - صلى الله عليه وسلم - اثنتي عشرة غزوة - الخندق وما بعدها -، توفي - رضي الله عنه - في المدينة سنة (74 هـ).
راجع: «الاستيعاب» (1671/4)، و«أسد الغابة» (451/2)، و«سير أعلام النبلاء» (168/3)، و«الأعلام» (87/3).
(3) رواه البخاري (5736)، (131/7) كتاب الطب، باب الرقي بفاتحة الكتاب.

«قد أصبتم، اقساموا واضربوا لي معكم سهماً، فضحك رسول الله ﷺ - (1) .

ومما يدخل في الجعالة: ما يُعطى على السباق المشروع؛ فقد اتفق الفقهاء على جواز بذل العوض وأخذه في سباق الخيل والإبل والسهام إذا كان العوض من أحد المتسابقين أو من أجنبي عنهما، فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - ﷺ - قال: « لا سبق إلا في خُفٍّ، أو نَصْلٍ، أو حافرٍ » (2) .

وهناك تفصيلات في موضوع الجعالة (3) والمسابقة (4)، ليس هذا موضع ذكرها (5)، وإنما الذي أريد بيانه هنا: هو أنها قد تكون وسيلة من وسائل كسب المال .

13- إقطاع السلطان وجوائزه: وهو إعطاء الإمام من مال الله شيئاً لمن يراه أهلاً

(1) رواه البخاري (2276) (92/3) كتاب الطب، باب ما يُعطى في الرقية على أحياء العرب بفتاحة الكتاب، ومسلم (2201) (1727/4، 1728) كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار .
(2) رواه أحمد (10138) (129/16)، وأبو داود (2574) (233/2) كتاب الجهاد، باب في السبق، والترمذي (1700) (205/4) كتاب الجهاد، باب ما جاء في الرهان والسبق، وقال: «حديث حسن»، وهو عند ابن ماجه (2878) (960/2) كتاب الجهاد، باب السبق والرهان، دون لفظ «نصل»، وقال محققو المسند: «إسناده صحيح» .
ومعنى «السبق»: الجُلُّ المُخَرَّجُ في المسابقة، و «الحافر» يُطلق على الخيل خاصة، و«الخف»: الإبل، و«النَّصل»: السهام ونبله.
راجع: «المغني» (467/9)، و«الكافي» لابن قدامة (189/2) .
(3) رأى الحنفية أنه لا تجوز الجعالة في غير جُلِّ العبد الآبق؛ للفرق الذي فيه، بينما رأى جمهور أهل العلم من المالكية والشافعية والحنابلة جوازها .

راجع للمزيد في أحكام الجعالة: «رد المختار» (58/5، 258)، و«المبسوط» (17/11)، و«بدائع الصنائع» (203/6 - 205)، و«بداية المجتهد» (20/4)، و«حاشية العدوي على شرح أبي الحسن» (162/2)، و«منح الجليل على مختصر خليل» (3/4)، و«المقدمات الزكية» (308/2، 309)، و«مغني المحتاج» (617/3)، و«المهذب» (411/1)، و«المغني» (93/6) .
(4) يرى جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة أنه لا يجوز بذل العوض إلا في سباق الخيل أو الإبل أو السهام، ودليلهم الحديث السابق: « لا سبق إلا ... » فهو أسلوبٌ حصري، يدل على عدم جواز أخذ العوض في السباق إلا على هذه الثلاثة التي حدَّدها النص؛ لأن تلك من آلات الحرب ووسائله المأمور بتعلُّمها وإتقانها .
راجع: «الأم» (229/4)، و«الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع» (596/2)، و«فتح الوهاب» (338/2)، و«المغني» (467/9)، و«الكافي» لابن قدامة (189/2)، و«كشاف القناع» (48/4، 49)، و«المبدع» (121/5، 122) .
بينما رأى الحنفية جواز بذل العوض في المسابقة على العلوم الشرعية؛ لقيام الدين بالجهاد والعلم، فيقاس العلم على ما ورد في الحديث لأجل ذلك . وقد رجَّحه شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم .
راجع: «الدر المختار» (403/6)، و«بدائع الصنائع» (206/6)، «الاحتيارات الفقهية» (140/1)، و«مختصر الفتاوى المصرية» (498/1)، و«الفروسية» ص (318، 206، 97)، و«الإصناف» (67/6) .
(5) راجع للمزيد من الكلام عن الجعالة والمسابقة: «التكسب بالقرآن وأخذ الأجرة عليه؛ دراسة مقارنة»؛ ل محمد مصطفى أحمد شعيب، ط : الهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم، بجدة، الطبعة الأولى 1431هـ - 2010م (ص 154 - 158) .

لذلك، وقد يكون ما يعطيه السلطان أموالاً نقديةً، وقد يكون أرضاً فضاءً، وقد يكون غير ذلك، ومما يدل على جواز ذلك: أن الرسول - ﷺ - أقطع للزبير أرضاً من أموال بني النضير ⁽¹⁾.

14- المهر والصدّاق: وهو ما تأخذه المرأة عوضاً عن نكاحها، قال تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتَيْنِ حَتَّىٰ﴾ ⁽²⁾.

وبعد هذا العرض لمعظم وسائل كسب المال أو تنميته واستثماره، يتبين لنا بوضوح خطأ من حصرها - ممن كتبوا في المقاصد من المعاصرين - في ثلاث وسائل فقط (الزراعة والتجارة والصناعة)، وهم في ذلك مُقلِّدون للعلامة ابن عاشور في كتابه «مقاصد الشريعة»، والصواب أنهما لا تنحصر في ذلك، نعم؛ الزراعة والصناعة والتجارة تُعتبر من أهم وسائل كسب المال واستثماره، لكن هناك وسائل أخرى غيرها يقوم عليها كسب الناس، وما ذكرته هنا إنما هو أمثلة ونماذج لغالب تلك الوسائل، ولم أقصد بذلك حصرها واستيعابها.



(1) رواه البخاري (3151) (95/4) كتاب فرض الخمس، باب ما كان النبي - ﷺ - يعطي المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه، وتمامه: عن أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنهما -، قالت: «كُنْتُ أَنْقِلُ النَّوَى مِنْ أَرْضِ الزَّبِيرِ الَّتِي أَقْطَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - عَلَى رَأْسِي، وَهِيَ مَنِي عَلَى ثُلْثِي فَرَسَخٍ» وقال أبو ضَمْرَةَ، عن هشام، عن أبيه: أن النبي - ﷺ - أقطع الزبير أرضاً من أموال بني النضير.

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في «فتح الباري» (48/5): «أقطع الزبير أرضاً من أموال بني النضير» يعني: بعد أن أجلاهم، والظاهر أنه ملكه إياها.

وقال الأمير محمد بن إسماعيل الصنعائي - رحمه الله - في «سبل السلام» (125/2): «قال في «البحر»: ولإمام إقطاع الموات لإقطاع النبي - ﷺ - الزبير حضَرَ فَرَسِيهِ، وَلَفْعَلْ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ».

(2) سورة النساء: آية 4.

المطلب الحادي عشر: المفاضلة بين أنواع الكسب المختلفة:

وقع الخلاف بين الفقهاء في أيّ أنواع المكاسب أفضل، فمنهم من ذهب إلى أن أفضل المكاسب الزراعة، ومنهم من رأى أن أفضلها الصناعة، وذهب آخرون إلى تفضيل التجارة على غيرها، وفريق آخر رأى أن أفضل المكاسب على الإطلاق ما يكتسب من أموال الكفار المحاربين عن طريق الجهاد في سبيل الله؛ وأيد كل منهم ما ذهب إليه بأدلة عقلية أو عقلية، وقد يظهر في آرائهم مراعاة بعض الأعراف والملايسات التي كانت سائدة في زمانهم، وإنني أعرض باختصار لأهم ما قيل في تلك المفاضلة .

والذي يظهر من استعراض أقوال أهل العلم في ذلك أن أفضل الكسب هو ما كان بسبب الجهاد في سبيل الله تعالى، وتقدّم قول النبي - ﷺ - : « **وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رَمْحِي، وَجُعِلَ الذِّلَّةُ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي** » ⁽¹⁾ .

قال الإمام أبو بكر ابن العربي - رحمه الله - : «فجعل الله رزق محمد في كسبه لفضله، وخص له أفضل أنواع الكسب، وهو أخذ الغلبة والقهر، لشرفه - ﷺ - » ⁽²⁾ .

ونقل الإمام ابن مفلح ⁽³⁾ - رحمه الله - إجماع العلماء على أن أشرف الكسب الغنائم إذا سلم من الغلول ⁽⁴⁾ .

وصرّح الحنفية بأن أفضل أنواع الكسب الجهاد؛ لأن فيه الجمع بين حصول الكسب، وإعزاز الدين، وقهر عدو الله ⁽⁵⁾ .

(1) تقدم تخرجه (ص 255) .

(2) «أحكام القرآن» لابن العربي (322/3) .

(3) هو أبو عبد الله، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي، فقيه، أصولي، محدث، أعلم أهل عصره بمذهب الإمام أحمد بن حنبل، أخذ عن المزي والذهبي وتقي الدين السبكي وغيرهم، ولد سنة (710 هـ - 708 هـ)، وقيل: (712 هـ) في بيت المقدس، ونشأ بها، من تصانيفه: «الآداب الشرعية والمنح المرعية»، و«كتاب الفروع»، و«النكت والفوائد السننية على مشكل المحرر لابن تيمية»، و«شرح كتاب المقنع»، توفي - رحمه الله - بصاحبة دمشق سنة (763 هـ) .

راجع: «أعيان العصر وأعوان النصر» للصفدي، تحقيق: د. الدكتور علي أبو زيد، وآخرون، ط: دار الفكر، الطبعة الأولى 1418 هـ - 1998 م (269/5)، و«الأعلام» (110/7)، و«معجم المؤلفين» (44/12) .

(4) قال الإمام ابن مفلح: (وقال ابن عبد البر في كتاب «هجرة المجالس»: وقد أجمع العلماء أن أشرف الكسب الغنائم وما أوجف عليه بالخيال والركاب إذا سلم من الغلول) . «الآداب الشرعية والمنح المرعية» لابن مفلح، ط: عالم الكتب (291/3) .

(5) راجع: «الاختيار لتعليل المختار» (171/4)، و«البحر الرائق» (283/5)، و«الفتاوى الهندية» (349/5) .

ويدخل في الجهاد: العلم الشرعي والدعوة إلى الله تعالى، فكلاهما سبيل إلى إقامة دين الله تعالى في الأرض، ولعل هذا هو السبب في اتفاق أهل العلم على أن أشرف الحرف العلم⁽¹⁾ وما آل إليه، كالقضاء والحكم ونحو ذلك، ولذلك نصّ الحنفية على أن المدرس كفاء لبنت الأمير⁽²⁾.

ثمّ بعد الجهاد والعلم الشرعي، يأتي الخلاف في أي المكاسب الأخرى أفضل . قال الإمام ابن نجيم - رحمه الله - : « قال أصحابنا أفضل الكسب بعد الجهاد: التجارة، ثم الحرّاة، ثم الصناعة »⁽³⁾.

وقال الإمام النووي⁽⁴⁾ - رحمه الله - : « قال الماوردي: أصول المكاسب: الزراعة، والتجارة، والصناعة، وأيهما أطيب ؟ فيه ثلاثة مذاهب للناس، أشبهها مذهب الشافعي: أن التجارة أطيب، قال الماوردي: والأشبه عندي أن الزراعة أطيب؛ لأنها أقرب إلى التوكل. قلتُ - أي: النووي - : في «صحيح البخاري» عن النبي - ﷺ - : « ما أكل أحدٌ طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود - عليه السلام - كان يأكل من عمل يده »⁽⁵⁾، فهذا صريح في ترجيح الزراعة والصناعة؛ لكونهما من عمل يده، لكنه الزراعة أفضلهما لعموم النفع بها للآدمي وغيره، وعموم الحاجة إليها »⁽⁶⁾.

(1) راجع: «روضة الطالبين» (82/7)، و«حاشية ابن عابدين» (90/3، 91).

(2) «حاشية ابن عابدين» (91/3، 92).

(3) «البحر الرائق» (283/5) وقال الإمام محمد بن أبي بكر الرازي الحنفي - رحمه الله - في كتابه «تحفة الملوك» (ص 267، 268): «المكاسب أربعة، وأفضل الكسب الجهاد، ثم التجارة، ثم الزراعة، ثم الصناعة».

وفي «الفتاوى الهندية» (349/5): «وأفضل أسباب الكسب الجهاد ثم التجارة ثم الزراعة ثم الصناعة كذا في الاختيار شرح المختار، والتجارة أفضل من الزراعة عند البعض والأكثر على أن الزراعة أفضل كذا في الوجيز للكردي».

(4) هو أبو زكريا، يحيى بن شرف بن مرّي بن حسن النووي، الإمام الحافظ القدوة، شيخ الإسلام، حفظ القرآن وطلب العلم مبكراً. من تصانيفه: «شرح صحيح مسلم»، و«المجموع» في الفقه، و«التقريب» في علوم الحديث، توفي - رحمه الله - بنوى سنة (676 هـ).

راجع: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (395/8)، و«شذرات الذهب» (618/7).

(5) تقدم ترجمته (ص 161).

(6) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» تحقيق: زهير الشاويش، ط: المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان، الطبعة الثالثة

1412هـ - 1991م (281/3).

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : « وفوق ذلك من عمل اليد: ما يكتسب من أموال الكفار بالجهاد، وهو مَكْسَبُ النبي - ﷺ - وأصحابه، وهو أشرف المكاسب لما فيه من إعلاء كلمة الله تعالى، وخذلان كلمة أعدائه، والنفع الأخروي .

قال - أي: النووي؛ فقد كان ينقل عنه قبل كلامه هذا مباشرة - : ومن لم يعمل بيده فالزراعة في حقه أفضل لما ذكرنا، قلت - أي: ابن حجر - : وهو مبني على ما بُحِثَ فيه من النفع المتعدي، ولم ينحصر النفع المتعدي في الزراعة، بل كل ما يعمل باليد فنفعه متعدّد لما فيه من تهيئة أسباب ما يحتاج الناس إليه» ⁽¹⁾ .

والأكثر على أن الزراعة أفضل من التجارة ⁽²⁾ لأنها أعمّ نفعاً، فبعمل الزراعة يحصل ما يقيم به المرء صلبه، ويتقوى على الطاعة، وبالتجارة لا يحصل ذلك ولكن ينمو المال، وقال - ﷺ - : « **خير الناس أنفعهم للناس** » ⁽³⁾، والاشتغال بما يكون نفعه أعمّ يكون أفضل؛ ولأنّ الصدقة في الزراعة أظهر، فلا بد أن يتناول مما يكتسبه الزراع الناس والدواب والطيور، وكل ذلك صدقة له ⁽⁴⁾، قال - ﷺ - : « **ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طيرٌ أو إنسانٌ أو بهيمةٌ إلا كان له به صدقة** » ⁽⁵⁾ .

وقال بعضهم: التجارة أفضل من الزراعة ⁽⁶⁾، ومن أدلة هذا الرأي: قول النبي - ﷺ -

وفي «حاشية البجيرمي على الخطيب» ط: دار الفكر، 1415هـ - 1995م (227/3): «أفضل الكسب الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة أي لما في الزراعة من مزيد التوكل ونفع الطيور وغيرها، وينبغي أن يكون من يكتسب بالتجارة من له من يتجرله ومن يكتسب بالصناعة من له صناع تحت يده وهو لا يباشر ومن يكتسب بالزراعة من له من يزرع له وهو لا يباشر» .

وراجع أيضاً: «تحفة المحتاج في شرح المنهاج» لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي ط: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، 1357هـ - 1983م (389/9) .

(1) «فتح الباري» (304/4)، وراجع أيضاً: «بل السلام» (3/2) .

(2) «كشف القناع» (213/6)، و«حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع» لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة الأولى 1397هـ (463/7) .

(3) «مسند الشهاب» للقضاعي، تحقيق: حمدي بن عبد الحميد السلفي، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية 1407هـ - 1986م (1234) (223/2)، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع الصغير وزياداته» (3289) .

(4) راجع: «الكسب» لمحمد بن الحسن (ص 147)، و«المبسوط» (259/30) .

(5) تقدم تخريجه (ص 203) .

(6) راجع: «الكسب» لمحمد بن الحسن (ص 147)، و«المبسوط» (259/30)، و«البحر الرائق شرح كثر الدقائق» (283/5)، و«الفتاوى الهندية» (349/5) .

عندما سُئل عن أي الكسب أطيب ؟ قال: «عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور» ⁽¹⁾ .

وقال - ﷺ - : «التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء» ⁽²⁾ .

قال قتادة - رحمه الله - : « كنا نحدث أن التاجر الصدوق الأمين مع السبعة في ظل العرش يوم القيامة» ⁽³⁾ .

وسئل إبراهيم النخعي - رحمه الله - عن التاجر الصدوق: أهو أحبُّ إليك أم المتفرغ للعبادة ؟ قال: «التاجر الصدوق أحبُّ إليَّ؛ لأنه في جهاد، يأتيه الشيطان من طريق المكيال والميزان - أي التطفيف -، ومن قبل الأخذ والعطاء، فيجاهده» ⁽⁴⁾ .

ومما يأتي في موازين الزراعة ويرجحها على غيرها من المهن والوظائف ووسائل الكسب الأخرى؛ أن الزراعة أقرب إلى طاعة الله تعالى ومراقبته والتوكل عليه، فالزارع يبذر الحب، وينتظر المطر من السماء، ثم يحسن ظنه في الله ويسأله التوفيق ويتوكل عليه في نبات ما زرع، ثم يشهد صنعة الحكيم العليم في خروج النبات من هذه الحبة، فهو يتعامل مع صنعة الله تعالى مباشرة، فعنده التوكل والإيمان بالله، ولهذا تجد الفلاحين دائماً أقرب إلى المحافظة والتدين من غيرهم، بخلاف الصانع الذي يتعامل مع الآلة، أو التاجر الذي يتعامل مع البشر أو مع الأموال، فيضعف إيمانه بالله، ويقوى إيمانه بالأسباب، ولذا يغلب الفساد والإلحاد والانحراف على المجتمعات الصناعية أو التجارية أكثر من المجتمعات الزراعية .

والزراعة أدعى إلى الخشونة وقوة الجسم؛ لما فيها من الحركة والنشاط، ونقاء هواء المزارع وبعدها عن الضوضاء والتلوث، وسلامة الغذاء من المواد الكيماوية .

وقد يتوجه القول بالتفصيل، فالأعمال والمهن المشروعة كلها فاضلة، وإن كان بعضها أفضل من بعض، وأفضلها أعظمها نفعاً للأمة وأكثرها فائدة لها، وسداً لحاجاتها؛

(1) رواه أحمد (17265) من حديث رافع بن خديج - ﷺ -، وقال محققو «المسند» (418/28): «حديث صحيح» .

(2) تقدم تخريجه والكلام عليه (ص 80) .

(3) «الحث على التجارة والصناعة والعمل» لأبي بكر الخلال (65) (ص 107) .

(4) «إحياء علوم الدين» (62/2) .

إضافةً إلى أن الأفضلية - من جهةٍ أخرى - تختلف من شخصٍ لآخر، فمن أحبَّ الزراعة ومال إليها وأتقنها، فهي في حقه أفضل من غيرها، وكذا من أحبَّ الصناعة، أو التجارة، أو غيرها من المهن أو الحرف فليتوجه إليه، فليس من الحكمة أن يتَّجه الناس كلهم لحرفة معينة بدعوى أنها هي الأفضل من غيرها، فالمجتمع يحتاج المهن والحرف كلها، وكلُّ ميسرٍ لما خُلق له، وقدرات الناس وأفهامهم وميولهم مختلفة، فضلاً عن حاجة الأمة الإسلامية للتنمية المتنوعة التي لا تقتصر على نوع من الحرف دون سائر الأنواع .

وهذا ما تسعى لتحقيقه الدول الناهضة حتى تحقق كفايتها وتميزها لا في مجال الإنتاج الغذائي فحسب، بل في مجال الصناعة سواء كانت مدنية أو حربية، والتجارة، واستخراج المواد الخام، وغير ذلك، ولن تنال دولة استقلالها أو تحافظ على مقومات شخصيتها متميزة إذا كانت لا تستطيع الاستغناء عن غيرها من الدول في مواردها ومقوماتها المختلفة .

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : « والحق أن ذلك مختلف المراتب، وقد يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص، والعلم عند الله تعالى، قال ابن المنذر: إنما يفضل عمل اليد سائر المكاسب إذا نصح العامل كما جاء مُصرِّحاً به في حديث أبي هريرة ⁽¹⁾، قلت - أي: ابن حجر - : ومن شرطه أن لا يعتقد أن الرزق من الكسب، بل من الله - تعالى - بهذه الوسطة، ومن فضّل العمل باليد الشغل ⁽²⁾، بالأمر المباح عن البطالة واللغو وكسر النفس بذلك والتعفف عن ذلة السؤال والحاجة إلى الغير ⁽³⁾ .

وقال الإمام بدر الدين العيني ⁽⁴⁾ - رحمه الله - : « فينبغي أن يختلف الحال في ذلك

(1) هو ما رواه أحمد (8412)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (1180) (440/2) عن أبي هريرة - رضي الله عنه -، عن النبي - ﷺ - قال: «خير الكسب كسب يد العامل إذا نصح»، وقال محققو «المسند» (136/14) : «إسناده حسن» . وقال الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد» (6459) (98/4) : «رواه أحمد، ورجاله ثقات»، والحديث حسنه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (776) (191/1)، و«صحيح الجامع الصغير وزيادته» (3283) (622/1) .

(2) كذا في «الفتح» ولعل صوابها: «فللشغل» .

(3) «فتح الباري» (304/4)، وراجع أيضاً: «سبل السلام» (3/2) .

(4) هو أبو محمد، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، قاضي القضاة، بدر الدين العيني، أصله من حلب، ومولده سنة (762 هـ) في عينتاب (والتيها نسبته) فقيه حنفي، ومؤرخ من كبار المحدثين، كان فصيحاً باللغتين العربية والتركية، برع في الفقه والتفسير والحديث واللغة والتاريخ وغيرها من العلوم، أقام مدة في حلب ومصر ودمشق والقدس، وولي في القاهرة الحسبة وقضاء قضاء الحنفية

باختلاف حاجة الناس، فحيث كان الناس محتاجين إلى الأقوات أكثر، كانت الزراعة أفضل،
للتوسعة على الناس، وحيث كانوا محتاجين إلى المتجر لانقطاع الطرق كانت التجارة أفضل،
وحيث كانوا محتاجين إلى الصنائع أشدّ، كانت الصناعة أفضل، وهذا حسن»⁽¹⁾.



= السجون، له مصنفات عديدة منها: «عمدة القاري في شرح البخاري»، و«معاني الأخيار في رجال معاني الآثار»، و«تاريخ البدر
في أوصاف أهل العصر»، توفي - رحمه الله - بالقاهرة سنة (855 هـ).
راجع: «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» للسيوطي (275/2)، و«الأعلام» (163/7).
(1) «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (155/12).

المبحث الثالث:

المقاصد الخاصة بكسب المال واستثماره

تقدم في المبحث السابق بيان معظم وسائل ومجالات كسب المال وتنميته استثماره، وذكرت أربع عشرة وسيلة لذلك، وفي هذا المبحث أتعرض - بإذن الله تعالى - لشيء من المقاصد الشرعية الخاصة بكسب المال وتنميته واستثماره، وذلك من خلال تسعة مطالب:

المطلب الأول: الحث على العمل ومحاربة البطالة:

الفرع الأول: الحث على العمل والإنتاج وكسب المال:

العمل هو السبيل الوحيد لتحقيق الآمال، وصنع الحضارة الإنسانية، وتحقيق الرقي والتقدم المادي والاجتماعي، ولهذا جاءت الشريعة الإسلامية بالترغيب في العمل والحث عليه، وسوف أعرض لشيء من ذلك من خلال هذا المطلب بإذن الله تعالى .

لقد امتن الله تعالى علينا بجعله النهار لنا معاشاً؛ نعمل فيه، ونكسب المال، ونبتغي فيه من فضله؛ قال - تعالى - ﴿وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا﴾⁽¹⁾، وقال - ﷻ - ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَآبَغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾⁽²⁾ .

كما امتن - سبحانه وتعالى - علينا بجعله الأرض مكاناً لهذا الكسب والمعاش، وهذا في حد ذاته نعمة تستوجب الشكر؛ قال - تعالى - ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشٌ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾⁽³⁾، وقال - تعالى - ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ﴾⁽⁴⁾ ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهَا بِرَزْقِينَ﴾⁽⁴⁾، وقال - ﷻ - ﴿وَأَيُّهُمْ أَلَمْ يَكُنْ الْأَرْضُ الْمَيْتَةَ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ﴾⁽³³⁾ ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِنْ نَجِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجْرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ﴾⁽³⁴⁾ ﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ

(1) سورة النبأ: آية ١١ .

(2) سورة الروم: آية 32 .

(3) سورة الأعراف: آية ١٠؛ قال الإمام الغزالي: «فجعلها ربك نعمة وطلب الشكر عليها» . «إحياء علوم الدين» (61/2) .

(4) سورة الحجر: الآيات ١٩ - ٢٠ .

أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴿١﴾ وقال - تعالى - : ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ (٢) .

فأشار - سبحانه - بهذا إلى بعض نعمه على عباده يجعله الأرض مذللة طيعة لهم ، مهياة للسير عليها، ومهياة للزرع والاستنبات، ومهياة لاستخراج كنوزها، وشق أنهارها، وحفر آبارها، وتعبيد طرقها، وإقامة سدودها، وإنشاء المباني فوقها، لكنها تحتاج إلى الجهد البشري لاستخراج خيراتها وثرواتها بالعمل فيها، ولهذا أمر - جل وعلا - عباده بالمشي في جنبات الأرض، والتمتع بنخيلها، والأكل من رزق الله - تعالى - وما عملته أيديهم، مع شكر الله - تعالى - على هذه النعم، وعدم نسيان أن المصير والمآل إلى الله، وأن الحشر والوقوف سيكون بين يديه، فيدفعنا ذلك إلى تحزين العمل، وعدم الغفلة والبطر .

وقد لفت الله - ﷻ - أنظار عباده إلى مختلف جوانب العمل التي يجب على الإنسان أن يطررها، حيث أبرز لهم الكنوز وموارد الرزق الكامنة في الأرض والبحار، بل وفي الكون بأسره؛ ولم يبق بعد ذلك إلا أن يُعْمَلَ الناس عقولهم في استخراج تلك الكنوز والأرزاق، والعمل والسعي لاستغلال هذه الموارد الاقتصادية الهائلة التي وفرها الله تعالى للبشرية؛ قال - تعالى - : ﴿اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلُكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِيَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٢﴾ وَسَخَّرَ

لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٣﴾﴾ (٣)، وقال - ﷻ - : ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَّا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلُكُ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ﴾ (٤) .

ثم إنَّ عمارة الأرض والخلافة فيها تقتضي العمل وبذل الجهد؛ لتحقيق تلك الخلافة وذلك الإعمار، قال - تعالى - ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴿٥﴾﴾ . وكانت الرسل الكرام - عليهم السلام - تُذَكِّرُ أقوامهم بعمارة الأرض التي هي من

(1) سورة يس: الآيات ٣٣ - ٣٥ .

(2) سورة الملك: آية ١٥ .

(3) سورة الحاثية: الآيات ١٢، ١٣ .

(4) سورة الحج: آية ٦٥ .

(5) سورة البقرة: آية ٣٠ .

مقتضيات الخلافة وضرورتها؛ كما قال نبي الله صالح - عليه السلام - لقومه ثمود: ﴿هُوَ

أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾⁽¹⁾، أي: طلب منكم عمارتها بالتوحيد والعمل والبناء .

قال الحافظ ابن كثير - رحمه الله - : «جعلكم فيها عُمَارًا تعمرونها وتستغلونها»⁽²⁾ .

وقد امتن الله - تعالى - على نبيه داود - عليه السلام - بأن علّمه صنعة الدروع،

وأمره وقومه بالقيام بحقها من الشكر، قال - تعالى - : ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُؤْسٍ لَكُمْ

لِنُحْصِيَنَكُمْ مِنْ بِأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾⁽³⁾ .

والإسلام أمر بالعمل الشريف الذي يكفل للإنسان معيشته، ويحفظ عليه كرامته

ومروءته، ويصون ماء وجهه أن يراق؛ قال - ﷺ - : ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي

الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾⁽⁴⁾، وقال - تعالى - : ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ

وَالْمُؤْمِنُونَ﴾⁽⁵⁾ .

وقد كان أنبياء الله - تعالى - يعملون ويحترفون، و أصحاب النبي - ﷺ -

يتاجرون، ويزرعون، ويؤجّرون أنفسهم للعمل عند آخرين، وكان سلف هذه الأمة

يمتھرون المهن، ويتكسبون منها، حتى اشتهر بعضهم بنسبته لمهنته أو مكان عمله، كالبنّار،

والحدّاد، والخواص، والدبّاغ، والبقال، والحدّاء، وغيرها من المهن والحرف .

ولمّا سُئل الرسول - ﷺ - : أي الكسب أطيب ؟ قال: «عمل الرجل بيده، وكل بيع

مبرور»⁽⁶⁾، وقال - ﷺ - : «خير الكسب كسب يد العامل إذا نصح»⁽⁷⁾ .

(1) سورة هود: آية ٦١ .

(2) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (331/4) .

(3) سورة الأنبياء: آية ٨٠ .

(4) سورة الجمعة: آية ١٠ .

(5) سورة التوبة: آية ١٠٥ .

(6) رواه أحمد (17265) من حديث رافع بن خديج ﷺ، وقال محققو «المسند» (418/28): «حديث صحيح» .

(7) رواه أحمد (8412)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (1180) (440/2)، من حديث عن أبي هريرة - ﷺ - ؛ قال الإمام الهيثمي

في «مجمع الزوائد» (6459) (98/4): «رواه أحمد، ورجاله ثقات»، وقال محققو «المسند» (136/14): «إسناده حسن»، والحديث

حسنه العلامة الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (776) (191/1)، و «صحيح الجامع الصغير» (3283) (622/1) .

وقال - ﷺ - : «إن أطيب ما أكلتم من كسبكم» ⁽¹⁾ .

وقال - ﷺ - : «إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليفعل» ⁽²⁾ .

وقال - ﷺ - : «لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بجزمة حطب على ظهره، فيبيعها فيكف الله بها وجهه، خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه» ⁽³⁾ .

وقال - ﷺ - : «والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبله، فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلاً فيسأله، أعطاه أو منعه» ⁽⁴⁾ .

وقال - ﷺ - : «طلب الحلال واجب على كل مسلم» ⁽⁵⁾ .

وقال - ﷺ - : «ما أكل أحدٌ طعاماً قطُّ خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود - عليه السلام - كان يأكل من عمل يده» ⁽⁶⁾ ؛ فرغم ما آتى الله نبيه داودَ داودَ من الملك، وما مكن له في الأرض، لم يأكل عن طريق الملك، بل كان يأكل من عمل يده، من صناعة الدروع الحربية الواقعة من سهام العدو ورماحه؛ وهذا يدلنا على فضل العمل وشرفه، وأنه مقصدٌ من مقاصد هذه الشريعة .

وقال - ﷺ - : «التمسوا الرزق في خبايا الأرض» ⁽⁷⁾ ، وهذا يشمل بعمومه: طلب

الرزق بالزراعة، كما يشمل التنقيب عن أنواع المعادن المختلفة واستخراجها، واستخراج البترول كذلك من باطن الأرض .

(1) رواه أحمد (25296)، والترمذي (1358) (631/3) كتاب الأحكام، باب ما جاء أن الوالد يأخذ من مال ولده ، وقال : «حديث حسن»، وابن ماجه (2290) (768/2) كتاب التجارات، باب مال الرجل من مال ولده، من حديث أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها -، وقال محققو «المسند» (176/42): «حديث حسن لغيره»، وصححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير» (1566) (326/1).

(2) تقدم تخريجه (ص161) .

(3) تقدم تخريجه (ص263) .

(4) تقدم تخريجه (ص263) .

(5) تقدم تخريجه (ص68) .

(6) تقدم تخريجه (ص161) .

(7) رواه الطبراني في «الأوسط» (895) (274/1)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (1179) (440/2)، من حديث عائشة - رضي الله عنها -، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع الصغير وزيادته» (1150) (ص161) .

قال العلامة المناوي - رحمه الله - : «(خبايا الأرض) جمع خبيئة كخطيئة وخطايا، أي: التمسوه في الحرث لنحو زرع وغرس، فإن الأرض تخرج ما فيها من النبات الذي به قوام الحيوان، وقيل: أراد استخراج الجواهر والمعادن من الأرض، وإنما أرشد لطلب الرزق منها، لأنه أقرب الأشياء إلى التوكل، وأبعدها من الحول والقوة؛ فإن الزارع إذا كرب الأرض ونقاها وقام عليها ودفن فيها الحب تراً من حوله وقوته، ونفدت حيلته، فلا يرى لنفسه حيلة في إنباته وخروجه، بل ينظر إلى القضاء والقدر، ويرجو ربه دون غيره في إرسال السماء ودفع الآفة، مما لا حيلة لمخلوق فيه، ولا يقدر عليه إلا الذي يخرج الحب في السماوات والأرض .

ومن شعر ابن شهاب الزهري⁽¹⁾ قوله:

تتبع خبايا الأرض وادع مليكها لعلك يوماً أن تجاب وترزقا⁽²⁾
وفي العمل استغناء عن الناس، وإكرام للنفس عن ذل السؤال؛ فعادة الناس - إلا من رحم الله تعالى - أن يستخفوا بمن يحتاج إليهم ويهينوه ويسخروا منه، وإن ساعدوه ومدوا له العون فرما أتبعوه بعد ذلك بالمن والأذى .

قال عمر - رضي الله عنه - : «استغن عن الناس يَكُنْ أوصون لدينك وأكرم لك عليهم»⁽³⁾ .

وقال لقمان الحكيم لابنه: «يا بني، استغن بالكسب الحلال عن الفقر، فإنه ما افتقر أحد قط إلا أصابه ثلاث خصال: رقة في دينه، وضعف في عقله، وذهاب مروءته ، وأعظم من هذه الثلاث استخفاف الناس به»⁽⁴⁾ .

وكان إبراهيم بن أدهم في سفينة مع جماعة، وجاءت ريح عاصفة في البحر

(1) هو أبو بكر، محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله، ابن شهاب الزهري، الفقيه، الحافظ، من بني زهرة، وهو تابعي من أهل المدينة أحد الأئمة الأعلام، وأول من دوّن الحديث النبوي الشريف، ودون معه فقه الصحابة، قال أبو داود: جميع حديث الزهري (2200 حديث)، أخذ عن بعض الصحابة، وأخذ عنه مالك بن أنس وطبقته، قال عنه الإمام مالك: «كان من أسخى الناس»، توفي - رحمه الله - سنة (123) هـ، وقيل: (124) هـ .

راجع: «وفيات الأعيان» (177/4)، و«سير أعلام النبلاء» (326/5)، و«الوفاي بالوفيات» (17/5) .

(2) «فيض القدير شرح الجامع الصغير» للمناوي (541/1)، وراجع أيضاً: «الآداب» للبيهقي، تحقيق: أبي عبد الله السعيد المنذوه، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1408 هـ - 1988 م (ص 317)، وفسره في هذا الموضع بلخرث وإثارة الأرض للزرع، وفسره أحد رواته في «شعب الإيمان» (1179) (440/2) بالمعادن .

(3) «إحياء علوم الدين» (62/2) .

(4) «المرجع السابق» (62/2) .

فقال أهل السفينة لإبراهيم بن أدهم - وكان معهم فيها - أما ترى هذه الشدة ؟ فقال :
«ما هذه الشدة، وإنما الشدة الحاجة إلى الناس» (1).

ولله در الشاعر حيث قال:

أرى الناس من دانا هم هان عندهم ومن أكرمه عزة النفس أكرما (2)

وقال آخر:

الناس ما استغنيت كنت أحنأ لهم وإذا افتقرت إليهم فضحوكا (3)
وقال أيوب السخيتاني (4) - رحمه الله - : « الزم سوقك فإنك لا تزال كريماً على
إخوانك ما لم تحتج لهم » (5).

وبالعمل يستطيع المرء أن يدرك كثيراً من وجوه الخير؛ كصلة الرحم ، وإكرام
الضيف، والقيام بالأعمال الخيرية، والصدقات الجارية، ومساعدة المحتاجين من الفقراء
المساكين ؛ قال سعيد بن المسيّب - رحمه الله - : « لا خير فيمن لا يريد جمع المال من
حله، يُعطي منه حقه ويكف به وجهه عن الناس » (6).

وبلغ من حرص الإسلام على العمل: أن الله تعالى أمر بتخفيف القيام بين يديه في
الصلاة، وتخفيف قراءة القرآن ومناجاة الله تعالى؛ لأجل المرضى والمجاهدين في سبيل الله
والعمال الذين يضربون في الأرض، يتجرون فيها، ويعملون في جنباتها ابتغاء فضل الله وطلباً

(1) «المرجع السابق» (62/2) .

(2) البيت للقاضي عبد العزيز الجرجاني من قصيدته المشهورة، والتي مطلعها :

يقولون لي: فيك انقباض، وإنما رأوا رجلاً عن موقف الذل أحجما

راجع: «سير أعلام النبلاء» (20/17) في ترجمة عبد العزيز الجرجاني .

(3) عزاه ابن حبان البستي إلى العباس بن عُبيد بن يعيش . راجع: «روضة العقلاء ونزهة الفضلاء» تحقيق: محمد محي الدين عبد

الحميد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت (ص 87) .

(4) هو أبو بكر، أيوب بن أبي تميمة، السخيتاني البصري، من سادات التابعين، ولد سنة (66هـ)، سيد فقهاء عصره، من النساك
الزهاد، ومن حفاظ الحديث، اشتهر بالفضل، والعلم، والنسك، والصلابة في السنة، والقمع لأهل البدع، قال علي بن المديني: «له نحو
ثمانمائة حديث» . وقال ابن سعد: «كان ثقة ثبتاً في الحديث، جامعاً كثير العلم، حجة عدلاً» . وقال مالك: «كان من العاملين العاملين
الخاصين»، توفي - رحمه الله - سنة (131هـ) وله ثلاث وستون سنة.

راجع: «سير أعلام النبلاء» (15/6)، و«الأعلام» (38/2).

(5) «روضة العقلاء ونزهة الفضلاء» (ص 226) .

(6) «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» (173/2) .

للرزق، قال - تعالى - ﴿وَالْآخِرُونَ بَصْرٌ لَّكَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَالْآخِرُونَ يُقْنِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَأُوا مَا تَسْرِمْنَهُ﴾⁽¹⁾؛ فحصل - سبحانه - طلب الرزق والسعي في الأرض والعمل والكسب عذراً يدعو إلى التخفيف كشأن القتال في سبيل الله .

وفي قرن المسافرين لابتغاء فضل الله - تعالى - للمجاهدين المقاتلين في سبيل الله إشارة إلى أنهم نحوهم في الأجر؛ وقد قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : ما من حال يأتيني عليه الموت بعد الجهاد في سبيل الله أحب إلي من أن يأتيني وأنا بين شعبي جبل ألتمس من فضل الله - تعالى -، وتلا هذه الآية⁽²⁾ .

وقد أنكر الرسول - صلى الله عليه وسلم - على بعض الأئمة إطالتهم الصلاة إذا كان يعرف من حال المصلين أن منهم مرضى، أو عمالاً ومزارعين يتعبون في أعمالهم ويشق عليهم لذلك طول الصلاة ؛ فعن جابر - رضي الله عنه - قال: أقبل رجلٌ بناضحين، وقد جنح الليل فوافق معاذاً⁽³⁾ يصلي، فترك ناضحه وأقبل إلى معاذ، فقرأ معاذ سورة البقرة أو النساء فانطلق الرجل وبلغه أن معاذاً نال منه، فأتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فشكا إليه معاذاً، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «يا معاذ، أفأتان أنت»، أو «أفأتان» ثلاث مرار «فلولا صليت بسبح اسم ربك، والشمس وضحاها، والليل إذا يغشى، فإنه يصلي وراءك الكبير، والضعيف، وذو الحاجة»⁽⁴⁾ .

(1) سورة المزمل: آية 20 .

(2) راجع: «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني» للألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية ، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1415 هـ (126/15) .

(3) هو أبو عبد الرحمن، معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس، الأنصاري الخزرجي، صحابي جليل - رضي الله عنه -، إمام الفقهاء، وأعلم الأمة بالحلال والحرام، أسلم وعمره ثماني عشرة سنة، شهد بيعة العقبة، ثم شهد بدرًا وأحداً والمشاهد كلها مع النبي - صلى الله عليه وسلم -، قال الواقدي: «كان من أجمل الرجال، وشهد المشاهد كلها»، وقال أبو نعيم: «كان من أفضل شباب الأنصار حلمًا وحياءً وسخاءً، وكان جميلاً وسيماً»، جمع القرآن على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم -، وكان من الذين يفتون في ذلك العهد، بعثه النبي - صلى الله عليه وسلم - بعد غزوة تبوك قاضياً ومرشداً لأهل اليمن، قدم من اليمن إلى المدينة في خلافة أبي بكر، ثم كان مع أبي عبيدة بن الجراح في غزو الشام، ولما أصيب أبو عبيدة في طاعون عمواس بالأردن، استخلف معاذاً، وأقره عمر، فمات في ذلك الطاعون عام (18 هـ) وله ثلاث أو أربع وثلاثون سنة .

راجع: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (271/7)، و«الاستيعاب» (1402/3)، و«طبقات الفقهاء» للشيرازي (ص 45)، و«تقريب التهذيب» (ص 535)، و«الأعلام» (258/7) .

(4) رواه البخاري (705) (142/1) كتاب الأذان، باب من شك إمامه إذا طوّل، وقوله: «بناضحين» مثني ناضح، والناضح: ما استعمل في سقي الشجر والزرع من الإبل، و«جنح الليل» أقبل بظلمته، و«أقبل إلى معاذ» أي فاقتدى به ليصلي، و«فانطلق الرجل» فارقته ولم يتم = صلاته معه، و«أفأتان أنت» أي منفر عن الدين وصاد عنه . راجع : «معالم السنن» (200/1) ، و«فتح الباري» (200/2) .

وفي رواية: فأتى رسول الله - ﷺ - فقال: يا رسول الله، إنا أصحاب نواضح نعمل بالنهار، وإنَّ مُعَاذاً صَلَّى معك العشاء، ثم أتى فافتتح بسورة البقرة، فأقبل رسول الله - ﷺ - على معاذ فقال: «يا معاذ أفтан أنت؟! اقرأ بكذا وقرأ بكذا»⁽¹⁾.

ومن احترام الإسلام للعمل: تحريمه للسؤال إلا في حالة الضرورة القصوى، وسيأتي في المطلب القادم - بإذن الله تعالى - ذكر بعض النصوص التي تحذر من التسوّل وتبين خطورته.

وما يدل على أهمية العمل في الإسلام: ما أوجبه الإسلام على المسلم من رعاية شئون أهله وأسرته، ولم يبح له أن يفرط في حقوقهم الدنيوية والأخروية، ومن حقوقهم الدنيوية أن يؤمن لهم قدرًا كافيًا من التعليم، ومن القوت حتى تتسنى لهم الحياة الكريمة التي يترفعون بها عن الحاجة للناس، وهذا يتطلب منه العمل والجِدُّ لِيُوفَّرَ لهم ما يعيشون به كُرَمَاءَ عِزَّاء، دون إهمال لحقوقهم الأخروية؛ قال النبي - ﷺ -: «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت»⁽²⁾.

فلا بد للمسلم من الكسب وبذل الأسباب في طلب الرزق لتوفير حاجات أسرته ولوازمها، وإلا خشي عليه من ذلك الوعيد.

وقال - ﷺ - لسعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه -: «إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس»⁽³⁾، وهذا لا يكون إلا بالكسب والعمل.

وروي أن عيسى - عليه السلام - رأى رجلاً فقال: «ما تصنع؟»، قال: أتعبّد، قال: «من يعولك؟»، قال: أخي. قال: «أخوك أعبد منك»⁽⁴⁾.

(1) رواه مسلم (465) (339/1) كتاب الصلاة، باب القراءة في العشاء.

(2) رواه أحمد (6495)، وأبو داود (1692) (496/1) كتاب الزكاة، باب في صلة الرحم، النسائي في «السنن الكبرى» (9132) (268/8) كتاب عشرة النساء، باب يثم من ضيع عياله، وابن حبان (4240) (52/10)، والحاكم (575/1) (1515) وصححه ووافقه الذهبي، والبيهقي في «السنن الكبرى» (17823) (43/9) من حديث عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما -، وقال محققو «المسند» (36/11): «حديث صحيح لغيره»، كما حسنه الألباني في «صحيح أبي داود» (1485) (376/5)، و«صحيح الجامع الصغير وزياداته» (4481) (827/2).

(3) تقدم تخرجه بتمامه (ص52).

(4) «أحياء علوم الدين» (62/2).

وقال عمر - رضي الله عنه - : «لا يقعدن أحدكم عن طلب الرزق، يقول: اللهم ارزقني ؛ وقد علمتم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة؛ أما قرأتم قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾»⁽¹⁾»⁽²⁾ .

وقال عمر - رضي الله عنه - أيضاً: «يا معشر القراء، ارفعوا رؤوسكم واتجرؤا، فقد وضع الطريق، ولا تكونوا عيالاً على الناس»⁽³⁾ .

وقال بعض العلماء: «لا يقوم الدين والدنيا إلا بأربع : بالعلماء ، والأمراء ، والجهاد، والكسب»⁽⁴⁾ .

الفرع الثاني: التحذير من البطالة ومحاربتها:

تقدم في الفرع السابق بيان حرص الإسلام على العمل والكسب والإنتاج، وأوردت الكثير من النصوص الشرعية وأقوال السلف الصالح وأفعالهم التي تدل على ذلك وتؤكدده، وكل ذلك صالح للاستدلال به هنا في التحذير من البطالة ومحاربتها، وإنما أخص البطالة والتحذير منها في هذا الفرع لخطورتها الشديدة على العمل والإنتاج، وتأثيرها السلبي في نهضة الأمم وتقدم المجتمعات .

والبطالة تعني: التعطل عن العمل، يقال: بطل الأجير عن العمل، فهو بطل : بين البطالة، والباطل: الشيطان⁽⁵⁾ .

والبطالة يكرهها الإسلام ويحاربها ويعمل على اجتثاثها؛ حتى ولو كانت للتفرغ للعبادة؛ فلا يجوز في الإسلام أن ينقطع المرء للعبادة مع تركه لطلب قوته وقوت من يعول، واعتماده في ذلك على الآخرين .

قال عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - : « إني لأكره أن أرى الرجل فارغاً، لا في أمر

(1) سورة الجمعة: آية ١٠ .

(2) راجع: «إحياء علوم الدين» (62/2) .

(3) «لسان الحكام في معرفة الأحكام» (ص 437) .

(4) «المرجع السابق» (ص 437) .

(5) راجع: «معجم مقاييس اللغة» (259/1)، و«لسان العرب» (56/11)، و«المصباح المنير» (51/1) .

دنياه ولا في أمر آخرته»⁽¹⁾ .

وقال أبو قلابة الجرّمي⁽²⁾ - رحمه الله - لرجل: «لأن أراك تطلب معاشك أحبّ إليّ من أن أراك في زاوية المسجد»⁽³⁾ .

وقال أبو سليمان الداراني⁽⁴⁾ - رحمه الله - : « ليس العبادة عندنا أن تصُفَّ قدميك وغيرك يقوتُ لك، ولكن ابدأ برغيفيك فأحرزهما ثم تعبّد »⁽⁵⁾ .

كما أنه من تمام العبادة والتوكل: أن يعمل الإنسان ويأخذ بأسباب الرزق ثم يتوكل على ربه تبارك وتعالى، فليس التوكل في الإسلام مسوّغاً للبطالة بأي حال من الأحوال .

وقيل للإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - : ما تقول فيمن جلس في بيته أو مسجده، وقال: لا أعمل شيئاً حتى يأتيني رزقي . فقال: (هذا رجلٌ جهل العلم، أما سمع قول النبي - ﷺ - : «**إن الله جعل رزقي تحت ظل رمحي**»⁽⁶⁾، وقوله - ﷺ - حين ذكر الطير، فقال: «**تغدوا خماصاً وتروح بطاناً**»⁽⁷⁾؛ فذكر أنها تغدو في طلب الرزق)⁽⁸⁾ .

ومرَّ عمر - رضي الله عنه - بقوم فقال: «ما أنتم؟»، قالوا: مُتوكِّلون . قال: «لا ، بل أنتم

(1) «إحياء علوم الدين» (62/2) .

(2) هو أبو قلابة، عبد الله بن زيد بن عمرو، الجرّمي، من أهل البصرة، أحد الأعلام، كان ناساً عالماً بالقضاء والأحكام، ومن حفاظ الحديث، ذكره ابن سعيد في الطبقة الثانية من أهل البصرة، وقال: «كان ثقة كثير الحديث»، أرادوه على القضاء . فهرب إلى الشام، فمات فيها، توفي - رحمه الله - سنة (104هـ) . راجع: «طبقات الفقهاء» للشيرازي (ص89) إلا أنه تردد في زمن وفاته فقال: «مات بالشام سنة ست أو سبع ومائة»، و«سير أعلام النبلاء» (468/4)، و«الأعلام» (88/4) .

(3) «إحياء علوم الدين» (63/2) .

(4) هو أبو سليمان عبد الرحمن بن أحمد بن عطية العنسي، الداراني، أحد مشاهير الزهاد من أهل دارياً (بغوضة دمشق)، رحل إلى بغداد وأقام بها مدة، ثم عاد إلى الشام، وتوفي في بلده سنة (205هـ)، وقيل (215هـ) .

راجع: «وفيات الأعيان» (131/3)، و«سير أعلام النبلاء» (182/10)، و«الأعلام» (294/3) .

(5) «إحياء علوم الدين» (63/2) .

(6) تقدم تخريج الحديث (ص255) .

(7) رواه أحمد (205) (332/1)، والترمذي (2344) (573/4) كتاب الزهد، باب في التوكل على الله، وقال: «حديث

حسن صحيح»، وابن ماجه (4164) (1394/2) كتاب الزهد، باب التوكل واليقين، والحاكم (7894) (354/4)، عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، قال: قال رسول الله - ﷺ - : «**لو أنكم كنتم توكلون على الله حق توكله لرزقتم كما يرزق الطير تغدو**

خماصاً وتروح بطاناً» هذا لفظ الترمذي، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وسكت عنه الذهبي في التلخيص، وقال محققو المسند: «إسناده قوي»، والحديث صححه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (310) (620/1) .

(8) «إحياء علوم الدين» (62/2، 63) .

مُتَأَكِّلُونَ، إنما المتوَكِّل من ألقى حَبَّةً في الأرض، وتوَكَّل على ربه»⁽¹⁾، وكان - ﷺ - إذا نظر إلى ذي سيماء سأل: أله حرفة؟، فإذا قيل: لا، سقط من عينه⁽²⁾.

والبطالة من شأنها أن تؤدِّي إلى انحرافات فكرية وسلوكية، وتزید في نسبة الجريمة، وتقضي على الطموح، وتساهم في إيجاد جيل هزيل مُتَخَذِلٍ، فاترِ الهِمَّةِ والعزيمة، وتولّد لدى المرءِ شعوراً بالحقد والضغينة على الآخرين، وإساءة الظنِّ بالأقارب والأصدقاء، والإكثار من الشكوى والتلوم، أنشد بعض الشعراء:

إذا المرء لم يطلب معاشاً شكا الفقر أو لام الصديق فأكثر

وصار على الأذنين كلًّا وأوشكت صلات ذوي القربى له أن تنكرا

فسر في بلاد الله والتمس الغنى تعش ذا يسار أو تموت فتعدرا⁽³⁾

وقال الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - : «إذا جلس الرجل ولم يحترف دعوته نفسه إلى أن يأخذ ما في أيدي الناس، فإذا شغل نفسه بالعمل والاكتساب ترك الطمع»⁽⁴⁾.

فللبطالة مدعاة إلى الوقوع في النهب والسرقه والاحتيال على الناس من أجل أن يحصل على ما يريد من المل، مما يعود بالضرر البالغ على العاقل نفسه وعلى مجتمعه. ولعل هذا - والله تعالى أعلم - هو الذي دفع عروة بن الزبير⁽⁵⁾ - رحمه الله - إلى أن يقول: «ها شرُّ شيءٍ من البطالة في العالم»⁽¹⁾.

(1) راجع: «لسان الحكام في معرفة الأحكام» (ص 437، 438)، و«فيض القدير شرح الجامع الصغير» (290/2).

(2) «فيض القدير شرح الجامع الصغير» للناوي (290/2)، وأورد في نفس الموضع عن البرهان المتبولي قوله: «حكمُ الفقير الذي لا حرفة له كالبومة الساكنة في الخراب ليس فيها نفع لأحد».

(3) راجع: «الحماسة البصرية» لأبي الحسن البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، ط: عالم الكتب، بيروت (109/1، 110) وعزاه إلى عروة الصعاليك.

(4) «الأدب الشرعية والمنح المرعية» لابن مفلح (270/3).

(5) هو أبو عبد الله، عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد، الأسدي، القرشي، أبوه أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأمه أسماء بنت أبي بكر، وخالته السيدة عائشة - رضي الله عنهم جميعاً - ولد - رحمه الله - سنة (23هـ)، من كبار التابعين، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة، كان عالماً محدثاً، صالحاً كريماً، لم يدخل في شيء من الفتن، انتقل إلى البصرة، ثم إلى مصر فتزوج وأقام بها سبع سنين، وعاد إلى المدينة وتوفي فيها، وكانت وفاته - رحمه الله - سنة (99هـ). راجع: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (136/5)، و«طبقات الفقهاء» للشيرازي (ص 58)، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر (237/40)، و«وفيات الأعيان» (255/3)، و«الأعلام» (226/4).

والفارغ بطّالٌ لم يستفد من وقته؛ ولهذا كره الإسلام الفراغ وحذر منه، ودعا المسلم إلى أن يستغل وقته فيما يعود عليه بالنفع في دينه ودنياه، ومن ذلك العمل لكسب المال وطلب الرزق، ويعتبر من لا يفعل مغبون خاسر .

قال الله - ﷻ - مخاطباً رسوله الكريم - ﷺ - : ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾⁽²⁾؛ «أي: إذا فرغت من أمور الدنيا وأشغالها وقطعت علائقها، فانصب في العبادة، وقم إليها نشيطاً فارغ البال، وأخلص لربك النية والرغبة»⁽³⁾؛ فلولواجب أن لا يكون في حياة المسلم فراغ أصلاً، بل كل لحظات حياته مشغولة بكل ما هو مفيد ونافع في دينه أو دنياه .

وقال - ﷻ - : «نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ»⁽⁴⁾ .

وقد حث النبي - ﷺ - على اغتنام الفراغ بما هو نافع ومفيد في أمور دينه ودنياه، فقال - ﷻ - : «اغتنم خمساً قبل خمس، شبابك قبل هرمك، وصحتك قبل سقمك، وغناك قبل فقرك، وفراغك قبل شغلك، وحياتك قبل موتك»⁽⁵⁾ .

وعندما تتسع مساحة الفراغ في حياة الإنسان، ينجح إلى السوء واللغو واللهو، ولذا عُمِرُ المقاهي والمريّتهات والمنتديات والمجالس في عصرنا هذا بالكلام الفاحش، أو النظرة الماكرة، أو اللعبة المحرمة، وخلت من معاني الخير والفضيلة إلا في مجال ضيق محدود . ومن أسباب البطالة ومبررات بقائها: التسوّل والتطفل على أرزاق الآخرين، فعندما يتسوّل البطّال - بلا حاجة ولا ضرورة - ويجد من يُعطيه، يستسهل الجلوس والبطالة، ويعتاد الاعتماد على الغير في كسب رزقه .

(1) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (321/3) (1769) .

(2) سورة الشرح: آية 7 .

(3) «تفسير ابن كثير» (433/8) .

(4) رواه البخاري (6412) (88/8) كتاب الرقاق، باب لا عيش إلا عيش الآخرة، من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما

(5) رواه الحاكم (7846) (341/4) وصححه ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (3355) (168/3) .

والشريعة الإسلامية قد حرّمت التسوّل بكل أشكاله ووسائله، ولم تُبحّ السؤال إلا في حالات الضرورة والحاجة القصوى؛ لأنّ التسوّل تطفّل على أموال الآخرين، وتعطيل للطاقت في المجتمع، ودعوة للسلبية والذل والخنوع .

قال النبي - ﷺ - : «**من ترك دينارين فقد ترك كيتين**»⁽¹⁾، وسبب ذلك أنه كان يجمع ماله من التسوّل؛ فقد جاء في رواية أخرى: أن النبي - ﷺ - أتى برجل يُصلي عليه، فقال: «**كم ترك ؟**» قالوا: دينارين أو ثلاثة، قال: «**ترك كيتين أو ثلاث كيات**» فلقيتُ عبد الله بن القاسم مولى أبي بكر، فذكرت ذلك له، فقال له: ذاك رجل كان يسأل الناس تكثراً⁽²⁾ .

وقال - ﷺ - : «**ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة ليس في وجهه مُزعة لحم**»⁽³⁾، وقال - ﷺ - : «**من سأل الناس أموالهم تكثراً، فإنما يسأل جحراً**»⁽⁴⁾، «**فليستقل أو ليستكثر**»⁽⁴⁾، وقال - ﷺ - : «**ولا فتح عبدٌ باب مسألة إلا فتح الله عليه باب فقر**»⁽⁵⁾ .

-
- (1) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (184/24)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (6564) (219/9) من حديث أسماء بنت يزيد ابن السّكن - رضي الله عنها -، وصححه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (2637) (284/6) .
- (2) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (3239) (162/5) عن أبي هريرة - رضي الله عنه -، وقال الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (801) (196/1): «صحيح لغيره» .
- (3) رواه البخاري (1474) (123/2) كتاب الزكاة، باب من سأل الناس تكثراً، ومسلم (1040) (720/2) كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس، من حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - .
- قال الإمام السيوطي: «**وليس في وجهه مُزعة لحم**» بضم الميم وسكون الزاي، أي: قطعة، قيل: هو على ظاهره، فيجيء وجهه عظم لا لحم عليه، عقوبة له حين سأل بوجهه، كما جاءت الأحاديث بالعقوبات في الأعضاء التي كانت لها المعاصي، وقيل: هو كناية عن إتيانه يوم القيامة ذليلاً ساقطاً لا وجه له عند الله، قال النووي: وهذا فيمن سأل لغير ضرورة سؤالاً منهياً عنه وكثر منه) .
- راجع: «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج» للسيوطي، تحقيق: أبي إسحاق الحويني الأثري، ط: دار ابن عفان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1416هـ - 1996م (120/3) .
- (4) رواه مسلم (1041) (720/2) كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - .
- قال الإمام السيوطي: «**تكثرأ**» أي: استكثرأ منها من غير ضرورة ولا حاجة، «**يسأل جحراً**» قال القاضي: معناه أنه يعاقب بالنار، قال: ويحتمل أن يكون على ظاهره وأن الذي يأخذه يصير جحراً يكوى به، كما ثبت في مانع الزكاة، «**فليستقل أو ليستكثر**» قال القرطبي: هذا أمر على وجه التهديد، أو على وجه الإخبار عن مآل حاله، ومعناه أنه يعاقب على القليل من ذلك والكثير) .
- راجع: «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج» للسيوطي (120/3) .
- (5) رواه الترمذي (2325) (562/4) كتاب الزهد، باب ما جاء مثل الدنيا مثل أربعة نفر، من حديث أبي كبشة الأنماري - رضي الله عنه -، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، وقال الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (869) (212/1): «صحيح لغيره» .

بل وصل الأمر - في محاربة التسوّل والمنع من سؤال الناس - إلى درجة أن يبايع النبي - ﷺ - أصحابه على أن لا يسألوا الناس شيئاً قلّ أو كثر ، كما ثبت ذلك في الصحيح (1) .

وما تقدّم من الأحاديث وأمثالها جاءت تُحذّر الشخص نفسه من السؤال بلا حاجة، ومن البطالة والاتكال على الغير في الكسب والعيش، وتدعوه للعمل والاجتهاد وكسب الرزق بعمله وجهده .

وجاءت نصوصٌ وأحاديث أخرى تمنع عموم المسلمين من معاونة أولئك البطالين على بطالتهم، وتبيّن أنه لا يجوز أن يُعطوا من الزكاة أو الصدقات طالما أنهم ليسوا من أهلها، وطالما أنهم قادرون على الكسب والعمل، وليس لديهم ما يمنعهم من ذلك، ومن تلك النصوص:

قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (2)، وفي هذه الآية بيان مصارف الزكاة وأنها تنحصر في ثمانية مصارف دون غيرها . وقال النبي - ﷺ - : « لا تحلّ الصدقة لغني، ولا لذي مرة سوي » (3) .

ومعنى «ذي مرة سوي»: الإنسان القوي السليم الأعضاء الذي يستطيع العمل (4)،

(1) رواه مسلم (1043) (721/2) كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس، عن عوف بن مالك الأشجعي - ﷺ - أن النبي - ﷺ - طلب منه البيعة ومعه مجموعة من الصحابة، فقالوا: قد بايعناك يا رسول الله، فعلام نبايعك؟ قال: «علي أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً، والصلوات الخمس، وتطيعوا - وأسرّ كلمة خفية - ولا تسألوا الناس شيئاً» . قال عوف - ﷺ - : فلقد رأيت بعض أولئك نفر يسقط سوط أحدهم، فما يسأل أحداً يناوله إياه .

(2) سورة التوبة آية 6 .

(3) رواه أحمد (6530)، وأبو داود (1634) (481/1) كتاب الزكاة، باب من يعطي من الصدقة وحد الغني، والترمذي (652) (33/3) كتاب الزكاة، باب من لا تحل له الصدقة، وقال: «حديث حسن»؛ من حديث عبد الله بن عمرو - ﷺ - ، وقال محققو «المسند» (84/11): «إسناده قوي» .

وروى الترمذي (653) كتاب الزكاة، باب ما جاء من لا تحل له الصدقة، عن حُبْشَيِّ بن جُنَادَةَ السُّلُولِيِّ - ﷺ - أنه سمع النبي - ﷺ - يقول في حجة الوداع: «إن المسألة لا تحل لغني، ولا لذي مرة سوي، إلا لذي فقر مُدَقِّع، أو غَرَمٌ مُفْطَع، ومن سأل الناس لِيُشْرِيَ به ماله كان خُمُوشاً في وجهه يوم القيامة، ورضفاً يأكله من جهنم، ومن شاء فليقل ومن شاء فليكثر» وضعفه الألباني في «ضعيف سنن الترمذي» (100) (72/1) ، و«ضعيف الجامع الصغير وزيادته» (1781) (ص 256) .

(4) قال الإمام الخطابي - رحمه الله - في «معالم السنن» (63/2) : «معنى المرة : القوة، وأصلها من شدة قتل الحبل ؛ يقال :

فمن كان غنياً أو قادراً على الكسب مع توفر العمل، لا يجوز أن يُعطى من الصدقة أو الزكاة .

وعندما جاء رجلاَنِ إلى النبي ﷺ - في حجة الوداع، وهو يقسم الصدقة، وسألاه منها، فلما رآهما جلدَيْن، قال: «**إن شئتما أعطيتكما، ولا حظ فيها لغني ، ولا لقوي مكتسب**»⁽¹⁾ .

قال الإمام البيهقي⁽²⁾ - رحمه الله -: «ولو لم يلزمه الكسب ليردَّ على نفسه حاجتها لما حرمت عليه الصدقة عند القدرة على الكسب»⁽³⁾ .

وقال الإمام النووي - رحمه الله -: «من يكسب كل يوم كفايته (...) لا يجوز له الأخذ من الزكاة، وإن كان معدوداً في الفقراء»⁽⁴⁾ .

وقال الإمام البغوي - رحمه الله - بعد أن ذكر الحديث السابق: «فيه دليل على أن القوي المكتسب الذي يغنيه كسبه لا يحل له الزكاة، ولم يعتبر النبي ﷺ - ظاهر القوة دون أن يهضم إليه الكسب، لأن الرجل قد يكون ظاهر القوة غير أنه أخرج لا كسب له، فتحل له الزكاة، وإذا رأى الإمام السائل جلدًا قوياً شكَّ في أمره وأنذره، وأخبره بالأمر كما فعل النبي ﷺ -، فإن زعم أنه لا كسب له⁽⁵⁾، أو له عيال لا يقوم كسبه

أمّرت الحبل إذا أحكمت قتله، فمعنى المرة في الحديث: شدة أسر الخلق وصحة البدن التي يكون معها احتمال الكد والتعب» .
(1) رواه أحمد (17972) وأبو داود (1633) (481/1) كتاب الزكاة، باب من يعطى من الصدقة وحد الغني ، والنسائي (2598) (99/5) كتاب الزكاة، مسألة القوي المكتسب، من حديث عبيد الله بن عدي قال: أخبرني رجلان أنهما أتيا النبي ﷺ - في حجة الوداع، وهو يقسم الصدقة، فسألاه منها، فرفع فينا البصر وحفضه، فرأنا جلدَيْن، فقال: «إن شئتما ...» الحديث، وقال محققو «المسند» (486/29): «إسناده صحيح على شرط الشيخين»، وصححه الألباني في «صحيح أبي داود» (1443) (335/5)، و«صحيح الجامع الصغير وزيادته» (1419) (299/1) .

(2) هو أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي النيسابوري المحدث الفقيه الأصولي، ولد بقرية من قري بيهق، بنسابة سنة (384 هـ)، ورحل إلى بغداد ثم إلى الكوفة ومكة وغيرهما وطلب إلى نيسابور فلم يزل بها إلى أن مات، ونقل جثمانه إلى بلده ، له كتب كثيرة في نصرة مذهب الشافعي وبسط موحزه وتأيد آرائه، من مصنفاته: «السنن الكبرى»، و«السنن الصغرى»، و«الأسماء والصفات»، توفي - رحمه الله - بنسابة سنة (458 هـ) ونقل إلى بيهق . راجع: «سير أعلام النبلاء» (163/18)، و«تذكرة الحفاظ» (219/3)، و«الأعلام» (116/1) .

(3) «شعب الإيمان» (420/2) .

(4) راجع: «روضة الطالبين» (310/2) بتصرف يسير .

(5) فمن لم يتيسر له مهنةً للكسب، ولم يجد عملاً - رغم شدة بحثه وتحريه وحرصه على العمل -؛ فيجوز أن يعطى من الزكاة وإن كان قوياً قادراً على الكسب؛ قال الإمام النووي: «قال أصحابنا: وإذا لم يجد الكسب من يستعمله حلت له الزكاة لأنه عاجز» . راجع: «المجموع» (191/6)، وراجع أيضاً: «روضة الطالبين» (309/2) .

بكفائتهم، قبل منه وأعطاه»⁽¹⁾ .

وقد أجمع الفقهاء على أن نفقة الابن المتعطل عن العمل - مع قدرته على الكسب - لا تجب على أبيه؛ لأن من شروط وجوبها: أن يكون عاجزاً عن الكسب، والعاجز عن الكسب هو من لا يمكنه اكتساب معيشته بالوسائل المشروعة المعتادة، والقادر غني بقدرته، ويستطيع أن يتكسب بها ويُنفق على نفسه، ولا يكون في حالة ضرورة يتعرض فيها للهلاك⁽²⁾ .

وقال معاذ بن جبل - رضي الله عنه - : «ينادي منادٍ يوم القيامة: أين بُغضاء الله في أرضه ، فيقوم سُؤال المساجد» .

قال الإمام الغزالي - عقب هذا الأثر - : «فهذه مذمة الشرع للسؤال والاتكال على كفاية الأغيار»⁽³⁾ .

قال الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه «فقه الزكاة» (560-559/2) طبعة بدون بيانات : «القادر على الكسب الذي يحرم عليه الزكاة هو الذي تتوافر فيه الشروط التالية:

- 1 . أن يجد العمل الذي يكتسب منه .
 - 2 . أن يكون هذا العمل حلالاً شرعاً فإن العمل المحظور في الشرع بمثله المعدوم .
 - 3 . أن يقدر عليه من غير مشقة شديدة فوق المحتمل عادةً .
 - 4 . أن يكون ملائماً لمثله ولائقاً بحاله ومركزه ومروءته ومثله الاجتماعية .
 - 5 . أن يكتسب منه قدر ما تتم به كفايته وكفاية من يعولهم .
- ومعنى هذا أن كل قادر على الكسب مطلوب منه شرعاً أن يكفي نفسه بنفسه وأن المجتمع بعامه -وولي الأمر بخاصة- مطلوب منه أن يعينه على هذا الأمر الذي هو حق له وواجب عليه . فمن كان عاجزاً عن الكسب -لضعف ذاتي كالصغير والعته والشيخوخة والعاهة والمرض أو كان قادراً ولم يجد باباً حلالاً للكسب يليق بمثله أو وجد ولكن كان دخله من كسبه لا يكفيه وعائلته أو يكفيه بعض الكفاية دون تمامها- فقد حل له الأخذ من الزكاة ولا حرج عليه في دين الله» .
- (1) «شرح السنة» (82/6) .

وكلام الإمام البغوي - وما سبقه من أقوال لأهل العلم - يدل على أن البطالة تنقسم في الإسلام إلى قسمين، وهما:

الأول: بطالة المضطر: وهو القادر على العمل والراغب فيه والاحتاج إليه، لكن لا تتوفر فرصة العمل، أو يوجد مانع عن العمل كمرض، أو عجز، ونحوه .

والثاني: بطالة الكسول: وهو الشخص القادر الذي يجد أبواب العمل مفتوحة أمامه، لكنه لا يعمل، أو لا يستمر في عمل معين كسلاً وضعف عزيمة، واتكالا على الغير في عيشه وكسب رزقه .

والإسلام يحارب البطالة أيّاً كان نوعها، فبطالة المضطر تُواجه بتدبير العمل الشريف لكل قادر عليه، وبطالة الكسول تُواجه بمحاصرة البطال وعدم إعطائه أي مال أو مساعدة أو رزق إلا بعد أن يعمل ويكد ويبذل الوسع في الكسب وطلب الرزق .

(2) راجع: «حاشية ابن عابدين» (612/3)، و«حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» (518/2، 524)، و«نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» للرملي، ط: دار الفكر، بيروت 1404هـ - 1984م (219/7، 220)، و«كشف القناع» (439/3) و(481/5).

(3) «إحياء علوم الدين» (63/2) .

ولم يكتفِ الإسلامُ بالعلاج السلبي لمشكلة البطالة ⁽¹⁾ ، وإنما عالجها عملياً أيضاً، فعن أنس - رضي الله عنه - أن رجلاً من الأنصار أتى النبي - ﷺ - يسأله، فقال: «أما في بيتك شيء؟» قال: بلى، جُلسُ نلبس بعضه، ونبسط بعضه، وقعب - قدح - نشرب فيه من الماء، قال: «أنتني بهما»، قال: فأتاه بهما، فأخذهما رسول الله - ﷺ - بيده، وقال: «من يشتري هذين؟» قال رجل: أنا آخذهما بدرهم، قال: «من يزيد على درهم» مرتين، أو ثلاثاً، قال رجل: أنا آخذهما بدرهمين، فأعطاهما إياه، وأخذ الدرهمين وأعطاهما الأنصاري، وقال: «اشتر بأحدهما طعاماً فانبذه إلى أهلك، واشتر بالآخر قدوماً فأتني به» فأتاه به، فشدَّ فيه رسول الله - ﷺ - عوداً بيده، ثم قال له: «اذهب فاحتطب وبع، ولا أرينك خمسة عشر يوماً»، فذهب الرجل يحتطب ويبيع، فجاء وقد أصاب عشرة دراهم، فاشترى ببعضها ثوباً، وبيع بعضها طعاماً، فقال رسول الله - ﷺ - : «هذا خير لك من أن تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة، إنَّ المسألة لا تصلح إلا لثلاثة: لذي فقر مُدقِّع، أو لذي غرُمٍ مُفطع، أو لذي دَمٍ مُوجع» ⁽²⁾ .

فانظر كيف أصبح الرجل طاقة منتجة، وعضواً نافعاً لنفسه وأسرته ومجتمعه، بعدما كان عاطلاً سلبياً سائلاً يطلب العون، ويعتمد على غيره في الكسب وطلب المال .

دور الدولة في محاربة البطالة :

وعنيَّ خذُ من هذا الحديث: واجبُ الدولة تجاه مشكلة البطالة، ودور المؤسسات الرسمية في محاربتها والقضاء عليها؛ وذلك بتوفير العمل الشريف للقادرين عليه، وتأمين وسائله المختلفة، سواء كانت بسيطة أو معقدة؛ وترك الحديثُ لولي الأمر طريقة تأمينِ العمل المناسب بحسب اختلاف الظروف والأحوال، فالحديث وضع القاعدة العامة، وترك أمر التطبيق مَرناً، حيث يمكن تشغيل العمال بتأمين المال لهم لاستغلاله في إنشاء وإقامة أعمال خاصة بهم، أو تأمين وسيلة العمل، أو تشغيلهم في مشروعات الدولة، كما أنه بإمكان ولي الأمر تنظيم مكاتب لتسجيل العمال العاطلين الراغبين في العمل وتدوين ما

(1) أعني بالعلاج السلبي للبطالة : دَمُّها والتنفير منها .

(2) تقدم تخريج الحديث والكلام عليه وشرحه (ص 263) .

يمكنهم القيام به من أعمال، ليساعد ذلك في توفير الأعمال المناسبة لهم، ويساهم بالإسراع في معالجة مشكلة البطالة .

وقد نصَّ أهل العلم على أنَّ لولي الأمر الحقَّ في إلزام أصحاب الأعمال بتشغيل العُمَّال الذين يجيدون العمل وبأجرة المثل؛ إذا ما امتنعوا عن تشغيلهم تعتُناً ظلماً، وله الحق كذلك في إلزام العُمَّال المهتنعين عن العمل إذا كانت الأمة تحتاج إلى مهنهم وحرفهم وليس هناك من يقوم بها غيرهم (1) .

كما نصَّوا على أنَّ المحترِفَ الذي تنقصه آلات حرفته؛ تُشترَى له الآلات من أموال الزكاة أو من بيت المال (2) .

وكما أنَّ لولي الأمر ومؤسسات الدولة الدور الأبرز في علاج مشكلة البطالة، فإن على مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، دور كذلك في علاج تلك الظاهرة، كل بحسب ظروفه وما يستطيعه، فوجهاء الأمة يشفعون في توظيف العاطلين ورفع أمرهم لمن يستطيع توظيفهم، وإقناعهم بضرورة توظيفهم، وأن يحتسبوا الأجر الجزيل في تلك الشفاعة الحسنة، وأصحاب الأموال يساعدون بأموالهم في إقراض من يستطيع القيام بمشاريع صغيرة، أو يقيمون لهم دورات مهنية في ميادين الأعمال ، وتعليم الحرف ، واللغات، والحاسب الآلي، والبرمجة، وغير ذلك مما قد يفتح لذلك العاطل آفاقاً للمستقبل، ويكتب الله عظيم الأجر لأولئك المتبرعين من أهل الأموال .

وأولئك جميعاً مدعوون لتأمل عشرات النصوص التي جاءت في الحض على مساعدة المحتاج والوقوف بجواره والأخذ بيده ونفعه والشفاعة الحسنة له، وأن الله في حاجة من كان في حاجة أخيه، والله في عون من عاون أخاه، وأن الله يحب من ينفع عباده، ويضاعف ويخلف على من يبذل وينفق ... الخ .

(1) راجع: « المجموع » (32/13)، و« الحسبة في الإسلام » لابن تيمية (ص 26)، و« الطرق الحكيمة » لابن القيم (ص 209) .

(2) راجع: « المجموع » (194/6)، و« الفتاوى الفقهية الكبرى » لابن حجر الهيتمي، ط: المكتبة الإسلامية (4/79)، و« الموسوعة الفقهية الكويتية » (74/2) .

ورغم كل هذه الوسائل التي أشرت إليها في علاج البطالة، إلا أنه تبقى وسيلة هي أنجع الوسائل وأقواها في نظري، وهي تنبع من داخل العاقل نفسه ولا تأتية من الخارج: أن يكون ذا إرادة قوية، وأن يصرَّ على علاج مشكلة بطالته، و ألا يقف في انتظار من يحلون له مشكلته، بل عليه أن يسعى في تحصيل العمل الحلال بما يستطيع، وعليه أن يقبل بما يتييسر من العمل وإن كان دون طموحاته؛ حتى ييسر الله له بديل أفضل منه ⁽¹⁾.



(1) وكان من الصحابة من يؤجر نفسه عند الحاجة بشيء من التمر ثم يرجع بعدما يُحقَّق مُهمَّته؛ فقد روى الطبراني في «المعجم الأوسط» (7157) (160/7) عن كعب بن عجرة قال: أتيت النبي - ﷺ - فرأيتُه متغيِّراً ! فقلت: بأبي أنت ما لي أراك متغيِّراً؟ قال: «**ما دخل في جوفي ما يدخل جوف ذات كبد منذ ثلاث**». قال: فذهبت، فإذا بيهودي يسقي إبلًا له، فسقيت له على كل دلو بتمر فجمعت تمرًا، فأتيت به النبي - ﷺ -، فقال: «**من أين لك يا كعب ؟**»، فأخبرته (...). الحديث . قال الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (18245) (314/10) «إسناده جيد»، كما حسنه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (3271) (150/3) . فهذا الحديث يدل على عدم استنكاف الصحابة عمَّا تيسَّر من الأعمال مهما قل إنتاجها، وعلى أخذهم ما يحتاجونه عن طريق التكسب لا عن طريق السؤال .

المطلب الثاني: مراعاة الحلال وتحريم المكاسب الخبيثة:

من مقاصد الشريعة في الكسب والاستثمار: أن يكون العمل والإنتاج وكسب المال في دائرة الحلال، بعيداً عن الحرام - بل بعيداً عن الشبهات ما استطاع - فالحرام لا خير فيه، وهو طريقٌ إلى الإثم والنار .

يقول الدكتور أحمد النجار: «وكما تتدخل قاعدة (الحلال والحرام) في المنع أو الإباحة، كذلك تتدخل في توجيه النشاط الاقتصادي، لأن قاعدة الحلال والحرام تضع في اعتبارها مصلحة المجتمع الإسلامي، وتضع في اعتبارها كذلك مفهوماً خاصاً للعائد، فليس العائد منحصراً في كسب مادي، وإنما يمتد إلى ما فوق ذلك بكثير، كما تضع في اعتبارها كذلك مفهوماً خاصاً بالضرر أو الخسارة فليست الخسارة - في ضوء قاعدة الحلال والحرام - منحصرة في الخسارة المادية، ولكنها تمتد إلى كل ما يصيب المجتمع الإسلامي بالضرر، أو يمس العقيدة أو الأخلاق » (1) .

وقد جاءت النصوص الشرعية بالحث على أكل الطيب الحلال، والكسب والتصدق من الحلال دون غيره، لأن الله لا يقبل سوى الحلال؛ قل الله - تعالى - : ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (2) .

وقدّم الله الأكل من الطيبات على العمل الصالح، فقال - سبحانه - : ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ (3) .

وقال رسول الله - ﷺ - : «أيها الناس، إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال : ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ (4)، وقال: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ (5)، ثم ذكر

(1) «الأصالة والمعاصرة» د . أحمد النجار، ط: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثانية 1985م (ص 17) .

(2) سورة البقرة: آية ١٧٢ .

(3) سورة المؤمنون: آية ٥١ .

(4) سورة المؤمنون: آية ٥١ .

(5) سورة البقرة: آية ١٧٢ .

الرجل يطيل السفر، أشعث أغبر، يمد يده إلى السماء، يا رب يا رب، ومطعمه حرام ، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغذي بالحرام، فأني يستجاب لذلك؟»⁽¹⁾ .

فرغم طول السفر ومشقته - بدليل شعثه وغبرته -، ولعله سفر حج أو عمرة، ورغم أنه يمد يده إلى السماء منادياً يا رب، يا رب - وكل هذه المظاهر من دواعي الإجابة -، لا يستجاب له؛ وأني يستجاب له وهو مُنعمس في الحرام مأكلاً ومشرباً وملبساً؟! .

كما وردت النصوص الكثيرة التي تُحذّر من أكل الحرام ومن الشبهات التي هي طريق للحرام، وتحذّر من التعدي على أموال الغير وأكلها بالباطل، وتحرم المكاسب الخبيثة أيّ كان اسمها أو وصفها، وبعض هذه النصوص يبيّن أن النار أولى بلحسد الذي ينمو من الحرام .

قال - ﷺ -: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽²⁾ .

وقال - تعالى -: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾⁽³⁾ .

قال الإمام الطبري - رحمه الله -: « لا يأكل بعضكم أموال بعض بما حرّم عليه من الربا، والقمار ، وغير ذلك من الأمور التي نهاكم الله عنها ، إلا أن تكون تجارة»، ثم روى عن السُّدِّي أنه قال: « نهي عن أكلهم أموالهم بينهم بالباطل وبالربا والقمار والبخس والظلم ، إلا أن تكون تجارة ، ليربح في الدرهم ألفاً إن استطاع»⁽⁴⁾ .

فالباطل: اسمٌ جامع لكل ما حرّمه الإسلام، فيدخل فيه الربا والاحتكار والرشوة والقمار والميسر وأكل مال اليتيم... الخ؛ فكل ما أخذ من غير وجه شرعي حلال فهو من الباطل المحرّم .

(1) تقدم تخرجه (ص 66) .

(2) سورة البقرة: آية ١٨٨ .

(3) سورة النساء: آية 29 .

(4) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (6/ 625، 626) .

وقد وصف الله - سبحانه وتعالى - اليهود بأنهم يأكلون السُّحْت، وهو الحرام من الرِّشَا وغيرها من المكاسب المحرمة قال - ﷺ -: ﴿سَتَعْمُونَ لِلْكَذِبِ أَكْثُلُونَ لِلْصَّحَةِ﴾⁽¹⁾.

قال الإمام الطبري - رحمه الله - : «يقول تعالى ذكره: هؤلاء اليهود الذين وصفتُ لك يا محمد صفتهم ، سَمَاعُونَ لِقِيلِ الْبَاطِلِ وَالْكَذِبِ ، وَمِنْ قِيلِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ: مُحَمَّدٌ كَاذِبٌ ، ليس بنبي ، وقيل بعضهم: إِنَّ حَكْمَ الزَّانِي الْمُحْصَنِ فِي التَّوْرَةِ الْجُلْدُ وَالتَّحْمِيمُ⁽²⁾ ، وغير ذلك من الأباطيل والإفك، ويقبلون الرِّشَا، فيأكلونها على كذبهم على الله وفريتهم عليه»⁽³⁾.

وقال الإمام ابن عطية الأندلسي⁽⁴⁾ - رحمه الله - : «وقوله تعالى: ﴿أَكْثُلُونَ لِلْصَّحَةِ﴾ فعَّالون - مبالغة بناء -، أي يتكرر أكلهم له ويكثر، والسُّحْت: كل ما لا يحل كسبه من المال»⁽⁵⁾.

وقال - ﷺ -: ﴿وَرَأَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يُسْرِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾⁽⁶⁾ لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ

(1) سورة المائدة: آية ٤٢ .
(2) التحميم: تسويد الوجه بالحُمَم وهو الفحم. راجع : «معالم السنن» (327/3)، و «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» للعليني (147/18) .
(3) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (428/8) .
(4) هو أبو محمد، عبد الحق بن غالب بن عطية، أبو محمد الحاربي، الغرناطي، أحد القضاة بالبلاد الأندلسية، كان فقيهاً محدثاً مفسراً، نحوياً لغوياً أديباً، ضابطاً، غاية في توقد الذهن وحسن الفهم، وكان يكثر الغزوات في جيوش المثلثين، من أشهر تصانيفه : «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»، توفي - رحمه الله - بحمص لورقة سنة (542 هـ)، وقيل: سنة (541 هـ) وقيل: (546 هـ) . راجع: «سير أعلام النبلاء» (587/19)، و«وفيات الأعيان» (40/18)، «الأعلام» (282/3) .
(5) «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» (193/2) .
وقال الإمام القرطبي - رحمه الله - في «الجامع لأحكام القرآن» (183/6): «وسُمِّيَ المال الحرام سُحْتاً لأنه يسحت الطاعات ، أي: يذهبها ويستأصلها ... وعن ابن مسعود أنه قال: السُّحْت أن يقضي الرجل لأخيه حاجة فيهدي إليه هدية فيقبلها . وقال ابن خويز مناد: من السُّحْت أن يأكل الرجل بجاهه، وذلك أن يكون له جاه عند السلطان فيسأله إنسان حاجة فلا يقضيها إلا برشوة يأخذها ، ولا خلاف بين السلف أن أخذ الرشوة على إبطال حق أو ما لا يجوز؛ سُحْتٌ حرام، وقال أبو حنيفة: إذا ارتشى الحاكم انعزل في الوقت وإن لم يعزل. وبطل كل حكم حكم به بعد ذلك . قلت: وهذا لا يجوز أن يُخْتَلَفَ فيه - إن شاء الله -، لأن أخذ الرشوة منه فسق ، والفاسق لا يجوز حكمه، والله أعلم» .
(6) سورة المائدة: الآيات ٦٢ - ٦٣ .

قال الحافظ ابن كثير - رحمه الله - : «وقوله: ﴿وَرَأَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يُسْرِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ

وَأَكْلِهِمُ الشُّحَّتَ﴾ أي: يبادرون إلى ذلك من تعاطي المآثم والمحارم والاعتداء على الناس، وأكلهم أموالهم بالباطل ﴿لَيْتَسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ أي: لبئس العمل كان عملهم وبئس الاعتداء اعتداؤهم» (1) .

وقال النبي - ﷺ - : «إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا كَثِيرٌ مِنَ الْمَشْتَبِهَاتِ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرعى حَوْلَ الْحِمَى يوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنْ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنْ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمَهُ، أَلَا وَإِنْ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةٌ، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ» (2) .

وقال النبي - ﷺ - : «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ لَحْمٌ نَبَتَ مِنْ سُحْتٍ ؛ النَّارُ أَوْلَى بِهِ» (3) .

وقال - ﷺ - : «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ جَسَدٌ غُذِّيَ بِحَرَامٍ» (4) .

(1) «تفسير ابن كثير» (144/3) .

(2) رواه البخاري (52) (20/1) كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، ومسلم (1599) (1219/3، 1220) كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، من حديث النعمان بن بشير - ﷺ - .

وقد أجمع العلماء على عظم موقع هذا الحديث وكثرة فوائده وأنه أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، وفي الحديث الإشارة إلى طلب الحلال البين في المال والمطعم والمشرب والملبس وغيرها، والبعد عن الحرام البين كذلك، إضافة إلى البعد عن الشبهات لأنه طريقٌ لحماية دين المرء وعرضه، وقد أوضح النبي - ﷺ - ذلك بضرب المثل بالحِمَى، ثم بين أهم الأمور وهو مراعاة القلب والحرص على صلاحه، فبصلاحه يصلح الجسد كله، وبفساده يفسد الجسد كله .

راجع: «جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم» للإمام ابن رجب، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وإبراهيم باحس، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة 1422هـ - 2001م (192/1 - 213) .

(3) تقدم ترجمته (ص 68) .

قال الملا على القاري في كتابه «مرقاة المفاتيح» (1899/5): «(لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ) أي: دخولاً أولياً مع الناجين ؛ بل بعد عذاب بقدر أكله للحرام ما لم يعف عنه، أو لا يدخل منازل العلية، أو المراد أن لا يدخلها أبداً إن اعتقد حلَّ الحرام - وكان معلوماً من الدين بالضرورة -، أو المراد به الزجر والتهديد والوعيد الشديد، ولذا لم يقيد بنوع من التقييد (لحم): أي صاحب لحم (نبت من السحت): بضم السين والحاء وسكونها، الحرام ؛ لأنه يسحت البركة أي يذهبها ... (أولى به) أي: من الجنة، لَتُطَهَّرَ النارُ عن ذلك بإحراقها إياه، وهذا على ظاهر الاستحقاق، أما إذا تاب أو غفر له من غير توبة، وأرضى خصومه، أو نالته شفاعة شفيع، فهو خارج من هذا الوعيد» .

(4) رواه البزار في مسنده «البحر الزخار» (43) (105/1)، وأبو يعلى في مسنده (83) (84/1) «مسند أبي يعلى» تحقيق: حسين سليم أسد، ط: دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى 1404هـ - 1984م، والطبراني في «المعجم الأوسط» (5961) (112/6)، من حديث أبي بكر - ﷺ -، قال الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد» (18109) (293/10): «رواه أبو يعلى، والبزار، والطبراني في الأوسط، ورجال أبي يعلى ثقات، وفي بعضهم خلاف» . وقال العلامة الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب»: (1730) (150/2): «صحيح» لغيره .

وقال - ﷺ -: «إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إليّ، ولعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، وأقضي له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذ، فإنما أقطع له قطعة من النار» (1).

فمن ذهب إلى القاضي يشتكي مالاً عند آخر ويدّعي أنه له وهو مبطلٌ وكاذبٌ، ودلّس على القاضي وأقنعه بأنه صاحب حقٍّ حتى حكم له القاضي، فهذا المال حرامٌ، ولا يفيد حكم القاضي عند الله تعالى، فالقاضي يحكم بالظاهر، وحقائق الأمور - التي يعلمها الله - لا يغيرها حكم القاضي (2).

وقد أخبر النبي - ﷺ - عن إتيان زمان لا يبالي المرء فيه في كسبه وعمله؛ أمّن حلالٍ هو أمّ من حرام، فالمهم عنده هو كسب المال وتجميع الثروات حتى ولو كانت من الحرام؛ فقد قال النبي - ﷺ -: «يأتي على الناس زمان لا يبالي المرء ما أخذ منه أمن الحلال أم من الحرام» (3).

= قال الإمام المناوي في «فيض القدير» (17/5): «هذا وعيد شديد يفيد أن أكل أموال الناس بالباطل من الكبائر . قال الذهبي : يدخل فيه المكاس، وقاطع الطريق، والسارق والخائن، والزاني، ومن استعار شيئاً فجحدّه، ومن طُفّف في وزن أو كيل، ومن التقط مالا فلم يعرفه وأكله ولم يملكه، ومن باع شيئاً فيه عيبٌ فغطّاه، والمقامر، ومخبر المشتري بالزائد . هكذا عدّ هذه المذكورات من الكبائر ، مستدلاً عليها بهذا الحديث ونحوه، ولا يخلو بعضها من نزاع» .

(1) رواه البخاري (6967) (25/9) كتاب الحيل، باب إذا غصب جارية فزعم أنها ماتت، فقضي بقيمة الجارية الميتة ، ثم وجدها صاحبها فهي له، ويردُّ القيمة ولا تكون القيمة ثنأً، ومسلم (1713) (1337/3) كتاب الأفضية، باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة، من حديث أم سلمة - رضي الله عنها -، واللفظ للبخاري .

(2) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (173/13): «قوله: (قطعة من النار) أي: الذي قضيت له به بحسب الظاهر ، إذا كان في الباطن لا يستحقه فهو عليه حرام يتول به إلى النار» .

(3) تقدم تحريجه (ص 69) .

ومعنى الحديث: أن الناس تتغير بهم الأحوال وتبديل الأزمان، ويأتي عليهم زمان يضعف فيه الدين، وتفسد الضمائر والذمم، ويتكالب الناس فيه على جمع المال من حلال أو حرام، فالغاية تبرر الوسيلة عندهم، والحلال ما حلّ في أيديهم كما قال - ﷺ -: «لا يبالي المرء ما أخذ منه» أي: لا تهمه الوسيلة التي اكتسب بها المال، والطريق الذي أخذه منه «أمن الحلال» أي سواء كان من كسب حلال كالبيع المبرور وعمل اليد «أم من الحرام» كالاختلاس والربا والقمار والرشوة، لأن المصلحة المادية هي الهدف الوحيد، والغاية الرئيسية لكل معاملاته، ويؤخذ من الحديث: التحذير الشديد من اكتساب المال من الطرق غير المشروعة، لأن النبي - ﷺ - إنما ذكر ذلك في موضع الذم والإنكار على من يصنع هذا .

راجع: «منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري» لحمزة محمد قاسم، ط: مكتبة دار البيان، دمشق، سوريا، ومكتبة المؤيد، الطائف، السعودية 1410هـ - 1990م (256/3، 257) .

كما أخبر النبي - ﷺ - أن المرء محاسب ومسئول عن أمواله من أين اكتسبها وفيما أنفقها؛ وهذا مدعاة لأن يراقب المرء نفسه في الطرق التي يكسب بها المال - ويراقبها في طرق إنفاقه -، وهل هي حلال أم حرم؛ وقد قال - ﷺ - : «**لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيما أفناه، وعن علمه فيم فعل، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، وعن جسمه فيم أبلاه**»⁽¹⁾.

ومما يدل على خطورة الكسب الحرام: أنه لا يُطهَّر إلا التخلص منه، والخروج عن ملكيته، وردّه لأصحابه إن كانوا أحياء، أو ورثتهم إن كانوا موتى، أو يتنازل عنه إلى جهات خيرية أو مصالح عامة للمسلمين إذا لم يُعرَف أصحابه؛ ولا يطهَّر أن يتصدَّق صاحبه بجزء منه على الفقراء والمساكين، أو على الأراامل والأيتام، أو في جهة من جهات الخير والبر؛ فإنَّ الإسلام يشترط طُهرَ الوسائل كما يشترط شرف المقاصد والغايات، ولا يقبل الوصول إلى الحقِّ بطريق الباطل، وقد تقدَّم قول النبي - ﷺ - : «**إنَّ الله طيبٌ لا يقبلُ إلا طيباً**»⁽²⁾.

وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - موقوفاً عليه: «والذي نفسي بيده، لا يكسب عبدٌ مالاً من حرام، فيتصدَّق به فيُقبل منه، أو ينفق منه فيُبارك له فيه، أو يتركه خلف ظهره؛ إلا كان زاده إلى النار، إنَّ الله تعالى لا يمحو السيئ بالسيئ، ولكن يمحو السيئ بالحسن، إن الخبيث لا يمحو الخبيث»⁽³⁾.

ومن هنا اشتدَّت عناية الصحابة فمن بعدهم من السَّلَفِ الصالح بألا يُدخِلوا بطونهم شيئاً من الحرام .

فعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان لأبي بكر - رضي الله عنه - غلامٌ يخرج له الخراج، وكان أبو بكر يأكل من خراجهِ، فجاء يوماً بشيء فأكل منه أبو بكر، فقال له الغلام: أتدري ما هذا؟ فقال أبو بكر: وما هو؟ قال كنت تكهَّنتُ لإنسانٍ في الجاهلية وما أُحسِنُ الكهانة إلا أُنِي خدعته، فلقيني فأعطاني بذلك، فهذا الذي أكلت منه . فأدخل أبو بكر يده فقاء كلَّ

(1) تقدم تخرجه (ص 67) .

(2) تقدم تخرجه بتمامه (ص 66) .

(3) رواه أحمد (3672) من حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - ، وقال محققو «المسند» (190/6، 191): «إسناده ضعيف لضعف الصباح بن محمد (...) ولكنه صحيح عن ابن مسعود موقوفاً، كما قال الدارقطني» .

شيء في بطنه ⁽¹⁾ .

وتحريم المكاسب الخبيثة مما يتميز به الإسلام عن سائر الأنظمة الاقتصادية المعاصرة، فالإسلام لا يعطي الفرد الحرية المطلقة التي تؤدي إلى الجموح والانفلات من كل القيم والمبادئ، فليس للمسلم أن يفعل ما يشاء وكيفما يشاء، كما هو الحال في النظام الرأسمالي، وإنما حريته في الإسلام مقيدة بالعدل، ومراعاة الحلال والحرام في الكسب والعمل والإنتاج . وتبعاً لذلك حرّم الإسلام أنواعاً من المكاسب، وجعلها مكاسب خبيثة يجب على المسلم أن ينأى عنها، ومن ذلك:

1- تحريم الربا، فهو محرّم بنصّ الكتاب والسنة، وأكل الربا والمتعامل به مُحارب لله ورسوله، وملعونٌ بلعنة الله ورسوله - ﷺ - ⁽²⁾ .

قال - تعالى - : ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ يَمْحُقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾﴾ ⁽³⁾ .

وقال - ﷺ - : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾﴾ ⁽⁴⁾ .

(1) رواه البخاري (3842) (43/5) كتاب مناقب الأنصار، باب أيام الجاهلية . ومعنى «يخرج له خراج» يأتي له بما يكسبه من الخراج، وهو ما كان يقرره السيد على عبده من مال يدفعه من كسبه، و«تكهنت» الكهانة: ادعاء علم الغيب، و الإخبار عما = سيكون من غير دليل شرعي . قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في «فتح الباري» (154/7 - 155): «والذي يظهر أن أبا بكر إنما قاء لما ثبت عنده من النهي عن حلوان الكاهن وحلوان الكاهن ما يأخذه على كهانته والكاهن من يخبر بما سيكون عن غير دليل شرعي وكان ذلك قد كثر في الجاهلية خصوصاً قبل ظهور النبي - ﷺ - » .

(2) سيأتي - بإذن الله تعالى - مزيد بيان لتحريم الربا في الفصل الرابع ؛ مطلب: الربا بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي (ص 484) وما بعدها .

(3) سورة البقرة: الآيات 275، 276 .

(4) سورة البقرة: الآيات 278 - 279 .

وقال - تعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (1) .

وعن جابر - رضي الله عنه - قال: «لعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - آكل الربا، ومؤكله ، وكاتبه ، وشاهديه»، وقال: «هم سواء» (2) .

ولخطورة الربا وشدة تحريمه، كان أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - يبتعدون عنه أشدَّ البُعد؛ حتى قال عمر ابن الخطاب - رضي الله عنه - : «تركنا تسعة أعشار الحلال مخافة الربا» (3) .

2- تحريم المكاسب التي تأتي دون مقابل حلال كالقمار (4)، والغصب، والسرقة، والرشوة، والسؤال تكثرًا .

قال - تعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (5) .

وتحريم الغصب والسرقة أوضح من أن أدل عليه، بل تحريمهما مركزٌ في الضمائر حتى لدى غير المسلمين؛ قال - تعالى - في بيان عقوبة السارق وحده: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (6) .

(1) سورة آل عمران: آية ١٣٠ .

(2) رواه مسلم (1598) (1219/3) كتاب المساقاة، باب لعن آكل الربا ومؤكله .

(3) رواه عبد الرزاق الصنعاني في «المصنف» تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط: المكتب الإسلامي، بيروت ، الطبعة الثانية

1403هـ - (14683) (152/8) .

(4) القمار: نوع من المراهنة على صفة خاصة، قد يكسب فيها الشخص مبالغ ضخمة في لحظات، وقد يخسرها أو يخسر بعضها في لحظات أيضاً، وقد لا يكسب شيئاً مطلقاً، وربما خسر كل ما معه من مال .

قال الجرجاني - رحمه الله - في «التعريفات» (ص 179): «القمار: هو أن يأخذ من صاحبه شيئاً فشيئاً في اللعب ، القمار : في لعب زماننا: كل لعب يشترط فيه غالباً من المتغالبين شيئاً من المغلوب » .

وهذا القمار كسبٌ خبيث يؤدي إلى وقوع العداوة والبغضاء والمنازعة في أكثر الأحيان، إضافة إلى ما يحدثه بصاحبه من الاتكال في رزقه على تلك الطرق الخطرة، وترك العمل المثمر الذي ينفعه وينفع غيره من أبناء أمته، ولذا حرّمه الإسلام، ومن القمار والميسر: ما يسمى باللوّطو والتوتو، واليانصيب .

قال الإمام ابن قدامة - رحمه الله - في «المغني» (150/10): «كل لعب فيه قمار، فهو محرم، أي لعب كان، وهو من الميسر الذي أمر الله تعالى باجتنابه، ومن تكرر منه ذلك ردت شهادته » .

(5) سورة المائدة: آية ٩٠ .

(6) سورة المائدة: آية ٣٨ .

وتحريم الرِّشوة ثابتٌ بالنص؛ ففح عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - قال: «لعن رسول الله - ﷺ - الراشي والمرتشى» (1).

ويدخل في الرِّشوة: هدايا عُمّال الدولة وموظفيها، ويطلق عليه البعض اسم «العمولات» (2).

وتحريم سؤال الناس بغير حاجة ولا ضرورة، ورد فيه أحاديث منها: حديث قَبِيصَةَ بن مُخَارِقٍ الهَلَالِيِّ (3) - قال: تَحَمَّلْتُ حَمَالَةً فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - أَسْأَلُهُ، فَقَالَ: «أَقِمْ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ فَنَأْمُرَ لَكَ بِهَا»، ثُمَّ قَالَ: «يَا قَبِيصَةُ، إِنْ الْمَسْأَلَةُ لَا تَحُلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً: رَجُلٌ تَحْمَلُ حَمَالَةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يُمَسِّكُ ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاكَ مَالَهُ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوَاماً مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ: سَدَاداً مِنْ عَيْشٍ - وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحِجَا مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فَلَاناً فَاقَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوَاماً مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ: سَدَاداً مِنْ عَيْشٍ - فَمَا سُوَاهُنَّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يَا قَبِيصَةُ سُحْتاً يَأْكُلُهَا صَاحِبُهَا سُحْتاً» (4).

(1) تقدم تحريجه (ص 81).

(2) وسيأتي بيان ذلك بدليله في المطلب الخامس؛ مقصد: التزام الأمانة والبعد عن الغش والخيانة (ص 330).

(3) هو أبو بشر، قبيصة بن المخارق بن عبد الله بن شداد بن معاوية بن أبي ربيعة، الهلالي البصري، صحابي جليل - ﷺ - وفد على النبي - ﷺ - فأسلم وروى عنه أحاديث، ونزل البصرة، وقال البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان: «له صحبة»، وروى عنه ولده قطن، وكنانة بن نعيم، وأبو عثمان الهندي، وغيرهم.

راجع: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (25/7)، و«معرفه الصحابة» لأبي نعيم (2332/4)، و«الاستيعاب» (1273/3)، و«الإصابة» (312/5).

(4) رواه مسلم (1044) (722/2) كتاب الزكاة، باب من تحل له المسألة.

قال الإمام الخطابي - رحمه الله -: «في هذا الحديث علمٌ كثيرٌ، وفوائد همة، ويدخل في أبواب من العلم والحكم، وذلك أنه قد جعل من تحل له المسألة من الناس أقساماً ثلاثة: غنياً وفقيرين، وجعل الفقير على ضربين، فقراً ظاهراً، وفقراً باطناً. فالغني الذي تحل له المسألة: هو صاحب الحمالة، وهي الكفالة، والحميل: الكفيل والضمين، وتفسير الحمالة: أن يقع بين القوم التشاجر في الدماء والأموال ويحدث بسببهما العداوة والشحناء، ويخاف منها الفتق العظيم، فيتوسط الرجل فيما بينهم ويسعى في إصلاح ذات البين، ويتضمن مالا لأصحاب الطوايل يترضاهم بذلك حتى تسكن الثائرة، وتعود بينهم الألفة، فهذا الرجل صنع معروفاً، وابتغى بما أتاه صلاحاً، فليس من المعروف أن تورك الغرامة عليه في ماله، ولكن يُعان على أداء ما تحمّله منه ويُعطى من الصدقة قدر ما يُبرأ به ذمته، ويخرج من عهدة ما تضمنه منه.

وأما النوع الأول من نوعي أهل الحاجة: فهو رجل أصابته جائحة في ماله فأهلكته، والجائحة في غالب العرف: هي ما ظهر أمره من الآفات، كالسيل يغرق متاعه، والنار تحرقه، والبرد يفسد زرعه وثماره، في نحو ذلك من الأمور، وهذه أشياء لا تخفى آثارها عند

وتقدم قوله ﷺ: «إن المسألة لا تصلح إلا لثلاث: لذي فقر مدقع، أو لذي غرم مفظع، أو لذي دم موجه» (1).

3- تحريم الاتجار بالمحرمات والعمل فيها أو صناعتها أو تسويقها؛ ويدخل في ذلك الميتة، والخنزير، والأصنام (2)، والخمور.

فعن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما -، أنه سمع رسول الله - ﷺ - يقول عام الفتح وهو بمكة: «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر، والميتة، والخنزير، والأصنام» (3).

كونها ووقعها، فإذا أصاب الرجل شيء منها فذهب ماله وافترق حلت له المسألة، ووجب على الناس أن يعطوه الصدقة من غير يبرق يطالبونه بها على ثبوت فقره واستحقاقه إياها.

وأما النوع الآخر فإنما هو فيمن كان له ملك ثابت، وعُرف له يسارٌ ظاهرٌ فادّعى تلفَ ماله من لصٍّ طريقه، أو خيانةٍ ممن أودعه، أو نحو ذلك من الأمور التي لا يبين لها أثرٌ ظاهرٌ المشاهدة والعيان، فإذا كان ذلك ووقعت في أمره الريبة في النفوس لم يُعطَ شيئاً من الصدقة إلا بعد استبراء حاله والكشف عنه بالمسألة عن أهل الاختصاص به والمعرفة بشأنه، وذلك معنى قوله: «حتى يقول ثلاثة من = ذوي الحجى من قومه قد أصابت فلاناً الفاقة»، واشترطه الحجى تأكيداً لهذا المعنى، أي: لا يكونوا من أهل الغباوة والغفلة ممن يخفى عليهم بواطن الأمور (...). فإذا قال نفر من قومه أو جيرانه أو من ذوي الخبرة بشأنه أنه صادقٌ فيما يدعيه أعطى الصدقة (...). وفي قوله: «أقم حتى تأتينا صدقة فنأمر لك بها» دليلٌ على جواز نقل الصدقة من بلد إلى أهل بلد آخر، وفيه أن الحد الذي ينتهي إليه العطاء في الصدقة هو الكفاية التي تكون بها قوام العيش وسداد الخلق، وذلك يعتبر في كل إنسان بقدر حاله ومعيشته، ليس فيه حدٌ معلومٌ يُحمّل عليه الناس كلهم مع اختلاف أحوالهم. راجع: «معالم السنن» (66/2 - 68).

(1) تقدم تخريجه والكلام عليه (ص 263).

(2) يحرم شرعاً بيع التماثيل (الأصنام) والعلة في التحريم: كونها ليس فيها منفعة مباحة، وأنها وسيلة من وسائل الشرك، فيحرم بيعها سواء اتخذت للعبادة أو للزينة، وسواء كانت على شكل إنسان أو حيوان، وسواء بيعت للمسلمين أو لغيرهم؛ قال الإمام ابن بطال - رحمه الله - في «شرح صحيح البخاري» (360/6): «أجمعت الأمة على أنه لا يجوز بيع الميتة والأصنام، لأنه لا يحل الانتفاع بهما، فوضع الثمن فيهما إضاعة المال، وقد نهي النبي عن إضاعة المال».

ويحرم أيضاً: بيع أي شيء له علاقة بعقيدة غير المسلمين، كالصلبان، و المنتجات الخاصة بعيد رأس السنة (الكريسماس) وما يسمى عيد الحب (فالتاين) ونحوهما، لما فيه من تشبه بالكفار، وتأثير على عقيدة المسلمين.

(3) رواه البخاري (2236) (84/3) كتاب البيوع، باب بيع الميتة والأصنام، ومسلم (1581) (1207/3) كتاب المساقاة، باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام. وتمايمه: فقيل: يا رسول الله، أرأيت شحوم الميتة، فإنها يطلى بها السفن، ويدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس؟ فقال: «لا، هو حرام»، ثم قال رسول الله - ﷺ - عند ذلك: «قاتل الله اليهود، إن الله لما حرم شحومها جملوه ثم باعوه، فأكلوا ثمنه»، ومعنى: «يستصبح بها الناس» أي: يجعلونها في مصابيحهم يستضيئون بها، «شحومها» أي: دهون الميتة، أو دهون البقر والغنم؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ شُحُومَهُمَا﴾ [سورة الأنعام: آية 146]، و«جملوه» أي: أذابوه واستخرجوا دهنه.

راجع: «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» لليعني (56/12)، و«نيل الأوطار» (169/5).

وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - ﷺ -: «لعن الله الخمر ، وشاربها وساقيلها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والحمولة إليه»⁽¹⁾ .

ويلحق بتحريم الاتجار بالخمر والكسب عن طريقها - بأي صورة من الصور؛ تصنيعاً أو بيعاً أو تسويقاً أو ترويحاً - : تحريم الاتجار بالسموم والمسكرات، و المخدرات بأنواعها⁽²⁾، كالهريوين، والأفيون، والحشيش، والقات، والدخان (التبغ)⁽³⁾، وغيرها مما يعود بالضرر على المسلمين في عقولهم، وأبدانهم، ونسلهم، وأموالهم .

(1) رواه أبو داود (3674) (531/2) كتاب الأشربة، باب العنب يعصر للخمر، والحاكم في موضعين (2235) (3/2)، و(7228) (160/4) وقال في الموضع الثاني: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وصححه الشيخ الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (2356) (297/2)؛ والحديث رواه ابن ماجه (3380) (1121/2) كتاب الأشربة، باب لعنت الخمر على عشرة أوجه، عن ابن عمر - ﷺ - مرفوعاً، بلفظ: «لُعِنَتُ الخمر على عشرة أوجه: بعينها، وعاصرها، ومعتصرها ، وبائعها ، = ومبتاعها، وحاملها، والحمولة إليه، وآكل ثمنها، وشاربها، وساقيلها»، ورواه الترمذي (1295) (581/2) كتاب البيوع، باب النهي أن يتخذ الخمر خللاً، عن أنس بن مالك - ﷺ - قال: « لعن رسول الله - ﷺ - في الخمر عشرة : عاصرها ، ومعتصرها، وشاربها، وحاملها، والحمولة إليه، وساقيلها، وبائعها، وآكل ثمنها، والمشتري لها، والمشترة له»، وقال: «هذا حديث غريب من حديث أنس، وقد روي نحو هذا عن ابن عباس، وابن مسعود، وابن عمر ، عن النبي - ﷺ -». وقال الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (2357) (297/2) : «حسن صحيح» .

(2) ووجه دخولها: أن الخمر ما خامر العقل، والمخدرات تخامر العقل، وتخرجه عن طبيعته المميزة الحاكمة، بل المخدرات - كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية - أشدُّ إثمًا من الخمر المعروفة، لأن أضرارها أشدُّ من أضرار الخمر على الفرد، والأسرة، والمجتمع . قال شيخ الإسلام في الحشيش - وهو من أخف أنواع المخدرات -: « والحشيشة المصنوعة من ورق العنب حرام أيضا يجلد صاحبها كما يجلد شارب الخمر وهي أخطر من الخمر من جهة أنها تفسد العقل والمزاج حتى يصير في الرجل تخنث وديانة وغير ذلك من الفساد والخمر أخطر؛ من جهة أنها تفضي إلى المخاصمة والمقاتلة وكلاهما يصد عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة » . «مجموع الفتاوى» (339/28) .

(3) إن نبتة الدخان لم تكن معروفة في ديار الإسلام، لذلك لم يتعرض لها الفقهاء القدامى في مؤلفاتهم، وأول ما عرف الدخان في بلاد المسلمين في حوالي الألف للهجرة - كما ذكر بعض العلماء -، ولما شاع التدخين اختلف الفقهاء في حكمه، فمنهم من رأى أنه مباح، ومنهم من رأى أنه حرام، وخلافهم هذا كان قبل وقوفهم على أضرار التدخين، أما الآن وقد أثبتت الدراسات العلمية، والواقع العملي أضراره الصحية، وخصوصاً على الرئتين والجهاز التنفسي، وأنه من أعظم المسببات لسرطان الرئة، وتليف الكبد، وأمراض الشريان التاجي، والذبحة الصدرية، وسرطان الفم - وغيرها من الأمراض الخبيثة -، ومن المسببات المعروفة لأعداد كثيرة من الوفيات، فضلاً عن تأثيره على الصحة العامة، إضافة إلى أضراره النفسية والأسرية والاجتماعية والاقتصادية؛ ولأجل ذلك رأى أكثر العلماء المعاصرين أن التدخين حرام، وهذا هو القول الصحيح الراجح إن شاء الله تعالى .

راجع: «فقه التاجر المسلم» د . حسام عفانة (ص 203) .

ويكفي في التدليل على تحريمه قوله - ﷺ -: « لا ضرر ولا ضرار » رواه أحمد (2865) وابن ماجه (2341) (784/2) كتاب الأحكام، باب من بين في حقه ما يضُرُّ بجاره، عن ابن عباس، وقال محققو «المسند» (55/5): «حسن» ، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (7517) (1249/2) و«سلسلة الأحاديث الصحيحة» (250) (498/1) .

ويدخل في ذلك: زراعة النباتات التي تُؤخذ منها المخدرات بأنواعها، وكذلك الدخان (التبغ)؛ فزراعة تلك النباتات، وتصنيعها إلى المخدرات، وترويجها؛ كل ذلك محرم شرعاً .

كما يدخل في تحريم الخمر: تحريم بيع العنب أو التمر - أو أي نوع من أنواع الفاكهة المباحة - لمن يصنع منه خمرًا⁽¹⁾ .

4 - تحريم المتاجرة فيما يعود على دين المسلمين وأفكارهم ومعتقداتهم بالضرر، سواء كان ذلك عن طريق البرامج الإعلامية المشاهدة أو المسموعة، أو الوسائل المطبوعة كالكتب والروايات الإلحادية، أو الصحف والدوريات والمجلات التي تنشر الفحشاء والرذيلة والمنكر، أو غيرها من أي مادة أو وسيلة تُحاربُ الله ورسوله ودينه ، وتبث الشبهات وتنشرها مشككةً في دين الله تعالى .

5- تحريم العمل الذي تنتهك فيه الحُرُمات؛ كعمل الراقصين والراقصات، والمغنين والمغنيات، والممثلين والممثلات، ومن يشاركه م في ذلك من الرجال والنساء من مصورين ومخرجين، وغيرهم؛ وكذا ما ينتج عن ذلك من أفلام، ومسلسلات، ومسرحيات؛

ويلحق بالدخان ما يسمّى باللعسل، والشيشة - وتُسمّى في بعض البلدان: الأرجيلة -، وغير ذلك من الأنواع، ويلحق بتحريم التدخين: تحريم كل ما يتعلق به من بيع، وتوزيع، وتقديمه للناس، والدعاية له والتسويق، وتأجير محلات لبيعه، ... الخ .

(1) يحرم على المسلم أن يبيع العنب لشخص يصنع منه خمرًا سواء كان ذلك الشخص مسلماً أو غير مسلم، ويشترط لتحريم ذلك: علمُ البائع بأن المشتري يصنع من العنب خمرًا؛ وهذا مذهب المالكية، والحنابلة، والمعتمد عند الشافعية، وهو مذهب الظاهرية، ويدل على ذلك قوله - تعالى -: ﴿وَمَأْوُوا عَلَى الْبَرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَأْوُوا عَلَى الْإِنِّمِ وَالْمَدُونِ﴾ [سورة المائدة: آية 2] ؛ قال الإمام ابن قدامة - رحمه الله -: «وهذا نهي يقتضي التحريم» «المغني» (4/167) .

كما يدل عليه حديث «لعن رسول الله - ﷺ - في الخمر عشرة» وقد تقدم قبل قليل، ولأنه يعقد عليها لمن يعلم أنه يريد لها للمعصية، فأشبهه إجارة أمتة لمن يعلم أنه يستأجرها ليزني بها، وقد روى محمد بن سيرين: أن قيساً كان لسعد بن أبي وقاص في أرض له فأخبره عن عنب أنه لا يصلح زيباً، ولا يصلح أن يباع إلا لمن يعصره - أي: يجعله خمرًا -، فأمر بقلعه، وقال: «بئس الشيخ أنا إن بيعت الخمر» . راجع: «المغني» لابن قدامة (4/168) .

وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن بيع العنب لمن يجعله خمرًا فقال في «مجموع الفتاوى» (29/236): «لا يجوز بيع العنب لمن يعصره خمرًا، بل قد لعن رسول الله - ﷺ - من يعصر العنب لمن يتخذ خمرًا، فكيف بالبائع له الذي هو أعظم معاونته، ولا ضرورة إلى ذلك، فإنه إذا لم يمكن بيعه رطباً ولا تزييه فإنه يتخذ خلاً أو دبساً ونحو ذلك» .

ودعايات، وما تتضمنه من اختلاط وعري، ورقص وتحتك، ومجون وخنا، وتقبيل ومعاشرة، وضُمّ وعناق، وتعليم لفنون السرقة والاعتصاب والقتل والإجرام⁽¹⁾.

فهذه الأعمال - التي تقدمت الإشارة إليها - يحرمها ديننا الإسلامي الحنيف، ويحرم ترويجها بالبيع أو الشراء، أو التأجير، أو الهبة، أو الدعاية والإعلان والتسويق؛ لأن ذلك يسهم بشكل أو بآخر في نشر الفاحشة والرذيلة بين المسلمين⁽²⁾، وقد قال - سبحانه

وتعالى -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾⁽³⁾.

6- تحريم كل عمل فيه إعانة على ظلم أو حرام؛ فكل ما أدّى إلى الحرام فهو حرام⁽⁴⁾، ومن ذلك: تحريم العمل في البنوك الربوية، أو العمل في محل للخمر، أو في مرقص، أو ملهى، ونحوها من أماكن المعصية، كما يحرم تأجير المحلات والمباني لمن يقوم بتلك الأعمال؛ لأن في ذلك إعانة على المعصية، ورضاً بهذا العمل المحرم، وكلاهما ممنوع شرعاً؛

(1) أعني بما ذكرته هنا: الفن السّاقط المأبوط الذي يدعو للرذيلة ويحارب الفضيلة، ولا يعبأ بمحرّمات الإسلام ولا بمقدساته، أما الفنّ المهادن البناء النظيف، الذي يدعو للفضيلة ويحارب الرذيلة، ويُراعى فيها أحكام الإسلام وضوابطه، ويخدم قضايا الأمة، فمثل هذا الفنّ يترجّح جوازده، وربما: استحبابه، لاسيما في زمننا الذي أصبح الفن فيه وسيلة فعّالة في التأثير على الرأي العام وتوجيهه؛ فما أحوج المسلمين اليوم لمثل هذا الفنّ ينصرون به دينهم، ويدافعون به عن قضاياهم، ويفضّحون من خلاله كل زور وباطل، وينصرون به كل حق وفضيلة.

(2) ومعظم هذه الأعمال - وللأسف الشديد - تدبّر على أصحابها ملايين الدولارات، إلا أن الإسلام يعتبر هذه الأموال أموالاً محرمة؛ لأنها أتت من الرذيلة والحرام.

(3) سورة النور: آية ١٩.

(4) فللوسائل لها أحكام المقاصد، وهذه قاعدة متفرعة عن قاعدة «الأمر بمقاصدها» والتي هي إحدى قواعد الفقه الكلية الكبرى. قال الإمام عز الدين بن عبد السلام - رحمه الله - في «قواعد الأحكام» (1/ 53، 54): «للوسائل أحكام المقاصد فالوسيلة إلى أفضل المقاصد هي أفضل الوسائل والوسيلة إلى أرذل المقاصد هي أرذل الوسائل».

وقال الإمام ابن القيم - رحمه الله - في «إعلام الموقعين» (3/ 135): «لما كانت المقاصد لا يتوصل إليها إلا بأسباب وطرق تُفضي إليها كانت طرقها وأسبابها تابعة لها معتبرة بها، فوسائل الخمرات والمعاصي في كراهتها والمنع منها بحسب إفضائها إلى غاياتها وارتباطاتها بها، ووسائل الطاعات والقربات في محبتها والإذن فيها بحسب إفضائها إلى غايتها، فوسيلة المقصود تابعة للمقصود، وكلاهما مقصود، لكنه مقصود قصد الغايات، وهي مقصودة قصد الوسائل، فإذا حرّم الرب تعالى شيئاً وله طرقٌ ووسائل تُفضي إليها، فإنه يُحرّمها ويمنع منها؛ تحقيقاً لتحريمه وتبنيّاً له، ومنعاً أن يقرب حماه، ولو أباح الوسائل المفضية والذرائع المفضية إليه لكان ذلك نقضاً للتحريم، وإغراءً للنفوس به، وحكمته تعالى تأبى ذلك كل الإباء».

وراجع كذلك: «لفروق» للقرافي (2/ 33)، و«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (29/ 70)، و«الأشباه والنظائر» للسيوطي (ص 158).

قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (1).

7 - تحريم الإنتاج الحربي الذي يهلك الحرث والنسل، ويقتل العباد ويخرب البلاد، ويتجاوز تعاليم الإسلام وقيمه في حالة الحرب؛ كأسلحة الدمار الشامل: البيولوجية والكيميائية والنووية، والتي تقتل كل كائن حي، ولا تُفرّق بين ذكر وأنثى، ولا شيخ وطفل، ولا مقاتل وغير مقاتل، بل تقتل حتى الحيوان والنبات، وتلوّث المياه والأرض، إنها تقتل كل مظاهر الحياة .

ومثل هذه الأسلحة يُحرّمها الإسلام قطعاً، وعلى المسلمين أن يقودوا حملةً كبرى لمنع إنتاج هذه الأسلحة، وتدمير ما أنتج منها، وأن يتفق البشر على ذلك، وأن يتساووا فيه، ولا يجوز أن يكون ذلك حلالاً لبعض الدول حراماً على غيرها .

وبالرغم من ذلك فقد يتوجه القول بجواز امتلاك المسلمين لتلك الأسلحة، وتطويرهم لها، إذا كان غيرهم يملكها، ويهددهم بها، ولكن لا يستخدمونها قط إلا في حالة الضرورة القصوى، معاملة بالمثل، حين لا يجدي غيرها، دفاعاً عن النفس (2).

8 - تحريم العمل الذي يقتضي أن تتخلّى المرأة المسلمة عن لباسها الشرعي الساتر المفروض عليها، أو يترتب عليه خلوة محرمة مع أجنبي عنها؛ كعمل السكرتيرة مع مديرها أو رئيسها، أو الممرضة مع الطبيب - إذا وُجدت الخلوة المحرّمة -، فإن أمكن العمل مع عدم تجاوز حدود الشرع، وعدم الخلوة، يجوز عندها .

ويدخل في ذلك: تحريم العمل الذي يُجبرُ فيه الإنسان على ترك الفرائض؛ كمن يعمل في مصنع أو شركة ويمنع من أداء الصلاة المفروضة في وقتها .
وقبل أن أنهي هذا المطلب، أحبُّ أن أنبه على مسألتين:

(1) سورة المائدة: آية ٢ .

(2) راجع: «مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال» (ص 34) .

أولاهما: أن ما ذكرته من الطرق المحرمة في الكسب، ليس حصراً لها، فهناك الكثير من الطرق غير المشروعة في الكسب، وما ذكرته مجرد تمثيل لبعض هذه الطرق المحرمة .
والثانية: أنه لا ينبغي أن يحُظَّن ظانُّ أن فيما تقدَّم من المحرَّمات تضيقاً لموارد الرزق على الناس، لأنَّ طرق الكسبِ الحلالِ متاحةٌ وميسَّرةٌ، وهي أكثر من أن تُعدَّ أو تُحصى .



المطلب الثالث: تحقيق تمام الكفاية للفرد والمجتمع⁽¹⁾:

من مَقاصِد الشريعة في كسب المال واستثماره: تحقيق تمام الكفاية للفرد والمجتمع، وسأتناول ذلك المقصد - بإذن الله تعالى - من خلال فرعين:

الفرع الأول: تحقيق تمام الكفاية للفرد:

وأعني بتمام الكفاية: أن تتحقق للفرد⁽²⁾ وَلَمَنْ يَعُولُ الكِفَايَةُ التَّامَّةُ في حاجاته الأصلية من الطعام والشراب واللباس والسكن والزواج، وسائر ما لا بدَّ له منه، على ما يليق بحاله وبزمانه وبيئته، من غير إسرافٍ ولا إقتار⁽³⁾.

وعبارة «سائر ما لا بدَّ له منه»: يدخل فيها كلُّ ما يحتاجه في حياته، وإن لم تكن في حياة من قبله، فإن الحاجات تتطوّر بتطوّر الزمان والإنسان، مثل كثير من الحاجات في عصرنا، من الأدوات الكهربائية والإلكترونية، في التبريد والتسخين، والنقل والحركة

(1) مصطلح «تمام الكفاية» أو «حد الغنى» أو «حد الكفاية»، وإن لم يرد صراحة في نصوص القرآن أو السنة، إلا أنه يستفاد من روح هذه النصوص، إضافة إلى وروده عن عدد من العلماء والأئمة، ومن ذلك: قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: «إذا أعطيتُم فاعنوا»، وقول علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -: «إن الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم» .
راجع: «السنن الكبرى» للبيهقي (36/7)، و«المصنف» لعبد الرزاق الصنعاني (7286) (150/4) .

وقال الإمام الماوردي في «الأحكام السلطانية» ط: دار الحديث، القاهرة (ص 195): «فيدفع إلى الفقير والمسكين من الزكاة، ما يخرج به من اسم الفقر والمسكنة إلى أدنى مراتب الغنى، وذلك معتبر بحسب حالهم، فمنهم من يصير بالدينار الواحد غنيا إذا كان من أهل الأسواق يربح فيه قدر كفايته، فلا يجوز أن يزداد عليه، ومنهم من لا يستغني إلا بمائة دينار فيجوز أن يدفع إليه أكثر منه، ومنهم من يكون ذا جلد يكتسب بصناعته قدر كفايته، فلا يجوز أن يعطى، وإن كان لا يملك درهماً» .

وقال الإمام الماوردي - أيضاً - في «الأحكام السلطانية» (ص 305): «وأما تقدير العطاء فمعتبر بالكفاية حتى يستغني بها» .
وقال الإمام السرخسي في «المبسوط» (18/3): «فعلى الإمام أن يتقي الله في صرف الأموال إلى المصارف فلا يدع فقيراً إلا أعطاه حقه من الصدقات حتى يغنيه وعياله» . وراجع أيضاً: «المحلى بالآثار» لابن حزم (280/4) .

(2) يستوي في ذلك المسلم وغير المسلم، فقد روى أبو يوسف - رحمه الله - أن الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - رأى شيخاً يتكفف الناس فسأله: من أي أهل الكتاب أنت؟ فقال: يهودي، فسأله عمر: وما ألجأك إلى هذا؟ فقال: الجزية والحاجة والسِّنّ . فأمر عمر بطرح جزيته، وأن يعان من الزكاة باعتباره مسكيناً، وأرسل إلى خازن بيت المال بقوله: «راجع إلى هذا وضرباته، فوالله ما أنصفناه، إن أكلنا شبيبته ثم نخذه عند الهرم» . راجع: «الحراج» لأبي يوسف (ص 139) .

وروى البلاذري في «فتوح البلدان» (ص 131): «أن عُمرَ بن الخطاب - رضي الله عنه - عند مقدمه من أرض دمشق، مرَّ يقوم مُجذمين من النصراني، فأمر أن يعطوا من الصدقات، وأن يجرى عليهم القوت» .

(3) راجع: «حاشية ابن عابدين» (3/579، 580)، «المجموع» (6/191)، و«الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع» ط: دار الفكر، بيروت (1/230)، و«معني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج» (4/173)، و«المعني» لابن قدامة (8/195، 196) .

والسرعة، كالهواتف والكمبيوترات ونحو ذلك، فقد أمست حاجات أساسية للإنسان .

وعبارة «على ما يليق بحاله» تعني: أن الأفراد يختلفون من حيث مستوياتهم، فما يليق بحال الرجل في المدينة غير ما يليق بحاله في القرية أو البادية، وما يليق بحال أستاذ الجامعة غير ما يليق بحال الحارس أو السائق، وما يليق بحال الرجل ذي العيال غير ما يليق بحال الرجل العزب، أو المتزوج غير المنجب، وما يليق بحال الرجل الغني غير ما يليق بحال الرجل الفقير، وهكذا .

وعبارة «بلا إسراف ولا إقتار» تعني: أن المطلوب هو الحدُّ الوسطُ في كل ما يحتاجه الإنسان، بلا طغيان ولا إحسار، ولا وكس ولا شطط ⁽¹⁾ .

والأصل في توفير تمام الكفاية: أن يوفره الإنسان لنفسه بجهد وعمله، فإن عجز عن ذلك بسبب خارج عن إرادته كمرض أو عجز أو شيخوخة، فينتقل ذلك الواجب إلى أقاربه، فإن لم يقوموا به وجب على سائر المسلمين في مجموعهم، من خلال الزكاة والصدقات، أو من بيت مال المسلمين ⁽²⁾ - خزانة الدولة، أو ما يُسمى في وقتنا الحاضر بوزارة المالية - .

(1) ذلك أن للمعيشة الإنسانية - في المجال الاقتصادي - مستويات أربعة، بعضها فوق بعض:

الأول: (مستوى الضرورة) وهي الحالة التي يعيش فيها الإنسان على ما يسد الرمق، ويُبقي عليه أصل الحياة، ويدفع عنه الهلاك أو الموت، مثل حال أولئك الذين يعيشون في أتون المجاعات، ونرى صورهم في التلفاز أحياناً كأنهم هياكل عظمية، أو أشباح هاربة من القبور، وبقاء مثل هؤلاء بهذه الصورة البائسة بين البشر، نقطة سوداء في جبين الإنسانية، التي تنفق عشرات ومئات المليارات على التسليح بكل أنواعه .

الثاني: (مستوى الكفاف) وهو مستوى أحسن من سابقه، وهو الذي يمثل الحد الأدنى للمعيشة دون زيادة ولا نقصان، فلا مجال فيه للون من السعة والترف .

الثالث: مستوى أفضل من السابقين، وهو الذي يسميه الفقهاء (تمام الكفاية) للإنسان، فليس المقصود إذن مجرد الكفاية، بل الكفاية التامة بكل عناصرها ومقوماتها، وهذا هو المستوى الذي يريده الإسلام لأبنائه، بل لكل من يعيش في ظله، مسلماً أو غير مسلم، حتى قالوا في باب الزكاة: إذا كان الفقير يملك بعض الكفاية أو أكثرها، فيجب أن يُعطى من الزكاة ما يكمل كفايته، فلو كان يكسب سبعة أو ثمانية ولكن كفايته لا تتم إلا بعشرة، يجب أن يُعطى له بقية العشرة، حتى يكون له «قوام من عيش، أو سداد من عيش»، كما ذكر الحديث الصحيح .

الرابع: مستوى الترف، وهو فوق كل المستويات السابقة، لكنه مرفوض إسلامياً، فلا يُتصور أن تقصد الشريعة إليه .

راجع: «مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال» (ص 36، 37)، و«دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي» د . يوسف

القرضاوي، ط: مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى 1415هـ - 1995م (ص 170) .

(2) راجع: «حاشية ابن عابدين» (3/ 579، 580)، و«بدائع الصنائع» (68/2، 69)، و«كشف القناع»

(481/5) وما بعدها .

وتأمين مستوى لائق من المعيشة لكل فرد في المجتمع المسلم بحسب ظروف الزمان والمكان؛ أمرٌ أوجبه الإسلام وفي إنكاره أو إغفاله تكذيبٌ للدين، وإغفالٌ لتعاليمه؛ قال - تعالى - : ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْذِّبِ ۚ ﴿١﴾ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ﴿٢﴾ وَلَا يَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ ۚ ﴿١﴾﴾ ، وقال - جل وعلا - : ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ۚ ﴿٢﴾﴾ ، وقال - تعالى - : ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ۚ ﴿٣﴾﴾ ، وقال - ﷺ - : ﴿فَتَابَ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ. وَالْمِسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ ذَلِكَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ﴿٤﴾ .

وعن جابر - ﷺ - قال: أعتق رجلٌ من بني عُذْرَةَ عَبْدًا له عن دُبُرٍ، فبلغ ذلك رسول الله - ﷺ - فقال: «أَلَكَ مَالٌ غَيْرُهُ؟» فقال: لا، فقال: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» فاشتراه نعيم بن عبد الله العدويُّ بثمان مائة درهمٍ، فجاء بها رسول الله - ﷺ - فدفعها إليه ، ثم قال: «أَبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِأَهْلِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ فَهَكَذَا وَهَكَذَا» يقول: فبين يديك وعن يمينك وعن شمالك ﴿٥﴾ .

وقد اتَّفَقَ الفقهاء على أن الغنيَّ أو القادرَ على العمل يُكَلَّفُ بالقيام بسدِّ حاجاته الأصلية بنفسه ولا يعطى من الزكاة ﴿٦﴾، ومن الأدلة على ذلك: حديث عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - قال: قال النبي - ﷺ - : « لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مِرَّةٍ سوي» ﴿٧﴾ .

كما اتفق الفقهاء على أن نفقة القريب الواجبة على قريبه هي نفقة كفاية بحسب

(1) سورة الماعون: ١-٣ .

(2) سورة النور: آية ٣٣ .

(3) سورة الذاريات: آية ١٩ .

(4) سورة الروم: آية ٣٨ .

(5) رواد مسلم (997) (692/2، 693) كتاب الزكاة، باب الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة . ومعنى «عن دُبُرٍ» أي علق عتقه بموته فقال أنت حر يوم أموت .

(6) راجع: «حاشيتا بن عابدين» (612/3)، و«المجموع» (6/ 190، 191)، و«حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» (1/ 494)، و«المغني» (6/ 471) .

(7) تقدم تخرجه (ص286) .

حاجته وما يليق بحاله⁽¹⁾، فيجب له بذلك المأكُل، والمشرب، والملبس، والمسكن، والرّضاع - إن كان رضيعاً -، والخدام - إن كان يحتاج إلى خدمة -⁽²⁾، فإن لم يفِ القريب بما يجب عليه تجاه قريبه الفقير أو العاجز عن توفير الكفاية، فيجب ذلك على المسلمين في مجموعهم، إما عن طريق الزكاة، أو عن طريق بيت المال⁽³⁾، أو عن طريق فرض الضرائب على الأغنياء وأصحاب الأموال⁽⁴⁾.

العناصر الواجب توافرها لتحقيق كفاية الفرد:

الإسلام لا يرضى لأبنائه المستوى الدون من المعيشة، بل لا بد أن يكون هذا المستوى على نسبة معقولة من الارتفاع، بحيث يتوافر فيه العناصر التالية:

1- الغذاء: لا بُدَّ مِنْ قَدْرٍ مِنَ الطّعام والشراب الكافي لإمداد الجسم بالطاقة التي تلزمه للقيام بواجبه نحو ربه، وواجبه نحو نفسه وأسرته ومجتمعه، وينبغي أن يكون هذا الغذاء متكاملًا، بحيث يشتمل على المواد التي يتطلبها الجسم (من بروتين ونشا وسكر ودهن وأملاح وفيتامين وغيرها)⁽⁵⁾، والرسول - ﷺ - يُقرّر أنّ للبدن حقًا لا بد أن يُعطاه⁽⁶⁾، ومن جملة هذا الحق: مراعاته في غذائه لتحقيق صحته وقوّته .

(1) لقول النبي - ﷺ - لهند زوجة أبي سفيان: «خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدُكِ بِالْمَعْرُوفِ» رواه البخاري (5364) (65/7) كتاب النفقات، إذا لم ينفق الرجل للمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف، واللفظ له، ورواه مسلم (1714) (1338/3) كتاب الأقضية، باب قضية هند، ولفظه عن عائشة رضي الله عنها، قالت: دخلت هند بنت عتبة امرأة أبي سفيان على رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله، إنّ أبا سفيان رجلٌ شحيحٌ، لا يعطيني من الثّفّة ما يكفيني ويكفي بني إلا ما أخذت من ماله بغير علمه، فهل علي في ذلك من جناح؟ فقال رسول الله - ﷺ -: «خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكِ وَيَكْفِي بَنِيكَ» .

(2) راجع: «بدائع الصنائع» (38/4)، و«حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» (509/2)، و«نهاية المحتاج» (197/7)، و«كشاف القناع» (482/5، 483)، و«المغني» (195/8) .

(3) ذهب الفقهاء إلى أن الفقراء الذين لا يعطون من الزكاة لعدم كفايتها، أو لعدم تحقق شروط استحقاقهم لها، كفقراء أهل الذمّة، يُصرف لهم من بيت المال .

راجع: «بدائع الصنائع» (68/2، 69)، و«الأحكام السلطانية» للماوردي (ص 305)، و«الأحكام السلطانية» للفرّاء، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية 1421هـ - 2000م (ص 138) .

(4) وعامة الفقهاء على أن للإمام فرض ضرائب على القادرين لوجوه المصالح العامة ولسد حاجات المسلمين؛ قال الإمام القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (242/2): «واتفق العلماء على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة فإنه يجب صرف المال إليها، قال مالك - رحمه الله - : يجب على الناس فداء أسراهم وإن استغرق ذلك أموالهم، وهذا إجماع» .

(5) راجع: «دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي» (ص 171) .

(6) روى البخاري (1968) (38/3) في كتاب الصوم، باب من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع، ولم ير عليه قضاء إذا كان أوفى له؛ عن أبي حنيفة - رحمه الله - ، قال: أحى النبي - ﷺ - بين سلمان وأبي الدرداء - رضي الله عنهما -، فزار سلمان أبا الدرداء، فرأى

2- اللباس: فلا بُدَّ من توفيرِ لِبَاسٍ يُحَقِّقُ سِتْرَ العورة، والوقايةَ من حرِّ الصيفِ وبردِ

الشتاء، وحُسْنَ المظهرِ أمامَ النَّاسِ، كما قال - تعالى - : ﴿يَبْنِيْٓءَادَمَ قَدْ اَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤَرِّىْ سَوْءَ بَعَثْنَا وَرِدْشًا وَلِبَاسُ النَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَتِ اللّٰهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُوْنَ﴾⁽¹⁾، والرَّيشُ ما يحقِّقُ الزينةَ والجمالَ .

وقال - تعالى - : ﴿وَالْاٰتَمَدَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيْهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ مِنْهَا تَاْكُلُوْنَ﴾

⁽²⁾، وقال - سبحانه - : ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَیْلَ تَقِيْكُمْ الْحَرَّ﴾⁽³⁾، أي والبرد .

والتزین مطلوب من المسلم لئلا یؤذي الآخريں بلباس مهنته، ويتأكد ذلك عند

الذهاب إلى المساجد والاجتماع بالمسلمين فيها، قال - تعالى - : ﴿يَبْنِيْٓءَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾⁽⁴⁾ .

3- المسكن: فلا بُدَّ من توفرِ مَسْكَنِ صَحِيٍّ يَتَحَقَّقُ فيه عدة أمور، أهمها:

أ - السكون والهدوء والراحة، وقد امتنَّ الله علينا بذلك فقال - جل وعلا - : ﴿وَاللّٰهُ

جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا﴾⁽⁵⁾، ويدخل في ذلك: أن يتوفر في المسكن عنصر الوقاية من أخطار الطبيعة، كالمطر والشمس والعواصف ونحوها؛ إذ لا يحصل السَّكْنُ إلا بذلك، وذلك السكون والاستقرار والطمأنينة، يتحقق باختيار الموقع الآمن والمناسب للمسكن .

ب - السَّعةُ، وقد جعلها النَّبي - ﷺ - مِنْ مُّقْوَمَاتِ السَّعَادَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ؛ قال - ﷺ - :

أُمُّ = = الدرداء - رضي الله عنها - مُتَبَدِّلَةٌ، فقال لها: ما شأنك؟ قالت: أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا، فجاء أبو الدرداء فصنع له طعاماً، فقال: كُلْ؟ قال: فإني صائم، قال: ما أنا بأكلي حتى تأكل، قال: فأكل، فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم، قال: نَمْ، فنام، ثم ذهب يقوم فقال: نَمْ، فلما كان من آخر الليل قال: سلمان قم الآن، فصلياً، فقال له سلمان: إن لربك عليك حقاً، ولنفسك عليك حقاً، ولأهلك عليك حقاً، فأعطِ كلَّ ذي حقٍّ حقه، فأتى النبي - ﷺ - فذكر ذلك له، فقال النبي - ﷺ - : «صدق سلمان» .

(1) سورة الأعراف: آية ٢٦ .

(2) سورة النحل: آية ٥ .

(3) سورة النحل: آية ٨١ .

(4) سورة الأعراف: آية 31 .

(5) سورة النحل: آية ٨٠ .

« من سعادة المرء: الجارُ الصالح والمركب الهنيء والمسكن الواسع »⁽¹⁾، وفي رواية: « أربع من السعادة المرأة الصالحة والمسكن الواسع والجار الصالح والمركب الهنيء وأربع من الشقاوة الجار السوء والمرأة السوء والمسكن الضيق والمركب السوء »⁽²⁾.

ج - الاستقلالية، بحيث لا تتكشف عوراته لأحد جيرانه، ولا للناظرين من الغادين والرائحين⁽³⁾، وهذه الاستقلالية دلَّ عليها قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾⁽⁴⁾.

فينبغي في المسكن الذي ينشده الإسلام: أن يحصل فيه السكن والاستقرار والطمأنينة والأمن والاستقلالية، وأن يكون من السعة ووفرة الأثاث بحيث يضمن معه تنفيذ أمر النبي - ﷺ - بالتفريق بين الأولاد في المضاجع، إذا بلغوا عشر سنين⁽⁵⁾، كما ينبغي أن تكون فيه حجرة للضيف⁽⁶⁾؛ قال النبي - ﷺ - : «فِرَاشٌ لِلرَّجُلِ، وَفِرَاشٌ لِمَرْأَتِهِ، وَفِرَاشٌ لِلضَّيْفِ، وَالرَّابِعُ لِلشَّيْطَانِ»⁽⁷⁾.

(1) رواه أحمد (15372)، والبخاري في «الأدب المفرد» (116) (ص54)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (9111) (103/12)، من حديث نافع بن عبد الحارث - ﷺ -، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (13532) (163/8): «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح»، وقال محققو «المسند» (86/24): «حديث صحيح لغيره».

(2) رواه ابن حبان (4033) (340/9، 341) عن سعد بن أبي وقاص - ﷺ -، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لـ «صحيح ابن حبان» (341/9): «إسناده صحيح على شرط البخاري»، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (1914) (192/2)، و«سلسلة الأحاديث الصحيحة» (282) (571/1).

(3) قال الإمام ابن حزم في «المحلى بالآثار» (281/4)، فيما ينبغي توافره لكل فردٍ حتى تتحقق له الكفاية: «وَمَسْكَنٌ يُكْتَبُ مِنَ الْمَطَرِ، وَالصَّيْفِ وَالشَّمْسِ، وَعَيُونُ الْمَارَةِ».

(4) سورة النور: آية ٢٧.

(5) ففي الحديث عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله - ﷺ - : «مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرٍ وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ». رواه أحمد (6756)، وأبو داود (495) (173/1) كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة، والحاكم (708) (311/1)، والدارقطني في «السنن» (887) (430/1) كتاب الصلاة، باب الأمر بتعليم الصلوات والضرب عليها وحد العورة التي يجب سترها، والبيهقي في «السنن الكبرى» (3233) (323/2)، وصححه الألباني في «صحيح أبي داود» (502) (401/2)، و«صحيح الجامع الصغير» (5868) (1021/2)، وقال محققو «المسند» (369/11): «إسناده حسن».

(6) راجع: « دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي » (ص 172، 173).

(7) رواه مسلم (2084) (1651/3) كتاب اللباس والزينة هاب كراهة ما زاد على الحاجة من الفراش واللباس، من حديث جابر - ﷺ -.

4- الزواج: فقد ذكر الفقهاء في أبواب النفقات، وفي أبواب الزكاة من كتب الفقه: أن الزواج من تمام الكفاية، وخصوصاً إذا كان المرء محتاجاً إليه، ويخاف على نفسه العنت⁽¹⁾، وتحقيق تمام الكفاية في الزواج يكون بتوفير قدر كافٍ من المال للمرء ليتزوج به ويكون أسرة مسلمة، أو أن تتولى الدولة المسلمة من خلال بيت مالها تزويج الشباب والفتيات والتكفل بنفقات ذلك الزواج، كما فعل عمر بن عبد العزيز⁽²⁾ - رحمه الله تعالى - .

5- التعليم: فلا بد من تحقيق الكفاية العلمية للفرد في دولة الإسلام، والإسلام يفرضُ على أتباعه طلب العلم، ففي الحديث: «**طلب العلم فريضة على كل مسلم**»⁽³⁾ والعلم الواجب طلبه وتعلُّمه قد يكون علماً دينياً، يصحح به المرء عقيدته وعبادته، ويضبط به سلوكه وفقاً للمعايير الشرعية في الحلال والحرام، وقد يكون علماً دنيوياً، يتغير بتغير العصر والبيئة، وهو درجات ومستويات، أدناها الحدُّ الذي تُلزم به الدولُ أبناءها، وأعلىها لا حدَّ له .

وتحقيق تمام الكفاية في التعليم يكون بتوفير قدر كافٍ من المال للمرء ليستعين به على طلب العلم، فيلتحق بالمؤسسات التعليمية التي توافق ميوله وتخصصاته، ويشترى ما يحتاجه من الكتب والمراجع ونحوها من الوسائل التي تعينه على التعلُّم، أو بتوفير الدولة

(1) راجع: «مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام» للقرضاوي، ط: مؤسسة الرابطة الإسلامية 1405هـ - 1985م (ص 96، 97) .
(2) هو أبو حفص، عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم، قرشي من بني أمية، الخليفة الصالح، حتى قيل له - تجوزاً - : (خامس الخلفاء الراشدين) لعدله وحزمه، معدود من كبار التابعين، ولد بالمدينة سنة (61 هـ) ونشأ بها، وولي إمارتها للوليد ، ثم استوزره سليمان بن عبد الملك بالشام، وولي الخلافة بعهد من سليمان سنة (99 هـ) فبوع في مسجد دمشق، وبسط العدل، وحارب الفتن وسكنها، حاربها، وقد اجتهد رحمه الله في مدة ولايته - مع قصرها - حتى رد المظالم، وصرف إلى كل ذي حق حقه، وكان مناديه في كل يوم ينادي: «أين الغارمون؟ أين الناكحون؟ أين المساكين؟ أين اليتامى؟ حتى أغنى كلا من هؤلاء»، ولم تطل مدته، قيل: دُسَّ له السم وهو بدير سمعان من أرض المعرفة، فتوفي به، ومدة خلافته سنتان ونصف . والأخبار في عدله وحسن سياسته كثيرة، توفي - رحمه الله - سنة (101 هـ) .

راجع: «فوات الوفيات» (133/3)، و«الوفاي بالوفيات» (312/22)، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر (194/45)، و«البداية والنهاية» لابن كثير، تحقيق: علي شيري، ط: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1408هـ - 1988م (225/9)، و«الأعلام» (50/5) .

(3) رواه ابن ماجه (224/81) في المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، وأبو يعلى في «المسند» (223/2837)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (7/1) (9)، و«المعجم الصغير» (36/1) (22)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (1544) (194/2)، من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه -، والحديث صححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (72) (17/1)، و«صحيح الجامع الصغير وزيادته» (3913) (727/2) .

المسلمة للمؤسسات التعليمية، والمدارس والجامعات المجانية، وتوفير عدد من المنح الدراسية الخارجية في شتى التخصصات .

6- العلاج: فلا بد من تحقيق الكفاية الصحية، وتوفير العلاج للمريض، استجابة لقول الرسول - ﷺ - : «يا عباد الله تداووا؛ فإن الله لم يضع داءً إلا وضع له دواءً»⁽¹⁾، وقوله - ﷺ - : «ما أنزل الله داء، إلا أنزل له شفاءً»⁽²⁾، وقوله - ﷺ - : «لكل داءٍ دواءٌ، فإذا أصيب دواءُ الداءِ بريءَ بإذن الله»⁽³⁾ .

وتحقيق تمام الكفاية في العلاج بأن توفر الدولة المسلمة العلاج المجاني وتبذله لكافة الناس، وهذا ما سار عليه المسلمون أيام ازدهار حضارتهم، فكانت المستشفيات مجانية للجميع، وكذلك العلم في المدارس للجميع بلا أجر، هذه تقدّم غذاء العقول، وتلك تقدم دواء الأبدان .

وفي زمننا هذا نرى الدول المتقدمة تؤمّن العلاج الطبي والرعاية الصحية للجميع في كل مراحل العمر، من الأطفال والشباب والشيوخ، ذكوراً وإناثاً، وخصوصاً رعاية الأمومة والطفولة .

ما تقدّم هو أهمُّ العناصر المطلوبة لتحقيق تمام الكفاية للفرد، والتي هي مقصدٌ من مقاصد الشريعة الإسلامية في كسب المال واستثماره، وحسبنا أن نقرأ بعض آيات من سورة النحل - التي سمّاها بعض السلف (سورة النعم) - لنرى من خلالها صورة لما يجب أن تكون عليه حياة الإنسان في الأرض، حتى نشكر نعمة الله تعالى علينا⁽⁴⁾ .

(1) رواه أحمد (18454)، وأبو داود (3855) (3/3) كتاب الطب، باب في الرجل يتداوى، والترمذي (2038) (383/4) كتاب الطب، باب ما جاء في الدواء والحث عليه، وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه (3436) (1137/2) كتاب الطب، باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء؛ من حديث أسامة بن شريك - ﷺ -، وقال محققو «المسند» (394/30): «إسناده صحيح».

(2) رواه البخاري (5678) (122/7) كتاب الطب، باب ما أنزل الله داءً إلا أنزل له شفاءً، من حديث أبي هريرة - ﷺ - .
(3) رواه مسلم (2204) (1729/4) كتاب السلام، باب لكل داء دواء، واستحياب التداوي، من حديث جابر - ﷺ - .
(4) فإذا تأملنا الآيات (5، 10، 11، 14، 66-69، 72، 80، 81) من سورة النحل لوجدنا فيها إشارات لما ينبغي أن تكون عليه حياة الإنسان على هذه الأرض، فهي تشير إلى المطاعم المختلفة التي يحتاج إليها الإنسان من لحوم الأنعام، ومن سمك البحر، ومن الزيتون والنخيل والأعشاب ومن كل الثمرات، ومن اللبن الخالص السائغ للشاربين، ومما يتخذ من ثمرات النخيل والأعشاب من سكر ورزق حسن، ومن غسل النحل من مصادره المتنوعة من الجبال والشجر ومما يعرشون، يخرج من بطونها شراباً مختلفاً ألوانه فيه شفاء للناس، وغيرها مما رزق الله وامتّن به من الطيبات، كما تُشير الآيات إلى الملابس التي يحتاجها الإنسان وتقيه الحرّ والبرد، ومنها:

الفرع الثاني: تحقيق تمام الكفاية للأمة:

من المقاصد الشرعية في كَسْبِ المال واستثماره: تحقيق تمام الكفاية للأمة الإسلامية بأسرها، وأعني بذلك: أن تُحَقِّقَ الأُمَّةُ في مجموعها الاكتفاء الذاتي في مجالات الإنتاج، بحيث تستغني عن غيرها من الأمم .

ويلزم من ذلك: أن يكون لدى الأمة من الإمكانيات، والقدرات، والخبرات، والوسائل، ما يمكنها من الوفاء بحاجاتها المادية والمعنوية، ويسدُّ الثغرات المدنية والعسكرية، عن طريق ما يسمِّيه الفقهاء: (الأمر الكفائي) وهو يشمل كلَّ عِلْمٍ، أو عَمَلٍ، أو صناعةٍ، أو زراعةٍ، أو تجارةٍ، أو مهارةٍ، مما يَصْلُحُ به دينُ الناسِ ودنياهم ⁽¹⁾؛ فالواجب على من يحصل بهم تمام الكفاية للأمة: القيامُ بذلك وإتقانه لسدِّ الثغرة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، حتى لا يكون المسلمون عالة على غيرهم، ولا يتحكّم فيهم سواهم من الأمم الأخرى .

وبغير هذا الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن الآخرين، لن يتحقّق للأمة رفعتها ولا مكانتها المرموقة بين الأمم، فلا عِزَّةَ لأُمَّةٍ يكون سلاحها من صُنْعٍ غيرها، يبيعها منه ما يشاء متى شاء بالشروط التي يشاء، ويكفُّ يده عنها أنَّى شاء وكيف شاء !!، ولا سيادةً حقيقيةً لأُمَّةٍ تعتمد على خبراء أجانب عنها في أخصِّ أمورها، وأدقِّ شئونها ، وأخطر أسرارها، ولا استقلالاً لأُمَّةٍ لا تَمْلِكُ زراعةَ قوتها في أرضها، ولا تجد الدواء لمرضاها من مصانعها، ولا تقدر على النهوض بصناعةٍ خفيفةٍ أو ثقيلةٍ إلا باستيراد الآلة والخبرة من غيرها، ولا نهوضَ لأُمَّةٍ لا تستطيع أن تبلغَ دعوتها عن طريق الكلمة المقروءة أو المسموعة أو المصورة المرئية، إلا بشرائها من أهلها القادرين عليها، ما دامت لا تصنع مطبعةً، ولا محطةً إذاعيةً، ولا تلفازاً، ولا أقماراً صناعيةً !! .

أصواف الأنعام، ودروع تقي البأس وشدة الحرب، وتُشِيرُ الآياتُ أيضاً إلى المَسْكَنِ الذي ينبغي أن يكون سكناً لا سِجْناً، وتشير الآيات إلى الزواج الذي يجد الإنسان فيه السكينة والانس، كما يجد فيه الذرية والنسل .

راجع: « دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي » (ص 176، 177) .

(1) فمن الأمثلة على ما يُصْلِحُ دينَ الناسِ وتجب فيه تمام الكفاية للأمة: الاشتغال بالعلم الشرعي، كطلب العلم، وتصنيف كُتُبِهِ ، وطباعتها ونشرها، وحفظ القرآن وتفسيره، والسنة وشروحها، وإقامة الحجج والبراهين على العقيدة الإسلامية، ودَحْضُ الشبهات ، والاجتهاد في القضايا المستجدة، وإقامة الشعائر الدينية .

ولهذا كان من مقاصد الشريعة: أن تكون الأمة المسلمة - بمجموع شعوبها وبتكاتفها وتعاونها فيما بينها - قادرة على أن تقوم بمهمتها في الحياة المالية والاقتصادية، دون عوائق تحول بينها وبين تحقيق رسالتها، ومن أبرز تلك العوائق: فقرها الشديد في بعض النواحي التي تجعلها عاجزة عن إقامة البناء والتقدم العمراني والحضاري على أساس ممكن، كما تعجز أيضاً عن الدفاع عن سيادتها وأرضها وحرُماتها⁽¹⁾.

ومن اللازم هنا - لكي تكتفي الأمة اكتفاء ذاتياً - أن يتم التنسيق بين جوانب الإنتاج المختلفة، فلا يطغي فرع على فرع، ولا يهمل جانب لحساب جانب آخر، فلا يحسن أن توجه العناية إلى الزراعة مثلاً، في حين يُهمل أمر الصناعة، أو العكس، أو يوجه التعليم لتخريج أطباء، وينسى المهندسون، أو العكس، أو يُهتم بالهندسة المدنية أو الميكانيكية، وتُغفل الهندسة الإلكترونية أو النووية أو الكهربائية، أو يُعنى بالجوانب النظرية، أو الكفاءات العقلية العلمية، وتُغفل الجوانب العملية، والمهارات اليدوية.

كما ينبغي في كافة المجالات الاقتصادية - صناعة وتجارة وزراعة، وغيرها - تقديم الأهم على المهم، والمهم على غير المهم، أو - بتعبير الأصوليين والمقاصديين - تقديم (الضروريات) على (الحاجيات)، وتقديم (الحاجيات) على (التحسينات) أو ما نسميه بلغة العصر (الكماليات).

فلا يجوز لمجتمع أن يزرع الفواكه الغالية الثمن التي لا تهم غير الأثرياء والمترفين، في حين يهمل زراعة القمح أو الذرة أو الأرز، التي هي القوت اليومي للجماهير، ولا يجوز إقامة مساكن اصطياف للأثرياء على الشواطئ، وترك بناء المساكن الضرورية للفقراء، ولا يجوز الاهتمام بصناعة العطور وأدوات الزينة (والمكياج)، في حين لا تتجه المهمة إلى صناعة أدوات الزراعة أو الري أو السيارات أو صناعة الدواء الضروري للصحة، أو السلاح الضروري للدفاع عن الدين والوطن والعرض والمال⁽²⁾.

(1) راجع: «مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال» (ص 44)، و«دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي» (ص 178، 179)، و«تفسير المنار» لمحمد رشيد رضا، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1990م (2/269)، فقد نقل عن شيخه محمد عبده كلاماً جميلاً في الحض على تعاون الأمة وتكاتفها وتحقيق الكفاية لها.

(2) راجع: «مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال» (ص 53، 54)، و«بناء المجتمع الإسلامي» (ص 261، 262)، و«الإسلام عقيدة وشرعية» محمود شلتوت، ط: دار الشروق 1394هـ - 1974هـ (ص 275).

وقبل أن أغادر ذلك الفرع إلى ما بعده، أرى لزماً عليّ في هذا المقام أن أنبه إلى أمر هامٍ يتعلق ببحثي من جهة، وبأمتنا الإسلامية من جهة أخرى:

إن أمتنا الإسلامية لديها من مقومات الصناعة والزراعة والتجارة وحياة الرقي والمدنية والتحضر ما ليس عند غيرها من الأمم؛ إنَّ لديها من الأراضي المزروعة والصالحة للزراعة، والغابات والمراعي، ما يصعب على الإحصاء والعدّ، مع وفرة المياه التي يمكن أن تستغل في استصلاح المزيد من الأراضي - سواء كانت مياه أمطار، أو أنهار، أو مياه جوفية، أو حتى مياه مُحلّاة عن طريق مصانع تحلية المياه -، كما لديها تلك الصحاري الشاسعة والمليئة بالمواد الخام التي هي وقود الصناعات الحديثة؛ فلديها المناجم لأنواع متعددة من المعادن، والبتروول، والغاز الطبيعي، وتمتلك من الثروة الحيوانية ما لا يكاد يُحصى من حيوان أليف وغيره، وبخصوص الأيدي العاملة فهي متوافرة بكثرة في كل مجتمعاتها؛ بل تشكو كثير من تلك المجتمعات من بطالةٍ في شبابها ورجالاتها!!، فإذا كان الأمر على ما وصفته وذكرته؛ فهل يقبل شرعاً أو عقلاً أو واقعاً أن تكون أمتنا في ذيل الأمم؟!، وهل يقبل أن تكون أمتنا عاليةً على غيرها حتى في تأمين غذائها الذي يتغذى عليه أبناؤها؟! وهل هناك مسوّغ واحدٌ يمكن قبوله لتبرير عجز هذه الأمة عن تأمين حاجاتها وكفايتها في شتى المجالات؟! .



المطلب الرابع: إتقان العمل وإجادته:

من مقاصد الشريعة الخاصة في الكسب والاستثمار والإنتاج: إتقان العمل وإجادته وإحسانه؛ فالإسلام يدعو إلى الأفضل والأحسن، ليس في العمل والكسب والإنتاج فقط، بل في كل ما فيه نفع الفرد والمجتمع، سواء في ذلك العلوم المعرفية، أو الجوانب الصناعية والعملية. والمراد بإتقان العمل: أن يبذل الإنسان كل وسعه وجهده، وأقصى درجات مهارته في تأدية العمل على أتم صورة وأكملها وأحسنها.

قال - ﷺ - : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ

عَمَلًا ﴾ ⁽¹⁾؛ وفي الآية إشارة إلى أن إحسان العمل وإتقانه أساس لضمان الأجر ⁽²⁾.

وقال - جل وعلا - : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ

عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَلَئِنْ قُلْتُمْ إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴾ ⁽³⁾.

وقال - ﷺ - : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ ⁽⁴⁾.

وقال - سبحانه - : ﴿ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْفَقِيرُ ﴾ ⁽⁵⁾.

وفي هذه الآيات تصريح بأن الحكمة التي خلق الله - سبحانه - السموات والأرض والموت والحياة من أجلها؛ هي: أن يتبلي عباده أيهم أحسن عملاً، ولم يقل: أيهم أكثر عملاً، فالابتلاء في إحسان العمل وإتقانه، وهذا شامل لأمر الدين والدنيا معاً.

(1) سورة الكهف: آية ٣٠.

(2) وتأمل في هذا المعنى: تلك الآيات وما في معناها والتي تدل على أن يجازي عباده على أحسن ما عملوه، وليس على مجرد

العمل؛ قال - تعالى - : ﴿ لِيَجْزِيَ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [سورة التوبة: آية ١٢١]، وقال - جل وعلا - : ﴿ لِيَجْزِيَ اللَّهُ

أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ [سورة النور: آية ٣٨]، وقال - ﷺ - : ﴿ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [سورة

العنكبوت: آية ٧]، وقال - تبارك وتعالى - : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا ﴾ [سورة الأحقاف: آية ١٦].

(3) سورة هود: آية ٧.

(4) سورة الكهف: آية ٧.

(5) سورة الملك: آية ٢.

قال أبي بن كعب ⁽¹⁾ - رضي الله عنه - في قوله تعالى: **{ أَحْسَنُ عَمَلًا }**: «أحسن العمل؛ أخذ بحق، وإنفاق في حق، مع الإيمان، وأداء الفرائض، واجتناب المحارم، والإكثار من المندوب إليه» ⁽²⁾.

وقال قتادة - رحمه الله - : **{ أَحْسَنُ عَمَلًا }** أي: «أتم عقلاً»، ويروى: «أحسن عقلاً، وأورع عن محارم الله، وأسرع في طاعة الله» ⁽³⁾.

وقد أمر الله بالإحسان، وأخبر أنه يحب المحسنين؛ قال - سبحانه **﴿وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾** ⁽⁴⁾، وقال - جل وعلا - **﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾** ⁽⁵⁾. والإحسان: إتقان العمل على أكمل وجه، وهو مطلوب في العبادات والمعاملات على حدٍّ سواء، فالآية عامة.

وقد نُصِّحَ قارونُ من عقلاء قومه بأن يُحسِّنَ العمل فيما آتاه الله من النعم، قال - تعالى - : **﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ**

(1) هو أبو المنذر، أبي بن كعب بن قيس بن عبيد، من بني النجار، من الخزرج، صحابي جليل - رضي الله عنه -، أنصاري، كان قبل الإسلام حبراً من أحبار اليهود، مطلعاً على الكتب القديمة، يكتب ويقرأ - على قلة العارفين بالكتابة في عصره -، ولما أسلم كان من كتاب الوحي للنبي - ﷺ -، شهد بدرًا وأُحُدًا والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله - ﷺ -، وكان يفتي على عهده، وشهد مع عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وقعة الجابية، وكتب كتاب الصلح لأهل بيت المقدس، وأمره عثمان - رضي الله عنه - بجمع القرآن، فاشترك في جمعه، له في الصحيحين وغيرهما (164 حديثاً)، أخى النبي - ﷺ - يربيع وبين طلحة بن عبيد الله - رضي الله عنهما -، وعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - عن النبي - ﷺ -، قال: «**وأقرؤها لكتاب الله أبي**» أي: أقرأ الأمة للقرآن، كما تدل عليه تمام الرواية عند أحمد (12904): «**أرحم أمي أبو بكر، وأشدّها في دين الله عمر، وأصدقها حياء عثمان، وأعلمها بالحلل والحرام معاذ بن جبل، وأقرؤها لكتاب الله أبي، وأعلمها بالفرائض زيد بن ثابت، ولكل أمة أمين، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح**»، قال محققو المسند (252/20): «إسناده صحيح على شرط الشيخين». توفي - رضي الله عنه - سنة (21 هـ).

راجع: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (378/3)، و«الاستيعاب» (1 / 65)، و«أسد الغابة» (168/1)، و«سير أعلام النبلاء» (389/1)، و«الأعلام» (1 / 82).

(2) قال الإمام القرطبي في تفسيره (355/10) بعد أن أورد قول أبي ﷺ -: «قلت: هذا قول حسن وجيز في ألفاظه، بليغ في معناه، وقد جمعه النبي - ﷺ - في لفظ واحد، وهو قوله لسفيان بن عبد الله الثقفي لما قال: يا رسول الله، قل لي في الإسلام قولاً لا أسأل عنه أحداً بعدك - في رواية: غيرك - قال: **«قل آمنت بالله ثم استقم»** خرّجه مسلم [38] كتاب الإيمان، باب جامع أو صاف الإسلام).

(3) راجع: «الجامع لأحكام القرآن» (9 / 9).

(4) سورة البقرة: آية ١٩٥.

(5) سورة النحل: آية ١٢٨.

إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ^(١) .

إنَّ من تأمل نصوص القرآن والسنة - ومنها هذه الآيات التي تقدّمتْ، وعشرات غيرها - رأى وأيقن أنه ليس مطلوباً ممّا مجرد العمل؛ بل إتقانه وإجادته وأدائه على أحسن ما يكون؛ وبهذا تنهض أمتنا، وترتقي في درجات المجد والسؤدد .

والإتقان من صفات الكمال الفعلية لله - ﷻ ، على الوجه الذي يليق بكماله وجلاله؛ فإنه - سبحانه - ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٢)؛ قال - ﷻ -: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾^(٣)، وقال - ﷻ -: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً﴾^(٤)، وقال - تبارك وتعالى - ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾^(٥)؛ وهي صفة محمودة في المخلوق، ومندوبٌ إليها، على الوجه الذي يليق بضعفه وقصوره وعجزه .

وقد حكى الله - جل وعلا - عن نبيه داود - عليه السلام -، أنه كان يعمل في صهر الحديد وصناعة الدروع السابغة، قال - تعالى -: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِنُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ﴾^(٦)، وقال - ﷻ -: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَيِّغَتٍ وَقَدَّرَ فِي السَّرْدِ وَأَعْمَلُوا صَدِاحًا صَدِاحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾^(٧) .

وكانت صناعة نبي الله داود - عليه السلام - صناعة متقنة؛ بدليل قوله - تعالى -:

﴿لِنُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ﴾، وقوله - تعالى -: ﴿سَيِّغَتٍ﴾ فهي دروع سابغة ساترة للجسد، تحميه من بأس الحرب والقتال؛ فمعنى قوله - تعالى -: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَيِّغَتٍ﴾

(١) سورة القصص: آية ٧٧ .

(٢) سورة الشورى: آية ١١ .

(٣) سورة النمل: آية ٨٨ .

(٤) سورة البقرة: آية ١٣٨ .

(٥) سورة السجدة: آية ٧ .

(٦) سورة الأنبياء: آية ٨٠ .

(٧) سورة سبأ: آية ١١ .

أي: وأوحينا إليه أن اعمل دروعاً سابغات، وقوله - تعالى - : ﴿وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ﴾ السرد: المسامير التي في حلق الدرع، أو الحلق نفسها⁽¹⁾، قال قتادة: «المسامير التي في الدرع ، لا تُرَقَّ - تُصَغَّر - المسامير وتوسّع الحلقة فتسلس ، ولا تُعَلِّظُ الْمَسَامِيرَ وتُضَيِّقُ الحلقة فتتفصم ، واجعله قدرًا»⁽²⁾.

ومعنى الآية: أحكم السرد، واضبط حلق الدرع؛ فهذا توجيه من الله - سبحانه وتعالى - بإتقان العمل وإحسانه وضبطه على أحسن وجه .

وقوله - تعالى - : ﴿وَأَعْمَلُوا صَالِحًا﴾ معطوف على قوله - تعالى - : ﴿وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ﴾ أي: أحسروا أيها الناس بعملكم الصالحات، فليس الإحسان في العمل مطلوباً من الأنبياء وحدهم، وإنما هو مطلوب من كل إنسان؛ كما تقدم في قوله - تعالى - : ﴿وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾⁽³⁾.

وقوله - تعالى - : ﴿إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ فـلله - سبحانه وتعالى - بصيرٌ ومطلع على أعمال العاملين جميعاً، يكشف ما في العمل من جودة وإتقان، أو عيبٍ أو عوج ؛ فيجازي المحسن على إحسانه، ويعاقب المسيء بإساءته؛ كما قال - تعالى - : ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسْتَوُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحَسَنَى﴾⁽⁴⁾.

وقال رسول الله - ﷺ - : « إِنْ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يَتَّقَنَهُ »⁽⁵⁾، وتأمل العموم في قوله - ﷺ - : « عَمَلًا » ؛ فهو شامل لجميع الأعمال دنيوية كانت أو أخروية، عبادة أو معاملة .

(1) راجع: «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (223/19) .

(2) راجع: «الفسير» لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: د. محمود محمد عبد، ط: دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 1419هـ (59/3).

(3) سورة البقرة: آية ١٩٥ .

(4) سورة النجم: آية ٣١ .

(5) رواه أبو يعلى في «المسند» (4386) (349/7) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (897) (275/1)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (4930) (233/7) من حديث عائشة - رضي الله عنها -، وقال الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد» (6460) (98/4): «رواه أبو يعلى، وفيه مصعب بن ثابت وثقه ابن حبان، وضعفه جماعة»، والحديث صححه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (1113) (106/3)، و«صحيح الجامع الصغير وزيادته» (1880) (383/1) .

قال العلامة المناوي - رحمه الله - : «(أن يتقنه) أي: يحكمه، كما جاء مصرحاً به في رواية العسكري؛ فعلى الصانع الذي استعمله الله في الصور والآلات والعدد مثلاً : أن يعمل بما علّمه الله عمل إتقان وإحسان بقصد نفع خلق الله الذي استعمله في ذلك»⁽¹⁾ .

وقال - ﷺ - : «إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - يَجِبُ مِنَ الْعَامِلِ إِذَا عَمِلَ أَنْ يَحْسَنَ»⁽²⁾ .

وقال - ﷺ - : «خَيْرُ الْكَسْبِ كَسْبُ يَدِ الْعَامِلِ إِذَا نَصَحَ»⁽³⁾ .

قال العلامة المناوي: «(إِذَا نَصَحَ) في عمله بأن عَمَلَ عَمَلًا إِتْقَانًا وإِحْسَانًا متجنباً للغش، وافيّاً بحق الصنعة، غير ملتفت إلى مقدار الأجر، وبذلك يحصل الخير والبركة ، وبنقيضه الشرُّ والوبال، وفيه أن عمل اليد بالاحتراف أفضل من التجارة والزراعة وقد مر أنه الذي عليه النووي»⁽⁴⁾ .

وقال - ﷺ - : «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ، وَلْيُحَدِّثْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، فَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ»⁽⁵⁾، حتى المقتول الذي يغادر الحياة تقتله قتلاً حسناً .

وقال علي بن أبي طالب - ﷺ - : «قيمة المرء ما يُحْسِنُ»⁽⁶⁾، ولم يقل: ما يعمل.

وقد نظم ابن الوردي هذا المعنى في «لاميته»، فقال:

فدي ازدياد العلم إرغامُ العِدَى	وجمالُ العلم إصلاحُ العمل
قيمة الإنسان ما يحسنه	أكثر الإنسان منه أو أقلّ

(1) «فيض القدير شرح الجامع الصغير» (286/2) .

(2) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (4932) (234/7)، والطبراني في «المعجم الكبير» (448) (199/19)، من حديث كُتِبَ الْحَرَمِيُّ - ﷺ -، والحديث حسنه الألباني في «صحيح الجامع الصغير وزيادته» (1894) (384/1) .

(3) تقدم ترجمه (ص275) .

(4) «فيض القدير شرح الجامع الصغير» (476/3) .

(5) رواه مسلم (1548/3) (1955) كتاب الصيد والذبائح باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة من حديث شداد بن

أوس - ﷺ - .

(6) قال الإمام الزمخشري: «و حقيقته، يُحْسِنُ معرفته، أي: يعرفه معرفة حسنة بتحقيق وإتقان» . «الكشاف عن حقائق غوامض

التزويل» ط: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة 1407 هـ (508/3) .

والإتقان في المجتمع الإسلامي ظاهرة سلوكية تلازم الفرد والمجتمع، وظاهرة حضارية تؤدّي إلى رقي الجنس البشري بكامله، وعليه تقوم الحضارات، وبه تعمر الحياة وترقى، ثم هو قبل هذا وذاك هدفٌ من أهداف الدين، يسمو به المسلم، ويرقى في مرضاة الله .

وكما أنّ الإتقانَ من أسباب الرُّقي والتقدُّم، ففقدانه وانتشار الصفات المناقضة له من أسباب التخلف والرجعية؛ فانتشار الفوضى والإهمال، وعدم المبالاة والتسيّب، والغشّ والخداع، والتدليس والكذب؛ كلُّ ذلك يُؤدّي إلى التخلف والرجعية .

وعلى المجتمعات الإسلامية إذا أرادت أن تنهض من كبوتها، وتلحق بركب الأمم المتقدمة: أن يقن كل ذي تخصصٍ في تخصصه؛ فالأطباء والصيادلة يتقنون فنون الطب والصيدلة، والمهندسون يتقنون فنون الهندسة، وهكذا في شتى العلوم والفنون والمهن والوظائف؛ فنسعى إلى أن نتقن الصناعة، والزراعة، والتجارة، وكذا نتقن علوم الطبيعة ، والكيمياء، والفيزياء، والرياضيات، وعلوم الحرب، وعلوم الإدارة، وعلوم ارتياد الفضاء ، وهكذا في كل المجالات .

ومن العوامل التي تساعد على إتقان العمل وإجاده: مراقبة الله - تعالى -؛ فمن علم أن الله - سبحانه - سيطلع على عمله ويجازيه به ويحاسبه عليه؛ لا شك أنه سيحرص على أن يؤديه على أكمل وجه وأحسنه وأتمه؛ وهذا هو معنى الإحسان .

قال - جل وعلا - : ﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلِّيِّ الْعَلِيِّ وَالشَّهَادَةِ فَيُنشِرُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ⁽¹⁾ .

وفي حديث جبريل الشهير، في تعريف الإحسان: « أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك » ⁽²⁾ .

(1) سورة التوبة: آية ١٠٥ .

(2) رواه البخاري (50) (19/1) كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي - ﷺ - عن الإيمان، والإسلام، والإحسان، وعلم الساعة ومسلم (9) (39/1)، و (10) (40/1) كتاب الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان، ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى، من حديث أبي هريرة - ﷺ -، ورواه مسلم أيضاً (8) (36/1) في نفس الكتاب والباب السابقين، من حديث عمر ابن الخطاب - ﷺ - .

ومن العوامل التي تساعد على الإتقان والإجادة أيضاً: عدم الركون إلى ما هو متاح، وعدم الاكتفاء بالحد الأدنى من المستوى الإنتاجي أو المعرفي أو الاقتصادي، بل السعي باستمرار إلى إيجاد الأفضل والأجود والأعلى؛ وهذا هو سرُّ تقدم الأمم والمجتمعات وارتقاؤها، ولو ركن الناس جميعاً إلى ما ألفوه وعرفوه من ألوان العلوم والمعارف والصناعات والحرف، ونحو ذلك مما يسوغ البحث فيه دونما سعي إلى التطوير والأفضل، لما وصل العالم إلى ما وصل إليه من تقدم في شتى المجالات .



المطلب الخامس: التزام الأمانة والبعد عن الغشّ والخيانة:

ومن مَقاصِد الشريعة في كسب المال واستثماره: التزام الأمانة والبعد عن الغشّ والخيانة، وسوف أتناولُ هذا المقصد من خلال فرعين اثنين:

الفرع الأول: التزام الأمانة:

الأمانة جوهر الدين، وعنوان الإيمان، وصفة الموحّدين، وعليها يقوم أمر السموات والأرض، وبها يُحفظُ الدينُ والعرضُ والمال، وبركتها ينتشر الخير ويفشو في المجتمع . والأمانة هي: الحِفْظُ والأداءُ لم يُعهدْ به إليك من أعمال وتكاليف وودائع، دينية وديوية، فالأمانة هي الإسلام كله بكل تكاليفه وتشريعاته ⁽¹⁾ .

قال أبو البقاء الكفوي - رحمه الله - : « الأمانة: كل ما يؤتمن عليه كأموال وحرم وأسرار فهو أمانة » ⁽²⁾ .

قال - تعالى - : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ ⁽³⁾ .

قال الإمام ابن كثير - رحمه الله - : «يُخبرُ - تعالى - أنّه يأمر بأداء الأمانات إلى أهلها (...) وهذا يعمُّ جميع الأمانات الواجبة على الإنسان من حقوق الله - وَجَلَّ - على عباده من الصلوات والزكوات والكفارات والندور، والصيام وغير ذلك، مما هو مؤتمن عليه

(1) الأمانة لغةً: ضد الخيانة، مصدر أمن وهو يدل على سكون القلب، يقال: أمن أمانة فهو أمين، ورجل أمانة: إذا كان يأمنه الناس ولا يخافون غائلته، والأمين: الحافظ، ثم استعمل المصدر في الأعيان مجازاً فقليل الوداعة: أمانة .

راجع: «معجم مقاييس اللغة» (1/133، 134)، و«لسان العرب» (21/13، 22)، و«الصحاح» (5/2071) .

(2) «الكليات» للكفوي (ص 136)، وقال أيضاً (ص 186، 187): «وكل ما افترض على العباد فهو أمانة، كصلاة، وزكاة، وصيام، وأداء دين، وأوكدها الودائع، وأوكد الودائع كنم الأسرار» .

والأمانة: (خلق ثابت في النفس يعف به الإنسان عما ليس له به حق، وإن قبيأت له ظروف العدوان عليه دون أن يكون عرضة للإدانة عند الناس، ويؤدي به ما عليه أو لديه من حق لغيره، وإن استطاع أن يهضمه دون أن يكون عرضة للإدانة عند الناس . وقد ظهر من تعريف الأمانة أنها تشتمل على ثلاثة عناصر: الأول: عفة الأمين عما ليس له به حق . الثاني: تأدية الأمين ما يجب عليه من حق لغيره . الثالث: اهتمام الأمين بحفظ ما استؤمن عليه، وعدم التفريط بالأمانة والتهاون بشأنها) .

راجع: «الأخلاق الإسلامية وأسسها» عبد الرحمن حسن حنكة الميداني، ط: دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى 1399هـ - 1979م (1/646-647) بتصرف يسير .

(3) سورة النساء: آية ٥٨ .

لا يطلع عليه العباد ومن حقوق العباد بعضهم على بعض كالودائع وغير ذلك مما يأتمنون به بعضهم على بعض من غير اطلاع بينة على ذلك فأمر الله عز وجل بأدائها فمن لم يفعل ذلك في الدنيا أخذ منه ذلك يوم القيامة» (1).

وقل - تعالى - : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ (2).

قال الإمام ابن عطية - رحمه الله - : يخلف الناس في الأمانة فقال ابن مسعود : هي أمانات المال كالودائع ونحوه وروي عنه أنه في كل الفرائض وأشدها أمانة المال، وذهبت فرقة - هي الجمهور - إلى أنه كل شيء يؤتمن الإنسان عليه من أمر ونهي وشأن دين ودنيا» (3).

وقال - جل وعلا - : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رِعُونَ ﴾ (4)، أي: يحافظون عليها، ويقومون بحققها، ويراقبون الله فيها، ويحفظونه من خيانتها، والآية دليل على أن الأمانة من صفات أهل الإيمان .

وقال - ﷺ - : « لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له » (5).

قال الإمام ابن بطلال - رحمه الله - : « هذا على معنى الزجر والوعيد، أو نفي الفضيلة وسلب الكمال دون الحقيقة في رفع الإيمان وإبطاله » (6).

قال العلامة المناوي - رحمه الله - : « (لا إيمان لمن لا أمانة له) أي: لا إيمان كامل ، فالأمانة لب الإيمان، وهي منه بمنزلة القلب من البدن، والأمانة: الجوارح السبع؛ العين ، والسمع، واللسان، واليد، والرجل، والبطن، والفرج؛ فمن ضيع جزءاً منها سقم إيمانه

(1) «تفسير ابن كثير» (338/2) .

(2) سورة الأحزاب: آية ٧٢ .

(3) «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» (402/4) . وراجع أيضاً «الجامع لأحكام القرآن» (254/14) .

(4) سورة المؤمنون: آية ٨، وسورة المعارج: آية ٣٢ .

(5) رواه أحمد (12383)، وابن حبان (194)، وابن أبي عمير (422/1، 423)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (7281) (163/4)،

والطبراني في «الأوسط» (2606) (98/3)، وأبو يعلى في «المسند» (2863) (246/5)، من حديث أنس - رضي الله عنه -، وقال محققو

«المسند» (376/19): «حديث حسن»، والحديث صححه العلامة الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (3004) (88/3)،

و«صحيح الجامع الصغير وزيادته» (7179) (1205/2).

(6) «شرح صحيح البخاري» لابن بطلال (317/4) .

وضعف بقدره، فإن ضيع الكل خرج عن جملة الإيمان»⁽¹⁾ .

وقال - ﷺ - : «أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مِنْ خَانَكَ»⁽²⁾ .

وعن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قال: «أخبرني أبو سفيان أن هرقل قال له: سألتك ماذا يأمركم؟ فزعمت: أنه يأمر بالصلاة والصدق والعفاف والوفاء بالعهد وأداء الأمانة . قال: وهذه صفة نبي»⁽³⁾ .

والأمانة والقوة من أهم مسوِّغات الاختيار لجميع المهن والوظائف؛ لأنه بالقوة يستطيع القيام بالعمل المطلوب منه، وبالأمانة يُؤدِّيهِ على الوجه الأفضل والأكمل الذي تبرأ به ذمته . وقد أخبر الله - جل وعلا - عن إحدى ابنتي صاحبِ مَدْيَنَ أَنَّهَا قَالَتْ لِأَبِيهَا، لَمَّا سَقَى لَهَا نَبِيَّ اللَّهِ مُوسَى - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَأْتِيَنَّكَ اسْتِجْرَاءُ ابْنِ خَيْرٍ مَنِ اسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾⁽⁴⁾ .

وكانت القوة والأمانة لعفريت من الجنِّ من مُسوِّغات الإتيان بعرش بلقيس ملكة سبأ، وقد حكى الله - تعالى - عنه قوله لنبيه سليمان - ﷺ - : ﴿ قَالَ عِفْرِيْتُ مِنَ الْجِنِّ أَنَا مَائِكَ بِهٖ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَّقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ ﴾⁽⁵⁾؛ فهو بقوته قادر على حمل العرش وإحضاره، وبأمانته قادر على الحفاظ على محتوياته .

وقال الله - ﷻ - حاكياً عن نبيه يوسف - ﷺ - : ﴿ قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾⁽⁶⁾ .

والحفظ إشارة إلى الأمانة، والعلم إشارة إلى القوة، فالقوة قد تكون قوة بدنية

(1) «فيض القدير شرح الجامع الصغير» (381/6) .

(2) رواه أبو داود (3535) (497/2) كتاب الإجارة، باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده ، والترمذي (1264) (556/3) كتاب البيوع، باب ما جاء إذا أفلس للرجل غريمٌ فيجدُ عنده متاعه، وقال: «حديث حسن غريب»؛ من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - والحاكم (2296) (53/2) وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (423) (783/1) .

(3) رواه البخاري (2681) (180/3) كتاب الشهادات، باب من أمر بإنجاز الوعد .

(4) سورة القصص: آية ٢٦ .

(5) سورة النمل: آية ٣٩ .

(6) سورة يوسف: آية ٥٥ .

تتطلبها الأعمال البدنية، وقد تكون قوة في العلم والخبرة وفنون الإدارة وتتطلبها الأعمال القيادية والإدارية .

وكما أن القوة والأمانة من أهم الصفات المطلوبة لاختيار العاملين في جميع المهن والوظائف، فإن ضدّهما الذي هو العجز والخيانة، من أهم مبررات العزل والفصل من العمل، ومن أسباب عدم التعيين في أي عمل ابتداءً .

ولهذا لَمَّا عَيَّنَ عمرُ بن الخطاب، سعدَ بن أبي وقاص - رضي الله عنهما - أميراً على الكوفة، ونال منه بعضُ سُفْهائِها وتكلّموا فيه، وبالرّغم من أنه تبين لعمر بعد التحري والتحقيق أن هذا الكلام باطلٌ ومكذوبٌ على سعد، فقد رأى عمر أن المصلحة في عزل سعد درءاً للفتنة، ولئلاً يعتدي عليه أحدٌ منهم، لكنَّ عمر في مرض موته عَيَّنَ ستةً من الصحابة ليُختار منهم خليفة من بعده، وفيهم سعد ابن أبي وقاص، فخشي أن يُظنَّ أن عَزَلَ عمر إياه عن إمارة الكوفة لعدم صلاحيته للولاية، فنفي ما قد يُظنُّ بقوله: «فإن أصابت الإمرةُ سعداً فهو ذاك، وإلا فليستعن به أيُّكم ما أمّر؛ فإنّي لم أعزله عن عَجَزٍ ولا خيانة⁽¹⁾» .

وعن أبي ذر - رضي الله عنه - قال: قلت: يا رسول الله، ألا تستعملني؟ قال: فضرب بيده على منكبي، ثم قال: «يا أبا ذر، إنك ضعيف وإمّا أمانة، وإمّا يوم القيامة خزي وندامة، إلا من أخذها بحقها، وأدّى الذي عليه فيها» ⁽²⁾ .

وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - لأبي ذر - رضي الله عنه - أيضاً: «يا أبا ذر، إني أراك ضعيفاً ، وإني أُحِبُّ لَكَ ما أُحِبُّ لنفسي، لا تأمرنَّ على اثنين، ولا تولين مال يتيم» ⁽³⁾ .

(1) رواه البخاري (3700) (15/5) كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عثمان بن عفان - رضي الله عنه - .

(2) رواه مسلم (1825) (1457/3) كتاب الإمارة، باب كراهة الإمارة بغير ضرورة .

قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (210، 211/12): «هذا الحديث أصلٌ عظيمٌ في اجتناب الولايات، لاسيما لمن كان فيه ضعفٌ عن القيام بوظائف تلك الولاية، وأما الخزي والندامة فهو في حق من لم يكن أهلاً لها أو كان أهلاً ولم يعدل فيها، فيخزيه الله تعالى يوم القيامة، ويخضعه ويندم على ما فرط، وأما من كان أهلاً للولاية وعدل فيها، فله فضلٌ عظيمٌ تظاهرت به الأحاديث الصحيحة» .

(3) رواه مسلم (1826) (1457/3، 1458) كتاب الإمارة، باب كراهة الإمارة بغير ضرورة . وقوله ﷺ: «لا تأمرنَّ» بحذف إحدى التائين، أي: أي لا تقبلن الإمارة «على اثنين» ؛ أي فضلاً عن أكثر منهما ؛ فإن العدل والتسوية أمر صعب بينهما ، وقوله : «ولا تولين» أي: لا تتولين «مال يتيم» أي: لا تقبلن ولاية مال يتيم؛ لأن خطره عظيم ووبالاً جسيم . راجع : «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» للملا علي القاري (2401/6) .

وضياع الأمانة من علامات الساعة وأشراتها، فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: بينما النبي - ﷺ - في مجلسٍ يُحدّثُ القوم، جاءه أعرابيٌّ فقال: متى الساعة؟ فمضى رسول الله - ﷺ - يُحدّث، فقال بعضُ القوم: سمع ما قال فكَّرَه ما قال، وقال بعضهم: بل لم يسمع، حتى إذا قضى حديثه قال: «أين أراه السائل عن الساعة؟» قال: ها أنا يا رسول الله، قال: «فإذا ضيَّعت الأمانة فانتظر الساعة»، قال: كيف إضاعتها؟ قال: «إذا وُسِّد الأمرُ إلى غير أهله فانتظر الساعة»⁽¹⁾.

وفي حديث حذيفة⁽²⁾ - رضي الله عنه -، في بيان رفع الأمانة من قلوب الناس وضياعها وغياها؛ قال فيه النبي - ﷺ - : «فَيُصْبِح النَّاسُ يَتْبَاعُونَ، فَلَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ، فَيُقَالُ: إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا، وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ: مَا أَعْقَلَهُ! وَمَا أَظْرَفَهُ! وَمَا أَجْلَدَهُ! وَلَيْسَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ»⁽³⁾.

وقال - ﷺ - : «أَوَّلُ مَا تَفْقَدُونَ مِنْ دِينِكُمُ الْأَمَانَةَ، وَآخِرُهُ الصَّلَاةُ»⁽⁴⁾، يعني: آخر ما تفقدون من الدين الصلاة.

وهذا تنبيه وإشارة إلى أهمية الأمانة وخطورتها؛ فإن شيئاً فقد أوله حريٌّ أن يضعف حتى يفقد آخره تدريجياً، وبذلك يضيع الدين من الإنسان، ويهلك بضياع الأمانة: اعتقاداً وعملاً.

(1) رواه البخاري (59) (21/1) كتاب العلم، باب من سُئِلَ علماً وهو مشغول في حديثه، فأتم الحديث ثم أحاب السائل.

(2) هو أبو عبد الله، حذيفة بن اليمان (واليمان لقبه، واسمه: حسيل، ويقال: حسل) العبسي، من كبار الصحابة - رضي الله عنه -، والولادة الشجعان الفاتحين، وصاحب سر رسول الله - ﷺ - في المنافقين لم يعلمهم أحد غيره، أسلم هو وأبوه وأرادا شهود بدر فصدّهما المشركون وشهد أحداً فاستشهد اليمان بها، شهد حذيفة الخندق وما بعدها، كما شهد فتوح العراق، وله بها آثار شهيرة، استعمله عمر - رضي الله عنه - على المدائن، فلم يزل بها حتى مات بعد بيعة علي بأربعين يوماً، له في كتب الحديث (225 حديثاً) كانت وفاته - رضي الله عنه - سنة (36 هـ).

راجع: «الاستيعاب» (334/1)، و«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (505)، و«أسد الغابة» (706/1)، و«الأعلام» (2/ 171).

(3) رواه البخاري (649) (104/8) كتاب الرقاق، باب رفع الأمانة ومسلم (143) (126/1، 127) كتاب الإيمان، باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب.

(4) رواه الخرائطي في «مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها» للخرائطي، تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، ط: دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى 1419هـ - 1999م (171) (ص72)، من حديث أنس - رضي الله عنه -، قال ثابت البناني الراوي عن أنس: «قد يكون الرجل يصوم ويصلي، وإن اؤتمن على أمانة لم يؤدّها»، والحديث صححه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (1739)، كما رواه القضاعي أيضاً في «مسند الشهاب» (216، 217)، ورواه الخرائطي أيضاً: (176) (ص73) من حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - مرفوعاً.

وعن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: «القتل في سبيل الله كفارة كل ذنب إلا الأمانة»⁽¹⁾، وإن الأمانة: الصلاة، والزكاة، والغسل من الجنابة، والكيل، والميزان، والحديث، وأعظم من ذلك الودائع»⁽²⁾.

فالواجب إذاً على كل مسلم بوجه عام، وعلى التاجر والمزارع والموظف والأجير وكل ذي مهنة بوجه خاص؛ أن يؤدوا الأمانة بصدق وإخلاص وعناية؛ في كل ما كلفوا به من عمل أو تجارة أو زراعة أو وظيفة أو أي مهنة كانت.

بعض صور أداء الأمانة:

1- الحفظ على وقت العمل كاملاً، حتى تبرأ الذمة، ويطيب الكسب، ويرضى الربُّ - تعالى -، وينصح لصاحب العمل أو للشركة التي يعمل بها، أو للدولة التي هو موظف في إحدى قطاعاتها أو منشآتها؛ فمن صور الأمانة الواجب حفظ الوقت المكلف فيه بالعمل كاملاً لصالح العمل؛ فلا يشتغل فيه بأمر آخر غير العمل الذي يجب أدائه فيه، ولا يشغل الوقت أو شيئاً منه في مصلحته الخاصة، ولا في مصلحة غيره إذا كانت لا علاقة لها بالعمل؛ لأنَّ وقتَ العمل ليس ملكاً للعامل أو الموظف أو الأجير، بل لصالح العمل الذي أُخذ الأجر في مقابله⁽³⁾.

2- الترفع عن أخذ الرِّشا مُطْلَقاً، وكذا الهدايا وما يُسمَّى بـ «العُمُولات» التي تُقدَّم بسبب العمل أو الوظيفة⁽⁴⁾، فتركها والبعدُ عنها من صور الأمانة الواجبة؛

(1) المراد: خيانتها.

(2) «مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها» للخرائطي (159) (ص 69).

(3) وعظ الشيخ المعمر بن علي البغدادي (المتوفى 507 هـ) نظامَ الملك الوزير موعظةً بليغة مفيدة، قال له في أولها: «علوم يا صدر الإسلام، أن آحاد الرعية من الأعيان مخيرون في القاصد والوافد، إن شاءوا وصلُّوا، وإن شاءوا فصلُّوا، وأما من توشَّح بولاية فليس مخيراً في القاصد والوافد لأن من هو على الخليفة أمير، فهو في الحقيقة أجير، قد باع زمنه وأخذ ثمنه، فلم يبق له من نهاره ما يتصرف فيه على اختياره، ولا له أن يصلي نفلًا، ولا يدخل معتكفا، دون الصدق لتدبيرهم، والنظر في أمورهم، لأن ذلك فضل، وهذا فرض لازم» إلى أن قال له: «فاعمر قبرك كما عمرت قصرك، وانتهر الفرصة ما دام الدهر يقبل أمرك، فلا تعتذر، فما تمَّ من يقبل عذرَكَ».

راجع: «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى 1425هـ - 2005م (1/250، 251).

(4) فهي تعطى للموظفين لأجل ما يقدمونه لهم من خدمات وتنازلات، ولولا وجود الموظف على رأس ذلك العمل لما أعطيت له تلك الهدايا؛ فهي سحتٌ وحرامٌ.

فأجدر بالموظف والعامل والأجير أن يتعففوا عن أخذ الرشوة، أو الهدية، أو العمولة، وأن يكون الواحد منهم عزيز النفس، غني القلب، طاهراً من رجس الحرام وذنسه .

عن أبي حميد الساعدي ⁽¹⁾ - رحمه الله - قال: قال رسول الله - ﷺ - : «هَذَا يَا الْعَمَلُ غُلُولٌ» ⁽²⁾ .

وعنه - رحمه الله - قال: استعمل رسول الله - ﷺ - رجلاً على صدقات بني سليم ، يدعى ابن اللُّثَيَّةِ - وفي رواية ابن الأُتَيْبَةِ - ، فلما جاء حاسبه، قال: هذا مَالُكُمْ وهذا هدية، فقال رسول الله - ﷺ - : «فَهَلَا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأَمَكَ حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا» ثم خطبنا، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنِّي أَسْتَعْمَلُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ عَلَى الْعَمَلِ مِمَّا وَلَّانِي اللَّهُ، فَيَأْتِيَنِي فَقُولُ: هَذَا مَالُكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ أَهْدَيْتَ لِي، أَفَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ، وَاللَّهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا بغيرِ حَقِّهِ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَلَا عَرَفْنَ أَحَدًا مِنْكُمْ لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا خَوَارٌ، أَوْ شَاةٌ تَيْعَرُ» ثم رفع يده حتى رُئِيَ بَيَاضُ إِبْطِهِ، يَقُولُ : «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ» ⁽³⁾ .

(1) هو أبو حميد، عبد الرحمن بن سعد بن عبد الرحمن بن عمرو بن المنذر، الساعدي الأنصاري من فقهاء أصحاب النبي - ﷺ - ، مشهور بكنيته، واختلف في اسمه، فقيل: المنذر بن سعد ابن المنذر، وقيل: عبد الرحمن بن سعد بن المنذر، وقيل غير ذلك، روى عنه جابر بن عبد الله، وعباس بن سهل، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد بن ثابت، وغيرهم، له في «مسند بقي» ستة وعشرون حديثاً، توفي في آخر خلافة معاوية - رضي الله عنهما - سنة (60هـ) وقيل: بضع وخمسين .
راجع: «الاستيعاب» (4/1633)، و«أسد الغابة» (6/75)، و«سير أعلام النبلاء» (2/481)، و«الوافي بالوفيات» (18/89).

(2) رواه أحمد (23601) (14/39)، والبزار في مسنده «البحر الزخار» (3723) (9/172)؛ قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (5/221): «وفي إسناده إسماعيل بن عياش وروايته عن غير أهل المدينة ضعيفة وهذا منها، وقيل: إنه رواه بالمعنى من قصة بن اللثبية»، وفي «مجمع الزوائد» (7034) (4/200): «رواه البزار من رواية إسماعيل بن عياش عن الحجازيين، وهي ضعيفة»، وقال محققو «المسند» (14/39): «إسناده ضعيف»، والحديث صحيحه الألباني في «صحيح الجامع الصغير» (7021) (2/1177)، و«إرواء الغليل» (2622) (8/246) .

(3) رواه البخاري (7174) (9/70) كتاب الأحكام، باب هدايا العمال، و(6979) (9/28) كتاب التعبير، باب احتيال العامل ليهدي له، ومسلم (1832) (3/1463، 1464) كتاب الإمارة، باب تحريم هدايا العمال، ومعنى: «يتعير» تصحيح، واليعار صوت الشاة وصياحها الشديد . انظر : «فتح الباري» (13/166) .

قال الإمام ابن بطلان في «شرح صحيح البخاري» (8/333): «وهذا الحديث يدل أن ما أهدي إلى العامل في عمله والأمير في إمارته شكراً لمعروف صنعه أو تحبباً إليه، أنه في ذلك كله كأحد المسلمين لا فضل له عليهم فيه؛ لأنه بولايته =

الفرع الثاني: البعد عن الغش والخيانة:

من مقاصد الشريعة الخاصة في الكسب والاستثمار والإنتاج : البعد عن الخيانة والغش والتدليس بكل صوره وأشكاله .
والغش والخيانة من صفات أهل النفاق، وبهما ينقص الإيمان، وتترع البركة، وكلاهما طريق موصل لسخط الله وسخط الناس، وطريق إلى النار، ودليل على دناءة النفس وخبثها.

(والخيانة: ضدّ الأمانة، وهي مأخوذة من التنقص، وكأن خائن الأمانة يتنقصها، وخيانة العبد ربه: أن لا يؤدي الأمانات التي ائتمنه عليها ويقصر فيها، وذلك نقصانها) ⁽¹⁾ .

قال الإمام الغزالي - رحمه الله - : «والغش حرام في البيوع والصنائع جميعاً، ولا ينبغي أن يتهاون الصانع بعمله على وجه لو عامله به غيره لما ارتضاه لنفسه، بل ينبغي أن يُحسّن الصنعة ويُحْكِمَهَا ثم يبيّن عيبها إن كان فيها عيبٌ فبذلك يتخلص - أي من الإثم -» ⁽²⁾ .

والإسلام يجعل كسب المال عن طريق الغش محرماً يجب التزّه عنه وتركه، وذلك لاستمرار صلاح القلوب ، وداوم الثقة بين الناس ، وحسن معاملة بعضهم لبعض ، والحرص على إتقان العمل الطيب ، وقد قيل: «من عاش بالحيلة مات بالحيرة» ، فإن الغاش في سلعته أو في عمله يجد من وخز الضمير ومن نفور الناس عنه ما يكدرّ عليه صفو حياته ، وقد يفضي به الحال إلى الإفلاس ، فلا يأتمنه أحد على عمل ، ولا يشتري منه أحد سلعته ، هذا مع ما ينتظره من العقاب في يوم الدين الذي يرى الإنسان فيه كل ما قدّم وإن كان مثقال حبة أو

مثقال ذرة كما أخبر الله بذلك في كتابه الكريم: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ ⁽³⁾

= عليهم نال ذلك، فإن استأثر به فهو سُحْتُ، والسُّحْتُ كُلُّ ما يأخذه العاملُ والحاكم على إبطال حقٍ أو تحقيق باطلٍ ، وكذلك ما يأخذه على القضاء بالحق».

(1) «تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم» لابن أبي نصر، تحقيق: د زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، ط: مكتبة السنة ، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 1415هـ - 1995م (ص 318) .

وجاء في « تاج العروس » (499/34): «الخيانة التفريط في الأمانة، وقال الراغب: الخيانة والنفاق واحد، ولكن الخيانة تقال باعتبار العهد والأمانة، والنفاق باعتبار الدين، ثم يتداخلان، فالخيانة مخالفة الحق بنقض العهد في السر، والاختيان تحرك شهوة الإنسان لتحرك الخيانة» .

(2) «إحياء علوم الدين» (77/2) .

وَمَنْ يَفْعَلْ مِنْ شِئْءٍ يَرَوْهُ⁽¹⁾ .

قال الله - تعالى - : ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْنَتَكُمْ وَأَنْتُمْ تَقْلُمُونَ﴾⁽²⁾ .

وقال - ﷺ - : «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان»⁽³⁾ .

وقال - ﷺ - : «من حمل علينا السلاح فليس منا، ومن غشنا فليس منا»⁽⁴⁾ .
ومرّ رسولُ الله - ﷺ - على صُبْرَةٍ طعامٍ فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بللاً فقال:
«ما هذا يا صاحب الطعام؟» قال: أصابته السماء يا رسول الله، قال: «أفلا جعلته فوق
الطعام كي يراه الناس، من غش فليس مني»⁽⁵⁾ .

(1) سورة الزلزلة: الآيات ٧ - ٨ .

(2) سورة الأنفال: آية ٢٧ .

قال الإمام البغوي في «معالم التنزيل» (348/3): «{وَتَخُونُوا أَمْنَتَكُمْ} أي: لا تخونوا أماناتكم {وَأَنْتُمْ تَقْلُمُونَ} أي: أنها أمانة (...). قال السُّدِّي: إذا خانوا الله والرسول فقد خانوا أماناتهم . وقال ابن عباس: لا تخونوا الله بترك فرائضه والرسول بترك سنته وتخونوا أمانتكم، قال ابن عباس: هي ما يخفى عن أعين الناس من فرائض الله، والأعمال التي ائتمن الله عليها . وقال قتادة: اعلموا أن دين الله أمانة، فأدّوا إلى الله عز وجل ما ائتمنكم عليه من فرائضه وحدوده، ومن كانت عليه أمانة فليؤدها إلى من ائتمنه عليها» .
(3) رواه البخاري (33) (16/1) كتاب الإيمان، باب علامة المنافق، ومسلم (59) (78/1) كتاب الإيمان، باب بيان خصال المنافق، من حديث أبي هريرة - ﷺ - ، وفي رواية أخرى لمسلم: «آية المنافق ثلاث، وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم» .
(4) رواه مسلم (101) (99/1) كتاب الإيمان، باب قول النبي - ﷺ - : «من غشنا فليس منا»، من حديث أبي هريرة - ﷺ - .

(5) تقدم تخريجه (ص 80)، ومعنى (صُبْرَةٍ طعامٍ) أي: كومة طعام بلا كيل ووزن، والمراد بالطعام: الحبوب المأكولة . راجع : «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» للملا علي القاري (1935/5).

قال الإمام الخطابي - رحمه الله - في «معالم السنن» (118/3): «ليس منا من غش» معناه: ليس على سيرتنا ومذهبنا، يريد أن من غش أخاه وترك مناصحته فإنه قد ترك اتباعي والتمسك بسنتي؛ وقد ذهب بعضهم إلى أنه أراد بذلك نفيه عن دين الإسلام، وليس هذا التأويل بصحيح، وإنما وجهه ما ذكرت لك، وهذا كما يقول الرجل لصاحبه: أنا منك وإليك، يريد بذلك المتابعة والموافقة، ويشهد بذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْنِ فَإِنَّهُ مِثِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [سورة إبراهيم: آية 36] .

وقال الإمام ابن بطال في «شرح صحيح البخاري» (16/10): «قوله - ﷺ - : (فليس منا) يعني: ليس متبعاً لسنتنا، ولا سالكاً سبيلنا، كما قال - ﷺ - : (ليس منا من شق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية) لأن من حق المسلم على المسلم أن ينصره، ولا يخذله، ولا يسلمه، وأن المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً، فمن خرج عليهم بالسيف بتأويل فاسد رآه، فقد خالف ما سنّه النبي =

وفي قول النبي - ﷺ - في الحديث السابق « **من غَشَّنَا ليس منا** »، و« **من غش فليس مني** » زجرٌ شديد عن الغش، ورادُّ من الوقوع في مستنقع الآسن .

وهو غُمٌّ، يشمل الغش في العمل، والبيع والشراء، وسائر المعاملات، وانظر كيف قرن في الوعيد بين من يحمل على المسلمين السلاح، وبين من يغشهم، فالغش والاحتيال في المعاملات وأخذ أموال المسلمين عن طريقه، لا يقل خطورة عن حمل السلاح عليهم ومحاربتهم .

وقال رسول الله - ﷺ - : « **المسلم أخو المسلم، ولا يحل لمسلم باع من أخيه بيعاً فيه عيبٌ إلا بينه له** » ⁽¹⁾ .

وقال - ﷺ - : « **البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كتما وكذبا مُحقت بركة بيعهما** » ⁽²⁾ .

قال الإمام ابن حجر الهيتمي ⁽³⁾ - رحمه الله - : « **ضابط الغش المحرم أن يعلم ذو السلعة**

= - ﷺ - من نصرة المؤمنين وتعاون بعضهم لبعض، والفقهاء مجمعون على أن الخوارج من جملة المؤمنين لإجماعهم كلهم على أن الإيمان لا يزيله غير الشرك بالله ورسوله والجدد لذلك، وأن المعاصي غير الكفر لا يكفر مرتكبها .

وقال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (2/108): «مذهب أهل السنة والفقهاء وهي أن من حمل السلاح على المسلمين بغير حق ولا تأويل ولم يستحلّه فهو عاص ولا يكفر بذلك فإن استحلّه كفر فأما تأويل الحديث فقيل: هو محمول على المستحل بغير تأويل فيكفر ويخرج من الملة وقيل: معناه ليس على سيرتنا الكاملة وهديناه . وكان سفيان بن عيينة رحمه الله يكره قول من يفسره: بليس على هديناه . ويقول : بئس هذا القول . يعني: بل يمسك عن تأويله ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر، والله أعلم» .

(1) رواه أحمد (17451)، وابن ماجه (2246) (2/755) كتاب التجارات، باب من باع عيباً فليبينه من حديث عقبة بن عامر - ﷺ - ، ولفظ أحمد: « **المسلم أخو المسلم، لا يحل لامرئ مسلم أن يغيب ما بسلعته عن أخيه إن علم بها تركها** »، وقال محققو «المسند» (28/654): «حديث حسن»، وصححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير وزيادته» (5/6705) (2/1136)، و«صحيح سنن ابن ماجه» ط: مكتب التربية العربي لدول الخليج، بالرياض؛ المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة 1408هـ - 1988م (1823) (22/2).

(2) تقدم تخريجه (ص80) .

قال الإمام ابن بطلال في «شرح صحيح البخاري» (6/213): (وأصل هذا الباب أن نصيحة المسلم للمسلم واجبة، وقد كان رسول الله يأخذها في البيعة على الناس كما يأخذ عليهم الفرائض، قال جرير: بايعت رسول الله على السمع والطاعة، فشرط عليّ: « **والنصح لكل مسلم** » وأمر المؤمنين بالتحاب والمؤاخاة في الله، قال: « **لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه** » [رواه البخاري] (13) (1/12) كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، ومسلم (45) (1/67، 68) كتاب الإيمان ، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير، من حديث أنس - ﷺ - [فحرم بهذا كله غش المؤمنين وخديعتهم] .

(3) هو أبو العباس، أحمد بن حجر الهيتمي (وعند البعض الهيتمي بالثاء المتلثة) السعدي، الأنصاري، شهاب الدين ، ولد سنة 909 هـ) في محلة أبي الهيثم (من إقليم الغربية بمصر) وإليها نسبته، والسعدي نسبة إلى بني سعد من عرب الشرقية (بمصر)، فقيه

من نحو بائعٍ أو مُشتريٍّ فيها شيئاً لو اطلع عليه مُريدٌ أخذها ما أخذها بذلك المقابل، فيجب عليه أن يعلمه به ليدخل في أخذه على بصيرة، ويؤخذ من حديث واثلة وغيره ما صرح به أصحابنا أنه يجب أيضاً على أجنبيٍّ علم بالسلعة عيياً أن يخبر به مُريدٌ أخذها وإن لم يسأله عنها، كما يجب عليه إذا رأى إنساناً يخطبُ امرأةً ويعلم بها أو به عيياً، أو رأى إنساناً يريد أن يُخالط آخر لمعاملة أو صداقة أو قراءة (...) وعلم بأحدهما عيياً أن يخبر به وإن لم يستشربه، كل ذلك أداء للنصيحة المتأكدة وجوبها الخاصة بالمسلمين وعامتهم»⁽¹⁾.

وقال أيضاً: «التجارة لا تُحمد ولا تحلُّ إلا إن صدرت عن التراضي من الجانبين، والتراضي إنما يحصل حيث لم يكن هناك غش ولا تدليس، وأما حيث كان هناك غش وتدليس بحيث أخذ أكثر مال الشخص وهو لا يشعر بفعل تلك الحيلة الباطلة معه المبنية على الغش ومخادعة الله ورسوله؛ فذلك حرامٌ شديدٌ التحريم موجبٌ لمقتِ الله ومقتِ رسوله (...)، فعلى من أراد رضا الله ورسوله، وسلامة دينه ودنياه، ومروءته وعرضه، وأخراه؛ أن يتحرَّى لدينه، وأن لا يبيع شيئاً من تلك البيوع المبنية على الغش والخديعة». والغش حرامٌ بصورته السلبية - وهي مجرد السكوت عن العيب والنقص - وبصورته الإيجابية - وهي القيام بجهد ما في إخفاء العيب أو تزوين السلعة -؛ فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلَّى الله عليه وآله وسلم -: «أن رجلاً كان يبيع الخمر في سفينة وكان يشوبه بالماء، وكان معه في السفينة قرذٌ، قال: فأخذ الكيس وفيه الدنانير، قال: فصعد الذرو - أي: أعلى السفينة - ففتح الكيس فجعل يلقي في البحر ديناراً وفي السفينة ديناراً حتى لم يبق فيه شيء»⁽³⁾.

= = شافعي، مشارك في أنواع من العلوم، تلقى العلم بالأزهر، وانتقل إلى مكة، وصنف بها كتبه، وبها توفي، من مصنفاته: «مبلغ الأرب في فضائل العرب»، و«الصواعق المحرقة على أهل البدع والضلال والزندقة»، و«تحفة المحتاج لشرح المنهاج»، و«كف الرعا ع عن استماع آلات السماع»، و«الزواجر عن اقتراف الكبائر»، توفي - رحمه الله - سنة (974 هـ).

راجع: «البدر الطالع» (1 / 109)، و«معجم المؤلفين» (2 / 152)، و«الأعلام» (1 / 234).

(1) «الزواجر عن اقتراف الكبائر» ط: دار الفكر، الطبعة الأولى 1407 هـ - 1987 م (1 / 396).

(2) «الزواجر عن اقتراف الكبائر» (399/1).

(3) رواه أحمد (8427)، وقال محققو «المسند» (150/14): «رجاله ثقات رجال الشيخين غير حماد بن سلمة، فمن رجال مسلم، والصواب وقفه»، والحديث صححه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (2844) (6 / 826)، و«صحيح الترغيب والترهيب» (1770) (2 / 159).

بعض صور الغش المحرمة:

صور الغش والخداع كثيرة لا تنحصر، لاسيما في زماننا، حيث لا يبالي الكثيرون فيه بالحلال والحرام، ومن تلك الصور التي هي حرامٌ قطعاً:

1- بيع المواد الفاسدة أو المنتهية الصلاحية، كالأطعمة المعلبة، والأدوية، وغيرها .

2- التلاعب في مواصفات السلع أو أوزانها، بوصفها بأوصاف غير حقيقية، أو أوزان غير حقيقية، أو بوضع العلامة التجارية للبضاعة الجيدة على الرديئة ، أو تلميعها وتحسينها للمستهلك بخلاف ما هي عليه حقيقة؛ من خلال وسائل الإعلام والدعاية المختلفة .

3- بيع المواد الضارة بالصحة والتي تسبب الأمراض لمستهلكيها، دون الإشارة لأضرار تلك المواد؛ كما هو الحال في كثير من السلع التي يدخل في تكوينها مواد كيماوية، أو تشتمل على مواد مسرطنة وغيرها .

4- الغش في تنفيذ المقاولات وأعمال البناء، مثل تقليل الحديد والإسمنت في

البنائات، مما قد يتسبب في انهيار المبنى ومقتل سكانه أو إصابتهم بأذى .

5- ما يفعله بعض تجار المواشي والأغنام من تصرّيتها قبل بيعها، بأن يترك الناقة أو البقرة أو الشاة دون أن يحلب حليبها أياماً، فيكثر اللبن في ضرعها، ثم يعرضها للبيع وهي ممتلئة الضروع باللبن فيظنّ المشتري أنها دائماً كذلك فيشتريها، وقد نهى الشرع عن ذلك بنص خاص⁽¹⁾، غير النهي عن الغش العام الذي يشمل تلك الصورة أيضاً .

6- ما يقع في زمننا الحاضر بالنسبة للسيارات؛ حيث يعتمد بعضهم إلى إيقاف عدّاد

السرعة مدّة من الزمن ، فإذا جاء المشتري أصلح العداد وأراه أن السيارة نظيفة لم تسر

كثيراً لقلة استعمالها، وكذا ما يفعل بعض المستأجرين للسيارات؛ حيث يعتمدون إلى

(1) وذلك في قوله - ﷺ -: «ولا تصدروا الغنم، ومن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها، إن رضيها أمسكها، وإن سخطها ردّها وصاعاً من تمر»؛ رواه البخاري (2150) (3/ 71) كتاب البيوع، باب النهي للمبايع أن لا يحظّ الإبل والغنم والبقر، ومسلم (1515) (3/ 1154) كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرجل على أخيه، و(1524) (3/ 1158، 1159) كتاب البيوع، باب حكم بيع المصدرة، من حله بشأني هريرة - ﷺ - .

إيقاف العداد لئلا يتجاوز الكيلو مترات المتفق عليها لزيادة الأجرة .

وغير ذلك من صور الغش التي لا يعلمها إلا الله - تعالى - ، والتي لا يمكن أن تزول إلا بوجود المراقبة الذاتية لله - تعالى - ، واستشعر الخوف منه - عَزَّوَجَلَّ - ، والله يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور .

وقد حَرَّمَ الإسلام كل ما يوصل إلى الغش؛ فحَرَّمَ بيع الغرر⁽¹⁾، وبيع المجهول⁽²⁾ ، والحلف الكاذب على قيمة السلعة، أو اختلاس شيء منها قد لا يراه المشتري، أو قيام شخص بالزيادة في قيمة سلعة وهو لا يريد شراءها متواطئاً مع البائع لرفع سعرها⁽³⁾ .



(1) الغَرَر: الخطر والخدعة ، وهو ما يكون بمجهول العاقبة لا يدري أيكون أم لا . «التعريفات» (ص 208) . قال الإمام النووي - رحمه الله - في «شرح صحيح مسلم» (10 / 156) : «وأما النهي عن بيع الغرر فهو أصل عظيم من أصول كتاب البيوع - ولهذا قدمه مسلم - ويدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة ؛ كبيع الآبق، والمعلوم، والمجهول، وما لا يقدر على تسليمه، وما لم يتم ملك البائع عليه، وبيع السمك في الماء الكثير، واللبن في الضرع، وبيع الحمل في البطن، وبيع بعض الصورة مبهماً، وبيع ثوب من أثواب ، وشاة من شياه، ونظائر ذلك، وكل هذا بيعه باطل لأنه غررٌ من غير حاجة . وقد يجتمل بعض الغرر بيعاً إذا دعت إليه حاجة؛ كما لجهل بأساس الدار، وكما إذا باع الشاة الحامل والتي في ضرعها لبن، فإنه يصح للبيع؛ لأن الأساس تابع للظاهر من الدار، ولأن الحاجة تدعو إليه، فإنه لا يمكن رؤيته، وكذا القول في حمل الشاة ولبنها، وكذلك أجمع المسلمون على جواز أشياء فيها غرر حقير، منها: أنهم أجمعوا على صحة بيع الجبة المخشوة وإن لم ير خشوها، ولو بيع خشوها بإنفراده لم يجز، وأجمعوا على جواز إجارة الدار والمأبى والثوب ونحو ذلك شهراً، مع أن الشهر قد يكون ثلاثين يوماً وقد يكون تسعة وعشرين » .

(2) المجهول: هو ما لم يعلم عينه، أو صفته، وهو داخل في الغرر، إلا أن الإمام القرطبي - رحمه الله - فرّق بينهما فقال: «أصل الغرر هو الذي لا يدري هل يحصل أم لا ؟ كالطير في الهواء ، والسمك في الماء ، وأما ما علم حصوله جهلت صفته فهو المجهول ، كبيع ما في كفه ، فهو يحصل قطعاً ، لكن لا يدري أي شيء هو ؟ فالغرر والمجهول كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه وأخرى من وجه ؛ فيوجد كل واحد منهما مع الآخر وبدونه ، أما وجود الغرر بدون الجهالة : فكشراء العبد الآبق المعلوم قبل الإباق لا جهالة فيه ، وهو غررٌ لأنه لا يدري هل يحصل أم لا ؟ ، والجهالة بدون الغرر : كشراء حجر يراه لا يدري أزجاج هو أم ياقوت ، مشاهدته تقتضي القطع بحصوله فلا غرر ، وعدم معرفته يقتضي الجهالة به ، وأما لختام الغرر والجهالة فكالعبد الآبق ، المجهول الصفة قبل الإباق » . «الفروق» (3 / 265) .

(3) وهو ما يطلق عليه في الفقه الإسلامي: النجش - راجع: «بداية المجتهد» (3 / 185) ، و «التعريفات» (ص 240) ، و «لسان العرب» (6 / 351) - ؛ وهو منهجي عنه في الشريعة، روى البخاري (2150) (3 / 71) في كتاب البيوع، باب النهي للمبايع أن لا يخفل الإبل والبقر والغنم وكل مَحْفَلَة، ومسلم (1515) (3 / 1155) في كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسومه على سومه وتحريم النجش وتحريم التصرية؛ عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - قال: «لا تلقوا الرُّكبان، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا تناجشوا، ولا يبيع حاضر لباد، ولا تصروا الغنم» .

المطلب السادس: ألا يلهي الكسب عن الحقوق الواجبة على المكلف:

من المقاصد الشرعية في كسب المال واستثماره: ألا يُلهي الكسبُ المكلفَ عن الحقوق الواجبة عليه، سواء كانت تلك الحقوق واجبة عليه نحو ربّه، أو نحو أهله ومجتمعه؛ فالتاجر المسلم الصادق في التزامه بدينه؛ هو الذي يوازن بين أمور الدنيا وأمور الآخرة، فيعطي كلاّ منهما حقها .

قال - تعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُلْهِكُمْ ءُمُورُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ ⁽¹⁾ .

وأثنى الله - ﷻ - على رواد المساجد بأنهم لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله، ولا عن شيء من الواجبات؛ فقال - سبحانه - : ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِيمُهُمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ ⁽²⁾ .

قال الإمام القرطبي - رحمه الله - : «قوله - تعالى - : ﴿لَا تُلْهِيمُهُمْ﴾ أي لا تشغلهم ﴿تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ﴾ خصّ التجارة بالذكر لأنها أعظم ما يشتغل بها الإنسان عن الصلاة ﴿عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ اختلّف في تأويله؛ فقال عطاء: يعني: حضور الصلاة، وقاله ابن عباس، وقال: المكتوبة. وقيل: عن الأذان (...). وقيل: عن ذكره بأسمائه الحسنی؛ أي يوحدونه ويمجدونه. والآية نزلت في أهل الأسواق؛ قاله ابن عمر .

﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ هذا يدلُّ على أن المراد بقوله: ﴿عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ غير الصلاة؛ لأنه يكون تكراراً ﴿وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾ قيل: الزكاة المفروضة؛ قاله الحسن، وقال ابن عباس: الزكاة هنا طاعة الله - تعالى - والإخلاص؛ إذ ليس لكل مؤمن مالٌ» ⁽³⁾ .

وقال الإمام ابن كثير - رحمه الله - : «يقول - تعالى - : لا تشغلهم الدنيا وزخرفها وزينتها وملاذُّ بيعها وربحها عن ذكر ربهم الذي هو خالقهم ورازقهم ، والذين يعلمون أن

(1) سورة المنافقون: آية ٩ .

(2) سورة النور: آية 37 .

(3) «تفسير القرطبي» (279/12-280) بتصرف واختصار .

الذي عنده هو خيرٌ لهم وأنفع مما بأيديهم ، لأن ما عندهم ينفد وما عند الله باق ، ولهذا قال - تعالى - : ﴿لَا تُلْهِمُهُمْ بِحَجَرَةٍ وَلَا يَبِيعَ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾ أي: يُقدِّمون طاعته ومُرادَه ومحَبته على مرادهم ومحبتهم» ثم أورد عن ابن مسعود - رضي الله عنه - «أنه رأى قوماً من أهل السوق حيث نودي للصلاة المكتوبة تركوا بياعاتهم ونهضوا إلى الصلاة ، فقال عبد الله بن مسعود: هؤلاء من الذين ذكر الله في كتابه ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِمُهُمْ بِحَجَرَةٍ وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ الآية .

وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان في السوق فأقيمت الصلاة ، فأغلقوا حوانيتهم ودخلوا المسجد، فقال ابن عمر: فيهم نزلت: ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِمُهُمْ بِحَجَرَةٍ وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (...)، وقال مقاتل بن حيان: لا يلهيهم ذلك عن حضور الصلاة وأن يقيموها كما أمرهم الله ، وأن يحافظوا على مواقيتها وما استحفظهم الله فيها» ⁽¹⁾ . وأمر الله - تعالى - بالضرب في الأرض للتجارة، والابتغاء من فضل الله - تعالى - ، مع المحافظة على طاعة الله عز وجل ومراعاة حدوده، فإذا نودي للصلاة - لاسيما صلاة الجمعة - وجب ترك العمل والتجارة لأداء الصلاة⁽²⁾، وبعدها يستأنف المرء عمله وتجارته؛ فشرطُ الإسلام في جواز التجارة ومشروعيتها: ألا تُلهي عن واجب وألا توقع في مُحَرَّم .

قال - سبحانه وتعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ١٠١﴾ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ١٠٢﴾ ⁽³⁾ .

قال الإمام البغوي - رحمه الله - : «قوله - عز وجل - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ أي: في يوم الجمعة؛ كقوله: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ ⁽⁴⁾ ،

(1) «تفسير ابن كثير» (6/68، 69) . بتصرف واختصار .

(2) ونقل الإمام ابن رشد الإجماع على ذلك، فقال في: «بداية المجتهد» (3/186) «وهذا أمر مجمع عليه فيما أحسب ، أعني: منع البيع عند الأذان الذي يكون بعد الزوال والإمام على المنبر» .

(3) سورة الجمعة: الآيات ٩ - 10 .

(4) سورة فاطر: آية ٤٠ ، وسورة الأحقاف: آية 4 .

أي: في الأرض، وأراد بهذا النداء: الأذان عند قعود الإمام على المنبر للخطبة»⁽¹⁾.

وقال الإمام القرطبي - رحمه الله -: «قوله - تعالى -: {وَذَرُوا الْبَيْعَ} منع الله - عز وجل - منه عند صلاة الجمعة وحرّمه في وقتها على مَنْ كان مُخَاطَباً بفرضه والبيع لا يخلو عن شراء ، فاكتمى بذكر أحدهما، كقوله - تعالى - : ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَ وَسَرَّيْلَ تَقِيكُمْ بِأَسَكُمُ﴾⁽²⁾، وخصّ البيع لأنه أكثر ما يشتغل به أصحاب الأسواق ومن لا يجب عليه حضور الجمعة فلا ينهي عن البيع والشراء»⁽³⁾.

والأمر بترك البيع وقت النداء لصلاة الجمعة ليس خاصاً بالبيع فقط، وإنما النهي يشمل البيع والشراء والإجارة والنكاح وباقي العقود⁽⁴⁾؛ لأن الحكمة في ذلك: أن البيع

(1) ثم استدللّ - الإمام البغوي - بحديث السائب بن يزيد قال: «كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي - ﷺ -، وأبي بكر، وعمر - رضي الله عنهما -، فلما كان عثمان - رضي الله عنه -، وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزوراء»، قال أبو عبد الله - البخاري -: «الزوراء: موضع بالسوق بالمدينة» [رواه البخاري (912) (8/2) كتاب الجمعة، باب الأذان يوم الجمعة، والمراد بـ «النداء» الأذان، وسمي ثالثاً لأنه مزيد على الأذان بين يدي الإمام والإقامة للصلاة]. راجع: «معالم التنزيل» (115/8).

(2) سورة النحل: آية ٨١.

(3) «الجامع لأحكام القرآن» (107/18).

ومن لا يجب عليهم شهود صلاة الجمعة هم: الصبي الذي لم يبلغ، والمرأة، والمسافر، والمريض؛ فهؤلاء المذكورون - ومن في حكمهم ممن لا جمعة عليهم - يجوز لهم البيع والشراء وقت النداء؛ لأن الله - سبحانه وتعالى - إنما نهي عن البيع لأجل السعي للجمعة، وهؤلاء غير مخاطبين بالسعي إلى الجمعة.

قال الإمام ابن قدامة في «المغني» (220/2): «وتحرّم البيع، ووجوب السعي، يختص بالمخاطبين بالجمعة، فأما غيرهم من النساء والصبيان والمسافرين، فلا يثبت في حقّه ذلك (...). فإن الله تعالى إنما نهي عن البيع من أمره بالسعي، فغير المخاطب بالسعي لا يتناول النهي، ولأنّ تحرّم البيع معلّل بما يحصل به من الاشتغال عن الجمعة، وهذا معدوم في حقهم».

فلرأى يجوز لها أن تبيع أو تشتري في وقت صلاة الجمعة من امرأة مثلها، أو صبي، أو مريض، أو مسافر، ومن في حكمهم، ولا يجوز لها، ولا لأولئك الذين لا تجب عليهم الجمعة: أن يبيعوا لمن وجبت عليه الجمعة وهو تارك لها، أو يشتروا منه، فإن فعلوا فقد وقعوا في الإثم؛ لأنهم عاونوه على المعصية؛ لأن ترك صلاة الجمعة معصية، ومن يبيع له أو يشتري منه يعينه على تلك المعصية، فهو آثم بذلك؛

كما قال تعالى: ﴿وَمَعَاوِئًا عَلَى الْإِزْرِ وَالنَّقَوِّئِ وَلَا تَمَآوُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَنِ﴾ [سورة المائدة: آية ٢].

(4) هذا هو مذهب جمهور أهل العلم؛ فقد نصّ الحنفية على وجوب ترك كل شيء يُؤدّي إلى الاشتغال عن السعي إلى الجمعة أو يخلّ به، كما نصّ الشافعية على حرمة الاشتغال بالعقود والصنائع وغيرها، مما فيه تشاغل عن الجمعة، ونصّ المالكية على أنه يُفسخ بيع، وإجارة، وتولية، وشركة، وإقالة، وشفعة، وفي قول عند الحنابلة: أنه يحرم غير البيع من العقود، كالإجارة والصلح والنكاح، لأنها عقود معاوضة فأشبهت البيع، ومذهب الحنابلة: تخصيص عقد البيع والشراء فقط بالتحريم وعدم الصحة، ويرون صحة ما عدا البيع والشراء من العقود كالنكاح والإجارة والصلح والقرض والرهن والضمان ونحوها؛ لأن النهي ورد في البيع وحده، وغيره لا يساويه لقلّة وقوعه، فلا تكون إباحته ذريعة لفوات الجمعة، ولا يصح قياسه عليه. راجع: «حاشية الطحطاوي» (335) ط المطبعة الكبرى الأميرية =

يشغل عن تلبية النداء، فكذا بقية العقود، ويلحق بذلك غيرها كالمهرجانات التسويقية أو الثقافية أو الألعاب المختلفة، فتحرم إقامة المباريات الرياضية، أو المهرجانات الثقافية أو التسويقية أو غيرها وقت النداء لصلاة الجمعة⁽¹⁾.

ويعاتب الله - سبحانه - الصحابة الذين تركوا النبي - ﷺ - أثناء خطبة الجمعة

عندما جاءت قافلة تجارية، قال - تعالى - : { وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهِوَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهِ خَيْرُ الرَّزِقِينَ }⁽²⁾ .



= ببولاق، مصر 1318هـ، و«حاشية رد المختار» (2/163)، و«القوانين الفقهية» (ص 258)، و«حاشية الجمل على شرح منهج الطلاب» سليمان بن عمر الجمل، ط: دار إحياء التراث العربي، بدون بيانات، و« كشف القناع » (3/181)، و«المغني» (2/220)، 221 .

(1) روى الإمام البخاري في صحيحه (7/2) معلقاً بصيغة الجزم عن عطاء - أحد أئمة التابعين - أنه قال: «تحرم الصناعات كلها - أي وقت النداء للجمعة -»، قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (2/391): (وصله عبد بن حميد في تفسيره بلفظ: «إذا نودي بالأذان حرم اللهو، والبيع، والصناعات كلها، والرُّقاد، وأن يأتي الرجل أهله، وأن يكتب كتاباً» وبهذا قال الجمهور أيضاً) .

(2) سورة الجمعة: آية 11 .

قال الإمام البخاري في كتاب البيوع من صحيحه (3/56): «باب: { وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّوا إِلَيْهَا } [سورة الجمعة: آية 11]، وقوله جلّ ذكره: { رَجَالٌ لَا لَتِهِم تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ } [سورة النور: آية 37] وقال قتادة: كان القوم يتَجَرُّون ولكنهم كانوا إذا ناهم حق من حقوق الله لم تلهمهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله حتى يؤدوه إلى الله» .

ثم روى بإسناده عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: «أُقبلت عيرٌ ونحن نصلي مع النبي - ﷺ - الجمعة، فانفض الناس إلا اثني عشر رجلاً، فترلت هذه الآية: { وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا } [سورة الجمعة: آية 11]» .

المطلب السابع: العدل وتجنب ظلم الآخرين والتعدي على حقوقهم:

من المقاصد الشرعية في كسب المال واستثماره: العدل مع الآخرين، ألا يعتدي في كسبه واستثماره وإنتاجه على حق إنسان أو مخلوق آخر .

فالإسلام يريد من المسلم أن يكون متوازناً في رعاية الحقوق كلها، فلا يقدم حق شخص على آخر، فضلاً عن أن يقدم نفسه على الآخرين، وحتى حق الله - ﷻ -، والذي هو أعظم الحقوق على الإطلاق؛ لا ينبغي أن يطغى على الحقوق الأخرى، وقد تقدم حديث: «إن لرّبك عليك حقاً، ولنفسك عليك حقاً، ولأهلك عليك حقاً، فأعط كل ذي حق حقه» (1) .

قال - تعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللّٰهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِن تَلَوْا أَوْ نَعَرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (2) .

وقال - جل وعلا - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلّٰهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (3) .

وقال - جل وعلا - : ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا﴾ (4) .

وقال - ﷻ - : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ (5) .

وأخبر - سبحانه وتعالى - في كتابه أنه أنزل الكتاب والحديد ليقوم الناس بالقسط،

ويحققوا فيما بينهم العدل؛ قال - جل وعلا - : ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ

(1) تقدم تخریجه (ص310) .

(2) سورة النساء: آية ١٣٥ .

(3) سورة المائدة: آية ٨ .

(4) سورة الأنعام: آية ١٥٢ .

(5) سورة النحل: آية ٩٠ .

الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ⁽¹⁾ .

ولأجل إقامة العدل في المعاملات: خلق الله - ﷻ - الميزان، وجعله أداة نحتكم لها لتحقيق العدل، كما نأنا - سبحانه - عن الطغيان في الوزن، وهو تجاوز الحد للزيادة عما هو مُستحق، ونهى عن الخسران الذي هو النقص والبخس في الوزن والكيل .

قال - تبارك وتعالى -: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴿٧﴾ أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ ﴿٨﴾

وَأَقِيمُوا الزُّنْتَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ⁽²⁾ .

قال الإمام القرطبي - رحمه الله - : « ﴿وَأَقِيمُوا الزُّنْتَ بِالْقِسْطِ﴾ أي: افعلوه مستقيماً بالعدل، وقال أبو الدرداء⁽³⁾ - ﷺ -: أقيموا لسان الميزان بالقسط والعدل (...) وقال قتادة في هذه الآية: اعدل يا ابن آدم كما تحب أن يُعَدَلَ لك، وأوف كما تُحِبُّ أن يُوفى لك، فإنَّ العدل صلاح الناس⁽⁴⁾ .

وقال - جل وعلا -: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ﴾⁽⁵⁾، وقال - ﷻ -:

: ﴿فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾⁽⁶⁾، وقال - تبارك

وتعالى -: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزَنُوا بِالْقِسْطِ السِّمْتِمْ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾⁽⁷⁾، وقال

وقال - تعالى -: ﴿أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ﴾⁽⁸⁾ .

(1) سورة الحديد: آية ٢٥ .

(2) سورة الرحمن: الآيات 7 - 9 .

(3) هو أبو الدرداء، عويمر بن مالك بن قيس بن أمية، الأنصاري الخزرجي، صحابي حليل - ﷺ -، كان قبل البعثة تاجراً في المدينة، تأخر إسلامه قليلاً، كان آخر أهل داره إسلاماً، وحسن إسلامه، واشتهر بالشجاعة والنسك، وكان فقيهاً عاقلاً حكيماً، وهو أحد الذين جمعوا القرآن حفظاً على عهد النبي - ﷺ - بلا خلاف، له في كتب الحديث (179 حديثاً)، آخى النبي - ﷺ - بينه وبين سلمان الفارسي - رضي الله عنهما -، شهد ما بعد أحد من المشاهد، واختلف في شهوده أحداً، ولاه معاوية قضاء دمشق بأمر عمر بن الخطاب - رضي الله عنهم جميعاً -، وهو أول قاضي بها، توفي - ﷺ - بالشام سنة (32 هـ) أو سنة (31 هـ) .

راجع: «الاستيعاب» (1646/4)، و«طبقات الفقهاء» للشيرازي (ص47)، و«أسد الغابة» (97/5)، و«الأعلام» (99/5) .

(4) «الجامع لأحكام القرآن» (155/17) .

(5) سورة الأنعام: آية ١٥٢ .

(6) سورة الأعراف: آية ٨٥ .

(7) سورة الإسراء: آية ٣٥ .

(8) سورة الشعراء: آية ١٨١ .

وكما أنَّ الإنسان يرغب في أخذ حقّه وأجره كاملاً، ولا يحبُّ أن يُخسَ منه شيء، فعليه أن لا يخسَ شيئاً من وقت العمل ليصرفه في غير صالح العمل، وأن لا يخس الآخرين شيئاً من حقوقهم لديه - مهما كان يسيراً -، وإلا تعرّض للوعيد الشديد .

قال - سبحانه - : ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّينَ ۖ ۝١ الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝﴾ (1) .

قال الإمام الطبري - رحمه الله - : «يقول تعالى ذكره: الوادي الذي يسيل من صديد أهل جهنم في أسفلها للذين يطفّفون ، يعني: للذين ينقصون الناس، ويخسونهم حقوقهم في مكايلهم إذا كالوهم أو موازينهم إذا وزنوا لهم عن الواجب لهم من الوفاء ؛ وأصل ذلك من الشيء الطفيف، وهو القليل التزر، والمطفّف: المقلّل حقّ صاحب الحقّ عمّا له من الوفاء والتمام في كيل أو وزن» (2) .

ثم روى بسنده «عن ابن عباس - رضي الله عنهما -، قال: لما قدم النبي - ﷺ - المدينة كانوا من أحبّث الناس كيلاً، فأنزل الله: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّينَ﴾ فأحسنوا الكيل» (3) .
وجاء في الحديث أن تطفيف الكيل والميزان من أسباب الشدائد والحن التي تُصيب الأمة، فعن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: أقبل علينا رسول الله - ﷺ - فقال: «يا معشر المهاجرين خمسٌ إذا ابتليتم بهنَّ - وأعوذ بالله أن تدركوهنَّ - : لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم الذين مضوا ، ولم ينقصوا المكيال والميزان إلا أخذوا بالسنين وشِدَّة المُنُونَةِ وجَوَرِ السلطان عليهم، ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا مُنعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يمطروا، ولم ينقضوا عهدَ الله وعهدَ رسوله إلا سَلَطَ الله عليهم عدواً من

(1) سورة المطففين: الآيات ١ - ٣ .

(2) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (185/24) .

(3) «المرجع السابق» (186/24) .

وقال الإمام القرطبي: « وقال الزجاج: إنما قيل للفاعل من هذا مُطَفَّف، لأنه لا يكاد يسرق من المكيال والميزان إلا الشيء الطفيف الخفيف، وإنما أخذ من طَفَّ الشيء وهو جانبه» . «الجامع لأحكام القرآن» (251/19) .

غيرهم فأخذوا بعض ما في أيديهم ، وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله ويتخيروا مما أنزل الله إلا جعل الله بأسهم بينهم» (1) .

وعن أبي ذر - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال : «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً، فلا تظالموا» (2) .

وقال - رضي الله عنه - : «إن المقسطين عند الله على منابر من نور، عن يمين الرحمن عز وجل، وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا» (3) .

وقال - رضي الله عنه - : «الظلم ظلمات يوم القيامة» (4) .

وقال - رضي الله عنه - لمعاذ - رضي الله عنه - عندما بعثه إلى اليمن: «واتق دعوة المظلوم ، فإنها ليس بينها وبين الله حجاب» (5) .

وقال - رضي الله عنه - : «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته» (6) .

وقال - رضي الله عنه - : «من كانت له مظلمة لأخيه من عرضه أو شيء، فليتحلله منه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم، إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته،

(1) رواه ابن ماجه (4019) (1332/2) كتاب الفتن، باب العقوبات، والبيهقي في «شعب الإيمان» (3042) (22/5)، والحديث صححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير وزياداته» (3072) (1321/2)، و«سلسلة الأحاديث الصحيحة» (106) (216/1) .

(2) رواه مسلم (2577) (1994/4، 1995) كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم .

(3) رواه مسلم (1827) (1458/3) كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - .

(4) رواه البخاري (2447) (129/3) كتاب المظالم، باب: الظلم ظلمات يوم القيامة، ومسلم (2579) (1996/4) كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، من حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -، ورواه مسلم في الموضع ذاته (2578) (1996/4) من حديث جابر - رضي الله عنه - مرفوعاً بلفظ: «اتقوا الظلم، فإن الظلم ظلمات يوم القيامة، واتقوا الشح، فإن الشح أهلك من كان قبلكم، حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم» .

(5) رواه البخاري (2448) (129/3) كتاب المظالم، باب الانتقاء والحذر من دعوة المظلوم ، ومسلم (19) (50/1، 51) كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، من حديث عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - .

(6) رواه البخاري (2442) (128/3) كتاب المظالم، باب : لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه ، ومسلم (2580) (1996/4) كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، من حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -، وتماه: «ومن فرج عن مسلم كربة، فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة» .

وإن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه»⁽¹⁾ .

وقال الإمام الغزالي مُحذراً من التطفيف في الكيل: (أ لا يكتم في المقدار شيئاً، وذلك بتعديل الميزان والاحتياط فيه وفي الكيل، فينبغي أن يكيل كما يكتال؛ قال الله -

تعالى - : ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ

يُخْسِرُونَ ۝٣﴾⁽²⁾، ولا يخلص من هذا إلا بأن يُرجع إذا أُعطيَ ويُنقص إذا أخذَ، إذ العدل

الحقيقي قلماً يُتصوّر، فليستظهر بظهور الزيادة والنقصان، فإن من استقصى حقه بكماله يوشك أن يتعدّاه، وكان بعضهم يقول: لا أشترى الويل من الله بحبة (...) وكان يقول: ويل لمن باع بحبة جنة عرضها السموات والأرض، وما أخسر من باع طوبى بويل .

وإنما بالغوا في الاحتراز من هذا وشبهه لأنها مظالم لا يمكن التوبة منها، إذ لا يُعرف

أصحاب الحبات حتى يجمعهم ويؤدّي حقوقهم، ولذلك لما اشترى رسول الله ﷺ - شيئاً قال للوزان - لما كان يزن ثمنه - : « زِنْ وَأَرْجِحْ »⁽³⁾ ⁽⁴⁾ .

لقد اهتمت شريعة الإسلام بقضية ضبط المقادير، وتحديد الأثمان، والوفاء بالكيل والميزان، والبعد عن التطفيف اهتماماً بالغاً، حتى أنه ظهرت ولاية الحسبة، و وظيفة المحتسب، في الدولة الإسلامية، لمراقبة الأسواق والمعاملات المالية، والتأكد من سلامة الموازين، والقضاء على الغش والخداع في مجال المعاملات الاقتصادية، وكل ذلك تحقيقاً للعدل ودفعاً للظلم والاستغلال والفساد⁽⁵⁾ .

(1) رواه البخاري (2449) (129/3) كتاب المظالم، باب من كانت له مظلمة عند الرجل فحللها له، هل يبين مظلمته، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -، ورواه عنه أيضاً (6534) (111/8) كتاب الرقاق، باب القصاص يوم القيامة، بلفظ: «من كانت عنده مظلمة لأخيه فليتحللها منها، فإنه ليس ثم دينار ولا درهم، من قبل أن يؤخذ لأخيه من حسناته، فإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات أخيه فطرح عليه» .

(2) سورة المطففين: الآيات ١ - ٣ .

(3) رواه أبو داود (3336) (452/2) كتاب البيوع، باب في الرجحان في الوزن والوزن بالأجر، والترمذي (1305) (590/3) كتاب البيوع، باب ما جاء في الرجحان في الوزن، وقال: «حديث حسن صحيح، وأهل العلم يستحبون الرجحان في الوزن»، والنسائي (4592) (284/7) كتاب البيوع، باب: الرجحان في الوزن، وابن ماجه (2220) (748/2) كتاب التجارات، باب الرجحان في الوزن، والحاكم (7407) (213/4) وصححه، ووافقه الذهبي.

(4) «إحياء علوم الدين» (77/2) .

(5) راجع للزيد حول نظام الحسبة في الإسلام: «الأحكام السلطانية» للماوردي (ص 349-373)، و«الحسبة» لابن تيمية =

كما أن الشريعة حرّمت كل معاملة لا يتحقق فيها العدل وتؤدي إلى أكل أموال الغير للباطل، ومن ذلك: تحريمها لعقود الربا والميسر وما يجري مجراها؛ كبيع الغرر - مثل بيع ما في بطون الأمهات، والسّمك في الماء، وبيع الحصة -، وكذا تحريمها للعقود التي تقوم على الغش وإخفاء العيب في المبيع؛ لأن باطنها يحمل الظلم والاستغلال والكذب .

ومن العدل في موضوع العمل والكسب: ألا يؤخّر الموظف متقدماً من أصحاب الحاجات، أو يُقدّم متأخراً، بل يكون التقديم عنده على حسب السّبق، وفي ذلك راحة للموظف وأصحاب الحاجات .

ومن العدل أيضاً: ألا يعمل المسلم في عملٍ أو وظيفةٍ من شأنها الإعانة على ظلم، أو أنها تُلحقُ الضرر والأذى بالمسلمين، سواء كان الضرر أو الأذى مادياً أو معنوياً ، ويدخل في ذلك: المتاجرة بالسلع المسروقة والمغصوبة - وهي التي أخذت من أصحابها بغير رضا، كذلك التي تصدر من الناس ظلماً وعدواناً -، كما يدخل في ذلك الاحتكار ⁽¹⁾ .



= = (ص 15 - 42) الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية .

قال الإمام الماوردي في «الأحكام السلطانية» (ص 367): «وأما المعاملات المنكرة كالربا، والبيع الفائدة، وما منع الشرع منه مع تراضي المتعاقدين به إذا كان متفقاً على حظره، فعلى والي الحسبة إنكاره والمنع منه، والزجر عليه، وأمره في التأديب مختلف بحسب الأحوال وشدة الخطر، وأما ما اختلف الفقهاء في حظره وإباحته فلا مدخل له في إنكاره، إلّا أن يكون مما ضعف الخلاف فيه، وكان ذريعة إلى محذور متفق عليه كربا النقد، فالخلاف فيه ضعيف، وهو ذريعة إلى ربا النساء المتفق على تحريمه، فهل يدخل في إنكاره بحكم ولايته أو لا؟ على ما قدمناه من الوجهين (...) . ومما يتعلق بالمعاملات: غش المبيعات، وتدليس الأثمان فينكره ويمنع منه، ويؤدب عليه بحسب الحال فيه (...) فإن كان الغش تدليساً على المشتري ويخفى عليه، فهو أغلظ الغش تحريماً وأعظمها مأثماً، فالإنكار عليه أغلظ ، والتأديب عليه أشدّ، وإن كان لا يخفى على المشتري كان أخفّ مأثماً وألين إنكاراً .

وينظر في مشتريه، فإن اشتراه لبيعه من غيره، توجه الإنكار على البائع لغشه، وعلى المشتري بابتياعه؛ لأنه قد يبيعه لمن لا يعلم بغشه، فإن كان يشتره ليستعمله خرج المشتري من جملة الإنكار، وتقرّد البائع وحده، وكذلك القول في تدليس الأثمان .

ويمنع من تصرية المواشي، وتخفيف ضرورها عند البيع للنهي عنه، فإنه نوع من التدليس» . اهـ . بتصرف .

(1) والاحتكار هو: حبس السلع الضرورية وأقوات الناس بقصد رفع سعرها؛ وقد حرّمته الشريعة الإسلامية لما فيه من الظلم والاستغلال لحاجات الآخرين، وسيأتي الكلام عليه - بإذن الله تعالى - في الفصل الرابع، المبحث السادس، المطلب الثاني: الاحتكار بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي (ص 502) .

المطلب الثامن: التخطيط وبعد النظر والتطلع للمستقبل:

من مقاصد الشريعة الخاصة في كسب المال واستثماره: التخطيط والتنظيم، وبعد النظر، والتطلع للمستقبل، واتخاذ الحيلة والحذر، ودراسة الجدوى قبل كل تصرف، ويظهر ذلك في القدرة على التجديد والابتكار، واتباع أحسن أساليب الإنتاج، وأفضل وسائل الاستثمار، والحرص على المعاملات الأكثر أهمية، والأعلى مصلحةً .

فالتخطيط الاقتصادي المبني على مراعاة مقاصد الشريعة، يُقدّم من المعاملات والمشروعات: الأولى فالأولى، ويُقدّم الأهمّ على المهم، ويُقدّم ما فيه مصلحة الجماعة على ما فيه مصلحة الفرد، ويُقدّم ما يُقيم الضرورات، ثم ينتقل منها للحاجيات، ثم للتحسينات .

الفرع الأول: أهمية التخطيط وبعد النظر والتطلع للمستقبل:

والتخطيط أسلوبٌ علميٌ يهدف إلى دراسة جميع أنواع الموارد والإمكانات المتوفرة وتحديد كيفية استخدامها في تحقيق الأهداف وتحسين الأوضاع بغية الوصول إلى الاستخدام الأمثل لهذه الموارد ⁽¹⁾ .

وقد أشار القرآن في آيات كثيرة إلى أهمية التخطيط والتنظيم وأثر ذلك على الجانب

الاقتصادي، ومن تلك الآيات قوله - تعالى - : ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ

فَذَرُوهُ فِي سَبْئِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا نَأْكُلُونَ ﴿٤٧﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا

قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِتُونَ ﴿٤٨﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِضُونَ ﴿٤٩﴾﴾ ⁽²⁾ .

هذه الآيات تبين نموذجاً من التخطيط الذي قام به نبي الله يوسف عليه السلام، وامتدّ لخمس عشرة عاماً، وهو تخطيطٌ دقيقٌ مُحكَمٌ، شاملٌ لكل عناصر الإنتاج والادّخار

(1) ويمكن تحديد معنى التخطيط في العصر الحديث بأنه الطريقة العلمية للتفكير المنظم بقصد تدريب وإعداد الموارد البشرية وتعبئتها واستغلال الموارد الطبيعية إلى أقصى حدود ممكنة بهدف النضية الكاملة لهذه الموارد وتوجيه إنتاج استهلاك السلع والخدمات بهدف تحقيق الأهداف القومية لتنمية ورخاء الحياة القومية من خلال سياسة مرسومة بدقة تنفذ في فترة محددة .
وأنواع التخطيط عديدة منها: التخطيط الحضري والريفي وتخطيط استغلال الأرض والتخطيط الاجتماعي والاقتصادي والسكاني .
راجع: «قواعد الجغرافيا العامة الطبيعية والبشرية» لجودة حسنين جودة، وفتحي محمد أبو عيانة، ط: دار المعرفة الجامعية (ص 548، 549) .

(2) سورة يوسف: الآيات ٤٧ - ٤٩ .

والاستهلاك والتوزيع، وبهذا التخطيط استطاع يوسف عليه السلام مواجهة المجاعة التي نزلت بمصر وما حولها من البلدان .

وهذا التخطيط يُعدُّ مثلاً لما يمكن أن تفعله الأمم أيام الكوارث والأزمات، فنبى الله يوسف - عليه السلام - قَلَّ الاستهلاك في سنوات الخصوبة، واتبع ما يمكن أن نطلق عليه في عصرنا الحاضر سياسة التقشف، ليدَّخر بواسطتها ما يُسَعِّفُ الناس ويعينهم على اجتياز سنوات القحط .

ونلاحظ من خلال ما فعله نبي الله يوسف عليه السلام عدة أمور، أهمها:

- 1- خبرته - ﷺ - بأحوال البلاد .
 - 2- فطنته - ﷺ - إلى ما يصلح الغلال وقت تخزينها .
 - 3- التنظيم والتنسيق بتخزين المحصول بعد حصاده إلى وقت الجذب .
 - 4- الحفظ الجيد والعلم الواسع .
 - 5- بعد نظره - ﷺ -، ورؤيته للمستقبل، واستشرافه للغد .
- وهذه الأمور لا بد منها في نجاح التخطيط والوصول إلى الثمرة المرجوة منه، فلا بد عند التخطيط من استشراف الغد ورؤية المستقبل، والدراية بالواقع ومعرفة الإمكانيات المتاحة، ومعرفة الحاجات المطلوبة ومراتبها، إضافة إلى الخبرة بالوسائل المعينة للوصول إلى الحاجات وتحقيق الطموحات .

الفرع الثاني: بعض وسائل التخطيط الجيد:

1- استخدام الإحصاء:

فاللجوء إلى الإحصاء ولغة الأرقام من الوسائل المهمة في التخطيط، كما أن الإحصاء أمسى سمةً من سمات عصرنا الحاضر .

والإحصاء له شواهد وأدلة عديدة في شريعة الإسلام، فمن أسماء الله الحسنى: اسم (المُحصي) الذي أحصى كلَّ شيءٍ عدداً، وعلماء السلوك يطلبون من المسلم أن يكون له

حظُّ من أسمائه - تعالى -، فيستمد القوة من اسم (القوي)، ويستمد الرحمة من اسم (الرحيم)، ويستمد العلم من اسم (العليم)، ويستمد الإحصاء من اسم (المحصى) ⁽¹⁾.
والنبي - ﷺ - استخدم الإحصاء منذ عهد مبكر من إقامة دولة الإسلام بالمدينة، فعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله - ﷺ - فقال: «أحصوا لي كم يلفظ بالإسلام» قال: فقلنا: يا رسول الله، أتحاف علينا ونحن ما بين الستمائة إلى السبعمائة؟ قال: «إنكم لا تدرون لعلكم أن تبتلوا»، قال: «فابتلينا حتى جعل الرجل منا لا يصلي إلا سرّاً» ⁽²⁾، وفي رواية: «اكتبوا لي مَن تَلَفَظَ بالإسلام من الناس». قال حذيفة - رضي الله عنه -: فكتبنا له ألفاً وخمسمائة رجل، فقلنا: نخاف ونحن ألف وخمسمائة، فلقد رأيتنا ابتلينا، حتى إن الرجل ليصلي وحده وهو خائف ⁽³⁾.

فهو إحصاءٌ كتابيٌّ تمَّ بأمر النبي - ﷺ - وتوجيهه؛ ليعرفَ من خلاله عدد الذين دخلوا في الإسلام مع النبي ﷺ في تلك الفترة من صدر الإسلام، وهو دليلٌ على أن الإسلام يحث أتباعه على التخطيط والإحصاء واستخدام الوسائل العلمية ⁽⁴⁾.

2- تهيئة الطاقات البشرية وحسن توزيعها:

فمن وسائل التخطيط الجيد: تهيئة الطاقات والكفايات البشرية المتنوعة في كافة المجالات، تعليمية أو تدريبية أو عملية أو إدارية، ووضع كلِّ إنسان في المكان المناسب له

(1) راجع «مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال» (ص 45).
(2) رواد مسلم (149) (1/131، 132) كتاب الإيمان، باب الاستسرار للخائف.
(3) رواد البخاري (3060) (4/72) كتاب الجهاد والسير، باب كتابة الإمام الناس.
قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (2/179): «وفي رواية للبخاري أيضاً: (فوجدناهم خمسمائة) وقد يقال: وجه الجمع بين هذه الألفاظ أن يكون قولهم: (ألف وخمسمائة) المراد به النساء والصبيان والرجال، ويكون قولهم: (ستمائة إلى سبعمائة) الرجال خاصة، ويكون (خمسمائة) المراد به المقاتلون، ولكن هذا الجواب باطلٌ برواية البخاري في أواخر كتاب السير في باب كتابة الإمام الناس، قال فيها: (فكتبنا له ألفاً وخمسمائة رجل) والجواب الصحيح إن شاء الله تعالى أن يقال: لعلهم أرادوا بقولهم (ما بين الستمائة إلى السبعمائة) رجال المدينة خاصة، وبقولهم: (فكتبنا له ألفاً وخمسمائة) هم مع المسلمين حولهم».
(4) وفي مقابل هذا نجد في (العهد القديم) [سفر العدد، إصحاح (23)]: أن أحد أنبياء بني إسرائيل أراد أن يعمل لهم إحصاءً فترلت عقوبةٌ سماويةٌ بهم! كأنما (الإحصاء) يمثل تحدياً للقدر أو للإرادة الإلهية، وهذا ما استنبط منه الفيلسوف المعاصر الشهير (برتراند راسل) أن (التوراة) والكتاب المقدس لا يتيح مناخاً مناسباً لإنشاء عقلية علمية.
راجع: «الرسول والعلم» للدكتور يوسف القرضاوي، ط: مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الثانية (ص 46).

والحذر من إسناد الأمر لغير أهله؛ قال - جل وعلا - ﴿وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (1).

وتقدّم قول النبي - ﷺ - : «إِذَا وُسِّدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ» (2).

3 - حسن استغلال الموارد المتاحة:

ومن وسائل التخطيط الجيد: حسن استغلال الموارد الاقتصادية والإمكانات المادية المتاحة، بحيث يمكننا المحافظة عليها والاستفادة منها واستغلالها أحسن استغلال، ومن أجل هذا لفت القرآن أنظارنا إلى ما سخره الله لنا مما في السموات والأرض، وما في البر والبحر؛ قال - جل وعلا - : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا سَخَّرَ اللَّهُ لَهُم مَّا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلُكَ يَمْشِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ﴾ (3)، وقال - سبحانه - : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَهُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ (4)، وقال - تبارك وتعالى - : ﴿اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلُكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (١٢) وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُفَكِّرُونَ﴾ (5).

كما أنكر القرآن بشدة على الذين يهدرون شيئاً من الثروة الحيوانية ويحرمونه بلا سبب، كذباً وافتراءً على الله - سبحانه - ؛ قال - تعالى - : ﴿وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ قُلْ آلَّذِينَ حَرَّمَ أَمْ الْإِنْسَانِ أَمْ مَا أَشْمَلْتَ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْإِنْسَانِ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّيْكُمْ اللَّهُ بِهَذَا فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (١٣) قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ

(1) سورة التوبة: آية 122 .

(2) تقدم ترجمته (ص 328) .

(3) سورة الحج: آية ٦٥ .

(4) سورة لقمان: آية ٢٠ .

(5) سورة الجاثية: الآيات ١٢ - ١٣ .

يَكُونُ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١﴾ .

وقال - جل وعلا - : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامِرٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَقْتُلُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَآكَرَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ (2) .

والرسول - ﷺ - يدعونا للاستفادة من كل ما يمكننا الاستفادة منه، حتى ولو كان شيئاً محتقراً، أو لا يمثل قيمةً كبيرةً لدى الكثيرين، فقد رغبَ - ﷺ - في الانتفاع بجلد الشاة الميتة بعد دبغه (3)، وأمر - ﷺ - بأخذ اللقمة التي تسقط في أثناء الأكل وإمالة الأذى عنها وأكلها وعدم تركها للشيطان، بل أمر ﷺ بأن يلْعَقَ المرء الصَّحْفَةَ بعد الأكل أو يلْعَقَهَا، ولا يَدَعِ الفضلات تُلقَى في سلال القمامات إسرافاً واستهتاراً (4) .

كما أرشد النبي - ﷺ - صاحب الأرض إلى زراعتها والاستفادة منها بنفسه إن كان قادراً مُسْتَطِيعاً، وإلا أعارها مُسْلِماً آخر يستطيع زراعتها (5) .

(1) سورة الأنعام: الآيات ١٤٤ - ١٤٥ .

(2) سورة المائدة: آية ١٠٣ .

(3) روى البخاري (1492) (128/2) كتاب الزكاة، باب الصدقة على موالى أزواج النبي - ﷺ -، ومسلم (363) (276/1، 277) كتاب الحوض، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: وجد النبي - ﷺ - شاةً ميتةً، أُعْطِيَتْهَا مَوْلَةٌ لِمَيْمُونَةَ مِنَ الصَّدَقَةِ، فقال النبي - ﷺ - : «هَلَّا انْتَفَعْتُمْ بِجِلْدِهَا؟» قالوا: إنها ميتة. قال: «إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا» .

(4) روى مسلم (2033) (1606/3) كتاب الأشربة، باب استحباب لعق الأصابع والقصعة، وأكل اللقمة الساقطة بعد مسح ما يصيبها من أذى، وكراهة مسح اليد قبل لعقها، عن جابر - ﷺ - قال: قال رسول الله - ﷺ - : «إِذَا وَقَعَتْ لُقْمَةٌ أَحَدَكُمْ فَلْيَأْخُذْهَا فَلْيُمِطْ مَا كَانَ بِهَا مِنْ أَذًى وَلْيَأْكُلْهَا، وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ وَلَا يَمْسَحَ يَدَهُ بِالْمُنْدِيلِ حَتَّى يَلْعَقَ أَصَابِعَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ الْبُرْكَهَ» .

وفي رواية عن جابر - ﷺ - في نفس الموضوع: أن النبي - ﷺ - أَمَرَ بِلَعْقِ الأصابع والصَّحْفَةِ وقال: «إِنكُمْ لَا تَدْرُونَ فِي أَيِّهِ الْبُرْكَهَ» . وروى مسلم في الباب نفسه (2034) (1607/3) عن أنس - ﷺ - أن رسول الله - ﷺ - كان إذا أكل طعاماً لعق أصابعه الثلاث، قال: وقال - ﷺ - : «إِذَا سَقَطَتْ لُقْمَةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيُمِطْ عَنْهَا الْأَذَى وَلْيَأْكُلْهَا، وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ»، وَأَمَرْنَا أَنْ نَسْلُتَ الْقَصْعَةَ ، قال: «فَإِنكُمْ لَا تَدْرُونَ فِي أَيِّ طَعَامِكُمُ الْبُرْكَهَ» ، وروى مسلم أيضاً (2031) (1605/3) عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - ﷺ - : «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ مِنَ الطَّعَامِ فَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا، أَوْ يُلْعَقَهَا» .

(5) روى البخاري (2340) (107/3) كتاب الحَرْثِ وَالْمَزَارَعَةِ، باب ما كان من أصحاب النبي - ﷺ -؛ يواسي بعضهم بعضاً في الزراعة والثمرة، عن جابر - ﷺ -، أن النبي - ﷺ - قال: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ، فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ»، ورواه مسلم (1536) (1176/3) كتاب البيوع، باب كراء الأرض، عن جابر - ﷺ - مرفوعاً، ولفظه: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا، فَلْيَزْرِعْهَا أَخَاهُ» . ومعنى: «لِيَمْنَحْهَا» أي: يُعْطِيهَا بدون أجر . راجع: كشرح صحيح البخاري لابن بطال (150/7) .

وقد زارع النبي - ﷺ - اليهودَ على أرضٍ خيبر بالشطر مما يخرج منها⁽¹⁾.
وكتب عُمر بن عبد العزيز - رحمه الله - إلى عُمَّاله: «أَنْ أَعْطُوا الْأَرْضَ عَلَى الرَّبْعِ،
وَالثُّلْثِ، وَالْخُمْسِ، إِلَى الْعُشْرِ، وَلَا تَدْعُوا الْأَرْضَ خَرَابًا»⁽²⁾.
فليس في الإسلام مجالٌ لإهدار الثروات، أو إهمال الموارد والإمكانات المتاحة أياً
كانت⁽³⁾.

الفرع الثالث: بعض أهداف التخطيط:

التخطيطُ يَهْدَفُ إلى تحقيقِ واحدٍ أو أكثر من الأهداف التالية:

- 1- زيادة الإنتاج الكلي، أو زيادة الخدمات من حيث الكمّ سواء كانت الزيادة من خلال التوسع الأفقي أو الرأسي .
- 2- تحسين الإنتاج أو تحسين الخدمات من حيث الكيف، ويتحتم في هذه الحالة أن يكون التحسين في الأداء مقترناً بتحوُّلٍ يأتي من خلال الإنسان كعاملٍ مباشرٍ يدور من حوله وله التخطيط بصفة عامة .
- 3- دعم وإتاحة أكبر قدر من التوازن بين الإنتاج وقطاعاته المختلفة ، أو بين الخدمات المتعددة للسكان وتأكيد التناسق بين الاستهلاك والسكان في ضوء معدل النمو لكل منهما .
- 4- تجنب سوء الاستخدام، أو الضغط غير المتكافئ على الخدمات والمرافق بشكل يهبط بمستواها، ويؤدّي إلى تدهور أدائها .
- 5- حسن توزيع المشروعات التي تتضمنها الخطة في داخل الإطار العام الذي تشملها، وتجنُّب النموّ غير المتكافئ لقطاعٍ من القطاعات دون الأخرى؛ ذلك لأنّ النموّ غير

(1) روى البخاري (2328) (104/3) كتاب الحرث والمزراعة، باب المزارعة بالشطر ونحوه ، و(2329) (105/3) باب إذا لم يشترط السنين في المزارعة، ومسلم (1551) (1186/3) كتاب المساقاة، باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: عامل النبي - ﷺ - خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمرٍ أو زرع .

(2) راجع: «المحلى بالآثار» (50/7)، ومعنى «أعطوا» أي: زارِعُوا .

(3) راجع «دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي» (ص 183-186) .

المتكافئ قد يؤدي إلى عدم التوازن بين القطاعات، وقد يتحمل التقدم في قطاع معين مشقة ومتاعب التخلف في قطاع آخر .

وهذه الأهداف السابقة يجمعها هدف واحد، يرمي في النهاية إلى تحقيق الحياة الكريمة للإنسان، بل إلى تحقيق الرفاهية على أساس الإمكانيات المتاحة ، وتنظيم استخدامها⁽¹⁾ .



(1) راجع: «قواعد الجغرافيا العامة الطبيعية والبشرية» (ص 548، 549) .

المطلب التاسع: الصدق والبيان والبعد عن الكذب والكتمان:

من مقاصد الشريعة في الكسب والاستثمار: الصدق والبيان والبعد عن الكذب والكتمان .

والصّدقُ مطلوبٌ من المسلم عموماً في كلِّ أموره وأحواله، ومنها: الصّدقُ في كسبه رزقه؛ تجارته، وزراعته، وصناعته، وسائر أعماله .

قال الله - تعالى - : ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصّٰدِقِينَ﴾⁽¹⁾ .

وقال - ﷺ - : ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَنِينَ وَالْقَنِينَ وَالصّٰدِقِينَ وَالصّٰدِقَاتِ وَالصّٰدِرِينَ وَالصّٰدِرَاتِ وَالْخٰشِعِينَ وَالْخٰشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصّٰتِمِينَ وَالصّٰتِمَاتِ وَالْحَفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَفِظَاتِ وَالذّٰكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذّٰكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾⁽²⁾ .

وقال النبي - ﷺ - : «إِنَّ الصّدقَ يهدي إلى البرِّ، وإنَّ البرَّ يهدي إلى الجنة، وإنَّ الرجلَ ليصدق حتى يُكتبَ عند الله صديقاً، وإنَّ الكذبَ يهدي إلى الفجور، وإنَّ الفُجورَ يهدي إلى النَّار، وإنَّ الرجلَ ليكذب حتى يُكتبَ عند الله كذاباً»⁽³⁾ .

والصّدق في البيع والشراء سببٌ لحصول البركة في الكسب والربح، والكذب والتدليس والكتمان سببٌ لحقها؛ قال - ﷺ - قال : «البَّيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كتما وكذبا مُحِقَتْ بركة بيعهما»⁽⁴⁾ .

(1) سورة التوبة : آية ١١٩ .

(2) سورة الأحزاب : آية ٣٥ .

(3) رواه البخاري (6094) (25/8) كتاب الأدب، باب قول الله - تعالى - : ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا

مَعَ الصّٰدِقِينَ﴾ [سورة التوبة: آية 119] وما ينهى عن الكذب، ومسلم (2607) (4/2012، 2013) كتاب البر والصلة والآداب، باب قبح الكذب وحسن الصدق، من حديث ابن مسعود - ﷺ - .

(4) تقدم ترجمه (ص 80) .

قال الإمام ابن المنذر - رحمه الله - : «فكتمان العيوب في السلع حرام، ومن فعل ذلك فهو مُتَوَعَّدٌ بمُحَقِّقِ بركة بيعه في الدنيا والعذاب الأليم في الآخرة» . راجع: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (213/6) .

وقال - ﷺ -: « لا يَحِلُّ لأحدٍ أن يبيع شيئاً، إلا بينَ ما فيه، ولا يَحِلُّ لمن علم ذلك إلا بينه » (1) .

وقال - ﷺ -: « إِنَّ التَّجَارَ يُعْتَنُونَ يومَ القيامةِ فجَّاراً، إلا من اتقى الله وبرَّ وصدق » (2) .

وقال - ﷺ -: « التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء » (3) .

وفي رواية: «التاجر الأمين الصدوق المسلم مع الشهداء يوم القيامة» (4) .

ويروى عن معاذ بن جبل - ﷺ -، عن النبي ﷺ أنه قال : «إن أطيَبَ الكسْبِ كسبُ التجار، الذين إذا حَدَّثُوا لم يكذبوا، وإذا ائْتَمِنُوا لم يَخُونُوا، وإذا وعدوا لم يَخْلِفُوا، وإذا اشتروا لم يَدُمُوا، وإذا باعوا لم يُطْرُوا، وإذا كان عليهم لم يَمْطُلُوا، وإذا كان لهم لم يَعْسُرُوا» (5) .

وقال قتادة - رحمه الله -: « كُنَّا نُحَدِّثُ أَنَّ التَّاجِرَ الصَّدُوقَ الْأَمِينَ مَعَ السَّبْعَةِ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (6) .

(1) رواه الحاكم (2157) وصححه، ووافقه الذهبي، من حديث واثلة بن الأسقع - ﷺ -، وقال الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (1774): «حسن لغيره» .

(2) رواه الترمذي (1210) (507/3) كتاب البيوع، باب ما جاء في التجار وتسمية النبي - ﷺ - إياهم، وقال : «حديث حسن صحيح»، وابن ماجه (2146) (726/2) كتاب التجارات، باب التوقي في التجارة، والدارمي (2580) (247/2) كتاب البيوع، باب في التجار، وابن حبان (4910) (276/11، 277)، والحاكم (2144) (8/2) وصححه، من حديث رفاعه - ﷺ - أنه خرج مع النبي - ﷺ - إلى المصلَّى، فرأى الناس يتبايعون فقلَّ «يا معشر التجار»، فاستجابوا لرسول الله - ﷺ -، ورفعوا أعناقهم وأبصارهم إليه، فقال: «إِنَّ التَّجَارَ يُعْتَنُونَ يومَ القيامةِ فجَّاراً...» الحديث، وصححه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (994) (693/2)، وقال في «صحيح الترغيب والترهيب» (1785) (162/2): «صحيح لغيره» .

(3) تقدم تخريجه والكلام عليه (ص80) .

(4) تقدم تخريجه (ص222) .

(5) رواه البيهقي في «الآداب» تحقيق أبو عبد الله السعيد المنذود، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م (787) (ص318)، و «شعب الإيمان» (4513) (488/6)، وهو حديث ضعيف سنداً - على الرغم من صحة معناه -، قال ابن أبي حاتم بعد أن أورد الحديث في كتابه «العلل» (1151) (636/3) : «قَالَ أَبِي: هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ، وَلَمْ يَضْبُطْ أَبُو تَقْيٍ عَنْ بَقِيَّةٍ، وَكَانَ بَقِيَّةٌ لَا يَذْكُرُ الْخَيْرَ فِي مِثْلِ هَذَا»، كما ضعف الألباني الحديث في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (2404) (425/5)، و «ضعيف الجامع الصغير» (1390) (ص201) .

(6) «الحث على التجارة والصناعة والعمل» لأبي بكر الخلال (65) (ص107) .

وسئل إبراهيم النَّخَعِي - رحمه الله - عن التاجر الصدوق: أهو أحبُّ إليك أم المتفرِّغ للعبادة؟ فقال: «التاجر الصدوق أحبُّ إليَّ؛ لأنه في جهاد، يأتيه الشيطان من طريق المكيال والميزان، ومن قَبْل الأخذ والعطاء، فيجاهده» (1).

فالصِّدْق والأمانة من أصول الأخلاق ودعائمه، فمن اتَّصف بهما اتَّصف بسائر صفات الكمال، فإذا اتَّصف التاجر بهما رغم إغراءات المال والسوق التي قد تدفعه لأكل الحرام؛ فقد استحق تلك المكانة العظيمة؛ مجاورة النبيين والصديقين والشهداء، والصدوق هو: أي كثير الصدق قولاً وفعلاً، وهي صيغة مبالغة، أي: المبالغ في الصدق، والأمين: أي الموصوف بالأمانة المحفوظ من الخيانة، والمراد أنه لا يكذب ولا يغشُّ ولا يخون في بيع ولا شراء ولا وساطة (2).

وعن أبي ذر - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ، ولا ينظر إليهم ، ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم» قال: فقرأها رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - ثلاثَ مراراً، قال أبو ذر: خابوا وخسروا، من هم يا رسول الله؟ قال : «المسبل ، والمنان ، والمنفق سلعته بالحلف الكاذب» (3).

وقبل أن أخرج من هذا المطلب أود التنبيه إلى أن التزام غالبِ التُّجار المسلمين في الماضي - والكثيرين منهم في الحاضر - بالأخلاق والقيم الإسلامية، وعلى رأسها: الصدق، والبيان، والسماحة في بيعهم وشرائهم، بل وسائر تعاملاتهم (4)، كان سبباً في أحيان كثيرة في أن يدخل غير المسلمين في الإسلام، لروعة وجمال ما يرونه من أخلاق أولئك التجار المسلمين، مما دفع بعض أهل العلم إلى أن يفكِّك كلمة (تاجر) عند المسلمين

(1) «إحياء علوم الدين» (62/2) .

(2) راجع: «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» للملا علي القاري (1909/5) .

(3) رواه مسلم (106) (102/1) كتاب الإيمان ، باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار، والمن بالعطية ، وتنفيق السلعة بالحلف، وبيان الثلاثة الذين لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم .

(4) لقد ضرب التجار المسلمون أروع الأمثلة في الصدق والأمانة؛ ومن ذلك ما قاله النضر بن شُمَيْل : غلا الخزُّ في موضع - كان إذا غلا هناك غلا بالبصرة - وكان يونس بن عبيد خَرَّازاً، فعلم بذلك، فاشترى من رجل متاعاً بثلاثين ألفاً، فلما كان بعد ذلك، قال لصاحبه: هل كنت علمتَ أن المتاع غلا بأرض كذا وكذا ؟ قال: لا، ولو علمتُ لم أبِع، قال: هَلُمَّ إليَّ مالي وخذ مالك، فردَّ عليه الثلاثين ألفاً . راجع: «سير أعلام النبلاء» (293/6) .

ويحللها على نحو طريفٍ، فيقول: (التاء تعني تقوى، والألف أمين، والجيم جسور، والراء رحيم، فالتاجر المسلم تقي أمين جسور رحيم) ⁽¹⁾.



(1) راجع: «فقه التاجر المسلم» حسام الدين بن موسى محمد بن عفانة، الطبعة الأولى، بيت المقدس 1426هـ - 2005م، توزيع: المكتبة العلمية ودار الطيب للطباعة والنشر (ص 6).

الفصل الثالث

المقاصد الشرعية الخاصة

بإنفاق المال

ويشتمل على ستة مباحث:

المبحث الأول: الحث على إنفاق المال وبذله في سبل الخير .

المبحث الثاني: إباحة الطيبات والإنكار على من حرمها.

المبحث الثالث: الاعتدال في الإنفاق وترشيد الاستهلاك.

المبحث الرابع: التحذير من الترف وبيان آثاره السيئة.

المبحث الخامس: منع إنفاق الأموال في المحرمات .

المبحث السادس: المحافظة على البيئة ومكوناتها.

تمهيد

كان الفصل السابق مخصصاً للحديث عن المقاصد الخاصة بكسب المال واستثماره، وبينت عدداً من المقاصد الشرعية في ذلك، ومنها: الحث على العمل والإنتاج وكسب المال ومحاربة البطالة، مراعاة الحلال وتحريم المكاسب الخبيثة، وتحقيق تمام الكفاية للفرد والمجتمع، وإتقان العمل وإجادته، والتزام الأمانة والبعد عن الغش والخيانة، وأن لا يلهي الكسب عن الحقوق الواجبة على المكلف ... الخ ما تم ذكره وبيانه من المقاصد .

ولما كان تحصيل المال وكسبه واستثماره، يترتب عليه، ويلزم منه: إنفاق ذلك المال؛ ضرورةً وطبعاً، رأيت من المناسب أن أتكلم في هذا الفصل عن أهم المقاصد الشرعية الخاصة المتعلقة بإنفاق المال ⁽¹⁾، ليكون المسلم في كسبه وإنفاقه ملتزماً بتعاليم ربه، ومتماشياً مع مقاصد شريعته الإسلامية، وسوف أتناول تلك المقاصد من خلال ستة مباحث، وذلك على النحو التالي:

(1) الإنفاق هو الإفناء والإذهاب، ويكون في المال وغيره مما يستهلكه الإنسان من المباحات، إلا أنه في إنفاق المال أشهر وأغلب؛ قال الإمام ابن فارس: «النون والفاء والقاف أصلان صحيحان، يدل أحدهما على انقطاع شيء وذهابه، والآخر على إخفاء شيء وإغماضه (...) فالأول: نفقت الدابة نفوقاً: ماتت، ونفق السعر نفاقاً، وذلك أنه يمضي فلا يكسر ولا يقف، وأنفقوا: نفقت سوقهم، والنفقة؛ لأنها تمضي لوجهها، ونفق الشيء: فني». راجع: «معجم مقاييس اللغة» (5 / 454 - 455)، وراجع أيضاً: «النهاية في غريب الحديث والأثر» (98/5، 99)، و«لسان العرب» (10 / 357)، و«معجم لغة الفقهاء» (ص 93) .

المبحث الأول:

الحث على إنفاق المال وبذله فحسب سبل الخير

إنفاق الأموال وبذنها في سبل الخير، مقصدٌ من مقاصد الشريعة؛ فالأموال وسيلةٌ يُستعان بها على عمارة الكون، وتحقيق مصالح الدنيا والآخرة، والأموال لم تُخلَقْ للكثرة في الخزائن، وإنما خُلِقَتْ للرواج والتداول، والانتقال من يد إلى يد، ومن وسائل تداول المال ورواجه: بذله وإنفاقه في مصالح الدين والدنيا .

والإنفاق هو الذي يدفع للإنتاج والتطور، وتلبية الحاجات والرغبات، ولو كَفَّ الناس عن الإنفاق والاستهلاك، وغلب عليهم الشح والبخل لتعطَّلت عجلة الإنتاج، وتأخَّر المجتمع عن غيره، لعدم وجود قوة شرائية، تستخدم ما يُنتج من سلع .

ولهذا تسعى بعض الدول الصناعية لمساعدة بعض الدول النامية، وإقراضها عشرات الملايين، بل مئاتها، وليس ذلك حباً لها، ولا ابتغاءً ماثوبة الله فيها، بل لتخلق منها قدرة شرائية لبضائعها، فهي تصنع بقروضها - وأحياناً معوناتهما - سوقاً لمصنوعاتها ⁽¹⁾ .

وقد جاءت الشريعة بالحض على إنفاق الأموال وبذنها في سبيل الله تعالى - ويدخل فيه: سائر طرق الخير والبر -، وبينت عظيم الأجر والثواب المترتب على ذلك في عدد من النصوص .

قال - جل وعلا - : ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ⁽²⁾، وقال

- ﷻ : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أَضعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصِطُ

وَالْإِنِّهِ تَرْجِعُونَ ﴾ ⁽³⁾، وقال - سبحانه - : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾ ⁽⁴⁾، وقال - تعالى - : { مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ

(1) راجع: «دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي» (ص 199، 200) .

(2) سورة الحديد: آية ١٠ .

(3) سورة البقرة: آية ٢٤٥ .

(4) سورة الحديد: آية ١١ .

سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ⁽¹⁾، وقل - تعالى - : {
وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرُءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ
أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ⁽²⁾ } .

وهذا الأجر العظيم، والمدح والثناء للمنفقين أموالهم، إنما كان لأنهم جعلوا المال وسيلة لا هدفًا فلم ييخلوا به ولم يكثره، وإنما أنفقوه في حقه، بعد أن جمعه من حله .

وقال - تبارك وتعالى - : ﴿ وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾⁽³⁾، أي: ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة بترك الإنفاق في سبيل الله - تعالى - ⁽⁴⁾ .

واقترن الإنفاق بالإيمان في كثير من آيات القرآن؛ قال - تعالى - : ﴿ وَمَا ذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا ﴾⁽⁵⁾، وقال - جل وعلا - : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾⁽⁶⁾، وقال - تعالى - : { ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ }⁽⁷⁾ .

وجاء الذم والوعيد على كثر المال وعدم إنفاقه في سبيل الله؛ قال ﷻ : { وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا ينفقونها فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ }^(٣٤) يَوْمَ يُخَمَّى عَلَيْهِمَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ }⁽⁸⁾ .

(1) سورة البقرة: آية ٢٦١ .

(2) سورة الرعد: آية ٢٢ .

(3) سورة البقرة: آية ١٩٥ .

(4) راجع: «جامع البيان» (312/3)، و«معالم التنزيل» (1/215)، و«الجامع لأحكام القرآن» (2/361) .

(5) سورة النساء: آية ٣٩ .

(6) سورة البقرة: آية ٣ .

(7) سورة الحديد: آية ٧ .

(8) سورة التوبة: الآيات ٣٤ - ٣٥ . والمراد بكثر المال في الآية: عدم أداء زكاته، فقد سأل أعرابي عبد الله بن عمر - رضي الله الله عنهما - عن معنى الآية: فقال: «من كنزها - يعني: الأموال - فلم يؤد زكاتها، فويل له، إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة، فلما

وقال النبي - ﷺ - : «من تصدَّق بِعَدْلٍ تَمْرَةٍ من كسب طيب، ولا يصعد إلى الله إلا الطيب، فإنَّ الله يتقبلها بيمينه، ثم يُرِيَّهَا لصاحبه، كما يُرِيِّي أحدكم فُلُوَّةً، حتى تكون مثل الجبل» (1) .

وقال - ﷺ - : «اتقوا النار ولو بشق تمرة، فمن لم يجد فبكلمة طيبة» (2) .

وقال - ﷺ - : «إنَّ المكثرين هم المقلَّون يوم القيامة، إلا من أعطاه الله خيراً ، فنفع فيه يمينه وشماله وبين يديه ووراءه، وعمل فيه خيراً» (3) .

قال الإمام ابن بطال - رحمه الله - : « هذا الحديث يدلّ على أن كثرة المال تتول بصاحبه إلى الإقلال من الحسنات يوم القيامة، إذا لم ينفقه في طاعة الله، فإن أنفقه في طاعة الله كان غنياً من الحسنات يوم القيامة، وقد احتج بهذا الحديث من فضل الغنى على الفقر؛ لأنه استثنى فيه من المكثرين مَنْ نَفَحَ بِالْمَالِ عن يمينه وشماله وبين يديه» (4) .

وقال - ﷺ - : «ما من يومٍ يُصْبِحُ العباد فيه إلا ملكان يتزلان، فيقول أحدهما :

أنزلت جعلها الله - أي الزكاة - طُهْرًا للأموال» . رواه البخاري (1404) (106/2) كتاب الزكاة، باب: ما أدَّى زكائه فليس بكثر .

- (1) رواه البخاري (7430) (126/9) كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى : ﴿ تَقْرَأُ السُّورَةَ وَالرُّوحَ إِلَيْهِ ﴾ [سورة المعارج: آية 4]، ومسلم (1014) (702/2) كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها ، من حديث أبي هريرة - ؓ - ، ومعنى (بَعْدَلٍ تَمْرَةٍ) ما يعادلها وزناً أو قيمة، و(يُرِيَّهَا) ينميها ويزيد في أجرها، و(فُلُوَّةً) المهر إذا فطم .
- (2) رواه البخاري (6563) (115/8) كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، ومسلم (1016) (704/2) كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة، أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار، من حديث عدي بن حاتم - ؓ - .
- (3) رواه البخاري (6443) (94/8) كتاب الرقاق، باب: المكثرون هم المقلَّون ، ومسلم (94) (687/2، 688) كتاب الزكاة، باب الترغيب في الصدقة، من حديث أبي ذر - ؓ - .
- (4) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (163/10) .

وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (266/11) : «والمراد: الإكثار من المال، والإقلال من ثواب الآخرة، وهذا في حق من كان مُكْتَرًا ولم يتصف بما دلّ عليه الاستثناء بعده من الإنفاق (...) إلا من أعطاه الله خيراً، أي مالاً (فنفح) بنون وفاء ومهملة، أي: أعطى كثيراً بغير تكلف (...) وفي سياقه جناس تام في قوله: (أعطاه الله خيراً)، وفي قوله: (وعمل فيه خيراً)، فمعنى الخير الأول: المال ، والثاني: الحسنة» . بتصرف .

اللهم أعط منفقاً خلفاً، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكاً تلفاً⁽¹⁾.

(ثم إن الإنفاق أو الاستهلاك هو الذي يدفع الجماعة لنتج، حتى تُلبّي الحاجات، وتُشبع المطالب، ولو كَفَّ الناس عن الاستهلاك، وغلب عليهم الشح والبخل لتعطلت عجلة الإنتاج، وتأخر المجتمع عن غيره، لعدم وجود قوة شرائية، تستخدم ما يُنتج من سلع.

ولهذا تسعى بعض الدول الصناعية لمساعدة بعض الدول النامية، وإقراضها عشرات الملايين، بل مئاتها، وليس ذلك حباً لها، ولا ابتغاءً ماثوبة الله فيها، بل لتخلق منها قدرة شرائية لبضائعها، فهي تصنع بقروضها - وأحياناً معوناتها - سوقاً لمصنوعاتها⁽²⁾.
وقد عرف المسلمون الأول المعنى من امتلاك المال، وأدركوا حقيقته؛ فسارعوا في بذله وإنفاقه في سبل الخيرات والطاعات، حتى ضربوا لنا أروع الأمثلة في ذلك .

فهذا أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - أنفق كل أمواله في سبيل الله، وكان يشتري المستعبدين والمعدّين من الرجال والنساء في مكة فيعتقهم لوجه الله - تعالى - وابتغاء مرضاته، فقال له أبوه، أبو قحافة: يا بُني، إني أراك تُعتق رقاباً ضعافاً، فلو أنك أعتقت رجالاً جلدًا يَمْنَعونك ويقومون دونك ؟ فقال له أبو بكر: يا أبت، إني إنما أريد ما أريد ، فترلت فيه هذه الآيات: { فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۝ فَسَنِّيْرُهُ لِلْيُسْرَى }⁽³⁾ إلى قوله - ﷺ -: { وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى ۝ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ۝ وَلَسَوْفَ يَرْضَى }⁽⁴⁾ »⁽⁵⁾.

(1) رواه البخاري (1442) (115/2) كتاب الزكاة، باب قول الله - تعالى - : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۝ فَسَنِّيْرُهُ لِلْيُسْرَى ۝ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغَفَى ۝ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ۝ فَسَنِّيْرُهُ لِلْيُسْرَى ۝ ﴾ [سورة الليل: الآيات ٥ - ١٠]،

ومسلم (1010) (700/2) كتاب الزكاة، باب في المنفق والممسك، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - .

(2) «دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي» (ص 199، 200).

(3) سورة الليل: الآيات ٥ - ٧ .

(4) سورة الليل: الآيات ١٩ - ٢١ .

(5) رواه الحاكم (3942) (572/2) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، وسكت عنه الذهبي في

«التلخيص».

جاء في «الجامع لأحكام القرآن» (83/20): «وعن ابن عباس في قوله - تعالى -: { فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى } أي: بذل { وَاتَّقَى } أي: محارم

الله التي هي عنها { وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى } أي: بالخلف من الله تعالى على عطائه { فَسَنِّيْرُهُ لِلْيُسْرَى } (...) وقال أهل التفسير : { فَأَمَّا مَنْ

وهذا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يقول: أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن نتصدق فوافق ذلك عندي مالاً، فقلت: اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يوماً، قال: فجئت بنصف مالي ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « **ما أبقيت لأهلك؟** » قلت: مثله، وأتى أبو بكر بكل ما عنده، فقال: « **يا أبا بكر ما أبقيت لأهلك؟** » قال: أبقيت لهم الله ورسوله، قلت: لا أسبقه إلى شيء أبداً ⁽¹⁾ .

وهذا عثمان بن عفان - رضي الله عنه - يشتري الجنة من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مراراً، حين جهّز جيش العسرة، وحين حفر بئر رومة، وحين اشترى أرض المسجد ليوّسع، وله مثلها في الجنة ⁽²⁾، حتى قال - صلى الله عليه وسلم - مرتين: « **ما ضرَّ عثمان ما عمل بعد اليوم** » ⁽³⁾ .

وهذا علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - تصدّق بأرض في ينبع على الفقراء والمساكين ليصرف الله - تعالى - عن وجهه النار يوم القيامة ⁽⁴⁾ .

وهذا عبد الرحمن بن عوف ⁽⁵⁾ - رضي الله عنه - يتصدق بشطر ماله على عهد رسول الله

أَفْطَرُ { المعسرين، وقال قتادة: أعطى حقَّ الله تعالى الذي عليه، وقال الحسن: أعطى الصدق من قلبه { **وَصَدَقَ بِالْحَقِّ** } أي بلا إله إلا الله، قاله الضحاك والسلمي وابن عباس أيضاً، وقال مجاهد: بالجنة (...) } **فَسَنِيَرُهُ لِلْيَسْرَى** } أي: نرشده لأسباب الخير والصلاح، حتى يسهل عليه فعلها، وقال زيد بن أسلم: لليسرى؛ للجنة» اهـ بتصرف .

(1) رواه أبو داود (1678) (492/1) كتاب الزكاة، باب: الرخصة في ذلك - يعني: خروج الرجل من ماله -، والترمذي (3675) (614/5) كتاب المناقب، باب في مناقب أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - كليهما، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، ورواه الحاكم (1510) (574/1) وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي، وحسن إسناده الألباني في «صحيح أبي داود» (1473) (365/5، 366) .

(2) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (39/15، 73) .

(3) رواه الترمذي (3701) (626/5) كتاب المناقب، باب في مناقب عثمان بن عفان - رضي الله عنه -، وقال: «حديث حسن غريب من هذا الوجه»، والحاكم (4553) (110/3)؛ من حديث عبد الرحمن بن سمرة - رضي الله عنه -، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، وحسن إسناده الألباني في تحقيقه لـ «مشكاة المصابيح» (6073) (1713/3) .

(4) راجع: «السنن الكبرى» للبيهقي (11897) (256/6) .

(5) هو أبو محمد، عبد الرحمن بن عوف بن الحارث، القرشي الزهري، كان اسمه في الجاهلية (عبد الكعبة)، أو (عبد عمرو) وسماه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عبد الرحمن، ولد بعد الفيل بعشر سنين، من كبار الصحابة - رضي الله عنه -، وأحد السابقين إلى الإسلام، قيل: هو الثامن، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأحد الستة أصحاب الشورى الذين جعل عمر الخلافة فيهم، هاجر المهاجرين، وأخى النبي - صلى الله عليه وسلم - بينه وبين سعد بن الربيع، شهد بدرًا وأحداً والمشاهد كلها، كان من الأجواد الشجعان العقلاء، أعتق في يوم واحد ثلاثين عبداً، وكان يحترف التجارة والبيع والشراء، فاجتمعت له ثروة كبيرة، وتصدق يوماً بقافلة فيها سبع مئة راحلة، تحمل الخنطة والدقيق والطعام، ولما

- ﷺ -: أربعة آلاف، ثم تصدَّق بأربعين ألفاً (...) ثم حمل على خمسمائة فرس، ثم حَمَلَ على ألفٍ وخمسمائة راحلة في سبيل الله - تعالى -، وكان عامة ماله من التجارة ⁽¹⁾.

وهذا الزبير - ﷺ - كان له ألف مملوك يؤدُّون إليه الخراج، فما كان يُدخل بيته منها درهماً واحداً، يعني أنه يتصدق بذلك كله ⁽²⁾.

وهذا سعد بن عبادة - ﷺ - كان يرجع كل ليلة إلى أهله بثمانين من أهل الصُّفَّة يعيشيهم ⁽³⁾.

هذا غيظ من فيض؛ وإنفاق كبار الصحابة - رضي الله عنهم - من المهاجرين والأنصار وبذلهم في سبيل الله - تعالى - أوسع من أن يحصر، وهكذا سار على منوالهم السلف الصالح من التابعين ومن بعدهم إلى يومنا هذا، في إنفاقهم للأموال وبذلهم لها في سبيل الله - تعالى -، لما علموا أنها مجرد وسيلة ندرك من خلالها المعالي ورفعة الدرجات في دينهم ودنياهم.

تنبيه على بعض أمور هامة:

وقبل أن أغادر ذلك المبحث إلى ما بعده، أوضح عدة أمور:

الأمر الأول: أن الشريعة لم تطلب منَّا التخلي عن كلِّ أموالنا، ومن ثمَّ يفتقر الغني - بعد إنفاقه لكل ماله - ويصبح عالَةً على غيره، وإنما أراد منَّا أن ننفق بعض أموالنا في سبيل الخير والطاعة.

حضرتة الوفاة أوصى بألف فرس، وبخمسین ألف دينار في سبيل الله، وكان ممن يفتي على عهد رسول الله - ﷺ -، عرف برواية الحديث، وله في كتب السنة (65 حديثاً)، توفي - ﷺ - بالمدينة، سنة (31 هـ) وقيل: (32 هـ) وهو ابن خمس وسبعين سنة، ودفن بالبقيع.

راجع: «الاستيعاب» (844/2)، و«أسد الغابة» (475/3)، و«سير أعلام النبلاء» (68/1)، و«الأعلام» (321/3).

(1) راجع: «الزهد والرفائق» لابن المبارك، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي ط: دار الكتب العلمية، بيروت (183/1) (520).

(2) راجع: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط: دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى

1412هـ - 1992م (514/2).

(3) راجع: «الزهد»، لهناد بن السري، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، ط: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت،

الطبعة الأولى 1406هـ (392/2) وتماه عنده: عن محمد بن سيرين قال: «كان رسول الله - ﷺ - إذا أمسى قسم ناساً من أهل الصُّفَّة بين ناس من أصحابه، فكان الرجل يذهب بالرجل، والرجل بالرجلين، والرجل بالثلاثة، حتى ذكر عشرة، فكان سعد ابن عبادة يرجع إلى أهله كل ليلة بثمانين منهم يُعَشِّيهم».

ولما سأل الصحابةُ النبيَّ - ﷺ - عن الإنفاق في سبيل الله، نزل قول الله - ﷻ - :

﴿وَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْمَفْعُ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ (1)،

والعفو: هو الفضل عن الغنى .

قال الإمام البغوي - رحمه الله - : « واختلّفوا في معنى العفو، فقال قتادة وعطاء والسدي: هو ما فضل عن الحاجة، وكانت الصحابة يكتسبون المال، ويمسكون قدر النفقة، ويتصدقون بالفضل بحكم هذه الآية، ثم نُسخَ بآية الزكاة . وقال مجاهد : معناه التصدّق عن ظهر غنى، حتى لا يبقى كلاً على الناس » (2) .

وقال النبي - ﷺ - : « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » (3)، وقال - ﷺ - : « خيرُ الصدقة - أو أفضلُ الصدقة - ما أبقتُ غنيَّ » (4)، وفي رواية: «إنَّ خيرَ الصدقة ما ترك غنيَّ» (5) .

قال الإمام الخطابي: «قوله: (ما ترك غنيَّ) يُتأوّل على وجهين: أحدهما: أن يترك غني للمتصدّق عليه، بأن تُجرّل له العطية . والآخر: أن يترك غني للمتصدّق، وهو أظهرهما، ألا تراه يقول: (وابدأ بمن تعول) أي: لا تضيع عيالك، وتُفضل على غيرك» (6) .

كما صح عنه - ﷺ - أنه كان يدّخر لأهله قوت سنة (7)، وهذا من باب الأخذ

(1) سورة البقرة: آية ٢١٩ .

(2) «معالم التنزيل» (1/253)، وراجع كذلك: «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (3/686، 687) .

(3) رواه البخاري معلقاً في كتاب الزكاة (4/5)، ورواه الإمام أحمد موصولاً من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه (7155)، والنسائي

في «السنن الكبرى» (2326) (3/51) كتاب الزكاة، باب الصدقة عن ظهر غنى، وتماه عندهما: « واليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول»، وقال محققو «المسند» (12/69): «إسناده صحيح على شرط مسلم» .

(4) رواه أحمد (15577) من حديث حكيم بن حزام - رضي الله عنه، وقال محققو «المسند» (24/343): «إسناده صحيح على شرط الشيخين» .

(5) رواه أبو داود (1676) (1/492) كتاب الزكاة، باب الرجل يخرج من ماله، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -، والحديث صحيحه الألباني في «صحيح أبي داود» (1471) (5/364)، وهو ثابت في الصحيح بألفاظ متقاربة، وسيأتي بعضها قريباً .

(6) «معالم السنن» (2/78) .

(7) رواه البخاري (5357) (7/63) كتاب النفقات، باب حبس نفقة الرجل قوت سنة على أهله، وكيف نفقات العيال، عن

عمر - رضي الله عنه - : «أن النبي - ﷺ - كان يبيع نخل بني النضير، ويحبس لأهله قوت سنتهم»، ورواه مسلم (1757) (3/1376)، (1377) كتاب الجهاد، باب حكم الفبيء، عن عمر - رضي الله عنه - قال: « كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله، مما لم يوجف

بالأسباب المشروعة، ولا منافاة بينه وبين التوكل، ولا الزهد في الدنيا .

وعندما نتأمل الآيات التي رُغِبَ في الإنفاق وحثَّ عليه، نجد التعبير في كثير

منها بلفظة «مِنْ» التبعية، ومن ذلك قوله - تعالى - : ﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾⁽¹⁾،

وقوله - ﷺ - : ﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ﴾⁽²⁾، وقوله - تعالى - : ﴿وَمِمَّا

رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾⁽³⁾، وقوله - سبحانه - : ﴿وَمَا ذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا

مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ﴾⁽⁴⁾؛ أي أن الإنفاق المطلوب هو بعض المال وليس كله، فينفق

المسلم شيئاً من ماله ويبقى لنفسه ولأسرته شيئاً منه .

ومما يؤكد ذلك: حديث جابر بن عبد الله الأنصاري - ﷺ -، قال: كنا عند رسول

الله - ﷺ - إذ جاءه رجلٌ بمثل بيضةٍ من ذهبٍ، فقال: يا رسول الله، أصبت هذه من معدن، فخذها فهي صدقة، ما أملك غيرها، فأعرضَ عنه رسول الله - ﷺ -، ثم أتاه من قبل ركنه الأيمن، فقال مثل ذلك، فأعرض عنه، ثم أتاه من قبل ركنه الأيسر، فأعرض عنه رسول الله - ﷺ -، ثم أتاه من خلفه، فأخذها رسول الله - ﷺ - فحذفه بها، فلو أصابته

لأوجعته، أو لعقرته، فقال رسول الله - ﷺ - : «يَأْتِي أَحَدَكُمْ بِمَا يَمْلِكُ، فيقول : هذه

صدقة، ثم يقعد يستكفُّ الناسَ، خيرُ الصدقة ما كان عن ظهر غنى»⁽⁵⁾، وفي رواية:

«خذ عَنَّا مَالَكَ لَا حَاجَةَ لَنَا بِهِ»⁽⁶⁾ .

قال الإمام الخطابي - رحمه الله - : « وفي الحديث من الفقه: أن الاختيار للمرء أن

عليه المسلمون بخيل ولا ركاب، فكانت للنبي - ﷺ - خاصة، فكان ينفق على أهله نفقة سنة، وما بقي يجعله في الكراع والسلاح، عدة في سبيل الله» . و«الكراع»: الدواب التي تصلح للحرب، كالخيل مثلاً . راجع: «شرح صحيح مسلم» للنووي (25/6) .

(1) سورة الرعد: آية ٢٢ .

(2) سورة الحديد: آية ٧ .

(3) سورة البقرة: آية ٣ .

(4) سورة النساء: ٣٩ .

(5) رواه أبو داود (1673) (491/1) كتاب الزكاة، باب الرجل يخرج من ماله ، والحاكم (573/1) (1507) وقال:

«صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ،» والبيهقي في «السنن الكبرى» (7643) (259/4) ، والدارمي (1700)

(1032/2) كتاب الزكاة، باب النهي عن الصدقة بجميع ما عند الرجل، والحديث ضعفه الألباني في «إرواء الغليل» (898)

(415/3) ، و«ضعيف أبي داود» ط: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت الطبعة الأولى 1423هـ (299) (133/2) .

(6) رواه أبو داود (1674) (491/1) (492) كتاب الزكاة، باب الرجل يخرج من ماله .

يستبقي لنفسه قوتاً، وأن لا ينخلع من ملكه أجمع مرةً واحدةً، لما يُخَافُ عليه من فتنة الفقر، وشدة نزاع النفس إلى ما خرَجَ من يده، فيندم؛ فيذهب ماله، ويبطل أجره، ويصير كلاً على الناس»⁽¹⁾.

الأمر الثاني: قد يشكل على ما تقدّم فعلُ أبي بكر الصديق - رضي الله عنه -، عندما تصدَّق بكل ماله⁽²⁾، وقد أجاب أهل العلم عن ذلك، بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد قبل منه ذلك لقوة إيمانه و يقينه وثقته بما عند الله - تعالى -، وكذا قوة إيمان أهله و يقينهم بما عند الله - تعالى -، وصبرهم جميعاً على تبعات التصدُّق بجميع الأموال، وتحملهم له ابتغاء الأجر من الله - تعالى -، فهم قدّموا الحقوق العامة على حقوقهم الخاصة، وآثروا غيرهم على أنفسهم، وقد قال الله - تعالى - فيمن هذا شأنهم: ﴿وَيُؤْتِرُونَكَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنَهُ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾⁽³⁾.

فمن ارتقى إيمانه و يقينه إلى مثل هذه الدرجة، ولم يُخَفْ عليه الفتنة المتوقعة من التخلي عن كل أمواله وافتقاره؛ يُقبلُ منه أن يتخلى عن ماله كله، وأما من عداهم فلا . قال الإمام الخطابي - رحمه الله - : «ولم ينكر - أي النبي - صلى الله عليه وسلم - على أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - خروجه من ماله أجمع، لما علمه من صحة نيته، وقوة يقينه، ولم يُخَفْ عليه الفتنة كما خافها على الرجل الذي ردَّ عليه الذهب»⁽⁴⁾.

الأمر الثالث: يجب على المرء أن يبدأ بالإنفاق على نفسه ومن يعولهم، فيؤمِّن لنفسه ولهم تمام الكفاية من المأكل والمشرب والملبس والمسكن وغيرها مما يحتاجونه بحسب ما يليق بهم، وبحسب زماهم ومكانهم⁽⁵⁾؛ قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «اليد العليا خير من اليد السفلى،

(1) «معالم السنن» (77/2، 78)، وراجع مزيد بيان في تلك المسألة: «شرح صحيح البخار ي» لابن بطال (428/3 - 430).

(2) تقدم تخرجه (ص 364) .

(3) سورة الحشر: آية ٩ .

(4) «معالم السنن» (78/2) .

(5) راجع في تفصيل ذلك: ما تقدم هنا في الفصل الثاني، مقصد: تحقيق تمام الكفاية للفرد (ص 309 - 315) .

السفلى، وابدأ بمن تعول، وخير الصدقة عن ظهر غنى» (1).

قال الإمام ابن بطال في شرح قول النبي - ﷺ -: «لا صدقة إلا عن ظهر غنى» (2):
«أى: لا صدقة إلا بعد إحراز قوته وقوت أهله، لأن الابتداء بالفرائض قبل النوافل أولى،
وليس لأحد إتلاف نفسه وإتلاف أهله بإحياء غيره، وإنما عليه إحياء غيره بعد إحياء نفسه
وأهله، إذ حقّ نفسه وحقّ أهله أوجب عليه من حق سائر الناس، ولذلك قال: (وابدأ بمن
تعول)، وقال لكعب: (أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك)» (3) (4).

ولهذا لما أراد سعدٌ - ﷺ - أن يوصي بماله كله، أو ثلثيه، أو نصفه، أو ثلثه في
سبيل الله - تعالى - وفعل الخيرات، وسأل النبي - ﷺ - عن ذلك، قال له النبي - ﷺ -:
«الثلث والثلث كثير؛ أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس في
أيديهم، ومهما أنفقت فهو لك صدقة، حتى اللقمة ترفعها في امرأتك...» الحديث (5).
والإسلام يعتبر الإنفاق على الأهل والولد من الواجبات الشرعية التي يأثم المسلم
بتركها - إن كان قادراً -.

قال - تعالى -: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفْسِقْ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ لَا
يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً آتَنَهَا﴾ (6)، وقال - ﷺ -: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى التَّوَسُّعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ
مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ (7).

(1) رواه البخاري (1427) (112/2) كتاب الزكاة، باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى، من حديث أبي هريرة - ﷺ -، ورواه
مسلم (1034) (717/2) كتاب الزكاة، باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى، بلفظ: «أفضل الصدقة، أو خير الصدقة عن
ظهر غنى، واليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول».

(2) تقدم تخريجه (ص 366)، وقد جعل البخاري (112/2) نصّ الحديث ترجمةً لباب آخر، ووضّح المراد منه بقوله:
«باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى، ومن تصدق وهو محتاج، أو أهله محتاج، أو عليه دين، فالدين أحق أن يقضى من الصدقة،
والعتق والهبة، وهو رد عليه ليس له أن يتلف أموال الناس».

(3) رواه البخاري (2757) (7/4) كتاب الوصايا، باب إذا تصدّق، أو أوقف بعض ماله، أو بعض رقيقه، أو دوابه، فهو جائز.

(4) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (428/3).

(5) رواه البخاري (5354) (62/7) كتاب النفقات، وفضل النفقة على الأهل.

(6) سورة الطلاق: آية ٧.

(7) سورة البقرة: آية ٢٣٦.

وقال النبي - ﷺ - : «ألا كلِّكم راعٍ وكلِّكم مسئول عن رعيته، فالأُمير الذي على الناس راعٍ وهو مسئول عن رعيته، والرجل راعٍ على أهل بيته وهو مسئول عنهم، والمرأة راعية على بيت بعلها وولده وهي مسئولة عنهم، والعبد راعٍ على مال سيده وهو مسئول عنه، ألا فكُلُّكم راعٍ وكلِّكم مسئول عن رعيته» (1).

وقال النبي - ﷺ - : «إن الله سائل كل راع عما استرعاه، أحفظ أم ضيع» (2)، زاد في رواية: «حتى يسأل الرجل عن أهل بيته» (3).

وقال - ﷺ - : «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت» (4).

قال الإمام الخطَّابي - رحمه الله - : « قوله: (مَنْ يَقُوتُ) يريد: من يلزمه قوته ، والمعنى: كأنه قال للمتصدِّق: لا تتصدَّق بما لا فضل فيه عن قوتِ أهليكَ تطلب به الأجر، فينقلبُ ذلك إثماً إذا أنت ضيَّعتهم» (5).

وقال العلامة المناوي - رحمه الله - : «أي: مَنْ يلزمه قُوَّتُه، وأفادَ وجوبَ نفقة من يقوتُ لتعليقه الإثمَ على تركه، والكلام في مُوسرٍ، فيلزمُ القادرَ نفقةُ عياله» (6).

الأمر الرابع: الإسلام حينما رغب في الصدقة على الفقراء والمحتاجين، راعى

(1) رواه البخاري (2554) (150/3) كتاب العتق، باب كراهية التطاول على الرقيق، وقوله : عبدي أو أمتي ، ومسلم (1829) (1459/3) كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم، من حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - ، واللفظ لمسلم .

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (113/13): «قال الخطابي: اشتركوا أي الإمام والرجل ومن ذكر في التسمية أي في الوصف بالراعي ومعانيهم مختلفة فرعاية الإمام الأعظم حياطة الشريعة بإقامة الحدود والعدل في الحكم ورعاية الرجل أهله سياسته = لأمرهم وإيصالهم حقوقهم ورعاية المرأة تدبير أمر البيت والأولاد والخدم والنصيحة للزوج في كل ذلك ورعاية الخادم حفظ ما تحت يده والقيام بما يجب عليه من خدمته قوله ألا فكلِّكم راعٍ وكلِّكم مسئول عن رعيته» .

(2) رواه ابن حبان (4492) من حديث أنس - رضي الله عنه - ، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لـ «صحيح ابن حبان» (344/10) : «إسناده صحيح على شرطهما»، وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (9129) (267/8) كتاب عشرة النساء، باب مسألة كل راعٍ عما استُرعي ، والحديث حسنه الألباني في «صحيح الجامع الصغير وزيادته» (1774) (365/1)، و«الصحيحة» (1636) (179/4).

(3) رواها ابن حبان (4493) (345/10) عن الحسن مرسلاً، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: «رجاله رجال الشيخين، وهو مرسل» .

(4) تقدم ترجمه (ص 280) .

(5) «معالم السنن» (82/2) .

(6) «التيسير بشرح الجامع الصغير» (207/2) .

نفسياتهم وكرامتهم الإنسانية، فنهى عن المن بالصدقة، أو الأذى معها أو بعدها، كما رغب أن تكون الصدقة سرّاً، وبين أن الإسرار بها أفضل من الجهر؛ لأن ذلك أقرب لإخلاص العمل والبعد عن الرياء، إضافةً إلى الحفاظ على عزة المسلم ومراعاة كرامته الإنسانية .

قال - جل وعلا - : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (٣١٢) قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾ (٣١٣) يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا بُطْلَ أَوْ صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابُهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا ۖ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿ (١) .

وقال - تعالى - : ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۚ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ ﴾ (٢) .

الأمر الخامس: ورود كل هذه النصوص التي تقدمت في فضل الإنفاق للمال والبذل والصدقات، لا يميز بأي حال من الأحوال أن تجلس فئة متعطلة عن العمل، وتعتمد في كسبها على مدّ اليد والتسوّل، فهذا لم يُردّه الإسلام ولا أجازه قطُّ، بل إنَّ الإسلام دعا إلى العمل وبذل الجهد للكسب^(٣)، ودعا إلى التعفّف، وحرّم السؤال إلا لضرورة قاهرة، وقد تقدّم حديث النبي - ﷺ - للأَنْصَارِيِّ الذي جاءه سائلاً، عندما أرشده - ﷺ - للعمل وساعده عليه بقَدُومٍ يحتطب منه، وقوله له: **«هذا خير لك من أن تحيىء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة، إن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة: لذي فقر مدقع، أو لذي غرم مفطع، أو لذي دم موجع»** (٤) .

(١) سورة البقرة: الآيات ٢٦٢ - ٢٦٤ .

(٢) سورة البقرة: آية ٢٧١ .

(٣) راجع ما تقدم هنا (ص 273): الحث على العمل والإنتاج وكسب المال .

(٤) تقدم الحديث بتمامه، مع تخریجه (ص 263) .



المبحث الثاني

إباحة الطيبات والإنكار على من حرّمها

من مقاصد الشريعة الخاصة بإنفاق المال: إباحة الطيبات التي خلقها الله للناس كفاة، والإنكار بشدّة على الذين يحرّمونها .

قال - تعالى - : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ (1) .

قال الإمام الطبري - رحمه الله - : « هو الذي أنعم عليكم، فخلق لكم ما في الأرض جميعاً وسخره لكم تفضلاً منه بذلك عليكم، ليكون لكم بلاغا في دنياكم، ومتاعاً إلى موافاة آجالكم، ودليلاً لكم على وحدانية ربكم » (2) .

وقال - تبارك وتعالى - : ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً ﴾ (3) .

وقال - جل وعلا - : ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾ (4) .

وقال - جل وعلا - : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ (5) .

وقال - سبحانه - : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُّوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ (6) .

وقال - جل وعلا - : ﴿ وَابْتَغِ فِيمَا ءَاتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾ (7) .

(1) سورة البقرة: آية ٢٩ .

(2) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (464/1) .

(3) سورة لقمان: آية ٢٠ .

(4) سورة البقرة: آية ١٦٨ .

(5) سورة النحل: آية ١١٤ .

(6) سورة البقرة: آية ١٧٢ .

(7) سورة القصص: آية ٧٧ .

وقال - سبحانه - : ﴿وَالْخَيْلَ وَالْإِبَالَ وَالْحَمِيرَ لِرِكْبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ

﴿٨﴾ وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَنَكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩﴾ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴿١٠﴾ يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَبَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١١﴾﴾ (١).

وقال - سبحانه - : ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نَفْصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (٢).

وقال - ﷺ - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْزَمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (٣٧) ﴿٣٧﴾ وَكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (٣).

قال الإمام الطبري - رحمه الله - : «يعني بالطيبات: اللذيات التي تشتهيها النفوس وتميل إليها القلوب، فتمنعوها إياها، كالذي فعله القسيسون والرهبان، فحرموا على أنفسهم النساء والمطاعم الطيبة والمشارب اللذيذة، وحبس في الصوامع بعضهم أنفسهم، وساح في الأرض بعضهم ؛ يقول تعالى ذكره: فلا تفعلوا أيها المؤمنون كما فعل أولئك، ولا تعتدوا حد الله الذي حد لكم فيما أحل لكم وفيما حرم عليكم، فتجاوزوا حده الذي حده، فتخالفوا بذلك طاعته، فإن الله لا يحب من اعتدى حده الذي حده لخلقه فيما أحل لهم وحرم عليهم» (٤).

(1) سورة النحل: الآيات ٨ - ١١ .

(2) سورة الأعراف: آية ٣٢ .

(3) سورة المائدة: الآيات ٨٧ - ٨٨ .

(4) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (607، 606/8)، وقال الإمام القرطبي - رحمه الله - في تفسيره لقوله - تعالى -

: ﴿لَا تَحْزَمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ : «قال علماؤنا -رحمة الله عليهم -: في هذه الآية - وما شابهها، والأحاديث الواردة في معناها - ردُّ على غلاة المتزهدين، وعلى أهل البطالة من المتصوفين ؛ إذ كل فريق منهم قد عدل عن طريقه، وحاد عن تحقيقه، قال الطبري: لا يجوز لأحد من المسلمين تحريم شيء مما أحل الله لعباده المؤمنين على نفسه من طيبات المطاعم والملابس والمناكح، إذا خاف على نفسه بإحلال ذلك بما بعض العنت والمشقة، ولذلك ردَّ النبي - ﷺ - التبتل على ابن مظعون، فثبت أنه لا = فضل في ترك شيء مما أحله الله لعباده، وأنَّ الفضل والبر إنما هو في فعل ما ندب عباده إليه، وعمل به رسول الله - ﷺ - وسنَّه لأُمَّته، وأتبعه على منهاجه الأئمة الراشدون ؛ إذ كان خيرُ الهدي هدي نبينا محمد - ﷺ -، فإذا كان كذلك تبين خطأ من

وقال الإمام الشاطبي - رحمه الله - : «وقال - تعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْزَمُوا

طَبَيِّتَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ ⁽¹⁾، فنهى عن التحريم، وجعله تعدياً على حق الله - تعالى -، ولما همَّ بعض أصحابه - ﷺ - بتحريم بعض المحللات قال - عليه الصلاة والسلام - : «من رغب عن سنتي فليس مني» ⁽²⁾ .

وذمَّ الله - تعالى - من حرَّم على نفسه شيئاً مما وضعه من الطيبات بقوله - تعالى - :

﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بُحَيْرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ ⁽³⁾، وقوله - سبحانه - : ﴿وَقَالُوا

هَذِهِ أَنْعَمٌ وَحَرَّتْ حَبْرٌ لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَأَ بِرِزْعِهَا﴾ الآية ⁽⁴⁾؛ فذمَّهم على أشياء في الأنعام والحرث اخترعوها» ⁽⁵⁾ يعني: حرَّموها بلا بينة ولا دليل .

آثر لباس الشعير والصوف على لباس القطن والكثان إذا قدر على لباس ذلك من جلّه، وآثر أكل الخشن من الطعام، وترك اللحم وغيره حذراً من عارض الحاجة إلى النساء .

قال الطبري: فإن ظنَّ ظانُّ أن الخيرَ في غير الذي قلنا - لما في لباس الخشن وأكله من المشقة على النفس، وصرف ما فضل بينهما من القيمة إلى أهل الحاجة - فقد ظنَّ خطأً، وذلك أن الأولى بالإنسان صلاح نفسه وعونه لها على طاعة رها، ولا شيء أضرَّ للجسم من المطاعم الرديئة؛ لأنها مفسدة لعقله، ومضعفة لأدواته التي جعلها الله سبباً إلى طاعته .

وقد جاء رجلٌ إلى الحسن البصري، فقال: إنَّ لي جاراً لا يأكل الفالوذج، فقال: ولم؟ قال: يقول: لا يؤدِّي شكره، فقال الحسن: أفيشرب الماء البارد؟ فقال: نعم . فقال: إن جارك جاهل، فإن نعمة الله عليه في الماء البارد أكثر من نعمته عليه في الفالوذج» . راجع: «الجامع لأحكام القرآن» (262/6) .

و«الفالوذج»: نوعٌ من الحلوى، يصنع من القمح والعسل . راجع: «تهذيب اللغة» (243/15)، و«لسان العرب» (730/1)، و«تاج العروس» (454/9) .

(1) سورة المائدة: آية ٨٧ .

(2) رواه البخاري (5063) (2/7) كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، ومسلم (1401) (1020/2) كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تآقت نفسه إليه، عن أنس بن مالك - ﷺ - قال: جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي - ﷺ - يسألون عن عبادة النبي - ﷺ - فلما أخبروا كأنهم تقالُّوها، فقالوا: وأين نحن من النبي - ﷺ -؟ قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، قال أحدهم: أما أنا فإني أصلي الليل أبداً، وقال آخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر، وقال آخر: أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً، فجاء رسول الله - ﷺ - إليهم، فقال: «أنتم الذين قلتم كذا وكذا، أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني» .

(3) سورة المائدة: آية ١٠٣ .

(4) سورة الأنعام: آية 138 .

=

(5) «الموافقات» (544/2، 545) .

= وقال الإمام الشاطبي في موضع آخر - بعد أن أورد حديث: «فمن رغب عن سنتي فليس مني» - : «إذا كلَّ مَنْ منع نفسه من تناول ما أحلَّ الله من غير عذر شرعي، فهو خارج عن سنة النبي - ﷺ -، والعامل بغير السنة تدنياً، هو المبتدع بعينه .

وقال الإمام القرطبي - رحمه الله - في قوله - تعالى - : ﴿ وَكُلُوا مِنَّمَا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَلًا ﴾

طَيِّبًا⁽¹⁾: «الأكل في هذه الآية عبارة عن التمتع بالأكل والشرب واللباس والركوب ونحو ذلك، وخصّ الأكل بالذكر، لأنه أعظم المقصود وأخص الانتفاعات بالإنسان»⁽²⁾.



المبحث الثالث:

فإن قيل: فتارك المطلوبات الشرعية ندباً أو وجوباً، هل يُسمّى مبتدعاً أم لا ؟ . فالجواب: أن التارك للمطلوبات على ضربين : أحدهما: أن يتركها لغير التدين: إما كسلاً، أو تضييعاً، أو ما أشبه ذلك من الدواعي النفسية ؛ فهذا الضرب راجع إلى المخالفة للأمر ، فإن كان في واجب فمعصية ؛ وإن كان في ندب فليس بمعصية إذا كان الترك جزئياً ، وإن كان كلياً فمعصية حسبما تبين في الأصول . والثاني: أن يتركها تديناً؛ فهذا الضرب من قبيل البدع، حيث تدنّ .

راجع: «الاعتصام» تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، ط: دار ابن عفان، السعودية، الطبعة الأولى 1412هـ - 1992م (59/1). وقال الإمام الشاطبي أيضاً: «الاقتصار من المأكول على أحسنه وأظفئه لمجرد التشديد لا لغرض سواه، فهو من النمط المذكور فوقه - يعني: من البدع والتنطع في الدين -؛ لأن الشرع لم يقصد إلى تعذيب النفس في التكليف، وهو أيضاً مخالف لقوله - عليه الصلاة والسلام - : «إن لنفسك عليك حقاً»؛ وقد كان النبي - ﷺ - يأكل الطيب إذا وجدته، وكان يحب الحلواء والعسل، ويعجبه لحم الذراع، ويُستعذّب له الماء، فأين التشديد من هذا ؟، ولا يدخل الاستعمال المباح في قوله تعالى: ﴿ أَذْهَبْتُم طَيِّبَتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا ﴾ [سورة الأحقاف: آية 20]، لأن المراد به الإسراف الخارج عن حد المباح ؛ بل دليل ما تقدم .

فإذا ؛ الاقتصار على البشيع في المأكول من غير عذر تنطع (...) وقد روي عن الربيع بن زياد الحارثي: أنه قال لعلي بن أبي طالب - عليه السلام - : اغد بي على أخي عاصم، قال: ما باله ؟ قال: ليس العباء يُريدُ التُّسك، فقال علي - عليه السلام - : عليّ به .

فأني به مؤثراً بعباءة، مرتدياً بالأخرى، شعث الرأس واللحية، فعبس في وجهه، وقال: ويحك ! أما استحييت من أهلك ؟ أما رحمت ولدك ؟ أترى الله أباح لك الطيبات وهو يكره أن تنال منها شيئاً ؟ بل أنت أهون على الله من ذلك، أما سمعت الله يقول في

كتابه: ﴿ وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾ إلى قوله: ﴿ يَخْرُجُ مِنْهَا الْوُثُودُ وَالزَّيْتَاتُ ﴾ [سورة الرحمن: الآيات 10 - 22] ؟، أفترى الله أباح هذه لعباده إلا ليتدلوه ويحمدوا الله عليه، فيشبتهم عليه ؟ وإن ابتذالك نعم الله بالفعل خير منه بالقول، قال عاصم: فما بالك في خشونة ما كلك وخشونة ملبسك ؟!، قال: ويحك ! إن الله فرضَ على أئمة الحق أن يقدرُوا أنفسهم بضعة الناس .

فتأملوا كيف لم يطالب الله العباد بترك الملبذذات !، وإنما طالبهم بالشكر عليها إذا تناولوها، فالمتحرّج للامتناع من تناول ما أباحه الله من غير موجب شرعي مُفتات على الشارع، وكل ما جاء عن المتقدمين من الامتناع عن بعض المتناولات ... إنما امتنعوا منه لعارض شرعي يشهد الدليل باعتباره؛ كالامتناع من التوسّع لضيق الحال في يده، أو لأن تناول ذريعة إلى ما يُكره أو يمنع ، أو لأن في المتناول وجه شبهة تفتن إليه التارك ولم يتفطن إليه غيره ممن علم بامتناعه، وقضايا الأحوال لا تُعارض الأدلة بمجرد ما ؛ لاحتماها في أنفسها . راجع: «الاعتصام» (442-444) بتصرف يسير .

(1) سورة المائدة: آية ٨٨ .

(2) «الجامع لأحكام القرآن» (263/6) .

الاعتدال في الإنفاق وترشيد الاستهلاك

من مقاصد الشريعة الخاصة بإنفاق المال: الاعتدال في الإنفاق وترشيد الاستهلاك، وهذا المقصد يشمل في طياته: تحريم الإسراف والتبذير⁽¹⁾، وتحريم البخل والشح⁽²⁾، والحث على التوسط في الإنفاق، والاقتصاد في المعيشة، وترشيد الاستهلاك .

قال - ﷺ -: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ (3) .

وقال - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ (4) .

(1) الإسراف: هو مجاوزة الحد في كل شيء، والمراد به هنا: مجاوزة الحد في إنفاق المال واستهلاكه في المباحات والحلال . قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (253/10) في تعريف الإسراف: «مجاوزة الحد في كل فعل أو قول، وهو في الإنفاق أشهر» .

والتبذير: إنفاق المال واستهلاكه في الحرام وفيما لا ينبغي؛ قال الإمام الماوردي: «أعلم أن السرف والتبذير قد يفتقر معناهما ، فالسرف: هو الجهل بمقادير الحقوق، والتبذير: هو الجهل بمواقع الحقوق . وكلاهما مذموم، وذم التبذير أعظم؛ لأن المسرف يخطئ في الزيادة، والمبذر يخطئ في الجهل، ومن جهل مواقع الحقوق ومقاديرها بماله وأخطأها، فهو كمن جهلها بفعاله فتعداها، وكما أنه بتبذيره قد يضع الشيء في غير موضعه، فهكذا قد يعدل به عن موضعه؛ لأن المال أقل من أن يُوضع في كل موضع من حق وغير حق» . راجع: «أدب الدنيا والدين» (ص 187) .

وقال الإمام أبو البقاء الكفوي في «الكلييات» (ص 113): «الإسراف: صرف الشيء فيما لا ينبغي زائداً على ما ينبغي، بخلاف التبذير فإنه: صرف الشيء فيما لا ينبغي، والإسراف: تجاوز في الكمية، فهو جهل بمقادير الحقوق، والتبذير: تجاوز في موضع الحق، فهو جهل بمواقعها، يرشدك إلى هذا قوله تعالى في تعليل الإسراف: ﴿إِنَّهُ لَا يَجِبُ الْمُسْرِفِينَ﴾ [سورة الأعراف: آية 31]، وفي تعليل التبذير: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾ [سورة الإسراء: آية 27]، فإن تعليل الثاني فوق الأول» .

وراجع أيضاً: «حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي» (26/6) ط: المكتبة الإسلامية؛ محمد أزدميم، ديار بكر، تركيا .
(2) قال الفيومي في «المصباح المنير» (37): «البخل في الشرع: منع الواجب، وعند العرب: منع السائل مما يفضل عنده» .
والشح بمعنى البخل، قال ابن فارس: «الشين والحاء الأصل فيه المنع، ثم يكون منعاً مع حرص، ومن ذلك الشح وهو البخل مع حرص» . راجع: «معجم مقاييس اللغة» (178/3) .

وفرق الجرجاني بينهما، فقال في «التعريفات» (ص 42): «البخل: هو المنع من مال نفسه، والشح هو: بخل الرجل من مال غيره» .
وراجع أيضاً: «معجم مقاييس اللغة» (207/1)، و«لسان العرب» (47/11)، و«القاموس المحيط» (ص 226) .

(3) سورة الإسراء: آية ٢٩ .

(4) سورة الفرقان: آية ٦٧ .

قال الإمام الطبري - رحمه الله - : « الإسراف في النفقة الذي عناه الله في هذا الموضع : ما جاوز الحد الذي أباحه الله لعباده إلى ما فوقه ، والإقتار : ما قصر عما أمر الله به ، والقوام : بين ذلك ، (...) ولو كان الإسراف والإقتار في النفقة مُرَخَّصاً فيهما ما كانا مذمومين ، ولا كان المُسْرِفُ ولا المُقْتَرُ مذموماً ، لأنَّ ما أذن الله في فعله فغير مُسْتَحَقِّ فاعله الذمُّ » (1) .

وقال الإمام عز الدين بن عبد السلام - رحمه الله - : « الاقتصاد رتبة بين رتبتين ، ومترلة بين مترلتين ، والمنازل ثلاثة : التقصير في جلب المصالح ، والإسراف في جلبها ، والاقتصاد بينهما (...) وقال حذيفة : الحسنة بين السيئتين ، ومعناه : أن التقصير سيئة ، والإسراف سيئة ، والحسنة ما توسَّط بين الإسراف والتقصير ، وخير الأمور أوسطها » (2) .

وقال - سبحانه - : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ (3) .

وقال - تعالى - : ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ (4) .

(1) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (500/17) .

وفي «الجامع لأحكام القرآن» (72/13، 73): «اختلف المفسرون في تأويل هذه الآية، فقال النحاس: ومن أحسن ما قيل في معناه: أن من أنفق في غير طاعة الله فهو الإسراف، ومن أمسك عن طاعة الله عز وجل فهو الإقتار، ومن أنفق في طاعة الله تعالى فهو القوام». ثم نقل عن ابن عطية قوله: «إن النفقة في معصية أمر قد حطرت الشريعة قليله وكثيره، وكذلك التعدي على مال الغير، وهؤلاء الموصوفون مُتْرَهُون عن ذلك، وإنما التأديب في هذه الآية هو في نفقة الطاعات في المباحات، فأدب الشرع فيها ألا يُفْرِطَ الإنسان حتى يضيع حقاً آخر أو عيلاً ونحو هذا، وألا يُضَيِّقَ أيضاً ويُقْتَرَّ حتى يُجِيعَ العيالَ ويُفْرِطَ في الشُّحِّ، والحسن في ذلك هو القوام، أي: العدل، والقوام في كل واحد بحسب عياله وحاله، وخفة ظهره وصبره وجلده على الكسب، أو ضد هذه الخصال، وخير الأمور أوسطها، ولهذا ترك رسول الله - ﷺ - أبا بكر الصديق يتصدق بجميع ماله، لأن ذلك وسط بنسبة جلده وصبره في الدين، ومنع غيره من ذلك». اهـ . بتصرف يسير .

(2) راجع: «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (205/2، 206) بتصرف يسير .

ولا يقتصر الاقتصاد والتوسط على الأمور الاقتصادية فحسب؛ بل إنه يشتمل على شتى ضروب الخير والطاعات، ومن ذلك: الاقتصاد في استعمال مياه الطهارة، والاقتصاد في المواعظ، والاقتصاد في قيام الليل، والاقتصاد في العقوبات والحدود والتعزيرات فيعاقب كل واحد من الجناة على حسب قوته وضعفه، والاقتصاد في الأكل والشرب؛ فلا يتجاوز فيهما حد الشبع والرّي، ولا يقتصر منهما على ما يضعفه ويضنيه ويقعده عن العبادات والتصرفات . راجع: «قواعد الأحكام» (205/2 - 211) .

(3) سورة الأعراف: آية ٣١ .

(4) سورة الأنعام: آية ١٤١ .

وقال - جل وعلا - : ﴿وَمَاتَ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقًّا وَالْمُسْكِينِ وَابْنُ السَّبِيلِ وَلَا يُبْدِرُ تَبْدِيرًا ۖ﴾⁽¹⁾
 إِنَّ الْمُبْدِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيْطَانِ ۖ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ۖ

وقال - تعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ۖ﴾⁽²⁾ .

قال الإمام العزّ بن عبد السلام - رحمه الله - : «والتقدير: ولا تُحَرِّمُوا تناولَ ما أحلَّ الله لكم من الأكل والشرب والنوم والنكاح، ولا تعتدوا بالاختصاص، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُحْتَصِينَ، أو لا يحب المعتدين بالاختصاص وغيره، وقال بعض المفسرين : ولا تعتدوا بما التزمتموه . أي: ولا تعتدوا الاقتصاد إلى السرف، وإنما عزموا على ذلك تحبباً - أي: تقرّباً - إلى الله عز وجل، فأخبرهم أنه لا يحب من اعتدى حدوده، وما رسمه من الاقتصاد في أمور الدين»⁽³⁾ .

وهناك أحاديث تُطالب بما طالبت به هذه الآيات من التوسط والاعتدال وترشيد الاستهلاك، في المأكل والمشرب والملبس وغيرها، ومن تلك الأحاديث :

قول النبي - ﷺ - : «كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا، في غـ ير إسرافٍ ولا مَخِيلَةٍ»⁽⁴⁾ .

(1) سورة الإسراء: الآيات 26، 27 .

(2) سورة المائدة: آية ٨٧ .

(3) راجع: «قواعد الأحكام» (206/2) .

(4) هكذا أورده البخاري معلقاً بصيغة الجزم في كتاب اللباس، باب قول الله - تعالى - : ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾ [سورة الأعراف: آية ٣٢] (140/7)، وقد بين الإمام ابن حجر وصله في «فتح الباري» (253/10)، والحديث رواه أبو داود الطيالسي في «المسند» بتحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، ط: دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1999م (2375) (19/4)، والحاكم (150/4) (7188)، وصححه ووافقه الذهبي، والبيهقي في «شعب الإيمان» (259/8) (5786) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: أن النبي - ﷺ - قال: «كلوا واشربوا وتصدقوا في غير سرفٍ ولا مخيلة، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ» .

ومعنى «إسراف، وسرف»: مجاوزة الحد في كل فعل أو قول، واستعماله في الإنفاق أشهر من غيره، و«مخيلة» من الخيلاء وهو التكبر، «ما شئت» أي من الحلال «ما أخطأتك» أي: تجاوزتك ولم تحصل منك . راجع: «فتح الباري» (253/10) .

ونقل الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (253/10) عن الموفق عبد اللطيف البغدادي، قوله: «هذا الحديث جامع لفضائل تدبير الإنسان نفسه، وفيه تدبير مصالح النفس والجسد في الدنيا والآخرة؛ فإن السرف في كل شيء يضر بالجسد، ويضر بالمعيشة ، =

فوضع الحديث هنا على الإنفاق في الأكل والشرب واللبس قيدين: قيداً مادياً وهو الإسراف، أي التجاوز في الحدِّ والكمِّ، وقيداً معنوياً وهو المخيلة، أي: الاختيال والفخر والزهو، وهو من آفات الأنفس، وأمراض القلوب .

قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : « كُلُّ مَا شِئْتَ، وَالبَسْ مَا شِئْتَ، مَا أَخْطَأْتُكَ اثْنَتَانِ: سَرَفٌ أَوْ مَخِيلَةٌ »⁽¹⁾ .

وقال النبي - ﷺ - : « مَا مَلَأَ ابْنُ آدَمَ وَعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنِهِ، بِحَسْبِ ابْنِ آدَمَ لَقِيَمَاتٍ يَقْمَنُ صَلْبَهُ، فَإِنْ كَانَ لَا مُحَالَةَ فَاعِلًا، فَثَلْثَ لَطْعَامِهِ، وَثَلْثَ لَشْرَابِهِ، وَثَلْثَ لِنَفْسِهِ »⁽²⁾ .

ومما يدل على هذا المقصد أيضاً: ما تقدّم ذكره من حث النبي - ﷺ - لِمَنْ سَقَطَتْ مِنْهُ لَقْمَةٌ أَنْ يَمِيطَ عَنْهَا الْأَذَى وَيَأْكُلَهَا وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ⁽³⁾، وحثه - ﷺ - على لَعْقِ

= فيؤدي إلى الإلتاف، ويضر بالنفس إذ كانت تابعة للجسد في أكثر الأحوال، والمخيلة تضرّ بالنفس حيث تكسيها العجب، وتضر بالآخرة حيث تكسب الإثم، وبالدينيا حيث تكسب المقت من الناس» .

(1) «صحيح البخاري» (140/7) .

وهناك كثير من الآثار الواردة في الاقتصاد والتوسط وترشيد الاستهلاك، ومنها:

قول أبي الدرداء - رضي الله عنه - : «حسن التقدير في المعيشة أفضل من نصف الكسب» . راجع: «عيون الأخبار» (453/1)، وأورده الجاحظ في «البيان والتبيين» ط: مكتبة الهلال، بيروت 1423هـ (65/2) عن الحسن بلفظ: «التقدير نصف الكسب» .

وقول معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنه - : «ما رأيتُ سَرَفًا قطّ إلا وإلى جانبه حق مضيع» . راجع: «البيان والتبيين» (177/3)، و«عيون الأخبار» لابن قتيبة الدينوري، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ (454/1) .

(2) رواه أحمد (17186) (422/28، 423)، والترمذي (2380) (590/4) كتاب الزهد، باب ما جاء في كراهية كثرة

الأكل، وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائي في «السنن الكبرى» (6738) (268/6) كتاب الوليمة، باب القدر الذي

يستحب للإنسان من الأكل، وابن ماجه (3349) (1111/2) كتاب الأطعمة، باب الاقتصاد في الأكل وكراهة الشبع، والحاكم

(7945) (367/4) وصححه ووافقه الذهبي، وابن حبان (674)، من حديث المقدّام بن معدّي كَرَبَ الكندي - رضي الله عنه -، وقال

الشيخ شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لـ «صحيح ابن حبان» (449/2): «إسناده صحيح على شرط مسلم» .

قال الإمام القرطبي مُعلّقاً على هذا الحديث: «قال علماءنا: لو سمع بقراط هذه القسمة لَعَجِبَ من هذه الحكمة، ويذكر أن الرشيد

كان له طبيب نصرانيّ حاذق، فقال لعلي بن الحسين: ليس في كتابكم من علم الطب شيء، والعلم علمان: علم الأديان وعلم الأبدان .

فقال له عليّ: قد جمع الله الطبّ كله في نصف آية من كتابنا، فقال له: ما هي ؟ قال قوله - ﷻ - : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ

لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ [سورة الأعراف: آية 31] فقال النصراني ما ترك كتابكم، ولا نبيكم لجالينوس طباً» . راجع: «الجامع لأحكام

القرآن» (192 / 7) .

(3) تقدم تخريجه (ص 351) .

اليد والصحفة بعد الانتهاء من الطعام⁽¹⁾، ويستفاد منه الاقتصاد فيما يأخذه الإنسان من طعام بحيث يتمكن من إنفائه بل ولعق الصحفة، لا أن يأخذ فوق طاقته وحاجته، ثم يُبقي الكثير منه دون أكله، ممَّا يكون مصيره في القمامة!!⁽²⁾.

وعن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - أن النبي - ﷺ - مرَّ بسعدٍ وهو يتوضأ ، فقال: «**ما هذا السَّرَفُ يا سعدُ؟**» قال: أفي الوضوءِ سَرَفٌ؟ - وفي رواية: أفي الوضوءِ إِسْرَافٌ؟ - قال: «**نعم، وإن كنت على نهر جارٍ**»⁽³⁾.

ومعنى «السَّرَف، والإسراف» في الحديث: تجاوز الحد في استهلاك الماء، وقد نهي النبي - ﷺ - في هذا الحديث عن الإسراف في استعمال الماء حتى لو كان في عبادة

(1) تقدم تحريجه (ص351).

(2) وقد حدَّثني أحدُ إخواننا الذين يُسافرون كثيراً للبلاد الغربية، أنه كان يرى في بعض أماكن الطعام في بلاد الكفار - عبارة موضوعة في مكان بارز؛ تقول هذه العبارة: «خُذْ كُلَّ ما تُريد، وكلُّ كلِّ ما تأخذ».

ورأيت في إحدى القنوات الإخبارية - قناة العربية - قبل أيام من هذا الشهر - 2012م - أن مَطْعَمًا في - إحدى الدول الأوربية - يُعْرَمُ من يطلبُ طعاماً ثم يترك منه شيئاً على المائدة دون أكله والانتفاع منه؛ لأهم يرون ذلك هدراً لمقدرات المدينة كلها، فهو بهذا يعتدي على حقوق الآخرين عندما يُلقَى ما تركه من طعامٍ في القمامة - وكان يمكن أن ينتفع به غيره بوجه ما -، وجلست عندها وأنا في غاية الحزن والأسى على واقع المسلمين - الذين هم أولى بذلك الخلق منهم -؛ حيث نرى الإسراف والبغالة الكثير من الطعام والشراب في القمامة من الكثيرين من أهل الترف، وربما من غيرهم من متوسطي الحال، بينما يوجد مئات الآلاف من الفقراء والمعوزين - بل المعدمين - في مجتمعاتنا، لا يجدون ما يسدُّ جوعهم!! فإلى الله وحده المشتكى .

(3) رواه أحمد (7065)، وابن ماجه (425) (147/1)، كتاب الطهارة، باب ما جاء في القصد في الوضوء وكراهية التعدي فيه، والبيهقي في «شعب الإيمان» (2533) (286/4)، والحديث ضعّفه البوصيري في «مصابح الزجاجة» (174) (62/1)، وقال محققو «المسند» (637/11): «إسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة، وحيي بن عبد الله المعافري، وباقي رجاله ثقات رجال الصحيح»، وكذا ضعفه الألباني في «إرواء الغليل» (140) (171/1)، و«ضعيف سنن ابن ماجه» ط: مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض؛ المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1408هـ - 1988م (96) (ص 35).

إلا أنه عاود دراسة الحديث وحكم على إسناده بأنه حسن وأورد مبررات رجوعه إلى تحسينه، وذلك في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (861، 860/7) (3292) فقال بعد إيراده للحديث: «قلت: وهذا إسناده حسن؛ حيي بن عبد الله مختلف فيه، وهو عندي أنه وسط حسن الحديث، وقد حسن له الترمذي، وصحح له ابن حبان والحاكم والذهبي وغيرهم، وحسنت أنا - بدوري - فيما مضى عدة أحاديث (...). وقال فيه ابن عدي (251/2): «وأرجو أنه لا بأس به إذا روى عنه ثقة». قلت: وهذا الشرط بدهي، ويبدو - لأول وهلة - أنه هنا غير متوفر، لسوء حفظ ابن لهيعة الذي عُرِفَ به، وإن كان صدوقاً في نفسه، وهذا هو الذي كان حملني - تبعاً لغيري - على تضعيف الحديث من أجله في «إرواء الغليل» (140/171/1) قديماً، وفي غيره إحالة عليه، ثم بدا لي ما غيّر وجهة نظري في رواية قتيبة بن سعيد عن ابن لهيعة، وأن روايته عنه ملحقة في الصحة برواية العبادة عنه، استفدت ذلك من ترجمة الحافظ الذهبي لقتيبة في «سير أعلام النبلاء»، وقد نقلت ذلك تحت الحديث المتقدم (2843)، فلا داعي لتكراره.

وبناءً على أن هذا الحديث من رواية قتيبة عن ابن لهيعة، فقد رجعت عن تضعيف الحديث به إلى تحسينه، راجياً من الله أن يغفر لي خطيئتي وعمدي، وكل ذلك عندي، وأن يزيدني علماً وهدياً.

كالوضوء، وحتى لو كان المتوضئ على نهر جارٍ .

والعالم كله يُدرك أهمية المياه وخطورة الإسراف في استعمالها، ومعظم الدول تحت رعاياها على ترشيد الاستهلاك والاقتصاد في استعمال الماء، لاسيما مع قلة المياه العذبة، بل حذر الكثيرون من أن حروباً قد تقع بين الدول على المياه وبسببها، وبالرغم من ذلك فإن المبالغة والإسراف في استعمال الماء يزداد يوماً بعد يوم - خاصة في المدن -، مما يتطلب العودة الجادة لتعاليم الشرع المطهر، وتطبيق ما جاء فيها من الاقتصاد وترشيد الاستهلاك، لاسيما في المياه التي يحتاجها كل كائن حي .

وكما يقع الإسراف في الطعام والشراب والاستعمالات المختلفة للمياه، فإنه يقع كذلك في اللباس، وأدوات الزينة، وأكثر من يقع في ذلك هم النساء، وتذكر الإحصاءات أن مليارات الدولارات تنفق سنوياً على المكياج ومستحضرات الزينة، فضلاً عما يُنفق على الثياب النسائية ومتابعة الموضة !! .

وكل ذلك نهي عنه الشارع وحذر منه، وقد تقدّم قريباً ما يدل على ذلك، وهذا ما دفع الخليفة الراشد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أن يحذر من شراء كل ما يشتهي الإنسان، وأن يكون ضابط الشراء هو الحاجة الحقيقية للشيء المشتري، فقد أورد الإمام القرطبي - رحمه الله - عنه أنه قال: « كفى بالمرء سرفاً ألا يشتهي شيئاً إلا اشتراه فأكله (...) » وقال عمر لابنه عاصم ⁽¹⁾: يا بُنيّ، كُلْ في نصف بطنك، ولا تطرح ثوباً حتى تستخلقه، ولا تكن من قوم يجعلون ما رزقهم الله في بطونهم وعلى ظهورهم» ⁽²⁾ .

وقال الشاعر في المعنى ذاته:

إذا المرء أعطى نفسه كل ما اشتتهت ولم ينهها تاقفت إلى لئل باطل

(1) هو أبو عمر، عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، ولد في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وصغر عن صحبته، فقد ولد قبل وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم - بستين، كان من أحسن الناس خلقاً، وكان طويلاً جسيماً، وكان شاعراً حسن الشعر، وهو جد عمر ابن عبد العزيز لأمه، توفي - رحمه الله - بالبصرة، سنة (70 هـ) قبل موت أخيه عبد الله بنحو أربع سنين، ورثه أخوه عبد الله بن عمر .

راجع: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (10/5)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (2143/4)، و«الاستيعاب» (782/2)، و«أسد الغابة» (111/3)، و«الأعلام» (248/3) .

(2) «الجامع لأحكام القرآن» (73/13، 74) .

وساقت إليه الإثم والعار بالذي دَعَتْه إليه من حلاوة عاجل⁽¹⁾

ومقصدُ الاعتدال و التوسط في الإنفاق وترشيد الاستهلاك يشمل الفرد والأسرة والمجتمع والدولة، كلُّ بحسبه ، فكما أنَّ الفردَ مطلوبٌ منه الاقتصاد في الإنفاق وعدم الإسراف، فالدولة مطلوبٌ منها ذلك أيضاً، وربما تكون مسئولية الدولة أكبر وأعظم، لأنها مطالبةٌ بتوفير حاجات الجماهير، ومطالبهم اليومية، وضرورياتهم المعيشية، من الغذاء والماء واللباس والدواء والمسكن ووسائل المواصلات والاتصالات، وغيرها من ضروريات حياتهم، بحيث يجدها الناس بسهولة، وبأثمان في مقدورهم أن يدفعوها، ولا يمكثون في طواير بالساعات، حتى يحصلوا على رغيف الخبز، فإذا حصلوا عليه وجدوه لا يكاد يصلح للاستخدام الآدمي !!، في حين نرى الحكومة تنفق على أشياء كمالية وتحسينية يمكن الاستغناء عنها، وقد لا يستفيد منها إلا فئات قليلة ممن يُطلق عليهم: (النخبة)، و(علية القوم) !! .

فالواجب على الدولة: أن تقتصد في نفقاتها، وألا تُسْرِفَ في الإنفاق على المظاهر والشكليات، فإنه يكون على حساب ضروريات وحاجيات أولى منها بالإنفاق، ولهذا قال أحد الحكماء: ما رأيت إسرافاً إلا وبجانبه حقٌّ مضيعٌ ! .

وأُنبِّه في نهاية هذا المبحث إلى أن الإسراف يَخْتَلِفُ باختلاف القدرات والإمكانات المالية والاقتصادية، فما يعدُّ إسرافاً في البلاد الفقيرة، قد يُعدُّ لوناً من البخل والتقتير في البلاد الغنية، وهكذا الحال للفرد والأسرة، فمقياس السَّرَفِ أو التقتير يحدده المستوى

المادي، والظروف المعيشية، والإمكانات المتاحة، والعُرف السائد؛ كما قال - تعالى ﴿لِيُنْفِقْ

ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرْ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً ءَاتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾⁽²⁾ .



(1) «الجامع لأحكام القرآن» (74/13) .

(2) سورة الطلاق: آية ٧ .

المبحث الرابع: التحذير من الترف وبيان آثاره السيئة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تحريم الترف:

من مقاصد الشريعة الخاصة بإنفاق المال: تحريم الترف، والتحذير منه ومن آثاره السيئة على الفرد والمجتمع .

والتَّرفُ في معاجم اللغة هو الإغراقُ والتوسُّعُ والمغالة في التَّعَمُّمِ باللذات والشهوات المختلفة .

ففي «لسان العرب»: «الترف: التَّعَمُّمُ، والتَّرفَةُ النعمة، والتَّرفُ حُسْنُ الغداء ، وصبيُّ مُتَرَفٍّ إذا كان مُنْعَمَ البدن مُدَلَّلًا، والمُتَرَفُّ: الذي قد أبطرتَه النعمة وسعة العيش ، وأترفته النعمة أي: أطغته» (1) .

وفي «النهاية»: «والمُتَرَفُّ: المُتَعَمِّمُ المتوسِّعُ في ملاذ الدنيا وشهواتها» (2) .

والترف أعمُّ من الإسراف، فالإسراف تجاوزُ في كميَّة الاستمتاع بالحلال، والترفُ تجاوزُ في كيفية الاستمتاع، وهو مُلازِمٌ للإسراف في الغالب، فكلُّ ترفٍ إسرافٌ، وليس كلُّ إسرافٍ ترفاً؛ فالترف إسرافٌ وزيادة، وفيه بجوار الجانب المادي جانباً نفسياً، وهو البطر والغرور بالدنيا والاستغراق في متاعها الأدنى، وكم رأينا من أناس يسرفون كلَّ الإسراف في الإنفاق على بعض ما يشتهونه مثل: التدخين، أو المخدرات ونحوها مما اعتادوا عليه وأدمنوه، ومع هذا نرى حياتهم خشنه، لا أثر فيها لنعمه أو ترف (3) .

وقد وردت مادة (ترف) في القرآن الكريم ثمان مرات، وكلها جاءت في سياق الذمِّ للترف والمترفين .

(1) «لسان العرب» (17/9) .

(2) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (187/1) .

وراجع أيضاً: «تهذيب اللغة» (193/14)، و«معجم مقاييس اللغة» (345/1)، و«لسان العرب» (17/9)، و«تاج العروس» (54/23) .

(3) راجع «مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال» (ص 61) .

والترفُ مانعٌ من الاستجابة للرُّسل، ومن الالتزام بطاعة الله - تعالى - غالباً؛ لأنَّ
المُتَرفين مستغرقون في متاع الدنيا، فشغلهم ذلك عن الاستجابة لدعوة الحقِّ، بل وقفوا في
وجهها وحاربوها، قال - ﷺ -: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ
بِهِ كَافِرُونَ ﴾ (1).

وقال - ﷺ - في سياق الحديث عن أهل النار: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ ﴾ (2).
قال الإمام القرطبي - رحمه الله - : « إنما استحقوا هذه العقوبة لأنهم كانوا في الدنيا
متنعمين بالحرام » (3).

وقال الحافظ ابن كثير - رحمه الله - : « كانوا في الدار الدنيا منعمين مقبلين على
لذات أنفسهم، لا يلوون على ما جاءتهم به الرسل » (4).
وقال العلامة عبد الرحمن السعدي - رحمه الله - : « ألهتهم دنياهم وعملوا لها، وتنعموا
وتمتعوا بها، فألهتهم الأمل عن إحسان العمل، فهذا هو الترف الذي ذمهم الله عليه » (5).

والترفُ معلومٌ للناس بالفطرة والعُرف، وهو يختلف باختلاف ثروة كل أمة، ودخل
أفرادها، وموارثها في المدنية والرفاهية، وعلى الرغم من ذلك فقد نصَّ الإسلام على
تحريم بعض مظاهر البذخ والترف، فحرَّم استعمال أواني الذهب والفضة، وحرَّم اتخاذ
المفارش من الحرير والديباج الخالصين، وحرَّم لبس الذهب والحرير والديباج للرجال .
قال النبي - ﷺ - : «الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم» (6).

وفي رواية: « مَنْ شَرِبَ فِي إِنَاءٍ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، فَإِنَّمَا يَجْرُجُ فِي بَطْنِهِ نَارًا مِنْ

(1) سورة سبأ: آية ٣٤ .

(2) سورة الواقعة: آية 45 .

(3) «الجامع لأحكام القرآن» (213/17) .

(4) «تفسير ابن كثير» (538/7) .

(5) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق ، ط: مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى

1420هـ - 2000م (ص 834) .

(6) رواه البخاري (5634) (113/7) كتاب الأشربة، باب آنية الفضة، ومسلم (2065) (1634/3) كتاب اللباس والزينة،

باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الشرب وغيره، على الرجال والنساء، من حديث أم سلمة - رضي الله تعالى عنها - .

جَهَنَّمَ» (1).

وقال - ﷺ -: «لا تلبسوا الحريرَ ولا الدِّيَّاجَ، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صحافِها، فإنها لهم في الدنيا ولنا في الآخرة» (2).

وكما يحرم استعمال أواني الذهب والفضة للأكل أو الشرب، فكذا يحرم اتخاذها للزينة .

وأشدُّ من تحريم آنية الذهب والفضة: تحريم التماثيل الذهبية أو الفضية؛ فهي محرمة من جهتين، من جهة تحريم التماثيل نفسها أولاً، ومن جهة تحريم اتِّخاذها من الذهب والفضة ثانياً .

وعن حذيفة - ﷺ - قال: «فما لنا النبي - ﷺ - أن نشربَ في آنية الذهب والفضة، وأن نأكلَ فيها، وعن لبس الحرير والدِّيَّاج، وأن نجلسَ عليه» (3).

وعن علي بن أبي طالب - ﷺ - قلل: إن نبي الله - ﷺ - أخذَ حريراً فجعله في يمينه، وأخذَ ذهباً فجعله في شماله ثم قال: «إنَّ هذين حرامَّ على ذكورِ أُمَّتِي» (4).

وقال - ﷺ -: «لا تلبسوا الحرير، فإنه من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة» (5).

وعن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله - ﷺ - رأى خاتماً من ذهبٍ

(1) رواه مسلم (2065) (1635/3) كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الشرب وغيره، على الرجال والنساء، من حديث أم سلمة - رضي الله تعالى عنها - .

(2) رواه البخاري (5426) (77/7) كتاب الأطعمة، باب الأكل في إناءٍ مُقَضَّضٍ، ومسلم (2067) (1637/3) كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة على الرجال والنساء، من حديث حذيفة - ﷺ -، و«الدِّيَّاج»: نوعٌ من الثياب المتَّخذة من الحرير .

(3) رواه البخاري (5837) (150/7) كتاب اللباس، باب افتراش الحرير، وقال البخاري فيه: «وقال عبيدة: هو كُلبَسِه» .

(4) رواه أحمد (750)، وأبو داود (4057) (53/3) كتاب اللباس، باب في الحرير للنساء، والنسائي (5144) (160/8) كتاب الزينة، تحريم الذهب على الرجال، وابن ماجه (3595) (1189/2) كتاب اللباس، باب لبس الحرير والذهب للنساء، وقال محققو «المسند» (146/2): «صحيح لشواهده»، وقال الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (2049) (224/2): «صحيح لغيره» .

(5) رواه البخاري (5834) (150/7) كتاب اللباس، باب لبس الحرير وافتراشه للرجال، وقدر ما يجوز منه، ومسلم (2069) (1641/3، 1642) كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء...، من حديث عمر بن الخطاب - ﷺ - .

في يد رجلٍ فترعه فطرحه، وقال: «يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ إِلَى جَمْرَةٍ مِنْ نَارٍ فَيَجْعَلُهَا فِي يَدِهِ» ⁽¹⁾.

ومثل الخاتم: قلم الذهب، وساعة الذهب، وأدوات المكتب الذهب، ... الخ .
ويتضاعفُ الإثمُ في كل ما تقدم حين يكون جمهور الشعب في حالة من الفقر وضيق العيش، بحيث يشقُّ عليه وجود الخبز الجاف بغير إدام، كما يشقُّ عليه الملبس الضروري الذي يستر عورته، وهناك من ينفق الأموال الطائلة على مظاهر الترف التي حرمها الله - تعالى - .

كما يتضاعف الإثم حين نجدُ بعض الناس يملكون قصوراً تركض في ساحاتها الخيل لسعتها، ولا يكاد يدخلها مالکها؛ لأن لديه ما يغنيه عنها، في حين نجدُ عائلة تتكدّس في حجرةٍ أو حجرتين في (بدروم) لبعض العمارات، الرجل وزوجته وأبناؤه وبناته، وربما كان معه أمه وأبوه ⁽²⁾.



(1) راوه مسلم (2090) (1655/3) كتاب اللباس والزينة، باب تحريم خاتم الذهب على الرجال، ونسخ ما كان من إباحة في أول الإسلام .

(2) راجع «مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال» (ص 65) .

المطلب الثاني: آثار الترف على الفرد والمجتمع:

التَّرفُ مُفسِدٌ للفرد؛ لأنه يشغله بشهوات بطنه وفرجه، ويلهيهِ عن معالي الأمور ومكارم الأخلاق، ولأنه يقتل فيه روح الجهاد والجدِّ والمثابرة وطلب المعالي، ويجعله عبداً لحياة الدُّعة والرفاهية، وصدق فيه قول النبي - ﷺ - : «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، والدَّرْهَمِ، والقَطِيفَةِ، والخَمِيسَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ» (1).

والتَّرفُ مُفسِدٌ للجماعة ومنذرٌ بانهايارها؛ لأن الأقلية المترفة تَسْرِقُ بترفها حقوق الأكثرية المحرومة، ولذا قرن الله الترف بالظلم والإجرام، فقال - ﷻ - : ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ (2).

قال الإمام الشوكاني (3) - رحمه الله - : «والمعنى أنه أتبع الذين ظلموا - بسبب مُباشرتهم الفسادَ وتَرْكِهم للنهي عنه - ما أُتْرِفوا فيه (...) أي: صاروا تابعين للنعم التي صاروا بها مُتَرْفِينَ من خَصْبِ العيش ورفاهية الحال وسعة الرِّزْق وآثروا ذلك على الاشتغال بأعمال الآخرة، واستغرقوا أعمارهم في الشهوات النفسانية» (4).

والتَّرفُ من أسباب الانحلال الخُلقي والاجتماعي، ومن أسباب العقوبة والعذاب والتدمير للمجتمعات والأمم، ولاسيما إذا كثر المُتَرْفُونَ، أو كانوا أصحابَ سُلطةٍ.

قال - جل وعلا - : ﴿حَقٌّ إِذَا أَخَذْنَا مَتْرَفِهِمْ بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَخْتَصِمُونَ﴾ (١٤) ﴿لَا تَجْعَلُوا آلِيكُمْ سَمِيرًا تَهْجُرُونَ﴾ (١٥) ﴿قَدْ كَانَتْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ تَنْكَبُونَ﴾ (١٦) ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَمِرَاتٍ تَهْجُرُونَ﴾ (١٧)، وقال - سبحانه - : ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْنٍ بِطِرَتْ مَعِيشَتُهَا﴾

(1) رواه البخاري (6435) (92/8) كتاب الرقاق، باب ما يتقى من فتنة المال، من حديث أبي هريرة - ﷺ - .

(2) سورة هود: آية ١١٦ .

(3) هو محمد بن علي بن محمد الشوكاني الصنعائي اليماني، الفقيه المجتهد المحدث، الأصولي القارئ المقرئ . من مصنفاته: «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار»، و«إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول»، و«فتح القدير»، توفي - رحمه الله سنة (1250هـ)، وقيل: (1255هـ) . راجع: «أصول الفقه تاريخه ورجاله» (567)، و«الفتح المبين في طبقات الأصوليين» (144/3) .

(4) «فتح القدير» ط: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة الأولى 1414 هـ (605/2) .

(5) سورة المؤمنون: الآيات ٦٤ - 67 .

فَإِنَّكَ مَسْكُونُهُمْ أَمْ تَتَّكِلُ عَلَى قَلِيلٍ ۖ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴿١﴾ ، وقال - تعالى - :
﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْنَا الْقَوْلُ فَنَدْمْنَهَا تَذْمِيرًا ۖ ۝٢﴾ .

وفي قوله - تعالى - : ﴿ أَمَرْنَا ﴾ عدة قراءات؛ فقد قرئ ﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا ﴾ بفتح
الهمزة بدون مدٍّ وتشديد الميم، من الإمارة، أي: جعلناهم أُمراء وحُكَّامًا، فطغوا وفسقوا،
فحقَّ عليهم العذاب والتدمير، وهذا كقوله - ﷻ : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا
مُجْرِمِيهَا لِيَمْلِكُوا فِيهَا وَمَآ يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ۖ ۝٣﴾ .

كما قرئ ﴿ أَمَرْنَا ﴾ بفتح الهمزة بدون مدٍّ وفتح الميم مع التخفيف، من الأمر، أي:
أمرناهم بالعدل والطاعة، ففسقوا عن أمر الله وعصوه، فاستحقوا عقوبة الله - تعالى - .

وقرئ ﴿ أَمَرْنَا ﴾ بمدٍّ ثم فتح للميم مع التخفيف، أي: أكثرناهم .
وكلُّ هذه المعاني صحيحة، ولا مانع أن تكون كلها مُرادَةً من الآية، وقد رجَّح
الإمام الطبري - بعد أن ساق القراءات وتفسيراتها - قراءة ﴿ أَمَرْنَا ﴾ من الأمر؛ لإجماع
الحُجَّةِ مِنَ الْقُرَّاءِ عَلَى تَصْوِيبِهَا دُونَ غَيْرِهَا (٤) .

وأياً كان تفسير الآية، فإنها تشير إلى أن أكثر أهل المال والجاه والسلطة يغترون بما
عندهم فيسخرونه في غير طاعة الله، وربما يصدُّون غيرهم به عن الخير .

قال الإمام الشوكاني - رحمه الله - : «ومعنى مترفيها: المنعمون الذين قد أبطرتهم
النعمة وسعة العيش، والمفسِّرون يقولون في تفسير المترفين: إنهم الجبَّارون المتسلِّطون
والملوك الجائرون، قالوا: وإنما خُصُّوا بالذكر لأن من عداهم أتباعُ لهم» (٥) .



(1) سورة القصص: آية ٥٨ .

(2) سورة الإسراء: آية ١٦ .

(3) سورة الأنعام: آية 123 .

(4) راجع: «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (532/14) .

(5) «فتح القدير» (255/3) .

المبحث الخامس:

منع إنفاق الأموال في المحرمات

من مقاصد الشريعة الخاصة بإنفاق المال: تحريم إنفاق الأموال في غير الطرق

المشروعة؛ قال - تعالى - : ﴿وَمَا تَذَكَّرْنَا إِلَّا فِي حَقِّهِ وَأَبْنَى السَّبِيلِ وَلَا نُبْذِرُ تَبْذِيرًا ۝١٣ إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيْطَانِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ۝١٤﴾ (1).

والتبذير هو إنفاق المال في الحرام؛ قال الإمام الشافعي رحمه الله: «التبذير: إنفاق المال في غير حقه، ولا تبذير في عمل الخير» (2).

ووجه الشبه بين الشيطان والمبذر: أن الشيطان استخدم نعمة الله عليه وما آتاه من قدرات في نشر الشر والفساد، وإضلال الخلق عن الحق؛ وهذا سبب كون الشيطان لربه كفوراً، وكذلك يفعل المبذر فإنه يستعمل ما أعطاه الله - تعالى - من نعمة المال فيما لا يرضي الله - تعالى -، وفي المعاصي والشر والفساد.

وقال - جل وعلا - : ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ لَهُ عَابِدِينَ ۝١٣١﴾ (3)، وقال - تبارك وتعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ۝١٣٢﴾ (4)، ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ (4).

(1) سورة الإسراء: الآيات 26، 27 .

(2) «الجامع لأحكام القرآن» (247/10) .

(3) سورة النحل: آية ١١٤ .

(4) سورة البقرة: الآيات ١٦٨، 169 ؛ قال الإمام القرطبي - رحمه الله - في «الجامع لأحكام القرآن» (208/2): «قوله

- تعالى - : ﴿حَلالًا﴾ حال، وقيل: مفعول، وسُمِّي الحلال حلالاً لانحلال عقدة الخطر عنه، قال سهل بن عبد الله: النجاة في ثلاثة: أكل الحلال، وأداء الفرائض، والافتداء بالنبي - ﷺ -، وقال أبو عبد الله السَّاجِي - واسمه سعيد بن يزيد - : خمس خصال بها تمام العلم، وهي: معرفة الله عز وجل، ومعرفة الحق، وإخلاص العمل لله، والعمل على السنة، وأكل الحلال، فإن فقدت واحدة لم يرفع العمل . قال سهل: ولا يصح أكل الحلال إلا بالعلم، ولا يكون المال حلالاً حتى يصفو من ست خصال: الربا، والحرام، والسحت - وهو اسم مُجْمَل -، والغلول والمكروه، والشبهة» .

= وقال الدكتور وهبة الزحيلي في تفسير الآيتين السابقتين [سورة البقرة: ١٦٨، 169]: «يا أيها الناس كافة، كلوا مما يوجد في الأرض حلالاً أحله الله لكم، طيباً لا شبهة فيه ولا إثم، ولا يتعلق به حق الغير، وألا تأكلوا الخبائث التي منها ما يأخذه

وفي تفسير قوله - تعالى - : ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾⁽¹⁾؛ قال الإمام ابن جرير الطبري - رحمه الله - في قوله - تعالى - : ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ : «وأحسن في الدنيا إنفاق مالك الذي آتاكه الله في وجوهه وسبله، كما أحسن الله إليك فوسّع عليك منه، وبسط لك فيها»⁽²⁾ .

وقال الإمام ابن كثير - رحمه الله - في قوله - تعالى - : ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ﴾ : «استعمل ما وهبك الله من هذا المال الجزيل والنعمة الطائلة في طاعة ربك والتقرب إليه بشئ أنواع القربات التي تحصل لك الثواب في الدار الآخرة»⁽³⁾ .

وقال النبي - ﷺ - : «أيها الناس، إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾»⁽⁴⁾، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾»⁽⁵⁾، ثم ذكر الرجل يطيل السفر، أشعث أغبر، يمد يده إلى السماء، يا رب يا رب، ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغذي بالحرام، فأني يستجاب لذلك؟»⁽⁶⁾ .

الرؤساء من الأتباع، فهو حرامٌ حيث لا يحل أكله، وألا تتبعوا طرق الشيطان بالإغواء والإضلال والوسوسة، فهو يوسوس بالشر والمنكر، وهو لكم عدو ظاهر العداوة من عهد أبينا آدم عليه السلام، فلا يأمر بالخير أصلاً، ولا يأمر إلا بالقيح من الذنوب، فاحذروه ولا تتبعوه، ويأمركم أن تقولوا على الله في دينه ما لا تعلمون يقيناً أنه شرع الله في العقائد والشعائر الدينية، أو تقدموا على تحليل الحرام وتحريم الحلال، للتوصل لإفساد العقيدة وتحريف الشريعة» . «التفسير الوسيط» ط: دار الفكر ، دمشق، الطبعة الأولى 1422هـ (77/1) .

(1) سورة القصص: آية ٧٧ .

(2) «جامع البيان في تأويل القرآن» (625/19) .

(3) «تفسير ابن كثير» (253/6)، وراجع أيضاً: «زاد المسير في علم التفسير» لابن الجوزي (393/3)، و«تفسير القرآن» لعز الدين ابن عبد السلام، تحقيق: الدكتور عبد الله بن إبراهيم الوهي، ط: دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى 1416هـ - 1996م (500/2) .

(4) سورة المؤمنون: آية ٥١ .

(5) سورة البقرة: آية ١٧٢ .

(6) تقدم تخرجه (ص 66) .

وكما أن المرء محاسب على كسب المال، ومطالب بأن يكون من الحلال، فهو كذلك محاسب على إنفاق ذلك المال، ومطالب أن يكون في الحلال؛ قال النبي - ﷺ -: «لا تزولُ قدما عبدٍ يوم القيامة حتى يُسأل عن عمره فيما أفناه، وعن علمه فيم فعل، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفق، وعن جسمه فيم أبلاه»⁽¹⁾.
فالمسلمُ مُطالبٌ بالإنفاق في الحلال المباح فقط، ولا يجوز له أن يتفق مالا - قلَّ أو كثر - في الحرام .

والطُّرُقُ غير المشروعة في الإنفاق كثيرة، وقد تجد الشخص يوجد بالأموال الكثيرة في الحرام وفيما لا يرضي الله - تعالى -، بينما يحجم عن إنفاق القليل منه في الطرق المشروعة؛ لأن الطرق غير المشروعة توافق دائماً هوى النفوس المريضة .

بعض صور الإنفاق المحرم:

ومن صور إنفاق الأموال في الحرام:

1- إنفاق الأموال على إحياء البدع والمُحَدَّثات، كما في الاحتفال بالموالد البدعية التي تكلف الأموال الطائلة⁽²⁾، ومن ذلك: إنفاق الأموال على بناء المقابر وإقامة الأضرحة عليها، وتزيينها وإيقاد الأنوار حولها .

2- إنفاق الأموال الكثيرة على التماثيل والأصنام بدعوى المحافظة على الآثار وترميمها .

3- إنفاق الأموال الطائلة على اللهو المحرم، كالذهاب للمراقص وأماكن الخنا والفجور، وكإنفاقها في شراء الأفلام التي تعرض الرذيلة، والحفلات الغنائية الصاخبة، والمسارح ودور السينما، أو في تشجيع بعض الألعاب المحرمة، أو الإنفاق على ما يسمى بمعاهد الفن، ومعاهد الموسيقى، ومعاهد الرقص الشرقي أو الغربي ... الخ .

(1) تقدم تخريجه (ص 67) .

(2) مثل مولد الحسين، والسيدة زينب، والسيدة عائشة، والرفاعي، والأحمدي، ... الخ القائمة التي لا تنتهي من الأموات، أولياء وصالحين وغيرهم، ومن المؤسف أن تجد بعض الدول الفقيرة يأتون في هذه البدع بأنواع من البذخ والإسراف بما لا تفعله أغنياء الدول أحياناً، وكل ذلك على حساب الفقراء والمعدومين .

4- إنفاق الأموال في حفلات ومهرجانات ما يُسمَّى (اختيار ملكات جمال البلاد،

والعالم، والكون !!)، وهي وصمةُ عارٍ في جبين الإنسانية، حيث تُعرض المرأة في تلك المسابقات كالبهيمة، وتجرد من كل معاني الشرف والعفاف والفضيلة .

5- إنفاق في شراء الكتب الضارّة التي تفسد الدين والعقيدة، ككتب السحر

والإلحاد ، وكتب البدع، وكتب الأدب الماجن الذي يدعو للجنس والرذيلة .

إلى غير ذلك من صور الإنفاق المحرّمة التي لا تكاد تُحصى، وما ذكرته هنا إنما هو

مجرد تمثيل لها فحسب .



المبحث السادس:

المحافظة على البيئة ومكوناتها

من مقاصد الشريعة فيما يتعلق بإنفاق المال واستهلاكه: المحافظة على البيئة بجميع مكوناتها، وذلك بالرُّشدِ والصَّلاحِ في استهلاك الطيبات التي أحلَّها الله من ثروات هذه الطبيعة ومحاصيلها ومواردها، وعدم استنزافها أو إفنائها، إضافةً إلى إنفاق جزءٍ من المال في الحفاظ عليها، لا سيما في ذلك العصر الذي أصبح الحفاظ على الطبيعة ومواردها - بل وتنمية تلك الموارد - من أولويات كل الدول المتحضرة .

والله - تعالى - سَخَّرَ لِلْإِنْسَانِ كُلِّ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْبَحَارِ مِنْ كَائِنَاتٍ وَمَخْلُوقَاتٍ؛ وَهِيَ نِعَمٌ تَسْتَوْجِبُ الشُّكْرَ، وَمِنْ شُكْرِهَا: المحافظة عليها من كل تلفٍ، أو تلوثٍ، أو أيِّ شكلٍ من أشكال الإفساد في الأرض، كما أن من شكرها: حسن استغلالها بما يُحَقِّقُ المصلحة العامة والخاصة، العاجلة والآجلة .

قال - تعالى - : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّهُ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ ⁽¹⁾ ، وقال - جل وعلا - : ﴿اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلُكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ ⁽²⁾ .

ومن مظاهر هذه المسخَّرات وعناصرها: التربة وما في باطنها من معادن وثروات، والماء وما بداخله من أحياء مائية وثروات، والهواء، والنبات والمحاصيل الزراعية المختلفة، والحيوان، وكلها نعمٌ تستوجب شكرها بالحفاظ عليها وعدم إتلافها أو إفسادها بأي نوعٍ من الفساد ؛ قال الله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ ⁽³⁾ .

قال الإمام القرطبي - رحمه الله - : « نهي عن كلِّ فسادٍ قلٍّ أو كَثُرَ، بعد صلاحِ قلٍّ أو كَثُرَ، فهو على العموم على الصحيح من الأقوال، وقال الضحاك: معناه لا تعوروا ⁽⁴⁾ »

(1) سورة لقمان: آية ٢٠ .

(2) سورة الجاثية: الآيات ١٢ - ١٣ .

(3) سورة الأعراف: آية ٥٦ .

(4) «عُورَتْ عُيُونُ الْمِيَاهِ إِذَا دَفِنَتْهَا وَسَدَّدَتْهَا، وَعُورَتْ الرَّكِيَّةُ إِذَا كَبَسَتْهَا بِالتُّرَابِ حَتَّى تَنْسَدِعِيوْهَا » . «تهديب اللغة» للأزهري

الماء المعين، ولا تقطعوا الشجر المثمر ضراراً»⁽¹⁾ .

وقال الإمام ابن كثير - رحمه الله - : «ينهى - تعالى - عن الإفساد في الأرض، وما أضره بعد الإصلاح ! فإنه إذا كانت الأمور ماشية على السداد، ثم وقع الإفساد بعد ذلك، كان أضر مما يكون على العباد؛ فنهى الله - تعالى - عن ذلك»⁽²⁾ .

وقال الله - جل وعلا - في ذم اليهود: ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾⁽³⁾، وقال - جل وعلا - في وصف المنافقين: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾⁽⁴⁾ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَاسِقَ»⁽⁴⁾ .

والفساد هو الخراب، والآية بعمومها تعم كل فساد كان في أرض أو مال أو دين، وهو الصحيح إن شاء الله - تعالى - ، قيل: معنى لا يحب الفساد، أي: لا يحبه من أهل الصلاح، أو لا يحبه ديناً، ويحتمل أن يكون المعنى: لا يأمر به⁽⁵⁾ .

وقال العلامة محمد الطاهر بن عاشور - رحمه الله -، في قوله - تعالى - : ﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾⁽⁶⁾ : «وقولهم: ﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ دليل على أنهم علموا أن مُرَادَ اللَّهِ من خلق الأرض هو صلاحها وانتظام أمرها (...). وقد دلت آيات كثيرة على أن إصلاح العالم مقصد للشارع»⁽⁷⁾ .

وقال - بعد أن فسر قوله تعالى - : ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾⁽⁸⁾ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَرَهُمْ⁽⁸⁾ - : «وفي الآية إشعار بأن الفساد في الأرض وقطيعة الأرحام من شعار أهل الكفر، فهما جرمان كبيران،

(109/3).

(1) «الجامع لأحكام القرآن» (226/7) .

(2) «تفسير ابن كثير» (429/3) .

(3) سورة المائدة: آية ٦٤ .

(4) سورة البقرة: الآيات ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(5) راجع: «الجامع لأحكام القرآن» (18/3) بتصرف .

(6) سورة البقرة: آية ٣٠ .

(7) «التحرير والتنوير» (403/1) .

(8) سورة محمد: الآيات ٢٢ - ٢٣ .

يجب على المؤمنين اجتنابهما» (1).

وقال - تعالى - : ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعَثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (2).

(والإفساد في الأرض قد يكون مادياً: بتخريب عامرها، وتلوّث طاهرها، وإهلاك أحيائها، وإتلاف طبيعتها، أو تفويت منفعتها .
وقد يكون معنوياً: بإشاعة الظلم، ونشر الباطل، وتقوية الشرّ، وتلوّث الضمائر، وتضليل العقول .

وكلاهما شرٌّ يبغضه الله - تعالى -، ولا يحبُّ أهله) (3).

وقال العلامة محمد الطاهر بن عاشور - رحمه الله - : «المقصد العام من التشريع هو حفظ نظام الأمة، واستدامة صلاحه بصلاح المهيمن عليه، وهو نوع الإنسان، ويشمل صلاحه عقله، وصلاح عمله، وصلاح ما بين يديه من موجودات العالم الذي يعيش فيه، قال الله حكاية عن رسوله شعيب - عليه السلام - وتنوياً به: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾ (4)، فعلمنا أن الله أمر ذلك الرسول بإرادة الإصلاح بمنتهى الاستطاعة، وقال: ﴿وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ أَخْلُقْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ (5)»، وذكر عدداً من الآيات في ذات السياق، ثم قال - رحمه الله - : «فهذه أدلة كلية صريحة، دلّت على أن مقصد الشريعة الإصلاح، وإزالة الفساد، وذلك في تصارييف أعمال الناس إلى أن قال: «ولقد علمنا أن الشارع ما أراد من الإصلاح المنوّه به مجرد صلاح العقيدة وصلاح العمل بالعبادة - كما قد يُتوهم -، بل أراد منه صلاح أحوال الناس وشؤونهم في الحياة الاجتماعية، فإن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ (6)، أنبأنا بأن الفساد المحذّر منه هنالك هو إفساد موجودات هذا العالم، وأن الذي أوجد هذا العالم وأوجد فيه قانون بقائه، لا يُظن فعله ذلك عبثاً، وهو يقول:

(1) «التحرير والتنوير» (113/26).

(2) سورة البقرة: آية ٦٠ .

(3) «مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال» (ص 66).

(4) سورة هود: آية 88 .

(5) سورة الأعراف: آية 142 .

(6) سورة البقرة: آية 205.

﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾⁽¹⁾، ولولا إرادة انتظامه لما شرع الشرائع الجزئية الرادعة للناس عن الإفساد - فقد شرع القصاص على إتلاف الأرواح وعلى قطع الأطراف، وشرع غُرْم قيمة المتلفات والعقوبة على الذين يحرقون القرى ويُغرقون السلع⁽²⁾.
وقد جاءت نصوص في السنة النبوية تأمر بالمحافظة على بعض عناصر الطبيعة ومواردها، وذلك عن طريق الترغيب أو التهيب.

قال النبي - ﷺ -: «ما من إنسانٍ يقتل عصفوراً فما فوقها بغير حقّها إلا سأل الله عز وجل عنها يوم القيامة»، قيل: يا رسول الله، وما حقّها؟ قال: «حقّها أن يذبحها فيأكلها ولا يقطع رأسها فيرمي به»⁽³⁾.

والحديث يدلُّ على أنه لا ينبغي قتل العصفور على سبيل اللهو والعبث وإنما يُصطَادَ ليُؤْكَلَ، والحديث وإن ورد في العصفور، إلا أنه يشمل بدلالته كلَّ ذي رُوحٍ من الحيوانات والطيور، فينبغي الحفاظ عليها ومنع قتلها لغير حاجة ولا منفعة معتبرة.
قال الإمام البغوي - رحمه الله - بعد أن روى الحديث: «فيه كراهية ذبح الحيوان لغير الأكل، وقد روي عن ابن عباس قال: «نهى رسول الله - ﷺ - عن معاقرة الأعراب»، وأراد بمعاقرة الأعراب: أن يتبارى الرجال فيعقر هذا عدداً من إبله، ويعقر صاحبه، فأيهما كان أكثر عقراً، غلب صاحبه، كره لحومها لئلا يكون مما أهل به لغير الله - سبحانه وتعالى - .
قال الخطابي - رحمه الله -: وفي معناه ما جرت به عادة الناس من ذبح الحيوان عند قدوم المملوك والرؤساء، وأوان حدوث نعمة تتجدد لهم في نحو ذلك من الأمور»⁽⁴⁾.
وقال - ﷺ -: «مَنْ قَطَعَ سِدْرَةَ صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ»⁽⁵⁾.

(1) سورة المؤمنون: آية 115.

(2) راجع: «مقاصد الشريعة الإسلامية» لابن عاشور (ص 273-275).

(3) رواه أحمد (6551)، والنسائي (4445) (239/7) كتاب الصيد والذباح، باب من قتل عصفوراً بغير حقها، والحاكم (7574) (261/4) واللفظ له، وصححه ووافقه الذهبي، والبيهقي في «السنن الكبرى» (18128) (146/9) من حديث عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما -، وقال محققو «المسند» (110/11): «إسناده ضعيف لجهالة صهيب الحذاء، وباقي رجاله ثقات رجال الصحيح»، وقال الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (1092) (265/1): «حسن لغيره».

(4) «شرح السنة» للبغوي (226/11).

(5) رواه أبو داود (5239) (364/3) كتاب الأدب، باب في قطع السدر، والنسائي في «السنن الكبرى» (8557) (21/8) (21/8) كتاب السير، باب قَطَعَ السِّدْرُ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (50/3) (2441)، والبيهقي في «السنن الكبرى».

وقد بين الإمام أبو داود ⁽¹⁾ - رحمه الله - معنى الحديث بعد أن رواه فقال: «يعني: مَنْ قَطَعَ سِدْرَةَ فِي فَلَاةٍ يَسْتَظِلُّ بِهَا ابْنُ السَّبِيلِ، وَالْبَهَائِمُ؛ عِبْثًا وَظُلْمًا بغير حق يكون له فيها، صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ» ⁽²⁾.

وهذا تحذيرٌ شديدٌ من إتلاف الأشجار أو قطعها بلا منفعةٍ راجحةٍ، وهو توجيهٌ للمحافظة على الأشجار ولو كانت في صحراء قاحلة، ومن باب أولى تلك الأشجار التي تملأ الغابات والمدن، لما فيها من منافع لا تكاد تحصى - للإنسان والحيوان والطير -، ولما تُحْدِثُهُ من توازن في البيئة، فلا ينبغي أن تقطع إلا بقدر وحساب، كما ينبغي زراعة غيرها مكانها عند قطعها، بل ينبغي أن يكون ما نزرعه من أشجار أكثر بكثير مما نقطعه لنستفيد منه، لنعوض بذلك ما حصل من نقص، ونجدد تلك الثروة الزراعية وننميها لنا ولغيرنا من الأجيال التي بعدنا.

(ومما يسير في هذا الدرب: الحفاظ على الثروة الحيوانية والحرص على حسن نمائها كمًّا وكيفًا، فهي مكملّة للثروة الزراعية في توفير الغذاء للإنسان، فلا يجوز إضاعتها ولا إهمالها، غذائياً ولا صحياً، بل يجب علاجها إذا مرضت، كما يجب المحافظة عليها، من آفات الأمراض وخصوصاً المعدية منها، كما هو معلوم أن الوقاية خير من العلاج، ومن التوجيهات النبوية في ذلك حديث: «**لَا يوردن مُمْرَضٌ عَلَى مُصِحٍّ**» ⁽³⁾.

والمُمرضُ: صاحب الإبل المريضة بداء الجرب، والمُصحُّ صاحب الإبل الصحيحة السليمة، فعندما تورّد الإبل للشرب، يجب على صاحب الإبل المريضة ألا يوردها على الإبل السليمة، فتحتكّ بها فتُعْديها بمرض الجرب الذي يضرُّ بها، وفقاً لسنة الله في العدوى، وهذا توجيه لوقايتها من المرض، فإذا أصيبت، فيجب أن تعالج من ناحية أخرى، ولا يتم

(230/6) = (11758)، من حديث عبد الله بن حبشي - رضي الله عنه -، قال الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد» (284/3)

(5698): «رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله ثقات»، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (6476) (1104/2). والمراد بالسدرة: شجر السدر (النبق) التي يكثر وجودها في البراري. انظر: «التيسير بشرح الجامع الصغير» للمناوي (438/2).

(1) هو أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي، السجستاني، محدث البصرة، ثقة حافظ، مصنف السنن وغيرها، وكان مع إمامته في الحديث وفنونه من كبار الفقهاء، توفي - رحمه الله - سنة (275 هـ).

راجع: «سير أعلام النبلاء» (203/13)، و«تقريب التهذيب» (ص250).

(2) راجع: «سنن أبي داود» (364/3).

(3) رواه البخاري (5771) (138/7) كتاب الطب، باب لا هامة، ومسلم في (2221) (1743/4) كتاب السلام، باب لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر، ولا نوء، ولا غول، ولا يورد ممرض على مصح، عن أبي هريرة - رضي الله عنه -.

هذا الواجب إلا بطبّ يبطري متخصّص، فهو مطلوب شرعاً .

وفي عصرنا شاعت أمراض مُعدية شديدة الخطورة، سريعة العدوى بعضها في الطيور، مثل انفلونزا الطيور، وبعضها في الأغنام، مثل بعض الحمّيات، وجنون البقر، وغيرها، ويترتب على الاستهانة بهذه الأمراض إهدار أموال تصل أحياناً إلى المليارات⁽¹⁾ .

وهكذا الأمر في سائر الثروات الطبيعية التي منّ الله بها علينا، فيجب الحفاظ عليها،

وحسن الاستفادة منها، وترشيد الانتفاع بها، وتنميتها، وتحديد ما يمكن تجديده منها؛

شكراً لله تعالى على نعمه، وحفاظاً على حق الأجيال القادمة في تلك الثروات التي سخرها الله تعالى للبشرية جميعاً .



(1) «مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال» (ص 68) .

الفصل الرابع

كسب المال واستثماره وإنفاقه

بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

ويشتمل على سبعة مباحث:

المبحث الأول: الفقر وعلاجه بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي .

المبحث الثاني: توزيع الثروة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي .

المبحث الثالث: التكافل الاجتماعي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي .

المبحث الرابع: الملكية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي .

المبحث الخامس: الحرية الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي .

المبحث السادس: الربا والاحتكار بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي .

المبحث السابع: الزكاة والضريبة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي .

تمهيد

تقدم في الفصل الثاني والثالث من فصول الرسالة بيان مقاصد الشريعة الخاصة في كسب المال واستثماره، وظهر بوضوح أن الإسلام يحث على العمل والإنتاج وكسب المال، ويحذر من البطالة ويحاربها، كما أنه يلزم بمراعاة الحلال والحرام في العمل والكسب والإنتاج والإنفاق، ويدعو إلى إتقان العمل وإجادته، ويعمل على تحقيق تمام الكفاية للفرد والمجتمع، ... الخ ما تم طرحه وبيانه من المقاصد الشرعية الخاصة بإنفاق المال، وقد بينت ذلك بشيء من التفصيل والبسط، مع ذكر أدلته من نصوص الشريعة المطهرة، بما يغني عن تكراره هنا .

والغرض من هذا الفصل هو إبراز أهم الأمور المتعلقة بكسب المال واستثماره وإنفاقه؛ مع عقد مقارنة لها بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، ليتضح جلياً عظمة هذه الشريعة وفضلها وسموها ورقيتها، وحاجة البشرية إليها في كل مجتمع وكل زمان، علماً بأن هذا الموضوع واسع جداً، ويمكن أن يكون مجالاً للعديد من الأطروحات العلمية المستقلة، لاسيما إذا أُخِذَتْ مفرداته كلٌّ منها على حدة، وسأقتصر على أهم جوانبه - من وجهة نظري -، وبإيجازٍ - غير مخلٍّ إن شاء الله تعالى -، من خلال سبعة مباحث، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: الفقر وعلاجه بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

تختلف نظرة الإسلام لسبب مشكلة الفقر عن التشخيص الرأسمالي، أو التشخيص الاشتراكي، ولذلك اختلفت الحلول في الإسلام عنها في ذلك الاقتصاد الوضعي، وسوف أتناول ذلك الموضوع من خلال ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الفقر لغة واصطلاحاً:

الفقر لغة: من الفقير، وهو المكسور فقارُ الظهر، يقال: فقرته الفاقة، أي كسرت فقار ظهره وكان الفقير مكسور فقار الظهر، من ذلته ومسكنته ⁽¹⁾.

والفقر اصطلاحاً:

عرفه الحنفية بأنه: (من له دون النّصاب) ⁽²⁾.

وعرفه المالكية بأنه: (من لا يملك قوت سنة) ⁽³⁾.

وعرفه الشافعية بأنه: (من لا مال له ولا كسب يقع منه مَوْقِعاً) ⁽⁴⁾.

وعرفه الحنابلة بأنه: (من لا يملك نصاب زكاة عند حلول الحول فاضلاً عنه) ⁽⁵⁾.

وعلى هذا يمكن أن يُعرّف الفقير بأنه : من لا يتوفر له حدّ الكفاية ، وهذا الحد

(1) راجع: «معجم مقاييس اللغة» (4/443)، وراجع أيضاً: «النهاية في غريب الحديث والأثر» (2/462) مادة فقر .

(2) راجع «البحر الرائق شرح كتر الدقائق»، وفيه قال ابن نجيم: (الفقير من له أدنى شيء، والمسكين من لا شيء له، وقيل على العكس، ولكل وجه، والأول هو الأصح، وهو المذهب كذا في الكافي، والأولى أن يفسر الفقير بمن له ما دون النصاب كما في النقاية أخذاً من قولهم: يجوز دفع الزكاة إلى من يملك ما دون النصاب أو قدر نصاب غير تام، وهو مستغرق في الحاجة» .

(3) راجع: «حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني» تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، ط: دار الفكر ، بيروت 1414هـ - 1994م (1/456)، و«حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» ط: دار الفكر (1/492) .

(4) راجع: «الأم» للإمام الشافعي، ط: دار المعرفة - بيروت 1410هـ - 1990م (4/97)، و«الخواوي الكبير» للإمام المؤردي، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ - 1999م (8/270) .

(5) راجع: «الروض المربع شرح زاد المستقنع» للبهوتي، ومعه: حاشية الشيخ العثيمين، وتعليقات الشيخ السعدي، خرج أحاديثه: عبد القدوس محمد نذير، ط: الدؤيد، ومؤسسة الرسالة (1/658) .

يختلف باختلاف الزمان والمكان والمستوى المعيشي للأفراد والمجتمعات .

قال الإمام ابن تيمية - رحمه الله - : (وقد تنازع العلماء: هل الفقير أشد حاجة أو المسكين ؟ أو الفقير من يتعفف والمسكين من يسأل؟ على ثلاثة أقوال لهم، واتفقوا على أن من لا مال له وهو عاجز عن الكسب فإنه يعطى ما يكفيه سواء كان لبسه لبس الفقير الاصطلاحي أو لباس الجند والمقاتلة أو لبس الشهود أو لبس التجار أو الصناع أو الفلاحين فالصدقة لا يختص بها صنف من هذه الأصناف؛ بل كل من ليس له كفاية تامة من هؤلاء؛ مثل الصانع الذي لا تقوم صنعته بكفايته والتاجر الذي لا تقوم تجارته بكفايته والجندي الذي لا يقوم إقطاعه بكفايته، والفقير والصوفي الذي لا يقوم معلومه من الوقف بكفايته، والشاهد والفقير الذي لا يقوم ما يحصل له بكفايته، وكذلك من كان في رباط أو زاوية وهو عاجز عن كفايته؛ فكل هؤلاء مستحقون⁽¹⁾ .

والإنسان قد عرف الفقر والحرمان منذ زمن بعيد، وذلك لحكمة يعلمها الله - تعالى -، حيث لم يسو - سبحانه - بين خلقه في الرزق، فهناك الغني والفقير، ولم يفلح الداعون لعلاج هذه المشكلة في مختلف العصور لانتشار الفقراء من وضعهم، كما لم يفلحوا في كسب عطف الأغنياء وبذلهم على الفقراء دون من أو فضل، والإسلام هو وحده القادر على إيجاد التوازن وتحقيقه بين الأغنياء والفقراء، بحيث يعيشان جنباً إلى جنب في سلام ووثام، يعطف الغني على الفقير ويعطيه ويتصدق عليه، ولا يحقد الفقير على الغني ولا يتصارع معه لأخذ ما في يده ؛ هذا إن عمل الجميع بتعاليم الإسلام .



(1) راجع: «مجموع الفتاوى» (570/28) .

المطلب الثاني: الفقر وعلاجه في الاقتصاد الوضعي:

الفرع الأول: المراد بالفقر في الاقتصاد الوضعي:

تتمثل مشكلة الفقر في الاقتصاد الوضعي في: ظاهرة الجوع والحرمان، أو العجز عن إشباع الحاجات الأساسية، وهو ما يُعبّر عنه بمصطلح «حدّ الكفاف» مما يتعلق بمتطلبات البقاء، بمعنى أن الفرد يُعدُّ فقيراً عندما لا تتوافر له متطلباته بالقدر الذي يحفظ له حياته وقدراته على العمل والإنتاج⁽¹⁾.

و«حدّ الكفاف» هو الحد الأدنى للمعيشة من مأكّل وملبس ومأوى، مما بدونه لا يستطيع المرء أن يعيش وينتج، فهو غير قابل للنقصان، ولا يختلف إلا باختلاف القوى الشرائية في كل زمانٍ ومكانٍ، بخلاف «حدّ الكفاية»، أو «حدّ الغنى» فهو مستوى أرقى من المعيشة، وهو قابل للزيادة، ويختلف باختلاف مستوى التقدّم في كل زمان ومكان.

الفرع الثاني: سبب الفقر وعلاجه في الاقتصاد الوضعي:

يتفق الاقتصاددان الرأسمالي والاشتراكي على أن أساس المشكلة الاقتصادية المسببة للفقر هي (النُدرة) ويعنون بها أن الموارد محدودة، وحاجات البشرية ومطالبها متعدّدة ومتجددة؛ مما يدفعُ الناس إلى التنافس - بل التقاتل - على تلك الموارد⁽²⁾.

ثم ينفرد كلّ منهما بسبب آخر للفقر:

1- ففي الاقتصاد الاشتراكي: سبب الفقر هم الأغنياء أنفسهم؛ بجشعهم وسيطرتهم على خيارات المجتمع دون الأغلبية الكادحة، وبالتالي نشوء التناقض بين قوى الإنتاج

(1) راجع: «الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول» (ص 35).

(2) وقد أورد محمود بن إبراهيم الخطيب أسباباً لظهور المشكلة الاقتصادية كما يراها الاقتصاديون من غير المسلمين، وهي:

1- الندرة النسبية للموارد الاقتصادية لعدم كفايتها بالحاجات، أي: عدم توفّر السلع الاقتصادية لسد الحاجات.

2- زيادة السكان بصورة أكبر من زيادة الموارد، وهذا ما يطلقون عليه (الانفجار السكاني).

3- سوء توزيع الموارد بسبب سوء الأنظمة الوضعية.

4- ظهور الاحتكارات والبنوك الربوية، وهدر كثير من الموارد وحرمان البشرية منها؛ لتستقر في أيدي فئات خاصة من الناس.

راجع: «النظام الاقتصادي في الإسلام» لمحمود إبراهيم الخطيب، ط: مكتبة الحرمين، الرياض 1989م (ص 28، 29) بتصرف.

وعلاقات التوزيع، فقضية الفقر في نظر الاشتراكية: هي أساساً قضية سوء توزيع⁽¹⁾ .

وقد رتبت الاشتراكية على ذلك نظريتها في الصراع بين الطبقات، وفي التركيز على تغيير أشكال ووسائل الإنتاج بإلغاء الملكية الخاصة، وتصفية الرأسماليين البرجوازيين - بحسب تعبيرهم - .

وقد حاول الاقتصاد الاشتراكي علاج مشكلة الفقر عن طريق : «نظام التأمين

الاجتماعي» لكنه لم يستطع حلها؛ لأن هذا النظام مقصورٌ على العمال الأعضاء في النقابات، والذين يعملون بأجر، فلا يشمل غيرهم من فئات الشعب وطبقاته، ثم إنه يكون مقابل ما يُحصَل من العمال من أموالٍ يدفعونها للدولة، وقد بلغت نسبة ما يُدفع لصناديق التأمين في روسيا ما يساوي (14%) من جملة أمور المستفيدين به⁽²⁾ .

2- وفي الاقتصاد الرأسمالي: سبب الفقر هم الفقراء أنفسهم؛ لكسلهم وقلة إنتاجهم، وضعف عملهم، فقضية الفقر في نظر الرأسمالية: هي في الأساس قضية قلة إنتاج⁽³⁾ .

وقد رتبت الرأسمالية على ذلك: أن على الدولة أن تبيح الحرية المطلقة للجميع لينتجوا ويكسبوا ويغتنوا دون قيدٍ أو شرطٍ، وأن على من خانه الحظ أن يرضى بواقعه فهو نصيبه وقدر الله له .

وقد حاول الاقتصاد الرأسمالي علاج مشكلة الفقر من خلال أمرين:

الأمر الأول: فرض الضرائب على الأغنياء، واستخدامها في خدمات تقدم للفقراء، للحد من الطبقة المقيتة، ومحاولة التقريب بين طبقة الأغنياء الموسرين وبين طبقة العمال والفقراء .

والأمر الثاني: تطبيق نظام التأمين الاجتماعي، وقد فعل الرأسماليون ذلك مضطرين،

(1) راجع: «مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام» للدكتور يوسف القرضاوي ، 1986م (ص 9 - 10) .

(2) راجع: «اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة»، محمد حسن أبو يحيى، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى 1409هـ - 1989م (ص 87، 88) .

وراجع مزيد بيان لذلك هنا، في المبحث الثالث: التكافل الاجتماعي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي (ص 434) .

(3) راجع: «مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام» للدكتور يوسف القرضاوي (ص 9 - 10) .

بعد أن علت صرخات الفقراء والمعوزين في بلادهم .

وبالرغم من ذلك لم ينجح هذان الأمران في علاج مشكلة الفقر، ولم يقضيا على أسباب النزاع بين الأغنياء والفقراء، ولم يُجِدَّا من أطماع الأغنياء وعدوانهم واستغلالهم للفقراء والعمال، ولا أن يقضيا على كراهية الفقراء والمعوزين وحقدهم على أصحاب الأموال ورجال الأعمال، فتفكك المجتمع الرأسمالي، وكثرت فيه الأمراض الاجتماعية، وعلى رأسها: الظلم والاستغلال والحقْد والكراهية ⁽¹⁾ .



(1) راجع: «اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة»، محمد حسن أبو نجى (ص 89- 91) .

المطلب الثالث: الفقر وعلاجه في الاقتصاد الإسلامي:

يختلف الاقتصاد الإسلامي مع الاقتصاد الوضعي فيما يتعلق بالفقر في عدة أمور، وسوف أتناولها من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: حقيقة الفقر:

بينما يرى الاقتصاد الوضعي أن الفقر ينحصر في ظاهرة الجوع والحرمان، أو العجز عن إشباع الحاجات الأساسية؛ «حدُّ الكفاف»، نرى في الإسلام مشكلة الفقر تتمثل في عدم بلوغ المستوى اللائق للمعيشة بحسب ما هو سائد في المجتمع، مما يختلف باختلاف الزمان والمكان، ومما عبر عنه الفقهاء المسلمون القدامى باصطلاح «حد الكفاية»⁽¹⁾ مما يتعلق بمتطلبات الحياة الكريمة، وأحياناً باصطلاح «حد الغنى»⁽²⁾؛ فيُعَدُّ المرء فقيراً متى لم تتوافر له متطلباته بالقدر الذي يجعله في بحبوحة وغنى عن غيره .

فالفقر في نظر الإسلام، فرداً كان أو دولةً، هو من لا يتوافر له المستوى اللائق للمعيشة بحسب حاله وزمانه ومكانه، وباصطلاح الفكر الاقتصادي الإسلامي هو من لا يتوافر له «حدُّ الكفاية»، أو «حدُّ الغنى»، لا «حدُّ الكفاف»⁽³⁾ .

الفرع الثاني: سبب مشكلة الفقر:

تقدم بيان ما يراه الاقتصاد الوضعي من أن المشكلة المسببة للفقر هي (التُدرة في الموارد) مع كثرة الاحتياجات وتعدُّدها (تعدُّد الحاجات وتُدرة الموارد) . وهذا الاتجاه يردُّه الإسلام ويرفضه، فالأصل في هذا الكون هو وفرة الموارد - وليس ندرةً -؛ فالله - تعالى - هيأ للخلق جميعاً أرزاقهم، وما خلق - سبحانه - خلقاً إلا

(1) عبَّر بعض فقهاء الحنفية عن حدِّ الكفاية باصطلاح «الحاجة الأصلية» وهي في نظرهم: ما يدفع الهلاك عن الإنسان تحقيقاً أو تقديراً كالنفقة والثياب التي يحتاج إليها لدفع الحر والبرد، وكذا إطعام أهله وما يتحمل به من الأواني إذا لم تكن من الذهب والفضة . راجع: «بدائع الصنائع» (11/2)، و«الهداية في شرح بداية المبتدي» (112/1)، و«البنية شرح الهداية» (303/3) .

(2) قال الإمام النووي في «المجموع» (193/6): «في قدر المصروف إلى الفقير والمسكين قال أصحابنا العراقيون وكثيرون من الخراسانيين يعطيان ما يخرجهما من الحاجة إلى الغنى وهو ما تحصل به الكفاية علي الدوام وهذا هو نص للشافعي» .

(3) راجع: «الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول» (ص 38) .

وأوجد له رزقه وما يحتاجه للعيش ⁽¹⁾.

قال - تعالى - : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ ⁽²⁾.

وقال - تعالى - : ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَةً قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ ⁽³⁾.

وقال - جل وعلا - : ﴿الَّذِينَ تَرَوْنَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ ⁽⁴⁾.

وقال - تعالى - ممتناً على عباده بنعمه الوفيرة التي لا تحصى : ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ⁽⁵⁾.

ومع وفرة النعم والأرزاق وكثرتها، فإنَّ كلَّ شيء في كون الله بقدر وحسابٍ وميزان،

قال - جل وعلا - : ﴿وَالْأَرْضُ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوْسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ﴾ ^(١٩)
﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَكُمْ لَهُ بَرَزَقِينَ﴾ ^(٢٠) **وَلِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ** ⁽⁶⁾.

أي: أنبتنا في الأرض من الجواهر والحيوانات والمعادن وكل ما يُكال ويُوزن،

(1) وقد ظهرت كتب ودراساتٌ غربيةٌ حديثة تؤكد أن دعوى الندرة مجرد خرافة، وتبين إمكانية تحقيق منتجات أكبر وأضخم

بنفس الموارد المتاحة، طالما توفر قدرٌ من الترشيد وحسن الاستخدام، ومن بين تلك الدراسات:

أ - «الخروج من عصر التبذير: التقرير الرابع إلى نادي روما» دانييس غابور وامبرتو كولامبو، ترجمة عيسى عصفور، ط: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1982 م.

ب - «صناعة الجوع وخرافة الندرة» فرانسيس مورلايه، وجوزيف كوليتز، وقد طبعته مترجماً للعربية: دار عالم المعرفة، الكويت، إبريل 1983 م. ومما ورد في هذا الكتاب (ص 18): «إن تشخيص الجوع بأنه نتيجة لندرة الغذاء والأرض هو لومٌ للطبيعة على مشكلات من صنع البشر».

(2) سورة هود: آية 6 .

(3) سورة الأعراف: آية 10 .

(4) سورة لقمان: آية 20 .

(5) سورة النحل: آية 18 .

(6) سورة الحجر: الآيات ١٩ - ٢١ .

والمطاعم والمشارب ووفّرنا أسباب الرزق مدى الحياة ⁽¹⁾ .

وقال - تبارك وتعالى - : ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ ⁽²⁾ ، أي: ليس هناك زيادة ولا

نقصان في الرزق ولا في الأجل ⁽³⁾ ، وقال - سبحانه - : ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ ⁽⁴⁾ .

وقال - جل وعلا - : ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوْسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَنَّا فِيهَا قَوَاتِمَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ

سَوَاءٍ لِلْسَّائِلِينَ﴾ ⁽⁵⁾ ، أي: قدّر في الأرض أرزاق أهلها وما يصلح لمعايشهم من التجارات

والأشجار والمنافع في كل بلدة ما لم يجعله في أخرى، ليعيش بعضهم من بعض بالتجارة، والأسفار من بلد إلى بلد ⁽⁶⁾ .

وقال - جل وعلا - : ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ

إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾ ⁽⁷⁾ .

ولهذا فلا مانع من أن توجد ندرة في الموارد في بعض الظروف والأحوال، أو بعض

الأماكن والبلدان (ندرة نسبية)، وذلك لحكم وأسباب منها:

1- ابتلاء الله - تعالى - لعباده، قال - تعالى - : ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ

وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ ⁽⁸⁾ .

2- عدم التزام الإنسان بتعاليم ربه، قال - جل وعلا - : ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ

(1) راجع: «الجامع لأحكام القرآن» (13/10) .

(2) سورة الرعد: آية ٨ .

(3) راجع: «الجامع لأحكام القرآن» (9/289) .

(4) سورة الفرقان: آية ٢ .

(5) سورة فصلت: آية ١٠ .

(6) راجع: «الجامع لأحكام القرآن» (15/342، 343) .

(7) سورة الشورى: آية ٢٧ ؛ قال نصير بن يحيى: سمعت شقيق بن إبراهيم يقول في قوله - تعالى - : ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ

لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ﴾ : «لو أن الله تعالى رزق عباده من غير كسب لبغوا في الأرض»، وقال: «لو أن الله تعالى رزق عباده من غير كسب لتفرغوا وتفاسدوا في الأرض، ولئن شغلهم بالكسب حتى لا يتفرغوا للفساد» .

راجع: «لسان الحكام في معرفة الأحكام» (ص 437)، و«بحر العلوم» لأبي الليث السمرقندي (3/244) .

(8) سورة البقرة: آية ١٥٥ .

بِالسَّيِّئِينَ وَنَقْصٍ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ⁽¹⁾ .

3- عدم استخدام الإنسان لكامل طاقاته الذهنية والعقلية، وعدم استغلاله لموارد الطبيعة الاستغلال الأمثل، وذلك من خلال التخطيط الجيد، وعدم الإسراف والتبذير، والمحافظة على تلك الموارد وتحديد ما يمكن تجديده منها باستمرار .

4- طغيان الإنسان وظلمه لأخيه الإنسان، ومثال ذلك: ما تفعله بعض الدول الرأسمالية بالقضاء المنتجات الزراعية في البحر، أو إحراقها؛ لكي تحافظ على ارتفاع السعر⁽²⁾ .

فإذا ما استثنينا السبب الأول - وهو البلاء والاختبار من الله تعالى لعباده بالفقر ونقص الموارد -، فإن الأسباب الثلاثة الأخرى راجعة إلى الإنسان نفسه .

وعلى هذا فالسبب الرئيسي للفقر - غالباً - هو الإنسان نفسه؛ قال جل وعلا -

بعد أن عدّد مظاهر نعمه على عباده -: ﴿وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ

اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ⁽³⁾، فأشار - سبحانه - إلى أن المشكلة تكمن

تكمن في الإنسان قبل كل شيء، في ظلمه لنفسه، وظلمه لغيره، وكفرانه بنعم الله - تعالى - التي أنعم بها عليه .

فالمشكلة ليست في (ندرة الموارد) لأن الموارد - في غالب الأحيان - متوفرة وتكفي كل ما خلق الله - تعالى - من كائنات، لكن هذه الموارد الموجودة في الكون والمسخرة للإنسان، يحتاج حصوله عليها إلى جهد وعمل، ولو أن هذه الموارد متوفرة وفرة مطلقة - بحيث يُحصل عليها بلا جهد ولا عمل -؛ لتكاسل الناس وتقاعسوا عن العمل، ولما كانت هناك دوافع للعمل، والسعي في الأرض وعمارتها .

يقول الدكتور عيسى عبده: «الندرة النسبية ظاهرة لفشل الإنسان وعجزه، وليست

(1) سورة الأعراف: آية ١٣٠ .

(2) راجع: «النظام الاقتصادي في الإسلام» لمحمود الخطيب (ص 65، 66) .

(3) سورة إبراهيم: آية 34 .

أصلاً من أصول الخلق أو قانوناً من قوانين الحياة المفروضة على الجنس البشري، وهذا ما يثبت العكس بتقرير حقيقة الوفرة من جهة أنها هي أصل من أصول الخلق»⁽¹⁾.

كما أن المشكلة ليست محصورةً في الفقراء، كما ذهب الاقتصاد الرأسمالي، وليست محصورةً في الأغنياء واستثناهم بالثروات، ووجود التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع، كما ذهب الاقتصاد الاشتراكي .

- فقد يكون سبب الفقر: الفقر ذاته، بكسله وتقاعسه وتركه للعمل مع قدرته عليه، وتوفره له، وكونه عملاً حلالاً؛ مؤثراً السؤال والتسؤل والاعتماد على الغير في تحصيل رزقه !! .

- وقد يكون سبب الفقر: القصور في استغلال الموارد الطبيعية، لا قلة هذه الموارد .

- وقد يكون سبب الفقر: أثره الأغنياء وجشعهم، واستغلالهم للثروات دون بقية أفراد المجتمع، أو ما يمكن التعبير عنه بسوء التوزيع للثروات .

- وقد يكون سبب الفقر: عدم أداء حق الله - تعالى - من النفقات والزكوات الواجبة بأنواعها المختلفة، فزكاة الركاز وحدها - ومنها البترول - ونسبتها 20%؛ كفيلة بأن لا يبقى على ظهر الأرض فقير، بإذن الله - تعالى -، فضلاً عن الإنفاق التطوعي الذي حث عليه الإسلام ورغب فيه .

قال - تعالى - : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أطعمهم إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾⁽²⁾ .

- وقد يكون سبب الفقر: ظلم الإنسان وطغيانه، بأكل أناس أموال الآخرين بالباطل، واستغلالهم للفقراء والضعفاء والتضييق عليهم في أرزاقهم واستعبادهم، من أجل زيادة ثرواتهم وأرصدتهم، وصدق الله - تعالى - إذ يقول ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ ۚ ﴿١﴾ أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى ۚ ﴿٢﴾ ﴾⁽³⁾ .

(1) «الاقتصاد الإسلامي، مدخل ومنهاج» د . عيسى عبده، ط: دار الاعتصام، الطبعة الأولى 1394هـ (ص 54) .

(2) سورة يس: آية 47 .

(3) سورة العلق: الآيات ٦، ٧ .

- وقد يكون سبب الفقر: الإسراف والغلو والبذخ الذي يدفع إلى تبديد الموارد الطبيعية وسوء توظيفها، واختلال التوازن بين طبقات المجتمع، بينما يموت أناسٌ من التُّخمة والترف والبذخ، يموت آخرون من الجوع والعري!! وقد أثر عن علي - عليه السلام - أنه قال: «ما جاع فقيرٌ إلا بما شبع غني»⁽¹⁾، وعن السلف الصالح: «ما من سرفٍ إلا وبجواره حقٌّ مُضَيِّعٌ»⁽²⁾.

فسبب مشكلة الفقر في الاقتصاد الإسلامي هو الإنسان نفسه وفساد نظامه الاقتصادي، سواء من حيث ضعف الإنتاج، أو سوء التوزيع، وقد رتب الإسلام على ذلك ضرورة تنمية الإنتاج مع عدالة التوزيع، وأن أحدهما لا يُغني عن الآخر، فوفرة الإنتاج مع سوء التوزيع هو احتكار واستغلال لا يُسَلِّم به الإسلام، كما أن عدالة التوزيع دون إنتاج كافٍ هو توزيع للفقر واليأس، وهذا يرفضه الإسلام⁽³⁾.

وقبل أن أنتقل لبيان علاج مشكلة الفقر في نظر الإسلام، أرى أنه من الضروري أن أفرّق بين أمرين، هما: الحاجات، والرغبات أو الطموحات، فالموارد تكفي لحاجات الناس جميعاً، وهي ما يلزمهم للعيش بالمستوى اللائق بهم وبحسب بيئتهم ومجتمعهم وزمانهم⁽⁴⁾، فالموارد في الكون تكفي لحاجات البشرية جميعاً، لكنها لا تكفي قطعاً لرغباتهم

وطموحاتهم وشهواتهم وتطلعاتهم التي لا تقف عند حدٍّ؛ قال - تعالى - : ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ

(1) راجع: «فُحج البلاغة» للشريف الرضي، ط: دار المعرفة للطباعة، بيروت، طبعة بدون تاريخ (3/ 101).

(2) راجع: «العقد الفريد» لابن عبد ربه، ط: لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، طبعة 1940م (2/ 165).

(3) راجع: «الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول» للدكتور محمد شوقي الفنجرى (ص 47)، و«نحو اقتصاد

إسلامي» للمؤلف نفسه (ص 65).

وذكر الدكتور محمد شوقي الفنجرى: أن مشكلة الفقر في التشخيص الإسلامي، مشكلة ذات صفة مزدوجة، أو هي كالعلة ذات وجهين: أولهما: يتعلق بوفرة الإنتاج، وثانيهما: يتعلق بعدالة التوزيع، على أن ذلك لا يمنع الباحث في الاقتصاد الإسلامي من التركيز على أحد الوجهين بحسب ظروف بلده ومجتمعه، ف يرى مشكلة الفقر في إحدى الدول أو المجتمعات الإسلامية هي مشكلة إنتاج وتنمية أكثر منها مشكلة توزيع وعدالة، بينما يراها في دولة أو مجتمع إسلامي آخر هي مشكلة توزيع وعدالة أكثر منها مشكلة إنتاج وتنمية؛ ولا يؤدي به ذلك أن يكون متبعاً في الحالة الأولى للفكر الاقتصادي الرأسمالي، أو أن يكون متبعاً في الحالة الثانية للفكر الاقتصادي الاشتراكي، طالما هو لا يساير في الأساس الفكرين الوضعيين المذكورين في تصور مشكلة الفقر وأسلوب حلها.

راجع: «نحو اقتصاد إسلامي» (ص 58، 59).

(4) راجع في بيان تلك الحاجات، ما تقدم من الكلام على مقصد: تحقيق تمام الكفاية للفرد (ص 308 - 315).

الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ
وَالْأَنْفَكِ وَالْحَرْثِ»⁽¹⁾، وقال - جل وعلا - : ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾⁽²⁾ .

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: سمعت النبي - ﷺ - يقول: «لو أنَّ
لابنِ آدمَ مثْلَ وادٍ مائلاً لأحبَّ أنَّ له إليه مثله، ولا يملأ عينَ ابنِ آدمَ إلا الترابُ،
ويتوبُ الله على من تاب»⁽³⁾ .

الفرع الثالث: علاج مشكلة الفقر في الإسلام:

الإسلام يعالج مشكلة الفقر بالوصول إلى مستوى الكفاية، بل تمام الكفاية، وليس
«حدَّ الكفاف»؛ فالإسلام في علاجه لمشكلة الفقر، لا يهدف إلى توفير الضروريات
الأساسية للمعيشة، كما هو الحال في الاقتصاد الوضعي، وإنما يهدف إلى رفع مستوى
المعيشة وتحسينه، وهو ما انتهى إليه الفكر الاقتصادي الحديث، بعد أربعة عشر قرناً من
الزمان، معبراً عنه باصطلاح «الرفاهية الاقتصادية» أو «الرخاء المادي».
واصطلاح فقهاء المسلمين «حد الكفاية» أو «تمام الكفاية» أدق وأعمق وأولى
بالاستعمال من اصطلاح «الرفاهية الاقتصادية» أو «الرخاء المادي» ؛ لسببين:
الأول: أنَّ المالَ في الإسلام ليسَ غايةً وإنما هو وسيلة لراحة الإنسان وسعادته، وقد
رأينا كيف أنه في المجتمعات الوضعية الحديثة حين جَعَلَت «الرخاء المادي» هدفها
الأساسي، إن لم يكن مطلبها الوحيد، قد انزلت إلى عبادة المادة أو على الأقل طغت
عليها الماديات، وما استتبع ذلك من نشوء علاقات سياسية وأخلاقية مادية أشقت الإنسان
وأصبحت تُهدِّد الوجود البشري ذاته⁽⁴⁾ .

والثاني: أنَّ الإسلام - وإن أباح الغنى والثراء - نهى عن حياة الترف والإسراف

(1) سورة آل عمران: آية ١٤ .

(2) سورة الفجر: آية ٢٠ .

(3) رواه البخاري (6437) (92/8) كتاب الرقاق، باب ما يتقى من فتنة المال واللفظ له، ومسلم (1049) (725/2)،

726) كتاب الزكاة، باب لو أنَّ لابنِ آدمَ واديين لا يتغى ثالثاً .

(4) راجع: «مشكلة الفقر وعلاقتها بالاقتصاد الاجتماعي» للدكتور صلاح الدين نامق، ط: مكتبة النهضة المصرية (ص 6) .

والتبذير والبذخ، ومصطلح «الرعاية الاقتصادية»، أو «الرعاية المادي» بحسب الاقتصاد المعاصر، يرتبط بالكماليات والترف والإسراف والمغالاة، وكل ذلك يرتبط عادة بالبطر والعلو على الناس، وهذا منهي عنه في الإسلام⁽¹⁾.

ومن ذلك تتبين عظمة الإسلام حين ربط المشكلة الاقتصادية منذ البداية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسينه، لا مجرد توفير الضروريات الأساسية، كما تتبين أيضاً دقة وبعد نظر فقهاء الشريعة حين عبّروا عن ذلك باصطلاح «حدّ الكفاية»، أو: «حدّ الغنى» لكل مواطن، مما يختلف بحسب إمكانيات وظروف كل مجتمع، ولم يعبروا بمصطلح: «الرعاية المادي»، أو: «الرعاية الاقتصادية» المصطلح عليه حديثاً، وما صاحبه على الوجه المتقدم من مساوئ ومثالب⁽²⁾.

والوصول إلى تمام الكفاية - وبه يخرج الإنسان عن حدّ الفقر - يكون بأحد طريقين:

الأول: عن طريق الفقير نفسه، بما يوفره لنفسه ولمن يعولهم من أفراد أسرته بعمله وجهده، ويلزم من ذلك: تمكين كل قادر على العمل أن يعمل، سواء أكان عملاً ذهنياً أو يدوياً، ويعتبر الإسلام توفير فرص العمل لكل قادرٍ عليه حُلْبَمَن واجبات الدولة والمجتمع⁽³⁾. ويدخل في ذلك: تمكين كل ذي موهبة وقدرة من الانتفاع بموهبته وقدرته، فقد قرّر فقهاء الإسلام أن كل ما يقوم عليه العمران من هندسة، وطب، وفلاحة للأرض، وإقامة المصانع، والجهاد في سبيل الله - تعالى - دفعاً للأذى وحماية للدين والوطن؛ واجبٌ على الأمة، وهو واجبٌ على وجه الخصوص على من كان قادراً بالفعل على واحدٍ من هذه الأمور، وواجبٌ على عموم الأمة، ويمثلها ولي أمرها والقائمين على شئونها، ومعنى هذا: أنه يجب على الدولة الإسلامية تشجيع الكفاءات، وتنمية القدرات لجميع أبنائها، ولتأهيلهم التّأهيل الذي يمكنهم من أداء دورهم - حسب قدرتهم واستعداداتهم الفطرية وميولهم

(1) ينظر هنا: مقصد تحريم الترف وبيان آثاره السيئة (ص 383).

(2) راجع: «الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول» (ص 41، 42).

(3) ينظر ما تقدم هنا: التحذير من البطالة ومحاربتها (ص 289، 290).

المكتسبة -، وأن يضع الدولة الرجل المناسب في المكان المناسب ⁽¹⁾ .

الثاني: من كان عاجزاً عن الكسب، بسبب الشيخوخة، أو المرض، أو الأنوثة، أو الصغر، أو اليتم - أو غيرها من أسباب - ؛ فإن الإسلام يتكفل لهم بتمام كفايتهم، ويوفر لهم كل حاجاتهم من الطعام والشراب واللباس والسكن والتعليم والعلاج - وغيرها من الحاجات -، وبالمستوى اللائق بهم بحسب بيئتهم وزمانهم ومجتمعهم الذي يعيشون فيه .
وذلك من خلال: النفقات الواجبة بحق القرابة؛ فالإسلام أوجب على الغني نفقة قريبه العاجز الفقير ⁽²⁾ .

فإذا لم يكن للفقير العاجز قريب غني موسر، تكفل له المجتمع المسلم والدولة المسلمة بذلك، عن طريق الزكاة ⁽³⁾، والصدقات والتبرعات، والكفارات، والوقف، والقرض الحسن، والديات، والوصايا، ومن خلال خزانة الدولة ومواردها المختلفة - ومنها: الغنائم، والخراج، والجزية، والعشور - .

ويؤي فقهاء الحنفية أن ولي الأمر إذا لم ينفذ ذلك، كان للقاضي المختص الحكم بتنفيذ هذا بحكم يلزم بيت المال به، والحكم ينفذ في بيت المال الخاص بالضوائع ⁽⁴⁾ .

(1) راجع: «تنظيم الإسلام للمجتمع» محمد أبو زهرة، ط: دار الفكر العربي 1385هـ - 1965م (ص 142-145)، و«العمال بين الإسلام والنظم الوضعية» عدنان خالد التركاني، مجلة كلية الشريعة واللغة العربية في أمها ، العدد الأول 1398-1399هـ (ص 59، 60) .

(2) راجع: «تنظيم الإسلام للمجتمع» (ص 146، 147) .

(3) راجع: «نحو اقتصاد إسلامي» للدكتور محمد شوقي الفنجرى (ص 61) .

(4) هناك أربعة أنواع من الأموال التي توضع في بيت المال (خزانة الدولة)، وهي على النحو التالي:

الأول: جزية الرؤوس وخراج الأراضي وما كان بمعناها، كالذي يأخذه العشار من تجار أهل الذمة والمستأمنين من أهل الحرب، وهذا يصرف منه على مرافق الدولة والمصالح العامة، ومنها: رواتب الولاة والقضاة وأهل الفتوى من العلماء والجيش وإصلاح الطرق وعمارة المساجد والرباطات (للجهاد) والقناطر، والجسور، وسد الثغور، وإصلاح الأنهار العامة .

الثاني: خمس الغنائم، والمعادن، والركاز، ويُصَرَّفُ إلى الفقراء والمساكين واليتامى ومن كان في معانهم .

الثالث: الزكاة بمختلف أنواعها، ويُنفَقُ منها على مسخعي الزكاة، الذين حددهم القرآن الكريم .

الرابع: ما أخذ من تركة الميت الذي مات ولم يترك وارثاً، ويلحق به الضوائع التي لم يعرف أصحابها ، وتصرف هذه الأموال إلى دواء الفقراء المرضى، وعلاجهم، وأكفان الموتى الذين لا مال لهم، ونفقة اللقيط وعقل جنائنه، وإلى نفقة من هو عاجز عن الكسب وليس له من تجب عليه نفقته، ونحو ذلك .

راجع: «بدائع الصنائع» (2/68، 69)، و«البحر الرائق» (5/128)، و«محاضرات في الثقافة الإسلامية» أحمد محمد جمال، مطبوعات دار الشعب 1975م (ص 249، 250)، و«بناء المجتمع الإسلامي» (ص 253) .

وقد أقر الرسول - ﷺ - مبدأ المشاركة بين المهاجرين والأنصار، وقال - ﷺ - في ذلك: «مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ، فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ، فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ»⁽¹⁾.

وقال - ﷺ - أيضاً: « مَا آمَنَ بِي مِنْ بَاتٍ شَبَعًا وَجَارَهُ جَائِعٌ إِلَى جَنْبِهِ وَهُوَ يَعْلَمُ »⁽²⁾.

وروي عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ فِي أَمْوَالِهِمْ بِقَدْرِ مَا يَكْفِي فَقَرَاءَهُمْ، فَإِنْ جَاعُوا أَوْ عَرُّوا وَجَهَدُوا فَبِمَنْعِ الْأَغْنِيَاءِ، وَحَقٌّ عَلَى اللَّهِ - تَعَالَى - أَنْ يُحَاسِبَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيُعَذِّبَهُمْ عَلَيْهِ»⁽³⁾.



(1) رواه مسلم (1728) (1354/3) كتاب اللقطة، باب استحباب المؤاساة بفضول المال، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .
والفضل: الزيادة، أي من كان عنده شيء زاد عن حاجته، من دابة، أو زاد، أو غيرهما من صنوف المال، فليدفعه لمن يحتاج إليه ولا يحبس عنه .

راجع: «شرح صحيح مسلم» (33/12) .

(2) رواه الطبراني «المعجم الكبير» (751) (259/1) من حديث أنس - رضي الله عنه - مرفوعاً، وقال الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (2561) (345/2): «صحيح لغيره»، كما صححه في «صحيح الجامع الصغير» (5505) (967/2)، وعزاه الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد» (167/8) (13554) للبخاري - في «المسند» (7429) (26/14) - ، وقال: «إسناد البزار حسن»، ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (12741) (154/12)، والبخاري في «الأدب المفرد» (112) (ص 52)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (19668) (5/10)، و«شعب الإيمان» (3117) (76/5)، وأبو يعلى في مسنده (2699) (92/5) من حديث ابن عباس - رضي الله عنه - مرفوعاً، ولفظه: «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَشِيعُ، وَجَارُهُ جَائِعٌ»، والحديث صححه الألباني في «صحيح الأدب المفرد» (82) (ص 67)، وقال الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد» (167/8) (13555): «رجاله ثقات» .

(3) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (13206) (37/7)، وابن حزم في «المحلى بالآثار» (283/4).

المبحث الثاني: توزيع الثروة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

كل عملية إنتاجية تصاحبها عملية توزيع الناتج على من اشتركوا في تكوينه في صورة دخول، وهذه الدخول ليست إلا أثمان، أو قيمة خدمات عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية .

وتوزيع الثروة بين الناس يُعدُّ من أهم المشاكل التي تواجه اقتصاديات العالم قديماً وحديثاً، وذلك لما يترتب عليه من انقسام المجتمع إلى أغنياء وفقراء؛ أغنياء قادرين على إشباع كافة احتياجاتهم - إضافة إلى تمتعهم بالنفوذ والسيطرة -، وفقراء عاجزين عن تحقيق معظم حاجاتهم، بل ربما ضرورياتهم أيضاً⁽¹⁾؛ فمشكلة الاقتصاد الوطني: هي في اختلال التوازن في توزيع الثروات والدخول بين أفراد المجتمع، كما أن مشكلة الاقتصاد العالمي اليوم، هي في الهوة المتزايدة بين الدول النامية والدول المتقدمة .

وقد اختلفت المذاهب والنظم الاقتصادية المعاصرة في طريقة علاجها لمشكلة التوزيع، تبعاً للاختلاف الفكري والمذهبي فيما بينها - أو بالتعبير المعاصر: الاختلاف الأيدلوجي -، سواء أكان ذلك في التوزيع النظري أو العملي⁽²⁾، وسوف أوجز الكلام على وجهة نظر أبرز الاقتصادات المعاصرة من خلال مطلبين، هما:

(1) راجع: «الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول» (ص 17) .

(2) فتوزيع الثروة له مظهران، أحدهما نظري، والآخر عملي .

فالنظري: يرتبط بالفلسفة التي يقوم عليها النظام الاقتصادي رأسمالياً كان، أو اشتراكياً، أو إسلامياً، ويعبر عنه كثير من الاقتصاديين باصطلاح «التوزيع النظري» أو «التوزيع الشخصي»، ويمكن التعبير عنه بالتوزيع الفكري والمذهبي، ويهتم بكيفية توزيع ملكية وسائل وعناصر الإنتاج بين الأفراد، أي: ما يملكه كل فرد من رأس مال، أو أرض، أو أي وسيلة أخرى من وسائل الإنتاج .

والعملي: يرتبط بمكافأة عناصر الإنتاج - تحديد أثمان عناصر الإنتاج، أي الأثمان التي تتقاضاها قوى الإنتاج نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية -، وهو ما يُعرف اقتصادياً بـ «نظرية القيمة»، أو «أثمان العوامل الإنتاجية»، ويعبر عنه كثير من الاقتصاديين باصطلاح «التوزيع العملي»، أو «التوزيع الوظيفي»، وهو يتوقف على التوزيع النظري .

راجع: «الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول» (ص 18)، و«أصول الاقتصاد الإسلامي» عبد الحميد محمود البعلي،

ط: دار الراوي، الدمام، الطبعة الأولى 1421هـ (ص 181)، «النظام الاقتصادي الإسلامي» محمد عبد المنعم عفر، ط: دار الجمع العلمي بجدة 1979م (ص 93) .

المطلب الأول: توزيع الثروة في الاقتصاد الوضعي:

الفرع الأول: الاقتصاد الاشتراكي:

الاقتصاد الاشتراكي من أبرز سماته: الملكية العامة لوسائل الإنتاج وأدواته، سواء في صورة ملكية الدولة، كما هو الشأن في روسيا، أو ملكية الجماعة كما هو الشأن في يوغوسلافيا⁽¹⁾، وأساس التوزيع الاشتراكي للثروة هو العمل، فهو أداة إنتاج، وأداة توزيع، في وقت واحد .

والعمل سواء كان يدوياً أو عقلياً يُعدُّ — عند الاشتراكيين — عنصر الإنتاج الأساسي، وعائده الأجر أو الراتب، وهو ما تحدده السلطات حسب خطة التنمية الاقتصادية، آخذة في الاعتبار قوى العرض والطلب، دون أن تتقيد بهما تقيداً تاماً، فالدولة الاشتراكية هي التي تحدد نوعية الأعمال ومقدار الأجور عليها، بناء على خططها وأهدافها؛ أما بقية عناصر الإنتاج، كالطبيعة، ورأس المال، والمنظّم⁽²⁾، فتظل موجودة وإنما ينتقل عائدها إلى الدولة تصرف فيها حسب خطة التنمية التي تراها وتلتزمها⁽³⁾ .

وبخصوص مكافأة «العمل» كعنصر من عناصر الإنتاج، والمراد به: أجره العامل، فيتم تحديد الأجر — في الاقتصاد الاشتراكي — عن طريق الدولة — ممثلة في اللجان الاقتصادية —، وتُحدّد الأجور للعمال بما يضمن لهم المستوى المعيشي الذي رسمته لهم الدولة، بحيث يستطيع العامل شراء الحد الأدنى من السلع الاستهلاكية، المقرر لهم من قبل الدولة سلفاً، بحسب خططها التي رسمتها .

إضافةً إلى أن الاقتصاد الاشتراكي يقر مبدأ التفاوت بين الأجور، بناء على التفاوت في التفوق والذكاء والابتكار .

(1) المراد بملكية الجماعة: أن يمتلك الأفراد العاملون في مكان ما ذلك المكان بصفتهم الاعتبارية لا الشخصية، فمثلاً: ملكية

المصانع أو المزارع تكون للعاملين فيها بهذه الصفة لا بصفتهم الشخصية .

راجع: «الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول» (ص 30) .

(2) «المنظّم» : هو الذي يُوجّه العملية الإنتاجية ويوائم بين عناصر الإنتاج المختلفة بما يحقق سير الإنتاج ومضاعفته . راجع :

«علم الاقتصاد ، ومحاولة الاقتراب من الاقتصاد الإسلامي» (ص 165) د . صلاح الدين نامق ، مكتبة عين شمس، 1974م .

(3) راجع: «أسس علم الاقتصاد الاشتراكي» د . صلاح الدين نامق، ط: دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثالثة 1966م

(ص61)، و«الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول» (ص 79، 80) .

ويكون الأجر في الاقتصاد الاشتراكي إما بالقطعة، أو بالوقت؛ شهرياً أو سنوياً.

الفرع الثاني: الاقتصاد الرأسمالي:

يقوم النظام الرأسمالي في جوهره على مبدأ الحرية بمعناها الواسع، ويدخل فيها: حرية التملك، والإنتاج، والاستهلاك والإنفاق... إلخ، دون أي تدخل من الدولة في شيء من ذلك، وترتب على ذلك أن أصبحت الملكية الخاصة هي أبرز سمات الرأسمالية، وأصبحت هي أساس التوزيع للثروة فيه .

فالتوزيع النظري في الاقتصاد الرأسمالي هو عبارة عن الدخول الفعلية التي يحصل عليها الأفراد في المجتمع في سنة معينة، نتيجة لتلك الحرية الواسعة في الملكية، ونتج عن ذلك وجود تلك الفئة المميزة، وهي فئة الملاك، كما نتج معها فئة أخرى هي فئة العمال والأجراء .

وكان من سلبيات ذلك: وجود التفاوت الشديد في الدخول، بحسب التفاوت الشديد في ملكية أدوات ووسائل الإنتاج، وينتج عنه استئثار الأقلية القوية بمعظم الثروات، وضياع الأغلبية الكادحة المغلوبة على أمرها، فتعيش الأقلية في ترفٍ وبذخ، وتُعدُّ ثرواتهم بالمليارات، ويعملون على زيادة التضخم وانتشار السلع الترفيهية، بينما الأكثرية الكادحة تعاني في معيشتها، وبعضها يسحقه الحرمان والفقر والجوع والمرض !!، مما يولد الحقد والكراهية والحسد والصراع وسائر المساوئ⁽¹⁾ .

وتوزيع الدخل في الفكر الرأسمالي النظري قائمٌ على حرية المنافسة في السوق، فهو الذي يحقق الوضع الأمثل لتأدية الوظائف الاقتصادية، وعلى هذا فالإقتصاد الرأسمالي نظرياً: يرفض تدخل الدولة في عملية التوزيع، أو إعادة التوزيع، فمكافأة عناصر الإنتاج لا تخضع للدولة بأي شكل من الأشكال، وتحددها حرية المنافسة في السوق، وقوى العرض والطلب .

إلا أنه من الناحية العملية، مثل التفاوت الكبير في الثروات والدخول — في الدول الرأسمالية — ضغطاً كبيراً عليها؛ حيث يطالب الأكثرية بعلاج هذا التفاوت — أو على الأقل تخفيفه —، من خلال زيادة حجم الإنفاقات الاجتماعية الثابتة، وضرورة توفير خدمات الصحة والتعليم لجميع أفراد المجتمع مجانياً... ، وهذا نوعٌ من أنواع المعالجة

(1) راجع: «الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول» (ص 29) .

لتوزيع الدخل في الرأسمالية .

ثم تطوّر الاتجاه الرأسمالي في التوزيع بتدخل الدولة في الملكيات بفرض الضرائب عليها والحدّ من سيطرتها⁽¹⁾ .

وبخصوص مكافأة «العمل» كعنصرٍ من عناصر الإنتاج، والمراد به: أجره العامل، فيتم تحديد الأجر - في الاقتصاد الرأسمالي - على أساس العرض والطلب للسوق، باعتبار أن العامل يبيع جهده في السوق، وصاحب العمل يشتري منه ذلك الجهد ويدفع له ثمناً مقابلته وهو الأجر، دون أي مراعاة لاحتياجات العامل، وهل يكفي ذلك الأجر لتحقيق ضروراته الحياتية أم لا؟، فربما كان الأجر مجحفاً كل الإححاف بالعامل، ويضطر العامل للعمل لعدم وجود بديل، وقد يزيد أجر العامل عن احتياجاته أضعافاً مضاعفة، بحسب حاجة صاحب العمل له، فنسبة الأجر تحددها قوى السوق - العرض والطلب - .

مع مراعاة أنه قد تطور الوضع في الاقتصاد الرأسمالي - نتيجة تدخل النقابات العمالية في سوق العمل -، حتى أصبحت الأجور تحدد من قبل الدولة، وهو الحال في كثير من الدول الرأسمالية اليوم⁽²⁾ .

الفرع الثالث: ما ينفرد به الاقتصاد الوضعي في مسألة التوزيع:

ينفرد الاقتصاد الوضعي - اشتراكياً كان أو رأسمالياً - عن الاقتصاد الإسلامي، في مسألة توزيع الثروة بأمرين، هما:

1- ارتباط التوزيع بأشكال الإنتاج المختلفة:

حيث يقوم التوزيع في الاقتصاد الوضعي على أساس أشكال الإنتاج السائدة، فهي التي تحدّد منهج التوزيع وكيفيته⁽³⁾، وليس الأمر كذلك في الاقتصاد الإسلامي، حيث

(1) راجع ما تقدم هنا (ص 404) .

(2) وأما الأجر في الاقتصاد الإسلامي: فيراعى فيه العدالة وعدم الإجحاف بأحد الطرفين، لا بصاحب العمل، ولا بالعامل، إضافة إلى مراعاة أن يحقق الكفاية للعامل، على ما سيأتي بيانه قريباً .

(3) راجع: «المذهب الاقتصادي في الإسلام» د . محمد شوقي الفنجرى، ط: شركة مكنتات عكاظ، السعودية، الطبعة الأولى

1981م (ص 191) .

يقوم التوزيع أساساً على مراعات حاجات الإنسان ومتطلباته وتوفير حد الكفاية بما يحافظ له على إنسانيته وآدميته .

2- مكافأة «رأس المال» باعتباره عنصراً من عناصر الإنتاج:

والمراد بمكافأة عنصر «رأس المال» في الاقتصاد الوضعي، هو تحديد نسبة من المال يدفعها المقترض للمقرض نظير استخدامه لذلك المال، ويرون أنها ثمن استخدام ذلك المال، أو ثمن الامتناع عن الاستهلاك الحاضر للمال وتأجيله للاستهلاك في المستقبل، وهو ما يطلق عليه: نظرية التفضيل الزمني .

فالاقتصاد الوضعي يرى أن مجرد إقراض المال يستحق صاحبه مقابله فائدة بنسبة محددة، دون أن يتحمل أي تبعات للنشاط الاقتصادي، فلو خسر النشاط الاقتصادي أو هلك بالكلية، يبقى رأس ماله، بفائدته محفوظة لدى المقترض، يلزمه ردها له .

وأما الاقتصاد الإسلامي، فيعترف بأهمية رأس المال كعنصر أساسي من عناصر الإنتاج، إلا أنه لا يستحق أجراً بمجرد استخدامه، فالمال لا يلد مالاً، ولا بُدَّ حتى يُعطى المالُ أجراً من المشاركة مع عنصر العمل، وتحمله للربح والخسارة على ما سيأتي بيانه قريباً .



= وهناك علاقة وثيقة بين تطور أشكال الإنتاج وتطور العلاقات الاقتصادية بما فيها علاقات التوزي، ذلك أن التوزيع في مجتمع رأسمالي يختلف عن التوزيع في مجتمع اشتراكي، والتوزيع في مجتمع يستخدم في إنتاجه الوسائل البدائية، غيره في مجتمع متقدم يستخدم التكنولوجيا الحديثة والتقنية المتقدمة؛ وبحسب هذا الفكر الاقتصادي فإن العامل المؤثر الذي يتوقف عليه كيفية التوزيع هو عناصر وأشكال وأساليب الإنتاج السائدة .

فالاقتصاد الرأسمالي: عناصر الإنتاج فيه أربعة هي: العمل وعائده الأجر، والطبيعة وعائدها الربح، ورأس المال وعائده الفائدة، والمنظم وعائده الربح؛ ويتحدد ثمن أو قيمة كل عنصر من هذه العناصر على أساس سعر السوق، وهو يختلف بحسب العرض والطلب . والاقتصاد الاشتراكي: عنصر الإنتاج الأساسي والرئيسي فيه هو العمل، وعائده الأجر أو الراتب، وقد بينت ذلك قبل قليل . راجع في تفصيل ذلك: «أسس علم الاقتصاد الاشتراكي» للدكتور صلاح الدين نامق (ص 61) وما بعدها، و«الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول» (ص 91) .

المطلب الثاني: توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي:

الفرع الأول: عدالة التوزيع في الإسلام:

الاقتصاد الإسلامي تتحقق فيه عدالة التوزيع على أكمل وجه، سواء أكان ذلك بين الأفراد على مستوى الوطن الواحد، أو بين الدول على المستوى العالمي ، فالإسلام لا يُقرّ تسلّط أقلية على مُقدّرات الجماعة - كما هو شأن المذهب الفردي، والنظم المتفرّعة عنه كالرأسمالية -، كما لا يقرّ مساواة مطلقةً بين مختلفي المواهب والقدرات - كما هو شأن المذهب الجماعي، والنظم المتفرّعة عنه كالاشتراكية والشيوعية -، وإنما هو يحترم التباين والتفاوت تبعاً لاختلاف المواهب والقدرات، مع تقريب الفجوة والفوارق بين أفراد المجتمع الواحد، أو بين دول العالم المختلفة، بما يحقق لها التعاون والتكامل لا السيطرة والاستغلال .

فالتفاوت في توزيع الثروات والدخول أمرٌ طبيعي يُقرّه الإسلام، ويعتبره ضرورة لخلق الحوافز وتحقيق التعاون والتكامل سواء على المستوى المحلي أو العالمي؛ إذ لو تساوى الجميع في توزيع الثروة أو تقاضي كل الأفراد دخولاً متقاربة لما عني أحدهم بزيادة جهده وعمله، بل لركن الكثيرون منهم إلى الدّعة والبطالة، وإذا كان الناس يتفاوتون في كفايتهم وفي مقدار ما يبدولونه من جهد، فإنه من الطبيعي أن يتفاوتوا في مقدار ما يُحصّلونه من دخل ويجمعونه من ثروة، إلا أن التفاوت الذي يسمح به الإسلام هو التفاوت المنضبط أو المتوازن، ويكون بالقدر الذي يحفّز على العمل، ويحقق التكامل لا التناقض، والتعاون لا الصراع، وأما التفاوت الفاحش في توزيع الثروات والدخول، والذي تستأثر من خلاله فئة معينة من الأفراد، أو دول معينة بالخير كله، مما يؤدي إلى تهميش الأغلبية، أو إلى اغترابها، وإثارة حقدّها وثورتها؛ هذا التفاوت يرفضه الإسلام قطعاً ويحاربه .

ومسألة التوزيع في الإسلام لا ترتبط بأشكال الإنتاج - بخلاف ما عليه الاقتصاد

الوضعي - ففي الإسلام - وأياً كانت أشكال الإنتاج السائدة في المجتمع - يتعين:

أولاً: ضمان الحاجات الأساسية لكل فردٍ في المجتمع، وهو ما عبر عنه الفقهاء

باصطلاح «حدّ الكفاية» .

وثانياً - وبعد تحقيق الكفاية لكل أفراد المجتمع - : لا مانع أن تتفاوت الثروات

والدخول لكل شخصٍ بحسب عمله وجهده، وفي حدود ما هو مُقرَّر ومُعترفٌ به شرعاً، وفي الظروف الاستثنائية التي تشحُّ فيها موارد المجتمع - وهي التي لا يتوافر فيها حد الكفاية لكل مواطن - فإنه يشترك الجميع في «حدِّ الكفاف»، بحيث لا يحصل أحدٌ - أياً كان مركزه أو مكانته في المجتمع - على أكثر من احتياجاته الضرورية ⁽¹⁾ .

فهدف الإسلام من الثروة والتنمية الاقتصادية: أن يتوافر لكل فردٍ، أياً كانت جنسيته أو ديانتَه - أي بصفته إنساناً -، حدُّ الكفاية لا الكفاف، أي المستوى اللائق للمعيشة بحسب زمنه ومكانه لا مجرد المستوى الأدنى اللازم للمعيشة؛ وبعد تحصيل الكفاية للأفراد، يكون المجال مفتوحاً للتنافس في كسب الرزق الحلال، وليأخذ كلُّ حسب جهده وطاقته وذكائه وعمله .

وهذا هو الأصل في الاقتصاد الإسلامي، ومؤدَّى ذلك أنه في الظروف الاستثنائية - كمجاعة أو حرب - حيث تقل الموارد ولا تتوافر الحاجيات، يتساوى المسلمون من حيث توفير حد الكفاف، وفي الظروف العادية يتساوى المسلمون من حيث توفير حدِّ الكفاية، وما فوق ذلك يكون لكل تبعاً لعمله وجهده .

عن أبي موسى الأشعري ⁽²⁾ - رضي الله عنه - قال: قال النبي - ﷺ - : « **إِن الْأَشْعَرِيِّينَ إِذَا أَرْمَلُوا فِي الْغَزْوِ، أَوْ قَلَّ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ جَمَعُوا مَا كَانَ عَنْدهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ بِالسُّوْيَةِ، فَهَمُّ مَنِي وَأَنَا مِنْهُمْ** » ⁽³⁾ .

(1) راجع: «المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي» د محمد شوقي الفنجرى، ط: مكتبة النهضة العربية بالقاهرة، 1972م (ص 125).
(2) هو أبو موسى، عبد الله بن قيس بن سليم - رضي الله عنه -، من الأشعريين، ومن أهل زبيد باليمن، صحابي جليل من الشجعان الفاتحين الولاة، قدم مكة عند ظهور الإسلام، فأسلم، وهاجر إلى الحبشة، واستعمله النبي - ﷺ - على زبيد وعدن، وولاه عمر ابن الخطاب البصرة سنة (17هـ)، فافتتح أصبهان والأهواز، ولما ولي عثمان أقره عليها، ثم ولاه الكوفة، وأقره علي، ثم عزله، ثم كان أحد الحكمين بين علي ومعاوية، وبعد التحكيم رجع إلى الكوفة وتوفي بها، كان رقيق القلب والمشاعر، أوتي عذوبة صوت حتى إن رسول الله - ﷺ - كان يتأثر بقراءته للقرآن ويقول له: «لقد أوتيت زمزماً من مزامير آل داود»، له (355 حديثاً) كانت وفاته - ﷺ - سنة (44 هـ) .

راجع: «الاستيعاب» (4/1762)، و«أسد الغابة» (6/299)، و«سير أعلام النبلاء» (2/380)، و«الأعلام» (4/114) .
(3) رواه البخاري (2486) (3/138) كتاب الشركة، باب الشركة في الطعام والتَّهْدِ والعُرُوض ، ومسلم (2500) (4/1944، 1945) كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل الأشعريين رضي الله عنهم .

وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قل: «مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ، فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ، فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ»، قال: فذكر من أصناف المال ما ذَكَرَ حتى رأينا أنه لا حقَّ لأحدٍ مِنَّا في فَضْلٍ⁽¹⁾.
وفي هذا المعنى يقول الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: «إني حريصٌ على ألا أدع حاجة إلا سددها ما اتسع بعضنا لبعض، فإذا عجزنا تأسَّينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف»⁽²⁾.

وفي عام المجاعة [سنة 18هـ] أخذ - رضي الله عنه - فضول الأغنياء والأقاليم، ووزعها على ذوي الحاجات، وكان - رضي الله عنه - يقول: «لو لم أجد للناس ما يسعهم إلا أن أدخل على كلِّ أهل بيتٍ عدتهم، يقاسموهم أنصاف بطونهم حتى يأتي الله بالحق - أي المطر - ففعلتُ، فإنهم لن يهلكوا على أنصاف بطونهم»⁽³⁾.
وعلى هذا: فالحاجة⁽⁴⁾، والعمل⁽⁵⁾ المنضبط بضوابط الإسلام وقيمه؛ هما أدوات توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي.

الفرع الثاني: أهم الأسس التي يقوم عليها توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي:

من الأسس التي يقوم عليها توزيع الثروة - وإعادة التوزيع - في الاقتصاد

ومعنى (التَّهْدُ) بكسر النون وفتحها: أن يُخْرَجَ كُلُّ مَنْ الرِّفَاءُ نَفَقَةُ سَفَرِهِ، وتوضع النفقات كلها، ويخلط بعضها ببعض، وينفق الجميع منها، وإن تفاوتوا في الأكل، و(أَرْمَلُوا) أي: قُلَّ زادهم وطعامهم، أصله من الرَّمْل، كأهم لصقوا بالرمل من القلة، و(في إناء واحد) أي: اقتسموه بمكيال واحد حتى لا يتميز بعضهم عن بعض، و(بالسوية) أي: متساوين.

راجع: «فتح الباري» لابن حجر (129/5، 130).

(1) تقدم تخريجه (ص 415).

(2) راجع: «سيرة عمر بن الخطاب» لابن الجوزي، ط: المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة (ص 101)، وراجع مزيداً من التخريج

للأثر ورواياته في «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» (83/5 - 85) وقال الألباني: «صحيح موقوف».

(3) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (240/3).

(4) الاختلاف بين الإسلام والاقتصاد الوضعي - في اعتبار الحاجة أداة من أدوات التوزيع - يتمثل في مصداقية الاقتصاد

الإسلامي في تحقيق الرخاء الاقتصادي لجميع أفراد الأمة، وليس القادرين على العمل فقط، كما هو الحال في الاقتصاد الوضعي.

راجع: «المذهب الاقتصادي المصري» عدنان خالد التركماني، مكتبة السوادى، جدة، الطبعة الأولى 1990م (ص 331).

(5) العمل هو الأداة الرئيسة للاستفادة من هذا الكون المسخر للإنسان، والعمل هو أساس التملك، فكل عامل يحظى بالثروات

التي يحصل عليها نتيجة جهده وعمله، ولذلك يكون العمل أداة رئيسة في التوزيع راجع: «أصول الاقتصاد الإسلامي» رفيق المصري،

(ص 181)، و«مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي» عبد العزيز فهمي هيكل، ط: دار النهضة العربية، القاهرة 1983م (ص 183).

الإسلامي، ما يلي:

1 المال مال الله والبشر مستخلفون فيه:

وقد تقدّم بيان ذلك وبسطه والتدليل عليه ⁽¹⁾، والذي يعيننا هنا هو ما يترتب على ذلك؛ فإذا كانت الملكية - خاصة كانت أم عامة - في الإسلام لله - تعالى - حقيقة، ترتب على ذلك: أن ملكيتنا عبارة عن أمانة واستخلاف ومسئولية، ويتعين علينا حينها الالتزام بتعاليم الإسلام في كل ما يتعلق بذلك المال كسباً وإنفاقاً.

فمثلاً - فيما يتعلق بموضوع التوزيع - لا يجوز تمكين السفهاء والمبذرين من هذا

المال؛ قال - تعالى - : ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ ⁽²⁾ .

كما لا يجوز كثر المال وحرمان العاجزين المحتاجين من حقهم فيه؛ قال - ﷻ - :

﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَيْنَهُمْ﴾ ⁽³⁾، وقال - جل وعلا - : ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ
الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ^(٢٤) يَوْمَ يُخْمَلُ عَلَيْهِمَا فِي نَارِ
جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ
تَكْنِزُونَ﴾ ⁽⁴⁾ .

ولا يجوز أن يكون المال متداولاً بين فئة قليلة من الناس، قال - تعالى - : ﴿كَيْ لَا

يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ ⁽⁵⁾ .

كما أن هناك حقوقاً والتزامات أوجبها الله - تعالى - على الملاك للأموال، ومنها حق الزكاة، والنفقة الواجبة على القريب، إضافةً إلى الترغيب في الإنفاق المندوب، والبذل للمال في سبل الخير .

(1) راجع هنا : المطلب الأول من المبحث الثالث في الفصل التمهيدي، الملكية الحقيقية لله (ص 55) .

(2) سورة النساء: آية 5 .

(3) سورة النور: آية ٣٣ .

(4) سورة التوبة: الآيات ٣٤ - ٣٥ .

(5) سورة الحشر: آية 7 .

2- شرعية التملك تسقط إذا لم يُحسَن استخدامها:

إذا لم يحسن المالك استخدام ثروته استثماراً أو إنفاقاً، في المصلحة الخاصة أو العامة، فإن شرعية تملكه تسقط، ومن هنا شرع الحرج في الإسلام على من ثبت أنه غير رشيد في استعمال الثروة والمال .

وقال عمر بن الخطاب لبلال - رضي الله عنهما -، وقد أعطاه الرسول - ﷺ - أرض العقيق: «إن رسول الله - ﷺ - لم يقطعك لتحجز عن الناس وإنما أقطعك لتعمل، فخذ ما قدرت على عمارته ورد الباقي» (1) .

3- للجميع حد الكفاية وإن اختلفوا في العمل والجهد:

ففي مسألة التوزيع للثروة والدخول، يراعى حاجات الناس وما يحقق لهم الكفاية بحسب المستوى اللائق للمعيشة الإنسانية، وبحسب ظروف المكان والزمان الذي يوجد فيه الإنسان

4- مكافأة عناصر الإنتاج: «التقوى» (3)، و«رأس المال»، و«العمل»:

عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي تتمثل في هذه الثلاثة أمور: «التقوى»، و«رأس المال»، و«العمل» .

ومكافأة عنصر «التقوى» يكون من عند الله - تعالى -، وهو البركة في الدنيا، والجنة في الآخرة، أما من حيث مكافأة عنصري الإنتاج الآخرين: «رأس المال» (4)، و«العمل»، فنصيب كل منهما - أو عائد كل عنصرٍ منهما - يتحدد بالاتفاق،

(1) رواد البيهقي في «السنن الكبرى» (7637) (256/4)، والحاكم (1467) (561/1) وصححه ووافقه الذهبي، كما رواه القاسم بن سلام في «الأموال» (712) (368/1)، وابن زنجويه في «الأموال» (1069) (647/2) .

(2) راجع في تفصيل ذلك ما تقدم هنا في مقصد: تحقيق تمام الكفاية للفرد (ص 306-313) .

(3) عنصر «التقوى» من أهم عناصر الإنتاج في الإسلام، رغم أن سائر المذاهب والنظم الاقتصادية الوضيعة تغفله ولا تعيره أي اهتمام، والمراد به: ابتغاء وجه الله تعالى ومراعاته وخشيته سبحانه في كل ما نقوم به من عمل أو نباشره من نشاط اقتصادي، وهو ما عبرت عنه عدة آيات قرآنية وأحاديث نبوية، وقد تقدم بيان ذلك في الكلام على الأصل الخامس من أصول الكسب والاستثمار (ص 163، 164) .

(4) أعني بمكافأة «رأس المال»: كونه مضارباً به في نشاطٍ اقتصادي مشروع، فيُحدد نسبةً للمالكة بالاتفاق مع الطرف الآخر في عملية المضاربة، فأرأس المال لا يكون له عائدٌ إلا إذا ساهم مع العمل في الربح والخسارة، وحينئذ يكون له نصيب في العائد - أيًا كانت نسبته - وذلك في صورة «ربح» لا فائدة، وأما تحديد فائدة لرأس المال دون مشاركة أو تحمل للخسارة في النشاط الاقتصادي، وترتيب هذه الفائدة على مجرد الإقراض من صاحب المال للجهة القائمة بذلك النشاط - كما هو الحال في الاقتصاد الوضعي - فذلك ربما يجرّمه الإسلام . راجع: «الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول» (ص 80، 87) .

ويحكمه في الاقتصاد الإسلامي أمران:

أولهما: سعر السوق - أي: قوى العرض والطلب -، والتي تُحدّد نصيب أو عائد كل من العمل ورأس المال في المضاربة - أي: العملية الإنتاجية - .

ثانيهما: ألا يكون سعر السوق مُخِلًّا أو مُحِيفًا بحق أحد الطرفين؛ صاحب المال، أو العامل، وإلا تعين على ولي الأمر - أي: الدولة - التدخل لتحديد الثمن - أي: عائد كل عنصر من عناصر الإنتاج -، وذلك بالقدر الذي يحقق العدل والتوازن بين أطراف العملية الإنتاجية، باعتبار أن هذا العدل أو التوازن هو غاية ما يحرص عليه الإسلام⁽¹⁾ .

وعليه، فإنّ من واجبات الدولة الإسلامية المعاصرة: التدخل في تحديد أدنى الأجور بما يضمن «حدّ الكفاية»، وكذلك التزامها بالتدخل في تحديد الأسعار إذا ما اقتضت الضرورة ذلك .

ومؤدّي ما تقدّم: أنه في مجال التوزيع الوظيفي - أو مكافأة عناصر الإنتاج -: يعتدّ الاقتصاد الإسلامي بسعر السوق، وهو بهذا يوافق الرأسمالية، لكنه يخالفها في عدم الاعتماد الكلي على سعر السوق، بل تتدخل الدولة في تحديد السعر، أو مكافأة عناصر الإنتاج، متى كان هذا السعر مُحِيفًا بأحد أطراف العملية الإنتاجية، أو حتى المستهلك .

وإذا كان الاقتصاد الإسلامي يسمح بتدخل الدولة في مكافأة عناصر الإنتاج وتحديد الثمن، وهو بهذا يوافق الاشتراكية، إلا أنه يخالفها في أساس هذا التدخل أو سببه ، وفي تحديد نطاقه أو مداه، ذلك أن هذا التدخل مشروطٌ في الإسلام بتدخل عوامل أخرى غير قوى العرض والطلب، كغشٍ، أو احتكارٍ - أو غيرهما - مما يجعل ثمن السوق غير عادلٍ، أو مُحِيفًا بأحد أطراف العملية الإنتاجية، أو بالمستهلك ذاته، كما لا يكون التدخل مطلقاً حسبما تُقدّره الدولة، بل هو بالقدر الذي يُحقّق العدل والتوازن بين أطراف العملية الإنتاجية، وبين هؤلاء والمستهلك ذاته⁽²⁾ .

(1) راجع : «الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول» (ص 80 - 83) .

(2) <المرجع السابق> (ص 83 ، 84) .

5 - الزكاة والصدقات ودورهما في توزيع الثروة :

وذلك من جانبين:

الجانب الأول: جانب مَنْ يتلقى الزكاة والصدقة، وذلك بتغطيتها لجميع أشكال الحاجة التي شُرِعَ لأجلها التكافل الاجتماعي، كما أنها تسمح للفقير والمسكين - على رأي بعض الفقهاء - بأخذ ما يستغني به عن الحاجة والفقر، كأن يهيئ له بضاعة يتجر بها، أو يشتري له آلات صناعة أو حرفة يكتسب منها .

الجانب الثاني: جانب من يدفع الزكاة، فباعتبار أن الزكاة تمثل اقتطاعاً من دخلهم، فهذا في حد ذاته مؤثرٌ في تفتيت الثروة وإعادة توزيعها، وتكرار الزكاة بصفة دورية - كل سنة، أو عند كل حصاد في زكاة الزروع والثمار -، له تأثيره في إعادة توزيع الدخل بصفة دائمة .

6- عمومية التنمية وشمولية التوزيع:

عدالة التوزيع في الإسلام تقتضي أن (تتوازي جهود التنمية، ومن ثم لا يقبل في الإسلام أن تنفرد بالتنمية المدن دون القرى، أو أن تستأثر الصناعة بالتنمية دون الزراعة، أو أن تقدم الكماليات أو التحسينات على الضروريات أو الحاجيات، أو أن تسبق الصناعات الثقيلة أو المستوردة الصناعات الاستهلاكية أو المحلية، أو أن يركّز على المشروعات الإنتاجية دون الخدمات والتجهيزات الأساسية... الخ، من الأخطاء العديدة التي وقعت فيها مختلف الدول العربية والإسلامية، مُقلّدةً دون وعي تجارب شرقية أو غربية، غافلة أو جاهلة الصيغة الإسلامية بضرورة «التوازن الإنمائي»، ولا شك أن التنمية الاقتصادية غير المتوازنة التي نراها في أغلب دول العالم الإسلامي مركزة على جزء من الاقتصاد القومي دون بقية الأجزاء هي تنمية مشوهة، بل هي في حقيقتها تنمية للتخلف إذ تزيد من تدهور بقية الأجزاء⁽¹⁾)

والتنمية في الرأسمالية: الباعث فيها هو تحقيق أكبر قدر من الربح، مما يؤدي عادة إلى الانحراف بالإنتاج عن توفير احتياجات المجتمع الضرورية مع وفرة إنتاج السلع الكمالية

(1) «الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول» (ص 68، 69) .

التي يطلبها الأغنياء والمترفون، وما يصاحب ذلك من سيادة المادة ومختلف المساوئ الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات الغربية .

والتنمية في الاشتراكية: الباعث فيها هو سدُّ احتياجات الدولة وفق أطماع وسياسات القائمين على الحكم لا وفق احتياجات ورغبات المواطنين أنفسهم، مما يهدد كلية حرية الفرد ويجعل منه ترس أو أداة لا غاية .

والتنمية في الإسلام: الباعث فيها ليس الربح شأن الرأسمالية، ولا أهواء القائمين على الحكم شأن التنمية الاشتراكية، وإنما هو ضمان حد الكفاية لكل مواطن ليتحرر من أية عبودية أو حاكمية إلا عبودية وحاكمية الله وحده .

فغاية التنمية الإسلامية هو الإنسان نفسه لا تستعبده المادة شأن التنمية الرأسمالية، ولا يستذله الغير شأن التنمية الاشتراكية، وإنما محرراً مكرماً يعمر الدنيا ويحييها بالعمل الصالح ليسعد في الأرض ويفوز بجنة الله في الآخرة ⁽¹⁾ .

7 - عدم السماح باستئثار أقلية بخيرات المجتمع:

وهذا من أهم الأسس التي يقوم عليها التوزيع في الاقتصاد الإسلامي؛ فقوام المجتمع الإسلامي هو العدل والمحبة والتعاون، والتفاوت الفاحش في توزيع الثروة واستئثار أقلية بخيرات المجتمع، يتنافى مع العدل، ويؤدّي إلى الجور والطبقية والصراع، وتحكّم الأغلبية واستبدادها، كما يولد الكراهية والحسد في نفوس الأكثرية الكادحة، مما يقضي على الانسجام والوحدة والتعاون بين أفراد المجتمع على المستوى المحلي، وبين الدول على المستوى العالمي، فهو فساد وإفساد من جميع الأوجه ولكافة الأطراف، أغنياء كانوا أو فقراء، ومتقدمين كانوا أو متخلفين .

ولعلّ من الحِكَم التي شرّع لأجلها الميراث: تفتيت الثروة تفتيتاً هادئاً ومستمرّاً بلا عنفٍ أو ثورة، وإعادة توزيعها، وعدم بقائها في يد شخص واحدٍ إلى الأبد، وفي هذا ما

(1) راجع : «المرجع السابق» (ص 69 ، 70) .

فيه من تنشيط للاقتصاد، وتدوير لعجلة الإنتاج⁽¹⁾.

قال الله - تعالى - : ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ⁽²⁾﴾ ، بمعنى أنه لا يُقبل في

الإسلام أن يكون المال متداولاً بين فئة قليلة من الناس .

وقال النبي - ﷺ - في شأن الزكاة: « **صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على**

فقرائهم»⁽³⁾ .

وبناء على ذلك: يتعين على الدولة الإسلامية التدخل من وقت لآخر لإعادة التوازن

في توزيع الثروة عند افتقاده .

وهذا ما فعله الرسول - ﷺ - عند هجرته إلى المدينة؛ إذ ظهر اختلال في

المراكز الاقتصادية بين المهاجرين والأنصار، بعد أن ترك المهاجرون أموالهم بمكة، بينما كان

الأنصار بالمدينة، وأساس ثروتهم هو الزراعة، ول بعضهم أراضٍ واسعة، استخدموا فيها

المهاجرين كأجراء، وهو ما لا يحقق التوازن الاقتصادي، ومن ثم حرم الرسول - ﷺ -

تأجير الأرضي الزراعية ؛ فعن جابر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - ﷺ - : «**من كانت**

له أرض فليزرعها، فإن لم يستطع أن يزرعها وعجز عنها، فليمنحها أخاه المسلم، ولا

يؤاجرها إياها»⁽⁴⁾ .

حتى إذا ما استقرت الأمور بالمهاجرين وتحسنت أحوالهم المادية أجاز الرسول عليه

(1) راجع: «الاقتصاد الإسلامي» د . مصلح عبد الحي النجار (ص 274) .

(2) سورة الحشر: آية 7 .

(3) رواه البخاري (1496) (2/128) كتاب الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء وتُرَدُّ في الفقراء حيث كانوا، ومسلم (19)

(50/1) كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، من حديث معاذ - رضي الله عنه - ، وتمام الحديث: «**إنك ستأتي قوماً أهل**

كتاب، فإذا جنتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فإن هم أطاعوا لك بذلك، فأخبرهم أن الله قد

فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لك بذلك، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من

أغنيائهم فترد على فقرائهم، فإن هم أطاعوا لك بذلك، فإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم، فإنه ليس بينه وبين الله

حجاب» .

(4) رواه مسلم (91) (1536) (4/1176) كتاب البيوع، باب كراء الأرض، وروى في الموضع ذاته (87) (1536) عن

جابر - رضي الله عنه - «أن رسول الله - ﷺ - نهي عن كراء الأرض» .

وراجع في الكلام على مسألة تأجير الأرض واختلاف العلماء فيها: «شرح صحيح مسلم» للنووي (10/198، 199) .

الصلاة والسلام تأجير الأراضي الزراعية⁽¹⁾.

وهو ما فعله الرسول - ﷺ - أيضاً حين قصر توزيع فيء بني النضير على المهاجرين لحاجتهم، ولم يعط إلا رجلين من الأنصار كانا ذوي حاجة، لم يقسم لأحد من الأنصار غيرهما⁽²⁾.

فالحكمة التي أوحى بتخصيص هذا الفيء للمهاجرين، هي: إعادة التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع⁽³⁾.

وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - عند فتح الشام والعراق، أراد المحاربون قسمة الأراضي المفتوحة عليهم باعتبار أنها تأخذ حكم الغنائم، فرفض ذلك عمر - رضي الله عنه -، لما سيؤدي إلى استثثار أقلية بثروات خيالية، وحرمان أجيال أخرى قادمة من ذلك الخير؛ وسيؤدي ذلك بالتالي إلى اختلال التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع، وكان مما قاله عمر - رضي الله عنه -: «لولا آخر الناس ما فتحت قرية إلا قسمتها بين أهلها كما قسم النبي - ﷺ - أرض خيبر»، وقد انتهى الصحابة إلى الأخذ بوجهة نظره بأن حكم الغنائم هو في الأموال المحددة قيمتها من المنقولات، بخلاف الأمر في العقارات والأموال الكبيرة كالأراضي المفتوحة، فإنها تكون وفقاً للمسلمين جميعاً، أي ملكية عامة للدولة لا ملكية خاصة للمحاربين، وتركها في أيدي أصحابها الأصليين من قبيل الانتفاع مقابل دفع الخراج لبيت المال - أي: أجرة الأرض -⁽⁴⁾.

وفعل الخليفة عمر، وموافقة الصحابة له - رضي الله عنهم جميعاً - كان في دائرة نصوص الشرع ومقاصده، فقد كان - رضي الله عنه - حريصاً على أن يُبقي مصدراً ثابتاً ومتجدداً

(1) راجع: «الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول» (ص 107).

(2) رواه أبو داود (3004) (363/2 - 365) كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في خبر النضير، عن رجل، من أصحاب النبي - ﷺ -، وفيه: «فكان نخل بني النضير لرسول الله - ﷺ - خاصة، أعطاه الله إياها وخصه بها (...) بغير قتال، فأعطى النبي - ﷺ - أكثرها للمهاجرين، وقسمها بينهم، وقسم منها لرجلين من الأنصار، وكانا ذوي حاجة، لم يقسم لأحد من الأنصار غيرهما، وبقي منها صدقة رسول الله - ﷺ - التي في أيدي بني فاطمة - رضي الله عنها -».

(3) راجع: «المبادئ الاقتصادية في الإسلام» د علي عبد الرسول، ط: دار الفكر العربي سنة 1969م (ص 105) وما بعدها.

(4) راجع: «سيرة عمر بن الخطاب» لابن الجوزي (ص 154) وما بعدها، و«المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي» د. محمد شوقي الفنجري (ص 125) وما بعدها.

لمالية الدولة الإسلامية، يساعد منه كل محتاج في كل زمان ومكان⁽¹⁾.

والتزاماً بنفس المبدأ، كتب الخليفة عمر - رضي الله عنه - إلى عامله على أرض الحمى⁽²⁾ قائلاً: «أدخل ربَّ الصُّرَيْمَةِ، وَرَبَّ الْغُنَيْمَةِ - أي: صاحب الإبل القليلة والغنم القليل - وإيَّايَ وَنَعَمَ ابْنَ عَوْفٍ، وَنَعَمَ ابْنَ عَفَّانَ، فَلْيُتِمَّا إِنْ تَهْلِكُ مَاشِيَتُهُمَا يَرْجِعَا إِلَى نَخْلٍ وَزَرْعٍ، وَإِنَّ رَبَّ الصُّرَيْمَةِ، وَرَبَّ الْغُنَيْمَةِ إِنْ تَهْلِكُ مَاشِيَتُهُمَا، يَأْتِنِي بَيْنِيهِ، فيقول: يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ أَفَتَارِكُهُمْ أَنَا لَا أَبَا لَكَ؟!»⁽³⁾.

والمُتأمل في قول عمر - رضي الله عنه - يُلاحظ أن الأرض حُمِيتْ لِنَعَمِ الصدقة؛ كي يستفيد منها الفقراء دون الأغنياء، وهذا يسهم في علاج التفاوت الشديد بين دخل الفقراء ودخل الأغنياء، من غير اعتداء على مال الغني⁽⁴⁾.

وروي أنه حين أقطع الخليفة أبو بكر الصديق الصحابيَّ طلحةَ بن عبيد الله أرضاً وكتب له بها كتاباً، وطلب منه أن يُشهد عليه عمرَ بن الخطاب - رضي الله عنهم جميعاً -؛ رفضَ عمر، وعلَّل رفضه بقوله: «أهذا كلُّه لك دون الناس» فلمَّا رجع طلحة إلى أبي بكر متسائلاً: أَيْكُمَا الخليفة؟! ردَّ عليه أبو بكر بأنه عمر⁽⁵⁾.

وفي أواخر أيام الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، بدأت تظهر طبقة من كبار الأثرياء في شبه الجزيرة العربية وخارجها، وعزم عمر - رضي الله عنه - على مواجهتها بما

(1) وقد استدلل عمر - رضي الله عنه - لما ذهب إليه بآيات من سورة الحشر، من قوله - تعالى -: ﴿لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ إلى قوله - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [سورة الحشر: الآيات 7 - 10].

(2) قال الأمير محمد بن إسماعيل الصنعائي في «سبل السلام» (2/120): «الحمى يقصر ويُمَدُّ، والقصر أكثر، وهو المكان الحمي، وهو خلاف المباح، ومعناه: أن يمنع الإمام الرعي في أرض مخصوصة لتختص برعيها إبل الصدقة مثلاً».

(3) رواه البخاري (3059) (71/4) كتاب الجهاد، باب إذا أسلم قومٌ في دار الحرب، ولهم مالٌ وأرضون، فهي لهم.

(4) راجع: «مجلة البحوث الإسلامية»، صادرة عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالسعودية، العدد 30 (ص 186).

(5) راجع: «الأموال» للقاسم بن سلام (ص 351 - 352)، و«الأموال» لابن زنجويه، تحقيق د. شاكِر ذيب فياض، ط: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى 1406هـ (2/623، 624).

عُرف عنه من حسم وقوة في الحق، وقد نُقل عنه قوله: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت، لأخذت فضول الأغنياء فرددتها على الفقراء»، وقوله⁽¹⁾: «والله لئن بقيت إلى الحول، لألحقن أسفل الناس بأعلامهم»⁽²⁾.

وخلاصة ما مضى مما يتعلق بالفرق بين الإسلام والاقتصاد الوضعي في توزيع الثروة: أن توزيع الثروة ليس - كما يرى الاقتصاد الوضعي - قضية أشكال - أو أوضاع - معينة للإنتاج تسود المجتمع، بحيث تتطلب نظاماً معيناً للتوزيع يلائم سيرها أو نموها، وبحيث يتغير التوزيع كلما تغيرت أو تطورت أشكال الإنتاج أو أساليبه.

وإنما هي في نظر الإسلام قضية إنسان له متطلباته الضرورية أو حاجاته الأساسية والتي يتعين أولاً وقبل كل شيء إشباعها في إطار يحافظ على إنسانيته وينميها، سواء كان هذا الإنسان في مجتمع متخلف يحرق الأرض بيده ويستخدم في إنتاجه الوسائل البدائية، أو كان في مجتمع متقدم يصنع المواد الأولية ويستخدم في إنتاجه قوة البخار أو الكهرباء أو الذرة، ثم بعد ذلك - أي: بعد ضمان ما يسميه رجل الفقه الإسلامي بحد الكفاية لا الكفاف، وما يعبر عنه البعض بحد الغنى أو تمام الكفاية - لا مانع أن تتفاوت الثروة والدخول لكل بحسب عمله وكفاحه، وفي حدود ما هو مقرر أو معترف به شرعاً .

وقد لخص الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - سياسة التوزيع في الإسلام بقوله: «ما من أحد إلا وله في هذا المال حق: الرجل وحاجته (...) والرجل وبلاؤه - أي: عمله -»، ثم

(1) راجع: «سيرة عمر بن الخطاب» لابن الجوزي (ص 58، 154) .

(2) هكذا أراد أن يفعل، لكن الأجل وافاه - رضي الله عنه - وطعن بتلك الطعنة الفاجرة الغادرة من المخوسي الكافر - ضبط - قبل أن يتمكن من تحقيق ما تمناه ، وخلف عمر في الخلافة عثمان بن عفان - رضي الله عنهما - ، وقد تفجرت المشكلة الاقتصادية بصورة عنيفة، مما دعا الصحابي الجليل أبا ذر الغفاري - رضي الله عنه - إلى التصدي للوضع والمناداة باسم الإسلام بأنه لا يجوز لمسلم أن يمتلك أكثر من حاجته وما زاد فيجب إنفاقه كله في سبيل الله .

راجع: «ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي» د . محمد شوقي الفنجري، ط : مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، 1978م (ص 46، 47) .

ولعل من أهم أسباب تفكك الدولة الإسلامية: تلك السياسة التي جرى عليها متأخرو خلفاء بني أمية، من استئثارهم دون سائر المسلمين بكثير من الثروة، واتجاههم في معيشتهم إلى البذخ والترف، وزاد الأمر سوءاً، أن بدأ يضعف التكافل التلقائي للمجتمع الإسلامي بضعف الوازع الديني عن تعاليم الإسلام .

راجع: «الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول» (ص 110) .

قوله: «إني حريص على ألا أدع حاجة إلا سددها ما اتسع بعضنا لبعض، فإذا عجزنا تأسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف»⁽¹⁾ .

وقال عمر - رضي الله عنه - عام الرمادة⁽²⁾: «لو لم أجد للناس ما يسعهم إلا أن أُدْخِلَ على كلِّ أهل بيتٍ عدتهم، يقاسموهم أنصاف بطونهم حتى يأتي الله بالحقيا - أي المطر - ففعلتُ، فإنهم لن يهلكوا على أنصاف بطونهم»⁽³⁾ .



(1) راجع: «سيرة عمر بن الخطاب» لابن الجوزي (ص 101)، وراجع مزيداً من التخريج للأثر ورواياته في « إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» (83/5-85) وقال الألباني: «صحيح موقوف» .

(2) أي: المجاعة، وكان سنة (18هـ)، وقيل لها: عام الرمادة ؛ لأن الأرض كانت قد اغبرت من شدة الجذب، وكان الغبار يرتفع بين السماء والأرض كالرماد . راجع: «الاستذكار» لابن عبد البر، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، ط: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1421هـ - 2000م (380/8) .

(3) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (240/3)، وراجع أيضاً: «الاستذكار» لابن عبد البر (372/8) .

المبحث الثالث:

التكافل الاجتماعي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المراد بالتكافل الاجتماعي:

التكافل لغةً: من الكفل، بمعنى الإعالة، تقول: كفل الصغير، أي: ربّاه وأنفق عليه، ومنه قوله - تعالى -: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَهُمُ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾⁽¹⁾، أي: اقترحوا بإلقاء أفلامهم على مريم، لينظروا أيهم أولى بكفالتها ورعايتها⁽²⁾.

ومعنى التكافل الاجتماعي: «تساند المجتمع أفراداً وجماعة، بحيث لا تطغى مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة، ولا تذوب مصلحة الفرد في مصلحة الجماعة، فيعيش الأفراد في كفالة الجماعة، وتكون الجماعة متلاقية في مصالح الأفراد، ودفع الضرر عنهم»⁽³⁾.

أو هو: «إيمان الأفراد بمسئولية بعضهم عن بعض، وبأن كل واحد منهم حامل لتبعات أخيه، ومحمول بتبعاته على أخيه، فإذا ما أحسن كان إحسانه لنفسه ولأخيه، وإذا ما أساء كانت إساءته على نفسه وأخيه»⁽⁴⁾.

هل هناك فرق بين التكافل الاجتماعي والضمان الاجتماعي؟

يُفرّق الدكتور محمد شوقي الفنجري بين «الضمان الاجتماعي» و«التكافل الاجتماعي»، ويرى أنّ مما تميز به الإسلام في ذلك الجانب - عن الاقتصاد الوضعي - أنه جمع بينهما.

فيرى أنّ الضمان الاجتماعي: التزام الدولة الإسلامية نحو كافة المقيمين بها - أيّاً

(1) سورة آل عمران: آية ٤٤ .

(2) راجع: «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (405/5).

(3) راجع: «المجتمع التكافل في الإسلام» عبد العزيز الحياط، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت 1981م (ص 11، 12).

(4) راجع: «منهج القرآن في بناء المجتمع» محمود شلتوت، ط: دار الهلال، القاهرة 1981م (ص 81).

كانت ديانتهم أو جنسياتهم - بتقديم المساعدة للمحتاجين منهم في الحالات الموجبة لها كمرض أو عجز أو شيخوخة حتى يحصل لهم تمام الكفاية - متى لم يكن لهم دخل أو مورد يوفرها لهم - وذلك عن طريق الزكاة، ودون أن يُطلب منهم دفع اشتراكات مُقدِّماً .

ويُعرَّفُ التكافل الاجتماعي بأنه: التزام الأفراد بعضهم نحو بعض ببعض الحقوق الاجتماعية التي أوجبها أو ندب إليها الإسلام، ومنها: حق القرابة ⁽¹⁾، وحق الجوار، والتميز الضيافة ⁽²⁾، والتميز الإنفاق في سبيل الله، فالرابطة بين المسلمين لا تقتصر على مجرد التعاطف المعنوي من شعور الحب والبر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل تشمل كذلك: التعاطف المادي بالتميز كل فرد قادر بعون أخيه المحتاج .

فالإسلام دين الضمان الاجتماعي من حيث التميز الدولة، وهو دين التكافل الاجتماعي من حيث التميز الأفراد، ودور الدولة هو الدور الأساس الذي يوفر لكل محتاج تمام الكفاية ⁽³⁾، ثم يأتي دور الأفراد من خلال التكافل الاجتماعي، كعنصرٍ مُكَمِّلٍ لالتزام

(1) حق القرابة هو التميز المسلم الغني بالإنفاق على قرابته الوثيقة من الفقراء كأصوله وفورعه، حيث يعتبرون جزءاً منه ويلتزم شرعاً بهم .

(2) التميز الضيافة في الإسلام غايته ثلاثة أيام؛ قال النبي - ﷺ -: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته» قال: وما جائزته يا رسول الله ؟ قال: «يوم وليلة، والضيافة ثلاثة أيام، فما كان وراء ذلك فهو صدقة عليه»، رواه البخاري (6019) (11/8) كتاب الأدب، باب: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ، ومسلم (48) (69/1) كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف وفي اللقطة باب الضيافة ونحوها .

قال الإمام النووي - رحمه الله - في «شرح صحيح مسلم» (30/12، 31): (أجمع المسلمون على الضيافة وأنها من متأكدات الإسلام، ثم قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة - رحمهم الله تعالى - والجمهور: هي سنة ليست بواجبة، وقال الليث وأحمد: هي واجبة يوماً وليلة، قال أحمد - رضي الله عنه - هي واجبة يوماً وليلة على أهل البادية، وأهل القرى دون أهل المدن، وتأول الجمهور هذه الأحاديث وأشباهها على الاستحباب ومكارم الأخلاق وتأكد حق الضيف، كحديث «غسل الجمعة واجب على كل محتلم» أي متأكد الاستحباب، وتأولها الخطابي - رحمه الله - وغيره على المضطر، والله أعلم .

وقال الدكتور محمد شوقي الفنجري في «الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول» (ص73): «والحديث يدل على أن إكرام الضيف في حدود ثلاثة أيام واجب، بدليل تعليق الإيمان عليه، وبدليل جعل ما بعد الثلاثة أيام صدقة تطوع» .

(3) الدولة في المجتمع المسلم مسئولة عن الفقراء والأيتام والعاطلين والعجزة واللقطاء ، وتشير الكتب الفقهية إلى ضرورة توافر الضمان الاجتماعي لكل محتاج حيث تقوم الدولة بتوفير الإنفاق والعلاج المجاني لكل محتاج؛ يقول الكاساني في «بدائع الصنائع» (69/2): «وأما النوع الرابع - لم يوضع في بيت المال من الأموال، وهو ما أخذ من تركة الميت الذي مات ولم يترك وارثاً أصلاً، أو ترك زوجاً، أو زوجة - فيُصرف إلى دواء الفقراء والمرضى وعلاجهم وإلى أكفان الموتى الذين لا مال لهم ، =

الدولة وجهودها في إزالة العَوَزِ والقضاء على الفقر⁽¹⁾ .



= وإلى نفقة اللقيط وعقل جنائته، وإلى نفقة من هو عاجز عن الكسب، وليس له من تجب عليه نفقته، ونحو ذلك، وعلى الإمام صرف هذه الحقوق إلى مستحقيها» .

وقد خصصت الدولة الإسلامية عطاءً معيَّناً من بيت المال للأطفال، سواء كانوا أغنياء أم فقراء، رعايةً لهم وحرصاً على تنشئتهم تنشئةً صالحةً متوازنة؛ فقد روى ابن زنجويه في كتاب «الأموال» (852) (ص 527) عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: كان عمر لا يفرض للمولود حتى يُفطَم، قال: ثم أمر منادياً فنادى ألا تعجلوا أولادكم عن الفطام، فإننا نفرض لكل مولود في الإسلام، قال: وكتب بذلك إلى الآفاق، بالفرض لكل مولود في الإسلام» . ورواه أيضاً: القاسم بن سلام في كتابه «الأموال» (583) (ص 302)، وراجع أيضاً: «الأحكام السلطانية» للماوردي (ص 300) .

ولا تقتصر واجبات الدولة المسلمة على رعاية المحتاجين من المسلمين فحسب، وإنما تمتد إلى رعاية غير المسلمين كذلك، فقد جاء في كتاب خالد بن الوليد - رضي الله عنه - إلى أهل الحيرة - عندما صالحهم - في زمن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - : «وجعلت لهم: أيما شيخ ضعف عن العمل، أو أصابته آفة من الآفات، أو كان غنياً فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه؛ طرحت جزيته، وعيل من بيت مال المسلمين وعياله، ما أقام بدار الهجرة ودار الإسلام» . راجع «الخراج» لأبي يوسف (157، 158) .

ولما وجد عمر شيخاً من اليهود يسأل الناس، قال: ما أنصفناك إن كنا أخذنا منك الجزية في شيبتك ثم ضيعناك في كبرك ! قال: ثم أجرى عليه من بيت المال ما يصلحه .

وعندما مرَّ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بشيخ من أهل الذمة، يسأل على أبواب الناس، قال: «ما أنصفناك إن كنا أخذنا منك الجزية في شيبتك، ثم ضيعناك في كبرك» ثم أجرى عليه من بيت المال ما يصلحه .

راجع «الأموال» لابن زنجويه (179) (ص 169)، و«الأموال» للقاسم بن سلام (119) (ص 56)، و«أحكام أهل الذمة» لابن القيم، تحقيق: يوسف بن أحمد البكري، وشاكر بن توفيق العاروري، ط: رمادى للنشر، الدمام، الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م (144/1) .

وهكذا تكفل الإسلام برعاية كل مواطن في الدولة الإسلامية بغض النظر عن دينه أو أصله أو لونه، فالإسلام يراعى الإنسان كإنسان، وهذا هو ما جعل أهل البلاد المفتوحة يدخلون في دين الله أفواجاً، التماساً للعدل والحق والرعاية الكريمة . ولم تنتبه الدول الحديثة لفكرة الضمان الاجتماعي إلا في القرن العشرين، بينما سبق الإسلام إليها منذ أربعة عشر قرناً مضت، وطبقها بصورة مشرقة لا ترقى إليها التطبيقات الحديثة إلى يومنا هذا، حتى في أكثر دول العالم حضارة وتقدماً .

(1) راجع: «الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول» (ص 71-75) .

وعلى الرغم من أنه لا مشاحة في الاصطلاح، إلا أنني أرى أنه لا داعي للتفريق بينهما، فالضمان الاجتماعي والتكافل الاجتماعي معناهما ومؤداهما واحد، وإن أردنا التفريق بين الاقتصاد الإسلامي وبين الأنظمة الاقتصادية الأخرى، فيمكن القول بأن التكافل في الإسلام من مميزاته أنه يكون من الأفراد ومن الدولة معاً، ولا يختص بالدولة فقط كما في الأنظمة الاقتصادية الوضعية؛ إضافة إلى الفروقات الأخرى التي سأعرض لها بعد قليل .

المطلب الثاني: التكافل الاجتماعي في الإسلام:

الفرع الأول: بعض النصوص الشرعية في التكافل الاجتماعي:

وردت نصوص عديدة في الشريعة الإسلامية، تؤكد على أهمية التكافل الاجتماعي، وضرورته في المجتمع، وفي هذا الفرع أشير إلى بعض تلك النصوص .

قال - تعالى - : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾⁽¹⁾ .

وقال - سبحانه - : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾⁽²⁾ .

وقال - جل وعلا - في فضل الإحسان والإنفاق والبذل لتحقيق ذلك التكافل في المجتمع، وذم البخل والرياء: ﴿ وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۚ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ۝٣٦ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَاءً آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ۝٣٧ وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ قُرْبًى فَسَاءَ قَرِينًا ۝٣٨ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا ﴾⁽³⁾ .

وقال - تعالى - : ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَٰئِكَ هُمُ

(1) سورة الحجرات: آية 10 .

(2) سورة المائدة: آية ٢ .

(3) سورة النساء: الآيات ٣٦ - 39 .

الْمُنْقُونَ ﴿١﴾ .

وقال - جل وعلا - في بيان مصارف الزكاة - وهي من أهم دعائم التكافل الاجتماعي - : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (2) .

وجاءت أحاديث كثيرة في السنة النبوية تؤكد ما دعت إليه تلك الآيات الكريمة من تحقيق أسنى معاني التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع المسلم .

قال النبي - ﷺ - : « لا يؤمن أحدكم حتى يُحِبَّ لأخيه ما يحب لنفسه » (3) .

وقال - ﷺ - : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً » وشبك بين أصابعه (4) .

وقال - ﷺ - : « مثلُ المؤمنين في تَوَادُّهِمْ وتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاظِفِهِمْ مثلُ الجسدِ إذا اشتكى منه عُضْوٌ تَدَاعَى له سائرُ الجسدِ بالسَّهَرِ والحُمَّى » (5) .

قال الإمام النووي - رحمه الله - : « هذه الأحاديث صريحة في تعظيم حقوق المسلمين بعضهم على بعض وحثهم على التراحم والملاطفة والتعاضد في غير إثم ولا مكروه » (6) .

وقال - ﷺ - : « أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا » وقال بإصبعه السبابة والوسطى (7)، وفي رواية: وأشار بالسبابة والوسطى، وفرَّج بينهما شيئاً (8) .

(1) سورة البقرة: آية ١٧٧ .

(2) سورة التوبة: آية ٦٠ .

(3) رواه البخاري (13) (12/1) كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، ومسلم (45) (67/1)، (68) كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير، من حديث أنس - ﷺ - .

(4) رواه البخاري (2446) (129/3) كتاب المظالم، باب نصر المظلوم، ومسلم (2585) (1999/4) كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، من حديث أبي موسى - ﷺ - .

(5) رواه مسلم (2586) (1999/4، 2000) كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، من حديث النعمان بن بشير - ﷺ - .

(6) «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج» للنووي (139/16) .

(7) رواه البخاري (6005) (9/8) كتاب الأدب، باب فضل من يعول يتيماً، من حديث سهل بن سعد - ﷺ - .

(8) رواه البخاري (5304) (53/7) كتاب الطلاق، باب اللعان، ورواه مسلم (2983) (2287/4) كتاب الزهد والرقائق،

باب الإحسان إلى الأرملة والمسكين واليتيم؛ عن أبي هريرة - ﷺ - قال: قال رسول الله - ﷺ - : «كافل اليتيم له أو لغيره أنا وهو كهاتين في الجنة» .

وقال - ﷺ -: «السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ وَالْمَسْكِينِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ الْقَائِمِ اللَّيْلِ الصَّائِمِ النَّهَارِ»⁽¹⁾ .

وقال - ﷺ -: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كَرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كَرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسِّرْ عَلَى مُعْسِرٍ يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ»⁽²⁾ .

وقال - ﷺ -: «مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ، فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ، فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ»، قال: فذكر من أصناف المال ما ذَكَرَ حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِنَّا فِي فَضْلٍ⁽³⁾ .

هذه بعض نصوص الكتاب والسنة، وهناك غيرها كثير، وكلها توجه أنظار المسلمين إلى البذل والإنفاق، والرحمة والعطف والتكافل، وهو توجيهات لو سار عليها المسلمون لأصبحوا سادة الدنيا، ولأقبل الناس - من كل حذب وصوب - على دين الله أفواجا .
ولقد فهم الصحابة والسلف الصالح تلك المعاني السامية للتكافل بين المسلمين، وضربوا أروع الأمثلة في بذل المال وإنفاقه في سبل الخير وقضاء حوائج المسلمين وتحقيق مصالحهم العامة والخاصة⁽⁴⁾ .

الفرع الثاني: أدوات التكافل الاجتماعي في الإسلام:

1- الزكاة: وتعتبر الركيزة الأساسية في تحقيق التكافل الاجتماعي، لما تتمتع به من صفتي الإلزام والشمولية ؛ والزكاة ليست مورداً ضئيلاً، فهي تمثل 5, 2% من النقدين وعروض

(1) رواه البخاري (5353)، (62/7) كتاب النفقات، باب فضل النفقة على الأهل، ومسلم (2982)، (2286/4)، (2287) كتاب الزهد والرفاق، باب الإحسان على الأرملة والمسكين واليتيم، من حديث أبي هريرة - ﷺ - .
(2) رواه مسلم (2699)، (2074/4) كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، من حديث أبي هريرة - ﷺ - .
(3) تقدم تخريجه (ص 415) .
(4) ينظر ما تقدم هنا في مقصد: الحث على إنفاق المال وبذله في سبل الخير (ص 363-365) .

التجارة، والعشر أو نصف العشر من الزروع والثمار ⁽¹⁾، و(20%) من الكنوز التي يُعثر عليها من آثار القدماء - وهي زكاة الركاز -، ويدخل فيها: ما يوجد في باطن الأرض من البترول والفحم والمعادن بأنواعها المختلفة .

وللمرء أن يتخيل حجم الثروة النفطية فقط - في البلاد الإسلامية -، وكم هي المليارات التي ستوفرها زكاتها - إن أُخرجت بمقدارها المحدد شرعاً -؟!، وهي كفيلةٌ بعلاج مشكلة الفقر والحاجة والقضاء عليها نهائياً، فكيف إذا انضم لزكاة الركاز سائر الزكوات الأخرى .

وكون الزكاة وحدها تكفي لحل مشكلة الفقر - بإذن الله تعالى - ليس كلاماً جزافاً، وإنما في تاريخنا الإسلامي ما يدلُّ عليه ويؤكدُه؛ فقد أرسل النبي - ﷺ - معاذاً إلى اليمن، وأمره بأخذ الزكاة من أغنيائهم وإعطائها لفقرائهم ⁽²⁾، ولم يمض إلا زمن يسير حتى انتهت مشكلة الفقر، ولم يعد هناك من يقبل الصدقة .

روى أبو عبيد القاسم بن سلام أن معاذ بن جبل - رضي الله عنه - لم يزل بالجند، إذ بعثه رسول الله - ﷺ - إلى اليمن حتى مات النبي - ﷺ -، وأبو بكر، ثم قدم على عمر، فردّه

(1) زكاة الزروع تُخرج من الحبوب والثمار التي يقات بها وتدخر، وكذا من الفواكه والخضروات عند أبي حنيفة ؛
أخذاً بعموم قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا أَنتَجَبْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [سورة البقرة: آية ٢٦٧]، وعموم قوله - ﷺ - : «**فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر، وما سقي بالنضح نصف العشر**» . رواه البخاري (1483) (126/2) كتاب الزكاة، باب العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري . ومعنى (عثرياً) ما يشرب من غير سقي إما بعروقه أو بواسطة المطر والسيول والأنهار، سمي بذلك من العاثوراء وهي الحفرة لتعثر الماء بها . و(النضح) بنضح الماء والتكلف في استخراجِه .
راجع: «بدائع الصنائع» (53/2، 54)، و«الهداية في شرح بداية المبتدي» للبرغيناني، تحقيق: طلال يوسف ، ط: دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان (107/1)، و«البنية شرح الهداية» لبدر الدين العيني (417/3) .

(2) رواه البخاري (1496) (128/2) كتاب الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء وتردُّ في الفقراء حيث كانوا ، ومسلم (19) (50/1) كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، وتقدم الحديث بتمامه (ص 429) .

وكان الخلفاء يأمرّون عمالهم بتوزيع الزكوات في البلاد التي جُمعت منها، فيوزعونها حتى يرجع العمال ولا شيء معهم، وقد أجمع العلماء على أن أهل كل بلد أحق بصدقاتهم ما دام فيهم محتاج، نقل الإجماع الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام؛ فقال في كتابه «الأموال» (1911) (ص 709، 710): «والعلماء اليوم مجمعون على هذه الآثار كلها؛ أن أهل كل بلد من البلدان، أو ماء من المياه، أحق بصدقاتهم، ما دام فيهم من ذوي الحاجة واحد فما فوق ذلك، وإن أتى ذلك على جميع صدقاتها، حتى يرجع الساعي ولا شيء معه منها، بذلك جاءت الأحاديث مُفسّرةً» اهـ، ونقل أبو عبيد في ذلك قصصاً عن معاذ وطاووس؛ أن الواحد منهم كان يمشي ساعياً فيقسم الصدقات في فقراء البلد ثم يرجع ولا شيء معه .

على ما كان عليه، فبعث إليه معاذ بثلاث صدقة الناس، فأنكر ذلك عمر، وقال: «لم أبعثك جابياً ولا آخذ جزية، ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فتردها على فقرائهم»، فقال معاذ: «ما بعثت إليك بشيء وأنا أجد أحداً يأخذه مني»، فلما كان العام الثاني بعث إليه شطر الصدقة، فتراجعا بمثل ذلك، فلما كان العام الثالث بعث إليه بها كلها، فراجع عمر بمثل ما راجعه قبل، فقال معاذ: «ما وجدت أحداً يأخذ مني شيئاً»⁽¹⁾.

وقد تجلّى بهذه القصة وغيرها - مما حصل أيام عمر بن عبد العزيز رحمه الله - صدق حديث النبي - ﷺ - : « **ليأتين على الناس زمان يطوف الرجل فيه، بالصدقة من الذهب، ثم لا يجد أحداً يأخذها منه ..** »⁽²⁾.

وحصل مثل ذلك في زمن عمر بن عبد العزيز - رحمه الله -، فقد كان يرسل عماله يبحثون عن فقراء يعطونهم الزكاة فلا يجدونهم، فيشتروا بها العبيد ويعتقونهم، وذكر الحافظ ابن كثير - رحمه الله - : أن عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - اجتهد في مدة ولايته فرد المظالم، وصرف إلى كل ذي حق حقه، وكان مناديه في كل يوم ينادي: أين الغارمون؟ أين الناكحون؟ أين المساكين؟ أين اليتامى؟ حتى أغني كلاً من هؤلاء⁽³⁾.

ما الذي يُعطاه الفقير من الزكاة؟

للعلماء آراء متفاوتة في ذلك، فكره أبو حنيفة أن يعطى إنسان من الزكاة مئتي درهم، وأي مقدار أعطيه أجزأ، وأبو يوسف يمنع ما زاد على النصاب .

(1) راجع: «الأموال» للقاسم بن سلام (1912) (ص 710) .

(2) رواه البخاري (1414) (109/2) كتاب الزكاة، باب الصدقة قبل الرد، ومسلم (1012) (700/2) كتاب الزكاة، باب الترغيب في الصدقة قبل أن لا يوجد من يقبلها .

(3) راجع: «البداية والنهاية» (225/9) .

وروى أبو عبيد القاسم بن سلام في «الأموال» (625) (ص 319، 320): أن عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن - وهو بالعراق - : أن «أخرج للناس أعطياتهم» فكتب إليه عبد الحميد: إني قد أخرجت للناس أعطياتهم، وقد بقي في بيت المال مال، فكتب إليه: أن «انظر كل من أذن - أي استدان - في غير سفه ولا سرف فاقض عنه»، فكتب إليه، إني قد قضيت عنهم، وبقي في بيت مال المسلمين مال، فكتب إليه: أن «انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه وأصدق عنه»، فكتب إليه: إني قد زوجت كل من وجدت، وقد بقي في بيت مال المسلمين مال، فكتب إليه بعد مخرج هذا: أن «انظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه فأسلفه ما يقوى به على عمل أرضه، فإننا لا نريد لهم لعام ولا لعامين» .

وراجع أيضاً: «الأموال» لابن زنجويه (936) (ص 565، 566) .

وذهب مالك إلى أن الأمر راجع إلى الاجتهاد، وأجاز مع الإمام أحمد إعطاء ما يكفي سنة .

ورأى الشافعي أنه يعطى الفقير والمسكين ما تروى به حاجته لأن المقصود من الزكاة سدّ الحاجة⁽¹⁾ .

2 - نفقة الأقارب:

ويتّسع نطاقها ليشمل كل الوارثين، وهي من أخصّ الموارد المالية في تحقيق التكافل الاجتماعي على مستوى الأسرة والقربة، ومقاصد الشريعة الإسلامية تؤكّد على التضامن والتكاتف بين أفراد الأسرة الواحدة، وبين الأقارب والأرحام، فحق القريب على قريبه أكبر من حق غيره من سائر الناس؛ لما بينهما من روابط الدم والرحم والنسب .

قال - تعالى - : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾⁽²⁾، وقال - تبارك وتعالى - : ﴿ وَإِلَىٰ الَّذِينَ أَحْسَنًا وَيَذَى الْقُرْبَىٰ ﴾ الآية⁽³⁾، وقال - سبحانه - : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ ﴾⁽⁴⁾، وقال - ﷻ - : ﴿ وَمَا مَنَّا عَلَىٰ حُبِّهِ دَوَى الْقُرْبَى ﴾ الآية⁽⁵⁾، وقال - تعالى - : ﴿ وَمَا ذَا الْقُرْبَىٰ حَقُّهُ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَلَا

(1) ودليل أي حنيفة ومالك: أن الآية ليس فيها تحديد مقدار ما يعطى كل واحد منهم، وقد علمنا أنه لم يرد بها تفريق الصدقة على الفقراء على عدد الرؤوس لامتناع ذلك وتعذّره، فثبت أن المراد دفعها إلى البعض - أي بعض كان -، ومعلوم أن كل واحد من أرباب الأموال مخاطب بذلك، فاقضى ذلك جواز دفع كل واحد منهم جميع صدقته إلى فقير واحد، قلّ المدفوع أو كثر، فثبت جواز دفع المال الكثير إلى واحد من الفقراء من غير تحديد للمقدار، وإنما كره أبو حنيفة أن يعطى إنسان مائتي درهم، لأن المائتين هي النصاب الكامل، فيكون غنياً مع تمام ملك الصدقة، ومعلوم أن الله تعالى إنما أمر بدفع الزكوات إلى الفقراء لينتفعوا بها ويتملكوها، فلو أعطى الفقير مئتي درهم فإنه لا يتمكن من الانتفاع بها إلا وهو غني، فكره أبو حنيفة من أجل ذلك دفع النصاب الكامل إلى إنسان واحد .

ومما يستدل به للإمام الشافعي: ما ثبت عن عمر - ﷺ - : «إذا أعطيتهم فأغنوا» .

ومما يستدل به للإمام أحمد: كون الزكاة تتكرر سنوياً، وما ثبت عن عمر - ﷺ - : «للسعاة: «كرروا عليهم الصدقة، وإن راح على أحدهم مائة من الإبل» .

راجع: «الأموال» للقاسم بن سلام (1778)، و(1779) (ص 676)، و«تفسير آيات الأحكام» محمد علي السائيس، تحقيقي: ناجي سويدان، ط: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2002م (ص 460، 461)، و«التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج» وهبة بن مصطفى الزحيلي، ط: دار الفكر المعاصر، دمشق، الطبعة الثانية 1418هـ (265/10) .

(2) سورة الأنفال: آية ٧٥ .

(3) سورة النساء: آية ٣٦ .

(4) سورة النحل: آية ٩٠ .

(5) سورة البقرة: آية ١٧٧ .

نُبَذَرْتَبَذِيرًا ﴿١﴾ .

وقال - تعالى - في النفقة على الزوجة والولد: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً أَتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ (٢)، وقال - جل وعلا - : ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ﴾ (٣)، وقال - سبحانه - : ﴿وَعَايَشْتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۚ﴾ (٤)، ومن أكد المعروف وأولاه: الإنفاق على الزوجة وتأمين حاجاتها .

وعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالاً من نخل، وكان أحب أمواله إليه يَبْرُحَاءَ (٥)، وكانت مستقبله المسجد، وكان رسول الله - ﷺ - يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب، قال أنس: فلما أنزلت هذه الآية: ﴿لَن نَّأَلُوا الْبَرَحَ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ (٦)، قام أبو طلحة إلى رسول الله - ﷺ - فقال: يا رسول الله، إن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿لَن نَّأَلُوا الْبَرَحَ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ ، وإن أحب أموالي إلي يَبْرُحَاءَ، وإنها صدقة لله، أرجو برّها وذُرّها عند الله، فضعتها يا رسول الله حيث أراك الله، قال: فقال رسول الله - ﷺ - : «بخ، ذلك مال رابح، ذلك مال رابح، وقد سمعت ما قلت، وإني أرى أن تجعلها في الأقربين»، فقال أبو طلحة: أفعل يا رسول الله، فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه (٧) .

وقال النبي - ﷺ - : «من سرّه أن يُيسط له في رزقه، أو يُنْسأ له في أثره، فليصل

(1) سورة الإسراء: آية ٢٦ .

(2) سورة الطلاق: آية ٧ .

(3) سورة البقرة: آية ٢٣٣ .

(4) سورة النساء: آية ١٩ .

(5) رواية مسلم (بَرَحَى)، وهو اسم بستان، ومعنى (بخ) كلمة تقال عند الرضا والإعجاب بالشيء . (مال رابح) ذو ربح كثير يجنيه صاحبه في الآخرة، وورد في رواية (رايح) أي: رايح عليك أجره ونفعه في الآخرة .

راجع: «شرح صحيح مسلم» للنووي (7/85، 86) .

(6) سورة آل عمران: آية ٩٢ .

(7) رواه البخاري (1461) (2/119) كتاب الزكاة، باب الزكاة على الأقارب، ومسلم (998) (2/693، 694) كتاب

الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد والوالدين، ولو كانوا مشركين .

رحمه» (1) .

وقال - ﷺ -: «إن الله خلق الخلق، حتى إذا فرغ من خلقه، قالت الرحم: هذا مقام العائذ بك من القطيعة، قال: نعم، أما ترضين أن أصل من وصلك، وأقطع من قطعك ؟ قالت: بلى يا رب، قال: فهو لك» قال رسول الله - ﷺ -: «فاقرءوا إن شئتم: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ (٢٢) أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَرَهُمْ (٢٣) أَفَلَا يَذَّكَّرُونَ الْقُرْآنُ أَمْرٌ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ (٢٤)» (2) . (3)

وقال - ﷺ -: «لا يدخل الجنة قاطع»، يعني: قاطع رحم (4) .

وقد بين النبي ﷺ - في عدد من الأحاديث مراتب الإنفاق ودرجاته، وبمن يبدأ المرء في النفقة، ومن أولى الناس بالبر، ومن ذلك:

قوله - ﷺ -: «أَبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِأَهْلِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ فَهَكَذَا وَهَكَذَا» يقول: فبين يديك وعن يمينك وعن شمالك (5) .

(1) رواه البخاري (2067) (56/3) كتاب البيوع، باب من أحب البسط في الرزق، ومسلم (2557) (1982/4) كتاب البر والصلة، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، من حديث أنس بن مالك - ﷺ - .

قال الإمام ابن بطلان - رحمه الله - في «شرح صحيح البخاري» (206/6): «معنى البسط في رزقه هو البركة ؛ لأن صلته أقاربه صدقة، والصدقة تُربي المال وتزيد فيه، فينمو بها ويزكو، ومعنى قوله: (وينسأ في أثره) أى: يبقى ذكره الطيب وتناؤه الجميل مذكوراً على الألسنة، فكأنه لم يمض، والعرب تقول الثناء يضارع الخلود، قال الشاعر: إن الثناء هو الخلود ... كما يسمى الدم موتاً ، قال سابق البري: قد مات قوم وهم في الناس أحياء ، يعني: بسوء أفعالهم وقبح ذكركم» .

(2) سورة محمد: الآيات ٢٢ - 24 .

(3) رواه البخاري (5987) (5/8) كتاب الأدب، باب من وصل وصله الله، ومسلم (2554) (1980/4، 1981) كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، من حديث أبي هريرة - ﷺ - .

(4) رواه البخاري (5984) (5/8) كتاب الأدب، باب إثم القاطع، ومسلم (2556) (1981/4) كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، من حديث جابر بن مطعم - ﷺ - .

قال الإمام النووي - رحمه الله - في «شرح صحيح مسلم» (113/16، 114): «هذا الحديث يتأول تأويلين سبقا في نظائره في كتاب الإيمان، أحدهما: حمله على من يستحل القطيعة بلا سبب ولا شبهة، مع علمه بتحريمها، فهذا كافر يخلد في النار ولا يدخل الجنة أبداً، والثاني: معناه ولا يدخلها في أول الأمر مع السابقين، بل يعاقب بتأخره القدر الذي يريده الله تعالى» .

(5) الحديث رواه مسلم (997) (2/692، 693) (كتاب الزكاة، باب الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة، من حديث جابر - ﷺ - ، وقد تقدم الحديث بتمامه (ص 308) .

وَمَا سَأَلَ صَحَابِيُّ النَّبِيِّ - ﷺ - قَائِلًا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَنْ أَبْر؟ قَالَ: «أَمْك، ثُمَّ أَمْك، ثُمَّ أَمْك، ثُمَّ أَبَاكَ، ثُمَّ الْأَقْرَب، فَالْأَقْرَب»⁽¹⁾.

وهناك عشرات النصوص الأخرى التي تدعو إلى صلة الرحم، ومراعاة حق القريب .
وصلة الرحم، ونفقة القريب، منها ما هو واجب، كالنفقة على الزوجة والأصول والفروع، ومنها ما هو مستحب، كالنفقة على من عداهم من القرابة والرحم⁽²⁾ .
وتقدم بيان: أن نفقة القريب الواجبة على قريبه هي نفقة كفاية بحسب حاجته وما يليق بحاله؛ فيجب له بذلك المأكل، والمشرب، والملبس، والمسكن، والرّضاع - إن كان رضيعاً -، والخادم - إن كان يحتاج إلى خدمة -⁽³⁾ .

3- الوقف: وهو لغة: مصدر (وقف)، ويأتي بمعنى الحبس، والتسبيل، والمنع؛ يقال:

(1) رواه أحمد (20028)، وأبو داود (5139) (340/3) كتاب الأدب، باب في بر الوالدين ، والترمذي (1897) (309/4) كتاب البر والصلة، باب ما جاء في بر الوالدين، وقال: «حديث حسن»، وقال: «وفي الباب عن أبي هريرة، وعبد الله بن عمرو، وعائشة، وأبي الدرداء»؛ من حديث هز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، وقال محققو «المسند» (230/33): «صحيح لغيره»، كما حسنه الألباني في «صحيح الجامع الصغير وزياداته» (1399) (296/1)، و «صحيح الترغيب والترهيب» (895) (218/1).

(2) قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (112/16، 113): «قال العلماء: وحقيقة الصلة: العطف والرحمة، فصلة الله - سبحانه وتعالى - عبارة عن لطفه بهم، ورحمته إياهم، وعطفه بإحسانه ونعمه، أو: صلتهم بأهل ملكوته الأعلى، وشرح صدورهم لمعرفته وطاعته .

قال القاضي عياض: ولا خلاف أن صلة الرحم واجبة في الجملة، وقطيعتها معصية كبيرة، قال: والأحاديث في الباب تشهد لهذا، ولكن الصلة درجات بعضها أرفع من بعض، وأدناها ترك المهاجرة، وصلتها بالكلام ولو بالسلام، ويختلف ذلك باختلاف القدرة والحاجة، فمنها واجب، ومنها مستحب، لو وصل بعض الصلة ولم يصل غايتها؛ لا يسمى قاطعاً، ولو قصر عما يقدر عليه وينبغي له؛ لا يسمى واصلاً .

قال: واختلفوا في حدّ الرّحم التي تجب صلتها، فقيل: هو كلّ رحم مُحَرَّم، بحيث لو كان أحدهما ذكراً والآخر أنثى حرمت مناكتهم، فعلى هذا: لا يدخل أولاد الأعمام ولا أولاد الأخوال، واحتج هذا القائل بتحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح ونحوه، وجواز ذلك في بنات الأعمام والأخوال .

وقيل: هو عام في كلّ رَحِمٍ من ذوي الأرحام في الميراث، يستوي المحرم وغيره، ويدل عليه قوله - ﷺ - : «ثُمَّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ» .
هذا كلام القاضي، وهذا القول الثاني هو الصواب، ومما يدل عليه الحديث السابق في أهل مصر: «فَإِنْ لَهُمْ ذِمَّةٌ وَرَحِمًا» وحديث: «إِنَّ أَبْرَ الْبَرِّ أَنْ يَصِلَ أَهْلَ وَدِّ أَبِيهِ» مع أنه لا محرمية، والله أعلم .

(3) تقدم بيان ذلك في مقصد: تمام الكفاية للفرد (ص 309) .

وقفت الدار، أي: حبستها⁽¹⁾، ووجه الحبس للوقف أنه لا يباع، ولا يورث، ولا يوهب .
واصطلاحاً: «تحييس الأصل وتسبيل الثمرة - أو المنفعة -»⁽²⁾ .

والمعنى: حبس العين الموقوفة على وجه من وجوه الخير، ومنع التصرف فيها من قبل المالك، ومن قبل الموقوف عليه معاً ؛ وإنما تستفيد الجهة الموقوف عليها من منافع العين الموقوفة وثمراتها دون التعرض لعينها ببيع أو هبة أو غير ذلك من وجوه التصرف .

ويمكن تقسيم الوقف إلى نوعين رئيسيين:

وقف عام، ووقف خاص، وإن شئت قلت:

(1) وقف خيري، وهو الوقف العام، ويكون في وجه البر بوجه عام؛ كالوقف على الفقراء أو المساكين أو المساجد أو دور العلم أو العلماء وطلبة العلم أو المستشفيات . .
الح، ويطلق على هذا الوقف: الوقف المؤبد، أو الوقف المطلق؛ وذلك لكون مصرفه مستمرً وراجعً إلى تلك الجهة التي حددها الواقف .

(2) ووقف أهلي، وهو الوقف الخاص، أو الوقف المؤقت ويسميه بعض العلماء بالوقف الذري؛ ووجه كونه خاصاً أنه يوقف على معينٍ سواء كان فرداً أو جماعة؛ كالوقف على الذرية والأقارب، ووجه كونه مؤقتاً: أنه ينتهي بانتهاء الأجل الموقوف للوقف، أو موت الموقوف عليهم؛ فينتهي الوقف عندها ويرجع ملكاً لمن وقفه أو لورثته إن كان الواقف قد مات .

والوقف الإسلامي بنوعيه - العام والخاص - له الأثر البالغ في دعم وتطوير مختلف نواحي الحياة عند المسلمين، فعن طريقه نستطيع إيجاد موارد مالية ثابتة ودائمة لتلبية حاجات المجتمع الدينية والعلمية، والتربوية والاجتماعية، والغذائية والاقتصادية، والصحية والأمنية، وعن طريقه نتمكن من تقوية العلاقات الاجتماعية ، وترسيخ قيم التضامن والتكافل، والإحساس بالأخوة والمحبة بين طبقات المجتمع وأبنائه، كل ذلك لنيل مرضاة الله - تعالى - .

(1) راجع: «معجم مقاييس اللغة» (6/135)، و«تهذيب اللغة» (9/251)، و«الصحاح» (4/1440)، و«لسان العرب» (9/359، 360)؛ مادة (وقف) .

(2) راجع: «الإنصاف» (7/3)، و«المغني» (6/3)، «كشف القناع» (4/244) .

ولأجل ذلك جاءت نصوص الشريعة الإسلامية بالحث عليه، والترغيب فيه، ومن تلك النصوص:

أ - النصوص العامة التي رغبت في الإنفاق في سبيل الله - تعالى -، وبذل المال في سبيل الخير، والإكثار من الصدقات، فإنها بعمومها تدل على الوقف؛ لأنه من أكد أعمال البر والخير وأفضلها .

ب - حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم يُنتفع به، أو ولد صالح يدعو له»⁽¹⁾.
قال الإمام النووي - رحمه الله - : «فيه دليل لصحة أصل الوقف وعظيم ثوابه»⁽²⁾.

ج - حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته : علماً نشره، أو ولدًا صالحاً تركه ، أو مصحفاً ورثه، أو مسجداً بناه، أو بيتاً لابن السبيل بناه، أو ثمراً أجهزاه، أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه من بعد موته»⁽³⁾ .

د - حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن عمر بن الخطاب أصاب أرضاً بخير، فأتى النبي - صلى الله عليه وسلم - يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله، إني أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه، فما تأمر به ؟، قال: «إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها»، قال: فتصدقت بها عمر: أنه لا يُباع، ولا يُوهب، ولا يُورث، وتصدقت بها في الفقراء، وفي القربى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف؛ لا جناح على من وليها أن

(1) رواه مسلم (1631) (1255/3) كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته .

(2) راجع: «شرح صحيح مسلم» للنووي (85/11)، وقال في نفس الموضوع في شرح الحديث: «قال العلماء: معنى الحديث : أن عمل الميت ينقطع بموته، وينقطع تجدد الثواب له، إلا في هذه الأشياء الثلاثة لكونه كان سببها، فإن الولد من كسبه، وكذلك العلم الذي خلفه من تعليم أو تصنيف، وكذلك الصدقة الجارية، وهي الوقف، وفيه فضيلة الزواج لرجاء ولد صالح (...) وبيان فضيلة العلم، والحث على الاستكثار منه، والترغيب في توريثه بالتعليم والتصنيف والإيضاح، وأنه ينبغي أن يختار من العلوم الأنفع فالأنفع، وفيه أن الدعاء يصل ثوابه إلى الميت، وكذلك الصدقة، وهما مجمع عليهما» .

(3) رواه ابن ماجه (242) (88/1) في المقدمة، باب ثواب معلم الناس الخير، وحسن الإمام المنذري إسناده في «الترغيب والترهيب» (123) (55/1) .

يأكل منها بالمعروف، ويُطعم غير مُتَمَوِّل⁽¹⁾ .

وهناك أدلة كثيرة تدل على مشروعية الوقف، ولست الآن بصدد سردها، إذ المقام لا يتسع لذلك، والغرض هنا هو الإشارة إلى استحباب الوقف وفضله، وعظيم دوره في تحقيق التكافل بين المسلمين .

ولأجل هذا تنافس الصحابة - رضي الله عنهم -، والتابعون، والسلف الصالح من بعدهم، على الوقف من أموالهم .

ومن أوقف من الصحابة: عمر - رضي الله عنه -، وكان وقف مائة سهم من خير، وعثمان - رضي الله عنه - عندما اشترى بئر رومة في المدينة وجعلها وقفاً على المسلمين، وخالد بن الوليد - رضي الله عنه - عندما احتبس أذراعه وأعتاده في سبيل الله - تعالى -، وعدد غير قليل من الصحابة تصدقوا بدورهم ومساكنهم، وجعلوها وقفاً في سبيل الله أو على ذريتهم⁽²⁾ .

قال جابر - رضي الله عنه -: «لم يكن أحد من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - ذو مقدرة - يعني: على الوقف - إلا وقف»⁽³⁾ .

قال الإمام القرطبي - رحمه الله -: «إن المسألة إجماع من الصحابة؛ وذلك أن أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وعائشة وفاطمة وعمر بن العاص وابن الزبير وجابر ؛ كلهم وقفوا الأوقاف، وأوقفهم بمكة والمدينة معروفة مشهورة»⁽⁴⁾ .

وقد كانت الأوقاف - على مدى عصور الإسلام الزاهية - من السعة والضخامة والتنوع، بحيث صارت مفخرة للنظام الإسلامي، وأصبح الفقراء والمحرومون والمرضى وطلاب العلم والمسافرون المنقطعون - وغيرهم من أصحاب الحاجات - يجدون فيها ما

(1) رواه البخاري (2737) (198/3) كتاب الشروط، باب الشروط في الوقف، ومسلم (1632) (1255/3) كتاب الوصية، باب الوقف.

(2) راجع: «الترايب الإدارية والعمالات والصناعات والمتاجر والحالة العلمية التي كانت على عهد تأسيس المدينة الإسلامية في المدينة المنورة العلمية» لعبد الحي الكتاني، تحقيق: عبد الله الخالدي، ط: دار الأرقم، بيروت (321/1-322)، وينظر أيضاً: ما تقدم هنا (ص 363-365) .

(3) «المغني» (4/6) وعقب ابن قدامة على قول جابر - رضي الله عنه - بقوله: «وهذا إجماع منهم، فإن الذي قدر منهم على الوقف وقف، واشتهر ذلك، فلم ينكره أحد، فكان إجماعاً» .

(4) «الجامع لأحكام القرآن» (6/339) .

يدفع عنهم الجوع والعري، ويؤمن لهم السكن والمأوى، ويقدم لهم العلاج المجاني من الأمراض المختلفة، ويعينهم على طلب العلم .

4- الصدقات التطوعية:

فالصدقات التطوعية من الموارد المالية الهامة في تحقيق التكافل الاجتماعي بين المسلمين، وقد ورد في الترغيب فيها والحض عليها الكثير من النصوص الشرعية ⁽¹⁾ .

5- الإحسان إلى الجار (حق الجوار):

وقد جاءت النصوص الكثيرة في الكتاب والسنة تدعو إلى الإحسان للجار، وإكرامه، وتحذر من ظلمه أو إيذائه بأي نوع من أنواع الأذى .

قال - تعالى - : ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۚ وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ ⁽²⁾ .

وقال - ﷺ - : «ما زال جبريل يوصيني بالجار، حتى ظننت أنه سيورثه» ⁽³⁾ .

قال الإمام ابن بطال: « في هذه الآية والحديث: الأمر بحفظ الجار والإحسان إليه والوصاة برعي ذمته والقيام بحقوقه، ألا ترى تأكيد الله لذكره بعد الوالدين والأقربين، فقال - تعالى - : ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾، وقال أهل التفسير: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ هو الذي بينك وبينه قرابة، فله حق القرابة وحق الجوار، وعن ابن عباس وغيره: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ أي: الجار المجاور، وقيل: هو الجار المسلم ﴿وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ الغريب، عن ابن عباس، وقيل: هو الذي لاقاربة بينك وبينه . والجنابة: البعد ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾ الرفيق في السفر عن ابن عباس» ⁽⁴⁾ .

(1) ينظر ما تقدم هنا في مقصد: الحث على إنفاق المال وبذله في سبل الخير (ص 360-362) .

(2) سورة النساء: آية ٣٦ .

(3) رواه البخاري (6015) (10/8) كتاب الأدب، باب الوصاة بالجار، ومسلم (2625) (2025/4) كتاب البر والصلة

والآداب باب الوصية بالجار والإحسان إليه، من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - .

(4) راجع: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (221/9) .

وقرن الله - ﷻ - في الوعيد بالويل، بين الساهي عن الصلاة والمرائي فيها، وبين

من يمنعون إعارة جيرانهم الأشياء الصغيرة التي يحتاجونها ويطلبونها منهم، قال - تعالى -:

﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥﴾ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ﴿٦﴾ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴿٧﴾﴾ (1).

وقال النبي - ﷺ -: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره» (2).

وقال - ﷺ -: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، ومن كان يؤمن

بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت» (3).

(1) سورة الماعون: الآيات 4-7.

وقد اختلف في تفسير قول الله - تعالى -: ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ (فقال علي بن أبي طالب وابن عمر - رضي الله عنهم -:

الماعون: الزكاة (...))، وقال ابن مسعود - ﷺ -: هو ما يتعاطاه الناس بينهم كالفأس والدلو والآنية والمقص ونحوه، وقاله الحسن وقتادة وابن الحنفية وابن زيد والضحاك وابن عباس (...) وقال ابن مسعود: كنا نعد الماعون على عهد رسول الله - ﷺ - عارية القدر والدلو ونحوها).

راجع: «الحرر الوجيز» (5/528)، و«الجامع لأحكام القرآن» (20/213 - 215).

(2) رواه البخاري (6019) (11/8) كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، ومسلم (48) كتاب الإيمان باب الحث على إكرام الجار والضيف، ولزوم الصمت إلا عن الخير وكون ذلك كله من الإيمان، من حديث أبي شريح العدوي - ﷺ -.

(3) رواه البخاري (6018) (11/8) كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، ومسلم (47) (68/1) كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف، ولزوم الصمت إلا عن الخير وكون ذلك كله من الإيمان، من حديث أبي هريرة - ﷺ -.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (10/446): (قوله: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر» المراد بقوله: «يؤمن»: الإيمان الكامل، وخصه بالله واليوم الآخر إشارة إلى المبدأ والمعاد، أي: من آمن بالله الذي خلقه، وآمن بأنه سيجازيه بعمله، فليفعل الخصال المذكورات، قوله: «فلا يؤذ جاره»، وفي حديث أبي شريح: «فليكرم جاره» وقد أخرج مسلم حديث أبي هريرة من طريق الأعمش عن أبي صالح بلفظ: «فليحسن إلى جاره» وقد ورد تفسير الإكرام والإحسان للجار وترك أذاه في عدة أحاديث، أخرجها الطبراني من حديث هز بن حكيم عن أبيه عن جده، والخراطي في «مكارم الأخلاق» من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأبو الشيخ في كتاب «التوبيخ» من حديث معاذ بن جبل؛ قالوا: يا رسول الله، ما حق الجار على الجار؟ قال: «إن استقرضك أقرضته، وإن استعانك أعنته، وإن مرض عدته، وإن احتاج أعطيته، وإن افتقر عدت عليه، وإن أصابه خير هنيئته، وإن أصابته مصيبة عزيتته، وإذا مات اتبعت جنازته، ولا تستطيل عليه بالبناء فتحجب عنه الريح إلا بإذنه، ولا تؤذيه بريح قدرك إلا أن تغرف له، وإن اشتريت فاكهة فأهل له، وإن لم تفعل فأدخلها سراً، ولا تخرج بها ولدك ليغيظ بها ولده» وألفاظهم متقاربة، والسياق أكثره لعمرو بن شعيب، وفي حديث هز بن حكيم: «وإن أعوز سترته»، وأسانيدهم واهية، لكن اختلاف مخرجها يشعر بأن للحديث أصلاً.

وقال - ﷺ - : « ما آمن بي من بات شبعاناً وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم به »⁽¹⁾ .

6- الكفّارات المالية:

ومعنى الكفّارات: «الأعمال التي تُكفّر بعضَ الذنوب وتسترها حتى لا يكون لها أثر يؤخذ به في الدنيا ولا في الآخرة»⁽²⁾؛ وقد تكون هذه الكفارات بدنية، أو مالية، والذي أريده هنا هو التنبيه والإشارة لبعض الكفّارات المالية فقط؛ لأنها تساهم بشكل أو بآخر في التكافل الاجتماعي بين المسلمين .

ومن تلك الكفّارات:

أ - كفارة الحنث في اليمين، وهي إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، أو تحرير رقبة؛ قال - تعالى - : ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ ط فَكَفَرْتُمْ بِهِ ط إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ط﴾⁽³⁾ .

ب - كفارة الظهار، ومثلها كفارة الجماع في نهار رمضان، وهي: تحرير رقبة، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً .

قال - جل وعلا - : ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكَ تَوْعَظُونَ بِهِ ط وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ط﴾⁽⁴⁾ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ط وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ط﴾⁽⁴⁾ .

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: جاء رجل إلى النبي - ﷺ - فقال: هلكت، قال: «وما شأنك؟» قال: وقعت على امرأتي في رمضان، قال: «هل تجد ما تعتق رقبة؟» قال:

ثم الأمر بالإكرام يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، فقد يكون فرض عين، وقد يكون فرض كفاية، وقد يكون مستحباً، ويُجمع الجميع أنه من مكارم الأخلاق» .

(1) تقدم تخرجه (ص415) .

(2) راجع: «فقه السنة» لسيد سابق (24/3) .

(3) سورة المائدة: آية ٨٩ .

(4) سورة المجادلة: الآيات ٣ - ٤ .

لا، قال: «فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين» قال: لا، قال: «فهل تستطيع أن تطعم ستين مسكيناً» قال: لا أجد، فَأَتَى النَّبِيَّ - ﷺ - بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ، فقال: «خذ هذا فتصدق به» فقال: أعلى أفقر منّا؟ ما بين لابتئها أفقر منّا، ثم قال: «خذه فأطعمه أهلك»⁽¹⁾.

ج - فدية من لا يستطيع الصوم في رمضان - الشيخ الكبير، والمرأة العجوز، والمريض الذي لا يرجى بُرؤه -، فإنهم يُفطرون، ويُطعمون عن كل يوم مسكيناً؛ قال - تعالى -: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾⁽²⁾، ومعنى: يطيقونه فدية، أي: يتكلفونه بمشقة وشدة⁽³⁾.

د - فدية القتل الخطأ؛ قال - جل وعلا - ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ أَنْتُمْ فِتْحَارُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾⁽⁴⁾.

وعلى الرغم من أن الكفارات المالية تُساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي بين المسلمين، إلا أنه قد يصعبُ وضع تنظيم يقوم على أساسها؛ لأنها تمثل مورداً مالياً ذا خاصية منفردة، ولا يمكن وضع نمطٍ لتكراره.

7- خزانة الدولة الإسلامية (بيت المال):

فإن حصلت الكفاية للفقراء والمساكين بوسيلةٍ أو أكثر من وسائل التكافل السابقة، فالحمد لله على ذلك، وإن لم تحصل الكفاية تعيّن على الدولة المسلمة أن تتولّى توفير تمام

(1) رواه البخاري (6711) (145/8) كتاب كفارات الأيمان، باب يُعطى في الكفارة عشرة مساكين، قريباً كان أو بعيداً، ومسلم (1111) (781/2) كتاب الصيام، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم، ووجوب الكفارة الكبرى فيه وبياتها، وأنها تجب على الموسر والمعسر وتثبت في ذمة المعسر حتى يستطيع.

(2) سورة البقرة: آية ١٨٤.

(3) راجع: «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (176/3).

(4) سورة النساء: آية ٩٢.

الكفاية لهم من خزانة الدولة ومصادرها المالية الأخرى⁽¹⁾، كما أنه يمكن للدولة إن لم تفِ خزانتها وماليتها بذلك أن تفرض على الأغنياء ما يفي بحاجة الفقراء من الضرائب ونحوها، فالضرائب - أو ما يطلق عليه مصطلح «التوظيف» - هي إحدى الإجراءات التي تتدخل بها الدولة الإسلامية في الملكية الخاصة، بأخذ نسبة من أموال الأغنياء للوفاء بحاجات الفقراء، ومصالح المجتمع العامة، عند الحاجة⁽²⁾.



(1) مثل: الحِمَى، والخراج، والجزية، وخمس الغنائم، والعشور من أموال التجار الحريين، والأموال التي لا مالك لها . وهناك تفصيلات تتعلق بجباية تلك الأموال وصرفها، موجودة في مظانها من كتب الفقه الإسلامي .

(2) راجع هنا: المبحث السابع، المطلب الثاني: الفرق بين الزكاة والضريبة (ص 517) .

المطلب الثالث: الفرق بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي في (التكافل الاجتماعي):

الاقتصاد الإسلامي يسعى إلى توفير الحياة الكريمة لمن يعيش في الدولة المسلمة بكل الوسائل، ومن تلك الوسائل: التكافل الاجتماعي الذي تقوم به الدولة من جهة، وسائر أفراد المجتمع فيما بينهم من جهة، بينما لا يوجد في الاقتصاد الوضعي إلا الضمان الاجتماعي الذي توفره الدولة وفق إطار معين - سيأتي توضيحه بعد قليل -، ولا يوجد في تلك الاقتصادات تكافل اجتماعي بين أفرادها كما هو موجود في الإسلام - إلا ما ندر، والنادر لا حكم له -، ولإبراز عظمة الإسلام في ذلك الجانب، رأيت أن أتحدثُ أعدد بعض الفروقات بين الضمان الاجتماعي الموجود في الإسلام، ونظيره الموجود في الاقتصاد الوضعي، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: سماتٌ عامة للضمان الاجتماعي في الاقتصاد الوضعي:

هناك سماتٌ عامة للضمان - أو: التكافل - الاجتماعي في الاقتصاد الوضعي -
رأسمالياً كان أو اشتراكياً - وأبرز هذه السمات ما يلي:

1- الضمان الاجتماعي في الاقتصاد الوضعي من صنع البشر، وهذا يكفي في وصفه بالنقص والقصور؛ فلبشر - مهما أوتوا من قدرات - تبقى عقولهم قاصرة عن إدراك الحق كاملاً في الأمور المغيب عنهم، والضمان الاجتماعي قائمٌ عند البشر على تجارب وآراء، وهي عرضة للتغيير والتبديل باستمرار، بسبب ما يظهر فيها من عيوب كل حين وآخر ، بينما الضمان في الاقتصاد الإسلامي نابغٌ من تعاليم الإسلام وتشريعاته المترلة من عند الله العليم الخبير بما يصلح شئون عباده .

2- الضمان الاجتماعي في الاقتصاد الوضعي مقصور على الناحية المادية؛ حيث تضمن المؤسسات لأفرادها في حالة الحاجة أن تقدّم لهم مساعدة مادية حسب الأنظمة المقرر لدينهم ، وليس فيه أي جانب روحي أو أخلاقي عدا ذلك المال .

3- الضمان الاجتماعي في الاقتصاد الوضعي لا يعبر الناحية الإنسانية - النابعة عن الشعور بالعطف والرحمة تجاه الآخرين - أي اهتمام؛ إذ إن الهمّ كله متوجّه إلى جمع المال

وإدّخاره ، لا إلى الرعاية للمجتمع والوقوف إلى جانبه ، وما وجد من الضمان الاجتماعي عندهم فإنما كان بسبب الضغوط المتوالية من الشعوب على الحكام ، وبسبب المرافسات السريسية فيما بينهم .

4- الضمان الاجتماعي البشري لم يستند إلى ضمير الشخص وعطفه وكرمه ، إنما يستند إلى القانون الذي يُفرض التزامه على الجميع بالقوة ، ولهذا فإنّ الغني - الذي يدفع الضرائب التي منها يكون الضمان - يدفع ما يدفعه للدولة وهو غير راضٍ ولا مؤمِّل أيّ ثواب عند الله - تعالى - ، فلا يقدمه إلّا إذا ضاقت عليه الحيل للإفلات من دفعه .

بينما لم يكتف الإسلام بفرض التكافل الاجتماعي ، وإنما خاطب ضمير الإنسان وصفة الكرم فيه ورغبه في عظيم الأجر والثواب؛ لتشجيعه على فعل الخير تجاه الآخرين عن رضىٍ واقتناع ، ورسخ في نفسه أنّ المال في حقيقته إنما هو مال الله، وأنه مستخلف فيه، وأنه إن أنفقه فإن الله يخلف عليه، إضافةً إلى مضاعفة الثواب له على ذلك إلى عشرة أضعاف، بل إلى سبعمائة ضعف، وربما أكثر من ذلك، والله يضاعف لمن يشاء ⁽¹⁾، ولهذا ترى الغني في الإسلام يؤدي زكاة ماله أو صدقته وهو يشعر برضى وسعادة؛ لأنه قدّم نوعاً من أنواع العبادة ، ولا يشعر بالحقد على الفقراء ، كما لا يشعر بأن ما دفعه ضريبة دون مقابل تؤخذ جبراً عنه ، بل هو عمل نبيل يثاب عليه الثواب الجزيل، وكذلك الحال بالنسبة للفقير؛ فيصل إلى ما يعطاه من المال دون أي منّة لأحدٍ عليه؛ إذ تعطيه الدولة القائمة من مصاريف بيت المال المشروعة له ، وخصوصاً الزكاة التي تؤخذ من مال الأغنياء بطريقة عادلة تنفع الفقير ولا تضر الغني في ماله .

ومن هنا لاحظ الفرق بين تقبُّل الشخص لفعل الخير تجاه الآخرين في الإسلام ، وبين فعله له في النظم البشرية القاصرة ، وبالتالي نتائج كل فريق وما يقدمه لخدمة أبناء أمتهم ودينهم ،

(1) راجع هنا : بعض النصوص الشرعية الواردة في فضل البذل وإنفاق الأموال، في مقصد : الحث على إنفاق المال وبذله في سبيل الخير (ص 360 - 362) .

والآثار النفسية عند كل فريق ، سواء أكان مفيداً أو مستفيداً⁽¹⁾ .

الفرع الثاني: الضمان الاجتماعي في الرأسمالية⁽²⁾:

1- الضمان الاجتماعي في الرأسمالية مقصورٌ على الأفراد أو الجماعات الذين هم مُسجَّلون فيه، والذين تنطبق عليهم شروطه، بغض النظر عن فقرهم أو غناهم، ولا يشمل من عداهم مهما كان فقره أو حاجته، وهذا داخل المجتمع الواحد أو الدولة الواحدة، ولا يتعداه إلى غيرها من الدول .

بينما التكافل الاجتماعي في الإسلام له صفة شاملة لا تقف عند جهة أو مجتمع أو شخص ، وإنما ينظر فيه إلى جميع الأمة على أنها جسد واحد ، وأن مضرّة الفرد كمضرّة الجماعة ، ومضرّة الجماعة كمضرّة الفرد .

2- الضمان الاجتماعي ليس مجانياً وإنما يأتي في مقابل ما تأخذه الأنظمة الرأسمالية من الشعوب، من أنواع الضرائب المختلفة، والتي تزيد أضعافاً على ما يُعطى لتلك الشعوب، كما تفرض بعض الأنظمة اشتراكاً خاصاً يُدفع مسبقاً بصفة شهرية أو سنويةً وبموجب ذلك الاشتراك وبحسب نسبته يُعطى من التأمين، فمن دفع نسبةً أكثر كان ما يُعطاه من التأمين أكثر، ولو كانت حاجته أقل، ومن دفع أقل كان ما يُعطاه من التأمين أقل، ولو كانت حاجته كبيرة، فها يأخذه الشخص في نظام الضمان الاجتماعي الرأسمالي، وإنما يأخذه في مقابل ما أُخذَ منه مسبقاً .

وهذا خلاف ما عليه التكافل والضمان الاجتماعي في الإسلام؛ حيث يعطى للمحتاج فقط، وبلا أي اشتراكات تُأخذ منه⁽³⁾ .

الفرع الثالث: الضمان الاجتماعي في الاشتراكية:

الضمان الاجتماعي في الاقتصاد الاشتراكي الشيوعي يعتبر بديلاً عن الملكية الفردية،

(1) راجع: «المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها» د . غالب بن علي عواجي ، ط: المكتبة العصرية الذهبية، جدة، الطبعة الأولى 1427هـ-2006م (1318/2) بتصرف، وإضافات .

(2) وهو الموجود في كثير من دول العالم اليوم .

(3) راجع: «الإسلام والتأمين» د . محمد شوقي الفنجري، ط: عالم الكتب، القاهرة، 1979م (ص 21)، و«بناء المجتمع الإسلامي» د . نبيل السمالوطي (ص 269) .

ففيه تقوم الدولة بكفالة جميع المواطنين، في توفير الطعام والشراب والملبس والسكن، ولكن تحت هذه الضمانات - التي ظاهرها الخير - تفاصيل لا يمكن قبولها، وأهمها:

1- أنها لا توفر المستوى الذي يليق بالإنسان؛ فالسكن هو أقرب شبهاً بزرائب الحيوانات التي تحشر في الأمكنة الضيقة .

2- كما أنه في مقابل هذه الضمانات يتحتم على كل فرد قادر على العمل رجلاً أو امرأة أن يعمل ويجتهد في العمل؛ إذ إن المبدأ المتبع «من لا يحترِف لا يَعتَلِف»، والدولة هي التي تحدد للناس أعمالهم بحسب الحاجة؛ إذ لا ملكية فردية ، فالكل يعمل للدولة ، والإنتاج كله للدولة لتوزعه على الج ميع بالطريقة التي تراها ، ولا يعفى من العمل إلّا الأطفال وكبار السن العاجزون والمرأة في حالة الولادة ، والتي يجب عليها أن تعود إلى العمل بعد أن تسلم طفلها لدور الحضانة الجماعية حتى تنتهي من العمل، ثم تأخذه من الحضانة لترجعه عند مجيئها للعمل مرة أخرى إلى بيتها ، أو تسلمه الحضانة دون أن تجد في نفسها أيّ حرج في ذلك .

3- والطعام والشراب؛ يعطى للمواطنين في المجتمع الاشتراكي الشيوعي ببطاقات؛ فليس لهم أن يختاروا حتى ما يأكلونه، وإنما ما تعطيه الدولة لهم عليهم أن يقبلوه . وما في الدستور الشيوعي من أن الدولة تكفل كل فرد بتقديم الطعام والملابس والسكن فإنما هو في مقابل بيعه نفسه له، فهو في عبودية شبه تامة .

4- ولا يهتم النظام الشيوعي بقضية الجنس والأسرة ، فقد أباح النظام كل العلاقات الجنسية بلا حدود ، بل ويفضلون أن يعيش الناس على النظام الشيوعي القديم - بما فيه شيوعية النساء- إلّا أنهم قد أبدوا تراجعاً عن هذا النهج بعد سقوط الشيوعية ، وبسبب الدعايات التي قامت ضدهم ، والأوبئة التي انتشرت بينهم ، فقبلوا مسألة الزواج والطلاق في صور ساذجة هي إلى اللهو والرياء أقرب منها إلى الجد ، فقد أنشأوا مكاتب لتسجيل الزواج ، وأخرى لتسجيل الطلاق دون أن يترتب على ذلك أيّ شيء ، ولكل من الرجل والمرأة أن يسجل الزواج متى شاء ، ويفصله متى شاء ، ولكل شخص أن يعاشر من يريد .

هكذا ينظر الاقتصاد الوضعي - رأسمالياً أو اشتراكياً - إلى قضية الضمان والتكافل الاجتماعي، بينما رأينا الإسلام يكفل كل محتاج من بيت المال، ويقدم المساعدة للمحتاجين دون أن يطالبهم بالعمل في مقابل ذلك - مادام عجزاً حسناً أو معنى - ، ودون أن يدفعوا اشتراكاً مادياً مقابل ما يقدم لهم من خدمات، بل يعتبر الإسلام المحتاج شريكاً للغني أو مقاسماً له في جزء من ماله ، وهي الزكوات والصدقات والتبرعات وغير ذلك، والمحتاج في الإسلام يأخذ المال وهو عزيز النفس لا يسفل ولا يهان من أجل سد حاجته ، وهذا الأمر مما تميّز به الإسلام عن الماركسية التي ترى الذل للفرد أمراً واجباً للحصول على سد حاجاته الضرورية ، وكفرضية العمل على الرجل والمرأة على حد سواء ، دون لفت النظر إلى حال المرأة وضعفها وكثرة متاعبها ⁽¹⁾ .

وأختم هذا المبحث بقول الله - جل وعلا - : ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُمْسِكُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُخْمَلُ عَلَيْهِمَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتُكُوتَ بِهِمَا جَبَاهُمَا وَجُتُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴿٣٥﴾﴾ ⁽²⁾ .

فهذه الآية تُمثّل فارقاً جوهرياً بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي في موضوع التكافل الاجتماعي، فالتكافل الاجتماعي يقوم أساساً على البذل والجود والإنفاق والعطاء، وهنا نجد القرآن الكريم يحذر أشد التحذير من كثر المال وتكديسه وعدم إنفاقه في سبيل الله تعالى - الذي يتضمن كل وجوه البر والإحسان - ؛ بينما تجد الاقتصاد الوضعي لا يرى أيّ حرج في تكديس الأموال في يد شخص أو شركة - كما هو شأن الرأسمالية - ، أو تكديسها في يد الدولة مع التقدير على مواطنيها وحرمانهم من العيش الكريم اللائق بهم - كما هو شأن الاشتراكية - .



(1) راجع: «المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها» (1320/2 - 1322) بتصرف، وإضافات .

(2) سورة التوبة: الآيات ٣٤ ، ٣٥ .

المبحث الرابع: الملكية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

تُفسَّر الملكية من الناحية الاجتماعية بأنها القدرة على استعمال سلعة اقتصادية والتصرف فيها، أي: يكون في حيازة الفرد سلعة لازمة لإشباع الرغبات الاقتصادية للأفراد (1) .

وتختلف النظرة للملكية والتعامل معها من اقتصاد لآخر، وسوف أتناول في هذا المبحث بإيجاز: الملكية بين الاقتصاد الوضعي – الاشتراكي، والرأسمالي –، والاقتصاد الإسلامي، من خلال مطلبين:

المطلب الأول: الملكية في الاقتصاد الوضعي:

الفرع الأول: الملكية في الاقتصاد الاشتراكي:

الأصل في الاقتصاد الاشتراكي هو: الملكية العامة، والاستثناء هو الملكية الخاصة لبعض وسائل الإنتاج إذا اقتضت الضرورة ذلك .

والمراد بالملكية العامة: أن تكون ملكية جميع وسائل الإنتاج للدولة وحدها ، فالدولة هي المالك الوحيد للإنتاج كله، بوسائله وأدواته ونتاجه، فهي التي تملك المصانع وإنتاجها، كما تملك المزارع ومحاصيلها، والشركات ومشاريعها .

فمنذ قيام الثورة البلشفية في روسيا 1917م ضدّ حكم القياصرة والإقطاعيين، قامت الدولة بمصادرة كل شيءٍ، وألغت الملكية الخاصة لأنها – في نظر الاشتراكية – سبب كل الكوارث والمشكلات (2) .

ويقوم إنكار الشيوعية للملكية الخاصة ومهاجمتها على أساسين:

(1) راجع: «الاشتراكية والتطبيق الاشتراكي العربي» محمد يحيى عويس، ط: مؤسسة الرسالة 1969م (ص 151) .
(2) ولم يكتفوا بتزع الملكية الفردية، بل نزعوا معها كل ما يمت إلى الأخلاق والفضيلة والأسرة بصلة ؛ لأن بقاء الأسرة معناه بقاء الملكية الفردية .

الأول: أن نظام الإنتاج الحر في الصناعة والزراعة وغيرها؛ يؤدي إلى استغلال طبقة العمال وغصب حقوقهم، ولا خلاص للبشرية من ذلك الظلم إلا بإقرار الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج .

الثاني: أن العمل وحده هو أساس كل قيمة، وما دام صاحب الأرض من الأغنياء لا يفلحها بنفسه، فإن الربح الذي يجنيه دون عمل، إنما يجنيه من عرق الآخرين وجهدهم، ولا يستحقه .

ويترتب على ذلك عدم تسليم الفكر الشيوعي بحق الميراث؛ لأنه يتعارض عندهم مع فكرة: كسب المال عن طريق العمل وحده، والوارث لم يعمل شيئاً يستحق به هذا الميراث !!، إضافة إلى أن الميراث يؤدي إلى تركيز الثروات وتكدسها عند أفراد بعينهم دون سائر المجتمع ⁽¹⁾ .

وكان ذلك هو السبب الرئيسي في انهيار الشيوعية التي تبنت أساساً ذلك الفكر الاقتصادي وطبقته ⁽²⁾ .

(1) وفي الفكر الرأسمالي: يعترف الرأسماليون بحق الإرث ويرونه سبباً للملكية؛ ويردّون على انتقادات الشيوعية لهم - في مشكلة تركيز الثروات، وكون الميراث كسباً بلا عمل -، بفرض الضرائب التصاعدية على التركات .
راجع: «الملكية وتطوراتها الاجتماعية» راغب حنا، وعادل علوي، وعلي الشريطي؛ بحث مقدم للمؤتمر الثامن لاتحاد المحامين العرب، القدس 1965م (ص 21) .

(2) الملكية الجماعية التي ينادي بها الشيوعيون - والتي هي أساس الاقتصاد الاشتراكي - هي سلب كل شيء وجعله في يد الدولة التي هي نائبة للشعب، أو نائبة عن طبقة « البروليتاريا Proletariat » - ومعناها: الطبقة الكادحة - ، ويزعمون أن العدالة تقتضي أن تضع الدولة يدها على كل مرافق الإنتاج ، وهي بدورها تقوم بتوزيعه بالتساوي بين الناس ، وبذلك ينتهي استغلال الإنسان لأخيه الإنسان الذي تمارسه الرأسمالية ، ومن هنا فقد نادوا بإلغاء الطبقات والانضواء تحت راية الشيوعية لتخليصهم من نظام الطبقات الذي جاءت به الملكية الفردية ، وأن على جميع الشعوب أن تناضل الطبقات المالكة المتحكمة في مصالح الشعوب الذين بأيديهم الجاه والسلطة والمال ، وأن هذا النضال لا ينبغي أن يتوقف إلّا بالقضاء التام على هذه الطبقات .

هكذا كانت أحلام الشيوعيين، وما أن سيطروا على الحكم في بعض البلدان، حتى حولوها إلى جحيم لا يُطاق؛ فبمجرد أن قويت الثورة الصناعية حتى زاد العمل مع قلة المكاسب، وتدني مستوى الحياة، وتدني الأخلاق ، وزيادة الفقر ، وانخفاض المستويات الصحية ، وسُلبت الحريات في البلدان الشيوعية ، وكُتِّمَت الأفواه، وحُكِّمَت الشعوب المهوورة بالحديد والنار ، وأصبح العامل يعمل لصالح الدولة لا لصالحه ، مقابل كفاءة الدولة لطعامه وشرابه ببطاقته الشخصية بما يسدُّ حاجته الضرورية فقط !! .

هذا فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، أما بقية التعاليم الشيوعية التي لا تتعلق بالجانب الاقتصادي فلا حاجة للتطويل بذكرها، ويكفي أن يُعلم أن من أشنع أساليب القهر والبطش والقتل التي مرّت بالإنسانية في تاريخها الطويل؛ ما حصل ويحصل في = ظل الأنظمة الشيوعية التي لا تبالي بقتل ثلاثة أرباع الشعب ليبقى الربع الأخير شيعياً، وهو ما طبقته الشيوعية بالفعل في كثير من البلدان، حسب تعاليم (ماركس، ولينين، وستالين)!!، ويكفي أن ننظر في وقوف روسيا والصين اليوم - وقت

- فبتزع الملكية الفردية فترت همم العمال ، ولم يعد هناك الحافز الكافي لزيادة الإنتاج ، فأبي إخالص سياتي للعامل الذي لا يملك من وراء كدّه وتعبه غير لقمة العيش والباقي لغيره، ولقد أحسّت الدولة الشيوعية بذلك، فشددت قبضتها على الناحية الصناعية، وجزّأت صناعة كل شيء إلى أجزاء وقطع، وكل فرد يقوم بصناعة قطعة معينة؛ وبهذا يُعرفُ المقصّر في أي قطعة فيعاقب عقاباً صارماً قد يصل إلى قتله أمام زملائه، فانتظمت الناحية الصناعية للشيوعيين نوعاً ما، بينما فشلت مراقبتهم في الناحية الزراعية فشلاً ذريعاً لصعوبة مراقبة الفلاحين ومعرفة المقصّر على وجه التحديد ومعاقبته ، وظهر هذا واضحاً في تخلف البلاد الشيوعية في مجال الزراعة؛ مما اضطر الحكومات التي كانت تنهج ذلك النهج إلى السماح بالملكية الفردية للأراضي في نطاق ضيق .

- لقد خدع الشيوعيون الكثير من شعوب العالم بما سموه دكتاتورية (البروليتاريا) التي لا تتحقق إلّا بقيام الصراع الطبقي والاستيلاء على السلطة ومصادر المال، وقد تطلّب ذلك قيام الحركات الثورية الدموية في كل مكان استطاعت أن تصل إليه برائن الشيوعية، بحجّة إسعاد الفقراء .

- لقد أجّجت الشيوعية الصراع الطبقي بين الملاك والفقراء ، وأوغرت صدور الفقراء على الأغنياء ، وأقنعتهم بأنه لا يمكن أن يصل الفقراء إلى العيش الكريم إلّا بالإحاطة بطبقة الأغنياء وأصحاب رعوس الأموال وسلبهم إياها عن طريق السلاح والقوة؛ ليتمّ رفع مستوى الفقراء الكادحين؛ فبطش الفقراء بأصحاب الأموال وسلبوهم إياها ، وجاءت الدولة الشيوعية لتستولي على كل مصادر الحياة؛ فلا بقي الأغنياء على غناهم ، ولا رفعت الدولة الفقراء وأغنّتهم - كما كانت تدّعي - !!، وجنى الجميع بعد ذلك نار الحقد والبغضاء ، وتبحّرت أمانى الفقراء وذهبت أدراج الرياح ، وبقي الجميع في همّهم وغمّهم حتى سقطت الشيوعية في مهدها وتفتت الاتحاد السوفيتي السابق، ومن بقي من

تسطين هذه السطور 2012/11/5م - مع النظام الأسدي النصيري الحاقدا، الذي قتل من الشعب السوري البطل من عامين من ثورته المباركة - ما يربوا على أربعين ألف قتيل، واعتقل وعذب وشردّ وجوّع مئات الآلاف، هذا بخلاف الجرحى والمشوّهين والمعوقين والمفقودين، فضلاً عن انتهاك الحرمات، وتدمير المدن، وهدم المساجد، واغتصاب النساء، والتمثيل بالجنث، ولا زلنا ولا زال العالم كله ينظر ويتفرج، وإلى الله وحده الملجئ والمشتكى .

دول تعتنق ذلك المذهب الاقتصادي التعيس، بدأت في تقديم تنازلات كبيرة لصالح النظام الرأسمالي، حتى تخفف من السخط العام الذي أصاب شعوبها، وحتى تتجنب السقوط هي الأخرى⁽¹⁾.

الفرع الثاني: الملكية في الاقتصاد الرأسمالي:

الأصل في الاقتصاد الرأسمالي هو الملكية الخاصة، والاستثناء هو الملكية العامة - إذا اقتضت الضرورة أن تتولى الدولة نشاطاً ما -، فالفرد في الرأسمالية يحق له تملك ما يريد من أدوات الإنتاج ووسائله .

والملكية في الاقتصاد الرأسمالي يصاحبها الحرية المطلقة، في كيفية التملك، وحجمه ومقداره، وكيفية التصرف فيه، فالمالك يمتلك ما يشاء، ويتصرف فيما يملكه كما يشاء، وليس للدولة - ولا لغيرها - الحق في تقييد الملكية، بتحديد مقدارها أو نوعها، ولا بالتدخل في طريقة استغلالها أو تنميتها .

هذا هو الأساس الذي قامت عليه الملكية في النظام الرأسمالي، تطبيقاً لمبدأ الحرية التي نادى بها الثروة الفرنسية، وأصبح سمةً مصاحبةً للرأسمالية منذ نشأتها وإلى اليوم - في الأغلب الأعم -، وكان من نتيجة هذه الحرية المطلقة، ومساوئها: ظهور التفاوت الشديد بين أفراد المجتمع، واستئثار أصحاب الأموال بالمصانع والشركات وسائر المشاريع دون الأغلبية الكادحة المطحونة .

ومما يختص به الاقتصاد الرأسمالي في موضوع الملكية: حق الادخار، وحق الاستثمار،

(1) هكذا هي الشيوعية والاشتراكية، أمّا الإسلام: فليس فيه صراع طبقيّ، ولا تأليب جماعة ضد أخرى ، بل الكل مؤمنون أخوة كالجسد الواحد، والرزق بيد الله، والعمل مشترك بين الجميع، والتنافس المعتدل مطلوب، وهذا عاش الإسلام والمسلمون بخير، ولم يعهد في أي حقبة من الزمن أن ثار المسلمون على الإسلام وطالبوا بالغائه ، وذلك لما عهدوا فيه من الحق .

فتميّز المجتمع الإسلامي بالتوَادد والتراحم ، وامتاز بالكرم والقناعة والرضا بما قسم الله لكل شخص من الرزق ، فلا يجد الفقير حقداً على الغني ، ولا يشعر الغني بأن له الفضل على الفقير ، فعاش الجميع في سلام ، كل فرد راضٍ بما أعطاه الله .

ويكفي أن تنظر وتقارن بين البلدان التي اقتنعت بالإسلام ديناً وبمحمد - ﷺ - نبياً، وبين البلدان الكافرة التي لا تؤمن بذلك، قارن - فقط - بين الجرائم التي تحصل في البلد المسلم الملتزم والبلد الكافر؛ لتجد الفرق هائلاً وشاسعاً بين المجتمعين ، والسبب: خلو الوازع الديني ، وغلبة حب المال ، وقسوة القلوب التي لم يدخلها نور الإسلام .

راجع: «المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها» (1210/2 - 1211) .

وحق الإرث، وحق تجميع الأموال، أكثر مما يختص بحرية الاستهلاك وحرية العمل؛ لأن حرية الاستهلاك تتوقف على المقدرة الشرائية للفرد، وحرية العمل تتوقف على وجود العمل، وقبول صاحب العمل للعامل.

والاقتصاد الرأسمالي رغم قيامه على الملكية الفردية، وكراهيته للملكية الجماعية، إلا أنه إزاء طغيان الملكية الفردية، وعزوفها عن القيام بالمشروعات الأساسية اللازمة للاقتصاد القومي، فقد اضطر إلى الأخذ بفكرة الملكية العامة في صورة تأمين بعض المشروعات الخاصة، أو قيام الدولة ابتداء ببعض المشروعات الاقتصادية التي يعزف عنها الأفراد، وخير شاهد على ذلك عمليات التأمين والتدخل في النشاط الاقتصادي التي لجأت إليها الدول الرأسمالية منذ السنوات السابقة على الحرب العالمية الأولى .

ثم تطوّر ذلك التدخل والتقييد - للملكية الخاصة - من قبل الدولة الرأسمالية، وأصبحت الدولة في العصر الحديث تنظم تلك الملكية الخاصة، وتضع الحدود لها، بحيث لا يسوء استعمالها، فتؤدي إلى الإضرار بالآخرين، ويرجع ذلك التطور إلى انتشار الروح الاشتراكية بين الشعوب، وتطلع الشعوب إلى الحرية والعدالة والعيش الكريم .

ومن الأمثلة على تدخل الدولة الرأسمالية في الملكية الخاصة - في العصر الحديث - : نزع الدولة للملكية الخاصة - ملكية الأفراد - في سبيل المنفعة العامة، وإخراج بعض أنواع الأموال عن دائرة الملكية الخاصة ؛ كالمرافق العامة مثل ⁽¹⁾ : الحدائق، والطرق، والمناجم، ووسائل النقل والمواصلات العامة، وكل ما يتصل بقوت الشعوب ويتعلق بحياتهم تعلقاً مباشراً؛ فهذه الأمور لا تسمح الدولة الرأسمالية أن يسيطر عليها الأفراد، وتبقى ملكاً عاماً تديره الدولة لمصلحة الشعب كله .

ومن التطور الحاصل في الرأسمالية - فيما يتعلق بالملكية الخاصة أيضاً - : نشوء نظام المؤسسات، التي أنشأتها الحكومات الرأسمالية لاستغلال وإدارة بعض المرافق العامة تبعاً لخطّة اقتصادية محدّدة الأهداف، وكان الغرض من تلك المؤسسات، الجمع بين النظام

(1) يختلف تحديد المرافق العامة، ومدى أهميتها من دولة إلى أخرى، تبعاً لظروف كل منها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

الاشتراكي الذي يرى ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، والنظام الرأسمالي الذي يتبع في استثمار المال نظاماً اقتصادياً حراً، وأكثر مرونة ⁽¹⁾ .



(1) راجع: «الملكية وتطوراتها الاجتماعية» راغب حنا، وعادل علوي، وعلي الشريطي؛ بحث مقدم للمؤتمر الثامن لاتحاد المحامين العرب، القدس، 1965م (ص 20 – 29) .

المطلب الثاني: الملكية في الاقتصاد الإسلامي:

تقدم بيان أن الملكية الحقيقية - لكل ما في هذا الكون بما فيه الأموال - لله تعالى وحده، وأن ملكية الإنسان للمال ملكية عرضية، وهي ملكية استخلاف، فالمال عند الإنسان أمانة يتصرف فيها حسب توجيهات ربه وخالقه .
وأهم ما يميز الملكية في الاقتصاد الإسلامي هو أنها: ملكية مزدوجة، ومقيدة، وسوف أتناول هاتين الميزتين على النحو التالي:

الفرع الأول: الملكية في الاقتصاد الإسلامي مزدوجة:

أي أنها تشمل الملكية العامة والخاصة ، فالإسلام لا يتفق مع الاقتصاد الرأسمالي في اعتبار الملكية الخاصة هي الأصل أو القاعدة، والملكية العامة هي الاستثناء، كما لا يتفق مع الاقتصاد الاشتراكي في اعتبار الملكية العامة هي الأساس أو القاعدة، والملكية الخاصة هي الاستثناء، ولكن يأخذ بكلا النوعين من الملكية في وقت واحد كأصل وليس كاستثناء، فالاقتصاد الإسلامي منذ البداية يقرُّ الملكية الفردية، ويقر كذلك الملكية الجماعية، ويجعل لكل منها مجالها الخاص الذي تعمل فيه ⁽¹⁾ .

فلا يصلح في الإسلام أن تكون الأموال في يد الدولة فقط ، ولا في يد فرد أو طائفة من طوائف المجتمع فقط، وإنما يكون المال متداولاً بين الجميع، وهذا ما يتضح بجلاء في عدالة التوزيع الذي يقوم به الإسلام .

1- تعريف الملكية الخاصة: «اختصاص إنسان بشيء يخوِّله شرعاً الانتفاع

والتصرف فيه وحده ابتداءً إلّا لمانع أصالة أو إنابة» ⁽²⁾ .

أو هي: «حُكْمٌ شرعيٌّ مُقَدَّرٌ يُعْطَى الإنسانُ حقَّ الاختصاص في امتلاك العين، أو منفعتها وحق التصرف بها من غير مانع» ⁽³⁾ .

(1) راجع: «المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي» د محمد شوقي الفنجرى (ص 92) .

(2) «المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها» (1198/2) .

(3) «معالم الاقتصاد الإسلامي» ناصر بن محمد الأحمد، الطبعة بدون بيانات (ص 14) .

2- أسباب التملك في الإسلام:

الملكية الخاصة في الإسلام لها أسباب، يمكن حصرها في ثلاثة أسباب:

الأول: جهد المرء وسعيه وبذل الجهد والعمل لأجل الكسب والتملك، مثل العمل بالزراعة والصناعة والتجارة ونحوها .

والثاني: الحكم الشرعي بالتمليك لحكمة ربانية، كتمليك الوارث من أموال المورث، وتمليك المنفق عليه ما أعطاه إياه المنفق، كنفقة الزوجة، أو الأولاد، ونحوهم .

والثالث: التملك الحاصل بإرادة الغير، كالوصية، والهبة، وإقطاع السلطان .

3- الأدلة على مشروعية التملك في الإسلام:

وهناك عشرات الأدلة على الملكية الخاصة في الإسلام، ومنها على سبيل المثال ما يلي:

قال - تعالى - : ﴿ وَإِنْ تَبَتُّمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾⁽¹⁾ .

وقال ﷺ: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ

تَكُونُ بَحْرَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ﴾⁽²⁾ .

وقال - سبحانه - : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالُهُمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً

مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾⁽³⁾ .

وقال - جل وعلا - في أحكام الموارث: ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ

حَظِّ الْإُنثَىٰ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾... الخ الآيات في الموارث⁽⁴⁾ .

وقال النبي ﷺ - : « من أحيأ أرضاً ميتةً فهي له »⁽⁵⁾، وفي رواية: « من عمَرَ

(1) سورة البقرة: آية ٢٧٩ .

(2) سورة النساء: آية ٢٩ .

(3) سورة الحشر: آية ٨ .

(4) سورة النساء: الآيات ١١، ١٢ .

(5) تقدم تخريجه والكلام عليه (ص 245) .

أرضاً ليست لأحدٍ فهو أحق بها»⁽¹⁾ .

وقال - ﷺ - : «كل المسلم على المسلم حرام، دمه، وماله، وعرضه»⁽²⁾ .

قال الأمير الصنعاني: « وفي قوله: (كلُّ المسلم على المسلم حرام) إخبار بتحريم الدماء، والأموال، والأعراض، وهو معلومٌ من الشرع علماً قطعياً»⁽³⁾ .

4- الإسلام لا يضع حداً أعلى للملكية أو للثروة:

فمتى توافر لكل فرد في المجتمع الإسلامي «تمام الكفاية» أي المستوى اللائق للمعيشة

والذي تضمنه الدولة لكل مواطن، إذا عجز عن تحقيقه لنفسه لسبب خارج عن إرادته - كعجز أو شيخوخة أو مرض -، فإنه يكون لكل تبعاً لعمله وسعيه في الأرض دون سقفٍ للملكية أو

للثروة ؛ قال - تعالى - : ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾⁽⁴⁾ ،

وقال - ﷻ - : ﴿أَمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا

بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُلْحَارًا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾⁽⁵⁾ ، وقال

- سبحانه - : ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾⁽⁶⁾ ، وقال - تبارك وتعالى - ﴿وَلِكُلِّ

دَرَجَاتٍ مِّمَّا عَمِلُوا وَلِيُؤْفِقَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾⁽⁷⁾ .

وقال النبي - ﷺ - : «لا بأس بالغني لمن اتقى»⁽⁸⁾ .

فاغتناء الناس وتفاوتهم في أرزاقهم ومعيشتهم، ورفع بعضهم فوق بعض درجات،

(1) تقدم تخریجه والكلام علیه (ص 245) .

(2) رواه مسلم (2564) (4/1986) كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم ظلم المسلم، وخذله، واحتقاره ودمه، وعرضه، وماله، من حديث أبي هريرة - ﷺ - ، وتمامه: «لا تحاسدوا، ولا تناجشوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض، وكونوا عباد الله إخواناً، المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يخذله، ولا يحقره، التقوى هاهنا» ويشير إلى صدره ثلاث مرات «بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام، دمه، وماله، وعرضه» .

(3) «سبل السلام» (2/673) .

(4) سورة النساء: آية ٣٢ .

(5) سورة الزخرف: آية ٣٢ .

(6) سورة النحل: آية ٧١ .

(7) سورة الأحقاف: آية ١٩ .

(8) تقدم تخریجه والكلام علیه بتمامه (ص 171) .

وتفضيل بعضهم على بعض في الرزق - كما في المواهب والقدرات -، أمرٌ مقررٌ شرعاً وعقلاً وواقعاً .

وعليه؛ فإنه في ظل الاقتصاد الإسلامي، يصح أن يتواجد أثرياء للغاية، ممن يُطلق على الواحد منهم اصطلاح: (مليونير أو ملياردير) ولكنه مليونير أو ملياردير ملتزم بالشرع، فهو لا يملك أن يكثر ماله أو يجبسه عن التداول والإنتاج، ولا يملك أن يصرف ماله على غير مقتضى العقل وإلا عُدَّ سفيهاً وجاز الحجر عليه، ولا يملك أن يعيش عيشةً مترفةً وإلا عُدَّ بنص القرآن مجرمًا، وهو مطالب دائماً بإنفاق الفائض عن حاجته في سبيل الله سواء في صورة إنفاق مباشر على المحتاجين، أو استثمار يعود نفعه على المجتمع⁽¹⁾ .

5- أهداف الملكية الخاصة في الإسلام:

الملكية الخاصة لها أهداف، أهمها:

أ - إثراء التعاون عن طريق الأفراد والمؤسسات غير الحكومية، فالملكية الخاصة تجعل الأفراد يعملون بكل جد وتضحية وتعاون في سبيل تحقيق ما يعود عليهم من خير ونفع .

ب - تحقيق الخير والرفاهية والنفع العام عن طريق المنافسة العادلة بين المنتجين في شتى القطاعات الاقتصادية .

ج - عدم إشغال الدولة بأمور إنتاجية يمكن للأفراد تحقيقها، فالدولة يجب أن تتفرغ للمهام الكبيرة، كتطوير الجيش، ونشر التعليم، وتطوير الخدمات الصحية، ونحوها؛ وانشغال الدولة بإنتاج الصناعات اليسيرة وتسويقها، أو بفتح محلات لبيع لعب الأطفال - مثلاً -، أو غيرها من الكماليات سيشتغل المسؤولين عن متابعة أمور أكثر أهمية .

د - إشباع غريزة حب المال، وهي من الغرائز الأصلية في النفس البشرية، فالرغبة في التملك هي سرُّ الحركة في الحياة، فلو خمدت هذه الرغبة في أيِّ كائنٍ حيٍّ لما سعى ولما عمِلَ، ولجمد مع الجماد⁽²⁾ .

(1) راجع: «الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول» (ص 59-91) .

(2) راجع: «معالم الاقتصاد الإسلامي» ناصر بن محمد الأحمـد (ص 16) .

6- تعريف الملكية العامة: «هي حكم شرعي مقدر في العين، أو المنفعة، يقتضي

تمكين الناس عامة، أو من يخصص منهم لمصلحة معينة حق الانتفاع بالمملوك»⁽¹⁾.

فالملكية العامة يقصد بها: أن يكون المال مخصصاً للمنفعة العامة، ويشمل هذا النوع عادةً: المرافق الأساسية في الدولة كالطرق، ومجاري الأنهار، ومناجم الذهب والفضة وسائر المعادن، وآبار البترول، والأوقاف العامة، ونحو ذلك.

والملكية العامة التي تعرفها النظم الاقتصادية الوضعية لها صورٌ، منها: ملكية الدولة كما هو الحال في روسيا، أو ملكية الجماعة - كما هو الحال في يوغسلافيا -، أو القطاع العام، كما هو الحال في مصر.

7- أهداف الملكية العامة في الإسلام:

الملكية العامة لها أهداف، أهمها:

أ - استحقاق جميع الناس الثروة العامة ذات المنافع المشتركة، سواء من الحاجات الضرورية، أم غيرها، والتوسعة على عامة المسلمين، ودليله قول الرسول ﷺ - : «**المسلمون شركاء في ثلاثة الماء والكأ والنار**»⁽²⁾، وقوله - ﷺ - : «**لا حمى إلا لله ورسوله**»⁽³⁾ وتقرير مثل هذه حماية للمصلحة الجماعية حتى لا تضار الجماعة بامتلاك فرد قد يحبس عن الناس منافعها، أو يقتر عليها فيها.

ولتقرير هذا الاتجاه حمى الرسول ﷺ - النقيع وجعلها لخير المسلمين، وحمى عمر ابن الخطاب - ﷺ - السرف والرَبَذة وجعل كلاًها لفقراء المسلمين⁽⁴⁾.

(1) «معالم الاقتصاد الإسلامي» ناصر بن محمد الأحمد (ص 18).

(2) رواه أحمد (23082)، وأبو داود (3477) (485/2) كتاب الإجارة، باب في منع الماء، وابن ماجه (2472) (826/2) كتاب الرهون، باب المسلمون شركاء في ثلاث، والبيهقي في «السنن الكبرى» (11832) (248/6)، وقال محققو «المسند» (174/38): «إسناده صحيح». وصححه الألباني في: «صحيح الترغيب والترهيب» (966) (234/1).

(3) رواه البخاري (2370) (113/3) كتاب المساقاة، باب: لا حمى إلا لله ولرسوله - ﷺ -، من حديث عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما -.

(4) راجع: «صحيح البخاري» (113/3)، و «شرح السنة» للبغوي (273/8)، والنقيع: وادٍ بينه وبين المدينة عشرون فرسخاً ومساحته ميل في ثمانية أميال، وأصل النقيع: كل موضع يستنقع فيه الماء والرَبَذة: قهرية من قهرى المدينة بها قبر أبي ذر - ﷺ -، =

ب - تأمين نفقات الدولة: الدولة ترعى الحقوق، وتقوم بالواجبات، وتسد الثغور، وتجهز الجيوش، وتقوم بحاجة الضعفاء، واليتامى، والمساكين، وتؤمن للناس الأمن، والتعليم، والعلاج، وكافة الخدمات العامة، والمتنوعة، وهي لا تتمكن من هذا إلا إذا كان لبيت المال دخل ثابت ومستقر كالزكاة، والجزية، والخراج وخمس الغنائم، والأموال التي لا مالك لها، واستثمارات الملكية العامة .

وكمثال على أهمية الملكية العامة ذات المردود المالي ما روي عن عمر - رضي الله عنه - في أرض العراق ⁽¹⁾.

ج - تشجيع الأعمال الخيرية والتوسعة على المحتاجين من المسلمين: ومن هذه الأعمال الوقف الذي يراد به وجه الله، ولقد أدى الوقف الخيري دوراً كبيراً في مجتمعنا الإسلامي على المدى البعيد والقريب، وما زالت آثاره العظيمة باقية حتى اليوم، فقد كانت أموال الوقف هي الممولة للمساجد والمدارس، والمكتبات العامة، والمستشفيات، والرعاية باللقطاء والمقعدين، والعجزة، والأيتام، والمساكين، وغير ذلك ⁽²⁾ .

الفرع الثاني: الملكية في الاقتصاد الإسلامي مقيدة:

الملكية في الإسلام - سواء أكانت ملكية خاصة أو عامة - مقيدة بقيود الحلال والحرام، ومراعاة القيم الأخلاقية التي جاء بها الإسلام، والتي ترجع في مجملها إلى:

= والسرف - أو الشرف - : من أعمال المدينة . راجع: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (505/6)، و «فتح الباري» (198/1)، و «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» للعيني (185/7).

(1) فعندما فتح المسلمون العراق؛ بادر الفاتحون - وفيهم بعض كبار الصحابة - إلى المطالبة بخمس أرض السواد بينهم ؛ باعتبار ذلك حقاً شرعياً لهم أثبتته نصوص القرآن الصريحة لهم، وجرى العمل بذلك منذ عهد الرسول - ﷺ - ؛ غير أن الخليفة الملهم عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - رفض قسمته بينهم، ورأى أن يجعله حقاً عاماً يدر على بيت مال المسلمين ؛ ويُنفق منه على الثغور ومن فيها من جند، ويُعطى من خلاله حاجات المجتمع، وفيه ما لا يحصى من الفقراء والعجزة والأرامل وأسرى الشهداء ؟ . ولم يكن هذا رأي عمر رضي الله عنه وحده، بل قد جمع عشرة من كُبراء الأنصار وأشرافهم، واستشارهم في الأمر وعرض عليهم رأيه ووافقوه عليه لما رأوا من تحقق المصلحة به، ودرء مفاسد عظيمة تؤول بدولة الإسلام إن هم قسموا أرض الفتي على الفاتحين، ومن هذه المفاسد: عجز الدولة عن تغطية احتياجات الرعية، وعن دفع رواتب الجنود المرابطين على الثغور، وعن تأمين الرعاية الاجتماعية لضعفة المجتمع، وعن إنشاء المرافق الضرورية العامة للناس ؛ وهذه كلها مفاسد مُحَقَّقة الوقوع، وليس من مقصود الشرع السكوت على هذه المفاسد والأضرار كلها من أجل المحافظة على مصلحة قلة قليلة من الفاتحين .

انظر: «الخراج» لأبي يوسف ص (35 - 38)، و«الأموال» للقاسم بن سلام ص (70) وما بعدها .

(2) راجع: «معالم الاقتصاد الإسلامي» ناصر بن محمد الأحمّد ص (18، 19) .

تحقيق مصلحة الفرد والجماعة، وإلى منع الضرر.

فالإسلام أعطى الفرد كامل الحرية في امتلاك الثروة وتنميتها بالطرق المشروعة، لكنه في الوقت ذاته فرض عليه واجبات مالية تضمن تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع المسلم، بما يضمن توفير حد الكفاية لكل أفراد المجتمع، ومن أبرز تلك الواجبات: الزكاة . والإسلام نظم طُرُقَ التملك - كما نظم طُرُقَ الإنفاق -، وحرّم أخذ مال الغير بالباطل، ومنع استغلال الآخرين، ومنع كسب المال وتحصيله من خلال وسائل غير أخلاقية⁽¹⁾؛ وسنّ العقابَ على من يتعدّى على الملكية الخاصة للغير بدون وجه شرعي، فجعل لصاحب المال حرمة مصونة، وجعل له حرية التصرف في ماله، في حياته، أو بعد مماته، كالوصية المباحة بما لا يتجاوز الثلث من ماله⁽²⁾.

وهناك العديد من النصوص التي تفرض ضوابط وقيوداً على الملكية إذ ما امتدت لإحداث أضرار بالناس أو المجتمع، ومنها قوله - ﷺ -: «**لا ضرر ولا ضرار**»⁽³⁾؛ فالضرر بجميع أنواعه ممنوع في الإسلام، ويجب اتخاذ التدابير الوقائية لمنع حدوثه وعلاج آثاره إذا وقع.

وإذا كان الإسلام يحترم الملكية التي يحصلها الفرد من خلال الأساليب المشروعة ويحميها ويصونها، فإنه يحرم الظلم بكل أشكاله وصوره، سواء أكان واقعاً على الفرد من قبل الدولة، أو على المجتمع من قبل الفرد، والأصل في الملكية المشروعة أن تحميها الدولة لصاحبها، لكن قد يكون من الحالات التي تستدعي نزع ملكية خاصة تحقيقاً للصالح العام بحيث يضار المجتمع لو لم تقوم الدولة بترع هذه الملكية - كما هو الحال عندما تتطلب الضرورة والمصلحة العامة إقامة سدود أو توسيع طرق -، وهنا يكون نزع الملكية جائزاً شرعاً⁽⁴⁾، بشرط أن تقوم الدولة بتعويض المالك بالثمن العادل لأملكه.

(1) كالاتجار في السلع الضارة بالفرد والمجتمع؛ كالخمر والمخدرات وتهريب العملة والاتجار في الأعراض .

(2) وذلك حماية لمصلحة الشخص نفسه، وحماية لباقي ورثته، وقد دلّ على ذلك حديث سعد - ﷺ - .

(3) تقدم ترجمته (ص 302) .

(4) ويذكر المؤرخون أن عمر ابن الخطاب - ﷺ - أراد أن يوسع المسجد الحرام فطلب شراء البيوت المحيطة بالكعبة ليضمها إلى المسجد، فوافق بعض أصحابها ورفض البعض الآخر، فقام عمر ابن الخطاب بأخذها جبراً عن أصحابها ووضع قيمتها في خزانة الكعبة ليأخذها أصحاب الدور وقال لهم: «إنما نزلتم على الكعبة وهذا فناؤها، ولم تنزل الكعبة عليكم» .

راجع: «مبادئ الثقافة الإسلامية» (ص 398) .

أما بالنسبة للممتلكات التي تنمو من خلال طرق غير مشروعة كالربا والاحتكار والإضرار والرشوة والتهريب والامتناع عن أداء الزكاة والاتجار بالسلع المحرمة وتحقيق أرباح فاحشة نتيجة استغلال ظروف معينة مثل ظروف الحرب؛ فإن واجب السلطة العادلة أن تدرس كل حالة وتحدد الإجراء الذي يتخذ في كل حالة على حدة، فتصادر كلياً ما جمع عن طريق الرشوة والربا والاحتكار، وتصادر جزئياً ما جمع عن طريق الاستغلال والربح الفاحش، ولها سلطة تقديرية في اتخاذ القرارات العادلة طبقاً لمبدأ «لا ضرر ولا ضرار»⁽¹⁾ مع مراعاة مبدأ العدالة في كل حالة⁽²⁾.

وكما يبيح الإسلام نزع الملكية الخاصة تحقيقاً للصالح العام، فإنه يبيح نزعها في حالة إساءة استخدام الحق وعدم إمكان إيقاف سوء الاستخدام بوسائل أخرى، ومن ذلك: حجر الإسلام على متهلكات السفه والخنون لأئهما لا يُحسنان التصرف، ويُخشى أن يُبددا ثروتهما، الأمر الذي يضر بالورثة كما يضر بالصالح العام .

كما أقر الإسلام حق الشفعة والذي يجيز للجار إذا باع جار ملكه لغيره، ورأى أن هذا البيع يضرّ به فله أن يطالب بحق الشفعة، وله حق التقدّم على الغريب في الصفقة⁽³⁾. وهذا يعني أن الملكية الخاصة في الإسلام ليست مطلقة لكنها مضبوطة بأمرين هما : عدم الإضرار بالغير، وتحقيق الصالح العام⁽⁴⁾.

والملكية العامة شأنها شأن الملكية الخاصة: مقيدة بقيود الشريعة، فلا تملك الحكومة الإسلامية إنفاق هذه الأموال في غير وجوها المبيّنة شرعاً، فعلى سبيل المثال: لا تملك الحكومة الإسلامية إنفاق حصيلة الزكاة إلا في مصارفها التي حدّتها آية مصارف الزكاة . ويجوز لولي الأمر أن يخصّص الملكية العامة، ويقيد الانتفاع بها لفئة مخصوصة إذا اقتضى ذلك الصالح العام، وقد فعل ذلك رسول الله - ﷺ - حين احتجز جانباً من أرض الكأ المباحة للجميع في منطقة (النقيع) وجعلها خاصةً لحيل الجيش وإبله .

(1) هذا لفظ حديث نبوي، تقدم تخريجه (ص 302) .

(2) راجع: «مبادئ الثقافة الإسلامية» (ص 398) .

(3) راجع: «بناء المجتمع الإسلامي» د . نبيل السمالوطي (ص 205) .

(4) راجع: «معالم الاقتصاد الإسلامي» ناصر بن محمد الأحمّد (ص 13) .

والإسلام في إقراره للملكية بنوعيتها يتماشى مع الفطرة التي فطر الله عليها الناس ، فهو لم يتجاهل غريزة حب التملك عند الإنسان ، بل أقرّها ونظّمها في حدودها المشروعة التي تركز على القاعدة الشرعية : « لا ضرر ولا ضرار »⁽¹⁾ ، فإذا لم يكن في التملك ضررٌ على الغير، وقام المالك بما يجب عليه شرعاً تجاه ذلك الملك، فله أن يملك ما يشاء من أنواع المال، مصداقاً لقول الله - تعالى - : ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ۖ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ۝﴾⁽²⁾ .

وهذا النصيب يشمل كل ما يحتاج إليه الإنسان من مأكل ومشرب وملبس ومسكن، وغير ذلك من المباحات المشروعة التي لا تمس مصالح الغير ، ولا تمس الأملاك العامة التي تشرف عليها الدولة وتحوزها للصالح العام .

فإن ترتّب على الملكية الخاصة ضررٌ على المجموع، ولم يمكن إزالة ذلك الضرر إلّا بأخذ جزء من مال الشخص للصالح العام ، فلا حرج على الدولة أن تفعل ذلك؛ إذ المصلحة العامة أولى بالتحقيق من المصلحة الشخصية الخاصة على حساب الآخرين .



(1) هذا لفظ حديث نبوي، تقدم تخريجه (ص 302) .

(2) سورة القصص: آية ٧٧ .

المبحث الخامس: الحرية الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

الحرية الاقتصادية - بوجه عام - : هي إفساح الطريق أمام الأفراد في مجال التملك، والعمل، والتعاقد، والإنتاج، والاستهلاك⁽¹⁾.

أو بعبارة أخرى: أن يكسب المرء المال وينفقه كما يشاء وبالصورة التي يراها دون أي قيود عليه في ذلك .

وسوف أعرض لموقف الاقتصاد الوضعي أولاً من تلك الحرية الاقتصادية، ثم أُبينُ موقفَ الاقتصاد الإسلامي منها، وذلك من خلال ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي:

من أهم ملامح الرأسمالية: تلك الحرية الاقتصادية المطلقة التي يتمتع بها معتنقوها، فالرأسمالية تعطي للفرد الحرية المطلقة في أن يملك السلع، ووسائل الإنتاج وأدواته، فيملك الأرض وما فيها من معادن وثروات، كما يملك آلات ومعدات الإنتاج، كما يملك المباني، وله الحرية المطلقة في أن يزاول ما يريد من أعمال، وبالطريقة التي يراها مناسبة له، وبما يحقق له أكبر قدر ممكن الربح، وليس للدولة أن تتدخل في شيء من ذلك بأي وجه كان، بل يتكفل القانون في المجتمع الرأسمالي بحماية ملكيته الخاصة مهما كان سبيل تحصيله لها⁽²⁾.

والحرية الاقتصادية التي شعارها «اتركه يعمل، اتركه يمر» بدأت منذ زمن بعيد جداً، منذ العصور الرومانية والإغريقية القديمة⁽³⁾، لكنها تجلّت بوضوح منذ بداية النهضة الأوروبية التي هي في حقيقتها ثورة على ظلم الكنيسة واستبدادها، من أجل استعادة حق

(1) «الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية»، د . سعيد أبو الفتوح محمد بسيوي، ط . دار الوفاء، مصر 1408هـ - 1988م (ص 29) .

(2) راجع: «اقتصادنا»، محمد باقر الصدر، ط: دار الفكر، بيروت، الطبعة الرابعة، 1393هـ - 1973م (ص 216، 217)، و«النظام الاقتصادي في الإسلام، مبادئه وأهدافه» د أحمد العسال، ود فتحي عبد الكريم (ص 71) .

(3) راجع: «تطور التجارة الدولية» د . صلاح الدين نامق، ط: دار النهضة العربية، 1973م (ص 72، 73) .

الفرد في الحياة والتفكير وحرية الرأي⁽¹⁾ .

ويرى أنصار الحرية الاقتصادية المطلقة: أنها تدفع إلى المنافسة بين الأفراد، وبين قطاعات الإنتاج المختلفة، وتؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسينه، ومن ثم الوصول لأكبر ربح ممكن .

كما يرون أن الفرد عندما يعمل لمصلحته الذاتية، فهو يعمل - في نفس الوقت - لصالح الجماعة بصورة أفضل مما لو عمل لمصلحتها ابتداءً!!، وفي هذا يقول العالم الاقتصادي (آدم سميث): «إن الفرد يحقق مصالح الجماعة - بدرجة أكبر - لو أنه توفر على رعاية شئونه الخاصة، أكثر مما لو كرّس جهوده ووقته لخدمة الجماعة»⁽²⁾ .

وهذا مُجرّد كلام نظري، لم يتحقق منه في واقع الدول الرأسمالية إلا النذر اليسير، بل إن المطلع على واقع تلك الدول يرى أن الحرية الاقتصادية المطلقة كانت من أبرز مساوئ الرأسمالية بسبب ما أدّت إليه من ظهور الاحتكارات الكبيرة .

فباسم الحرية الاقتصادية تحكّم بعض المنتجين في مورد أو آخر من الموارد الاقتصادية.

وباسم الحرية الاقتصادية انضم بعض المنتجين إلى بعض وكونوا مؤسسات ضخمة تجنبهم مخاطر المنافسة، وتضمن لهم البقاء والسيطرة وتوجيه عوامل الإنتاج الوجهة التي يريدونها .

وباسم الحرية الاقتصادية يقوم بعض المنتجين بتحديد الإنتاج في بعض الصناعات الاختيارية حتى يقل المعروض منها، فيرتفع سعرها ويحقق بالتالي أكبر قدر من الربح، ولا يكثرثون بما يؤدي إليه تحديد الإنتاج من تعطيل الموارد وعدم توظيفها التوظيف الكامل⁽³⁾ وما زعموه من توافق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وأن من يعمل لمصلحته الذاتية؛ يعمل لمصلحة الجماعة أفضل مما لو كرّس عمله للجماعة!!، هذا مجرّد وهم وخيال؛ ففي ظل الرأسمالية: ظهرت الأزمات، وانتشرت البطالة، وحصل التفاوت الكبير

(1) «النظام الاقتصادي في الإسلام، مبادئه وأهدافه» د . أحمد العسال، ود . فتحي عبد الكريم (ص 72) .

(2) نقلاً عن «نحو اقتصاد إسلامي» د . إبراهيم الطحاوي، من بحوث المؤتمر السادس لمجمع البحوث الإسلامية (106/3) .

(3) راجع: «النظام الاقتصادي في الإسلام، مبادئه وأهدافه» د . أحمد العسال، ود . فتحي عبد الكريم (ص 73، 74)،

و«الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية»، د . سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني (ص 31، 32) .

في الدخول والثروات بين الأفراد، ونشأت الاحتكارات، واتسعت الهوة بين طبقة العمال وطبقة رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال، وبدأ العمال يشعرون بأن النظام الرأسمالي وسيلة لإهدار حقوقهم واغتصاب أرزاقهم⁽¹⁾.



(1) راجع: «النظام الاقتصادي في الإسلام، مبادئه وأهدافه» د. أحمد العسال، ود. فتحي عبد الكريم (ص 76، 77)، و«الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية» د. سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني (ص 32، 33).

المطلب الثاني: الحرية الاقتصادية في النظام الاشتراكي:

الحرية الاقتصادية - من وجهة النظر الاشتراكية - هي سبب البلاء، وأُسّ الفساد، ومن ثمّ تعمل الاشتراكية على إلغاء الملكية الخاصة، فالاشتراكية مذهب جماعي - كما يدّعي أنصارها !! -، ترفض الأنانية والدوافع الذاتية، وتعمل لمصلحة الجماعة وليس لمصلحة الفرد ⁽¹⁾.

ولهذا وقف الاقتصاد الاشتراكي - من قضية الحرية الاقتصادية - على النقيض تماماً من الاقتصاد الرأسمالي، فحينما نجد أن الرأسمالية تعطي للفرد الحرية الاقتصادية المطلقة ليعمل ويكسب كيفما شاء وبالطريقة التي أراد، نرى الاشتراكية تمنع الفرد من الحرية منعاً مُطلقاً، فلا يملك الفرد أي حرية في الإنتاج أو الاستثمار؛ فهو لا يملك أدوات الإنتاج وإنما هي ملك للدولة وحدها .

ولا يقف الأمر عند هذا الحدّ وإنما يتعدّاه إلى ما هو أقسى، فالفرد في الاقتصاد الشيوعي الاشتراكي لا يملك حرية اختيار أو تحديد نوع العمل الذي يقوم به، بل وأكثر من هذا فإن النظام الاشتراكي لا يترك للأفراد تحديد السلع التي يرغبون في استهلاكها، وإنما تقوم الحكومة بتحديد السلع الاستهلاكية، ثم تعمل على إنتاجها، وتقوم بتوزيعها بعد ذلك على الأفراد ببطاقات !! ⁽²⁾.

والاشتراكية بإهدارها حرية الإنسان إلى هذا الحدّ؛ جعلت منه مجرد آلة إنتاج، ومجرد أداة في يد الدولة تستعملها بالطريقة التي تريد وفق رؤيتها وخططها، ولا تعطيه من الغذاء أو المسكن - أو غيرهما من الحاجات الضرورية - إلا بقدر ما يخدم أهدافها ومصالحها، وليس بحسب ما يحتاجه هو وأسرته، ويحقق لهم تمام الكفاية؛ وبهذا قتلت في الإنسان كل حافزٍ للإنتاج، وحطّمت فيه كل دافعٍ للعمل والتنمية، ولولا الحديد والنار الذي حكمت به الدول الاشتراكية شعوبها؛ لما وجدنا لهم أيّ أثر من التقدّم في أي مجال من المجالات .



(1) راجع: «اقتصادنا» لحمد باقر الصدر (ص 209، 218) .

(2) راجع: «النظام الاقتصادي في الإسلام، مبادئه وأهدافه» د . أحمد العسال، ود . فتحي عبد الكريم (ص 74) .

المطلب الثالث: الحرية الاقتصادية في الإسلام:

الفرع الأول: الحرية الاقتصادية مقيدة بتعاليم الإسلام وقيمه:

مما يتميز به الاقتصاد الإسلامي عن غيره من النظم الاقتصادية الوضعية: الحرية الاقتصادية المقيدة بتعاليم الإسلام وقيمه، ومنها: العدل، وعدم الإضرار، والتزام الحلال وترك الحرام .

فالإسلام لا يسمح للأفراد بحرية اقتصادية مطلقة، كتلك التي توهّمها قوم نبي الله شعيب - عليه السلام - عندما قالوا: ﴿أَنْ تَفْعَلَ فِيْ أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾⁽¹⁾، وهي الحرية التي تنبأها الاقتصاد الرأسمالي؛ حيث كفل للفرد الحرية المطلقة ليفعل ما في مصلحته الشخصية، وما يعتقد أنه يحقق له أكبر قدر من الربح .

وفي الوقت نفسه: لا يصادرُ الحرية الاقتصادية ويمنعها، كما هو الحال في الاقتصاد الاشتراكي الماركسي الذي يمنع الفرد من الحرية منعاً مطلقاً .

فالإسلام اعترف بالحرية الاقتصادية ولم ينكرها أو يصادرها، ولكنه لم يطلق لها العنان، وإنما وضع لها حدوداً وضوابط؛ جماعها: التزام الحلال والحرام، والتقيد بتعاليم الإسلام .

ولم يكن تقييد الإسلام للحرية الاقتصادية نتيجة أخطاء أو عيوب - في نظمه وتشريعاته - كشف عنها الواقع العملي، وإنما تقييده للحرية الاقتصادية جاء في نفس الوقت الذي أقرّها فيه، مما يدل على سموّ النظام الاقتصادي الإسلامي وكماله⁽²⁾ .

وبناء على هذا: يمكن تعريف الحرية الاقتصادية في الإسلام بأنها: «ممارسة الأفراد نشاطاتهم الاقتصادية في مجالات الملكية، والإنتاج، والاستهلاك، والتبادل، وفق القواعد والضوابط الشرعية»⁽³⁾ .

(1) سورة هود: آية 87 .

(2) راجع: «النظرية الاقتصادية في الإسلام» فكري نعمان، ط: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1985م (ص

38، 37) .

(3) راجع: «نحو اقتصاد إسلامي» د . محمد شوقي الفنجري (ص 72) .

فالنشاط الاقتصادي يجب أن يكون مشروعاً من وجهة نظر الإسلام، متفقاً مع مبادئه وتشريعاته .

والأصل أن كل نشاط اقتصادي مشروع في ظل الإسلام إلا ما ورد النص بتحريمه، وذلك تطبيقاً لقاعدة: (الأصل في الأشياء الإباحة) ⁽¹⁾، وما جاءت النصوص بتحريمه من الأنشطة الاقتصادية قليل جداً إذا ما قيس بالأوجه المباحة ⁽²⁾ .

ولذلك فإن الإسلام كفل حق الدولة في التدخل في الحرية الاقتصادية لحماية المصالح العامة وحراستها، وهذا التدخل من الدولة: إما لمراقبة النشاط الاقتصادي للأفراد، أو لتنظيمه، أو لمباشرة بعض أوجه النشاط الاقتصادي التي يعجز عنها الأفراد، أو يسيئون استغلالها .

فالإسلام أعطى ولي الأمر السلطة والحق في أن يقيد من الحرية الاقتصادية للأفراد؛ إذا ما اصطدمت تلك الحرية مع المصلحة العامة للمجتمع ⁽³⁾ أو أضرت بها، أو انخرَفَ النشاط الاقتصادي عن تعاليم الإسلام، أو عَجَزَ الأفراد عن القيام بنشاط اقتصادي معين أو قَصُرُوا فيه، وكذا: في الحالات الاستثنائية؛ كالحروب والمجاعات والكوارث الطبيعية ⁽⁴⁾ .

ومنطلق هذا الحق والسلطة؛ قوله - تعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا

الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ ⁽⁵⁾، أي: أطيعوهم في جميع الأوامر والنواهي في حدود طاعة الله

(1) راجع: «التمهيد في تخريج الفروع على الأصول» لجمال الدين الأسنوي، تحقيق: حسن هيتو، ط: الرسالة، الطبعة الرابعة 1987م (ص 487) .

(2) حَرَّمَ الإسلام صوراً خاصة من النشاط الاقتصادي: فحرم الربا، وبيع الغرر بأنواعها وصورها المختلفة، وحرم الغش والتطفيف في الكيل والميزان، والاحتكار، كما حَرَّمَ الإسلام استغلال النفوذ أو السلطة للحصول على المال، وحرَّم الإسراف والتبذير والترفع، وحرم كثر المال ومنَعَه من التداول ... الخ ما وردت النصوص بتحريمه؛ والناظر في أوجه النشاط الاقتصادي التي حَرَّمها الإسلام يجد أنه يجمع بينها جميعها: أنها تنكبت طريق الفطرة السليمة؛ لأنها تقوم إما على الرشوة أو استغلال النفوذ والسلطان، أو على غش الناس، أو ابتزاز أموالهم بالباطل، أو التحكم في ضروريات معاشهم، أو انتهاز حالات عوزهم وحاجاتهم .

راجع: «معالم الاقتصاد الإسلامي» ناصر بن محمد الأحمد (ص 24) .

(3) راجع: «اقتصادنا»، محمد باقر الصدر (ص 260، 262) .

(4) راجع: «النظام الاقتصادي في الإسلام» لمحمود الخطيب (ص 157، 158)، و«النظام المالي والاقتصادي في الإسلام» حسين حامد محمود، ط: دار النشر الدولي، الرياض، الطبعة الأولى 2000م (ص 57-59) .

(5) سورة النساء: آية ٥٩ .

ورسوله - ﷺ - فليست طاعتهم مطلقة، بل مقيدة بالطاعة والمعروف⁽¹⁾.

الفرع الثاني: ضوابط تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

ينبغي على الدولة - ولي الأمر - عند تدخلها في المجال الاقتصادي، وتقييده لحرية نشاطٍ ما من نشاطاته، أن تراعي عدة أمور، منها:

- 1 الالتزام بالمقاصد الشرعية .
 - 2 مراعاة المصلحة العامة .
 - 3 التدخل بمقدار الحاجة .
 - 4 عدم التعسف في التدخل .
 - 5 وجوب التعويض عن الأضرار التي تلحق بالأفراد نتيجة لتدخل الدولة .
- ولا بد لتحقيق ذلك كله من وجود ضمانات كافية ليبقى هذا التدخل في حدود المشروع، ولا يتجاوزهُ إلى ما هو ممنوع؛ وهذا يحكمه مدى التزام الدولة الإسلامية - وولي أمرها - بتعاليم الإسلام، ومراعاتها لمقاصده وتشريعاته⁽²⁾.

الفرع الثالث: مجالات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

- 1- منع الكسب غير المشروع؛ كالربا، والبيع المحرّم، والغصب، والسرقة، والقمار، والاتجار في المخدرات، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة .
- 2- مراقبة الأعمال المشروعة لضمان استمرار مشروعيتها، وذلك من خلال نظام الحسبة، أو غيره مما يمكن استحداثه من أنظمة؛ كالجهاز المركزي للمحاسبات - مثلاً - في مصر .
- 3- تحديد الحد الأعلى والأدنى للأجور، ووضع الضوابط التي بموجبها يتم تحديد الأجور - والرواتب - ؛ لئلا يقع العمال والموظفون - لاسيما في القطاعات الخاصة -

(1) راجع: «روح المعاني» للألوسي (81/3) .

(2) راجع: «الاتجاه الجنائي من التشريع للاقتصاد الإسلامي» محمد فاروق النبهان، ط: دار الفكر، بيروت 1404هـ (ص 123)، و«من مبادئ الاقتصاد الإسلامي» محمود الخطيب (ص 111)، و«أصول الاقتصاد الإسلامي» رفيق المصري (ص 65 - 67) .

فريسة لأصحاب الأعمال يتحكمون في أرزاقهم كيفما شاؤوا .

4- ضبط الأسعار، وتحديداتها ⁽¹⁾، ومراقبتها - لاسيما في السلع الضرورية التي عليها قوام حياة الناس، كالحبز، والدقيق، واللحوم، والخضروات، وغيرها - ؛ لئلا يحصل الاحتكار، ومن ثمَّ تهديد حياة الفقراء والمعوزين - من خلال ارتفاع الأسعار في أقواتهم وما يحتاجون من ضروريات حياتهم -، ويدخل في ذلك: إجبار المحتكر للسلعة على بيعها للناس بثمن المثل ⁽²⁾ .

5- الحساب والمسائلة لمن أساء أو قصرَّ في عمله، أو استغلَّ سلطته أو نفوذه في تحصيل كسب غير مشروع .

6- نزع الملكية الخاصة، والإجبار على البيع أو التأجير من أجل المصلحة العامة؛ كأن يكون لإنسان ملكٌ في طريق عامٍ للناس تنشؤه الدولة، ولا مجال لتغيير مسار الطريق، أو يترتب على تغييره ضررٌ أكبر من ضرر نزع تلك الملكية الخاصة، فتقوم الدولة في هذه الحالة بترع تلك الملكية الخاصة، وتعويض صاحبها تعويضاً عادلاً، مراعاة لمصلحة الجماعة ⁽³⁾.

7- تدخل ولي الأمر لتحقيق التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع - ومن ذلك جمع الزكاة من الأغنياء وصرفها للفقراء - إذا لاحظ اختلال ذلك التوازن، وهو ما فعله رسول

(1) هناك تفصيلٌ في تحديد الدولة للأسعار؛ فعندما يكون ثمن السوق - الذي تحدده قوى العرض والطلب - عادلاً، - أي: غير مجحف بالبائع أو المشتري -، فإنه لا يجوز التسعير شرعاً، وهذا ما حدث من الرسول - ﷺ -، حين رفض التسعير بقوله: «إن الله هو المسعر الباسط الرازق، وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يظلمني بمظلمة في دم ولا مال» [رواه أبو داود (3451/2)، 478/2، 479] كتاب البيوع، باب في التسعير، والترمذي (1314) (597/3) كتاب البيوع، باب ما جاء في التسعير، من حديث أنس - رضي الله عنه -، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح [.

أما إذا صار ثمن السوق - لأي سبب من الأسباب - مُجحفًا بأحد الطرفين (المنتج، أو المستهلك) فإنه يصير لزماً على الدولة أن تتدخل، وهذا ما حدث في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حين حدَّد أسعارَ بعضِ السلع منعاً للتحكُّم والإضرار بالناس، وذلك إعمالاً لقول الرسول - ﷺ -: «من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم، فإن حقاً على الله أن يقعه بعظمٍ من النار يوم القيامة» [رواه أحمد (20313)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (11150) (49/6)، والطبراني في «الأوسط» (8651/8) (285/8) من حديث معقل بن يسار - رضي الله عنه -، وقال محققو «المسند» (426/33): «إسناده جيد»، وضعفه الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (6646) (350/14)، و«ضعيف الترغيب والترهيب» (1106) (276/1) .

راجع: «المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي» د محمد شوقي الفنجري (ص 142) .

(2) كما باع عمر السلع المختكرة جبراً عن محتكرها بثمن المثل . راجع: «معالم الاقتصاد الإسلامي» بن محمد الأحمد (ص 27) .

(3) راجع: «من مبادئ الاقتصاد الإسلامي» محمود الخطيب (ص 112، 113)، و«نظام الإسلام، الاقتصاد مبادئ وقواعد عامة» محمد المبارك، ط: دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية 1987م (ص 108-120)، «الاقتصاد الإسلامي، مبادئ وخصائص وأهداف» حسن سري (ص 184-194) .

الله - ﷺ - حين وزَّع فيئ بني النضير على المهاجرين وحدهم دون الأنصار، اللهم إلا رجلين فقيرين؛ وذلك لكي يقيم التوازن بين المهاجرين الذين تركوا أموالهم في مكة وفرُّوا بدينهم إلى المدينة، وبين الأنصار الذين كانوا يملكون المال والثروة⁽¹⁾.

الفرع الرابع: أهداف تقييد الإسلام للحرية الاقتصادية:

هناك أهداف من تقييد الإسلام للحرية الاقتصادية؛ أهمها ما يلي:

- 1- أن تقوم علاقات الناس الاقتصادية على أسس من التكافل والتراحم والتعاطف والصدق والعدل، بدلاً من التباغض والتنافر، والصراع الطبقي والتظالم - وغيرها من أمراض - ناتجة عن السماح بالحرية المطلقة دون أي قيود، أو مصادرتها بالكلية.
- 2- دفع الناس إلى العمل وبذل الجهد لكسب المال وتنميته، بدلاً من الالتجاء إلى وسائل الاستغلال والاحتكار وظلم الآخرين لتحصيل الأموال.
- 3- إغلاق المنافذ التي تؤدي إلى تضخم الثروات في أيدي بعض الأفراد دون البعض الآخر.

- 4- تطوير النشاط الاقتصادي، وتنميته، وضبط سيره على الطريق السليم، من خلال التشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية، وتوجيه النفقات لتحقيق المنافع العامة، والتدخل في السوق بمحاربة الاحتكار، وضبط الأسعار، وتحقيق التوازن العادل للدخل⁽²⁾.



(1) راج ما تقدم هنا (ص 429 ، 430).

(2) راجع: «النظام الاقتصادي الإسلامي» محمد عبد المنعم عفر (ص 14)، و«دور الاقتصاد في إحداث فحضة معاصرة» محمد أحمد صقر، وآخرون، ط: جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية، عمان (ص 66، 67).

المبحث السادس:

الربا والاحتكار بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الربا بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي:

من البدهيات التي باتت معلومةً للقاصي والداني: اعتماد الاقتصاد الوضعي على الربا، سواء كان اشتراكياً أم رأسمالياً، بل إن الوظيفة الأساسية التي تقوم بها البنوك الربوية: هي الإقراض والاستقراض بالفائدة، وهذا هو الربا بعينه .

ويعتبر عنصر «رأس المال» من أهم عناصر الإنتاج، لكنه وحده - دون مشاركته في النشاط الاقتصادي - ليس له عائد في الإسلام؛ إذ المال لا يلد مالاً، وإنما يتحقق عائدُه إذا شارك عنصر العمل مُتَحَمِّلاً غُرْمَهُ، كما يستفيد من غُنْمِهِ، وحينئذ يكون له عائد في شكل (أرباح) بالنسبة لرأس المال النقدي كالأموال السائلة، أو في شكل (أجرة) بالنسبة لرأس المال العيني كالأطيان والمباني .

بينما في الاقتصاد الوضعي يترتب على مجرد إقراض المال فائدة يدفعها له المقرض للمقرض - شخصاً كان، أو شركة، أو بنكاً -، نظير استخدامه لذلك المال، وهذه الفائدة عنصر أساسي في الاقتصاد الوضعي، ويُعبّر عنه كمعدل للفائدة بنسبة مئوية معينة (سعر الفائدة)⁽¹⁾ .

وقد انتشر التعامل بالربا - في كل بلاد العالم - انتشار النار في الهشيم، ومرّت بالمسلمين فترات ضعف وهزيمة نفسية، حتى كاد بعض علمائهم ومفكريهم أن يستسلموا لذلك الواقع، بل ويرون أن الاقتصاد لا يقوم إلا على البنوك الربوية، ولا يمكن أن تقوم لتلك البنوك قائمة إلا بالقرض والإقراض الربوي، إلا أن هذه الفترة ما لبثت أن مضت وانتهت، وبفضل العلماء المخلصين، ودعاة الإسلام الصادقين، إضافة إلى الكوارج والنكبات والأزمات العالمية التي توالى على الاقتصاد الوضعي بين فترة وأخرى - بفضل

(1) راجع: «الموسوعة الاقتصادية» راشد البراوي، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية 1987م (ص 264) .

ذلك كله - اتجهت الأنظار إلى الاقتصاد الإسلامي الذي يعدُّ من أصوله وثوابته: تحريم الربا، ورأى الكثيرون أنه لا نجاة للاقتصاديات المعاصرة إلا بالسير على منهجه، واتباع طريقته، لاسيما في تحريم الربا الذي هو أساس البلاء وسببه في معظم الأزمات الاقتصادية القديمة والمعاصرة .

وإنني في هذا المبحث أعرض لموقف الإسلام من الربا، وبيان آثار الربا وأضراره، ودوره في الأزمات المالية، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: موقف الاقتصاد الإسلامي من الربا:

أولاً: تعريف الربا لغة وشرعاً:

الرَّبَا في اللّغة: الزّيادة، من ربا يربو، أي زاد ونما، ومنه قوله - تعالى - : ﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَا

عَلَيْهَا الْمَاءَ أَهْرَتْ وَرَبَّتْ ۚ﴾⁽¹⁾، أي: عظمت وانتفخت بمعنى زادت، والربوة والرابية: المرتفع من الأرض⁽²⁾ .

وفي الشرع: «عقدٌ على عِوضٍ مخصوصٍ غير معلوم التماثل في معيار الشرع، حالة العقد، أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما»⁽³⁾ .

أو: «فضلُ زيادةٍ خاليةٍ عن عِوضٍ مشروطٍ لأحدِ المتعاقدين»⁽⁴⁾ .

أو: «الزيادة على أصل المال من غير تباع»⁽⁵⁾ .

ثانياً: الأدلة على تحريم الربا:

وقد كان الربا متفشياً ومنتشراً في الجاهلية قبل الإسلام، بل ومتأصلاً في نفوس أهل الجاهلية، ولهذا تدرّج القرآن في تحريمه، فبدأ بالتنفير منه في المرحلة المكيّة، وذلك في قول الله - تعالى - : ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رَّبِّ الْيُسُوفِ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِيحُوا عِندَ السُّلَاطِمِ زَكَاةً تُرِيدُونَ

(1) سورة فصلت: آية ٣٩ .

(2) راجع: «لسان العرب» (304/14)، و«مختار الصحاح» (ص267)، و«المصباح المنير» (217/1) .

(3) «مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج» لخطيب الشربيني (363/2) .

(4) «تعريفات ومصطلحات فقهية في لغة معاصرة» د عبد العزيز عزت (ص40)، و«الموسوعة الفقهية الكويتية» (147/14) .

(5) راجع: «الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية» مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية 1982م (56/1) .

وَجَهَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ⁽¹⁾ .

فالآية تبين الفرق الشاسع بين الربا الذي لا بركة فيه في الدنيا، ولا ثواب عليه في الآخرة، وبين الزكاة التي فيها رضا الله - تعالى - ومضاعفة الثواب في الآخرة، وفي هذا أول إشارة إلى أن الربا مما لا يحبه الله - تعالى - .

ثم في المرحلة المدنية، نزل قول الله - تعالى - : ﴿فَيُظْلَمُونَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِئَتْ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ۖ وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالُ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ۖ﴾⁽²⁾ .

وهنا يبين الله - ﷻ - صفات اليهود التي استحقوا بها العقوبة من ربه تبارك وتعالى، وذكر منها: الربا جنباً إلى جنب، مع الظلم والصد عن سبيل الله - تعالى - وأكل أموال الناس بالباطل، وكلها من المحرمات التي لا يُشك في حرمتها، فكان ذلك مؤشراً أقوى على قرب تحريم الربا .

قال الحافظ ابن كثير - رحمه الله - : «وقوله: ﴿وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ﴾ أي: أن الله قد نهاهم عن الربا فتناولوه وأخذوه، واحتالوا عليه بأنواع من الحيل وصنوف من الشبه، وأكلوا أموال الناس بالباطل»⁽³⁾ .

(1) سورة الروم: آية ٣٩ .

(2) سورة النساء: الآيات ١٦٠، ١٦١ .

(3) راجع: «تفسير ابن كثير» (467/2) .

وهذه الآية دليل على تحريم الربا في الديانة اليهودية، إلا أن اليهود - قاتلهم الله - حُرِّفوا في التوراة، وزعموا أن الربا محرَّم فيما بينهم فقط ؛ فقد جاء في التوراة سفر الخروج (22: 35): «إن أقرضت فضةً لشعبي الفقير الذي عندك فلا تكن له كالمرابي، لا تضعوا عليه ربا» .

وفي سفر اللاويين (الأخبار) (25: 35 - 37): «وإذا افتقر أخوك وقصرت يده عندك، فاعضده غريباً أو مستوطناً فيعيش معك، لا تأخذ منه رباً ولا مراوحة، بل اخش إهلك فيعيش أخوك معك، فضتك لا تعطه بالربا، وطعامك لا تعطه بالمراوحة» .

وفي سفر تثنية الاشتراع (23: 19، 20): «لا تقرض أخاك ربا ؛ ربا فضة، أو ربا طعام، أو ربا شيء مما يقرض براباً للأجنبي تقرض براباً، ولكن لأخيك لا تقرض براباً» .

ونظراً لما جبل عليه اليهود من حب المال فإنهم تحالوا - وتلك سجية فيهم - حتى على تحريم الربا فيما بينهم، يقول د . حسن ظاها: «إنه جاء في المادة 585 من المجموعة القانونية التي ترجمها دي بولي، تقييد تحريم الربا بما يعطيه اليهودي من قرض لأخيه اليهودي ليواجه به ضرورات ملحة لا قبل له باحتمالها، أما إذا اقترض اليهودي نقداً من يهودي آخر بقصد الاستثمار، أو الوسع في التجارة، أو تنفيذ بعض المشروعات التي تدر ريعاً، فإن الذي يقرضه المال يمكنه أن يفرض عليه نصيباً في الأرباح يتفق عليه» .

راجع: «الفكر الديني اليهودي» د . حسن ظاها، الطبعة الثانية، دار القلم، بيروت، دمشق 1407هـ (ص196)، و«تخجيل =

ولم يفارق اليهود عادتهم القديمة؛ فأباطرة الربا - في هذا العصر -، والمسيطرون على كبريات مؤسساته ومصارفه؛ هم من اليهود، وهم الذين أفسدوا اقتصادات العالم بأسره، بنشرهم للمعاملات المحرمة، وتحطم بهم أسعار كثير من العملات، وإفقارهم لكثير من الدول والشعوب، فمن تعامل بالربا فقد تشبه بأعداء الله - تعالى - من المشركين واليهود، وكفى بذلك إثماً وخزياً وخسراناً .

ثم نزلت الآيات صريحة في النهي عن الربا وتحريمه، لاسيما الربا الفاحش الذي كان منتشرًا وقت نزول الآية، قال - تعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (1) .

وكان من آخر ما نزل في تحريم الربا، قول الله - جل وعلا - : ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (٢٧٥) يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ (2) .

قال الحافظ ابن كثير - رحمه الله - في قوله - تعالى - : ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ (3) أي: لا يقومون من قبورهم يوم القيامة إلا كما يقوم المصروع حال صرعه وتخطب الشيطان له؛ وذلك أنه يقوم قياماً منكراً، وقال ابن عباس: أكل الربا يبعث يوم القيامة مجنوناً يُخنق (3) .

وقال الإمام ابن كثير - أيضاً - : « وقوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ أي: لا

= من حُرِّفَ التوراة والإنجيل» صالح بن الحسين الجعفري، تحقيق: محمود عبد الرحمن قدح، ط: مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1419هـ/1998م (574/2)، و«تفسير المنار» (51/6) .

وجاءت الديانة النصرانية بتحريم الربا أيضاً، ففي الإصحاح السادس من إنجيل لوقا، آية 34، 35: «إذا أقرضتم لمن تنتظرون منه المكافأة فأني فضل يُعرف لكم، ولكن افعَلوا الخيرات وأقرضوا غير منتظرين عائداً، وإذا يكون ثوابكم جزيلاً» .

راجع: «فقه السنة» للسيد سابق (131/3)، و«مجلة البحوث الإسلامية» العدد (35) (ص106) .

(1) سورة آل عمران: آية ١٣٠ .

(2) سورة البقرة: الآيات ٢٧٥ - ٢٧٦ .

(3) راجع: «تفسير ابن كثير» (708/1) .

يجب كفور القلب أثيم القول والفعل، ولا بد من مناسبة في ختم هذه الآية بهذه الصفة، وهي أن المرابي لا يرضى بما قسم الله له من الحلال، ولا يكتفي بما شرع له من التكسب المباح، فهو يسعى في أكل أموال الناس بالباطل، بأنواع المكاسب الخبيثة، فهو جحود لما عليه من النعمة، ظلوم آثم بأكل أموال الناس بالباطل» (1).

وقوله - تبارك وتعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٢٧٨) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَإِن تُبْتِغُوا فَلََكُمْ رُبُّوهُنَّ وَأَمْوَالُهُمْ لَا تَطْلُمُونَ وَلَا تَنْظُمُونَ ﴿٢٧٩﴾ (2).

وهذا من أعظم الزجر عن الربا، والترهيب منه، فهو محاربة لله ورسوله - والعياذ بالله تعالى -، (وإذا كان قطاع الطريق يُحاربون الله ورسوله بإشهار السلاح، وإزهاق الأرواح، واغتصاب الأموال، وترويع الآمنين، وقطع السبيل؛ فإن أكلة الربا يُحاربون الله ورسوله بضمير الاقتصاد، وإفساد الأموال، مما يؤدي إلى الفساد في الأرض، وتوسيع الهوة بين الطبقات، مما يلزم منه حدوث الجرائم وكثرة الخوف، وقلة الأمن .

إن أكلة الربا لا يرفعون السلاح كما يرفعه قطاع الطريق، ولا يأخذون المال عنوة؛ ولكنهم يمتصون دماء الفقراء وهم يتسمون لهم، وينتبهون أموال الناس وهم يرتبون على أكتافهم !!؛ إنها محاربة ماثلت في بشاعتها محاربة قطاع الطريق؛ ولكنها أوسع نطاقاً، وأكثر تنظيماً ومخادعة؛ ففاقت في انتشارها وقبحها رفع السلاح وانتهاب الأموال بالقوة (3).

ولم يقتصر تحريم الربا على كتاب الله - تعالى -، بل جاءت السنة النبوية بتحريمه كذلك ؛ فعن جابر - رضي الله عنه - قال: «لعن رسول الله - ﷺ - أكل الربا، ومؤكله، وكاتبه، وشاهديه»، وقال: «هم سواء» (4).

وعن جابر - رضي الله عنه - أيضاً: أن النبي - ﷺ - قال في خطبته في حجة الوداع: «ألا

(1) راجع: «تفسير ابن كثير» (1/715، 716).

(2) سورة البقرة: الآيات 278 - 279.

(3) بتصرف، من مقال بعنوان: «الربا آثام وأضرار» للأستاذ إبراهيم بن محمد الحقييل، راجع: مجلة «البيان» صادرة عن المنتدى

الإسلامي، لندن، بريطانيا، العدد (166) (السنة 16) جمادى الآخرة 1422هـ، سبتمبر 2001م (ص28) وما بعدها .

(4) تقدم تخرجه (ص 80) .

كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمِيَّ مَوْضُوعٌ (...) وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ، وَأَوَّلُ رَبًّا أَضْعُ رِبَانَا، رَبَا عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ، فَإِنَّهُ مَوْضُوعُ كُلِّهِ» (1).

وعن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّحَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ» (2).

وعن سمرة بن جندب (3) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتْيَانِي، فَأَخْرَجَانِي إِلَى أَرْضٍ مُقَدَّسَةٍ، فَاذْهَبْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى فُحْرٍ مِنْ دَمٍ، فِيهِ رَجُلٌ قَائِمٌ، وَعَلَى وَسْطِ النَّهْرِ رَجُلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ حِجَارَةٌ، فَأَقْبَلَ الرَّجُلَ الَّذِي فِي النَّهْرِ، فَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَخْرُجَ رَمَى الرَّجُلَ بِحَجَرٍ فِيهِ، فَرَدَّهُ حَيْثُ كَانَ، فَجَعَلَ كَلِمًا جَاءَ لِيَخْرُجَ رَمَى فِيهِ بِحَجَرٍ، فِيرْجِعُ كَمَا كَانَ، فَقُلْتُ مَا هَذَا؟ فَقَالَ: الَّذِي رَأَيْتَهُ فِي النَّهْرِ أَكَلَ الرَّبَا» (4).

وعن ابن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «مَا أَحَدٌ أَكْثَرَ مِنَ الرِّبَا إِلَّا كَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهِ إِلَى قَلَةٍ» (5)، وَفِي رِوَايَةٍ: «الرِّبَا وَإِنْ كَثُرَ فَإِنَّ عَاقِبَتَهُ إِلَى قُلٍّ» (6).
وعن ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «إِذَا ظَهَرَ الزُّنَا

(1) رواه مسلم (1218) (889/2) كتاب الحج، باب حجة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - .

(2) رواه البخاري (2766) (10/4) كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِهَتِهِمْ خُلَعًا﴾

يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾ [سورة النساء: آية 10]، ومسلم (89) (92/1) كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها.

(3) هو أبو سليمان، سمرة بن جندب بن هلال بن جريح الفزاري، صحابي جليل - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، من الشجعان القادة، نشأ في المدينة، ونزل البصرة، فكان زياد يستخلفه عليها إذا سار إلى الكوفة، ولما مات زياد أقره معاوية عاماً أو نحوه، ثم عزله، كان شديداً على الحرورية، وله رواية عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، توفي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بالكوفة، وقيل بالبصرة سنة (60 هـ).

راجع: «الاستيعاب» (653/2)، و«أسد الغابة» (554/2)، و«الإصابة» (150/3)، و«تقريب التهذيب» (ص 256)، و«الأعلام» (139/3).

(4) رواه البخاري (2085) (59/3) كتاب البيوع، باب أكل الربا وشاهدو وكاتبه.

(5) رواه ابن ماجه (2279) (765/2) كتاب التجارات، باب التغليظ في الربا، وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (808) (35/3): «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات»، وصححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير» (5518).

(6) رواه أحمد (4026) (126/7)، والحاكم (2262) (43/2) وصححه ووافقه الذهبي، وقال محققو «المسند»: «حديث صحيح».

والربا في قرية فقد أحلوا بأنفسهم عذاب الله» (1).

والإجماع منعقد على تحريم الربا؛ قال الإمام ابن قدامة: « وكل قرض شرط فيه أن يزيده، فهو حرام، بغير خلاف . قال ابن المنذر: أجمعوا على أن المسلف إذا شرط على المستسلف زيادة أو هدية، فأسلف على ذلك، أن أخذ الزيادة على ذلك ربا» (2).

وقال الإمام النووي - رحمه الله - : « أجمع المسلمون على تحريم الربا وعلى أنه من الكبائر وقيل: إنه كان محرماً في جميع الشرائع» (3).

ولخطورة الربا وشدة تحريمه كان أصحاب النبي - ﷺ - يتعدون عنه أشدَّ البُعد؛ حتى قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : «تركنا تسعة أعشار الحلال مخافة الربا» (4).

ثالثاً: أنواع الربا:

ينقسم الربا في الفقه الإسلامي إلى نوعين (5):

النوع الأول: ربا النسيئة، وهو ربا التأخير، فالزيادة في أحد البدلين المتجانسين مقابل تأخير الدفع (6)، ويسمى ربا القرآن؛ لأن القرآن لم يتعرض إلا له، وهو ربا الجاهلية الجاهلية المشهور، فقد (كانوا يدفعون المال على أن يأخذوا كل شهر قدرًا معيناً، ويكون رأس المال باقياً، ثم إذا حلَّ الدين طالبوا المديون برأس المال، فإن تعذرَّ عليه الأداء، زادوا في الحق والأجل، فهذا هو الربا الذي كانوا في الجاهلية يتعاملون به) (7).

وربا النسيئة هو نفسه الواقع في الاقتصاد الوضعي المعاصر، وهو الفائدة التي تفرضها

(1) رواه الحاكم (2261) (43/2)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (5143) (370/7)، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، وقال الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (2401) (307/2): «حسن لغيره» .

(2) «المعني» لابن قدامة (240/4) .

(3) راجع: «المجموع» (391/9) .

(4) رواه عبد الرزاق الصنعاني في «المصنف» (14683) .

(5) بعضهم يجعله ثلاثة أنواع أو أربعة، بتجزئة وتفصيل ما أجمله جمهور العلماء في هذين النوعين، ومن ذلك ما قاله الخطيب الشربيني في تعداده لأنواع الربا؛ قال « وهو ثلاثة أنواع: ربا الفضل - وهو البيع مع زيادة أحد العوضين عن الآخر -، و ربا اليد - وهو البيع مع تأخير قبضهما أو قبض أحدهما -، و ربا النسا - وهو البيع لأجل -، وزاد المتولي: ربا القرض المشروط فيه جر نفع . قال الزركشي: ويمكن رده لربا الفضل» . راجع: «معني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج» (363/2) .

(6) راجع: «تعريفات ومصطلحات فقهية في لغة معاصرة» د عبد العزيز عزت (ص 40)، وراجع: «الملخص الفقهي» د صالح الفوزان، ط دار العاصمة، الرياض (37/2) .

(7) «مفاتيح الغيب» أو: التفسير الكبير، لفخر الدين الرازي، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة 1420هـ - (72/7) .

البنوك على ما تقرضه لعملائها من أموال، فتلك الفائدة رباً يُحرّمه الإسلام⁽¹⁾ .

(1) وقد ناقش المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة ، عام (1385هـ، الموافق 1965م) موقف الشريعة من الفوائد البنكية، ونصت توصياته على أن: أي فائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم، لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي وما يُسمّى بالقرض الإنتاجي، وكثير الربا وقليله حرام، والحسابات ذات الأجل، وفتح الاعتماد بفائدة، وسائر أنواع الإقراض نظير فائدة؛ كلها من المعاملات الربوية، وهي محرمة . راجع: «النقود والمصارف في النظام الإسلامي» عوف كفاوي، الطبعة الثانية، دار الجامعات المصرية، 1407هـ (ص 89) .

كما ناقش المجمع الفقهي - التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة - في دورته التاسعة المنعقدة بمبنى رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة في الفترة من يوم السبت 12 رجب 1406هـ إلى يوم السبت 19 رجب 1406هـ؛ موضوع (تفشي المصارف الربوية وتعامل الناس معها، وعدم توفر البدائل عنها) وهو الذي أحاله إلى المجلس معالي الأمين العام نائب رئيس المجلس، وجاء في قرار المجمع عن هذا الموضوع:

(وقد استمع المجلس إلى كلام السادة الأعضاء حول هذه القضية الخطيرة، التي يقترب فيها محرم بيّن، ثبت تحريمه بالكتاب والسنة والاجماع، وأصبح من المعلوم من الدين بالضرورة، واتفق المسلمون كافة على أنه من كبائر الإثم والموبقات السبع، وقد أذن القرآن الكريم مرتكبيه بحرب من الله ورسوله (...). وقد أثبتت البحوث الاقتصادية الحديثة أن الربا خطر على اقتصاد العالم وسياسته، وأخلاقياته وسلامته، وأنه وراء كثير من الأزمات التي يعانيها العالم، وألا نجاة من ذلك إلا باستئصال هذا الداء الخبيث الذي هو الربا من جسم العالم، وهو ما سبق به الإسلام منذ أربعة عشر قرناً . ومن نعم الله تعالى: أن المسلمين بدءوا يستعيدون ثقتهم بأنفسهم ووعيمهم لهويتهم، نتيجة ووعيمهم لدينهم، فتراجعت الأفكار التي كانت تمثل مرحلة الهزيمة النفسية أمام الحضارة الغربية، ونظامها الرأسمالي، والتي وجدت لها يوماً من ضعف النفس من يريد أن يفسر النصوص الثابتة الصريحة ففسراً لتتحليل ما حرّم الله ورسوله .

وقد رأينا المؤتمرات والندوات الاقتصادية التي عقدت في أكثر من بلد إسلامي، وخارج العالم الإسلامي أيضاً، تقرّر بالإجماع حرمة الفوائد الربوية، وتثبت للناس إمكان قيام بدائل شرعية عن البنوك والمؤسسات القائمة على الربا، ثم كانت الخطوة العملية المباركة، هي إقامة مصارف إسلامية خالية من الربا والمعاملات المحظورة شرعاً، بدأت صغيرة ثم سرعان ما كبرت، فلية ثم سرعان ما تكاثرت، حتى بلغ عددها الآن في البلاد الإسلامية وخارجها أكثر من تسعين مصرفاً - في وقت ذلك القرار، واليوم قد تضاعف أكثر من هذا العدد، والله الحمد والمنة -؛ وهكذا كذبت دعوى العلمانيين وضحايا الغزو الثقافي الذين زعموا يوماً أن تطبيق الشريعة في المجال الاقتصادي مستحيل، لأنه لا اقتصاد بغير بنوك، ولا بنوك بغير فوائد . وقد وفق الله بعض البلاد الإسلامية مثل باكستان لتحويل بنوكها الوطنية إلى بنوك إسلامية لا تتعامل بالربا أخذاً ولا عطاءً، كما طلبت من البنوك الأجنبية أن تغير نظامها بما يتفق مع اتجاه الدولة، وإلا فلا مكان لها، وهي سنة حسنة لها أجزاها وأجر من عمل بها إن شاء الله، ومن هنا يقرر المجلس ما يلي:

أولاً: يجب على المسلمين كافة أن ينتهوا عما نهى الله تعالى عنه من التعامل بالربا، أخذاً وعطاءً، والمعاونة عليه بأية صورة من الصور، حتى لا يحل بهم عذاب الله، وحتى لا يؤذّنوا بحرب من الله ورسوله . ثانياً: ينظر المجلس بعين الارتياح والرضا إلى قيام المصارف الإسلامية، التي هي البديل الشرعي للمصارف الربوية ، ويعني بالمصارف الإسلامية كل مصرف ينص نظامه الأساسي على وجوب الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء في جميع معاملاته، ويلزم إدارته بوجوب وجود رقابة شرعية ملزمة، ويدعو المجلس المسلمين في كل مكان إلى مساندة هذه المصارف وشد أزرها، وعدم الاستماع إلى الإشاعات المغرضة التي تحاول أن تشوش عليها، وتشوّه صورتها بغير حق ، ويرى المجلس ضرورة التوسع في إنشاء هذه المصارف في كل أقطار الإسلام، وحيثما وجد للمسلمين تجمعاً خارج أقطاره، حتى تتكون من هذه المصارف شبكة قوية تمهيء لاقتصاد إسلامي متكامل .

ثالثاً: يحرم على كل مسلم يتيسر له التعامل مع مصرف إسلامي أن يتعامل مع المصارف الربوية في الداخل أو الخارج، إذ لا عذر له في التعامل معها بعد وجود البديل الإسلامي، ويجب عليه أن يستعيز عن الخبيث بالطيب ويستغني بالحلّال عن الحرام .

رابعاً: يدعو المجلس المسؤولين في البلاد الإسلامية والقائمين على المصارف الربوية فيها إلى المبادرة الجادة لتطهيرها =

النوع الثاني: ربا الفضل⁽¹⁾، وهو ربا الزيادة أو عدم المماثلة في المقايضة بين شيئين من جنس واحد، وتكون هذه الزيادة مجردة عن التأخير لا يقابلها شيء⁽²⁾، وعرفوه بأنه: «زيادة أحد العوضين عن الآخر»⁽³⁾، أي: في الأموال الربوية، والمراد: بيع الشيء بمثله

= من ربح الربا، استجابة لنداء الله - تعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [سورة البقرة: آية 278]، وبذلك يسهمون في تحرير مجتمعاتهم من آثار الاستعمار القانونية والاقتصادية .

خامساً: كل مال جاء عن طريق الفوائد الربوية هو مال حرام شرعاً، لا يجوز أن ينتفع به المسلم - مودع المال - لنفسه أو لأحد ممن يعوله في أي شأن من شئونه، ويجب أن يصرف في المصالح العامة للمسلمين، من مدارس ومستشفيات وغيرها ، وليس هذا من باب الصدقة، وإنما هو من باب التطهر من الحرام، ولا يجوز بحال ترك هذه الفوائد للبنوك الربوية، للتقوي بها ، يزداد الإثم في ذلك بالنسبة للبنوك في الخارج، فإنها في العادة تصرفها إلى المؤسسات التنصيرية واليهودية، وبهذا تغدو أموال المسلمين أسلحة لحرب المسلمين وإضلال أبنائهم عن عقيدتهم، علماً بأنه لا يجوز أن يستمر في التعامل مع هذه البنوك الربوية بفائدة أو بغير فائدة .

كما يطالب المجلس القائم على المصارف الإسلامية أن ينتقوا لها العناصر المسلمة الصالحة ، وأن يوالوها بالتوعية والتفقيه بأحكام الإسلام وآدابه، حتى تكون معاملاتهم وتصرفاتهم موافقة لها) . اهـ . بتصرف يسير .

(1) وأما قوله - ﷺ - : « لا ربا إلا في النسيئة » [رواه البخاري (2179) (74/3) كتاب البيوع، باب بيع الدينار

بالدينار نساء] فظاهره يقتضي أن ما عدا النسيئة فليس بربا، لكن هذا الظاهر معارضٌ بالنصوص السابقة الدالة على تحريم ربا الفضل؛ وقد سلك العلماء مسالك عديدة للتوفيق بينه وبين باقي النصوص الدالة على التحريم .

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (382/4): «واتفق العلماء على صحة حديث أسامة - « لا ربا إلا في النسيئة » -، واختلفوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد - حديث الأصناف الستة -، فقيل: منسوخٌ، لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال، وقيل: المعنى في قوله: « لا ربا » الربا الأغلظ الشديد التحريم المتوعد عليه بالعقاب الشديد، كما تقول العرب: لا عالم في البلد إلا زيد، مع أن فيها علماء غيره، وإنما القصد: نفى الأكمل لا نفى الأصل .
وأيضاً: فنفي تحريم ربا الفضل من حديث أسامة إنما هو بالمفهوم، فيقدم عليه حديث أبي سعيد لأن دلالة بالمنطوق ، ويحمل حديث أسامة على الربا الأكبر كما تقدم، والله أعلم» . اهـ .

وأشهر من نسب له القول بقصر الربا على النسيئة من الصحابة هو عبد الله بن عباس - ﷺ -، إلا أنه ثبت عنه رجوعه عن رأيه، عندما راجعه في ذلك أبو سعيد الخدري - ﷺ - . راجع: «صحيح مسلم بشرح النووي» (24/11)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (286/5) كتاب البيوع، باب من قال بجرى الربا في كل ما يكال ويوزن، و«المستدرک» (43/2)، وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

وقال الشعبي: حدثني بضعة عشر نفرًا من أصحاب ابن عباس - رضي الله عنهما - الخبر، فالخبر أنه رجع عن فتواه

فقال: الفضل حرام . راجع: «المبسوط» (6/14) .

وقال العلامة الشنقيطي في «أضواء البيان» ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان 1415 هـ - 1995 م (161/1): «والحق الذي لا شك فيه: منع ربا الفضل في الأصناف الستة المذكورة» ، وقال أيضاً في نفس الموضوع: «حكى غير واحد الإجماع على تحريم ربا الفضل» .

والخلاصة أن ربا النسيئة محرمٌ بالكتاب والسنة وإجماع علماء الأمة ؛ لما فيه من الغرر والظل -م، ويلحق به ربا الفضل ؛ لدلالة النصوص على تحريمه، و لأنه ذريعة إلى ربا النسيئة، وعامة أهل العلم على ذلك .

(2) راجع: «تعريفات ومصطلحات فقهية في لغة معاصرة» د . عبد العزيز عزت (ص 40) .

وفي كتب الأحناف: « فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بمال» . راجع: «تبيين الحقائق» ط الأميرية شاملة (85/4)، و«البنية شرح الهداية» (260/8)، و«البحر الرائق» (153/6)، و«حاشية ابن عابدين» (168/5) .

(3) راجع: «معني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج» (363/2) .

متفاضلاً؛ وقد ورد تحريمه بالسنة، ولهذا يطلق عليه (ربا السنة) لأن مصدر تحريمه هو السنة النبوية، والأصناف الربوية التي نصت عليها السنة هي: (الذهب، والفضة، والبر، والشعير، والتمر، والملح) فلا يجوز بيع جنس منها بجنسه متفاضلاً، حالاً أو مؤجلاً، فيحرم بيع درهم بدرهمين نقداً أو مؤجلاً، وكذا بيـع صاع بُرٍّ بصاع بُرٍّ نقداً، أو مؤجلاً⁽¹⁾، كما يكون الربا في غير هذه الأصناف مما اشتمل على علة الربا⁽²⁾.

صح عن النبي - ﷺ - أنه قال: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواءً بسواء، يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد»⁽³⁾.

وقال - ﷺ - أيضاً: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يداً بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطي فيه سواء»⁽⁴⁾.

وفي رواية: «لا تبيعوا الذهب بالذهب، ولا الورق بالورق، إلا وزناً بوزن، مثلاً بمثل، سواءً بسواء»⁽⁵⁾.

فقوله - ﷺ -: «يدا بيد» يدل على أنه لا يجوز بيع الربوي بالربوي مع اتحاد الصنف أو اختلافه إلا يداً بيد، وهذا دليل واضح على تحريم ربا النسيئة.

وقوله - ﷺ -: «مثلاً بمثل سواءً بسواء» دليل على تحريم ربا الفضل في هذه الأصناف الربوية.



(1) «الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية» د عمر عبد العزيز المترك، ط: دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثالثة 1418هـ (ص 56).

(2) وكون الربا معلل، وغير قاصر على هذه الأصناف الستة؛ هو مذهب جماهير أهل العلم قديماً وحديثاً، راجع: «بداية المجتهد» (149/3)، و«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (470/29، 471)، و«إعلام الموقعين» لابن القيم (104/2 - 106).

(3) رواه مسلم (1587) (1211/3) كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، من حديث عباد بن الصامت .

(4) رواه مسلم (1584) (1211/3) كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، من حديث أبي سعيد الخدري .

(5) رواه مسلم (1584) (1209/3) كتاب المساقاة، باب الربا .

الفرع الثاني: آثار الربا وأضراره وعلاجه:

أولاً: أضرار الربا بوجه عام:

حرّم الإسلام الربا لما يترتب عليه من المضار الاقتصادية والاجتماعية، وهي أضرارٌ

تُلحق بالفرد وبالمجتمع على حدّ سواء، فمن أضرار الربا:

1- الربا يؤدي إلى السلوك المنحرف لدى المربين، فينمي فيهم الطمع والجشع واستغلال حاجات الآخرين وظلمهم، والحرص على الدنيا ⁽¹⁾.

2- الربا مدعاة إلى الكسل والبطالة، ويؤدي إلى ظهور طائفة من القاعدين، يكسبون المال عن طريق الانتظار وحده دون أي جهد أو عمل؛ فالمرابون يعيشون على جهد الآخرين وكسبهم، فهم يتركون العمل ويخلدون للراحة والدعة لأنهم ضامنون للربح والفائدة .

3- الربا فيه ذهاب أموال أناس إلى آخرين دون مقابل ، فيزداد به الفقراء فقرًا والأغنياء ثراءً على حساب الفقراء ، وينشأ عن ذلك إثارة للأحقاد والضغائن بين فئات المجتمع ، وانتزاع الرحمة ، وقتل كل مشاعر الفضيلة والكرم والتعاون، وسائر الأخلاق النبيلة ⁽²⁾.

4- الربا يؤدي لتخلف وكساد الصناعة والزراعة والتجارة؛ لأن صاحب المال إذا ضمن الربح لماله دون مجازفة - عن طريق الإقراض بفائدة - لجأ إليه، فيُحرّم النشاط الاقتصادي من رأس المال الذي يؤدي إلى عملية الإنتاج، ويُعطّل الأموال عن الاستثمار المباح ⁽³⁾.

5- الربا يؤدي إلى الغلاء والتضخم وزيادة الأسعار، لأن الفائدة تعتبر تكلفة على الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات، وهذه الزيادة حافز لرفع أسعار الفائدة!، وهكذا تعتبر الفائدة دافعاً مستمراً للتضخم ⁽⁴⁾.

(1) راجع: «الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية» د عمر عبد العزيز المترك (ص 166-169)، و«الربا وأثره على المجتمع الإنساني» د عمر سليمان الأشقر، دار النفائس، الكويت، الطبعة الثالثة 1990م (ص 106).

(2) راجع: «محاضرات في المجتمع» محمد أبو زهرة، ط: معهد الدراسات الإسلامية، بدون تاريخ (ص 42)، و«النظام الاقتصادي في الإسلام، مبادئه وأهدافه» أحمد محمد العسال، وفتحي أحمد عبد الكريم (ص 197).

(3) راجع: «المال وطرق استثماره في الإسلام» شوقي الساهي، الطبعة الثانية، مكتبة السلام العالمية، القاهرة 1984م (ص 142).

(4) راجع: «التضخم والبطالة في إطار التكيف الاقتصادي من منظور إسلامي» قاسم الحموري، الأردن، ندوة التمنية من =

6- الوظيفة الرئيسية للبنوك تتمثل في الإقراض والاستقراض مقابل فائدة، وتكون

أولوية الإقراض لذوي الملاءة المالية، ومن يطمئن البنك إلى قدرتهم على السداد للقرض بفوائده في وقته المحدد، أمّا الربحية المتوقعة من المشروع - المقترض لأجله - فينظر لها البنك نظرة ثانوية؛ وبهذا يقل تدفق الأموال إلى كثير من المشاريع الواعدة، عندما يكون مُقدّموها غير مليئين⁽¹⁾، أو لم يستطيعوا تقديم الضمانات المقنعة للبنك، إضافة إلى حرمان الفقراء وذوي المشاريع الصغيرة من تلك القروض، لعدم تمكنهم من تقديم الضمانات للبنك؛ ويؤدي ذلك كله إلى زيادة دخول وثروات الطبقات الغنية دون الطبقات الفقيرة، وبالتالي سوء توزيع الدخل⁽²⁾.

7- الربا يؤدي إلى سوء استخدام الموارد الاقتصادية؛ حيث يركز أصحاب المشروعات

الإنتاجية الربوية على إنتاج السلع المطلوبة للأغنياء - حتى لو كانت كمالية -، لقدرة على شرائها، فيتحقق من إنتاجها وتسويقها أرباح كبيرة، وبهذا يختل التوازن في الإنتاج، حيث يقل إنتاج الضروريات التي يحتاجها غالبية أفراد المجتمع، ويزيد إنتاج الكماليات التي لا يحتاجها إلا الأغنياء والمترفون⁽³⁾.

8- المجتمع لا يستفيد شيئاً من العمليات الربوية؛ لأنها لا تضيف شيئاً إلى ثروته ولا

تزيد من قدرته وإمكاناته، فالفائدة التي يحصل عليها المقرض لا تتأتى نتيجة عمل إنتاجي، فهي مالٌ مستقطع من أموال المقرض، وبالتالي من الثروة العامة.

9- الربا لا يقتصر ضرره على الفرد ولا المجتمع فحسب، بل يتجاوز ضرره إلى

الدولة بأسرها، فالدولة التي تُكثر من القروض بالربا، تفيق على مبالغ هائلة متراكمة يصعب عليها سدادها، مما يجعلها خاضعةً ذليلةً للدول الدائنة، وقد تدخل تلك الدولة تحت حكم الدولة الدائنة - طوعاً أو كرهاً - كما فعلت الدول الاستعمارية في أكثر من بلد حين تدخلت بحجة حماية رعاياها ومصالحها الاقتصادية، وأخيراً إلى مشاركة الدولة المدينة في اقتصادها وأخذ الثمرة منه.

= منظور إسلامي 1991م (433/1).

(1) غير المليء: هو المعسر؛ غير القادر على السداد. راجع: «المبدع في شرح المقنع» (298/2).

(2) راجع: «قراءات في الاقتصاد الإسلامي» ط: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى، 1987م (ص 261 - 264).

(3) راجع: «الربا» أبو الأعلى المودودي، ط: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (ص 52)، و«النظام الاقتصادي الإسلامي» محمد عبد المنعم عفر (116/4).

ثانياً: أثر الربا ودوره في الأزمات المالية العالمية⁽¹⁾.

الأزمة المالية العالمية الأخيرة - 2008م إلى 2009م - هي الأسوء في عمر الجيل الحالي، فالحسائر المترتبة عليها بلغت أرقاماً فلكية، فوفقاً لكبير الاقتصاديين في البنك الدولي؛ بلغت خسائر أسواق الأسهم العالمية في 2008م أكثر من 30 تريليون دولار، في حين خسرت أسواق العقار في العام نفسه أكثر من 30 تريليون أخرى⁽²⁾، وبحسب التقديرات فقد بلغت تكاليف إنقاذ البنوك والأسواق المالية حتى منتصف 2009م في منطقة الاتحاد الأوروبي نحو 3 و 5 تريليون دولار، تشمل ما أنفق فعلاً وما تمّ رصده للأزمة⁽³⁾. أما الولايات المتحدة فقد بلغ إجمالي تكاليف الإنقاذ - الفعلي والمرصود - نحو 5 و 14 تريليون دولار⁽⁴⁾، وتقدر الفوائد التي ستدفعها الحكومة الأمريكية على إجمالي ديونها خلال السنوات العشر المقبلة بنحو 8 و 4 تريليون دولار⁽⁵⁾.

وللمقارنة، فإن مجموع ما صرفته شركات التأمين من تعويضات الكوارث، سواء بفعل الإنسان مثل 11 سبتمبر، خلال الفترة 1970 - 2007م، نحو 750 مليار دولار⁽⁶⁾، أي أن الأزمة المالية في سنتين كلفت أكثر من عشرين ضعف الكوارث الطبيعية والإنسانية على مدى 27 عاماً⁽⁷⁾.

ويكاد يجمع المحللون على أن السبب الرئيسي للأزمات المالية المتتالية قديماً وحديثاً: هي الفوائد المتتالية على الديون⁽⁸⁾، والتي تتراكم إلى حدٍّ لا يمكن معه سدادها، فيؤدّي

(1) هذه الفقرة مختصرة - مع التصرف في العبارات، وبعض الزيادات - من دراسة متميزة عن الأزمة المالية، عنوانها: «الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي» د. سامي إبراهيم السويلم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية 1431هـ - 2010م (والبحث في حوالي 88 صفحة) وجميع المراجع الأجنبيّة التي أشرت إليها في الكلام على أثر الربا ودوره في الأزمات المالية العالمية، لم أرجع لها مباشرة، وإنما رجعت إليها مؤلف هذه الدراسة، وكان هو الوساطة لي في النقل عنها.

(2) World Bank Chief Economist Justin Lin, quoted in www.abc.net.au, 4-2-2009
(3) Bloomberg: "Bank Rescue Costs EU States \$5.3 Trillion," www.bloomberg.com, 12.06.2009

(4) Bloomberg "Financial Rescue Nears GDP as Pledges Top \$12.8 Trillion," www.bloomberg.com (4) 31.03.2009; Robert Pozen (2009) *Too Big to Save*, John Wiley & Sons, p. 337
(5) CNNMoney: "\$4.8 trillion - Interest on U.S. debt," money.cnn.com, 19.11.2009

(6) وفقاً لإحصائيات شركة سويس ري. 2009. 17.02. www.swiss.re

(7) راجع: «الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي» د. سامي إبراهيم السويلم (ص 11).

(8) السبب الرئيسي للأزمة المالية الأخيرة هو: التوسع في قروض تملك العقار - والتي تسمى: الرهن العقاري - خاصة لفئة =

الوضع إلى الإفلاس والانفجار، يقول الكاتب الاقتصادي المعروف (جون كينيث جالبريث): «جميع الأزمات المالية تضمنت مديونية خرجت بشكل أو بآخر عن حد السيطرة»⁽¹⁾، وقال الكاتب والخبير الاقتصادي (هنري هوفمان): «الدَّين هو الخطر الذي يهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي»⁽²⁾، ولهذا كان من العبارات الشائعة في أدبيات الأزمات الاقتصادية: «فُتِّش عن الدين»⁽³⁾.

وقد أكَّد هذه النتيجة: الدراسةُ الضَّافِيَّةُ التي قام بها (كارمن راينهارت، وكينيث روجوف) التي تناولت بالتحليل الفني والكمِّي، الأزمات المالية في أكثر من 66 دولة، خلال فترة تمتد نحو 800 سنة لبعض الدول⁽⁴⁾، وقد خلصت الدراسة إلى أن العبرة من

= منخفضي الملاءة، وما صاحبه من ارتفاع مطَّرد لأسعار العقار، وعندما بدأت أسعار العقار بالتراجع، بدأت الأهرامات الهائلة من الديون بالانهيار، وهو ما أصاب المؤسسات المالية بما يشبه الشلل، ما أدى بدوره إلى تراجع كبير في الأداء الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة. راجع: «الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي» د سامي إبراهيم السويلم (ص 29).

وكانت شرارة الأزمة قد اندلعت حين ترايد عدد العاجزين عن سداد قروضهم العقارية في الولايات المتحدة بسبب ارتفاع أسعار الفائدة المفروضة على أرقام شراء العقارات، وأغرى ذلك شركات الرهن العقاري لتقوم بشراء ديون المقرضين مع زيادة الفائدة وتسهيلات في الدفع، وقامت هذه الشركات بعد ذلك بتقسيم تلك الحزم من القروض إلى أجزاء صغيرة وطرحها في صورة أسهم وسندات مؤسسية، وبيعها لكافة المؤسسات والشركات التي تبحث عن عائد إضافي، وعندما انهار السوق العقاري - دون أن يتمكن الناس من تغطية قيمة الرهن أو بيع منازلهم - فقدت تلك الأسهم قيمتها، وخسرت البنوك التي تحتفظ بها جزءاً كبيراً من رأس مالها، وبدأ الهرم كله يتداعى، وأعلنت مصارف أمريكية كبرى إفلاسها كمصرف (ليمان براذرز)، ومصرف (أنتجري) ليصل عدد البنوك الأمريكية التي سقطت هذا العام إلى الرقم عشرة.

وبدت الأزمة ككرة الثلج المتدحرجة التي انتقلت عبر القارات لتحدث تأثيراً أمتد من أمريكا - التي تقود اقتصاديات العالم - إلى العالم الغربي وغير الغربي، فقد نالت الأزمة بنوكاً غربية عريقة، منها بنكي (رويال) و (أوف سكوتلند)، آر. بي. إس. في بريطانيا، حيث مني الأخير بخسائر بلغت (691 مليون جنيه إسترليني، 35.1 مليار دولار)، وأدت إلى هبوط كبير بالبورصات وأسواق المال العالمية، وهروب المستثمرين من أسواق الأوراق المالية الأوروبية، وكان نتيجة ذلك انهياراً في كل البورصات الأوروبية والعالمية، ولم تكن آسيا بمعزل عن التأثير، فقد ألقت الأزمة بظلالها على المؤسسات المالية اليابانية، كما أدت لانحيار في البورصات الآسيوية التي تزايدت خسائرها في تايوان وهونج كونج.

وفي الوقت نفسه بدأت البورصات العربية تتجرع مرارة كأس الأزمة، وهو أمر متوقع في ظل تبعية الأسواق العربية للاقتصاد الغربي - والأمريكي منه على وجه الخصوص -، ووجود كم ضخم من الودائع الخليجية في البنوك الأمريكية والأوروبية، وهو ما ينشئ عن خسارة تصل لرقم يتعدى (1.4 تريليون دولار)، إضافة إلى الخسائر العربية المباشرة نتيجة امتلاك أسهم وحصص كبيرة في مؤسسات مالية وبنوك أمريكية وأوروبية.

- J. Galbraith (1994) *A Short History of Financial Euphoria*, Penguin, p. 20: "All crises have involved debt that, in one fashion or another, has become dangerously out of scale in relation to the underlying means of payment."⁽¹⁾
- H. Kaufman (1986) "Debt: The Threat to Economic and Financial Stability," reprinted in Kaufman⁽²⁾
- (2009) *The Road to Financial Reformation*, pp. 51-63.
- (3) راجع مثلاً: «الإيكونومست» 2000/1/22م، نقلاً عن: د. أحمد بلوافي «الأزمة المالية: المظاهر والنتائج والأسباب»، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، مجلد 15، عدد 2، (ص 150).
- C. Reinhart and K. Rogoff (2009) *This Time is Different*, Princeton University Press⁽⁴⁾

هذا التاريخ هي أن الإفراط في المديونية، سواء من قبل الحكومات أو من قبل القطاع الخاص، يهدد النظام المالي والاقتصادي بأكثر مما يبدو قبل وقوع الكارثة، وأن هذه المخاطر تجعل الاقتصاد معرضاً لاحتمالات فقدان الثقة، ومن ثم جفاف مصادر التمويل، خاصة التمويل قصير الأجل، ومع أن التمويل بالدين مهم للنمو الاقتصادي إلا أن تحقيق التوازن بين مخاطر الدين ومصلحه يظل تحدياً للمستثمرين وصناع القرار ⁽¹⁾.

وليست هذه الدراسة وحدها التي خلصت إلى تلك النتيجة، بل هناك الكثير من الدراسات التاريخية التي (تشير إلى أن التوسع في المديونية وفي القطاع المالي كان علامة متكررة تسبق انهيار الدول وأقول الامبراطوريات) ⁽²⁾.

إذا قرّر غير المسلمين ذلك - بعد الكثير من الأزمات والنكبات، وبعد الكثير من التجارب والخبرات والدراسات -، فحريّ بنا - نحن أهل الإسلام - أن نفخر كلّ الفخر بديننا الذي حرّم علينا الربا منذ أربعة عشر قرناً مضت، وجنبنا بذلك تلك الولايات التي تجرعت من كأسها تلك الدول التي تعاملت بالربا واتخذته منهجاً لها .

وهذا يزيد يقيننا بكمال شريعتنا في الجانب الاقتصادي، كما هي كاملة في الجوانب الاعتقادية والتشريعية والاجتماعية وغيرها .

لقد صرّح القرآن بأهم الأضرار التي تنتج عن الربا، وهي تضاعف الدين؛ قال - تعالى -:

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ⁽³⁾

وتضاعف الدين ينشأ من كون القرض بفائدة يفصل التمويل عن النشاط الاقتصادي الذي سيوجه إليه، فالمقرض من خلال الفائدة يستطيع تحقيق الربح دون أن يكون مسؤولاً عن السلع أو الخدمات التي يهدف التمويل إلى تسهيل امتلاكها أو إنتاجها، وهذا الفصل يسمح بنمو المديونية بمعزل عن نمو الاقتصاد والنتاج المحلي، ونظراً لأن نمو المديونية لا يتطلب من الجهد والإبداع والمثابرة ما يتطلبه النشاط الاقتصادي، فإن المديونية ستتمو

(1) Reinhart and Rogoff (2009) p . xxv

(2) Keven Philips (2009) *Bad Money*, pp .214-216

(3) سورة آل عمران: آية ١٣٠ .

بمعدلات أعلى وأسرع من معدلات نمو الناتج المحلي، وينتج عن ذلك ما يشار إليه عادة بمصطلح (الهرم المقلوب) ⁽¹⁾، حيث تنشأ أهramات هائلة للديون على قاعدة ضئيلة من الثروة والاقتصاد الحقيقي، وهذه الأهramات هي الأضعاف المضاعفة التي أشار إليها القرآن الكريم، فالدينُ ينمو بأضعاف رأس المال، وإذا كان رأس المال على أحسن الأحوال قد استخدم في عملية حقيقية، فإن هذا يعني أن هذه الأهramات أضعاف الثروة الحقيقية والقاعدة الإنتاجية، فالربا هو آلية تضاعف المديونية وبرز الهرم المقلوب .

وهذه الأهramات من الديون تتطلب أعباء متزايدة من خدمة الدين ⁽²⁾، ومع نمو المديونية تنمو تكاليف خدمة الدين بمعدلات أعلى من معدلات نمو الدخل؛ وهذا الوضع غير قابل للاستمرار، لأنه يؤدي إلى تدهور نمو الدخل إلى حدٍّ يعطلُّ النشاط الاقتصادي، وحيث إن الوضع غير قابل للاستمرار فإن الاقتصاد يصبح عرضة للانهيار لتصحيح الوضع المختل، وذلك بشطب المديونيات الكبيرة التي تراكمت دون أن يوجد ما يدعمها من القاعدة الإنتاجية أو الثروة الحقيقية .

لكن القصة لا تتوقف عند هذا الحد !، فبعد انتهاء عملية التصحيح للبناء الاقتصادي، ترجع المديونية للنمو مرة أخرى بمعدلات أعلى من نمو الثروة والناتج المحلي، مما يؤدي إلى ظهور الهرم المقلوب مرة أخرى، ثم الانهيار، وهكذا دواليك، وبهذا يعاني الاقتصاد مما وصفه هايمان منسكي بـ «الترعة التلقائية لعدم الاستقرار والهشاشة المالية» ⁽³⁾ .

وهذا الاضطراب يقترب كثيراً من وصف القرآن الكريم لحال المرابين يوم القيامة ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ ⁽⁴⁾، فالتخبط هو أقرب وصف لحال الاقتصاد القائم على نظام الفائدة، حيث يظل باستمرار عرضة للهزات والأزمات الاقتصادية الناتجة عن النمو التلقائي للمديونية إلى حدٍّ انهيار

(1) Inverted pyramid; e.g. Charles Morris (2008) *The Trillion Dollar Meltdown*, Public Affairs, p . xii

(2) ومن الشواهد على ذلك، ما أوردته القنوات الإخبارية اليوم - 2012/2/26م - ومنها قناتي الجزيرة والعربية؛ نقلاً عن رئيس الحكومة المصرية كمال الجنزوري: أن خدمة الدين العام - لمصر - تساوي ربع موازنة الدولة !! .

(3) Minsky (1982) *Can "It" Happen Again*, ch (3)

(4) سورة البقرة: آية ٢٧٥ .

الاقتصاد، ثم عودة الاقتصاد للنمو من جديد، ومعه تنمو المديونية بمعدلات أسرع، لتتكرر الاغتيارات والاضطرابات (1).

ثالثاً: علاج الربا من المنظور الإسلامي:

تقدّم في الفرع السابق أن النمو غير المنضبط للمديونية خطراً يهدد البناء الاقتصادي كله، لكن هذا لا يعني الاستغناء عن المديونية مطلقاً، بل لا بد من منهجية تسمح بمديونية منضبطة تخدم النشاط الاقتصادي وفي الوقت ذاته لا تكون سبباً في تدميره .

والتنويل الإسلامي هو المنهج الذي يحقق ذلك التوازن الصعب، فصينغ التنويل الإسلامي (البيع الآجل، والسلم، والإجارة) تسمح بإنشاء التزامات مالية وديون ربحية، لكنها تكون ضمن نشاط اقتصادي حقيقي يسهم في توليد الثروة، وتعزيز عجلة النمو الاقتصادي، فلا يوجد في التنويل الإسلامي وسيلة لإنشاء ديون ربحية بمعزل عن تبادل السلع والخدمات؛ لأن هذا هو الربا المحرم بعينه .

ومنفعة التبادل، أو القيمة المضافة – باللغة الاقتصادية –، هي التي تُعوّضُ هامش الأجل في هذه العقود، ومن خلال هذه المنافع المتبادلة تنمو الثروة ويتحقق الرخاء الاقتصادي .

فالاقتصاد الإسلامي إذاً: يعالج المشكلة ابتداءً، منذ مرحلة إنشاء العقد وبدء النشاط الاقتصادي، ولا ينتظر حين استفحال المشكلة لبحث عن السياسة المناسبة لكبح جماح المديونية – كما هو الحال في الاقتصاد الوضعي – .

أضف إلى ذلك: أن الشريعة الإسلامية دعت إلى تجنب الاستدانة قدر الإمكان، ووردت نصوصٌ نبويةٌ عديدةٌ تُحذّر من الدّين وتبعاته الأخلاقية والاقتصادية ؛ ولهذا تفضّل الشريعة الإسلامية التنويلَ من خلال المشاركة على غيره من أنماط التنويل الأخرى؛ وذلك لأنّ المشاركة مبنية على العدل المحض، حيث ينتفع الطرفان معاً، ولا ينفرد أحدهما بالربح دون الآخر، بخلاف صينغ التنويل الأخرى – كالإجارة، أو المداينات – التي تتحمل

(1) راجع: «الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي» د سامي إبراهيم السويلم (ص 22، 23) .

انتفاع أحد الطرفين وتضرر الآخر⁽¹⁾، ولهذا يصريح الفقهاء بأنه يغتفر في المشاركات ما لا يغتفر في المعاولات، ويجوز مع الاشتراك ما لا يجوز مع الانفراد⁽²⁾.

وهذا التشجيع على المشاركة مقابل التشديد في الدين، يسير عكس الاتجاه السائد اليوم في التشريعات المالية للاقتصاد الوضعي، فأنظمة الضريبة تُشجّع على الاستدانة من خلال صور الإعفاءات المختلفة على الفائدة والقروض، بينما تُفرض الضريبة على التملك وعلى المشاركة، وهذا التحيز كان من عوامل الإغراق في المديونية التي مهّدت للكارثة المالية؛ ولهذا ينادي عددٌ من الخبراء - من صندوق النقد الدولي ومن المؤسسات الأكاديمية والمالية - بتعديل النظام وإعطاء حوافز مماثلة للتمويل بالمشاركة⁽³⁾، بل إن بعضهم - مثل (ويليام بوتر)⁽⁴⁾ - ينادي للاستفادة من النظام الإسلامي في التشجيع على المشاركة والحد من المديونية⁽⁵⁾.

والخلاصة: أن التمويل الإسلامي يقدم حلاً جذيراً لمشكلة التمويل الربوي، وذلك بعدم تشجيعه على الاستدانة ابتداءً، ثم المنع الحاسم من الربا بصوره المختلفة، وبهذا يكون التمويل الإسلامي قد وضع أحد أهم الأسس لبناء الاستقرار المالي والاقتصادي⁽⁶⁾.



(1) راجع: «القواعد النورانية» لابن تيمية، تحقيق: أحمد الخليل، ط: دار ابن الجوزي 1422هـ (ص 160، 167)، و«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (356/20، و509-510).

(2) راجع: «المقدمات الممهدات» (41/3)، و«الذخيرة» (44/8، 55).

(3) IMF (2009) "Debt Bias and Other Distortions: Crisis-Related Issues in Tax Policy," Fiscal Affairs Department; J. Surowiecki "The Debt Economy," *The New Yorker*, 23.11.2009; Kaufman (2009) *The Road to Financial Reformation*, p. 63; Theo Vermaelen (2009) "How to Recapitalize Banks," INSEAD, Feb. 13, knowledge.insead.edu.

(4) أستاذ الاقتصاد في مدرسة لندن للاقتصاد، وحالياً كبير الاقتصاديين في مجموعة سيتي بنك.

(5) Willem Buiter (2009) "Islamic Finance Principles to Restore Policy Effectiveness," (5) www.ft.com/maverecon, July 22.

(6) راجع: «الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي» د سامي إبراهيم السويلم (ص 27، 28).

المطلب الثاني: الاحتكار بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي:

الاحتكار خطره كبيرٌ على الأفراد والمجتمعات، وله آثارٌ سلبيةٌ كثيرةٌ على كل اقتصادات العالم، وهذا ما دفعني لأن أفرد به هذا المطلب، لبيان بعض ما يتعلق به من مسائل وأحكام، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف الاحتكار:

الاحتكار هو حبس السلع الضرورية، وأقوات الناس، وكل ما يضر بهم، بقصد رفع سعره .

وعُرفَ الاحتكار بأنه: حبس السلع التجارية على اختلاف أصنافها، لتقلُّ في الأسواق وتغلو أثمانها، ويتحكم المحتكر في بيعها بالأرباح التي يفرضها مهما كانت حالة المشتري من عجز أو اقتدار ⁽¹⁾ .

فعندما تنعدم بعض السلع التجارية التي يحتاجها الناس، أو تقل في السوق، و يرتفع سعرها، وتوجد عند المحتكر - شخصاً كان أو شركة - كميةٌ منها، فيخفيها أو يرفض بيعها حتى تشتدَّ حاجةُ النَّاسِ لتلك السلَّع ويزداد اضطرابهم لها، يعرضها للبيع بأكثر مما تستحق، وقد يزيد في ثمنها أضعافاً مضاعفة، مستغلاً حاجة الناس لكسب المال وزيادة الثروة، بلا رحمةٍ ولا عطفٍ على أولئك المحتاجين المضطرين لتلك السلَّع الضرورية .

والاحتكار واقعٌ في معظم الاقتصاديات الوضعية المعاصرة، بل ويفتخر المحتكرون بأنهم أذكىاء يُحسنون التصرف في تنمية أموالهم !! ، بينما يُعتبرُ الاحتكارُ في الإسلام عملاً محرماً يستحقُّ فاعله العقاب عليه، ويُجبر من قبل الحكومة المسلمة على بيع السلَّع

(1) راجع: «من قضايا العمل والمال في الإسلام» أبو الوفا مصطفى المراغي، سلسلة البحوث الإسلامية الصادرة عن مجمع البحوث الإسلامية، السنة الثمانية، الكتاب الحادي والعشرون 1390هـ - 1970م (ص 53) .

هذا التعريف على القول بأن الاحتكار عامٌ في الأقوات وغيرها من السلع الضرورية، وأنه لا يختص بالطعام، وهو الذي أميل إليه لاسيما في هذه الأزمنة التي زادت فيها حاجات الناس ولم تعد تقتصر على الأقوات فحسب، فكل ما تمس إليه الحاجة وتدعو إليه الضرورة، كالأدوية، وخيوط النسيج وأدواته، والوقود، وغير ذلك مما لا بد للناس منه ؛ كل ذلك لا يجوز احتكاره، وسيأتي بعد قليل الاستدلال على ذلك وبيانه.

وعند من يخصه بالأقوات فقط، فهو: « حبس الطعام إرادة الغلاء » ؛ قال الحافظ ابن حجر: في «فتح الباري»: (348/4): «الاحتكار الشرعي إمساك الطعام عن البيع وانتظار الغلاء مع الاستغناء عنه وحاجة الناس إليه، وبهذا فسره مالك عن أبي الزناد عن سعيد بن المسيب (...). وعن أحمد: إنما يحرم احتكار الطعام المقتات دون غيره من الأشياء» .

بالسَّعَرِ الْمُنَاسِبِ .

الفرع الثاني: أدلة تحريم الاحتكار في الإسلام:

حرمت الشريعة الإسلامية الاحتكار لما يترتب عليه من أضرار على الأمة كلها، ومن

أدلة تحريم الاحتكار:

قول النبي - ﷺ -: « **مَنْ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِئٌ** »⁽¹⁾، وفي رواية: « **لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا**

خَاطِئٌ »⁽²⁾، وقوله - ﷺ -: « **مَنْ احْتَكَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ طَعَامَهُمْ، ضَرَبَهُ اللَّهُ بِالْجَذَامِ**

وَالْإِفْلَاسِ »⁽³⁾، وقوله - ﷺ -: « **مَنْ احْتَكَرَ حُكْرَةً يَرِيدُ أَنْ يَغْلِي بِهَا عَلَى**

الْمُسْلِمِينَ؛ فَهُوَ خَاطِئٌ »⁽⁴⁾ .

(1) رواه مسلم (1605) (1227/3) كتاب المساقاة، باب تحريم الاحتكار في الأقوات، من حديث مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - ﷺ - وفيه: فقيل لسعيد بن المسيب - الراوي عن معمر -: فإنك تحتكر، قال سعيد: إن معمرًا الذي كان يُحَدِّثُ هذا الحديث، كان يحتكر . (2) تقدم تخرجه (ص 81) .

(3) رواه أحمد (135)، وابن ماجه (2155) كتاب التجارات، باب الحُكْرَةِ وَالْجَلْبِ ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (10705) (513/13)، من حديث عمر بن الخطاب - ﷺ -، وقال ابن حجر في «فتح الباري»: (348/4): «إسناده حسن»، وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة»: «هذا إسناده صحيح رجاله موثقون» . (769) (11/3) . قال الإمام المناوي في «التيسير» (388/2، 389): «**مَنْ احْتَكَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ طَعَامَهُمْ**» أي ادخر ما يشتريه منه وقت الغلاء لبيعته بُلْغَى **(ضربه الله بالجذام)** أي: ألصقه وألزمه بعذاب الجذام **(والإفلاس)** خصَّهما؛ لأن المحتكر أراد إصلاح بدنه وكثرة ماله فأفسد بدنه بالجذام وماله بالإفلاس» .

(4) رواه أحمد (8617)، والحاكم (14/2) (2166)، من حديث أبي هريرة - ﷺ -، وقال محققو «المسند» (265/14): «حسن لغیره»، وحسنه الألباني أيضاً في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (3362) (1087/7) . وهناك أحاديث أخرى في الباب لكنها لا تخلو من ضعف؛ ومنها:

1- ما رواه ابن ماجه (2153) (728/2) كتاب التجارات، باب الحُكْرَةِ وَالْجَلْبِ ، عن عمر بن الخطاب - ﷺ -، قال: قال رسول الله - ﷺ -: « **الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ، وَالْمَحْتَكِرُ مَلْعُونٌ** »، وروى الحاكم (14/2) برقم (2164) الجزء الأخير منه « **الْمَحْتَكِرُ مَلْعُونٌ** ». قال الحافظ في «فتح الباري»: (348/4): «إسناده ضعيف»، وكذا ضَعَّفَ إسناده البوصيري في « مصباح الزجاجة » (768) (10/3)، والألباني في «ضعيف الجامع الصغير وزيادته» (2645) (ص 392) .

2- ما رواه أحمد (4880)، والحاكم (2165) (14/2) عن ابن عمر - رضي الله عنهما -، عن النبي - ﷺ - قال: « **مَنْ احْتَكَرَ طَعَاماً أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فَقَدْ بَرَأَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَبَرَأَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ، وَأَيُّمَا أَهْلُ عَرَصَةٍ أَصْبَحَ فِيهِمْ امْرَأٌ جَائِعٌ، فَقَدْ بَرَأَتْ مِنْهُمْ ذِمَّةُ اللَّهِ تَعَالَى** »، قال الإمام الذهبي معلقاً على إسناده الحاكم: « عمرو بن الحصين العقيلي تركوه وأصبع بن زيد الجهني فيه لين»، وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: (348/4): «وفي إسناده مقال»، وكذا ضعف الحديث محققو «المسند» (482/8)، وقال عنه الألباني في «ضعيف الترغيب والترهيب» (1109) (275/1): «منكر» .

وهناك غيرها من الأحاديث، وقد قال الإمام الشوكاني - بعد أن أورد بعضها، مشيراً إلى ضعف الضعيف منها -: « ولا شك أن أحاديث الباب تنتهض بمجموعها للاستدلال على عدم جواز الاحتكار، ولو فُرِضَ عدم ثبوت شيء منها في الصحيح، فكيف وحديث معمر المذكور في صحيح مسلم، والتصريح بأن المحتكر خاطئ كافٍ في إفادة عدم الجواز، لأن الخاطئ: المذنب العاصي وهو اسم =

قال الإمام النووي - رحمه الله -: «قال أهل اللغة: الخاطيء بالهمز هو العاصي الآثم، وهذا الحديث صريح في تحريم الاحتكار (...) قال العلماء: والحكمة في تحريم الاحتكار دفع الضرر عن عامة الناس، كما أجمع العلماء على أنه لو كان عند إنسان طعام واضطر الناس إليه ولم يجدوا غيره، أجبر على بيعه دفعاً للضرر عن الناس»⁽¹⁾.

وقال الأمير الصنعاني⁽²⁾ - رحمه الله -: «وظاهر حديث مسلم تحريم الاحتكار للطعام وغيره (...) وقد ذهب أبو يوسف إلى عمومته فقال: كل ما أضرَّ بالناس حبسه فهو احتكار وإن كان ذهباً أو ثياباً، وقيل: لا احتكار إلا في قوت الناس وقوت البهائم، وهو قول الهادوية والشافعية، ولا يخفى أن الأحاديث الواردة في منع الاحتكار وردت مطلقة ومقيدة بالطعام، وما كان من الأحاديث على هذا الأسلوب فإنه عند الجمهور لا يُقيّد فيه المطلق بالمقيّد لعدم التعارض بينهما، بل يبقى المطلق على إطلاقه، وهذا يقتضي أنه يعمل بالمطلق في منع الاحتكار مطلقاً»⁽³⁾.

= فاعل من خطئ بكسر العين وهمز اللام خطأ بفتح العين، وكسر الفاء وسكون العين إذا أثم في فعله، قاله أبو عبيدة، وقال: سمعت الأزهرى يقول: خطئ إذا تعمّد، وأخطأ إذا لم يتعمّد». راجع: «نيل الأوطار» تحقيق: عصام الدين الصبابطي، ط: دار الحديث، مصر، الطبعة الأولى 1413هـ - 1993م (261/5).

(1) راجع: «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج» (43/11). وقال في نفس الموضوع: «قال أصحابنا الاحتكار المحرم هو الاحتكار في الأقوات خاصة وهو أن يشتري الطعام في وقت الغلاء للتجارة ولا يبيعه في الحال بل يدخره ليغلو ثم يبيعه، فأما إذا جاء من قرينته أو اشتراه في وقت الرخص وادخره أو ابتاعه في وقت الغلاء لحاجته إلى أكله أو ابتاعه لبيعه في وقته فليس باحتكار ولا تحريم فيه، وأما غير الأقوات فلا يحرم الاحتكار فيه بكل حال هذا تفصيل مذهبنا (...) وأما ما ذكر في الكتاب عن سعيد بن المسيب ومعمّر راوي الحديث أنهما كانا يحتكران، فقال بقى عبد البر، وآخرون: إنما كان يحتكران الزيت، وحملنا الحديث على احتكار القوت عند الحاجة إليه والغلاء، وكذا حملة الشافعي وأبو حنيفة وآخرون وهو الصحيح».

وراجع أيضاً «المغني» لابن قدامة (167/4)، و«الروضة الندية شرح الدرر البهية» ل محمد صديق خان، ط: دار المعرفة (103/2).

(2) هو محمد بن إسماعيل بن صلاح الكحلاني، المعروف بالأمير الصنعاني، محدث فقيه أصولي مجتهد، من أئمة اليمن، رحل إلى الحرمين، ثم عاد إلى صنعاء، له مصنفات كثيرة، منها: «سبل السلام»، و«تطهير الاعتقاد»، و«توضيح الأفكار»، و«إجابة السائل»، توفي - رحمه الله - سنة (1182 هـ). راجع: «البدر الطالع» (133/2)، و«معجم المؤلفين» (132/3).

(3) «سبل السلام» (33/2، 34)، وقال الإمام الشوكاني في «نيل الأوطار» (262/5): «قوله: (حُكْرَةً) بضم الحاء المهملة وسكون الكاف، وهي: حبس السلع عن البيع، وظاهر أحاديث الباب أن الاحتكار مُحَرَّمٌ من غير فرق بين قوت آدمي والدواب وبين غيره، والتصريح بلفظ: (الطعام) في بعض الروايات لا يصلح لتقييد بقية الروايات المطلقة، بل هو من التنصيص على فرد من الأفراد التي يطلق عليها المطلق، وذلك لأن نفي الحكم عن غير الطعام إنما هو لمفهوم القلب، وهو غير معمول به عند الجمهور، وما كان كذلك لا يصلح للتقييد على ما تقرر في الأصول، وذهبت الشافعية إلى أن المحرّم إنما هو احتكار الأقوات خاصة لا غيرها، ولا مقدار الكفاية منها، وإلى ذلك ذهب الهادوية». وقال أيضاً (263/5): «العلة إذا كانت هي الإضرار بالمسلمين لم يحرم الاحتكار

ومن الأدلة على تحريم الاحتكار: (أن الاحتكار من باب الظلم ؛ لأن ما يبيع في المصر فقد تعلّق به حق العامة، فإذا امتنع المشتري عن بيعه عند شدة حاجتهم إليه فقد منعهم حقهم، ومنع الحق عن المستحقّ ظلماً، وأنه حرام، وقليل مدة الحبس وكثيرها سواء في حق الحرمة لتحقيق الظلم)⁽¹⁾.

الفرع الثالث: أضرار الاحتكار، وشروط تحريمه:

الاحتكار شبيهٌ بالربا في كون كل منهما يحصل فيه الكسب بالانتظار، إضافة إلى أن كلاهما يترتب عليه أضرارٌ جسيمةٌ بالاقتصاد والفرد والمجتمع .

أولاً: بعض أضرار الاحتكار:

من أضرار الاحتكار وسلبياته:

1- أن تختفي السلع والحاجات الضرورية للناس ، وتنحصر في أيدي المحتكرين مع رفعهم لأسعارها أكثر مما تستحق، فيلاقي الناس من جرّاء ذلك عنتاً شديداً، وهذا ما يحصل عادةً في الاقتصاد الوضعي - رأسمالياً كان أو اشتراكياً -، فإنها في أحسن أحوالها تغض الطرف عن المحتكرين، وتترك لهم المجال مفتوحاً ليحتكروا السلع وحاجات الناس كما يريدون !! .

2- إهدار حرية التجارة والصناعة، وتحكم المحتكر في الأسواق، بفرض ما يشاء من أسعار على السلع التي ينفرد باحتكارها، ويمكن أن ننظر - كمثال على ذلك - في واقع العالم الإسلامي اليوم: ما يفعله الغرب بنا من احتكاره لتكنولوجيا صناعة الطيران والسلاح، وكثير من الصناعات التكنولوجية والتقنية الأخرى، وكيف أنه يبيعها لنا بأسعار

إلا على وجه يضر بهم ، ويستوي في ذلك القوت وغيره ؛ لأنهم يتضررون بالجميع « . اهـ .

= وقال سحنون: سمعت مالكا يقول: الحُكْرَةُ في كل شيء في السوق، من الطعام، والكتان، والزيت، وجميع الأشياء ، والصوف ، وكل ما يضر بالسوق، قال: والسمن، والعسل، والعُصْفَر، وكل شيء . قال مالك: يمنع من يحتكره كما يُمنع من الحب - أي كما يمنع من احتكار الحبوب والقوت يمنع من احتكار تلك الأشياء - .

راجع: «المدونة» ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1415هـ - 1994م (313/3) .

(1) «بدائع الصنائع» (129/5) .

خيالية، ولا نملك إلا أن ندفع له ما يقرره ثمناً للسلعة، ثم بعد ذلك، ندفع ما يقرره من ثمن لقطع الغيار، ولإصلاح ما يطرأ على تلك السلع من أعطال .

3- يغلق المحتكر كثيراً من أبواب الفرص أمام الآخرين، ليعملوا أو يرتزقوا كما يرتزق هو، فكثيراً ما يعتمد المحتكر إلى إبقاء بعض الموارد الإنتاجية معطلة، أو يلجأ إلى تشغيلها بأقل من طاقتها الإنتاجية، بقصد تحديد كمية المعروض — طالما كان آمناً من المنافسة —، ويمكن في هذه الحالة أن يعتمد إلى إهلاك جزءٍ من منتجاته، حتى لا تؤدي الزيادة في العرض إلى تخفيف الثمن⁽¹⁾.

4- يؤدي الاحتكار إلى قتل روح المنافسة التي تؤدي إلى الإلتقان والتفوق في الإنتاج، فالمحتكر لا يتبع طرقاً جديدة في الإنتاج إلا إذا كانت مصلحته تقتضي ذلك، وقد لا تكون مصلحته هذه متفقة دائماً مع مصلحة المستهلك⁽²⁾.

هذه بعض الأضرار المادية، وهناك أضرارٌ وآثارٌ اجتماعية للاحتكار، أبرزها:

5- تلك الأنانية الجشعة المدمرة للمحتكر، والتي لا تبالي بمصلحة الجماعة، طالما أنها تحقق مصلحته الذاتية .

6- الاحتكار نشاطٌ تجاري مفتعلٌ، وغير عادي، يدخل على السوق الطبيعية فيكدر صفوها، ويحيل التعامل فيها إلى عمليات اختلاس وانتهاز للفرص⁽³⁾.

7- الاحتكار يثير الحقد والكراهية بين أبناء الشعب الواحد، لاسيما في الظروف الاستثنائية، كالحروب أو المجاعات، أو انقطاع الموارد⁽⁴⁾.

(1) راجع: «التجارة في الإسلام» عبد السميع المصري، ط: مكتبة الأنجلو المصرية، دار العلم للطباعة و«التجارة الدولية» د . صلاح الدين نامق، ط: دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية (ص 244) .

(2) راجع: المصدرين السابقين، نفس الصفحات .

(3) والاحتكار يُسمَّى في عصرنا الحديث بـ «السوق السوداء» وهي تسمية مناسبة، فهي سوداء على المشتري ؛ لاضطراره إلى دفع الأرباح المبالغ فيها، وسوداء على البائع ؛ لأنه تجلب عليه مقت الله، ثم غضب الناس، وقد تؤدي بماله إن اضطر ولي الأمر لمصادرة عقوبة له على جنائته على المجتمع بالاحتكار والكسب غير المشروع .

راجع: «الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية» د . سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني (ص 560)، و«من قضايا العمل والمال في الإسلام» أبو الوفا مصطفى المراغي (ص 53) .

(4) راجع: «الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية» د . سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني (ص 560) .

ثانياً: شروط تحريم الاحتكار:

الإسلام حينما حرّم الاحتكار، لم يَكُنْ مُضَيِّقاً على الناس في حرياتهم الاقتصادية، وإنما قصد حماية المصلحة الخاصة والعامة معاً، ولهذا وضع شروطاً لا بد من توفرها لتحقيق الاحتكار المنهي عنه، وقد استنبط الفقهاء تلك الشروط من نصوص الشريعة، وهذه الشروط هي:

1- أن يكون الشيء المحتكر فائضاً عن حاجة الشخص وحاجة من يعولهم سنةً كاملة، لأنه يجوز للإنسان أن يدّخر حاجة أهله حيث ثبت عن النبي - ﷺ - أنه كان يجبس قوت سنتهم من الطعام إن تسنى له ذلك⁽¹⁾ .

2- أن يكون المحتكر ينتظر فرصة لارتفاع ثمن السلعة حتى يبيعها بأثمان فاحشة حين تشتد حاجة الناس إليها .

3- أن يكون الاحتكار فيه تضيق على الناس .

4- ويضيف بعض الفقهاء مثل أبي حنيفة شرطاً رابعاً وهو أن تكون السلعة المحتكرة مشترأة من ذات الإقليم الذي ظهرت فيه الضائقة، أما إذا كانت مجلوبة من إقليم آخر، أو كانت إنتاجاً للمالك الذي انفرد بالملكية، فإن أبا حنيفة لا يعدّه احتكاراً، وقد بنى رأيه على احترام الملكية الفردية، وعدم التعرض لها إلا ثبت ضررٌ مؤكّد، وهو لا يعتبر أن انفرد الشخص ببيع بضاعته المجلوبة أو التي أنتجها بالزراعة ضرراً؛ لأن الجلب ذاته خيرٌ، والإنتاج خيرٌ للجماعة، ولو أجبر الجالب على البيع بأسعار ما قبل الندرة لامتنع الناس عن الجلب، أو عن الاستيراد مما يزيد في ضائقة الناس، كذلك الأمر في الإنتاج الذي يجب تشجيعه⁽²⁾ .

الفرع الرابع: مقاومة الاحتكار ومنعه:

قرر الفقهاء عدة أساليب لمنع الاحتكار والقضاء عليه، ومن تلك الأساليب:

(1) تقدم تخريجه (ص 367) .

(2) راجع: «محاضرات في المجتمع» محمد أبو زهرة (ص 62، 63) .

بيع السلعة المحتكرة جبراً على صاحبها بسعر معتدل، ليس فيه استغلالٌ للناس، ولا إجحافٌ بحقه في الربح المعقول؛ وقد نقل غير واحد من أهل العلم إجماع العلماء على (أن من عنده طعام، واضطر الناس إليه، ولم يجدوا غيره، أنه يجبر على بيعه دفعاً للضرر عنهم، ومن نقل الإجماع: النووي) ⁽¹⁾ .

وجاء في «بدائع الصنائع»: «يُؤمر المحتكرُ بالبيع إزالةً للظلم، لكن إنما يؤمر ببيع ما فضل عن قوته وقوت أهله، فإن لم يفعل وأصرَّ على الاحتكار، ورُفع إلى الإمام مرةً أخرى وهو مُصرٌّ عليه، فإن الإمام يعظه ويهدده، فإن لم يفعل ورُفع إليه مرةً ثالثةً يجبسه ويعزّره زجراً له عن سوء صنّعه، ولا يجبر على البيع، وقال محمد: يجبر عليه، وهذا يرجع إلى مسألة الحجر على الحرّ، لأن الجبر على البيع في معنى الحجر» ⁽²⁾ .

الفرع الخامس: الاحتكار والاقتصاد الوضعي:

يعرّف الاحتكار في الفكر الاقتصادي بأنه: قيام مؤسسة واحدة بالسيطرة على السلعة في أسواقها، وهو ما يُسمّى بـ «الاحتكار الكامل»، أو قيام عدد قليل من المؤسسات بذلك، وهو ما يُعرف بـ «احتكار القلة» ⁽³⁾ .

وقد ساعدت أساليب الصناعة الحديثة القائمة على التكنولوجيا والتقنية الحديثة، وكذا الاشتراك والاتحاد الذي تم بين أقطاب الصناعة وبين المصارف المالية القائمة على الربا؛ على انتشار الاحتكار وتفشيهِ في الدول الرأسمالية، وعلى تنوع صوره وأشكاله ⁽⁴⁾ .

(1) راجع: «الغرر البهية في شرح البهجة الوردية» لتركيا الأنصاري، ط: المطبعة الميمنية، بدون بيانات (437/2)، و«تحفة المحتاج في شرح المنهاج» لابن حجر الهيتمي، ط: المكتبة التجارية الكبرى بمصر 1357هـ - 1983م (318/4)، و«الزواجر عن اقتراف الكبائر» لابن حجر الهيتمي (390/1) .

(2) «بدائع الصنائع» (129/5) .

(3) راجع: «الاقتصاد الإسلامي مبادئ ومركّزات» د . محمد أحمد صقر، دار النهضة العربية، الطبعة 1978م (ص76).

(4) فمن صور الاحتكار وأشكاله:

أ- ما يُعرف بنظام الكارتل Cartel System، ويهيئ اتفاق الشركات الكبيرة على اقتسام السوق العالمية فيما بينها ، مما يعطيها فرصة احتكار هذه الأسواق وابتزاز الأهالي بحرية تامة، وقد انتشر هذا المذهب في ألمانيا واليابان، وكانت نشأته في ألمانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

ب - ما يُعرف بنظام الترس Trust System، ويعني تكون شركة من الشركات المتنافسة لتكون أقدر في الإنتاج وأقوى في التحكم والسيطرة على السوق، وظهر نظام الترس في الولايات المتحدة الأمريكية، سنة 1880م .

وذلك ناتجٌ عن إطلاق حرية المالك وحقه في التصرف في ملكه بأي ثمن يراه ويختاره، مهماً بالغ في الربح، من غير قيد عليه أو شرط .

وفي ظل ذلك النظام قام ذوو الثراء - وهم القلة في المجتمع - بإقامة الصناعات الضخمة المتطورة، التي يتدفق منها كميات هائلة من المنتجات التي لا يمكن أن تُقارن بما تنتجه المصانع الصغيرة التي تعتمد على العمالة اليدوية، وكان المفترض أن ينخفض السعر تبعاً لوفرة المنتجات وكثرتها بالسوق، لكن الوضع تغير، وأصبحت الأسعار في ارتفاع مستمر، بسبب الاحتكار، وقامت تلك المصانع الضخمة بتنظيم إنتاجها بما يحقق أهدافها، وأعلى ربحية ممكنة لها، حتى لو أضر ذلك بمصالح المستهلكين من جماهير الشعب الكادحة⁽¹⁾.

ومن ثم ظهر الاحتكار بآثاره البغيضة ونتائجه السيئة، وأصبحت المجتمعات تنثُن تحت وطأته الثقيلة، وترزح تحت أعبائه الجسيمة، مما حدا ببعضها إلى إصدار التشريعات الكفيلة بمنعه، أو على الأقل الحد منه⁽²⁾.

بينما رأينا كيف كان موقف الإسلام من الاحتكار منذ البداية، فحذر منه ومنعه، حرصاً على مصلحة الجماعة، ومنع الضرر عن المجتمع، وضماناً لنمو الاقتصاد وازدهاره في مجتمع يسوده المودة والإخاء، بلا ظلم ولا حقد ولا كراهية، ولا اعتداء فيه من أحد على حق آخرين⁽³⁾.



راجع: «الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة» إصدار: الندوة العالمية للشباب الإسلامي (912/2)، و«المنافسة والاحتكار» د. حسين عمر، ط: دار النهضة العربية، 1960م (ص 115، 116)، و«الاقتصاد السياسي» د. عبد الحكيم الرفاعي، ط: لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثانية، 1938م (307، 326).

(1) راجع: «الاقتصاد الإسلامي مصادره وأأسسه» د. حسن الشاذلي، ط: دار الاتحاد العربي للطباعة، 1399هـ - 1979م (ص 191، 192).

(2) راجع: «الاقتصاد السياسي» د. عبد الحكيم الرفاعي (ص 322) وما بعدها.

(3) راجع: «الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية»، د. سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني (ص 568).

المبحث السابع: الزكاة والضريبة بين الاقتماد الإسلامي والاقتماد الوضعي

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الزكاة فريضة شرعية وضرورة اجتماعية:

الفرع الأول: تعريف الزكاة لغة وشرعاً:

الزكاة لغة: تأتي بعدة معاني، منها: الطهارة، والنماء، والبركة، كما تطلق الزكاة على الصدقة، واجبة كانت أو مستحبة⁽¹⁾؛ قال - تعالى - : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾⁽²⁾، وقال - ﷻ - : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾⁽³⁾، أي: طهرها من الرذائل والآثام . وفي معنى النماء والبركة، قال تعالى: ﴿ وَمَا أَتَيْتُمْ مِنْ رَبِّ الْيَرَبُوتِ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرَبُوتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا أَتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴾⁽⁴⁾ .

والزكاة شرعاً: «حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة، في وقت مخصوص»⁽⁵⁾؛ لتحقيق رضى الرب - تعالى -، وتزكية النفس والمال والمجتمع⁽⁶⁾، وهذا التعريف يتضمن أهم أهداف الزكاة ومقاصدها .

وهناك صلة بين المعنى اللغوي والشرعي للزكاة؛ فالزكاة تطهيرٌ للفرد والمجتمع، فهي تطهر مؤدّيها من الذنوب، ومن الشُّحِّ والبخل والأناية والطمع، وتحلّيه بالرحمة والحنان والخيرية والتعاون والرضا والقناعة وراحة الضمير، والحيلولة دون الوقوع فيما تجرُّ إليه الأناية وحب المال من كذب وزورٍ وغشٍ واحتكار وسرقة وغيرها من رذائل وآفات ، وتطهر المجتمع من أمراض الحقد والغل والحسد والتنازع .

(1) راجع: «معجم مقاييس اللغة» (17/3)، و«لسان العرب» (358/14)، و«تاج العروس» (224/38) .

(2) سورة التوبة: آية ١٠٣ .

(3) سورة الشمس: آية ٩ .

(4) سورة الروم: آية ٣٩ .

(5) «حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع» عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي (164/3) .

(6) راجع: «الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة» د . عبد الله بن محمد الطيار، الطبعة 1444هـ، مكتبة التوبة، الرياض (ص12) .

وتشهد الزكاة لمؤدّيها بصدق إيمانه، كما في الحديث: «**الصدقة برهان**»⁽¹⁾، وسمّيت صدقةً لأنها دليلٌ لتصدق صاحبها وصحة إيمانه وباطنه⁽²⁾.

الفرع الثاني: الزكاة فريضة شرعية:

الزكاة فريضة شرعية أوجبها الإسلام في كلِّ مالٍ مُعدٍّ للنماء⁽³⁾، وحال عليه الحول، وهي ركن من أركان الإسلام، بل هي الركن الاجتماعي البارز في الإسلام، وهي إحدى دعائم الاقتصاد الإسلامي، وهي معجزة من معجزات الدين الإسلامي، ودليلٌ على أنه دينُ الله الخاتم؛ فتشريع الزكاة سبق الزمن، وتخطى القرون في معالجته لمشكلة الفقر ورعايته للفقراء، دون ثورة منهم، ولا مطالبة من أحد يهتم بشأنهم، بل فرض الإسلام الزكاة ابتداءً، وجعلها مبدأً من مبادئه وتشريعاته، وأصلاً من أصوله.

وقد ذُكرت الزكاة في القرآن مقرونة بالصلاة - التي هي عماد الدين - في ثمانية وعشرين موضعاً⁽⁴⁾، كما أنها قرنت بالصلاة في عدد من النصوص النبوية كذلك، وهذا دليل على كمال الاتصال بينهما.

وبيّنت النصوص الشرعية وجوب الزكاة، وعظيم الأجر المترتب على أدائها، وأن أداءها من صفات أهل الإيمان، ومنعها من صفات المشركين والمنافقين.

(1) رواه مسلم (223) (203/1) كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء، عن أبي مالك الأشعري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - ﷺ -: «**الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله والحمد لله تملأ - أو تملأ - ما بين السماوات والأرض، والصلاة نور، والصدقة برهان والصبر ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك، كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها**».

(2) قال الإمام النووي - رحمه الله - في «شرح صحيح مسلم» (101/3) في معنى قوله - ﷺ -: «**الصدقة برهان**»: «معناه: الصدقة حجة على إيمان فاعلها، فإن المنافق يمتنع منها لكونه لا يعتقد، فمن تصدق استدل بصدقه على صدق إيمانه».

(3) ولكي تجب الزكاة في المال: اشترط أن يكون المال مما يُقتنى للنماء لا لسد الحاجات، أي أن يكون من أموال الإنتاج وليس من أموال الاستهلاك، فإذا كان المال مما يُقتنى للنماء فإنه تجب فيه الزكاة ولو لم ينمه صاحبه بالفعل كالنقود، أما إذا كان المال مما لا يتخذ للنماء وإنما للانتفاع الشخصي كآثاث المنزل وأدوات الحرفة والدار المعدة لسكنى صاحبها فإنه لا تجب فيه الزكاة.

قال الإمام ابن الهمام - رحمه الله - في «فتح القدير» (155/2): «المقصود من شرعية الزكاة - مع المقصود الأصلي من الابتلاء - مواساة الفقراء على وجه لا يصير هو فقيراً، بأن يعطي من فضل ماله قليلاً من كثير، والإيجاب في المال الذي لا نماء له أصلاً يؤدي إلى خلاف ذلك عند تكرار السنين خصوصاً مع الحاجة إلى الإنفاق». وانظر أيضاً: «بدائع الصنائع» (11/2).

(4) راجع: «الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة» د عبد الله الطيار (ص 34).

- قال - جل وعلا -: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾⁽¹⁾ .
- وقال - تعالى -: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾⁽²⁾ .
- وقال - سبحانه -: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾⁽³⁾ .
- وقال - ﷻ -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾⁽⁴⁾ .
- وقال - سبحانه -: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾⁽⁵⁾ .
- وقال - جل وعلا -: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ؕ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾⁽⁶⁾ .
- وقال - تعالى - عن المشركين: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾⁽⁷⁾ .
- وقال - جل وعلا -: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾⁽⁸⁾ .
- وقال - سبحانه -: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ ۖ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾⁽⁹⁾ .

(1) سورة البقرة: آية ٤٣ .

(2) سورة البقرة: آية ١١٠ .

(3) سورة النمل: آية ٣ .

(4) سورة البقرة: آية ٢٧٧ .

(5) سورة المائدة: آية ٥٥ .

(6) سورة التوبة: آية ٧١ .

(7) سورة التوبة: آية ٥ .

(8) سورة التوبة: آية ١١ .

(9) سورة فصلت: الآيات ٦ - ٧ .

وقال النبي - ﷺ - في بيان أركان الإسلام: « بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان » (1).

ومِمَّا يدل على تلازم الزكاة والصلاة أيضاً: حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -؛ قال: لما توفي رسول الله - ﷺ - واستخلف أبو بكر بعده، وكفر من كفر من العرب، قال عمر لأبي بكر: كيف تقاتل الناس؟ وقد قال رسول الله - ﷺ -: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله، عصم مني ماله ونفسه، إلا بحقه وحسابه على الله»، فقال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عَقَلاً كانوا يؤدُّونه إلى رسول الله - ﷺ - لقاتلتهم على منعه، فقال عمر: «فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق» (2).

وقد كانت الزكاة ضمن وصية الرسول - ﷺ - لمعاذ بن جبل - رضي الله عنه - عندما بعثه إلى اليمن؛ فقد قال له النبي - ﷺ -: «إنك ستأتي قوماً أهلَ كتاب، فإذا جئتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فإن هم أطاعوا لك بذلك، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لك بذلك، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم، فإن هم أطاعوا لك بذلك، فإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم، فإنه ليس بيننا وبين الله حجاب» (3).

وقال النبي - ﷺ - وهو يخطب في حجة الوداع: «اتقوا الله ربكم، واصلوا خمسكم،

(1) رواه البخاري (8) (11/1) كتاب الإيمان، باب قول النبي - ﷺ -: «بني الإسلام على خمس»، ومسلم (16) (45/1) كتاب الإيمان، باب أركان الإسلام ودعائمه العظام عن ابن عمر - رضي الله عنهما - .
(2) رواه البخاري (7284) (93/9) كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسنن رسول الله - ﷺ -، ومسلم (20) (51/1) كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، وقيموا الصلاة... الخ .
(3) رواه البخاري (1496) (2/128) كتاب الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا ، ومسلم (19) (51/1) كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام .

وصوموا شهركم، وأدّوا زكاة أموالكم، وأطيعوا إذا أمركم تدخلوا جنة ربكم»⁽¹⁾.

وقال - ﷺ -: «من آتاه الله مالاً، فلم يؤدّ زكاته مثل له ماله يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيتان يطوقه يوم القيامة، ثم يأخذ بلهزمتيه - يعني بشدقيه - ثم يقول أنا مالك أنا كترك»، ثم تلا: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَاءِ أَنْهَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾⁽²⁾.

وجاء في الحديث أن منع الزكاة من أسباب الجذب والقحط وعدم نزول المطر؛ قال - ﷺ -: «ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يُمطرُوا»⁽³⁾.

فهذه النصوص وغيرها كثير تدل دلالة قاطعة على أن الزكاة أحد أركان الإسلام ومبانيه العظام، الذي لا يتم إسلام المرء إلا بأدائها، وهي حق معلوم للفقير في مال الغني، وليست إحساناً أو نافلة بحيث يمكن فعلها أو تركها، بل هي فريضة إلزامية تستوفيها الدولة، وتوزعها وفق أهداف ومصارف حدّدها لها الإسلام، فإن أدّاها المسلم طوعية واختياراً، وإلاّ وجب على ولي الأمر أخذها منه وإيصالها إلى مستحقيها، وتأديبه على عدم ادائها بما يراه مناسباً⁽⁴⁾.

وقد كان النبي - ﷺ - يرسل ولاته إلى الأقاليم يجمعون الزكاة من الأغنياء الذين

(1) رواه أحمد (22161) (486/36، 487)، والترمذي (616) (516/2) في أبواب الصلاة، باب ما ذكر في فضل الصلاة، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، ورواه الحاكم (19) (52/1) وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وابن حبان (4563)؛ من حديث أبي أمامة الباهلي - ﷺ -، وقال شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لـ «صحيح ابن حبان» (426/10): «إسناده قوي على شرط مسلم».

(2) سورة آل عمران: آية ١٨٠، والحديث رواه البخاري (1403) (106/2) كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، من حديث أبي هريرة - ﷺ -.

(3) رواه ابن ماجة (4019) (1332/2) كتاب الفتن، باب العقوبات، والبيهقي في «شعب الإيمان» (3042) (22/5)، من حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -، والحديث صححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير وزياداته» (3072) (1321/2)، و«صحيح الترغيب والترهيب» (1761) (157/2).

(4) راجع: «الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة» د عبد الله بن محمد الطيار (ص 36).

تجب عليهم ليوزعوها على من يستحقونها .

وقد حدّد النبي - ﷺ - مقدار الزكاة، والأموال التي تجب فيها، والنصاب الذي تجب فيه الزكاة، وزمن وجوبها، وجعلها في أربعة أصناف من المال، وهي أكثر الأموال دوراً بين الناس وهي: الزروع والثمار، وبهيمة الأنعام، والذهب والفضة، وأموال التجارة على اختلاف أنواعها، إضافة إلى زكاة الركاز، وزكاة الفطر.

وقد أوجبها الإسلام الزكاة مرة كل عام، وجعل حول الزروع والثمار - أي زمن وجوبها - عند تمام نضجها، وهذا أمر يحقق العدل؛ لأنه لو أوجبها مرة كل شهر لأضر بأصحاب الأموال، ولو أوجبها مرة في العمر لأضر بالمساكين .

ومن عدالة الإسلام أنه فاوت بين المقادير الواجب إخراجها بحسب سعي أصحاب الأموال في تحصيلها ومدى سهولة ذلك وصعوبته .

وقد حدّد القرآن الكريم مصارف الزكاة، وهي الجهات أو الفئات التي تستحق الزكاة شرعاً، وذلك في قوله - تعالى - : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهِمُ وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۚ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤ ١٥٥٥ ١٥٥٦ ١٥٥٧ ١٥٥٨ ١٥٥٩ ١٥٦٠ ١٥٦١ ١٥٦٢ ١٥٦٣ ١٥٦٤ ١٥٦٥ ١٥٦٦ ١٥٦٧ ١٥٦٨ ١٥٦٩ ١٥٧٠ ١٥٧١ ١٥٧٢ ١٥٧٣ ١٥٧٤ ١٥٧٥ ١٥٧٦ ١٥٧٧ ١٥٧٨ ١٥٧٩ ١٥٨٠ ١٥٨١ ١٥٨٢ ١٥٨٣ ١٥٨٤ ١٥٨٥ ١٥٨٦ ١٥٨٧ ١٥٨٨ ١٥٨٩ ١٥٩٠ ١٥٩١ ١٥٩٢ ١٥٩٣ ١٥٩٤ ١٥٩٥ ١٥٩٦ ١٥٩٧ ١٥٩٨ ١٥٩٩ ١٦٠٠ ١٦٠١ ١٦٠٢ ١٦٠٣ ١٦٠٤ ١٦٠٥ ١٦٠٦ ١٦٠٧ ١٦٠٨ ١٦٠٩ ١٦١٠ ١٦١١ ١٦١٢ ١٦١٣ ١٦١٤ ١٦١٥ ١٦١٦ ١٦١٧ ١٦١٨ ١٦١٩ ١٦٢٠ ١٦٢

الناحية الأولى: الآثار الاقتصادية للزكاة:

1- تأثير الزكاة على الاستثمار: فمجرد تحصيل الزكاة من شأنه أن يدفع للناس إلى استثمار أموالهم، وإلا أتت عليها الزكاة، فمستحقو الزكاة سوف ينفقون منها في قضاء حاجاتهم الاستهلاكية، سواء أكانت سلعاً أو خدمات، وهذا من شأنه أن يدعم تيار الاستهلاك، ومن المعروف اقتصادياً أن زيادة الاستهلاك تؤدي إلى الاستثمار .

2- تأثير الزكاة على إعادة توزيع الثروة: فالزكاة تُفرض على جميع الأموال النامية، مما يجعلها تتسم بالشمول واتساع قاعدة تطبيقها، وهي تتكرر سنوياً، مما يجعل منها أداة دائمة لإعادة توزيع الثروة، إضافةً إلى أن الزكاة تمنع من كثر الأموال وتكدّسها لدى فئة خاصة في المجتمع، فالزكاة تُنقّصُ من ثروات الأغنياء - دون أن يتضرر الأغنياء من ذلك لقلة النسبة المفروضة عليهم - لتسدّد حاجة الفقراء .

3- تأثير الزكاة على العمل: فالزكاة تقوم بنقل جزءٍ من أموال الأغنياء إلى الفقراء، ومعلومٌ - اقتصادياً - أن الأغنياء يقلّ عندهم الميل الحديّ للاستهلاك، ويزيد عندهم الميل الحديّ للادّخار، والفقراء على العكس، يزداد عندهم الميل الحدي للاستهلاك، وينقص عندهم الميل الحدي للادخار، ويترتب على ذلك: أن حصيلة الزكاة التي ذهبت إلى الفقراء - الذين يزداد عندهم الميل الحديّ للاستهلاك -، ستؤدي إلى زيادة ملحوظة في طلب سلع الاستهلاك، فتروج الصناعات الاستهلاكية، ويؤدي ذلك إلى رواج السلع الإنتاجية المستخدمة في صناعة السلع الاستهلاكية، وبذلك يزداد الإنتاج، وتزيد تبعاً لذلك فرص العمل الجديدة⁽¹⁾.

4- تأثير الزكاة على مالية الدولة: فالزكاة تقوي خزينة الدولة الإسلامية، وتزيد من قدرتها على معالجة المشكلات الاجتماعية، ومحاربة الفقر والبطالة، وتأمين تمام الكفاية لكافة أفراد المجتمع .

(1) الفقرات الثلاثة السابقة ، مستفادة من بحث «معالم الاقتصاد الإسلامي» ناصر بن محمد الأحمد (ص 29) بتصرف .

الناحية الثانية: الآثار الاجتماعية للزكاة:

1- الزكاة تنمي روح الأخوة والتكافل بين أفراد المجتمع: فالمسلم حين يدفع الزكاة يشعر بانتمائه للجماعة المؤمنة، فهو يشترك في واجباتها وينهض بأعبائها، فيتحول المجتمع إلى بناءٍ واحدٍ يسوده التعاون والتكامل والتراحم، ويتحقق فيها قول النبي - ﷺ -: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَى» (1).

2- الزكاة طهارةٌ للمزكّي من البخل والشح والطمع والأنانية وحُبِّ الذات: وقد تقدم قول الله - جل وعلا -: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ (2).

3- الزكاة تُقلِّل من التفاوت بين طبقات المجتمع، وتحافظ على الأمن العام في الدولة المسلمة، وذلك من جهتين:

جهة الأغنياء: فعندما تُؤخذُ منهم الزكاة، فذلك يطهر نفوسهم من الشح والبخل ويعودهم على البذل والعطاء لإخوان لهم عاجزين عن الكسب، وهذا من شأنه أن يعمق فيهم الشعور بواجب التكافل الاجتماعي .

وجهة الفقراء: فعندما يُعطون من أموال الأغنياء، تطهر نفوسهم من الحقد والغل والحسد والكراهية للأغنياء؛ لأنَّ حقَّه محفوظ في أموالهم .
وبهذا يتخلص المجتمع من معظم الفتن والاضطرابات، ويأمن الأغنياء كثيراً من شرور الفقراء، ويسود الأمن والمودة أرجاء المجتمع (3).



(1) تقدم تحريجه (ص 438) .

(2) سورة التوبة: آية ١٠٣ .

(3) الفقرتان 2 ، 3 ، بتصرف من بحث «معالم الاقتصاد الإسلامي» لناصر بن محمد الأحمد (ص 30، 31) .

المطلب الثاني: الفرق بين الزكاة والضريبة:

ليس هناك وجه مقارنة بين الزكاة والضريبة، فالفرق شاسع بينهما، ولولا أن بعض الاقتصاديين ذكر أن الضريبة تغني عن الزكاة!! ⁽¹⁾ - وهذا باطل قطعاً - لما عقدتُ هذا المطلب ضمن هذا الفصل من فصول أطروحتي .

والضريبة لغةً: «ما يؤدي العبد إلى سيده من الخراج المقرر عليه؛ وهي فعيلة بمعنى مفعولة، وتجمع على ضرائب» ⁽²⁾.

والضرائب هي: التزامات مالية تفرضها الدولة على الأشخاص والمؤسسات، بهدف تمويل نفقات الدولة، كالتنفقات على التعليم، والصحة، والطرق والمواصلات، وغيرها من المصالح العامة .

ولا يجوز فرضها إلا في حال الضرورة، وهي خلوّ بيت المال من المال، مع وجود الحاجات الماسة التي لا يمكن تمويلها إلا بفرض الضرائب، ويكون فرض الضرائب هنا حالة استثنائية، ويراعى فيها العدل بين الناس بقدر الإمكان، ولا يجوز أن يكون ذلك أمراً دائماً مستمراً ⁽³⁾ .

ومصطلح «ضريبة» قليل الاستعمال في كلام الفقهاء، ومرادفاته الدارجة في مصنفاتهم وعلى ألسنتهم هي: «الكُلْف السلطانية»، و«النائب»، و«الوظائف»، و«الخراج»، و«العشور»، و«المغارم»، و«الجباية»، و«المكوس» ⁽⁴⁾ .

(1) راجع بحث: «الزكاة والضرائب على المسلمين وغير المسلمين» د . رفيق يونس المصري، في مجلة «الاقتصاد الإسلامي» (الصادرة عن مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية) العدد 2006م - 1427هـ (ص 64) .

(2) «لسان العرب» 550/1 مادة (ضرب) .

(3) جاء في «الموسوعة الفقهية» (247/8): «الضرائب الموظفة على الرعية لمصلحتهم، سواء أكان ذلك للجهاد أم لغيره ، ولا تضرب عليهم إلا إذا لم يكن في بيت المال ما يكفي لذلك، وكان لضرورة، وإلا كانت مورداً غير شرعي» .
قال في «كشف القناع» (139/3): «ويحرم تعشير أموال المسلمين، والكُلْف التي ضرها الملوك على الناس بغير طريق شرعي إجماعاً». اهـ . وتعشير الأموال هو أخذ عشرها، وكانوا يأخذون على التجار عُشراً أموالهم، وهو ما يسمى الآن بـ (الجمارك)، و«الكُلْف» هي الضرائب .

(4) راجع: «سوسيولوجيا الاقتصاد الإسلامي» محمود الخالدي، ط: دار الرسالة الحديثة، الطبعة الأولى 1405هـ - 1985م (ص 22)، و«موسوعة الاقتصاد الإسلامي ودراسة مقارنة» محمد عبد المنعم الجمال، ط: دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت (ص 327)، و«الاقتصاد الإسلامي» د. مصلح عبد الحلي النجار (434) .

وسوف أتعرض بإجمالٍ لأهم ما يميز الزكاة ويفرق بينها وبين الضريبة، على النحو

التالي:

تَسْمُ الزكاة الإسلامية بعدة خصائص؛ أهمها ⁽¹⁾:

1- الزكاة عبادة مالية يتقرب المسلم بأدائها إلى الله - تعالى - طوعاً واختياراً، يرجو رضاه ومغفرته وعفوه وثوابه، وهي ركنٌ من أركان الإسلام، ولا يصح إسلام المرء إلا بأدائها، فالإيمان واحتساب الأجر مصاحبان لعملية الزكاة، وأما الضرائب فتفرضها الدولة قهراً بقوة القانون، ودافع الضرائب أراد دفع العقوبة القانونية عنه، وعدم الوقوع تحت طائلة القانون الوضعي، ولو استطاع التهرب من الضريبة أو التزوير في أوراقه ليدخل أقل مما تفرضه عليه الدولة - دون أن يُكشف أمره - لفعل .

2- تستهدف الزكاة الإسلامية تركية وتطهير نفوس أصحاب الأموال من الشح والبخل والأثرة، وتذكرهم بحقوق الفقراء والمساكين في أموالهم، وإشعارهم بالعدل والأخوة الإيمانية والإنسانية، وتستهدف من الجانب الآخر انتزاع الغل والحقْد من نفوس الفقراء؛ فالزكاة تركي نفوس الأغنياء والفقراء معاً، وتحقق الألفة والأخوة والعلاقات الطيبة بين جميع أبناء المجتمع، وتقضي على ظاهرة الفقر وما يصاحبه من حقدٍ وصراعٍ مُدمرٍ للجميع، وليست الضرائب كذلك .

3- للزكاة الإسلامية شروط وقواعد ومصارف محددة، فهي تؤخذ من الأغنياء ليستفيد منها الفقراء والمستحقون الذين حدّدهم القرآن الكريم، بعكس الضرائب التي تحكمها أنظمة الدولة وقوانينها، فهي تحدد الفئة التي تؤخذ منها، والمكان الذي تُنفق فيه، وقد تنفق على أمورٍ لا تحقق الصالح العام للمواطنين، كما في كثير من الأنظمة الفاسدة .

4- لا تقبل الزكاة الإسلامية إلا من مالٍ طيب حصل عليه صاحبه من حلال، بخلاف الضرائب التي لا يُفرّق أخذوها بين حلالٍ وحرام .

(1) راجع : «فقه الزكاة» للقرضاوي (455/2 - 463) ، و«العبادات في الإسلام وأثرها في تضامن المسلمين» علي عبد اللطيف منصور، منشور بمجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة السادسة عشرة، العدد (61) محرم - صفر - ربيع الأول 1404هـ (ص 27) .

5- أنها تؤخذ من الأغنياء، وتردّ على الفقراء وهذا بخلاف الضرائب فإنها تؤخذ من الجميع.

6- الضرائب تشريعٌ وضعيٌّ قابلٌ للخفض والرفع والإلغاء، ولا يختص بوعاء معين، ولا بمصرف معين، بخلاف الزكاة .

ويترتب على كل هذه الفروق: أن الضرائب لا تغني عن الزكاة، فمن دفع الضرائب للدولة لا يحل له أن يحتسبها من الزكاة، وقد ذكر ذلك أهل العلم ونصّوا عليه¹.



(1) سئل شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في «مجموع الفتاوى» (93/25): هل يجزئ الرجل عن زكاته ما يُعَرِّمُه ولايةُ الأمور في الطرقات أم لا ؟ . فأجاب: «ما يأخذه ولايةُ الأمور بغير اسم الزكاة لا يُعتدُّ به من الزكاة، والله تعالى أعلم» . وفي «فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء» بالملكة العربية السعودية (285/9): «لا يجوز أن تحتسب الضرائب التي يدفعها أصحاب الأموال على أموالهم من زكاة ما تجب فيه الزكاة منها، بل يجب أن يخرج الزكاة المفروضة ويصرفها في مصارفها الشرعية، التي نص عليها سبحانه وتعالى بقوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ الآية [سورة التوبة: آية ٦٠]، وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم» .

وقرر المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية المنعقد في مايو 1965م أن ما يفرض من الضرائب لمصلحة الدولة لا يغني القيام بها عن أداء الزكاة المفروضة .

الْخَاتَمَةُ

الحمد لله حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

فمن أبرز النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة، ما يلي:

* دراسة مقاصد الشريعة الإسلامية لها أهمية بالغة، وفوائد عديدة، منها: إظهار حكمة الشريعة وكمالها، ورحمتها وعدلها، وتحقيقها لمصالح العباد في العاجل والآجل، وتقوية الإيمان واليقين، والثبات على هذا الدين وصدق الالتزام بشعائره وأحكامه، إضافة إلى أنها تُعينُ المجتهد والفقيه في فهم النصوص الشرعية، وتفسيرها بشكل صحيح عند تنزيلها على الواقع، كما تساعد على استكشاف علل الأحكام، وأهداف التشريع، ومعرفة مراتب المصالح والمفاسد، ودرجات الأعمال في الشرع والواقع، مما يساعد في ضبط الاجتهاد والقرب من الإصابة في استنباط أحكام النوازل ومستجدات المسائل . ومن الفوائد التي نخبها من تطبيق علم المقاصد في المعاملات المالية والاقتصادية - على وجه الخصوص -:

أ - تجنب المعاملات التي تعود على الأمة وأفرادها بالضرر، سواء كان هذا الضرر في الدين، أو النفس، أو العقل، أو النسل، أو المال ؛ ويدخل ضمن ذلك: تحريم كل مشروع، أو شراكة، أو معاملة تؤدي إلى إفساد لمجتمع الإنسان وبيئته الطبيعية والاجتماعية.

ب - الحرص على المعاملات الأكثر أهمية، والأعلى مصلحة؛ وذلك بالتخطيط الاقتصادي المبني على مقاصد الشريعة، فيُقدَّم من المعاملات والمشروعات: الأولى فالأولى، والأهمُّ على المهم، وما فيه مصلحة الجماعة على ما فيه مصلحة الفرد، ويُقدَّم ما يقيم الضرورات والأساسيات، ثم يُنتقل منها للحاجيات، ثم للتحسينيات .

ج - إيجاد اقتصاد إسلامي - بديل للاقتصادات المعاصرة، الرأسمالية والاشتراكية -؛ يحقق للمسلمين الرفاه الاجتماعي، من غير مخالفات شرعية، ولا إثراء لفئة من الناس على حساب أخرى .

* المال في نظر الإسلام وسيلة لا غاية، وسيلةٌ يُستعان بها على عمارة الكون، وتحقيق مصالح الدنيا والآخرة، وذلك بتداوله وبذله وإنفاقه، فالمال لم يخلق للكثرة والحبس في الخزائن، وإنما خلق للرواج والتداول، والانتقال من يد إلى يد .

* من الضوابط المهمة للمسلم في تعامله مع المال: أن يحرص على أن يكون كسبه للمال وتحصيله له من طريق حلال مشروع، كما يحرص على أن يكون إنفاقه له ضمن حدود ما شرعه الله - تعالى - له، فلا ينفق في حرام أو مكروه، وأن يعلم أن ذلك واجبٌ عليه لا مندوحة له في تركه أو التهاون فيه .

* من أهم ما يتميز به الاقتصاد الإسلامي عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى: ربطه للتعامل المالي والاقتصادي بالقيم والأخلاق الإسلامية، مثل النسيئة، والعدل، والصدق، وتحريم الكذب، والغش، والرشوة، والربا، والاحتكار، وأما النظم الاقتصادية الأخرى - غير الإسلامية - فلا تقيم للدين ولا للأخلاق أيّ وزن في تعاملاتها المالية والاقتصادية، فهدفها الأكبر والأسمى هو الحصول على الربح وتنمية المال بكل وسيلة ممكنة، حتى ولو كان ذلك عن طريق التدليس والغرر، أو الربا، أو الاحتكار، أو الميسر، أو الغصب، أو السرقة، أو غيرها من المكاسب الخبيثة.

* تتابع عامة الأصوليين والمقاصديين على حصر المقاصد الضرورية الكبرى في خمسة مقاصد، وهي: الدين، والنفس، والنسل، والعقل، والمال، ويرى بعض المعاصرين أن حصرها في خمسة مقاصد - كما فعل الغزالي وغيره -، أو في ستة - بإضافة العِرض إليها، كما فعل الرازي وآخرون -؛ حصراً غير سديد، وأن هذا يعدُّ تقصيراً في حق شريعتنا الغراء الكاملة المتزّهة عن كل قصور، ويرون إضافة مقاصد أخرى: كالعدالة، والمساواة، والحرية؛ تحت عنوان: مقاصد الشريعة المتعلقة بالجماعة، كما يمكن إضافة مقاصد أخرى تتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وغيرها من المقاصد المتعلقة بالمجتمع وتعمل على إصلاحه بالمقام الأول .

وهذا كلامٌ جيدٌ، شريطة ألا يتولّى ذلك عالمٌ أو باحثٌ بمفرده، وإنما يقوم به ثلّة من أهل الاختصاص في شتى علوم الشريعة، وأن يقوموا معاً باستقراء النصوص الشرعية

واستنباط تلك المقاصد الجديدة منها؛ بعد التأكد من أنها من الضروريات التي لا بد منها لصالح المجتمع من جهة، وأنها لا تدخل تحت واحد من الضرورات الخمس، ولا تُعدُّ من مكملاتها .

* التقوى ؛ من أهم أصول الكسب التي جاء بها الإسلام وأغفلتها سائر المذاهب والنظم الاقتصادية الوضعية، وقد وردت نصوص شرعية عديدة تؤكد هذا الأصل وتوضحه، فتبين أنَّ سعة الرزق ورغد العيش لأهل التقوى والطاعة، والجوع والخوف، وضيق الرزق عند الكفران والجحود والمعصية .

وقد يحصل رغد عيش للكافر والعاصي، أو ضيق عيش وفقير للمؤمن، ويكون هذا للكافر استدراجٌ من الله وإمهالٌ، وللمؤمن ابتلاءٌ من الله تعالى، لينظر صبره وقوة إيمانه، وما ادّخر الله له في الآخرة أعظم وأبقى مما لم يحصله في الدنيا .

* تتعدّد وسائل كسب المال ومجالات استثماره، وقد ذكرت منها أربع عشرة وسيلة - على سبيل التمثيل لا الحصر -، وهذا يبين - بوضوح - خطأً من حصرها - ممن كتبوا في المقاصد من المعاصرين - في ثلاث وسائل فقط (الزراعة والتجارة والصناعة)، وهم في ذلك مُقلّدون للعلامة ابن عاشور في كتابه «مقاصد الشريعة»، والصواب أنها لا تنحصر في ذلك .

* الراجح في التفضيل بين أنواع الكسب المختلفة، هو التفصيل، ف الأعمال والمهن المشروعة كلها فاضلة - وإن كان بعضها أفضل من بعض -، وأفضلها: أعظمها نفعاً للأمة، وأكثرها فائدة للعامل، وسدّاً لحاجاته؛ إضافةً إلى اختلاف التفضيل - من جهةٍ أخرى - باختلاف أحوال الأشخاص أنفسهم، فمن أحبّ الزراعة ومال إليها وأتقنها، فهي في حقه أفضل من غيرها، وكذا من أحبّ الصناعة، أو التجارة، أو غيرها من المهن أو الحرف فليتوجه إليه .

* هناك مقاصد شرعيةٌ خاصةٌ بكسب المال واستثماره، وقد ذكرت أهم هذه المقاصد في تلك الدراسة، وأجملتها في تسعة مقاصد، وهي: الحث على العمل ومحاربة البطالة، ومراعاة الحلال وتحريم المكاسب الخبيثة، وتحقيق تمام الكفاية للفرد والمجتمع،

وإتقان العمل وإجادته، والتزام الأمانة والبعد عن الغشّ والخيانة، وأن لا يلهي الكسب عن الحقوق الواجبة على المكلف، والعدل وتجنب ظلم الآخرين والتعدي على حقوقهم، والتخطيط وبعد النظر والتطلع للمستقبل، والصدق والبيان والبعد عن الكذب والكتمان.

* هناك مقاصد شرعية خاصة بإنفاق المال، وقد ذكرت أهم هذه المقاصد في تلك الدراسة، وأجملتها في ستة مقاصد، وهي: الحث على إنفاق المال وبذله في سبل الخير، وإباحة الطيبات والإنكار على من حرّمها، والاعتدال في الإنفاق وترشيد الاستهلاك، والتحذير من الترف وبيان آثاره السيئة، ومنع إنفاق الأموال في المحرمات، والمحافظة على البيئة ومكوناتها .

* تتمثل مشكلة الفقر في الاقتصاد الوضعي في: ظاهرة الجوع والحرمان، أو العجز عن إشباع الحاجات الأساسية، وهو ما يُعبّر عنه بمصطلح «حدّ الكفاف» ؛ فيُعدُّ المرء فقيراً عندما لا تتوافر له متطلباته بالقدر الذي يحفظ له حياته وقدرته على العمل والإنتاج .

بينما تتمثل مشكلة الفقر في الإسلام في عدم بلوغ المستوى اللائق للمعيشة بحسب ما هو سائد في المجتمع، وهو ما عبر عنه الفقهاء باصطلاح «حد الكفاية» مما يتعلق بمتطلبات الحياة الكريمة، وأحياناً باصطلاح «حد الغنى» ؛ فيُعدُّ المرء فقيراً متى لم تتوافر له متطلباته بالقدر الذي يجعله في مجبوحة وغنى عن غيره، فالفقير في نظر الإسلام - فرداً كان أو دولة - هو من لا يتوفّر له المستوى اللائق للمعيشة، بحسب حاله وزمانه ومكانه .

* يتفق الاقتصادان الرأسمالي والاشتراكي على أن أساس المشكلة الاقتصادية المسببة للفقر هي (النُدرة)، وهذا يردّه الإسلام ويرفضه، فالأصل في هذا الكون هو وفرة الموارد؛ فالله - تعالى - هيأ للخلق جميعاً أرزاقهم ، وما خلق خلقاً إلا وأوجد له رزقه وما يحتاجه للعيش، وقد توجد ندرةٌ نسبيةٌ في الموارد في بعض الظروف والأحوال، أو بعض الأماكن والبلدان، إما ابتلاء من الله لعباده، أو بسبب مخالفة الإنسان لتعاليم ربه وعدم التزامه بها، أو لعدم استخدام الإنسان لكامل طاقاته الذهنية والعقلية، وعدم استغلاله لموارد الطبيعة الاستغلال الأمثل، أو بسبب طغيان الإنسان وظلمه لأخيه الإنسان .

* انفرد الاقتصاد الاشتراكي بسبب آخر للفقر، وهو: الأغنياء ؛ بجشعهم وسيطرتهم

على خيارات المجتمع دون الأغلبية الكادحة، كما انفرد الاقتصاد الرأسمالي بسبب آخر للفقير، وهو: الفقراء ؛ لكسلهم وقلة إنتاجهم، وضعف عملهم .

* سبب مشكلة الفقر في الاقتصاد الإسلامي هو الإنسان نفسه، وفساد نظامه الاقتصادي، سواء من حيث ضعف الإنتاج، أو سوء التوزيع، وقد رتب الإسلام على ذلك ضرورة تنمية الإنتاج مع عدالة التوزيع، وأن أحدهما لا يُغني عن الآخر، فوفرة الإنتاج مع سوء التوزيع هو احتكار واستغلال لا يُسَلِّم به الإسلام، كما أن عدالة التوزيع دون إنتاج كافٍ هو توزيع للفقير والبؤس، وهذا يرفضه الإسلام .

* الإسلام يعالج مشكلة الفقر بالوصول إلى تمام الكفاية، وليس «حدّ الكفاف» ؛ فالإسلام في علاجه لمشكلة الفقر، لا يهدف إلى توفير الضروريات الأساسية للمعيشة، كما هو الحال في الاقتصاد الوضعي، وإنما يهدف إلى رفع مستوى المعيشة وتحسينه ، وذلك بأحد طريقتين:

الأول: عن طريق الفقير نفسه، بعمله وجهده، ويعتبر الإسلام توفير فرص العمل لكل قادرٍ عليه واجلب من واجبات الدولة والمجتمع .

والثاني: من كان عاجزاً عن الكسب، بسبب الشيخوخة، أو المرض، أو الأنوثة، أو الصغر، أو اليتم - أو غيرها من أسباب - ؛ فيتم توفير كفايتهم من خلال: النفقات الواجبة بحق القرابة ؛ إضافةً إلى تكفل المجتمع المسلم والدولة المسلمة بذلك .

* أساس توزيع الثروة في الاقتصاد الاشتراكي هو العمل، فهو أداة إنتاج وأداة توزيع وقت واحد، وأجرة العامل يتم تحديدها بما يضمن له المستوى المعيشي الذي رسمته الدولة، بحيث يستطيع العامل شراء الحد الأدنى من السلع الاستهلاكية المقررة له من قبل الدولة سلفاً.

* ينفرد الاقتصاد الوضعي - اشتراكياً كان أو رأسمالياً - عن الاقتصاد الإسلامي، في مسألة توزيع الثروة بأمرين:

الأول: ارتباط التوزيع بأشكال الإنتاج المختلفة: حيث يقوم التوزيع في الاقتصاد الوضعي على أساس أشكال الإنتاج السائدة، فهي التي تحدّد منهج التوزيع وكيفيته، وليس الأمر كذلك في الاقتصاد الإسلامي، حيث يقوم التوزيع أساساً على مراعات حاجات

الإنسان ومتطلباته وتوفير حد الكفاية بما يحافظ له على إنسانيته وآدميته .

والثاني: مكافأة «رأس المال» باعتباره عنصراً من عناصر الإنتاج: وذلك من خلال تحديد نسبة من المال يدفعها المقترض للمقرض نظير استخدامه لذلك المال، ويرون أنها ثمن استخدام ذلك المال، أو ثمن الامتناع عن الاستهلاك الحاضر للمال وتأجيله للاستهلاك في المستقبل، وهو ما يطلق عليه: نظرية التفضيل الزمني .

وأما الاقتصاد الإسلامي، فيعترف بأهمية رأس المال كعنصر أساسي من عناصر الإنتاج، إلا أنه لا يستحق أجراً بمجرد مجرّده، فالمال لا يلد مالا، ولا بُدَّ حتى يُعطى المال أجراً من المشاركة مع عنصر العمل، وتحمله للربح والخسارة .

* الحاجة، والعمل المنضبط بضوابط الإسلام وقيمه ؛ هما أدوات توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي، فتوزيع الثروة في الإسلام، ليس - كما يرى الاقتصاد الوضعي - قضية أشكال معينة للإنتاج تسود المجتمع، بحيث تتطلب نظاماً معيناً للتوزيع يلائم سيرها أو نموها، وإنما قضية إنسان له متطلباته الضرورية أو حاجاته الأساسية، ثم بعد ضمان حدّ الكفاية لا مانع أن تتفاوت الثروة والدخول، لكلٍ بحسب عمله وكفاحه، وفي حدود ما هو مقرر أو معترف به شرعاً .

* من أهم أدوات التكافل الاجتماعي في الإسلام: الزكاة - وهي الركيزة الأساسية في تحقيق التكافل الاجتماعي، لما تتمتع به من صفتي الإلزام والشمولية - ، ونفقة الأقارب - ويتسع نطاقها ليشمل كل الوارثين -، والوقف بنوعيه - العام والخاص -، والصدقات التطوعية، وحق الجوار، والكفّارات المالية، وخزانة الدولة الإسلامية - بيت المال - .

* يختلف الضمان الاجتماعي في الاقتصاد الوضعي - اشتراكياً كان أو رأسمالياً - عنه في الاقتصاد الإسلامي، من عدة أوجه، أهمها: أن الضمان الاجتماعي في الاقتصاد الوضعي من صنع البشر، وهو مقصورٌ على الناحية المادية فقط ، ولا يستند إلى ضمير الشخص وعطفه وكرمه ، إنما يستند إلى القانون الذي يُفرض التزامه على الجميع بالقوة، كما أنه مقصورٌ على الأفراد أو الجماعات الذين هم مُسجّلون فيه، والذين تنطبق عليهم شروطه، وهو ليس مجانياً وإنما يأتي في مقابل ما يؤخذ من الشعوب، من أنواع الضرائب

المختلفة، والتي تزيد أضعافاً على ما يُعطى لتلك الشعوب.

* الأصل في الاقتصاد الاشتراكي هو: الملكية العامة، والاستثناء هو الملكية الخاصة لبعض وسائل الإنتاج إذا اقتضت الضرورة ذلك، و الأصل في الاقتصاد الرأسمالي هو الملكية الخاصة، والاستثناء هو الملكية العامة، إذا اقتضت الضرورة أن تتولى الدولة نشاطاً ما، بينما نجد الملكية في الاقتصاد الإسلامي مزدوجة: أي إنها تشمل الملكية العامة والخاصة، فهوأخذ بكلا النوعين من الملكية في وقت واحدٍ كأصلٍ وليس كاستثناء .

* الملكية في الاقتصاد الإسلامي - سواء أكانت ملكية خاصة أو عامة - مقيّدة بقيود الحلال والحرام، ومراعاة القيم الأخلاقية التي جاء بها الإسلام، والتي ترجع في مجملها إلى: تحقيق مصلحة الفرد والجماعة، وإلى منع الضرر .

* من أهم ملامح الرأسمالية: الحرية الاقتصادية المطلقة للفرد في أن يملك السلع، ووسائل الإنتاج وأدواته، وليس للدولة أن تتدخل في شيء من ذلك بأي وجه كان، بل يتكفل القانون في المجتمع الرأسمالي بحماية ملكيته الخاصة مهما كان سبيل تحصيله لها .
بينما يرى الاقتصاد الاشتراكي أن الحرية الاقتصادية هي سبب البلاء، وأُسّ الفساده، ثمّ تعمل الاشتراكية على إلغاء الملكية الخاصة، وتمنع الفرد من الحرية منعاً مُطلقاً، فلا يملك الفرد أي حرية في الإنتاج أو الاستثمار .

* مما يتميز به الاقتصاد الإسلامي عن غيره من النظم الاقتصادية الوضعية: الحرية الاقتصادية المقيدة بتعاليم الإسلام وقيمه، ومنها: العدل، وعدم الإضرار، والتزام الحلال وترك الحرام .

* ينبغي على الدولة عند تدخلها في المجال الاقتصادي وتقييدها لحرية نشاطٍ من نشاطاته، أن تراعي عدة أمور، منها: الالتزام بالمقاصد الشرعية، ومراعاة المصلحة العامة، والتدخل بمقدار الحاجة، وعدم التعسّف في التدخل، ووجوب التعويض عن الأضرار التي تلحق بالأفراد نتيجة لتدخل الدولة .

* من أبرز مجالات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: منع الكسب غير المشروع؛ ومراقبة الأعمال المشروعة لضمان استمرار مشروعيتها، وتحديد الحد الأعلى

والأدنى للأجور، وضبط الأسعار، وتحديدتها، ومراقبتها؛ لئلا يحصل الاحتكار الذي يهدّد حياة الفقراء والمعوّزين .

* حرّم الإسلام الربا لما يترتب عليه من المضار الاقتصادية والاجتماعية، وهي أضرارٌ تلحق بالفرد وبالمجتمع على حدّ سواء، و يكاد يجمع المحللون على أن السبب الرئيسي للأزمات المالية المتتابة قديماً وحديثاً: هي الفوائد المتتابة على الديون، والتي تتراكم إلى حدّ لا يمكن معه سدادها، فيؤدّي الوضع إلى الإفلاس والانفجار.

* علاج الربا في الاقتصاد الإسلامي، يكون من خلال التمويل الإسلامي، ومن صيغته: (البيع الآجل، والسّلم، والإجارة) .

* الاحتكار هو حبس السلع الضرورية وأقوات الناس بقصد رفع سعرها، والاحتكار واقعٌ في معظم الاقتصاديات الوضعية المعاصرة، بينما يُعتَبَرُ الاحتكارُ في الإسلام عملاً محرّماً يستحقُّ فاعله العقاب عليه، ويُجَبَرُ من قبل الدولة على بيع السلع بالسّعرِ المُناسب .

* الضرائب هي: التزامات مالية تفرضها الدولة على الأشخاص والمؤسسات، بهدف تمويل نفقات الدولة، ولا يجوز فرضها إلا في حال الضرورة، وهي خلوّ بيت المال من المال، مع وجود الحاجات الماسّة التي لا يمكن تمويلها إلا بفرض الضرائب، ويكون فرض الضرائب حالة استثنائية، ويراعى فيها العدل بين الناس بقدر الإمكان، ولا يجوز أن يكون ذلك أمراً دائماً مستمراً .

* ليس هناك وجه مقارنة بين الزكاة والضريبة، فالفرق شاسع بينهما، والضرائب لا تغني عن الزكاة، فمن دفع الضرائب للدولة لا يحل له أن يحتسبها من الزكاة، وقد ذكر ذلك أهل العلم ونصّوا عليه .

أهم التوصيات:

ما تقدّم هو جملة من أهم نتائج هذه الدراسة، وإن كان من توصيات في ختام هذه الدراسة ؛ فإنني أوصي بخمسة أمور، أجمّلها على النحو التالي:

1- ضرورة العناية بعلم المقاصد الشرعية ودراسته دراسة مُعمّقة، مستعينين في ذلك بنصوص الكتاب والسنة، وأقوال أهل العلم الشارحة لهما، وعدم الاقتصار على ما دوّنه

العلماء القدامى في ذلك، بل يُفتح المجال أمام الاجتهاد المقاصدي الجماعي، لاسيما في المقاصد الخاصة المتعلقة بشتى فروع الشريعة .

2- ضرورة المراجعة للمقاصد الخمس الكبرى التي نصَّ عليها المقاصديون القدامى، وإعادة النظر في حصرهم لها بخمسة أو ستة مقاصد، والنظر في إضافة مقاصد أخرى إليها ؛ كمقصد العدالة، والمساواة، والحرية، وغيرها من المقاصد التي تتعلق بالاجتماع وتعمل على إصلاحه بالمقام الأول، على ألا يتولَّى ذلك عالمٌ أو باحثٌ بمفرده، وإنما يقوم به ثلَّةٌ من أهل الاختصاص في شتى علوم الشريعة، وأن يقوموا معاً باستقراء النصوص الشرعية واستنباط تلك المقاصد الجديدة منها؛ بعد التأكد من أنها من الضروريات التي لا بد منها لصالح المجتمع من جهة، وأنها لا تدخل تحت واحدة من الضرورات الخمس التي نص عليها أهل العلم ولا تُعدُّ من مكملاتها من جهةٍ أخرى .

3- الاهتمام بفهم النصوص الجزئية في ضوء المقاصد الكلية، والبحث عن مقاصد النصوص قبل إصدار الأحكام، فلا نغفل المقاصد، ولا نهمّل النصوص، بل نعمل بهما معاً في وقت واحد ؛ فللمقاصد حتى تكون معتبرة من الشارع وغير ملغاة، لا بد أن تستند إلى دليل من كتاب أو سنة أو قاعدة كلية منبثقة عنهما، فلا تعارض نصاً شرعياً ولا قاعدة ثابتة شرعاً في إطار من الموازنة واعتبار المآل، أما مجرد الوهم أو الرأي غير المستند إلى النصوص والضوابط الشرعية فهيئات أن يعتبر مرجعاً ودليلاً لاستخلاص الأحكام ! .

4- ضرورة تفعيل المقاصد الشرعية وتطبيقها في الجانب المالي والاقتصادي، فالمال والاقتصاد من الأمور المهمة جداً في تطور البشرية وتقدمها ورفاهيتها، والعناية بهما في شريعتنا الإسلامية عناية فائقة، ومع ذلك فإن معظم المعاملات المالية والاقتصادية - في كثير من البلاد - بعيدة عن تعاليم الإسلام وشرائعه وضوابطه، ولا زالت معظم بلاد المسلمين تعاني من جراء تبعيتها لتلك النظم الاقتصادية الوضعية؛ الرأسمالية منها والاشتراكية على حدٍّ سواء، مما يُحتمُّ على علماء الإسلام ودعائه وطلاب العلم وعلماء الاقتصاد من المسلمين: أن يعملوا جاهدين على إبراز عناية الإسلام وشرائعه بالاقتصاد، وبيان قواعد الشريعة ومقاصدها في المعاملات المالية، والتقعيد لها، وتزليلها على الوقائع والمستجدات التي لا تنتهي، ليسهموا بذلك في إيجاد اقتصاد إسلامي بديل للاقتصاد

العلماني المسيطر والمهيمن على الساحة في معظم أرجاء الأرض .

5- ضرورة التوسط في العمل بالمقاصد الشرعية وتفعيلها في الاجتهاد الواقعي

المعاصر، والانضباط بضوابط الاجتهاد الشرعي التي بينها أهل العلم، والحذر من المخاطر والمتلقات التي تحفّ ذلك المسلك، فقد يقع خطأ في الاستدلال بالمقاصد في الجواز والحلّ، أو التحريم والمنع، لاسيما عند عدم وجود النص الذي يدلّ على الحكم بلفظه أو بمفهومه، أو بمعناه عن طريق القياس، وقد يقوم البعض بتعطيل النصوص باسم المصالح والمقاصد، وقد يجتهد البعض اجتهاداً حرّاً منفلاً عارياً عن الضوابط الشرعية بدعوى مراعاة المقاصد، وقد يقوم البعض بتفسير النصوص على وجه يؤدي إلى تحريفها باسم المقاصد، وقد يسوّغ البعض معاملات وممارسات تخالف الشريعة في جوهرها بدعوى تحقيق المصلحة العامة، أو تحقيق بعض المقاصد الكلية للشريعة، أو بدعوى الضرورة، وقد يتخلى البعض عن جزئيات الشريعة ودقائقها بدعوى الحفاظ على روحها أو مغزاها أو توهم مقاصدها، وقد يلج البعض من نافذة التوسط والسماحة إلى فتح الباب على مصراعيه تحت شعار (فقه التيسير ورفع الحرج) مما قد يؤدي إلى تقديم فتاوى شاذة وآراء ملفقة، تخالف في حقيقتها النصوص والإجماع وما دأب عليه الأئمة المتقدمون وما تعارفوا عليه؛ كل ذلك بدعوى: مراعاة مقاصد الشريعة وروحها ومغزاها .

وختاماً، فإني أحمد الله تعالى أولاً وآخراً، ظاهراً وباطناً، على ما يسّر وهدى، وسدّد وأسدّد، وصلى الله على النبي المجتبى، والحبيب المصطفى، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .



الفهارس

فهرس الآيات القرآنية
فهرس الأحاديث النبوية
فهرس التراجم والأعلام
فهرس المصادر والمراجع
فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة

الآية

سورة البقرة

- ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ﴾ آية ٣ 367، 361، 60
- ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ آية ٢٩ 372، 157
- ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ ﴾ آية ٣٠ 274
- ﴿ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ﴾ آية ٣٠ 394
- ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ آية ٤٣ 511
- ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ ﴾ آية ٦٠ 395
- ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ آية ١١٠ 511
- ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ ﴾ آية 127 226
- ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً ﴾ آية ١٣٨ 319
- ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ آية ١٤٣ 124
- ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ ﴾ آية ١٥٥ 408
- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا ﴾ الآيات ١٥٩، ١٦٠ 220، 219
- ﴿ يَتَأَيَّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾ آية ١٦٨ 389، 372، 67
- ﴿ إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ ﴾ آية 169 389
- ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ آية ١٧٢ 390، 372، 292، 66، 64

- ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ﴾ الآية ١٧٧ 437
- ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى﴾ الآية ١٧٧ 442
- ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ﴾ الآية 180 262، 251، 167، 49
- ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ الآية ١٨٤ 452
- ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ الآية ١٨٥ 87
- ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾ الآية ١٨٨ 293، 64، 58
- ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ الآية ١٩٥ 361، 163
- ﴿وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ الآية ١٩٥ 320، 318
- ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا﴾ الآية 198 217، 216، 167
- ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ الآية 204 394
- ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا﴾ الآية 205 395، 394
- ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً﴾ الآية ٢٠٨ 146، 78
- ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ الآية 215 49
- ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ الآية 216 128
- ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ﴾ الآية ٢١٩ 365
- ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ^٤﴾ الآية ٢٣٣ 443
- ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُنَّ﴾ الآية ٢٣٦ 369
- ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ الآية ٢٤٥ 360، 58
- ﴿وَأَتَتْهُ اللَّهُ الْمَلِكَ وَالْحَكِمَةَ﴾ الآية ٢٥١ 226

- { مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ } آية ٢٦١ 361، 61
- ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ الآيات ٢٦٢ - ٢٦٤ 371، 370
- ﴿ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ آية ٢٦٧ 440
- ﴿ الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ ﴾ آية ٢٦٨ 167
- ﴿ إِنْ تَبَدُّوا لَصَّدَقَتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ الآية ٢٧١ 371
- ﴿ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ﴾ آية 272 193
- ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا ﴾ آية ٢٧٥ 486، 298
- ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ آية ٢٧٥ 215، 58
- ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ﴾ آية 276 486، 298
- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ آية ٢٧٧ 511
- ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ﴾ آية ٢٧٨ 491، 487، 298
- ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ آية ٢٧٩ 487، 298
- ﴿ وَإِنْ تَبَتُّمُ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ آية ٢٧٩ .. 466، 298
- ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ ﴾ آية 282 215

سورة آل عمران

- ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ ﴾ آية ١٤ 412، 411، 76، 75
- ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَمَهِمْ ﴾ آية ٤٤ 434
- ﴿ لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ آية ٩٢ 443
- ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا ﴾ آية ١٣٠ 497، 486، 298
- ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ ﴾ آية ١٨٠ 513، 57

سورة النساء

- ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ آية ٤ 266
- ﴿فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا﴾ آية 4 260
- ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ آية 5 48
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ آية 10 488
- ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ آية ١١ 466
- ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا﴾ آية ١٢ 262، 251
- ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ﴾ الآيات ١٣، ١٤ 253
- ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ آية ١٦ 86
- ﴿وَعَاشِرُوهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ آية ١٩ 443
- ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ
- تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ آية ٢٩ 466، 293، 217، 215، 64، 58
- ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا﴾ آية ٣٢ 467
- ﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ آية ٣٢ 167
- ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ الآيات ٣٦ 449، 437
- ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ آية ٣٦ 442
- ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾ الآيات ٣٧، 38 437
- ﴿وَمَا ذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنفَقُوا﴾ آية ٣٩ 437، 368، 361
- ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ﴾ آية ٥٨ 324
- ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ﴾ آية ٥٩ 479

- ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ ﴾ آية ٦٥ 146
- ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْعَانِ ﴾ آية ٨٢ 121
- ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ آية ٩٢ 452
- ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ آية ٩٥ 166
- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ ﴾ الآيات ٩٧ - ٩٩ 64
- ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ ﴾ آية ١٣٥ 341
- ﴿ فَيُظْلَمُونَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا ﴾ الآيات ١٦٠ ، ١٦١ 485

سورة المائدة

- ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ آية 2 437, 339, 304, 303
- ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ آية ٣ 120, 1
- ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ ﴾ آية 4 241
- ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ آية 6 119
- ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ ﴾ آية ٦ 87
- ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ ﴾ آية ٨ 341
- ﴿ إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ آية 27 105
- ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ ﴾ آية ٣٢ 140
- ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ آية ٣٨ 299
- ﴿ سَتَعْلَمُونَ لِلْكَذِبِ أَكْثَرُونَ لِلسَّحْتِ ﴾ آية ٤٢ 294
- ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ آية 48 25
- ﴿ إِنَّا وَلِيُّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ آية ٥٥ 511

- ﴿ وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسْرِعُونَ فِي الْآثِمِ ﴾ آيات ٦٢، ٦٣ 296، 297
- ﴿ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾ آية ٦٤ 394
- ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴾ آية ٦٦ 49، 164
- ﴿ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ ﴾ آية ٦٦ 34
- ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ ﴾ آية ٨٧ 373، 374، 378
- ﴿ وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾ آية ٨٨ 373، 375
- ﴿ لَا يُوَاحِدُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ آية ٨٩ 451
- ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ ﴾ آية ٩٠ 299
- ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَبْلُوَكُمْ اللَّهُ ﴾ الآيات ٩٤، ٩٥ 241
- ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ﴾ آية ٩٦ 157، 241، 242
- ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ ﴾ آية ١٠٣ 351، 374
- ﴿ لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ ﴾ آية ١٢٠ 55

سورة الأنعام

- ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ﴾ آية ٥٩ 118
- ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ﴾ آية ٩٩ 201، 202
- ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا ﴾ آية 123 388
- ﴿ وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَمٌ وَحَرَّتْ ﴾ آية 138 374
- ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ ﴾ آية ١٤١ 201
- ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ ﴾ آية ١٤١ 205، 377
- ﴿ وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ ﴾ الآيات ١٤٤ - ١٤٥ 350، 351

﴿وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمَ﴾ آية 146 301

﴿ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِبَغْيِهِمْ﴾ آية ١٤٦ 86

﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ آية 160 168

﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ آية ١٥٢ 341

﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ﴾ آية ١٥٢ 342

سورة الأعراف

﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ آية ١٠ 407، 273

﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِيَاسًا﴾ آية 26 310، 231

﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ آية 31 310

﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ آية 31 377، 376، 79

﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾ آية ٣٢ 373، 378

﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ آية ٥٦ 393

﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ﴾ آية ٧٤ 228

﴿فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ﴾ آية ٨٥ 342

﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا﴾ آية 96 163، 49

﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ﴾ آية ١٣٠ 409، 408

﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي﴾ آية 142 395

سورة الأنفال

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ آية ١ 256

﴿وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ آية 26 50

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ آية ٢٧ 332

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا ءَمُولُكُمْ وَأَوْلَدُكُمْ فَتَنَةٌ﴾ آية 28 177 ، 71

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ آية ٤١ 257 ، 256

﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ آية ٦٩ 254

﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ آية ٧٥ 442

سورة التوبة

﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ آية ٥ 511

﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ آية ١١ 511

﴿وَلِإِن خِفْتُمْ عِيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ﴾ آية ٢٨ 167

﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا ينفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ آية 34 458، 424، 361، 63، 60

﴿يَوْمَ يُخَمَّىٰ عَلَيْهِمَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ آية ٣٥ 458، 424، 361، 60

﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ آية ٦٠ 519، 514، 438، 289

﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ آية ٧١ 511

﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾ آية 92 168

﴿أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ﴾ آية 99 193

﴿حُذِّمْنَ ءَمُولُهُمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ﴾ آية ١٠٣ 516، 509، 87

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ آية ١٠٥ 322، 275

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ﴾ آية ١١٩ 354

﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ﴾ آية 120 104

﴿لِيَجْزِيََهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ آية ١٢١ 317

﴿وَمَا كَانِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾ آية 122 350

سورة يونس

﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ الآيات ٣١، ٣٢ 55

﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ آية ٦١ 118

سورة هود

﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ آية 6 407

﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ آية ٧ 317

﴿وَأَصْنَعَ الْفُلُوكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحَيْنَا﴾ الآيات ٣٧، ٣٨ 225

﴿هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ آية ٦١ 275

﴿أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ آية 87 478

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ آية 88 395

﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ آية ١١٦ 387

سورة يوسف

﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَابًّا﴾ الآيات ٤٧ - ٤٩ 347

﴿قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ﴾ آية ٥٥ 326

﴿وَنَزِدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ﴾ آية ٦٥ 174

﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ آية ٧٢ 264

سورة الرعد

﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَوِّرَةٌ﴾ آية ٤ 202

﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ آية ٨ 408

﴿وَمَتَّيُودُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ﴾ آية ١٧ 231

﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ﴾ آية ٢٢ 361، 60

﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ آية ٢٢ 366

﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا﴾ آية ٤٣ 207

سورة إبراهيم

﴿فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ آية 36 332

﴿وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَاسٍ لَتَمُوتَهُ وَإِنْ تَعُدُّوا﴾ آية 34 409

سورة الحجر

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ آية ٩ 120

﴿وَالْأَرْضُ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوْسِيَ﴾ الآيات ١٩، ٢٠ 407، 273

﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ﴾ الآيات 20، ٢١ 407

سورة النحل

﴿وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ﴾ آية ٥ 310

﴿وَالْحَيْلَ وَالْإِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ آية ٨ 373، 233

﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ﴾ آية 9 373، 24

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ الآيات 10، ١١ 373، 202

﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ﴾ آية ١٤ 241، 157

﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ آية ١5 157

﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ آية 18 407

- ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ﴾ آية ٦٧ 234
- ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ الآيات ٦٨ - ٦٩ 244، 234
- ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ آية ٧١ 467
- ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا﴾ آية ٨٠ 310، 229، 227
- ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا﴾ آية ٨١ 232
- ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسَرِيلَ تَقِيكُمْ﴾ آية ٨١ 339، 310
- ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ آية ٩٠ 442، 341
- ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا﴾ آية ٩٢ 232
- ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أَنَّىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ آية 97 197
- ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْثَرُ﴾ آية ١٠٦ 140
- ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً﴾ آية ١١٢ 164
- ﴿فَكُلُّوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ آية ١١٤ 389، 372
- ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ آية ١٢٨ 318

سورة الإسراء

- ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾ آية ١٦ 388
- ﴿وَمَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ﴾ آية ٢٦ 443، 389، 378
- ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾ آية 27 389، 378
- ﴿وَلَا يَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ آية ٢٩ 376
- ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ﴾ آية ٣٥ 342
- ﴿رَبُّكُمْ الَّذِي يُزْجِي لَكُمْ الْفَلَكَ﴾ آية ٦٦ 225، 157

سورة الكهف

﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا ﴾ آية 7 190، 317

﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ آية 30 317

﴿ وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾ الآيات 34 - 36 72

﴿ أَلَمَالِ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ آية 46 171.....

﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ ﴾ آية 77 226، 237

﴿ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ ﴾ الآيات 93 - 98 230

سورة مريم

﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ آية 64 122

سورة طه

﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾ آية 110 9

﴿ فَلَا يُغْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾ آية 117 159

سورة الأنبياء

﴿ وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ ﴾ آية 31 86

﴿ وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾ آية 35 190، 196

﴿ وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِنُحْصِنَكُم ﴾ آية 80 225، 275، 319

﴿ وَلَسْلَيْمَنَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَى الْأَرْضِ ﴾ آية 81 233

﴿ وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ ﴾ آية 83 175

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ آية 107 1، 30، 85، 119

سورة الحج

﴿وَلَا تَكُ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَالْفِ سَنَةِ مِمَّا تَعْدُونَ﴾ آية 47 178

﴿الَّذِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ سَحَرًا لَكُمْ مَاءٍ فِي الْأَرْضِ وَالْفَلَكَ﴾ آية ٦٥ 350، 274

سورة المؤمنون

﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ آية ٨ 325

﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَلَكَ تُحْمَلُونَ﴾ آية ٢٢ 225

﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّهَا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ آية 51 390، 66

﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَاءً آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ آية 60 100

﴿حَتَّىٰ إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِالْعَذَابِ﴾ الآيات ٦٤ - 67 387

﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ آية 115 396، 197، 196

﴿فَتَعَلَى اللَّهِ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ آية 116 196

سورة النور

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ﴾ آية ١٩ 304

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ﴾ آية ٢٧ 311

﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَيْنَاكُمْ﴾ آية ٣٣ 424، 308، 57

﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ آية 37 340، 337، 73

﴿لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ آية ٣٨ 317

﴿كَسْرَابٍ يَقْبِيعُهُ يَحْسَبُهُ الظُّلُمَاتُ مَاءً﴾ آية 39 197

﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ آية ٤٠ 115

سورة الفرقان

- ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ آية ٢ 408
- ﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ﴾ آية ٧ 218
- ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾ آية ٢٠ 218
- ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ آية 23 197
- ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾ آية 67 34، 376
- ﴿أُولَئِكَ يَجْزِيكَ الْعُرْفَةُ بِمَا صَبَرُوا﴾ آية ٧٥ 176

سورة الشعراء

- ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ﴾ الآيات ١٢٨ - ١٣١ 72، 228
- ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ الآيات 132 - ١٣٤ 72
- ﴿قَالُوا سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَضْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ﴾ آية 136 229
- ﴿أَتُزَكُّونَ فِي مَا هَاهُنَا آمِنِينَ﴾ الآيات 146-148 73
- ﴿وَتَنحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَرَهِينَ﴾ آية ١٤٩ 228
- ﴿أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ﴾ آية ١٨١ 79، 221، 342
- ﴿وَزِنُوا بِالْقِسْطِ أَسِ الْمُسْتَقِيمِ﴾ الآيات 182، 183 79، 221

سورة النمل

- ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ آية ٣ 511
- { رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ } آية ١٩ 74
- ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِنَ الْجِنِّ أَنَا بِنَايِكَ بِهِ﴾ آية ٣٩ 326
- ﴿هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾ آية ٤٠ 74
- ﴿فَقِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ﴾ آية 44 227

﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْفَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ آية ٨٨ 319

﴿هَلْ تُخْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ آية ٩٠ 193

سورة القصص

﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَأْتِيكِ اسْتِجْرَاءُ﴾ آية ٢٦ 326, 237

﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ بِإِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ آية ٢٧ 237

﴿فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ﴾ آية ٢٧ 175

﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ آية ٥٨ 388, 387

﴿إِنَّ قُرُونَكُمْ كَانَتْ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ﴾ الآيات ٧٦ - ٨٣ 62

﴿وَاتَّبَعَ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ﴾ آية ٧٧ 473, 390, 373, 372, 319, 65

﴿إِنَّمَا أُوتِيْتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي﴾ آية ٧٨ 72

سورة العنكبوت

﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ آية ٧ 317

﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِابْنِ الصَّلَاةِ﴾ آية ٤٥ 113, 92, 87

سورة الروم

﴿فَاقْصِرْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾ آية ٣٠ 123

﴿وَمِنْ عَائِنِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ آية 32 273

﴿فَتَاتِ ذَا الْقُرْنَيْنِ حَقَّهُ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ آية ٣٨ 308

﴿وَمَاءَ آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّ الْيَرْبُؤُا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ﴾ آية ٣٩ 509, 485, 484

﴿وَلِتَجْرِيَ الْفُلُكُ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ آية ٤٦ 225

سورة لقمان

﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ آية ٢٠ 407, 393, 350, 372

سورة السجدة

﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾ آية ٧ 319

سورة الأحزاب

﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ آية ٣٥ 354

﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ آية ٧٢ 325

سورة سبأ

﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا﴾ آية ١٠ 226، 167

﴿أَنْ أَعْمَلَ سَبِيغَتٍ وَقَدِّرَ فِي السَّرْدِ﴾ آية ١١ 319، 226

﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ آية 12 233، 231

﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْرِبٍ وَتَمَثِيلٍ وَجِفَانٍ﴾ آية ١٣ 231

﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ آية ٢٨ 119

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا﴾ آية ٣٤ 384

﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَى﴾ آية ٣٧ 167

سورة فاطر

﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ﴾ آية ١٢ 242، 157

﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ آية 32 25

﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ آية ٤٠ 338

سورة يس

﴿وَأَيُّهُمْ لَّهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا﴾ الآيات ٣٣ - ٣٥ 274، 201، 156، 56

﴿سُبْحَنَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ﴾ آية ٣٦ 201

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ آية 47 410

﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا﴾ آية 71 55، 56

﴿وَدَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾ الآيات 72 - 73 56

سورة ص

﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا﴾ آية 27 197

﴿فَسَحَرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُفَاءً حَيْثُ أَصَابَ﴾ آية 36 233

﴿وَالشَّيْطَانُ كُلُّ بَنَاءٍ وَعَوَاصِرٍ﴾ آية 37 231

سورة الزمر

﴿إِنَّمَا يُوفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ آية ١٠ 176

سورة فصلت

﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ ﴿١﴾ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ الآيات ٦ - ٧ 511، 512

﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا رُوسًا مِنْ فَوْقِهَا وَبَرَكْنَا فِيهَا﴾ آية ١٠ 408

﴿مَنْ أَشَدُّ مَنَا قُوَّةً﴾ آية 15 229

﴿فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ الآيات ١٥ - ١٨ 73

﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ آية ٣٩ 484

﴿وَإِنَّهُ لَكَنْتُبُ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَا يَأْنِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ الآيات 41 - 42 121

﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَسَا بِجَانِبِهِ﴾ آية 51 190

سورة الشورى

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ آية ١١ 319

﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ﴾ آية 27 191، 408

سورة الزخرف

﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ آية ٣٢ 26

﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ آية 33 191

﴿فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ﴾ آية ٥٣ 231

﴿أَهْمَرِيقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ آية ٣٢ 467، 237

سورة الدخان

﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْبٍ﴾ الآيات 38، 39 197

سورة الجاثية

﴿اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ﴾ آية ١٢ 393، 350، 274، 160، 55

﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ﴾ آية ١٣ 393، 350، 274، 157، 55

﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ﴾ آية 18 26، 25

سورة الأحقاف

﴿أُرْوِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ آية 4 338

﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِّنْ عِندِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ﴾ آية ١٠ 207

﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ نَقَبْلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ آية ١٦ 317

﴿وَلِكُلِّ دَرَجَةٍ مِّمَّا عَمِلُوا﴾ آية ١٩ 467

﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ﴾ آية ٢٠ 176

﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾ آية ٢٠ 375

سورة محمد

﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ الآيات ٢٢ - ٢٣ 444، 394

﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفَرِيقَاتِ أَمْرًا عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ آية 24 444

سورة الفتح

﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا﴾ آية ١١ 177

﴿وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾ آية ٢٠ 254
سورة الحجرات

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ آية 10 437
﴿إِنْ أَكْرَمَكُمُ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَنَّاكُمْ﴾ آية 13 195
سورة ق

﴿وَالْأَرْضُ مَدَدَتْهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا﴾ الآيات ٧ - ١١ 202
سورة الذاريات

﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ آية ١٩ 308
﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ الآيات ٥٦ - ٥٨ 164
سورة النجم

﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ (٢) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ الآيات ٣ - ٤ 121
﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ﴾ آية ٣١ 320
سورة الرحمن

﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ الآيات 7 - 9 342, 79
﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنْعَامِ﴾ آية 10 375
﴿يَخْرِجُ مِنْهُمَا الْقُلُوبَ وَالْمَرْجَاتِ﴾ آية 22 375
﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ الآيات ١٩ - ٢٤ 242
سورة الواقعة

﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ﴾ آية 45 384
﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ﴾ الآيات 63 - 65 205

سورة الحديد

- { ءَامِنُوا بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ ؕ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ } آية ٧ 367, 361, 60, 57
- ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللّٰهِ ﴾ آية ١٠ 360
- ﴿ مَن ذَٰلَّذِي يُقْرِضُ اللّٰهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ آية ١١ 360, 58
- ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ ﴾ آية ٢٥ 342, 341, 224

سورة المجادلة

- ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ﴾ الآيات ٣ ، ٤ 451

سورة الحشر

- ﴿ مَا آفَاءَ اللّٰهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلّٰهِ وَلِلرَّسُولِ ﴾ آية ٧ 431, 86
- ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَعْيَانِ مِّنكُمْ ﴾ آية 7 431, 428
- ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ ﴾ آية ٨ 466
- ﴿ وَيُؤْتُونَكَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ ﴾ آية ٩ 368
- ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ ﴾ آية ١٠ 431

سورة الجمعة

- ﴿ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللّٰهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ آية 9 113
- ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ ﴾ الآيات ٩ ، 10 338
- ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا ﴾ آية 10 281, 275, 217, 216, 167
- ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا أَنفَضُوا إِلَيْهَا فَاِمْسِكُوا ﴾ آية 11 340

سورة المنافقون

- ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتْلُوا ءَمْرًا مِّنْ أَمْرِكُمْ ﴾ آية 9 337, 177, 71

سورة التغابن

- ﴿ إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ﴾ آية 15 71

﴿إِنْ تَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضْعِفْهُ لَكُمْ﴾ آية ١٧ 58

سورة الطلاق

﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ الآيات 2 - 3 164، 50

﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ آية ٦ 237

﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ آية ٧ 443، 382، 369

سورة الملك

﴿تَبَرَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ الآيات ١ - ٢ 55

﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ آية ٢ 317

﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا﴾ آية ١٥ 276، 156

سورة المعارج

﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ الآيات 19 - 21 190

﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ آية ٣٢ 325

سورة نوح

﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ الآيات 10 - 12 164، 50

سورة المزمل

﴿وَالْآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾ آية ٢٠ 279، 216، 160

سورة النبأ

﴿وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا﴾ آية ١١ 273

سورة عبس

﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾ الآيات ٢٤ - ٣٢ 202، 157، 156

سورة المطففين

﴿وَبِلِّ الْمُطَفِّفِينَ﴾ آية ١-٣ 345، 343، 222، 79

﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ﴾ الآيات 4-6 79 ، 222

سورة الفجر

﴿فَأَمَّا الْإِنْسَنُ إِذَا مَا ابْنَلَهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ﴾ الآيات 15، 16 190، 191

﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ آية ٢٠ 75 ، 412

سورة البلد

﴿فَلَا أَفْنَحُمُ الْعَقَبَةَ﴾ ﴿١١﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ﴾ الآيات 11-16 49

سورة الشمس

﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ آية ٩ 509

سورة الليل

﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾ الآيات ٥ - 7 362، 363

﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى﴾ الآيات ١٩ - ٢١ 363

سورة الضحى

﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ الآيات ٧ - ٨ 194

﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾ آية 8 50 ، 167

سورة الشرح

﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾ آية 7 284

سورة التين

﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ آية 6 197

سورة العلق

﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ﴾ الآيات ٦ - ٧ 61 ، 71 ، 76 ، 191 ، 410

سورة الزلزلة

﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ الآيات ٧ ، ٨ 194 ، 331 ، 332

سورة العاديات

﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ آية 8 165 ، 49

سورة التكاثر

﴿أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْكَاثِرُ﴾ آية ١ 177

﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ آية ٨ 181

سورة الهمزة

﴿وَبَلِّغْ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةً﴾ (١) ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالًا﴾ الآيات 1-9 73

سورة قريش

﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ﴾ (١) ﴿إِلَّا فِيهِمْ﴾ الآيات 1-4 80

سورة الماعون

﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْدينِ﴾ الآيات 1-3 308 ، 79

﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ الآيات 4-7 450

سورة المسد

﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ (١) ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ﴾ الآيات 1-3 72

فهرس الأحاديث النبوية

نص الحديث	الصفحة
«آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان»	332
«آية المنافق ثلاث، وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم»	332
«أترون هذه الشاة هينة على صاحبها؟»	183
«اتقوا الظلم، فإن الظلم ظلمات يوم القيامة»	344
«اتقوا الله ربكم، وصلوا خمسكم، وصوموا شهركم»	513
«اتقوا النار ولو بشق تمرة، فمن لم يجد فبكلمة طيبة»	362
«اثنتان يكرههما ابن آدم: الموت»	181
«اجتنبوا السبع الموبقات»	488
«احتجم وأعطى الحجام أجره، واستعط»	238
«أحصوا لي كم يلفظ بالإسلام»	349
«أحل الله لنا الغنائم، رأى ضعفنا وعجزنا فأحلها لنا»	254
«أدّ الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانك»	326
«إذا أكل أحدكم من الطعام فلا يمسح يده حتى يلغقها، أو يلغقها»	351
«إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر»	209
«إذا دُبغ الإهاب فقد طهر»	230
«إذا سقطت لقمة أحدكم فليُمِط عنها الأذى وليأكلها»	351
«إذا ظهر الزنا والربا في قرية فقد أحلوا بأنفسهم عذاب الله»	489 ، 488
«إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث»	447
«إذا وُسِد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة»	350 ، 328
«إذا وقعت لقمة أحدكم فليأخذها»	351
«أربع من السعادة»	311
«أرحم أمتي أبو بكر، وأشدّها في دين الله عمر»	318

- 184 «ازهد في الدنيا يحبك الله، وازهد فيما في أيدي الناس يحبك الناس»
- 179 «اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء»
- 344 «الظلم ظلمات يوم القيامة»
- 238 «أعطوا الأجير أجره، قبل أن يجف عرقه»
- 254 ، 119 «أُعْطِيتُ خمساً لم يُعْطَهُنَّ أحدٌ من الأنبياء قبلي»
- 284 «اغتنم خمساً قبل خمس»
- 366 «أفضل الصدقة ما أبقت غنى»
- 53 «أفلا أعلمكم شيئاً تدركون به من سبقكم»
- 301 ، 300 «أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها»
- 349 «اكتبوا لي من تلفظ بالإسلام من الناس»
- 184 «ألا إن الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكرُ الله وما والاه»
- 488 ، 487 «ألا كُلُّ شيءٍ من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع»
- 369 «ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته»
- 276 «التمسوا الرزق في خبايا الأرض»
- 384 «الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم»
- 308 «ألك مالٌ غيره؟»
- 188 «اللهم اجعل رزق آل محمد قوتاً»
- 188 «اللهم اجعل رزق آل محمد كفافاً»
- 180 ، 179 «اللهم أحيني مسكيناً وتوفني مسكيناً»
- 192 ، 52 «اللهم أكثر ماله وولده وبارك له فيما أعطيته»
- 51 «اللهم إني أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى»
- 189 «اللهم إني أعوذ بك من الكسل والهرم، والمأثم والمغرم»
- 221 «اللهم بارك لأمتي في بكورها»
- 289 ، 288 ، 263 ، 262 «أما في بيتك شيء؟»
- 512 «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله»

- 369، 169.....«أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك»
- 445«أملك، ثم أملك، ثم أملك، ثم أباك، ثم الأقرب، فالأقرب»
- 445«إن أبرَّ البرِّ أن يَصِلَ أهلَ وُدِّ أبيه»
- 170«أن اجمع عليك سلاحك وثيابك، ثم اتَّئني»
- 450.....«إن استقرضك أقرضته، وإن استعانك أعنته»
- 422«إن الأشعريين إذا أرمَلوا في الغزو»
- 355«إن أطيبَ الكسْبِ كسْبُ التجار»
- 276«إن أطيب ما أكلتم من كسبكم»
- 444«إن الله خلق الخلق، حتى إذا فرَغَ من خلقه، قالت الرحم»
- 370«إن الله سائل كل راع عما استرعاه، أحفظ أم ضيع»
- 321«إن الله كتب الإحسان على كل شيء»
- 301«إن الله ورسوله حرم بيع الخمر، والميتة، والخنزير، والأصنام»
- 320«إن الله يُحبُّ إذا عَمِلَ أحدكم عملاً أن يتقنه»
- 51«إن الله يحبُّ العبدَ التقِيَّ الغنيَّ الخفي»
- 321«إن الله - تعالى - يحب من العامل إذا عمل أن يحسن»
- 242«إِنَّا لم نرُدُّه عليك إلا أنا حُرُّمٌ»
- 438«أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا»
- 355«إنَّ التُّجَّارَ يُعْتَنُونَ يومَ القيامةِ فجَّاراً»
- 322«أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك»
- 374«أنتم الذين قلتم كذا وكذا، أما والله إني لأخشاكم لله»
- 295«إن الحلالَ بيِّنٌ والحرامَ بيِّنٌ»
- 366«إن خير الصدقة ما ترك غنىً»
- 68«إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم»
- 184«إن الدنيا حلوة خضرة، وإن الله مستخلفكم فيها»
- 87«إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه»

- 334 «أن رجلاً كان يبيع الخمر في سفينة وكان يشوبه بالماء»
- 266 أن الرسول - ﷺ - أقطع للزبير أرضاً من أموال بني النضير
- 447 «إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها»
- 287 «إن شئتما أعطيتكما، ولا حظ فيها لغني، ولا لقوي مكتسب»
- 354 «إن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة»
- 178 «إن فقراء المهاجرين يتسببون الأغنياء يوم القيامة»
- 276 ، 160 «إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة»
- 207 ، 205 «إن قامت على أحدكم القيامة وفي يده فسيلة فليغرسها»
- 219 «إن كان يداً بيد فلا بأس، وإن كان نساءً فلا يصلح»
- 512 ، 429 «إنك ستأتي قوماً أهل كتاب»
- 351 «إنكم لا تدرون في أيّ البركة»
- 74 «إن لكل أمة فتنة، وإن فتنة أمي المال»
- 296 «إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إليّ»
- 74 «إنما أهلك من كان قبلكم الدينار والدرهم وهما مهلكاكم»
- 86 «إنما جعل الاستئذان من أجل البصر»
- 227 ، 226 «أن مري غلامك النجار يعمل لي أعواداً أجلس عليهن»
- 301 ، 263 «إن المسألة لا تصلح إلا لثلاث: لذي فقر مدقع، أو لذي»
- 286 «إن المسألة لا تحل لغني، ولا لذي مرة سوي»
- 344 «إن المقسطين عند الله على منابر من نور»
- 362 «إن المكثرين هم المقلون يوم القيامة»
- 447 «إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته»
- 366 «أن النبي - ﷺ - كان يبيع نخل بني النضير»
- 74 «إن هذا المال حلوة، من أخذه بحقه، ووضع في حقه»
- 170 ، 74 «إن هذا المال خضرة حلوة»
- 385 «إن هذين حرام على ذكور أمي»

- « أَوْحِي إِلَيَّ كَلِمَاتٍ فَدَخَلْنِي فِي أَذْنِي، وَوَقَّرْنِي فِي قَلْبِي » 189
- «أَوَّلُ مَا تَفْقَدُونَ مِنْ دِينِكُمُ الْأَمَانَةُ، وَآخِرُهُ الصَّلَاةُ» 328
- «أَيْكُمْ يَجِبُ أَنْ هَذَا لَهُ بِدْرَهُمْ؟» 75
- «أَيُّمَا رَجُلٍ كَسَبَ مَالًا مِنْ حَلَالٍ فَأَطْعَمَ نَفْسَهُ» 69
- «إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ» 234
- «أَيْنَ أُرَاهُ السَّائِلَ عَنِ السَّاعَةِ؟» 328
- «أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ» 67
- «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا» 390، 297، 293، 292، 66
- «بَخْ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ» 443
- «بَعَثْتُ بِالسَّيْفِ حَتَّى يَعْبُدَ اللَّهَ لَا شَرِيكَ لَهُ» 255
- «بَنِي الْإِسْلَامِ عَلَى خَمْسٍ» 512
- «الْبَيْعَانُ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا» 354، 333، 80
- «التَّاجِرُ الْأَمِينُ الصَّدُوقُ الْمُسْلِمُ مَعَ الشَّهَدَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» 355، 222
- «التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الْأَمِينُ مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِيقِينَ» 355، 222، 269، 80
- «تَسْعَةُ أَعْشَارِ الرِّزْقِ فِي التِّجَارَةِ» 218
- «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ، وَالدَّرْهَمِ، وَالْقُطَيْفَةِ، وَالْخَمِيسَةِ» 387، 61
- «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ وَعَبْدُ الدَّرْهَمِ وَعَبْدُ الْخَمِيسَةِ» 184
- «تَكْفُلُ اللَّهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ» 255
- «تَهَادَوْا تَحَابُّوا» 260
- «تَهَادَوْا، فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تُذْهِبُ وَغَرَّ الصَّدْرِ» 260
- «ثَلَاثَةٌ أَقْسَمَ عَلَيْهِنَّ وَأَحْدَثَكُمْ حَدِيثًا فَاحْفَظُوهُ» 187
- «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلِمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ» 356
- «الثَّلَثُ، وَالثَّلَثُ كَثِيرٌ» 369، 262، 251، 52، 51
- «الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ، وَالْمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ» 502
- «حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ، وَحُجِبَتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ» 186

367	«خُذْ عَنَّا مَالَكَ لَا حَاجَةَ لَنَا بِهِ»
309	«خُذْنِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ»
309	«خُذْنِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِي بَنِيكَ»
366	«خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا أَبْقَتْ غِنًى»
366	«خَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غِنًى»
321، 275، 271	«خَيْرُ الْكَسْبِ كَسْبُ يَدِ الْعَامِلِ إِذَا نَصَحَ»
269	«خَيْرُ النَّاسِ أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ»
255	«الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ؛ الْأَجْرُ وَالْمَغْنَمُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»
87	«دَعُوهُ وَهَرِّقُوا عَلَى بَوْلِهِ سَجَلاً مِنْ مَاءٍ»
184	«الدُّنْيَا سَجَنُ الْمُؤْمِنِ، وَجَنَّةُ الْكَافِرِ»
492	«الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ»
488	«رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتْيَانِي، فَأَخْرَجَانِي إِلَى أَرْضٍ مُقَدَّسَةٍ»
488	«الرَّبُّ بَا وَإِنْ كَثُرَ فَإِنَّ عَاقِبَتَهُ إِلَى قُلٍّ»
223	«رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا سَمَحًا إِذَا بَاعَ، وَإِذَا اشْتَرَى، وَإِذَا اقْتَضَى»
345	«زَنْ وَأَرْجَحْ»
439	«السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ وَالْمَسْكِينِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»
204	«سَبْعٌ يَجْرِي لِلْعَبْدِ أَجْرُهُنَّ وَهُوَ فِي قَبْرِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ»
122	«سَدِّدُوا وَقَارِبُوا، وَاغْدُوا وَرُوحُوا، وَشَيْءٌ مِنَ الدَّلْجَةِ»
510	«الصَّدَقَةُ بَرَهَانٌ»
310	«صَدَقَ سَلْمَانٌ»
69	«طَلَبُ الْحَلَالِ فَرِيضَةٌ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ»
276، 68	«طَلَبُ الْحَلَالِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»
312	«طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»
510	«الطَّهْوَرُ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ»
352	«عَامِلُ النَّبِيِّ ﷺ - خَيْرُ بَشْطَرٍ مَا يُخْرِجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ»

- «عرض عليّ ربي ليجعل لي بطحاء مكة ذهباً» 182
- «على أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً» 286
- «على مكانكما» 185
- «عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور» 160، 203، 270، 275
- «فإنكم لا تدرون في أي طعامكم البركة» 351
- «فِرَاشٌ لِلرَّجُلِ، وَفِرَاشٌ لَامْرَأَتِهِ، وَفِرَاشٌ لِلضَّيْفِ، والرَّابِعُ للشَّيْطَانِ» 311
- «فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم بخمسمائة سنة» 177
- «فهلّا جلست في بيت أبيك وأملك حتى تأتيك هديتك» 330
- «فَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتْبَاعُونَ، فلا يكاد أحدٌ يؤدّي الأمانة» 328
- «فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر» 440
- «القصد القصد تبلغوا» 25
- «قضى رسول الله - ﷺ - في السَّلبِ للقاتل ولم يَحْمِسْهُ» 258
- «قمت على باب الجنة، فكان عامّة من دخلها المساكين» 178، 179
- «كافل اليتيم له أو لغيره أنا وهو كهاتين في الجنة» 438
- «كان تاجر يداين الناس، فإذا رأى معسراً قال لفتيانته: تجاوزوا عنه» 223
- «كان رسول الله - ﷺ - يغزو بالنساء فيداوين الجرحى» 258
- «كان زكرياء نجّاراً» 226
- «كان النبي - ﷺ - ينفق على أهله نفقة سنة» 366
- «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت» 280، 370
- «كل المسلم على المسلم حرام، دمه، وماله، وعرضه» 467
- «كلوا رزقاً أخرجّه الله، أطعمونا إن كان معكم» 242
- «كلوا واشربوا والبسوا وتصدّقوا، في غير إسرافٍ ولا مَخِيلَةٍ» 378
- «كلوا واشربوا وتصدّقوا في غير سرفٍ ولا مخيلة» 378
- «كم ترك؟» 285
- «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل» 184

- 325 «لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له»
- 467، 171 «لا بأس بالغنى لمن اتقى»
- 492 «لا تبيعوا الذهب بالذهب، ولا الورق بالورق»
- 467 «لا تحاسدوا، ولا تناجشوا، ولا تباغضوا»
- 308، 286 «لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مرة سوي»
- 391، 297، 67 «لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل»
- 385 «لا تلبسوا الحرير فإنه من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة»
- 385 «لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة»
- 336 «لا تلقوا الركبان، ولا بيع بعضكم على بيع بعض»
- 168 «لا حسد إلا في اثنتين رجل آتاه الله مالا»
- 469، 246 «لا حمى إلا لله ورسوله»
- 491 «لا ربا إلا في النسيئة»
- 265 «لا سبق إلا في نصل، أو خف، أو حافر»
- 366 «لا صدقة إلا عن ظهر غنى»
- 473، 472، 471، 302 «لا ضرر ولا ضرار»
- 195 «لا فضل لعربي على عجمي ولا فضل لعجمي على عربي الا بالتقوى»
- 276، 263 «لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة حطب»
- 161، 53 «لأن يغدو أحدكم فيحطب على ظهره، فيتصدق به»
- 438، 333 «لا يؤمن أحدكم حتى يُحب لأخيه ما يحب لنفسه»
- 502، 81 «لا يحتكر إلا خاطئ»
- 355 «لا يحل لأحد أن يبيع شيئا إلا بين ما فيه»
- 295 «لا يدخل الجنة جسد غدي بحرام»
- 444 «لا يدخل الجنة قاطع»
- 295، 68 «لا يدخل الجنة لحم نبت من سحت النار؛ أولى به»
- 208 «لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذل»

- 68..... «لا يربو لحم نبت من سحت إلا كانت النار أولى به»
- 250..... «لا يرث القاتل»
- 250..... «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم»
- 203..... «لا يغرس مسلمٌ غرساً، ولا يزرع زرعاً فيأكل منه»
- 397..... «لا يوردن مُمْرَضٌ على مُصِحٍّ»
- 301..... «لعن الله الخمر، وشاربها، وساقيتها»
- 302 ، 301..... «لُعِنَتِ الخمر على عشرة أوجه»
- 299 ، 80..... «لعن رسول الله - ﷺ - أكل الربا ومؤكله»
- 299 ، 81..... «لعن رسول الله - ﷺ - الراشي والمرتشي»
- 302..... «لعن رسول الله - ﷺ - في الخمر عشرة»
- 313..... «لكلِّ داءٍ دواءٌ، فإذا أصيب دواءُ الداءِ بريءَ بإذن الله»
- 282..... «لو أنكم كنتم تاكلون على الله حق توكله»
- 412..... «لو أن لابنِ آدمَ مثلاً وادٍ مالاً لأحبَّ أنَّ له إليه مثله»
- 183..... «لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة»
- 441..... «ليأتين على الناس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة من الذهب»
- 250..... «ليس لقاتل شيء»
- 415..... «ليس المؤمن الذي يشبع، وجاره جائع»
- 332..... «ليس منا من شق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية»
- 364..... «ما أبقيت لأهلك؟»
- 488..... «ما أحدٌ أكثر من الربا إلا كان عاقبة أمره إلى قلة»
- 243..... «ما أصاب بحدِّه فكُلُّه، وما أصاب بعرضه فهو وقيد»
- 276 ، 268 ، 226 ، 161..... «ما أكل أحدٌ طعاماً قط، خيراً من أن يأكل»
- 161..... «ما أكل أحدٌ منكم طعاماً أحب إلى الله - ﷻ - من عمل يديه»
- 450 ، 415..... «ما آمن بي من بات شبعاناً وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم»
- 313..... «ما أنزل الله داءً، إلا أنزل له شفاءً»

- 243 «ما بعث الله نبياً إلا رعى الغنم»
- 291 «ما دخل في جوفي ما يدخل جوف ذات كبد منذ ثلاث»
- 184..... «ما ذئبان جائعان أرسلا في غنم بأفسد لها من حرص المرء»
- 449..... «ما زال جبريل يوصيني بالجار، حتى ظننت أنه سيورثه»
- 364 «ما ضرَّ عثمان ما عملَ بعد اليوم»
- 190، 189..... «ما طلعت شمس قطَّ إلا بعث بجنبتيها ملكان يناديان»
- 34 «ما عال من اقتصد»
- 191 «ما الفقر أخشى عليكم»
- 379 «ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه»
- 396 «ما من إنسانٍ يقتل عصفوراً فما فوقها بغير حقِّها»
- 204، 203..... «ما من رجل يغرس غرساً إلا كتب الله له من الأجر قدر ما يخرج»
- 438 «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً»
- 203 «ما من مسلم يغرس غرساً إلا كان ما أكل منه له صدقة»
- 269، 203..... «ما من مسلم يغرس غرساً، أو يزرع زرعاً، فيأكل منه»
- 362 «ما من يوم يُصْبِحُ العباد فيه إلا ملكان يتزلان»
- 168، 52..... «ما نفعني مال قطُّ، ما نفعني مال أبي بكر»
- 380 «ما هذا السَّرَفُ يا سعدُ؟»
- 332، 80..... «ما هذا يا صاحب الطعام؟»
- 285 «ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي»
- 516، 438..... «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد»
- 217 «مرحباً بأخي وشريكي كان لا يداري ولا يماري»
- 311 «مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين»
- 333 «المسلم أخو المسلم، لا يَحِلُّ لامرئ مسلم أن يغيب»
- 344 «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه»
- 333 «المسلم أخو المسلم، ولا يحل لمسلم باع من أخيه»

- 469 «المسلمون شركاء في ثلاثة الماء والكأ والنار»
- 513 «من آتاه الله مالاً فلم يؤدّ زكاته»
- 502 «من احتكر حُكْرَةً يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطئ»
- 502 «من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله تعالى»
- 502 «من احتكر على المسلمين طعامهم، ضربه الله بالجذام والإفلاس»
- 502، 81 «من احتكر فهو خاطئ»
- 466، 245 «من أحيا أرضاً ميتة فهي له»
- 189 «من أعطى فضل ماله فهو خير له، ومن منع ذلك فهو شر له»
- 285 «من ترك دينارين فقد ترك كيتين»
- 362 «من تصدّق بعدلٍ ثمرة من كسب طيب»
- 332 «من حمل علينا السلاح فليس مِنّا، ومن غَشَّنَا فليس مِنّا»
- 375، 374 «من رغب عن سنتي فليس مِنّي»
- 385 «من سأل الناس أموالهم تكثراً، فإنما يسأل جمراً»
- 444، 443 «من سرّه أن يُيسط له في رزقه، أو يُنسأ له في أثره، فليصل رحمه»
- 311 «من سعادة المرء: الجارُ الصالح، والمركب الهنيء، والمسكن الواسع»
- 385 «من شرب في إناء من ذهبٍ أو فضةٍ، فإنما يجر جر في بطنه ناراً»
- 467، 245 «من عمّر أرضاً ليست لأحدٍ فهو أحق بها»
- 204 «من غرس غرساً لم يأكل منه آدمي، ولا خلق من خلق الله»
- 258 «من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه»
- 259 «من قتل كافراً فله سلبه»
- 396 «من قطع سِدْرَةَ صَوَّبَ الله رأسه في النار»
- 345 «من كانت عنده مظلمة لأخيه فليتحللها منها»
- 351 «من كانت له أرضٌ فليزرعها أو ليمنحها»
- 354 «من كانت له أرضٌ فليزرعها، فإن لم يزرعها، فليزرعها أخاه»
- 429 «من كانت له أرضٌ فليزرعها، فإن لم يستطع أن يزرعها»

- «من كانت له فضل أرض فليزرعها، أو ليمنحها أخاه».....202، 203
- «من كانت له مظلمة لأخيه من عرضه أو شيء» 344
- «مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ، فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ» 415، 423، 439
- «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره» 450
- «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره».....450، 435
- «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كَرْبِ الدُّنْيَا» 439
- «نَعَمًا بِالْمَالِ الصَّالِحِ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ».....51، 170
- «نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ» 284
- «نعم» قالها - ﷺ - لمن طلب منه أن يكسوه بردته 234
- «نعم المال الصالح للمرء الصالح».....50، 51، 170، 193
- «نعم المال الصالح مع الرجل الصالح».....50
- «هَذَا يَا الْعُمَّالُ غُلُولٌ» 330
- «هَلَّا انْتَفَعْتُمْ بجلدها؟» 351
- «واتق دعوة المظلوم، فإنها ليس بينها وبين الله حجاب» 344
- «والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبله» 263، 276
- «والله ما الدنيا في الآخرة إلا مثل ما» 183
- «وأما معاوية فصعلوك لا مال له» 169
- «وإن هذا المال خَصْرَةٌ خُلُوءٌ، ونعم صاحبُ المسلم لمن أخذه بحقه» 74
- «وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة» 119
- «ولا تصرُّوا الغنم، ومن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد أن يحتلبها» 335
- «ولا فتح عبدٌ باب مسألة إلا فتح الله عليه باب فقر».....285
- «ولا يحل لي من غنائمكم مثل هذا إلا الخمس».....257
- «ولا يكسبُ عبدٌ مالاً من حرامٍ، فَيُنْفِقُ مِنْهُ فَيُبَارِكُ لَهُ فِيهِ» 68
- «وَلَمْ يَمْنَعُوا زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ إِلَّا مُنِعُوا الْقَطْرَ مِنَ السَّمَاءِ» 513
- «وما أدراك أنها رقية، خذوها واضربوا لي بسهم» 264

- «وما تقرب إليَّ عبدي بمثل مداومة ما افترضتُ عليه» 195
- «وما شأنك؟» 451، 452
- «وما يدريك أنها رقية» 264، 265
- «والنصح لكل مسلم» 333
- «يا أبا ذر، إنك ضعيف وإنها أمانة» 327
- «يا أبا ذر، إني أراك ضعيفاً» 327
- «يا أبا ذر، ما أحبُّ أن أُحْدَا لي ذهباً» 178
- «يأتي أحدكم بما يملك، فيقول: هذه صدقة» 367
- «يأتي على الناس زمان، لا يبالي المرء ما أخذ منه» 69، 296
- «يا سعد أظب مطعمك تكن مستجاب الدعوة» 67، 68
- «يا عباد الله تداووا؛ فإن الله لم يضع داءً إلا وضع له دواء» 313
- «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً» 344
- «يا معاذ، أفاتن أنت» 279
- «يا معاذ، أفتان أنت» 279، 280
- «يا معشر المهاجرين خمسٌ إذا ابتليتم بهنَّ» 343، 344
- «يا نساء المسلمين لا تحقرنَّ جارةً ل جارقتها ولو فرسنَ شاةً» 260
- «يدخل فقراء أمتي الجنة قبل أغنيائهم بنصف يوم» 178
- «يدخل فقراء المسلمين الجنة قبل أغنيائهم بأربعين خريفاً» 178
- «يدخل فقراء المسلمين الجنة قبل أغنيائهم بنصف يوم» 177
- «اليد العليا خير من اليد السفلى» 53، 166، 366، 368
- «اليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول» 368
- «يعمدُ أحدُكم إلى جمرةٍ من نارٍ فيجعلها في يده» 386
- «يقول ابن آدم: مالي، مالي» 77

فهرس التراجم والأعلام

الاسم	الصفحة
إبراهيم بن زيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران النخعي	222
إبراهيم بن موسى الغرناطي، أبو إسحاق الشاطبي	28
أبيّ بن كعب بن قيس بن عبيد الخزرجي <small>رضي الله عنه</small>	318
أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي	99
أحمد بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري	334، 333
أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي	287
أحمد بن عبد الحلیم الحرّاني، شيخ الإسلام ابن تيمية	32
أحمد بن علي بن محمد الكتاني، ابن حجر العسقلاني	186
أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي	46
أحمد بن نصر الداودي، أبو جعفر الأسدي	190
إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة، السدي	215
إسماعيل بن عمر بن كثير	66
أنس بن مالك الأنصاري <small>رضي الله عنه</small> ، أبو حمزة	52
أيوب بن أبي تيمية، السخيتاني البصري	278
أيوب بن موسى الحسيني القريني، أبو البقاء الكفوي	27
بلال بن الحارث بن عاصم المزني <small>رضي الله عنه</small>	248
جابر بن عبد الله بن عمرو الأنصاري الخزرجي <small>رضي الله عنه</small>	75
جندب بن جنادة، أبو ذر الغفاري <small>رضي الله عنه</small>	178
الحارث بن أسد المحاسبي	173
الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي	192
حذيفة بن اليمان العبسي <small>رضي الله عنه</small>	328

65	الحسن بن أبي الحسن يسار، أبو سعيد البصري
26	الحسين بن محمد بن المفضل، الراغب الأصفهاني (أو الأصبهاني)
48	الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي
246	حمد بن محمد بن إبراهيم البستي، أبو سليمان الخطابي
172	خالد بن صفوان بن الأهم، أبو صفوان المنقري
207	داود بن أبي داود الأنصاري المدني
174	الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد <small>رضي الله عنه</small>
38 ، 37	زين الدين بن إبراهيم بن محمد، ابن نجيم
174	سعد بن عبادة بن دليم بن حارثة، الخزرجي الأنصاري <small>رضي الله عنه</small>
51	سعد بن مالك أبي وقاص <small>رضي الله عنه</small>
264	سعد بن مالك بن سنان، أبو سعيد الخدري <small>رضي الله عنه</small>
171	سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي القرشي
172	سفيان بن سعيد الثوري
172	سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي
397	سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي، أبو داود السجستاني
488	سمرة بن جندب الفزاري <small>رضي الله عنه</small> ، أبو سليمان
185	سهل بن سعد بن مالك، الخزرجي الساعدي
221	صخر بن وداعة الغامدي <small>رضي الله عنه</small>
48	الضحاك بن مزاحم البلخي الخراساني
212	طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو القرشي <small>رضي الله عنه</small>
381	عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي
294	عبد الحق بن غالب، ابن عطية الأندلسي
40	عبد الرحمن بن أبي بكر الخضير، جلال الدين السيوطي
282	عبد الرحمن بن أحمد بن عطية العنسي، أبو سليمان الداراني
330	عبد الرحمن بن سعد، أبو حميد الساعدي الأنصاري <small>رضي الله عنه</small>

52	عبد الرحمن بن صخر الدوسي اليماني، أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>
54	عبد الرحمن بن علي بن محمد، ابن الجوزي
364	عبد الرحمن بن عوف بن الحارث، القرشي الزهري <small>رضي الله عنه</small>
199	عبد الرحمن بن محمد بن الحسن، ابن خلدون
32	عبد العزيز بن عبد السلام ، سلطان العلماء
45	عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، موفق الدين
282	عبد الله بن زيد بن عمرو، الجرمي، أبو قلابة
217	عبد الله بن السائب بن أبي السائب المخزومي <small>رضي الله عنه</small>
207	عبد الله بن سلام بن الحارث الإسرائيلي ثم الأنصاري <small>رضي الله عنه</small>
27	عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، أبو العباس
53	عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، أبو عبد الرحمن
81	عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما
422	عبد الله بن قيس بن سليم، أبو موسى الأشعري <small>رضي الله عنه</small>
34	عبد الله بن مسعود الهذلي <small>رضي الله عنه</small> ، أبو عبد الرحمن
88	عبد الملك بن أبي محمد الجويني، إمام الحرمين، أبو المعالي
140	عبد الوهاب بن علي، أبو نصر تاج الدين السبكي
39 ، 38	عبد الوهاب بن علي بن نصر، القاضي المالكي
243	عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد <small>رضي الله عنه</small>
283	عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي
29 ، 28	علال بن عبد الواحد بن عبد السلام الفاسي
140	علي بن أبي علي بن محمد التغلبي الآمدي
193	علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري
69	علي بن خلف بن عبد الملك بن بطلال البكري القرطبي
188	علي بن محمد بن حبيب الماوردي
207	عمارة بن خزيمة بن ثابت بن الفاكه

312	عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم
170	عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي
342	عويمر بن مالك بن قيس، أبو الدرداء الأنصاري الخزرجي <small>رضي الله عنه</small>
300	قبيصة بن المخارق بن عبد الله، الهلالي البصري <small>رضي الله عنه</small>
65	قتادة بن دعامة السدوسي البصري
173	قيس بن عاصم بن سنان <small>رضي الله عنه</small>
37	المبارك بن محمد، ابن الأثير
228	مجاهد بن جبر، مولى قيس بن السائب المخزومي
238	محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري
31	محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي، ابن القيم
58	محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي
194	محمد بن أحمد بن جزى الكلبي، أبو القاسم
133	محمد بن أحمد بن محمد، جلال الدين المحلي
46	محمد بن الأزهر الهروي
217	محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي، أبو عبد الله البخاري
503	محمد بن إسماعيل الكحلاني، الأمير الصنعاني
38	محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز، ابن عابدين الدمشقي
39	محمد بن بهادر بن عبد الله، بدر الدين الزركشي
24	محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر
200	محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، الكوفي، أبو عبد الله
5	محمد الطاهر بن عاشور
206	محمد عبد الرؤوف المناوي
39	محمد بن عبد الله بن محمد، أبو بكر ابن العربي
88	محمد بن علي بن إسماعيل، أبو بكر الشاشي، القفال الكبير
387	محمد بن علي بن محمد الشوكاني الصنعاني اليماني

62	محمد بن محمد الطوسي ، أبو حامد الغزالي
162	محمد بن محمد بن عاصم القيسي الغرناطي
210	محمد بن محمد بن محمد ابن الحاج، العبدري
277	محمد بن مسلم بن عبيد الله، ابن شهاب الزهري
267	محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج
37	محمد بن مكرم بن علي، ابن منظور الإفريقي
272، 271	محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، بدر الدين العيني
279	معاذ بن جبل بن عمرو الأنصاري، أبو عبد الرحمن <small>رضي الله عنه</small>
169	معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما
192	منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي
40	منصور بن يونس بن صلاح البهوتي
208	نافع بن عاصم بن عروة بن مسعود الثقفي
213	هارون بن محمد بن المنصور العباسي، هارون الرشيد
268	يحيى بن شرف النووي، أبو زكريا
213	يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، أبو يوسف الكوفي

فهرس المصادر والمراجع (1)

القرآن الكريم وعلومه :

1. القرآن الكريم .
2. أحكام القرآن، أبو بكر محمد بن عبد الله، ابن العربي الاشبيلي المالكي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة 1424 هـ - 2003 م .
3. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، دار الفكر، بيروت، 1415 هـ - 1995 م .
4. التحرير والتنوير، المسمى (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب الجديد)، محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر، تونس 1984 هـ - .
5. تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: سامي محمد سلامة، دار طيبة، الطبعة الثانية 1420 هـ - 1999 م .
6. تفسير القرآن العظيم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد التميمي، ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، الطبعة الثالثة 1419 هـ - .
7. تفسير المراغي، أحمد بن مصطفى المراغي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى 1365 هـ - 1946 م .
8. تفسير المنار، محمد رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1990 م .

(1) أنه إلى أنني ذكرت هنا : أهم المصادر والمراجع التي رجعت إليها فقط - وليس كلها - ، والضابط فيما أوردته هنا : هو تكرار رجوعي للمصدر أو المرجع أكثر من مرة - وهذا في الغالب - ، وأما ما رجعت له مرة واحدة فقط ، فقد أوردت بياناته كاملة في موضع نقلي عنه ، واكتفيت بذلك، ولم أدونه مرة أخرى هنا ، إثارة للاختصار وعدم الإطالة .

9. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن اللويحي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1420 هـ - 2000 م

10. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، المشهور بـ (تفسير الطبري)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد الحसन التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى 1422 هـ - 2001 م.

11. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية 1384 هـ - 1964 م.

12. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1415 هـ - .

13. زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1422 هـ - .

14. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني اليمني، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى 1414 هـ - .

15. التحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1422 هـ - .

16. معالم التنزيل، المشهور بتفسير البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الطبعة الرابعة 1417 هـ - 1997 م.

17. مفاتيح الغيب من القرآن الكريم، أبو: التفسير الكبير، محمد بن عمر بن الحسين الشافعي، الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة 1420 هـ - .

18. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد، الراغب الأصفهاني،

تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى 1412 هـ - .

الحديث الشريف وعلومه :

19. الأدب المفرد، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثالثة 1409 هـ - 1989 م.
20. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية 1405 هـ - 1985 م.
21. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1417 هـ - .
22. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1419 هـ - 1989 م.
23. التيسير بشرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، الطبعة الثالثة 1408 هـ - 1988 م.
24. الجامع، معمر بن راشد الأزدي (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق) تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، طبع المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتبة الإسلامية ببيروت، الطبعة الثانية 1403 هـ - .
25. الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أبي إسحاق الحويني الأثري، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الأولى 1416 هـ - 1996 م.
26. سبل السلام شرح بلوغ المرام، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، دار الحديث.
27. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى.

28. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى 1412 هـ - 1992 م.
29. سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
30. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1416 هـ - 1996 م.
31. سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج 3)، وكمال يوسف الحوت (ج 4، 5)، دار الكتب العلمية، بيروت.
32. سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: شعيب الارنؤوط، وحسن عبد المنعم شلي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1424 هـ - 2004 م.
33. سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: حسين سليم الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الأولى 1412 هـ - 2000 م.
34. السنن الكبرى، أبو بكر البيهقي، أحمد بن الحسين، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة 1424 هـ - 2003 م.
35. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1421 هـ - 2001 م.
36. سنن النسائي الصغرى، (المتبى من السنن)، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، بشرح الحافظ السيوطي، وحاشية الإمام السندي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، الطبعة الثانية 1406 هـ - 1986 م.

37. شرح السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط،
ومحمد زهير الشاويش، المكتبة الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية 1403 هـ -
1983 م.

38. شرح صحيح البخاري، أبو الحسن علي بن خلف بن بطلال، تحقيق: أبي نعيم
ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الثانية 1423 هـ -
2003 م.

39. شعب الإيمان، أبو بكر البيهقي، أحمد بن الحسين، تحقيق: الدكتور عبد العلمي
عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض، بالتعاون مع الدار السلفية
ببومباي بالهند، الطبعة الأولى 1423 هـ - 2003 م.

40. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، ترتيب:
علي بن بلبان الفارسي، المنعوت بالأمير، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة،
بيروت، الطبعة الثانية 1414 هـ - 1993 م.

41. صحيح أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع،
الكويت، الطبعة الأولى 1423 هـ - 2002 م.

42. صحيح الأدب المفرد، محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق للنشر والتوزيع،
الطبعة الرابعة 1418 هـ - 1997 م.

43. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ترقيم
وتعليق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، (مصورة عن
السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة الأولى 1422 هـ - .

44. صحيح الترغيب والترهيب، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف،
الرياض، الطبعة الخامسة .

45. صحيح الجامع الصغير وزبائده، محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية،
بيروت، الطبعة الثالثة 1408 هـ - 1988 م.

46. صحيح سنن ابن ماجه، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة التربية العربي لدول

- الخليج، الرياض، المكتبة الإسلامية، بيروت، الطبعة الثالثة 1408 هـ - 1988 م.
47. صحيح سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة التربية العربية لدول الخليج، بالرياض، المكتبة الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى 1408 هـ - 1988 م.
48. صحيح مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ترقيم وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
49. ضعيف أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى 1423 هـ - .
50. ضعيف الترمذي والترهيب، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض.
51. ضعيف الجامع الصغير وزبادة، محمد ناصر الدين، المكتبة الإسلامية، بيروت.
52. ضعيف سنن ابن ماجه، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة التربية العربية لدول الخليج، الرياض، المكتبة الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى 1408 هـ - 1988 م.
53. ضعيف سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى 1411 هـ - 1991 م.
54. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد الغيثاني الحنفي، بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
55. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، وتصحيح: محب الدين الخطيب، وعليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت 1379 هـ - .
56. فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الأولى 1356 هـ - .
57. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثسي، تحقيق: حسام الدين القدسي. ط: مكتبة القدسي، القاهرة، 1414 هـ - 1994 م.

58. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى 1422 هـ - 2002 م.
59. المستدرک علی الصحیحین، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1411 هـ - 1990 م.
60. المسند، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرين (محمد نعيم العرقسوسي، وإبراهيم الزبيقي، ومحمد رضوان العرقسوسي، وكامل الخراط)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1416 هـ - 1995 م.
61. مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى 1404 - 1984 م.
62. مسند البزار، المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى.
63. مسند الشهاب، أبو عبد الله محمد بن سلامة القضاعي المصري، تحقيق: حمدي ابن عبد الحميد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية 1407 هـ - 1986 م.
64. مشكاة المصابيح، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب العمري التبريزي، المكتبة الإسلامية، بيروت، الطبعة الثالثة 1985 م.
65. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، أبو العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، الطبعة الثانية 1403 هـ - .
66. المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعائي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتبة الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية 1403 هـ - .
67. المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة العباسي الكوفي، تحقيق:

كمال يوسف الخوت، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى 1409 هـ - .

68. معالم السنن، أبو سليمان حمد بن محمد بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولى 1351 هـ - 1932 م .

69. المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي الطبراني، تحقيق: طارق عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسني، دار الحرميين، القاهرة، 1415 هـ - .

70. المعجم الصغير (الروض الداني)، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي الطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمير، المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان، الطبعة الأولى 1405 هـ - 1985 م .

71. المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد الحميد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية .

72. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، (مطبوع بجامع إحياء علوم الدين) دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى 1426 هـ - 2005 م .

73. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، أبو الخير، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1405 هـ - 1985 م .

74. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبوزكريا يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية 1392 هـ - .

75. نيل الأوطار شرح منتهى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: عصام الصباطي، دار الحديث، الطبعة الأولى 1413 هـ - 1993 م .

أصول الفقه والقواعد الفقهية :

76. الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن، علي بن محمد الآمدي، تحقيق: السيد

- الجميل، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1403 هـ - 1983 م.
77. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني الميمني، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1419 هـ - 1999 م.
78. الأشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1403 هـ - 1983 م.
79. أصول الفقه الإسلامي، الدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر، الطبعة الأولى 1406 هـ - 1986 م.
80. أصول الفقه تاريخه ورجاله، الدكتور شعبان محمد إسماعيل، دار السلام، المكتبة المكية، مكة المكرمة، الطبعة الثانية 1419 هـ - 1998 م.
81. الأصول من علم الأصول، محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي 1426 هـ - .
82. البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله محمد بن بهادر الزركشي، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية 1413 هـ - 1992 م.
83. البرهان في أصول الفقه، أبو المعالي، عبد الملك الجويني، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1418 هـ - 1997 م.
84. التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، علي بن سليمان المرداوي، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن الجبرين، وعوض القرني، وأحمد السراح، مكتبة الرشد، السعودية، الطبعة الأولى 1421 هـ - 2000 م.
85. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، أبو محمد عبد الرحيم الإسنوي، تحقيق: الدكتور محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة 1987 م.
86. حاشية العطار على شرح الجلال الحلبي على جمع الجوامع، حسن بن محمد العطار الشافعي، دار الكتب العلمية.

87. درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، علي حيدر خواجه أمين أفندي، تعريب :
فهمي الحسيني، دار الجيل، الطبعة الأولى 1411 هـ - 1991 م .

88. روضة الناظر و جنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل،
أبو محمد عبد الله بن قدامة المقدسي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة
الثانية 1423 هـ - 2002 م .

89. شرح الكوكب المنير، أبو البقاء محمد بن أحمد الفتوحي المعروف بابن النجار،
تحقيق: محمد الزحيلي، ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية 1418 هـ -
1997 م.

90. شرح مختصر الروضة، أبو الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي، تحقيق:
الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1407 هـ -
1987 م .

91. الفروق، أو «أنوار البروق في أنواء الفروق»، أبو العباس أحمد بن إدريس
القرافي، عالم الكتب، بيروت .

92. قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، أبو محمد عز الدين بن عبد السلام، تحقيق:
طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة 1414 هـ - 1991 م .

93. قواعد الفقه، محمد عميم الإحسان الجدي البركتي، الصدق بهلشرز،
كراتشي، الطبعة الأولى 1407 هـ - 1986 م .

94. القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، محمد مصطفى الزحيلي، دار
الفكر، دمشق، الطبعة الأولى 1427 هـ - 2006 م .

95. القواعد النورانية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق:
أحمد الحليل، دار ابن الجوزي 1422 هـ .

96. مجلة الأحكام العدلية، تأليف: لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة
العثمانية، تحقيق: نجيب هواوي، ونور محمد، كارخانه تجارت كتب، آرام باغ،
كراتشي .

97. المستصفى من علم الأصول، أبو حامد محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1413 هـ - 1993 م.
98. المنثور في القواعد الفقهية، أبو عبد الله محمد بن بهادر الزركشي، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية 1405 هـ - 1985 م.
99. المنحول، أبو حامد محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: الدكتور محمد حسين هيتو، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية 1413 هـ - .
100. المذهب في علم أصول الفقه المقارن، الدكتور عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، السعودية .

101. الموافقات، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي، الشاطبي، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى 1417 هـ - 1997 م.
102. نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، عبد الرحيم الإسنوي الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1420 هـ - 1999 م.

كتب الفقه :

أ - الفقه الحنفي :

103. الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود الموصللي، مطبعة الحلبي، القاهرة، 1356 هـ - 1937 م.
104. البحر الرائق شرح كثر الدقائق، زين الدين بن إبراهيم، المعروف بابن نجيم المصري الحنفي، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية .
105. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 1406 هـ - 1986 م.
106. البناية شرح الهداية، أبو محمد محمود بن أحمد الغيتاني الحنفي، بدر الدين العيني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1420 هـ - 2000 م.
107. تبين الحقائق شرح كثر الدقائق، عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، ومعه (حاشية

- الشُّلبيّ) لأحمد الشُّلبيّ، المطبعة الكبرى الأميركية، بولاق، القاهرة، الطبعة الأولى 1313هـ - (ثم صورتها دار الكتاب الإسلامي ط 2) .
108. حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، ابن عابدين، محمد أمين الدمشقي الحنفى، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية 1412هـ - 1992م .
109. حاشية الطحطاوى على مراقى الفلاح، أحمد بن محمد الطحطاوى الحنفى، المطبعة الكبرى الأميركية ببولاق 1318هـ - .
110. العناية شرح الهداية، محمد بن محمد بن محمود، أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومى البابرى، دار الفكر .
111. الفتاوى الهندية، لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلاخى، دار الفكر، الطبعة الثانية 1310هـ - .
112. فتح القدير، محمد بن عبد الواحد، المعروف بابن الهمام، دار الفكر .
113. لسان الحكام فى معرفة الأحكام، أحمد بن محمد، ابن الشُّجّة النقفى الحلبي، مطبعة الباى الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية 1393 - 1973م .
114. المبسوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، دار المعرفة، بيروت، 1414هـ - 1993م .
115. الهداية فى شرح بداية المبتدى، أبو الحسن، علي بن أبي بكر الفرغانى المرغينانى، تحقيق: طلال يوسف، دار احياء التراث العربى، بيروت.

ب - الفقه المالكي :

116. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأماص، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، ط: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى 1421هـ - 2000م .
117. بداية الجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن رشد الحفيد، دار الحديث، القاهرة، 1425هـ - 2004م .

118. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليم في مسائل المستخرجة، أبو الوليد محمد بن رشد القرطبي الجلد، تحقيق: محمد حجي، ومحمد العرايشي، وأحمد الحبالي، وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية 1408 هـ - 1988 م.

119. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لأحمد الدردير، محمد عرفه الدسوقي المالكي، دار الفكر.

120. حاشية العدوي على شرح (كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني)، أبو الحسن، علي بن أحمد الصعبي العدوي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت 1414 هـ - 1994 م.

121. الذخيرة، أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: محمد حجي، وسعيد أعراب، ومحمد بو خبزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1994 م.

122. شرح مختصر خليل للخرشي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخرشي المالكي، دار الفكر، بيروت.

123. القوازين الفقهية، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن جزى الكلبي الغرناطي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1404 هـ - 1984 م.

124. الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق: محمد محمد أحمد ولد مادريك الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة، السعودية، الطبعة الثانية 1400 هـ - 1980 م.

125. المدخل، محمد بن محمد العبدري الفاسي، ابن الحاج، دار التراث.

126. المدونة الكبرى، مالك بن أنس الأصبحي المدني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1415 هـ - 1994 م.

127. المقدمات المحمديات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات للحكمات لأهميات مسائلها المشكلات، أبو الوليد محمد بن رشد القرطبي الجلد، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1408 هـ - 1988 م.

128. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالخطاب الرعي، المالكي، دار الفكر، الطبعة الثالثة 1412 هـ - 1992 م.

ت - الفقه الشافعي :

129. أسنى المطالب شرح روض الطالب، زكريا الأنصاري، ومعه حاشية أبي العباس ابن أحمد الرملي الكبير الأنصاري، دار الكتاب الإسلامي.
130. الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، تحقيق مكتب البحوث والدراسات بدار الفكر، دار الفكر، بيروت، 1415 هـ - .
131. الأم، أبو عبد الله، محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة، بيروت 1410 هـ - 1990 م.
132. البيان في مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير اليماني، تحقيق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج، جدة، الطبعة الأولى 1421 هـ - 2000 م.
133. تحفة المحتاج في شرح المنهاج، أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي، المكتبة النجارية الكبرى بمصر، 1357 هـ - 1983 م.
134. جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود، محمد بن أحمد المنهاجي الشافعي، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1417 هـ - 1996 م.
135. حاشية الجمل على شرح منهج الطلاب، سليمان بن عمر الجمل، دار إحياء التراث العربي.
136. الحاوي الكبير، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1419 هـ - 1999 م.

137. روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: زهير الشاويش، المكتبة الإسلامية، بيروت، الطبعة الثالثة 1412 هـ - 1991 م.
138. المجموع شرح المهذب، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، مع تكملة السبكي والمطيعي، دار الفكر، بيروت.
139. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1415 هـ - 1994 م.
140. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين محمد بن أبي العباس الرملي، الشهير بالشافعي الصغير، دار الفكر، بيروت 1404 هـ - 1984 م.

ث - الفقه الحنبلي :

141. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية.
142. حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة الأولى 1397 هـ - .
143. الروض المربع شرح زاد المستقنع، منصور بن يونس البهوتي الحنبلي، (ومعه: حاشية الشيخ العثيمين وتعليقات الشيخ السعدي) خرج أحاديثه: عبد القدوس محمد نذير، دار المؤيد، مؤسسة الرسالة.
144. شرح منتهى الإرادات، المسمى (دقائق أولي النهى لشرح المنتهى) منصور بن يونس البهوتي الحنبلي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1414 هـ - 1993 م.
145. الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل، أبو محمد عبد الله بن قدامة المقدسي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1414 هـ - 1994 م.
146. كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس البهوتي، دار الكتب العلمية.
147. المبدع شرح المقنع، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح، دار

الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1418 هـ - 1997 م .

148. المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، أبو محمد عبد الله بن قدامة

المقديسي، مكتبة القاهرة 1388 هـ - 1968 م .

ج - الفقه الظاهري :

149. المحلى بالآثار، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري، دار الفكر، بيروت.

ح - كتب فقهية عامة :

150. الأحكام السلطانية، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، دار

الحديث، القاهرة .

151. الأحكام السلطانية، أبو يعلى، محمد بن الحسين ابن الغراء، تحقيق: محمد حامد

الغفقي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية 1421 هـ - 2000 م .

152. اختلاف الفقهاء، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية .

153. الإشراف على مسائل الخلاف، القاضي عبد الوهاب، دار ابن حزم، بيروت،

الطبعة الأولى .

154. إعلام الموقعين عن رب العالمين، أبو عبد الله، محمد بن أبي بكر، ابن القيم،

تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة

الأولى 1411 هـ - 1991 م .

155. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، أبو بكر محمد بن المنذر النيسابوري،

تحقيق: أبي حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة، الرياض، السعودية، الطبعة

الأولى 1405 هـ - 1985 م .

156. بدائع الفوائد، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، ابن القيم، دار الكتاب العربي،

بيروت .

157. الحسبة في الإسلام، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، دار الكتب العلمية،

الطبعة الأولى .

158. رسالة في الفقه الميسر، الدكتور صالح بن غانم السدلان، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالسعودية، الطبعة الأولى 1425 هـ - .
159. الروضة الندية شرح الدرر البهية، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن، الحسيني البخاري القنوجي، دار المعرفة .
160. الطرق الحكمية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، ابن القيم، مكتبة دار البيان .
161. الاعتصام، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، دار ابن عفان، السعودية، الطبعة الأولى 1412 هـ - 1992 م .
162. غياث الأمم في التياث الظلم، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: عبد العظيم الديب، مكتبة إمام الحرمين، الطبعة الثانية 1401 هـ - .
163. الفتاوى الفقهية الكبرى، أبو العباس أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي، المكتبة الإسلامية .
164. فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالسعودية، جمع: أحمد بن عبد الرزاق الدرويش، الإدارة العامة لرئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض .
165. فقه الزكاة، الدكتور يوسف القرضاوي، طبعة بدون بيانات .
166. فقه السنة، السيد سابق، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة 1397 هـ - 1977 م .
167. مجموع الفتاوى، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية 1416 هـ - 1995 م .
168. مجموع فتاوى ورسائل محمد بن صالح العثيمين، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن، ودار الثريا 1413 هـ - .
169. مختصر اختلاف العلماء للطحاوي، اختصره أبو بكر أحمد بن علي الجصاص

الراززي، تحقيق: الدكتور عبد الله نذير، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية 1417 هـ - .

170. الملاحظ الفقهي، الدكتور صالح بن فوزان الفوزان، دار العاصمة، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى 1423 هـ - .

171. الموسوعة الفقهية الكويتية، صادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، في 45 مجلد.

كتب مقاصد الشريعة :

172. الاجتهاد المقاصدي حقيقته، ضوابطه، مجالاته، الدكتور نور الدين الخادمي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بقطر، ضمن سلسلة كتاب الأمة، العددان 65، 66 لسنة 1419 هـ - .

173. الصلاة ومقاصدها، أبو عبد الله محمد بن علي، الحكيم الترمذي، دار الكتاب العربي، تحقيق: حسني نصر زيدان.

174. الضروريات والحاجيات والتجسيدات، الدكتور محمد عبد العاطي محمد علي، بحث مقدم لإحدى المؤتمرات العلمية، ومصور b d f، ومنشور على الانترنت.

175. علم مقاصد الشارح، الدكتور عبد العزيز بن ربيعة، الطبعة بدون بيانات.

176. علم المقاصد الشرعية، الدكتور نور الدين الخاتمي، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى 1421 هـ - 2001 م.

177. في التكامل المنشود بين الفكر المقاصدي ومناهج البحث في العلوم الإنسانية المعاصرة، مقال للدكتور قطب مصطفى سانو، منشور بتاريخ 30/4/2010م، في موقع: «التنوع الإسلامي» على الانترنت.

178. قراءة في علم مقاصد الشريعة الإسلامية، الدكتور علاء الدين زعتري، بدون بيانات.

179. محاسن الشريعة، محمد بن علي بن إسماعيل، أبو بكر القفال الكبير، (من القسم

الأول إلى آخر كتاب النكاح) ، تحقيق الأستاذ الدكتور كمال الحاج غلثول العروسي
وتقدم به لنيل درجة الدكتوراه في الفقه من جامعة أم القرى من مكة المكرمة، سنة
1412 هـ - 1992 م .

180. مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن عاشور التونسي، تحقيق: محمد
الطاهر الميساوي، دار النفائس، الطبعة الثانية 1421 هـ - 2001 م .

181. مقاصد الشريعة الإسلامية، الدكتور محمد مصطفى الزحيلي، الطبعة بدون
بيانات.

182. مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية، الدكتور محمد سعد
اليوي، دار الهجرة، السعودية، الطبعة الأولى 1418 هـ - 1998 م .

183. مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، العلامة علال الفاسي، مؤسسة علال
الفاسي، الطبعة الخامسة 1993 م .

184. مقاصد الشريعة تأصيلاً وتفصيلاً، محمد بكر إسماعيل حبيب، رابطة العالم
الإسلامي، سلسلة دعوة الحق، العدد 213 سنة 1427 هـ - .

185. مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال، الدكتور يوسف القرصاوي، بحث مقدم
للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث في دورته الثامنة عشرة، دبلن، جهادي الثانية،
رجب 1429 هـ - يوليو 2008 م .

186. مقاصد الشريعة نشأته وتطوره ومستقبله، الدكتور أحمد الريسوني، بحث مقدم
لندوة مقاصد الشريعة، التي نظمتها مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي بلندن، من
إلى 5 مارس 2005 م .

187. مقاصد الشريعة والمعاملات المالية والاقتصادية، ورقة بحث للدكتور عبد
المطيف الشيخ توفيق الصباغ، مقدمة لحوار الأربعاء بمرکز أبحاث الاقتصاد الإسلامي،
جامعة الملك عبد العزيز بجدة، بتاريخ 16 / 2 / 1430 هـ - .

188. مقاصد علم الاقتصاد الإسلامي، الدكتور جمال الدين عطية، الطبعة بدون
بيانات.

189. نظرية مقاصد الشريعة بين شيخ الإسلام ابن تيمية وجمهور الأصوليين، دراسة مقارنة من القرن الخامس إلى القرن الثامن الهجري، رسالة ماجستير للمباحث عبد الرحمن ابن يوسف عبد الله القرضاوي، من جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم الشريعة .

190. نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، الدكتور أحمد الريسوني، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية 1412 هـ - 1992 م .

191. نظرية المقاصد عند الإمام الطاهر بن عاشور، الدكتور إسماعيل الحسني، المعهد العالي للفكر الإسلامي 1416 هـ - 1995 م .

كتب في المال والاقتصاد :

192. الأزمات المالية في ضوء الافتصاد الإسلامي، الدكتور سامي إبراهيم السويلم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الافتصاد والعلوم الإدارية 1431 هـ - 2010 م .

193. أسس علم الافتصاد الاشتراكي، الدكتور صلاح الدين نامق، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثالثة 1966 م .

194. الإسلام والتوازن الافتصادي بين الأفراد والدول، الدكتور محمد شوقي الفنجري، وزارة الأوقاف المصرية .

195. إصلاح المال، ابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى 1414 هـ - 1993 م .

196. أصول الافتصاد الإسلامي، الدكتور رفيق المصري، الطبعة الثالثة، دار القلم، 1999 م .

197. أصول الافتصاد الإسلامي، عبد الحميد محمود البعلبي، دار الراوي، الدمام، الطبعة الأولى 1421 هـ - .

198. الافتصاد الإسلامي، الدكتور مصلح عبد الحفي النجار، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، الطبعة الأولى 1424 هـ - 2003 م .

199. الاقتصاد السياسي، الدكتور عبد الحكيم الرفاعي، لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثانية 1938م.
200. الاقتصاد في الإسلام، الدكتور حمزة الجميعي الدموهي، دار الأنصار، عابدين، الطبعة الأولى 1399هـ - .
201. اقتصادنا، محمد باقر الصدر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الرابعة، 1393هـ - 1973م.
202. اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة، محمد حسن أبو يحيى، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى 1409هـ - 1989م.
203. الأموال، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: خليل محمد هراس، دار الفكر، بيروت.
204. الأموال، أبو أحمد حميد بن محمد، المعروف بابن زنجويه، تحقيق الدكتور شاكر ذيب فيما ض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى 1406هـ - .
205. الأموال المباحة وأحكام تملكها في الشريعة الإسلامية، الدكتور عبد الله عبد الرحمن الرشيد، رسالة دكتوراة، مطبوعة بدون بيانات.
206. التجارة في الإسلام، عبد السميع المصري، مكتبة الأنجلو المصرية، دار العلم للطباعة 1976م.
207. تطور التجارة الدولية، الدكتور صلاح الدين نامق، دار النهضة العربية، 1973م.
208. الحث على التجارة والصناعة والعمل والإنكار على من يدعي التوكل في ترك العمل والحجة عليهم في ذلك، أبو بكر أحمد بن محمد الخليل البغدادي الحنبلي، تحقيق: محمود بن محمد الحداد، دار العاصمة، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى 1407هـ - .
209. الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، الدكتور سعيد أبو الفتوح محمد

- بسيوني، دار الوفاء، مصر 1408 هـ - 1988 م .
210. الخراج، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن الأنصاري، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، وسعد حسن محمد، المكتبة الأزهرية للتراث .
211. دور القيم والأخلاق في الاقّة صااا الإسلامى، الاءاءور يوسف القر ضاوى، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى 1415 هـ - 1995 م .
212. الربا والمعاملاا المصرفىة فى نظرا الشرىعة الإسلامىة، الاءاءور عمر عبد العزىز المءرك، آءقىق: بكر عبد الله أبو زىء، اار العاصمة، الرىاض، الطبعة الثالثة 1418 هـ - .
213. الزكاة وتطبقاها المعاصرة، الاءاءور عبد الله بن محمد الطىار، مكتبة التوبة، الرىاض، الطبعة الثانية 1414 هـ - .
214. السرا المءءوم فى الفرق بىن المالىن الاءوء والمءموم، أبو الاءىر، محمد بن عبد الرحمن السءاوى، آءقىق: أبى عبىءة مشهور بن حسن آل سلماان، مكتبة وتسجىلاا اار الإمام مالء، الإمارات، أبو ظىى، الطبعة الأولى 1425 هـ - 2004 م .
215. صناعة الجوع وءرافة الاءرة، فرانسىس مورلاىىه، وجوزىف كولىءر، وقء طبعءه مءرهما للمعربىة: اار عالم المعرفة، الكوىء، إبرىل 1983 م .
216. عنا صر الإنءاآ فى الاقّة صااا الإسلامى والاقّة صااا الوضعى، إسماعىل إبراهيم البءوى، مءلس النشر العلمى، الكوىء 1427 هـ - 2006 م .
217. فقها الأاآر المسلم، حسام الاءىن بن موسى محمد بن عفانة، الطبعة الأولى، بىء المءءس 1426 هـ - 2005 م، ءوزىع: المكتبة العلمىة وءار الطىب للمطباعة والنشر .
218. الكسب، محمد بن الحسن بن فرءء الشىبائى، آءقىق: عبد الفءاآ أبو غءة، مءكءب المطبوعاا الإسلامىة بمءاب، الطبعة الأولى 1417 هـ - 1997 م .
219. المءءل إىل الاقّة صااا الإسلامى، الاءاءور محمد شوقى الفءآرى، الجزء الأول، مكتبة النهضة العربىة بالقاهرة 1972 م .

220. مدخل إلى الافتصاد الإسلامي، عبد العزيز فهمي هيكل، دار النهضة العربية، القاهرة 1983 م.
221. المذهب الافتصادي في الإسلام، الدكتور محمد شوقي الفنجري، شركة مكتبات عكاظ، السعودية، الطبعة الأولى 1981 م.
222. مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، الدكتور يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، 1405 هـ - 1985 م.
223. معالم الافتصاد الإسلامي، ناصر بن محمد الأحمد، الطبعة بدون بيانات.
224. الملكية وتطوراتها الاجتماعية، راغب حنا، وعادل علوي، وعلي الشريطي؛ بحث مقدم للمؤتمر الثامن لاتحاد المحامين العرب، القدس 1965 م.
225. من قضايا العمل والمال في الإسلام، أبو الوفا مصطفى المراغي، بحث منشور ضمن سلسلة البحوث الإسلامية الصادرة عن مجمع البحوث الإسلامية، السنة الثانية، الكتاب الحادي والعشرون 1390 هـ - 1970 م.
226. من مبادئ الافتصاد الإسلامي، محمود إبراهيم الخطيب، مكتبة التوبة، الرياض، الطبعة الثالثة 1997 م.
227. نحو افتصاد إسلامي، الدكتور محمد شوقي الفنجري، شركة مكتبات عكاظ بجدة والرياض، الطبعة الثانية 1981 م.
228. نحو افتصاد إسلامي، الدكتور إبراهيم الطحاوي، بحث مقدم للمؤتمر السادس لمجمع البحوث الإسلامية.
229. النظام الافتصادي الإسلامي، محمد عبد المنعم عبد القادر عفر، دار المجمع العلمي بجدة 1979 م.
230. النظام الافتصادي في الإسلام، محمود إبراهيم الخطيب، مكتبة الحرم، الرياض 1989 م.
231. النظام الافتصادي في الإسلام، مبادئه وأهدافه، الدكتور أحمد العسال، وفتهحي

عبد الكريم، مكتبة وهبة، الطبعة الثالثة 1400 هـ - 1980 م .
232. النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، حسين حامد محمود، دار النشر الدولي،
الرياض، الطبعة الأولى 2000 م .

كتب عامة :

233. الآداب الشرعية والمنح المرعية، أبو عبد الله، محمد بن مفلح، المقدسي الحنبلي،
عالم الكتب .
234. إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد الغزالي الطوسي، دار المعرفة، بيروت .
235. أدب الدنيا والدين، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، دار مكتبة
الحياة 1986 م .
236. الأصالة والمعاصرة، الدكتور أحمد النجار، الاتحاد الدولي للمبوك الإسلامية،
القاهرة، الطبعة الثانية 1985 م .
237. أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، محمد الطاهر بن عاشور التونسي،
تونس، الشركة التونسية للتوزيع .
238. بناء المجتمع الإسلامي، الدكتور نبيل السمالوطي، دار الشروق للنشر والتوزيع
والطباعة، الطبعة الثالثة 1418 هـ - 1998 م .
239. تلميس إبليس، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، دار الفكر، بيروت، الطبعة
الأولى 1421 هـ - 2001 م .
240. تنظيم الإسلام للمجتمع، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي 1385 هـ -
1965 م .
241. خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، الدكتور فتحي الدريبي،
مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1402 هـ - 1982 م .
242. روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: محمد

- محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
243. الزواجر عن اقتراف الكبائر، أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي، دار الفكر، الطبعة الأولى 1407هـ - 1987م.
244. عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، ابن القيم، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الثالثة 1409هـ - 1989م.
245. الفكر الديني اليهودي، الدكتور حسن ظاظا، الطبعة الثانية، دار القلم، بيروت، دمشق 1407هـ - .
246. قواعد الجغرافيا العامة الطبيعية والبشرية، جودة حسنين جودة، وفتحي محمد أبو عيانة، دار المعرفة الجامعية .
247. مبادئ الثقافة الإسلامية، الدكتور محمد فاروق النبهان، دار البحوث العلمية، الكويت 1974م .
248. المجتمع المتكافل في الإسلام، عبد العزيز الخياط، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت 1981م .
249. مجلة البحوث الإسلامية، مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالسعودية، العددان (30، 33) .
250. محاضرات في الثقافة الإسلامية، أحمد محمد جمال، مطبوعات دار الشعب 1975م .
251. محاضرات في المجتمع، محمد أبو زهرة، معهد الدراسات الإسلامية.
252. مدارج السالكين، أبو عبد الله، محمد بن أبي بكر، ابن القيم، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي 1392هـ - 1972م .
253. المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها، الدكتور غالب بن علي عواجي، المكتبة العصرية الذهبية، جدة، الطبعة الأولى 1427هـ - 2006م.

254. مكارم الأخلاق ومعاليتها ومحمود طرائقها، أبو بكر محمد بن جعفر الخرائطي، تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى 1419 هـ - 1999 م.

255. منهج القرآن في بناء المجتمع، محمود شلتوت، دار الهلال، القاهرة 1981 م.

256. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف وتخطيط ومراجعة، الدكتور مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة 1420 هـ - .

257. الولاء والبراء في الإسلام من مفاهيم عقيدة السلف، محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار طيبة، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى .

كتب التاريخ والسير والتراجم :

258. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى 1412 هـ - 1992 م.

259. أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن علي بن أبي الكرم، عز الدين ابن الأثير، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1415 هـ - 1994 م.

260. الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1415 هـ - .

261. الأعلام، خير الدين بن محمود، الدمشقي الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر 2002 م.

262. الأنساب، أبو سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى 1382 هـ - 1962 م.

263. البداية والنهاية، أبو الغداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1408 هـ - 1988 م.
264. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني البهني، دار المعرفة، بيروت.
265. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي، الخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1422 هـ - 2002 م.
266. تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن، ابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت 1415 هـ - 1995 م.
267. تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1419 هـ - 1998 م.
268. تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا 1406 هـ - 1986 م.
269. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1400 هـ - 1980 م.
270. الثقات، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى 1393 هـ - 1973 م.
271. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1392 هـ - 1972 م، حيدر آباد، الهند.
272. الديباج المذهب في أعيان المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت.
273. سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مجموعة من

الحققتين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة 1405 هـ -
- 1985 م.

274. سيرة عمر بن الخطاب، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، المطبعة التجارية
الكبرى، القاهرة.

275. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحلي بن أحمد العسكري
الدمشقي، ابن العماد الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار
ابن كثير، دمشق 1406 هـ - 1986 م.

276. طبقات الشافعية الكبرى، أبو نصر تاج الدين عبد الوهاب السبكي، تحقيق:
الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، والدكتور محمود محمد الطناحي، دار هجر، مصر،
الطبعة الثانية 1413 هـ - 1992 م.

277. طبقات الفقهاء، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، هذبته: محمد بن جلال
الدين المكرم، ابن منظور، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة
الأولى 1970 م.

278. الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد البصري الزهري، تحقيق: محمد
عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1410 هـ - 1990 م.

279. الفتح المبين في طبقات الأصوليين، عبد الله مصطفى المراغي، نشر: محمد أمين
دمج وشركا، بيروت، الطبعة الثانية 1394 هـ - .

280. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة الدمشقي، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء
التراث.

281. معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن مهراان الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف
العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى 1419 هـ - 1998 م.

282. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي
محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى 1382 هـ - 1963 م.

283. الوافي بالوفيات، صلاح الدين، خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد

الأرنأوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت 1420 هـ - 2000 م.

284. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت 1968 م.

اللغة العربية وعلومها والمعاجم :

285. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد الحسني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي، دار الهداية.

286. تحرير ألفاظ التنبيه، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى 1408 هـ - .

287. التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1403 هـ - 1983 م.

288. تعريفات ومصطلحات فقهية في لغة معاصرة، الدكتور عبد العزيز عزت عبد الجليل حسن، الطبعة بدون بيانات.

289. تفسير غريب ما في الصحيحين، محمد بن فتوح الأزدي، تحقيق: الدكتورة زبيدة محمد سعيد، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى 1415 هـ - 1995 م.

290. تذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى 2001 م.

291. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى 1987 م.

292. الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، دار الطلائع.

293. الصحاح (تاج اللغة و صحاح العربية)، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة 1407 هـ - 1987 م.

294. غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، مطبعة دائرة المعارف
العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الطبعة الأولى 1384هـ - 1964م.
295. القاموس الفقهي لغةً واصطلاحاً، الدكتور سعدي أبو جيب، دار الفكر،
دمشق، الطبعة الثانية 1408هـ - 1988م.
296. القاموس المحيط، أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة،
الطبعة الثامنة 1426هـ - 2005م.
297. كشف اصطلاحات الفنون، محمد بن علي التهانوي، دار صادر، بيروت.
298. الكلمات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان
درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت 1419هـ - 1998م.
299. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت،
الطبعة الثالثة 1414هـ - .
300. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تحقيق: يوسف
الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، الطبعة
الخامسة 1420هـ - 1999م.
301. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير - للرافعي - ، أبو العباس أحمد بن محمد
الفيومي ثم الحموي، المكتبة العلمية، بيروت.
302. معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعة جي، وحامد صادق قنبي، دار النفائس
للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1408هـ - 1988م.
303. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، القزويني الرازي،
تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر 1399هـ - 1979م.
304. المعجم الوسيط، لجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات،
حامد عبد القادر، محمد النجار)، دار الدعوة.
305. المغرب في ترتيب المعرب، برهان الدين الخوارزمي المَطْرُزِي، دار الكتاب

المعري.

306. النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني
الجزري، ابن الأثير، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ - 1979م، تحقيق: طاهر
أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي.

فهرس الموضوعات

ج	قرارات اللجنة العلمية الموقرة
د	ملخص البحث باللغة العربية
و	ملخص البحث باللغة الأجنبية
1	المقدمة
2	مصطلح البحث «المقاصد الخاصة»
3	مشكلة البحث
4	الدراسات السابقة
6	أهمية الموضوع وأسباب اختياره
8	أهداف البحث
9	خطة البحث
19	منهج البحث
23	الفصل التمهيدي: مقدمات ضرورية في المقاصد والمال والاقتصاد
24	المبحث الأول: تعريف مقاصد الشريعة وأهميتها
24	المطلب الأول: تعريف مقاصد الشريعة لغة واصطلاحاً
24	أولاً: مقاصد الشريعة لغة
27	ثانياً: مقاصد الشريعة اصطلاحاً
31	المطلب الثاني: أهمية دراسة مقاصد الشريعة
34	المبحث الثاني: تعريف الاقتصاد والمال وأهميتهما
34	المطلب الأول: تعريف الاقتصاد لغة واصطلاحاً
37	المطلب الثاني: تعريف المال لغة واصطلاحاً، وبيان أقسامه
37	الفرع الأول: تعريف المال

37	أولاً: تعريف الحنفية
38	ثانياً: تعريف الملكية
39	ثالثاً: تعريف الشافعية
40	رابعاً: تعريف الحنابلة
41	الفرع الثاني: أقسام المال
41	القسم الأول: مُتَقَوِّمٌ وغير مُتَقَوِّم
42	القسم الثاني: عقار ومنقول
43	القسم الثالث: مثلي وقيمي
45	القسم الرابع: نقود وعروض
45	القسم الخامس: نامي، وقنية
48	المطلب الثالث: منزلة المال وأهميته في الإسلام
55	المبحث الثالث: ضوابط شرعية للتعامل مع المال
55	المطلب الأول: الملكية الحقيقية لله
60	المطلب الثاني: المال وسيلة لا غاية
64	المطلب الثالث: سلامة الكسب وحلّ الإنفاق
71	المطلب الرابع: التحذير من الافتتان بالمال
78	المطلب الخامس: ربط التعامل المالي والاقتصادي بالقيم والأخلاق الإسلامية
84	الفصل الأول: وقفات مع علم المقاصد الشرعية
85	المبحث الأول: نشأة علم المقاصد وتطوره
88	المرحلة الأولى: مرحلة النشأة والتكوين
99	المرحلة الثانية: مرحلة التطور والتدوين
106	المرحلة الثالثة: مرحلة الاكتمال والنضج
109	المقاصد عند ابن عاشور، وبعده
112	المبحث الثاني: طرق معرفة المقاصد، وخصائصها
112	المطلب الأول: طرق معرفة مقاصد الشريعة

112	1- الأدلة الشرعية
114	2- الاستقراء.....
116	3- سكوت الشارع عن شرعية العمل مع قيام المعنى المقتضي له.....
116	4- اعتبار علل الأمر والنهي
118	المطلب الثاني: خصائص مقاصد الشريعة
118	الخاصية الأولى: الربانية
119	الخاصية الثانية: العموم والاطراد
120	الخاصية الثالثة: الثبوت والدوام والاستقرار
121	الخاصية الرابعة: التآلف والتوافق وعدم الاختلاف أو التناقض
122	الخاصية الخامسة: الانضباط والإحكام.....
123	الخاصية السادسة: مراعاة الفطرة، والتوسط والاعتدال
125	المبحث الثالث: أقسام المقاصد الشرعية ومكملاتها ومراتبها
125	المطلب الأول: أقسام المقاصد الشرعية
125	الفرع الأول: مقاصد عامة وخاصة وجزئية
127	الفرع الثاني: مقاصد أصلية ومقاصد تابعة
129	الفرع الثالث: مقاصد الشارع ومقاصد المكلف
129	الفرع الرابع: مقاصد ضرورية وحاجية وتحسينية
130	الفرع الخامس: مقاصد قطعية وظنية ووهمية
132	المطلب الثاني: مُكَمِّلات المقاصد الشرعية
132	الفرع الأول: تعريف المكملات وشرطها
133	الفرع الثاني: أقسام مكملات المقاصد
136	المطلب الثالث: هل المقاصد الضرورية محصورة في خمسة فقط ؟
139	المطلب الرابع: مراتب المقاصد
139	المرتبة الأولى: مرتبة الضروريات
141	المرتبة الثانية: مرتبة الحَاجِيَّات

المرتبة الثالثة: مرتبة التَّحْسِينِيَّات 141

المبحث الرابع: المقاصد والاجتهاد في المعاملات المالية 143

المطلب الأول: فوائد تطبيق علم المقاصد في المعاملات المالية والاقتصادية 143

سير النصوص ١٤٥

المطلب الثالث: كيف نفعل مقاصد الشريعة في استنباط الأحكام 147

المطلب الرابع: ضوابط الاجتهاد في المعاملات المالية والاقتصادية المعاصرة 149

الفصل الثاني: المقاصد الشرعية الخاصة بكسب المال واستثماره 153

المبحث الأول: ماهية الكسب والاستثمار وأصولهما وأقسام الناس حيالهما 154

المطلب الأول: معنى الكسب والاستثمار لغة واصطلاحاً 154

المطلب الثاني: أصول الكسب والاستثمار 156

الأصل الأول: الأرض بما فيها وما عليها من ثروات غير مملوكة لأحد بعينه 156

الأصل الثاني: رأس المال 158

الأصل الثالث: العمل 159

الأصل الرابع: الإنسان 161

الأصل الخامس: التقوى 163

المطلب الثالث: أقسام الناس واتجاهاتهم حيال الكسب والاستثمار 165

القسم الأول: المفضلون للغنى 165

القسم الثاني: المفضلون للفقير 176

القسم الثالث: المفضلون للتوسط أو الكفاف 188

القسم الرابع: المفضلون 193

المبحث الثاني: وسائل كسب المال واستثماره 199

المطلب الأول: الزراعة 201

عناية المسلمين بالزراعة 211

المطلب الثاني: التجارة 215

المطلب الثالث: الصناعة والعمل الحر 224

236	المطلب الرابع: الإجارة
240	المطلب الخامس: الصيد والرعي
240	الفرع الأول: الصيد
243	الفرع الثاني: الرعي
245	المطلب السادس: إحياء الأرض الموات
249	المطلب السابع: الميراث
254	المطلب الثامن: الغنيمَةُ والسَّلْبُ
260	المطلب التاسع: العطايا والهبات
262	المطلب العاشر: وسائل أخرى للكسب
262	- الوصية
262	- الاحتطاب
263	- الجعالة على عملٍ معلوم
265	- إقطاع السلطان وجوائزه
266	- المهر والصدّاق
267	المطلب الحادي عشر: المفاضلة بين أنواع الكسب المختلفة
273	المبحث الثالث: المقاصد الخاصة بكسب المال واستثماره
273	المطلب الأول: الحث على العمل ومحاربة البطالة
273	الفرع الأول: الحث على العمل والإنتاج وكسب المال
281	الفرع الثاني: التحذير من البطالة ومحاربتها
292	المطلب الثاني: مراعاة الحلال وتحريم المكاسب الخبيثة
306	المطلب الثالث: تحقيق تمام الكفاية للفرد وللمجتمع
306	الفرع الأول: تحقيق تمام الكفاية للفرد
306	معنى تمام الكفاية
309	العناصر الواجب توافرها لتحقيق كفاية الفرد
314	الفرع الثاني: تحقيق تمام الكفاية للأمة

المطلب الرابع: إتقان العمل وإجادته	317
المطلب الخامس: التزام الأمانة والبعد عن الغشّ والخيانة	324
الفرع الأول: التزام الأمانة	324
بعض صور أداء الأمانة	329
الفرع الثاني: البعد عن الغش والخيانة	331
بعض صور الغش المحرمة	335
المطلب السادس: أن لا يلهي الكسب عن الحقوق الواجبة على المكلف	337
المطلب السابع: العدل وتجنب ظلم الآخرين والتعدي على حقوقهم	341
المطلب الثامن: التخطيط وبعد النظر والتطلع للمستقبل	347
الفرع الأول: أهمية التخطيط وبعد النظر والتطلع للمستقبل	347
الفرع الثاني: بعض وسائل التخطيط الجيد	348
1- استخدام الإحصاء	348
2- تهيئة الطاقات البشرية وحسن توزيعها	349
3 - حسن استغلال الموارد المتاحة	350
الفرع الثالث: بعض أهداف التخطيط الجيد	352
المطلب التاسع: الصدق والبيان والبعد عن الكذب والكتمان	354
الفصل الثالث: المقاصد الشرعية الخاصة بإنفاق المال	358
المبحث الأول: الحث على إنفاق المال وبذله في سبل الخير	360
تنبيه على بعض أمور هامة	365
الأمر الأول: الشريعة لم تطلب منّا التخلي عن كلّ أموالنا	365
الأمر الثاني: الجواب عن تصدق أبي بكر الصديق - <small>رضي الله عنه</small> - بكلّ ماله	367
الأمر الثالث: وجوب ابتداء المرء بالإنفاق على نفسه ومن يعولهم قبل غيرهم	368
الأمر الرابع: مراعاة نفسية الفقير وكرامته الإنسانية	370
الأمر الخامس: تحريم التسوّل لغير ضرورة وحاجة شديدة	371
المبحث الثاني: إباحة الطيبات والإنكار على من حرّمها	372

المبحث الثالث: الاعتدال في الإنفاق وترشيد الاستهلاك	376
المبحث الرابع: التحذير من الترف وبيان آثاره السيئة.....	383
المطلب الأول: تحريم الترف	383
المطلب الثاني: آثار الترف على الفرد والمجتمع	387
المبحث الخامس: منع إنفاق الأموال في المحرمات	389
بعض صور الإنفاق المحرم	391
المبحث السادس: المحافظة على البيئة ومكوناتها	393
الفصل الرابع: كسب المال واستثماره وإنفاقه بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي	399
المبحث الأول: الفقر وعلاجه بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي	401
المطلب الأول: تعريف الفقر لغة واصطلاحاً	401
المطلب الثاني: الفقر وعلاجه في الاقتصاد الوضعي	403
الفرع الأول: المراد بالفقر في الاقتصاد الوضعي	403
الفرع الثاني: سبب الفقر وعلاجه في الاقتصاد الوضعي	403
المطلب الثالث: الفقر وعلاجه في الإسلام	406
الفرع الأول: حقيقة الفقر	406
الفرع الثاني: سبب مشكلة الفقر.....	406
الفرع الثالث: علاج مشكلة الفقر في الإسلام	412
المبحث الثاني: توزيع الثروة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي	416
المطلب الأول: توزيع الثروة في الاقتصاد الوضعي	417
الفرع الأول: الاقتصاد الاشتراكي	417
الفرع الثاني: الاقتصاد الرأسمالي	418
الفرع الثالث: ما ينفرد به الاقتصاد الوضعي في مسألة التوزيع	419
1- ارتباط التوزيع بأشكال الإنتاج المختلفة	419
2- مكافأة «رأس المال» باعتباره عنصراً من عناصر الإنتاج	420

المطلب الثاني: توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي	421
الفرع الأول: عدالة التوزيع في الإسلام	421
الفرع الثاني: أهم الأسس التي يقوم عليها توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي	423
1- المال مال الله والبشر مستخلفون فيه	424
2- شرعية التملك تسقط إذا لم يُحَسَّن استخدامها	425
3- للجميع حدُّ الكفاية وإن اختلفوا في العمل والجهد	425
4- مكافأة عناصر الإنتاج «التقوى»، و«رأس المال»، و«العمل»	425
5 - الزكاة والصدقات ودورهما في توزيع الثروة	427
6- عمومية التنمية وشمولية التوزيع	427
7 - عدم السماح باستئثار أقلية بخيرات المجتمع	428
المبحث الثالث: التكافل الاجتماعي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي..	434
المطلب الأول: المراد بالتكافل الاجتماعي	434
هل هناك فرق بين التكافل الاجتماعي والضمان الاجتماعي ؟	434
المطلب الثاني: التكافل الاجتماعي في الإسلام	437
الفرع الأول: بعض النصوص الشرعية في التكافل الاجتماعي	437
الفرع الثاني: أدوات التكافل الاجتماعي في الإسلام	439
1- الزكاة	439
ما الذي يُعطاه الفقير من الزكاة ؟	441
2 - نفقة الأقارب	442
3- الوقف	445
4- الصدقات التطوعية	449
5- الإحسان إلى الجار (حق الجوار)	449
6- الكفَّارات المالية	451
6- خزانة الدولة الإسلامية (بيت المال)	452

المطلب الثالث: الفرق بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي في (التكافل

454	الاجتماعي)
454	الفرع الأول: سمات عامة للضمان الاجتماعي في الاقتصاد الوضعي
456	الفرع الثاني: الضمان الاجتماعي في الرأسمالية
456	الفرع الثالث: الضمان الاجتماعي في الاشتراكية
459	المبحث الرابع: الملكية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي
459	المطلب الأول: الملكية في الاقتصاد الوضعي
459	الفرع الأول: الملكية في الاقتصاد الاشتراكي
462	الفرع الثاني: الملكية في الاقتصاد الرأسمالي
465	المطلب الثاني: الملكية في الاقتصاد الإسلامي
465	الفرع الأول: الملكية في الاقتصاد الإسلامي مزدوجة
465	1- تعريف الملكية الخاصة
466	2- أسباب التملك في الإسلام
466	3- الأدلة على مشروعية التملك في الإسلام
467	4- الإسلام لا يضع حداً أعلى للملكية أو للثروة
468	5- أهداف الملكية الخاصة في الإسلام
469	6- تعريف الملكية العامة
469	7- أهداف الملكية العامة في الإسلام
470	الفرع الثاني: الملكية في الاقتصاد الإسلامي مقيدة
474	المبحث الخامس: الحرية الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي ..
474	المطلب الأول: الحرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي
477	المطلب الثاني: الحرية الاقتصادية في النظام الاشتراكي
478	المطلب الثالث: الحرية الاقتصادية في الإسلام
478	الفرع الأول: الحرية الاقتصادية مقيدة بتعاليم الإسلام وقيمه
480	الفرع الثاني: ضوابط تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

480	الفرع الثالث: مجالات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي
482	الفرع الرابع: أهداف تقييد الإسلام للحرية الاقتصادية
483	المبحث السادس: الربا والاحتكار بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي ...
483	المطلب الأول: الربا بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي
484	الفرع الأول: موقف الاقتصاد الإسلامي من الربا
484	أولاً: تعريف الربا لغة وشرعاً
484	ثانياً: الأدلة على تحريم الربا
489	ثالثاً: أنواع الربا
493	الفرع الثاني: آثار الربا وأضراره وعلاجه
493	أولاً: أضرار الربا بوجه عام
495	ثانياً: أثر الربا ودوره في الأزمات المالية العالمية
499	ثالثاً: علاج الربا من المنظور الإسلامي
501	المطلب الثاني: الاحتكار بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي
501	الفرع الأول: تعريف الاحتكار
502	الفرع الثاني: أدلة تحريم الاحتكار في الإسلام
504	الفرع الثالث: أضرار الاحتكار، وشروط تحريمه
504	أولاً: بعض أضرار الاحتكار
505	ثانياً: شروط تحريم الاحتكار
506	الفرع الرابع: مقاومة الاحتكار ومنعه
507	الفرع الخامس: الاحتكار والاقتصاد الوضعي
509	المبحث السابع: الزكاة والضريبة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي
509	المطلب الأول: الزكاة فريضة شرعية وضرورة اجتماعية
509	الفرع الأول: تعريف الزكاة لغة وشرعاً
510	الفرع الثاني: الزكاة فريضة شرعية
514	الفرع الثالث: آثار الزكاة على الفرد والمجتمع

515 الآثار الاقتصادية للزكاة
516 الآثار الاجتماعية للزكاة
517 المطلب الثاني: الفرق بين الزكاة والضريبة
520 الخاتمة
521 أبرز النتائج
528 أهم التوصيات
531 الفهارس
532 1- فهرس الآيات القرآنية
555 2- فهرس الأحاديث النبوية
568 3- فهرس التراجم والأعلام
573 5- فهرس المصادر والمراجع
603 6- فهرس الموضوعات